سبحان من انطق لسان الانسان المشتاق بشرح فصيح البيان

قد طبعت الحواشي الحافلة لحل عويصات الشرح والحاشية قرة عين الطالب العليم المتعارفة من اهل العلم

بحاشية عبد الحكيم

على حواشي شرح الشمسية المعروفة بالاسم النسبي

بحاشية المير على القطبي

من الحبر البحر الفهيم المولى الفخيم عبد الحكيم السيالكوتي الموزون بميزان شاهجهان سلطان دهلي

في المطبع العلوي المعزى الى المنشي محمد علي بخش خان بالاقبال والسرور

بسم الله الرحمن الرحيم

ان اجلى منطق افصح به لسان البلغاء واولى مدرك ارتسم فى اذهان الاذكياء

حمد الله تصدق بكبريائه ونشكر منعم لا يتصور عد آلائه نحمده حمدا لا يحد ولا يرسم ونشكره شكرا لا يقاس ولا يرسم ونصلي على من ارسله حجة وبرهانا وخلقه هدى وبنيانا اوضح سبيل العقل والتفكر واقام الحجة عن اعوجاج الجهل والتحير وعلى آله واصحابه المستقرين لسنته وآثاره والمتمسكين لسنته والواره وبعد فيقول الفقير المسكين عبد الحكيم بن شمس الدين قد سالني الولد الاغر نور حدقة السعادة ونور حديقة العبادة فواد الفواد ابنى الغريب عبد الله الملقب باللبيب عند قرائته للشرح المنسوب الى الطود العظيم والقمقام الجسيم والحواشي المعلقة عليه للسيد السند والحبر الاحد آن اكتب ما سنح لذهنى الكليل فى حل مشكلاتهما واحرر ما يتقرر لدى فى كشف معضلاتهما سالكا طريقة الاقتصار ومقتصرا على ايراد ما يتعلق بحل الكتاب لما ان ما علق عليهما الفضلاء مع اعتنائهم بها بعضها غير وافية لوجود الطفرة وبعضها غير شافية لعدم الطفرة وبعضها مملة للاطناب غير متعلقة بالكتاب وبعضها مخلة للاحتواء على شكوك محيرة للطلاب فشرعت مستعينا بعون الله وحسن توفيقه فى جميع ما تقرر لدى وتمييزه شرطا على نفسه الطريقة المذكورة مشيرا الى دفع الشبه المذكورة راكبا قطوف التامل فى فهم المعانى تاركا طريقة التعسف فى حل المبانى فجاء بحمد الله كثير الاحصى فوائده مخبر الاستقصى فرائده ثم بعد ما تيسر الى تمامه وفحص بالاختتام ختامه جعلته عراضة لحضرة من خصه الله تعالى بالسلطنة الابدية وايده بالدولة السرمدية فخر الملوك والسلاطين زين الاساطين الخواقين صاحب النفس

القدسیة وارث الریاسة الانسیة کاسر اعناق الاکاسرة مالک رقاب القیاصرة مروج الملة الحنفیة البیضاء موسس معاہد الشریعة الغراء ظل الله فی الارضین غیاث الاسلام والمسلمین حامی بلاد الله خلیفة رسول الله المؤید بالتائید والنصر الربانی امیر المؤمنین ابو المظفر شہاب الدین شاہ جہان بادشاہ غازی صاحب القرانی لازالت سرادقات دولته رکنیة الاوتاد وقباب سلطنته مرفوعة الی یوم التناد موافقا لما یحبه الله ویرضی ومقتضیا لسنة نبیه وحبیبه المصطفی صلی الله علیه وسلم مادامت السموات اسئل الله ان یرحم الله علیه قال آمینا قوله ہکذا وجدته کذا مرکب من کاف التشبیه واسم الاشارة ولیس کنایة عن غیر العدد لان دخول ہاء التنبیه علی غیر اسم الاشارة لم یثبت علی ما فی الرضی وما فی موقع الحال او المفعول الثانی لوجد ولیس بمبتدء لعدم العائد فی الخبر والمعنی وجد عبارة المتن فی کثیر من النسخ مماثلا لما نقل فی الشرح وہما مختلفان من حیث الوجود الکتابی متحدان من حیث الذات وہو معنی التماثل ولم یقل ہکذا عبارة المتن لعدم الجزم بکونه من المصنف وفی زیادة لفظ عبارة المتن اشعار بان ضمیر قوله راجع الی الشرح لانه علی تقدیر رجوعه الی المص ره یکفی ان یقال ہکذا وجد فی کثیر من النسخ وہذه الجملة اعتذار من قبل الشارح لاختیاره ہذه النسخة مع استلزامها التکرار وفی ہکذا ہا حرف التنبیه والکاف للتشبیه وذا اسم اشارة فیکون معنی الکلام انه تنبیه مثل ذا ای مثل ما نقلت وجد عبارة المتن قوله ہنا ای فی تعداد الاجزاء قوله فقست آه فیه مباحثة حیث نسب السہو الی القلم دون الکاتب وفی لفظ الناسخ رمز الی ان ہذه الزیادة نسخ لعبارة المتن قوله یدل علی ذلک ه لان اما موضوعة للتفصیل والتاکید ولزوم ما بعد الفاء لما قبله باقامة الملزوم التقدیری مقام الملزوم الادعائی اعنی الشرط المحذوف وکل من ذلک یقتضی کمال عناية المتکلم بالحکم بکون المقالات ثلثا وعدم العلم به سابقا فیکون الثلث المذکور سابقا زائدا فانا سخ ما قیل ان التکرار حصل بالنسبة الی الحکم بزیادته اولی علی ما وہم لان نسبتها الی الزیادة لیس للزوم التکرار بل اقتضاء ہذا القول عدم علم المخاطب بثلثة المقالات وکذا ما قیل ان الاعادة لبعد العهد وما قیل ان المقصود الحکم بالنسبة لدلالة المقیدة بکون اولها فی المفردات ای فی الثلاثة لکونها معلومة مما سبق لا یصح ان یکون مقصودة ولو قید بالفتح مع ان ترک العاطف فی المقالة الثانیة والثالثة یابی عن ذلک ما ذکره الناظرون فی توجیه الدلالة بکون ثلث فی الاول فصلة وفی الثانی عمدة وکون الاولی اجمالا والثانی تفصیلا واتفاق النسخ فی الثانی دون الاولی وکون السہو فی الاول فی لفظ ثلث فقط وفی الثانی فیه وفی اتصال الفاء فمع کونه مما لا یدل علیه عبارة السید ره انما تفید اولویة الحکم بزیادة الاول ولا یصح جوابه قال الش الرسالة مرتبة ہذه المقدمة تمهیدا لبیان ما ہو المذکور فی الاجزاء الخمس لان بیان الحصر الذی ہو المقصود بالذات متوقف علیه وبیان مرجع الضمیر والمراد من الرسالة مسمی الرسالة علی ما ہو الشائع من ذکر اللفظ وارادة معناه وما قالوا

لعله اعلم ان المراد من النسبة قوله قول التصنیف ولفظ قال ما حصله ١٢ سلیم الله

من ان الضمائر کلها راجعة الی الکتاب فمشاره قلة التدبر فی المتن فانه قال اشار الی من سعد بلطف الحق بتحریر الکتاب فی المنطق جامع لقواعده فبادرت الی مقتضی اشارة وشرعته فی متنه وکتابته ملتزما ان لا اخل بالقید مع زیادة شریفة الی ان قال وسمیته بالرسالة الشمسیة فی القواعد المنطقیة ورتبته اه فان الضمیر فی متنه وکتابته راجع الی مقتضی اشارة لانه اقرب فی سیقته الی الشروع فیه فانه المسمی لا المشار الیه لانه مفهوم کلی ولیس فیه زیادات فی رتبته الی المسمی بالرسالة وہذہ الضمائر علی طریقة الضمائر المسرودة فی خطبة الفوائد الضیائیة حیث قال الحمد لولیہ آہ وبما ذکرنا ظہر ان الخطبة فیه ابتدائیة ولیست بالحاقیة وان التسمیة وافقت لما فی الذہن بعد الشروع فی کتابه وکذا الترتیب یصح تقییده بقوله معتصما ومتوکلا کما لا یخفی وانما اخر الترتیب فی الذکر لیکون تفصیل الاجزاء متصلا باجماله وجعل کل شئ فی مرتبته وہو بحسب الظاہر لا یقتضی ان یکون التعدی بتضمین معنی الاشتمال قوله اما المقدمة ففی ماہیة المنطق الخ اختصار لعبارة المتن حیث قال اما المقدمة ففیها بحثان الاول فی ماہیة منطق الخ لعدم دخل التفصیل المذکور فی وجه الحصر وذلک لان ظرفیة المقدمة للبحثین ظرفیة الکل للجزئین تشبیها لاشتمالها علیهما باشتمال الظرف علی المظروف ومظروفیة البحثین لماہیة المنطق وبیان الحاجة والموضوع مظروفیة الالفاظ للمعانی یستلزم مظروفیة المقدمة لها فما قیل عبارة الشرح مخالف للمتن حیث جعل المقدمة فی الشرح مظروفیة وفی المتن ظرفا فالتوہم وفق واعلم ان بین اللفظ والمعنی علاقة تصح جعل کل منهما ظرفا للآخر فباعتبار انه ایراد المتکلم الالفاظ علی وفق المعانی المدبرة فی الذہن من غیر زیادة وحفظها بها کانها مظروفة للمعانی وباعتبار اخذ السامع المعانی عنها فهما منها کانها ظروف لمعان ولذا اشتهر الالفاظ قوالب لمعانی والشائع ہو الاول لدلالته علی عدم زیادة الالفاظ قوله واما المقالات فاولها التعریض للمص بان اللائق بعد ذکر عدد المقالات جعل الحکم بالتفصیل والتعیین مقصودا بالافادة لا العدد ولیس مقصوده الاشارة الی ان لفظ ثلث فی الثانی زائد لما عرفت وبهذا تبین فساد ما قیل ان الش اشار بقوله واما المقالات فاولها الخ الی ان لفظ الثلثة فی الثانی زائد اذ به حصل التکرار فاعترض السید علیه بان الصواب ان الاول زائد کیف ولو کان مقصوده ذلک لجعل مناط ہذہ الحاشیة قوله واما المقالات فاولها قوله قد یطلق المفرد آہ فی التاج الافراد تنها کردن فما ذکره ہی المعانی المستعملة بین ارباب العلوم وزاد فی الاولین لفظ الارادة لکونهما معنی مجازیا وہو مشروط بالارادة لقلة الاستعمال فیهما بالقیاس الی ما یقابل المرکب ووجود العلاقة به وہو الاشتراک فی انتفاء الترکیب وانکان فی الاولین مع الغیر اعنی علامة التثنیة والجمع ومع المضاف الیه وفیما یقابل المرکب فی ذاته قوله اعنی الواحد اشار بذلک الی ان المفرد بهذا المعنی مفهوم وجودی اعنی اللفظ الدلیل علی ما یتصف بالوحدة ولیس امرا عدمیا والا لکان تعریف المثنی والمجموع بما لحق باخر مفردة دوریا فالتقابل

بينهما تقابل التضاد قوله اى ليس بمضاف فالتقابل بينهما تقابل الايجاب والسلب وشموله بهذا المعنى للمركبات التقييدية والانشائية والخبرية لا يستلزم استعماله فيها اذ لا يجب استعمال اللفظ فى جميع افراده معناه انما اللازم جواز الاطلاق وهو غير مستبعد كيف وقد قال الشيخ ابن الحاجب والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا فادخل مررت فى قولنا مررت بزيد فى المضاف وجعل التقابل بينهما تقابل العدم والملكة باعتبار قيد عما من شانه ان يكون مضافا اليه مع مخالفته لظاهر العبارة لا يدفع الشمول المذكور على ما وهم لان الاضافة شان المركبات المذكورة باعتبار جنسه اعنى اللفظ الموضوع قوله قد يطلق آه اطلق الاطلاق اشارة الى انهما معنيان حقيقيان على ما فى شرح المختصر للعضدى اذ يسمى النحويون غير الجملة مفردا ايضا بالاشتراك بينه وبين غير المركب قوله والتعريفات ايضا اه فلا يرد على الحصر انه لا يصح حصر المقالة الاولى فى المفردات لاشتمالها على التعريفات التى هى مركبات والحصر هنا مستفاد من المقام لان المقصد من تعيين الابواب والفصول تميز المباحث بعضها عن بعض وهو انما يحصل بحصر العنوان فى العنوان والمعنون فى العنوان قوله او عن المركبات هذا القول فى الشرح مؤخر عن مناط الحاشية الآتية قدمه السيد لمناسبته لما قبله قوله والدليل عليه آه لما كان المعنيان لاولان مجازيين لا يحتاج نفى ارادتهما الى دليل ذكر الدليل على ارادة المعنى الاخير لان المشترك لا بد له من قرينة تعين احد معنييه بالارادة قوله انه جعل المفردات فى مقابلة القضايا فلا يمكن ان يراد بها ما ليس بمركب مطلقا والا طرح البحث عن المركبات التقييدية عن القسمين فاما ان يراد بها ما ليست بقضايا باستعمال المطلق فى المقيد بخصوصه فيكون مجازا متفرعا على المعنى الاخير ويكون المركبات الانشائية داخلة فيها والفصل الاول داخل فى مقاصد المقالة الاولى وان يراد بها ما ليست بجملة فيكون حقيقة وهو الظاهر اذ لا يصار الى المجاز الا عند تعذر الحقيقة ولذا اختار السيد ره وعدم دخول المركبات الانشائية فيها لا يضر لان مباحث الالفاظ ليست من مقاصد المقالة الاولى بل هى من المقدمة ذكرها المصنف ره فيها لشدة ارتباط اللفظ بالمعنى ولذا لم يتعرض السيد ره لدخولها واقتصر على اندراج الكليات الخمس والمركبات التقييدية كيف لا ولو جعلت مباحث الالفاظ داخلة فيها لبطل المقابلة بينها وبين القضايا لانه ذكر فى الفصل الاول القضية ايضا حيث قال المركب ان احتمل الصدق والكذب فخبر والا فانشاء فتدبر فيما ذكر حق التدبر لينتدفع الشكوك التى عرضت للناظرين قوله اراد بها المركبات التامة آه فان قيل ح لا يصح حصر البحث عنها فى الاجزاء الثلثة لجواز ان يكون البحث عن المركبات الانشائية قلت هو داخل فيما يتوقف عليه الشروع لكونه من المقدمة او هو خارج عما يجب ان يعلم فى المنطق

لان ما يجب علمه فيه ماله تعلق في الايصال او الشروع موقوف عليه والمركبات الانشائية خارجة عنهما وهذا جواب عن سوال مشهور وهو انه اذا كانت المقالة الثانية في المركبات فلا يبحث عنها الا في تلك المقالة وقد يبحث في المقالة الاولى ايضا عن المركبات وهي المعرفات فلا يصح الحصر **قوله** ما ذكرناه يعني لما علم ان المفرد ههنا ما يقال الجملة علم ان المركب الذي يقابله هو المركب التام فان ما عداه من المركبات لا يصح ان يكون قسيماله لان ما عداه داخل في المفرد بهذا المعنى **قوله** فلا اشكال في كلام الشيخ من انه لا يصح حصر المركبات في المقالة الثانية لذكر التعريفات التي هي مركبات في المقالة الاولى **قوله** ايضا كما لا اشكال في كلام المصره حيث قال الثانية في القضايا اي في تعريفات القضايا وتقسيمها واحكامها من العكس والنقيض وعكس النقيض لانه يلزم ان يكون وجه الحصر دليلا الاشتمال على الامور المذكورة **قال** واثمار تبتها عليها في القاموس رتب ثبت ولم يتحرك كترتب ورتبته انا ترتيبا فالمعنى رتبت الرسالة واقرها على هذه الاركان وفي التاج الترتيب يك از پس ديگر فرا كردن ويقال رتب لطلاع موضع كذا والترتيب يدل على الاستقرار والانتصاب وح يكون متعلقه امورا متعددة فيحتاج الى التقدير اي رتب اجزاء الكتاب على هذه المراتب على التقديرين لاستعلاء عقلي كما في عليه دين كانه يحمل ثقله ويركبه فيما قيل انه لا يتعلق كلمة على بالترتيب بشئ المعنيين اللغوي والاصطلاحي الا بتضمين معنى الاشتمال او الحصر او الجعل او بتقديره ليس بشئ لما عرفت من صحة التعلق ولانه يلزم ان لا يكون وجه الحصر دليلا للترتيب بل لاشتمالها على الاجزاء المذكورة ولانه شاع استعماله بعلى في عباراتهم واعتبار التضمن والتضمين او التقدير في الكل تكلف كما في عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى الذين يومنون بالغيب حيث قال مرتبة عليه ترتب التحلية على التخلية **قوله** قيل عليه البطال توجه الحصر بانه يستلزم جزئية المقدمة المستلزمة للمحال ومدار هذا الاعتراض ما يستفاد من ظاهر عبارة الش من كون كلمة في الظرفية بلا توسع ومتعلقا بيعلم اذ لا معنى للوجوب في المنطق والمنطق بمعناه اذ لو جعلت في للتعليل متعلقا بيجب اي ما يجب لحصول المنطق علمه او حملت الظرفية على التوسع بان يجعل ما يجب علمه في تحصيل المنطق واحيا علمه فيه لتوقفه عليه او يجعل المنطق شاملا لما يتوقف عليه ايضا لا يرد كما لا يخفى وقال بعض الافاضل انما يتوجه السوال على تقدير ان يكون قوله في المنطق متعلقا بقوله يعلم اما اذا جعل متعلقا بقوله فلا يجب **قوله** لا يعلم فيه قطعا آه ان قيل الملائم ان يقال لان ما هو خارج عنه لا يجب ايضا ان يعلم فيه قلنا ان قطعا ليس قيد المنفي بل النفي اي اصلا اذ الخارج عن الشئ ولا يكون في الشئ فامتنع ان يعلم فيه فضلا عن ان يجب **قوله** وح اي حين اذا كان ما يجب ان يعلم في المنطق جزء منه يكون المقدمة جزءا منه لكونه مما يجب ان يعلم فيه **قوله** هو بط اي كون المقدمة جزءا منه باطل بوجهين مخالفة للاجماع ولزوم الدور **قوله** كان الشروع فيها اي اذا كان مع قصد تحصيل الاجزاء الباقية للمنطق لان الشروع في الجزء انما يكون شروعا في الكل اذا قصد معه تحصيل الكل لا مطلقا **قوله** اذ لا معنى للشروع فيه آه اي لا يتحقق الشروع في المنطق الا بالشروع في جزء من اجزائه التي هي ذوات اجزاء فلا بد ان الشروع فيه يتحقق باحد جزء من اجزائه لا بالشروع فيه عبر عن عدم تحقق الكلي بدون فرد

من افراده بانه لامعنى له لاذلك مبالغة وليس ذلك تفسيرا له فضلا عن ان يكون جامعا ومانعا فانقطع حرف التي هات التي عرضت للناظرين **قوله** موقوف على المقدمة بناء على ماذكر في وجه الحصر **قوله** فيكون الشروع في المنطق آه لان المقدمة ذوات اجزاء ونظرية لايمكن حصولها الا بالشروع فيها فان قيل لاحاجة الى هذه المقدمة اذ يكفي ان يقال الشروع في المقدمة شروع في المنطق وهو موقوف على مقدمة فيكون الشروع في المقدمة موقوفا على المقدمة فيكون تحصيل المقدمة موقوفا على حصولها وهو محال قلت لانم استحالة فان تحصيل المقدمة على وجه يكون الشروع فيها شروعا في المنطق موقوف على حصولها بوجه ما لما ان الشروع فيه امر اختياري يتوقف على تصورها بوجه ما والتصديق بفائدة تترتب عليها نعم لو لزم كون الشروع في المقدمة موقوفا على حصولها من الوجه الذي قصد تحصيلها بالشروع فيها لكان محالا **قوله** فنقول اه اى اذا علمت مضمون مقدمات القياس فنقول في تركيبها **قوله** الشروع اه فان جعل تعدد الشروع بحسب اجزاء المقدمة والمنطق تعددا حقيقيا كانت القضيتان كليتين وان جعل اعتباريا كانتا شخصيتين والشخصية في حكم الكلية في الشكل الاول **قوله** الشروع في المقدمة شروع في المنطق وهي المقدمة التي لزمت من فرض جزئية المقدمة المشار اليها بقوله اذا كانت المقدمة جزءا منه اه **قوله** والشروع في المنطق اى مطلقا موقوف على الشروع في المقدمة بناء على ماذكر في وجه الحصر ولو قيد الشروع بوجه البصيرة لايلزم الدور لانه يصير القياس هكذا الشروع في المقدمة شروع في المنطق مطلقا والشروع فيه على وجه البصيرة موقوف على الشروع في المقدمة فلايتكرر الاوسط ولايصح التقييد المذكور في الصغرى كما لايخفى قيل ان اللازم مما تقدم ان الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل المنطق شروع فيه وهو موقوف على الشروع في المقدمة مطلقا فلايلزم الدور وليس بشيء وان تلقته القوم بالقبول لان تغاير الجهتين في الموقوف والموقوف عليه انما يفيد اذا كانت موثرتين في التوقف وكان الموقوف والموقوف عليه هما الجهتان وههنا لاتاثير لمقارنته قصد تحصيل المنطق في التوقف **قوله** وذلك محال لانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله **قوله** اى مايجب ان يعلم في كتب المنطق اى في جميعها فلما تبرك في كتاب منه وهو مايكون جزءا من المنطق او مرتبطا ارتباطا تاما وفيه احتراز عن الخطبة ومسئلة اجزاء العلوم اذ لا اختصاص لها بالمنطق فظهر بذلك وجه اولوية جعل المقسم مايجب ان يعلم به دون المذكور لاحتياجه الى التخصيص **قوله** فيلزم ان يكون آه لما عرفت من انه لايترك ذكر مايجب ان يعلم في الكتب الا نادرا فلا يرد ان مايجب ان يعلم في الكتب لايلزم ان يكون مذكورا فيها لان الوجوب استحسان **قوله** فاندفع المحذوران معا اى بقيد واحد لانهما مبنيان على جزئية المقدمة للفن وهما مخالفته القوم وتوقف الشروع في المقدمة على الشروع فيها **قوله** لان المقصود بيان انحصار الرسالة اه وليس مما يلزم ان يكون كل ما هو جزء الفن مذكورا في الرسالة ولا ان يكون كل ما في الرسالة جزء الفن فلو لم يقدر المضاف

لم یفد الوجہ المذکور انحصار الرسالۃ فی الامور الخمسۃ **قولہ** یلیق بہ ان یترتب اشارۃ الی ان الوجوب المستفاد مما یجب استحسانی واللیاقۃ بالنظر الی الوجہ الذی ذکرہ الش فلا یرد انہ یلزم ان یکون الترتیبات الواقعۃ فی الکتب غیر لائقۃ **قال** اما ان یتوقف علیہ ای ذو ان یتوقف علیہ او صفۃ ذلک وقس علی ذلک ما عداہ ولک ان تفرق بین المصدر والفعل المصدر لان عدم صحۃ حمل الاول علی ما یجب لا یستلزم عدم صحۃ حمل الثانی **قال** فھو المقدمۃ الحمل مبنی علی المسامحۃ بشدۃ الارتباط بین اللفظ والمعنی والمراد فھو مدلول المقدمۃ وکذا فیما سیاتی **قال** اما ان یکون البحث عن المفردات البحث فی اللغۃ التفتیش وفی الاصطلاح اثبات المحمول للموضوع فالمعنی ان ما ثبت فیہ احوال المفردات اما بان یکون عنوان المسائل مفہومات یتعدی الحکم ہہنا الی المفردات وقس علی ذلک ما سیاتی وبذلک اندفع الشکوک التی اوردہا الناظرون **قال** عن الحرکات الغیر المقصودۃ بالذات اے فی المنطق فان المقصود بالذات البحث عن احوال الموصل وھو الحجۃ والبحث عن القضایا لتوقفہا علیہ **قال** اما ان یکون النظر فیہما من حیث الصورۃ ای یبحث لہا احوال تعرض لہا من حیث الصورۃ او من حیث المادۃ فالحکم فیہما علی الاقیسۃ فلا یرد ان البحث عن القضایا ایضا بحیث عن مواد الاقیسۃ فکیف یکون غیر مقصودۃ بالذات **قولہ** اورد علیہ ابطال لوجہ الحصر لاستلزامہ خروج بعض المباحث لانہ ذکرت اولا ای فی تعداد اجزاء الرسالۃ ان الخاتمۃ مشتملۃ علی امرین وذکرت ہہنا انہا مشتملۃ علی امر واحد او منع لاستلزامہ للمدعی لان المقصود اشتمالہا علی الامرین ولم یثبت ذلک **قولہ** ہو المادۃ وحدہا فلا یضر خروج اجزاء العلوم من وجہ الحصر لان المقصد حصر ما ہو مقصود فی الکتاب **قولہ** فانما ذکرت فیہا تبعا ای لمناسبتہا بالمنطق فی عدم الاختصاص بعلم من العلوم وفی الخاتمۃ لمناسبتہا بمواد الاقیسۃ فانہ کما ان العلوم مرکبۃ من اجزاء العلوم کذلک الاقیسۃ مرکبۃ من مواد الاقیسۃ بخلاف المقدمۃ فانہا مقصودۃ فی الکتاب لشدۃ ارتباطہا بالمقصود بالذات اعنی العلم لتوقف الشروع فیہ علیہا **قال** والمراد بالمقدمۃ اہ لما کان معنی المقالۃ الاولی والثانیۃ والثالثۃ والخاتمۃ ووجہ اطلاقہا علی مباحثہا ظاہرۃ بخلاف المقدمۃ لم یتعرض لہا وبین المراد بالمقدمۃ ووجہ اطلاقہا علی الامور الثلاثۃ فما قیل انہ علم مما تقدم ما ہو المراد بالمقدمۃ فاعادتہ تکرار فالجواب عنہ اشتغال بما لا یعنی **قولہ** انما قال ہہنا الخ یعنی ان قولہ ہہنا ای فی اوائل کتب المنطق مشعر بان لہا معنی آخر فی غیر ہذا الموضوع عند ارباب ہذا الفن فلا یکون فائدتہ الاشارۃ الی انہا فی اللغۃ بمعنی مقدمۃ الجیش والا انہا قد یراد بہا ما یتوقف علیہ المباحث الآتیۃ کمقدمۃ المقالۃ الثانیۃ لعدم اختصاصہ بارباب ہذا الفن وانہ یقال للاشارۃ الی مثل ہذہ الفائدۃ عندہم ولذا اقتصر قدس سرہ

سرہ علی بیان المتبین المحققین بارباب المنطق قولہ لانہا فی مباحث القیاس آہ الجار والمجرور متعلق بیطلق قدم للاہتمام لان المقصود بیان فائدۃ ہہنا الاحصر قولہ جعلت جزء قیاس او حجۃ ہذہ عبارۃ الاشارۃ والتزوید للاشارۃ الی تعدد الاصطلاح فقیل انہا مختصۃ بالقیاس وقیل انہا غیر مختصۃ بہ ویقال لما جعلت من التمثیل والاستقراء وایضا قد بسطناہ فی حاشیۃ حواشی شرح المطالع بما لا مزید علیہ قولہ ما یتوقف حجۃ الدلیل ای بلا واسطۃ کما ہو المتبادر فلا یرد الموضوعات والمحمولات واما المقدمات البعیدۃ للدلیل فانما ہی مقدمات لدلیل مقدمۃ الدلیل قولہ فتتناول آہ فہی بہذا المعنی الاعم من الاول قال ووجہ توقف الشروع اہ علی صیغۃ الماضی المجہول من التوجیہ فی التاج البیہقی التوجیہ چیزی رابیک نسق کردن فلا یحتاج الی تقدیر الجزء ویصح تعلق لام التعلیل فقولہ اما علی تصور العلم فلان آہ من غیر کلفۃ اذ کان اصل الکلام ووجہ توقف الشروع علی تصور العلم لان آہ زید اما والفاء لتفصیل التوقف والتاکید واما قراءتہ علی صیغۃ الاسم وتقدیر الجزء ای متحقق وجعل اللام زائدۃ او مفتوحۃ او جعل لفظ الوجہ زائدا فلا یخفی رکاکتہ علی ان المقصود بیان وجہ للتوقف نفسہ لا الحکم علیہ لشیء منہ التحقق وغیرہ قال اما علی تصور العلم آہ زاد لفظ التصور ہہنا والبیان فیما سیاتی اشارۃ الی ان المراد بما یتوقف علیہ الشروع ما یتوقف علی علمہ تصورا او تصدیقا فیخرج عن الحد ما یتوقف الشروع علی حصولہ وتحقیقہ مثل التلبس بالجزء وقصد الباقی وغیر ذلک قال فلان الشارع آہ قد تقرر فی الحکمۃ ان الفعل الاختیاری للحیوان مسبوق بمبادی اربعۃ مترتبۃ بالتصور الجزئی لذلک الفعل ثم التصدیق بالفائدۃ المخصوصۃ مطابق او غیر مطابق فان الرای الکلی لا ینبعث عنہ الفعل الجزئی ثم للارادۃ المنبعثۃ منہ ثم صرف القوۃ المودعۃ فی الاعضاء ومن ہذا العلم ان تصور المشروع فیہ مقدم علی الشروع ذاتا وزمانا وانہ لا یمکن بدون تصورہ بوجہ مخصوص فکلام الش مبنی علی انہ قد یندفع الطلب الی شیء مخصوص باعتبار تصورہ بوجہ اعم او اخص من حیث انہ مما یوجد فیہ ذلک الوجہ لا باعتبار خصوصہ فلذا قال لو لم یتصور اولا ای قبل الشروع زمانا وذاتا لکان طلبہ وفقدہ متعلقا بہ حال عدم تصورہ بوجہ من الوجوہ فکان طالب للمجہول المطلق فی زمان طلبہ وہو محال لامتناع توجہ النفس الاقبال منہا علی ما لم یتصورہ فضلا عن الطلب الذی ہو عبارۃ عن قصد تحصیلہ والعزم الیہ فاندفع الشکوک التی عرضت للناظرین قال لان قولہ الشروع یعنی المدعی الذی ذکرہ بقولہ اما علی تصور العلم قال فمسلم ای مسلم ثبوتہ بالدلیل المذکور قال فلا یتم التقریب عرفوا الدلیل بما یلزم من العلم بہ العلم بشیء آخر ومعنی اللزوم ان یکون بینہما مناسبۃ مصححۃ الانتقال لیشمل الظنی والجہلی والجدلی فاذا لم یوجد اللزوم اصلا لفساد المادۃ او الصورۃ لم یتم الدلیل واذا وجد اللزوم فی الجملۃ لکن

لا اسے المدعی بان یکون المدعی عاما والدلیل یستلزم الخاص او بالعکس او یکون المدعی مطلقا والدلیل یثبت المقید او بالعکس لم یتم التقریب ومعنی ممانعۃ الدلیل او التقریب ان لا یکون مدخولا فیہ لما کان منصب السائل الدخل فیہ شاع فی عباراتہم فلا نسلم الدلیل ولا نسلم التقریب دون فلا دلیل ولا تقریب اذ ورود الاعتراض لا یستلزم النفی **قولہ** ہو سوق الدلیل ای التقریب اجراء الدلیل علی وجہ یستلزم المدعی وقد عرفت ان الدلیل یعم الاستقراء والتمثیل فالاستلزام عبارۃ عن المناسبۃ المصححۃ للانتقال والتطبیق عبارۃ عن ایراد الدلیل علی وجہ یوافق المدعی فالاختلاف بین التعریفین بالعبارۃ وما قیل ان الاول مختص بالقیاس اذ الاستلزام فیہ والثانی شامل للاستقراء والتمثیل فالاختلاف فیہ معنوی وہم **قولہ** اراد بہ خلاصتہ ان اللام فی العلم والکلام للعہد **قولہ** والمراد بالمفتتح معناہ العرفی اعنی ما قبل الشروع فی المقصود فلا یرد ان الرسم لیس مذکورا فی المفتتح **قولہ** فی اثناء المقدمۃ جمع ثنی بالکسر فی الصراح الثنی بالکسر یک تارہ از تار ہا ای فی اجزاء المقدمۃ وانما قیل لیس المقصود ایرادہ فی اثناء المقدمۃ بل ایرادہ فی المقدمۃ سواء کان فی اولہا او فی خاتمہا او اثنائہا وہم **قولہ** ولا یمکن تحصیلہ اہ اذ العام لا یحصل الا فی ضمن الخاص **قولہ** لاستلزامہ اہ دلیل لاصل تعلق الاختیار والقصد بہ واما اختیارہ علی آخر فلمرجح مثل کونہ موجبا للتمییز التام علی رای الحکماء او مجردۃ الارادۃ علی ما ہو رای المتن **قولہ** لا لخصوصیۃ فمعنی توقف الشروع علیہ توقفہ علی نوعہ کما قیل فی مبادی العلم اعنی ما یتوقف علیہ المسائل انہ ما یتوقف علی نوعہ اذ لا توقف للمسئلۃ علی دلیل خاص فلا یرد ان التصور بالرسم مستغن عنہ فی تحصیل ما ہو الواجب لحصولہ بتصور المرسوم لیمکن تحصیلہ بالرسم لان معنی التوقف ح استلزامہ لما یتوقف علیہ وہو لا ینافی الاستغناء عنہ والیہ اشار قدس سرہ بقولہ وکون غیرہ مستلزما کذلک الواجب آہ وان کان ذلک الغیر سابقا علی التصور بالرسم کما فی التصور بالوجہ المخصوص غیر الرسم اذا کان کسبیا **قولہ** فانہ تختار احدہما بعینہ فاعل اختیارہ لاستلزامہ ما ہو الواجب لا لخصوصیتہ وترجیحہ بمرجح سوی الارادۃ او نفسہا **قولہ** حیث قال فالاولی فان الظاہر ان اولویتہ بالنظر الی المذکور سابقا فلذلک قال اشارۃ او لانہ یستعمل الاولی بمعنی الصواب ایضا قال وان اراد بہ تصورہ برسمہ ای بالتصور تصور العلم برسمہ فیکون المراد بقولہ فلو لم یتصور ایض التصور برسمہ لیصح قیاس الخلف فح لا تتم الملازمۃ المذکورۃ لجواز ان یکون متصورا بوجہ غیر الرسم فلا یلزم طلب المجہول المطلق انما یلزم ذلک اذا لم یکن متصورا اصلا قال لا بد من تصور العلم برسمہ ای رسم کان کما یدل علیہ العنوان حیث قال البحث الاول فی ماہیۃ المنطق ای تصور ماہیتہ بالرسم لامتناع الحد ودوا اعتبار الرسم المخصوص الاتفاق علیہ کما یشعر بہ قولہ ورسموہ فلا یرد ما قیل ان السوال وارد علیہ ایض لانہ ان اراد بالتصور

بالرسم مطلقا فلا یتم التقریب اذ المقصود بیان سبب ایراد الرسم المخصوص وان اراد به التصور بهذا الرسم فلا نم
الملازمة لجواز حصول البصیرة برسم آخر علی ان الش لم یدع توقف البصیرة علیه بل حصولها به حیث قال لیکون علی
بصیرة فی طلبه فالمقدمة علی ما یستفاد من کلامه ما یفید البصیرة قبل الشروع فی العلم قال لیکون اه ای
وجب تصور العلم برسمه قبل الشروع لتحصیل الشروع علی وجه البصیرة فاللام للسببیة وهو جعلها غایة مرتبة علیه لا علة
غائیة له حتی یرد ان علة الغائیة انما یکون للفعل الاختیاری ووجوب التصور لیس کذلک قوله الوجه السابق
اه یعنی ظاهر کلام الشیخ یقتضی ان الوجه الثانی قائم مقام الوجه الاول مثبت لما اثبته ولیس کذلک فلا بد
من العنایة فی عبارة الشیخ بان یقال مراده فالاولی ان یفسر المقدمة بما یتوقف علیه الشروع علی
وجه البصیرة او بما یفید الشروع علی وجه البصیرة ویقال لا بد من تصور العلم برسمه آه قوله وهذا الوجه
یدل اه وذلک لان لکل علم مسائل کثیرة لها جهة واحدة مختصة بها تعد علما واحدا ویفرد بالتدوین فاذا علمه
بتلک الجهة امتاز عنده عما عداه تمیزا تاما وان علمه بوجه اعم او اخص لم یحصل التمیز التام فان ارید بتصور العلم
برسمه التصور بوجه یفید تمیز عما عداه سواء کان محمولا او لا بدیهیا او کسبیا فالوجوب المستفاد من قوله لا بد عقلی
لامتناع حصول البصیرة بحیث یمتاز عما عداه بغیره وان خص التصور باللازم النظری کما هو المتعارف
فالوجوب استحسانی فاندفع الشکوک التی عرضت للناظرین قوله علم اه اورد صیغة المفرد اشارة الی ان الوحدة معتبرة
فلا یرد النحو مع غیره نقضا قوله باصول ای بقواعد یعرف بها ای یقتدر بسببها علی معرفة احوال الجزئیة
العارضة للکلمات المستعملة فی لغة العرب من حیث انها معربة او مبنیة وفائدة القیود ظاهرة فلا حاجة الی
الاطالة قوله حصل عنده مقدمة اه بناء علی ان افرادها بالتدوین من هذه الجهة وهذا هو المراد من الوقوف
علی جمیع المسائل اجمالا قوله تمکین بذلک اه بضم صغری سهلة الحصول فما قیل انه یجوز ان یکون اندراج هذه
المسائل تحت موضوع الکبری نظریا عرفیا فالجواب عنه ان المراد سهلة الحصول بعد العلم بالکبری اذ لا یحتاج
ح الا الی تحصیل صدق مفهوم موضوع الکبری المعلوم علی فرده بخلاف ما اذا لم تعلم قوله وکل مسئلة کذلک
فهی من النحو فیل هذه المقدمة غیر مقدمة السابقة والجواب ان المقدمتین متلازمتان لما ان جهة الوحدة
مختصة بالعلم الا ان الاولی لما کانت لازمة للتعریف صریحا ذکره اولا والثانیة صریحة فی الانتاج ذکره ثانیا
قوله وکذا اذا تصور المیزان اه اورد مثالین اشارة الی ان جهة الوحدة التی توخذ بالقیاس الیها
اللازم قد یکون موضوع العلم کما فی تعریف النحو وقد یکون غایة کما فی ما نحن فیه واما جواز کونها جهة
اخری کالامر العام للمحمولات او المسائل فمحتمل الا ان المعتبر عند القوم هاتین الجهتین قوله وبالجملة الی آخره
بیان اجمالی فی جمیع العلوم بعد التفصیل فی جزئی ای اذا تصور العلم برسمه فقد عرفه بخاصة حصل

خاصة فی ذهنه فاذا توجه الیها عرف انها خاصة وعلم منه ان کل مسئلة منها لها مدخل فی تلک الخاصة لکونها
ماخوذة من جهة الواحدة المشترکة **قوله** فکانه قد علم آه فالمراد بقول الشارح علم انها من ذلک العلم تمکن من علمه
علیها تمکنا تاما والتمکن المذکور لاینافی عدم حصول التمییز بالفعل فی بعض المسائل کما ان التمکن من الاجتهاد
لاینافی وقوع لاادری عن بعض المسائل من المجتهد وهذا التمکن منشاء کون التعریف ماخوذا من جهة الوحدة التی
یشترک فیها جمیع المسائل لاشتراط کونه جامعا لجمیع اجزاء المحدود ومانعا من دخول غیرها فیلزم اشتراط امر
آخر فی التعریف اهمله القوم فی بیان الشروط او التزام ان خروج مسئلة او دخول غیرها یستلزم صدق الحد
علی غیر افراد الحد او بالعکس بناء علی ان هذا المجموع غیر العلم **قوله** اذا اوردت علیه ظرف لیعلم لا لیقدر فان القدرة
حاصلة غیر مشروطة بالایراد **قال** واما علی بیان الحاجة زاد لفظ البیان اشارة الی انه مفهوم تصدیقی وکذا
فی الموضوع ای توقف الشروع فی العلم علی اثبات ان الناس یحتاجون الیه لاجل کذا فهو فی الحقیقة تصدیق
بالغایة المرتبة علیه مع العلم باعتدادها بالدلیل **قال** فلانه لو لم یعلم غایة العلم ای لو لم یعتقد اما جزما او ظنا بغایة
ای بالغایة التی لها مزید اختصاص به بان یکون تدوینه لاجلها ولذا عطف الغرض علیه وهی الغایة المعتدة
بها المرتبة علیه لکان طلبه عبثا وتفصیله ماذکره السید قدس سره **قوله** یعنی ان الشروع اراد آه ان امتناع اصل
الشروع بدون التصدیق بفائدة الملحوظ منظور فی نظم کلام الشارح لکنه لم یصرح به اعتمادا علی ظهوره **قوله**
فلابد من ان یعلم آه ای یعتقد فائدة اما جزما او ظنا مطابقا او غیر مطابق ان لذلک العلم فائدة مخصوصة ای
فائدة کانت ولیس المراد ان یعلم بالفائدة المبهمة فانه لایمکن الشروع بذلک فی العلم لامتناع الترجیح بلا مرجح
علی ماتقرر فی الحکمة وما قیل انه قد یوجد الفعل الاختیاری بتوهم الفائدة کتردد العاشق فی سکة المعشوق بتوهم
رؤیته فمبنی علی عدم الفرق بین توهم الفائدة والتصدیق بالفائدة المتوهمة المتحقق فی الصورة المذکورة
قوله والا لامتنع الشروع فیه ولظهوره لم یتعرض له الشارح کذا ذکره السید قدس سره فی شرح المواقف **قوله**
وان یکون تلک الفائدة معتدا بها ای فی اعتقاده سواء کانت معتدة بها فی نفس الامر سواء کانت او لا
مرتبة علیه اولا **قوله** والا لکان طلبه آه ای ان لایکون معتدا بها فی اعتقاده بالنظر الی المشقة کان شروعه فیه
وطلبه لذلک العلم عبثا عرفا لانه فعل لایترتب علیه فائدة معتد بها فی اعتقاده وکلما هذا شانه فهو عبث
عرفا اما الصغری فظاهر واما الکبری فلما ذکره قدس سره فیما نقل عنه علی حواشی شرح المختصر العبث بحسب العرف
مالایترتب علیه فائدة اصلا معتدا بها او غیرها او یترتب علیه مالایصدق نظرا الی ذلک الفعل المشتمل علی المشقة
انتهی ای لایترتب علیه فی اعتقاده فائدة اصلا لایعتد به فی اعتقاده انکان فی نفس الامر معتدا بها بناء
علی المتعارف المشهور فی الاطلاق ان الفاعل اذا فعل فعلا لم یترتب علیه غرضه یقال فعل فعلا عبثا

وان جبت فائدتہ وبما ذکرنا من التقیید اندفع التدافع بین ما نقل عنہ وبین ما فی المتن حیث یفہم من الحاشیۃ
ان الفعل الذی یترتب علیہ ما لا یعتد بہ عبث عرفا وان اعتقد الفاعل الفائدۃ المعتدۃ بہا ویفہم من المتن
ان الفعل الذی اعتقد فیہ فائدۃ لا یعتد بہا عبث وان یترتب علیہ الفائدۃ المعتدۃ واندفع ما قیل ان
العبث العرفی بالمعنی المذکور فیما نقل عنہ لا یمکن وجودہ فی تحصیل العلوم لانہ یترتب علیہا الفائدۃ المعتدۃ بہا
التی وضعت لہا **قولہ** وبذلک یفتر جدہ ای بسبب اعتقادہ فایدۃ غیر معتدۃ بہا فی اعتقادہ یضعف سعیہ
فی تحصیل ذلک العلم فاما ان یترکہ او لا یسعی فیہ حق السعی فما کان فی شروعہ علی بصیرۃ **قولہ** ان یکون تلک الفائدۃ
المعتدۃ بہا التی اعتقدہ الشارح **قولہ** لعدم المناسبۃ بینہما ای بین ما اعتقدہ وبین العلم فان کان عدم المناسبۃ
ظاہرا زال الاعتقاد وان کان خفیا بقی فلذا قال ربما **قولہ** فیصیر سعیہ اما انہ یجوز ان یعتقد بعد زوال الاعتقاد
الاول فائدۃ المرتبۃ علیہ وتکون مہمۃ لہ فیسعی فی تحصیلہ لاجل ہذہ الفائدۃ فلا یصیر سعیہ السابق عبثا فلا یفہم
لان قولہ فیصیر ایضا داخلۃ تحت ربما فاذا صار سعیہ السابق عبثا علم انہ لم یکن علی بصیرۃ فی شروعہ **قولہ** عبثا فی نظرہ
وہو العبث العرفی فلا ینافی ما فی شرح المواقف من جعل ہذا القسم عبثا عرفیا **قولہ** فانہ قلیل آہ نعلم من ذلک
انہ کان علی بصیرۃ فی شروعہ وبما حررنا لک عبارۃ الشرح والحاشیۃ بعد نزلا عک علی قواعد القوم لم یظہر لک اندفاع
شکوک الناظرین فی ہذا المقام واعلم ان کل حکمۃ ومصلحۃ یترتب علی فعل یسمی غایۃ من حیث انہا علی طرف الفعل ونہایۃ
وفائدۃ من حیث ترتبہا علیہ فیختلفان اعتبارا ویعمان الافعال الاختیاریۃ وغیرہا واما الغرض فہو ما لاجلہ
اقدام الفاعل علی فعلہ ویسمی علۃ غائیۃ لہ ولا یوجد فی افعالہ تعالی وان جبت فوائدہا وقد یخالف الغرض فائدۃ
الفعل کما اذا اخطا فی اعتقادہا کذا فی الحواشی الشریفیۃ علی شرح المختصر قال فلان تمایز العلوم بحسب
تمایز الموضوعات ای التمایز الذاتی للعلوم علی قدر تمایز الموضوعات ان کان تمایزہا بالذات کان تمایز العلمین
کذلک وان کان بالاعتبار فبالاعتبار کاجرام العالم فانہا من حیث الشکل موضوعۃ للہیئۃ ومن حیث
الطبیعۃ موضوعۃ للسماء والعالم من الطبیعی ولذلک قد یتفق اتحاد بعض المسائل فیہما بالموضوع والمحمول واختلافہما
بالبراہین کالقول بان الارض مستدیرۃ **قولہ** لذلک ای کون تمایز العلوم بحسب تمایز الموضوعات ثابت
لان المقصود من تدوین العلوم سواء کانت آلیۃ او غیر آلیۃ فلا یرد ان الواجب ان یقول المقصود فی العلوم بیان احوال
الاشیاء ای اثبات العوارض الذاتیۃ للموجودات بالدلائل والمقصود من ذلک البیان معرفۃ احکامہا ای النسبۃ الخبریۃ
العارضۃ للاشیاء بالقیاس الی الاحوال وذلک لان کمال النفس الانسانیۃ فی القوۃ الادراکیۃ ہو التشبہ بحضرۃ
الواجب بحسب نعم علما دام التشبیہ انما یحصل بمعرفۃ احوال الموجودات علی ما ہی علیہ بقدر الطاقۃ وکانت معرفتہا مختلفۃ
متکثرۃ متعددۃ فافردوا لکل طائفۃ من الاحوال الراجعۃ الی شیء او اشیاء متناسبۃ بالتدوین فصارت علما علیحدۃ

للتعليم وسموا ذلك الشئ او الاشياء موضوع العلم لانه وضع لان يبحث عن احواله ولان موضوعات مسائله راجعة اليه
وهذا معنى قوله فاذا كانت طائفة من الاحوال والاحكام **قوله** متعلقة بشئ واحد اى كاحوال العدد في الحساب
او اشياء متناسبة ومعنى التناسب اشتراكها في امر ذاتي كاشتراك الجسم التعليمي والسطح والخط في المقدار او عرضي
كاشتراك الادلة الاربعة في استنباط الاحكام اشتراكا معتدا به بان يراعى جهة الاشتراك في جميع المسائل **قوله**
كان كل واحدة منهما اى من الطائفتين علما برأسه واطلاق العلم على طائفة من الاحوال على سبيل المبالغة لانها
المقصودة من تدوين العلوم والا فالعلوم المدونة عبارة عن المسائل **قوله** ولو كانتا اى الطائفتان لما ذكرنا
ولذا كما ورد كلمة لو الدالة على انه فرض محض **قوله** من جهة واحدة اشارة الى ان اختلاف الجهة موجب لاختلاف
العلمين كما عرفت **قوله** لكانتا علما واحدا فعلم ان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات **قوله** ولم يستحسن آه اشارة الى
انه استحساني اقتضاه حسن التعليم وتسهيله ولا استحالة عند العقل في ان يعد كل مسئلة علما على حدة او كل العلوم علما واحدا **قوله** ولما
ان آه بيان للفرق بين الامور الثلثة بعد اشتراكها في توقف الشروع على وجه البصيرة عليها بان الامرين الاولين
يتوقف اصل الشروع على نوعهما بخلاف الثالث ولاستلزامها ما هو الواجب في الشروع وعدم الترتيب بينهما جعل كل
واحد منهما مفيدا لاصل البصيرة بخلاف الموضوع فانه لتاخره في المرتبة عنهما جعل مفيدا لزيادة البصيرة ولان الامرين
الاخيرين من قبيل التصديق بخلاف الاول فانه تصور **قوله** بما يعد عبثا اى عرفا فهو ايضا مفيد للبصيرة اذ الخروج من العبث
من البصيرة **قوله** اذا كانت الفائدة مهمة اى موجبة زيادة اعتناء بشانها كما يقال اهمني الامر اذا اقلقك وحزنك **قوله**
واما معرفته بان موضوعه اه اى معرفته بما يقع جوابا عن هذا السؤال اى معرفته بان موضوع ذلك الشئ **قوله** فليست
بواجبة للشروع اى لاصل الشروع لا بخصوصه ولا بنوعه **قوله** اراد به انه لو لم تتميز آه وزيادة البصيرة ايضا البصيرة فيصدق
عليه انه ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة **قوله** تصور العلم بوجه ما على التوجيه الاول او برسمه على تقدير **قوله** فالاولى
قوله على معرفة احوال الالفاظ من الوضع والدلالة والافراد والتركيب والاشتراك والترادف وغير ذلك وكونها مبينة
في مبادي اللغة لا ينافي توقف الاستفادة والافادة عليها **قوله** الا ان المص ره اوردها آه اى لشدة الارتباط
بين اللفظ والمعنى حتى انه قلما ينفك تعقل المعاني عن تخيل الالفاظ **قوله** بيان مرتبة العلم اى في التحصيل بالتقديم
والتاخير بالقياس الى علم آخر **قوله** فيما بين العلوم اعلم ان العلوم باعتبار موضوعاتها ثلث مراتب اعلى وهو ما يكون
موضوعه اعم من موضوعات سائر العلوم واوسط وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من البعض الآخر وادنى
وهو ما يكون موضوعه اخص من موضوعات العلوم الآخر **قوله** وبيان شرفه وله جهات الموضوع فما كان موضوعه
اعم فهو اشرف والدلائل فما كان دلائله اقوى فهو اشرف والغاية فما كان غايته انفع فهو اشرف **قوله** والاحسن في التعليم
آه اشارة الى دفع ما اورده الشارح التفتازاني من ان البصيرة ليست امرا مضبوطا حتى يقال انه يتوقف

على الامور الثلثة ولا يحصل بواحد منها او باكثر منها **قوله** الاولى آه انما قال ذلك لانك قد عرفت ان مآل ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة هو الاغانة الا ان هذه العبارة اظهر واسلم من المناقشة والمراد بها العلوم كما هو السابق الى الفهم **قال** فان علم اه تصوير للحكم الكلي في جزئي كما يدل عليه قوله مثلا وليس باستدلال **قوله** افعال المكلفين آه اشارة الى ان ليس موضوعه فعل المكلف مطلقا والا لما جاز البحث عن الافعال المخصوصة **قال** من حيث تحل وتحرم الظاهر تعلقه بيجب ليكون بيانا للاحوال والحق انه متعلق بالعرض المفهوم من الكلام وانه قيد للموضوع والقيد مطلق الحل والحرمة والمبحوث عنه الحل والحرمة المخصوصان فلا يرد ان الحيثية تتمة الموضوع لا يكون مبحوثا عنها **قال** من حيث انها تستنبط اي يصح الاستنباط عنها لان نفس الاستنباط مبحوث عنه فيه **قال** ولما كان بيان الحاجة ينساق آه في التاج الانساق روان شدن ففي اختياره دون السوق اشارة الى ان استلزامه اياه من غير مدخل لتحرير المصولة التعرض قدس سره لاستلزامه اياه في نفسه من غير تخصيص ببيان المصرح دكون الاسم لازما له من غير احتياج الى تصرف وذلك لان آخر ما ينساق اليه بيان الحاجة انه ليبعث الحاجة الى قانون يفيد عصمة الذهن عن الخطاء في الفكر وهو لازم محمول مساو للمنطق ولذا قال وهو المنطق وكونه مستلزما اياه لا يقتضي اكتسابه منه حتى يلزم اكتساب التصور من الحجة ومقصود الشارح بيان نكتة جمع بيان الحاجة والرسم في بحث واحد مع ان الظاهر ايراد كل او الكل في بحث ونكتة تقديم بيان الحاجة عليه مع ان العنوان تقتضي العكس وخلاصتها ما ذكره قدس سره من ان بيان الحاجة يتضمن الرسم فلذا جمعها دون العكس فلذا قدم البيان وبما ذكرنا اندفع ما قيل من ان بيان الموضوع ايضا متضمن الرسم لان ذلك باعتبار انه يمكن ان يوخذ منه لازم محمول يعرف به على ان النكتة انما هي للجمع بعد الوقوع **قوله** وغرضه اي غرض المدون **قوله** ويحصل بذلك آه لانه يحصل منه انه علم يفيد هذه الغاية وهو لازم مساو له شامل لجميع اجزاءه والا لما كان غاية له بل لبعضه بين الثبوت بعد اقامة الدليل وهو معنى تصور الشيء بالرسم ولو اريد بالتصور الرسم المعنى الاعم اعني تصور الشيء بامر خارج كان ادفع للشغب **قوله** بشيء آه كان يقال علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية ولا يتوهم منه استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة فان مقصوده ايراد صورة الاجتماع فيهما في الوجود **قوله** فلذلك اي لضرورة بيان الحاجة اصلا متضمنا لبيان الماهية بالرسم والاشارة الى استلزام البيان له دون العكس يجعل قوله فيصار مستدركا **قوله** فشرع آه تفسير لقوله وابتدا ببيان الحاجة اي ابتدا بان شرع وفيه اشارة الى ان قول الشارح وصدر البحث آه معطوف على قوله وربما ومرتبة على الشرط باعتبار ان تقدير البحث بالتقسيم اي جعله في اوله كما هو معنى صدرت الشيء بالشيء

بتضمين التقدير ببيان الحاجة لان التقسيم من مقدماته فكانه في الحقيقة معكما لا التقدير البحث ببيان الحاجة والشروع
في التقسيم كل واحد منهما معلل بعلية ومن لم يفهم المقصود وقع في تكلفات باردة قوله لتوقفه عليه اي لتوقف
بيان الحاجة على الشروع في التقسيم لان مقدمات بيان الحاجة مقدمات مترتبة وآخرها تنحل اليه هو التقسيم
فان التقسيم يتوقف عليه قوله وليس الكل من كل منهما ضروريا ولا نظريا المتوقف عليه قوله بل البعض من
كل منهما ضروري والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر المتوقف عليه قوله وذلك الترتيب ليس بصواب المتوقف
عليه قوله مست الحاجة آه فعلى هذا الضمير في قول الشارح عليه راجع الى التقدير ولك ان ترجع الضمير
الى التقسيم فيكون المراد يتوقف بيان الحاجة لجميع مقدماته اي ما سوى التقسيم على التقسيم وعلى التقديرين
اندفع ما قيل ان التوقف لا يقتضي التقدير لتوقف بيان الحاجة على كل واحد عن مقدماته قوله فان قلت
آه منع للتوقف والجواب اثبات للمقدمة الممنوعة قوله اعني الموصل اي مباحث الموصلين فلا يخرج
مسئلة من مسائله من بيان الحاجة اليه قوله فلو لم يقسم العلم اولا اي قبل سائر المقدمات لما عرفت من
ترتب مقدمات بيان الحاجة واما تقسيم العلم اولا الى الضروري والنظري ثم بقسمته الى التصور والتصديق
او تقسيم كل من الضروري والنظري اليهما مع كونه موجبا لتيسير نظم المقدمات ومحوجا اي اعادة النظري
من كل منهما يحصل من الضروري قلب للمعقول لان التقسيم باعتبار كيفية حصول بعد التقسيم باعتبار الحصول
نفسه قوله لجاز آه ليس المراد الجواز العقلي لان معناه عدم الحكم بشئ من الطرفين بل الجواز الوقوعي والمراد
الجواز بالنظر الى الشرط المذكور لا في نفس الامر حتى يرد ان اللازم امكان جواز الجواز قال ينقسم العلم
الى التصور فقط والتصديق هذا ابناء على ان التصور مع الحكم تصديق عند ارباب هذا التقسيم كما هو منصوص
في عبارة المطالع حيث قال العلم اما تصور فقط انكان ادراكا ساذجا واما تصديق انكان تصورا
مع الحكم وان قوله ويقال للمجموع تصديق بيان لمذهب الامام ولذا ذكر المجموع فلا يرد انه قسم العلم الى
التصورين دون التصور والتصديق قال فالعلم الفاء للتفسير وبتقدير قال معطوف على قوله وصدر
قال لا حكم معه لما كان قيد فقط مقابلا لقوله مع حكم كان معناه فانه عن اعتبار قيد المذكور في القسم
الثاني فيكون بمنزلة لا حكم معه وصدقه على الحكم توهم لان قوله لا حكم معه قضية سالبة والسلب انما يتصور
فيما يتصور فيه الايجاب ولا امكان للايجاب في الحكم فلا سلب وانتفاء الواسطة بين النقيضين المراد
به ما سوى النقيضين فيما قيل الاولى ان يقال تصور معه عدم الحكم توهم قال ويقال له التصور الساذج
افاد بهذا الاطلاق ان المراد بقوله فقط التقييد بعدم الحكم معه اعني بشرط لا شئ لا عدم التقييد بكون الحكم معه
اعني لا بشرط شئ فانه يستلزم انقسام الشئ الى نفسه والى غيره واما اطلاق التصور الساذج على مطلق التصور

مع کونہ بعیدا عن اللفظ اذ التوصیف بصفۃ زائدۃ علی ما یستفاد من الموصوف یفید التقیید دون الاطلاق خلاف المتعارف وان احتمل اللفظ لہ فی الجملۃ کما صرح بہ فی حاشیۃ المطالع **قال** من غیر الحکم علیہ ای لا بالحکم علیہ کما فی ضربنی من غیر جزم فلا یستدعی وجود غیر یکون منشأ للتصور **قال** من غیر حکم علیہ المناسب من غیر حکم معہ او زیادۃ لفظ بہ لان المعتبر فی القسم الاول عدم مقارنۃ الحکم مطلقا وکانہ اراد کتصورنا للانسان فیما وقع محکوما علیہ **قال** بنفی او اثبات تفصیل للحکم ولیس صلۃ لہ علی تاویلھما بمثبت او بمنفی لانہ یخرج عنہ الحکم السلبی **قال** کما اذا تصورنا اہ ماکافۃ علی ما ہو الشائع فی امثال ہذہ العبارۃ ولم یقل کتصور الانسان وحکمناہ اشارۃ الی ان القسم الثانی متحقق فی ہذہ الصورۃ اعنی مجموع تصوری الطرفین الذین اعتبر اسناد احدہما الی الآخر بالنفی او الاثبات وجعل ما موصولۃ او موصوفۃ بالجملۃ الظرفیۃ والمراد کتصور حادث اذا تصورنا او مما لا یرتضی المصنف اذ التصور عندہ والتصوران المتعلقان بالطرفین اذا قارنہما الحکم ولا یقول بحدوث تصور آخر اعنی المجموع المرکب من التصورات الاربعۃ والشارح لان مقصودہ مجرد بیان مقصود المصنف مع قطع النظر عن صحتہ وفسادہ وحملہ علی احد المذہبین ویسمی تحقیقۃ وما قیل ان ہذا التقسیم یستدعی ان لا یوجد فرد للقسم الاول اذ لا تصور الا معہ حکم ولا اقل عن الحکم بان ہذہ الصورۃ متصورۃ لہ ففیہ انہ علی تقدیر تسلیمہ فرق بین الحکم الصریح والضمنی والمراد ہہنا الحکم الصریح کما ہو المتبادر ولو استلزم کل تصور حکما لزم التسلسل **قولہ** ہذا التصور قد یکون تصورا واحدا اراد بیان ما یصدق علیہ القسمان حتی یظہر الانحصار ویتضح حالہما اتضاحا تاما **قولہ** وقد یکون متعددا او کون المتعدد الذی لا یکون معہ نسبۃ فی افراد القسم الاول لا ینافی باعتبار الوحدۃ فی المقسم لان التعدد الشخصی لا ینافی الوحدۃ النوعیۃ **قولہ** اما یفید بہ کان الظاہر ان یقول اما غیر تامۃ الا انہ لما لم یکن لہا فرد غیر التقییدیۃ اقامہا مقامہا اختصارا فی العبارۃ والمراد بالتقییدیۃ ان لا یفید فائدۃ تامۃ فیدخل الامتزاجیۃ ایضا **قولہ** تامۃ غیر خبریۃ کان الانسب الانشائیۃ اختارہا تنصیصا لعدم الواسطۃ **قولہ** یشک فیہا او بتوہما **قولہ** بخلوہا عن الحکم ای النفی والاثبات وتفسیر الحکم بالوقوع او اللاوقوع او الایقاع او الانتزاع خروج عن مذاق المصنف **قولہ** واما اجزاء الشرطیۃ فلیس آہ فصلہا عما تقدم لکونہا ذو جہتین بخلاف ما مر یعنی حرف الشرط اخرج المقدم والتالی عن کونہما قضیتین بالفعل فلا حکم فی شیء منہما انما الحکم بینہما بالاتصال والانفصال کما صرح بہ فی تعریف الشرطیۃ **قولہ** الا فرضا بحذف اداۃ الشروط واعتبار کل منہما قضیۃ براسہا فادرا کہما لیس تصدیقا بالفعل لعدم اقترانہما بالحکم ای بالنفی والاثبات بالفعل بل بالقوۃ **قولہ** بالقوۃ القریبۃ منہ اذ لا یحتاج الی تغییر النسبۃ بل الی عدم اعتبار معنی حرف الشرط بخلاف ما تقدم فانہ یحتاج الی تغییر النسبۃ وتاویلہا بالخبریۃ فاندفع الشکوک

التی عرضت لبعض الناظرین قولہ ہذا التصور ای ما یصدق علیہ ہذا التصور لا بدان یکون متعددا فی نفسہ کما یدل علیہ قولہ حتی یمکن اہ و بعد الاقتران یصیر نوعا مغایرا للقسم الاول فان اقتران الحکم بہ کاقتران الیتۃ للسریر یخرجہ عن التعدد و یصیر امرا مغایرا لہ فی الاحکام فلا یرد ان وحدۃ المقسم معتبرۃ و ان ہذہ تصورات متعددۃ لم یعتبر معہا ہیئۃ حتی یصیر نوعا مغایرا للاول قولہ حتی یمکن اقتران الحکم ای قصدا فان اقتران الحکم ای النفی و الاثبات بالنسبۃ من حیث انہا متعلقۃ بالطرفین والۃ لتعرف حالہما فلا بد من تصورات متعددۃ و اقترانہ بالنسبۃ فقط او مع احد الطرفین اقتران بالطبع فتدبر فانہ من المذاق قولہ مشتمل علی شیئین ارادبہ تعیین مجمل یستدعیہ کلمۃ اما و ان المذکور تفصیل لذلک المجمل و بالشیئین الشیئین المحتاجین الی البیان بقرینۃ قولہ فاحتیج فلا تنتقض بالہیئۃ الترکیبیۃ لکون معناہا معلومۃ من اللغۃ و بالاشتمال الاشتمال بلا واسطۃ فلا یضر کون الجزء الثانی مشتملا علی اجزاء کالعدم والحکم والکون والاضافۃ قولہ کونہ بلا حکم النظر لا حکم معہ لکن لما کان المقصود من تقییدہ بلا حکم کائن معہ کونہ بلا حکم عبر عنہ بہ و کذا الحال فی کونہ و کونہ مع الحکم قولہ فان عدم الحکم اہ تعلیل لتخصیص الاحتیاج الی بیان الامرین مع اشتمالہا علی ثلثۃ امور قولہ یعرف بالمقایسۃ الیہ فی التاج القیس و القیاس اندازہ کردن چیزی را بچیزی و یعدی الی المفعول الثانی بالباء و بعلی فتعدیتہ بالی یتضمن معنی الاضافۃ ای یعرف بالتقدیر حال کونہ مضافا الی الحکم قولہ وح یتضح اہ ای حین بیان الجزئین یتضح القسمان باعتبار جزئیتہما مجتمعین فاتضح القسمان غایۃ الاتضاح لکونہ علما بالشئی بکنہہ قال فہو حصول صورۃ الشئی فی العقل ان جعل تعریفا للمعنی الاعم الشامل للحضوری و الحصولی بانواعہ الاربعۃ و لما یکون نفس المدرک و غیرہ فالمراد بالعقل الذات المجردۃ فالصورۃ ما یعم الخارجیۃ و الذہنیۃ و بالحصول الحضور سواء کان بنفسہ او بمثالہ و بالمغایرۃ المستفاد من الظرفیۃ اعم من الذاتیۃ و الاعتباریۃ و بفی معنی عند کما اختارہ المحقق الدوانی ولا یخفی ما فیہ من التکلفات البعیدۃ عن الفہم و ان جعل تعریفا للتعقل الحصولی بقرینۃ ان المقصود تعریف العلم الکاسب والمکتسب کان التعریف علی ظاہرہ و المراد بالعقل قوۃ یدرک الغائبات بنفسہا و المحسوسات بالوسائط و بصورۃ الشئی ما یکون آلۃ الامتیاز سواء کان نفس ماہیۃ الشئی او شبحا لہ و الظرفیۃ علی الحقیقۃ ثم العلم ان کان من مقولۃ الکیف فالمراد الصورۃ الحاصلۃ و فائدۃ جعلہ نفس الحصول التنبیہ علی لزوم الاضافۃ لہ و ان کان من مقولۃ الانفعال فہو علی ظاہرہ لان المراد بحصول الصورۃ فی العقل اتصافہ بہا او قبولہ ایاہا و اما من قال ان العلم تعلق بین العالم و المعلوم او صفۃ حقیقیۃ ذات اضافۃ فلم یقل بالصورۃ الا الامام الرازی ہذا ہو القدر الضروری فی ہذا المقام و التعرض لتفصیلہ خروج عن الکلام قال فلیس معنی اہ تصور

للمعنی الکلی فی مادۃ جزئیۃ للایضاح والتعبیر بالحصر للرد علی من ذہب الی انہ مجرد اضافۃ قال الا ان یرتسم
الارتسام فی اللغۃ الامتثال والتکبر والدعاء وشئی منہا لایناسب المقام ولعلہ اخذوہ من الرسم بمعنی العلامۃ
واستعملوہ بمعنی الایضاح والانتقاش والمراد ان یحصل لانتفاء الانطباع حقیقۃً واختیار دو التصویر المعقول و
بالمحسوس قال صورۃ منہ متعلق بصورۃ لتضمنہ معنی الاشعار والحکایۃ ای صورۃ حاکیۃ منہ لا ناشئۃ
منہ لانہ یخرج العلم العقلی وفیہ اشارۃ الی انہ لایجب مطابقتہا وانہ یجوز ان یکون مساویۃ واعم واخص مبالغۃ
وفی عادۃ فی العقل من غیر تغیر اشارۃ الی ان الظرفیۃ علی الحقیقۃ قال ساامتیاز صفۃ کاشفۃ لصورۃ و
اشارۃ الی وجہ اطلاق الصورۃ علی المعنی الحاصل فی العقل فانہا فی اللغۃ بمعنی تکسر یعنی کما ان صورۃ الشئ
الشئی سبب للامتیاز فی الخارج کذلک ذلک المعنی سبب للامتیاز فی العقل قال من غیرہ ای من جنس
الغیر سواء کان من جمیع الاعتبار اولا ولا یشکل بتصور زید بالسئی او الممکن العام لان زیدا ممتاز بہذا الوجہ
عما لم یعقل بہذا الوجہ وان کان متصفا بہ فی الواقع قال کما یثبت صورۃ الشئی آہ فی الصراح ثبوت وثبات
برجای بودن تشبیہ الحصول العقلی بالحصول الحسی وہو متحقق عند الطبیعیین فان الرویۃ عندہم بالانطباع
مخیل عند الریاضیین القائلین بالانعکاس قال الامثل المحسوسات فی الصراح مثال بالکسر مانند مثل
بضمتین وسکون جماعۃ والمراد بالمحسوسات المبصرات قال مثل المعقولات الاقتصار علی ذکرہا یدل علی
ان التعریف للتصور العقلی والمراد بالثانی اعم من ان یکون نفس ماہیۃ المعقول او شبحا لہ قال فقول تفریع
علی تعریف التصور بما ذکر انما قال اشارۃ لان الظ کونہ تعریفا للتصور الساذج فال لانہ لما ذکرناہ
ای لما ذکر ہذا اللفظ ذکرا مرارا ولما کان المراد من التصور فقط التصور الساذج کان ذکرہ بذکرہ بینا ولذا لم
یتعرض لبیانہ بخلاف التصور المطلق فان فی کونہ مذکورا بذکرہ خفاء لان المطلق ینافی المقید ونبہ علی ذلک
بانہ ضروری ومنشاء الاشتباہ عدم الفرق بین ذات المطلق وبینہ مع وصف الاطلاق قولہ فان قیل
لم لایجوز آہ منع لحصر العدد فیما ذکر والجواب ابطال للسند المساوی اذ لا احتمال للعدد الی رابع ولذا اورد
الفاء فی قولہ فلا معنی ای لو جاء الی العلم فلا معنی آہ والحمل علی اثبات المقدمۃ الممنوعۃ وہم قولہ لتوسط
تعریفہ بین القسمین لم یقل لتوسط القسم بین العلم وتعریفہ مع تلازمہا بسبعۃ المقسم فی المذکور وکون التقسیم
مقصودا بالذات قولہ بل ینبغی اضراب عن قولہ لامعنی آہ للتنبیہ علی ان احد محتملیہ اعنی التاخیر وان کان
جائزا لکنہ لاینبغی لان المقسم ان کان معلوما بوجہ یکتفی للتقسیم تترکب لتعریفہ وان کان مجہولا لابد من تعریفہ
اولا لیکن تقسیمہ والاولی ان یکون الوضع مطابقا للطبع فینبغی التقدیم فی الذکر وما قیل ان التوسط
یجوز ان یکون للاہتمام بالتقسیم فسالاینبغی ان یوسط بہ فی الکلام قولہ فان قلت آہ استفسار بہتر تب

علی اعتبار العود الی مطلق التصور انکان الاستفہام علی حقیقۃ وان جعل انکاریا کان ابطالا لہ بطریق النقض
باستلزامہ امرا باطلا وہو عدم الفائدۃ ویجوز ان یجعل معارضۃ قولہ فما الفائدۃ فان المتعارف تقدیم التعریف
علی التقسیم ان لم یکن معلوما بوجہ یکفی للتقسیم او ترکہ انکان معلوما واما الافتتاح بالتقسیم المشعر بمعلومیۃ
المقسم ثم الاتیان بتعریف مرادفہ الذی ہو تعریف فی الحقیقۃ المشعر باحتیاجہ الی التعریف مع توسیط المرادف
فلا فائدۃ فیہ قولہ الفائدۃ فی ذلک ای الفائدۃ فی ذلک المذکور اما التنبیہ علی کون التقسیم عمدۃ فیہ وہو حاصل
بالافتتاح بالتقسیم لان شانہم تقدیم الاہم وعدم کون تعریفہ عمدۃ وذلک حاصل من تعریف مرادفہ
لانہ لو عرف العلم ولو بعد التقسیم لدل علی کونہ محتاجا الیہ بخلاف ما اذا عرف مرادفہ الذی ہو مذکور تبعا
لقسمہ فان تعریفہ ح یکون مذکورا اتبع لتعریف قسمہ فقولہ دون تعریفہ بیان لما بالنسبۃ الیہ القصر قولہ
لانہ اخر دلیلہ والمقصود دفع ما یتوہم من انہ کیف لا یکون التعریف عمدۃ والتقسیم موقوف علیہ قولہ او التنبیہ
علی آہ لان الافتتاح بالتقسیم مع ان الشائع تقدیم التعریف تنبیہ علی ان تفسیرہ بہ مشہور لا حاجۃ
الی ذکرہ واذا کان العلم غیر محتاج الی التفسیر ففسر بہ مطلق التصور لمعرفۃ القسم بذلک التعریف لا لغیرہ
لیعلم انہ لمرادفہ فانہ ح یحصل مع المعرفۃ القسم فائدۃ وہو العلم بالمرادفۃ فقولہ ففسر معطوف علی قولہ
التنبیہ علی ان آہ بتقدیر الشرط ہذا ہو التوجیہ انظر الحقیق بالقبول وللناظرین کلمات لا یلیق ان
ینقل قولہ فان قلت آہ اعتراض علی قولہ ففسر مطلق آہ وحاصلہ انہ لا حاجۃ للعلم بالمرادفۃ الی ذلک
قولہ فقد علم بالتعریف تنبیہا علی المرادفۃ مع حصول المقصود وہذا غیر ما ذکرہ السید قدس سرہ بقولہ ففیہ
مطلق التصور لیعلم انہ مرادفہ قال مقصودہ قدس سرہ انہ فسر مطلق التصور دون العلم یدل علیہ عبارۃ السوال
قال واما الحکم فہو اسناد آہ عدیل لقولہ واما التصور بیان للجزء الثانی من القسمین فی الصراح الاسناد
تکیہ دادن چیزی را بچیزی وفی العرف ضم امر الی آخر بحیث یفید فائدۃ تامۃ وقد یطلق بمعنی النسبۃ
مطلقا فعلی الاول قولہ ایجابا او سلبا بیان لنوعیہ وعلی الثانی تقیید لاخراج ما سوی النسبۃ الخبریۃ
فی الصراح وجوب لازم شدن الایجاب تعدیۃ والسلب ربودن فی التاج الایقاع فگندن والانتزاع
برکندن والمناسب لاختیار المص آہ اعنی کون الحکم فعلا ان یفسر کلہا بالمعانی اللغویۃ المنبئۃ عن کونہ فعلا ولا
یتعرض للتفصیل ہہنا فان التفصیل بعدہ مذکور قولہ ہذا یعم الحکم الحملی آہ قد عرفت ان لا حکم فی اطراف الشرطیۃ
انما الحکم ہہنا بالاتصال او الانفصال فالحکم عندہ ثلثۃ اقسام قال ایجابا او سلبا تفصیل للاقسام الثلثۃ
ای ایجابا کان ذلک الحکم او سلبا فانہم اصطلحوا علی ذلک وانکان فی السلب رفع الحمل والاتصال
والانفصال قال فاذا قلنا تصویر لمعنی الحکم فی جزئی واختار الحکم الحملی لانہ اکثر فال ولیس بکاتب

معطوف بتقدیر قلنا علی قلنا ولیس بمعطوف علی کانت فانہ ح یفید التردید لا الحکم **قال** فقد اسندنا ای اخذنا بھذا القول الاسناد المذکور وکذا فی اوقعنا ای اخذنا ایقاع نسبتہ ہی ثبوت الکتابۃ الیہ وانظر ثبوت الکاتب الا انہ تسامح بذکر مبدأ الاشتقاق بمقام المشتق لانہ المقص بالذات وکذا فی رفعنا **قولہ** وقعنا ورفعنا تفسیر لاسندنا فانہ لیس الاسناد فیہما سوی الایقاع والوضع **قولہ** ولابد ہہنا ان فی اسناد الکاتب الی الانسان **قال** ان یدرک الانسان اولا لم یقل مفہوم الانسان للاختلاف فی کون الموضوع المفہوم من حیث اتحادہ مع الافراد والافراد المفہوم وانہ بملاحظتہا فعلی الاول لابد من ادراک المفہوم وعلی الثانی لابد من ادراک الذات من حیث المفہوم **قال** ثم نسبتہ ثبوت الکتابۃ ای ثبوت الکاتب من حیث انہ رابط بینہما وان انضمام احدہما الی آخر ہو ہو او بالاتصال او بالانفصال لان معنی التقسیم ضم قیود مختلفۃ او متساویۃ الی المقسم وہہنا قد ضم القیود الی التقدر فلو لم یکن مرادفا للعلم لم یکن التقسیم تقسیما للعلم واما الاعتراض بان اللازم من ذلک ان یکون المراد فیہما واحدا الا ان یکون المعنی الموضوعین لہ واحدا فمرفوع بان الظ فی الاطلاق الحقیقۃ وذلک کاف فی المقام الظنی **قولہ** فلا حاجۃ فی ذلک ای فی العلم بالمرادفۃ الی تعریف مطلق التصور الذی ہو غیر مقصود وترک تعریف التصور فقط الذی ہو المقصم **قولہ** واما اطلاق آہ جواب دخل مقدر وہو ان المقص من تعریف مطلق التصور التنبیہ علی اشتراکہ بین المعنیین ومرادفہ للعلم والتقسیم بالیفید الا الآخر کما یدل علیہ قول الشہ بینہما علی ان التصور حیث اورد کلا الامرین التنبیہ **قولہ** والتقسیم لا دخل لہ فی دفع السوال المقدر بل افادۃ امر زائد یتعلق بالمقدم **قولہ** الحال علی ما ذکرت من ان التقسیم کاف للعلم بالمرادفۃ **قولہ** لکن التعریف تنبیہ فالمراد بالعلم فبقولہ لیعلم انہ مرادفۃ العلم المستفاد بالتنبیہ **قولہ** لہذا التنبیہ فائدۃ وہی عدم ورود الاعتراض الوارد علی التقسیم المشہور **قال** لا جائز ان یعود ان قرء بالرفع فہی من القسم الثانی للمبتداء وان قرء بالفتح کما ہو المشہور فہو اسم المرتبۃ وان یعود خبرہ والمعنی لا من جائز عودہ ولا یجوز ح ان یکون ان یعود فاعلہ فکلمۃ لا استغنت بفاعل الاسم عن الخبر کاستغناء المبتداء فی ما قائم زید بالفاعل وان ما تخرجہا لبعض الاذکیاء لان عملہا عمل ان فہو نواسخ القسم الاول من المبتداء ولان سقوط تنوینہ اما للبناء وذا لا یجوز لان شرط البناء ان لا یکون اسمہا عاملا واما للاضافۃ فما بعدہ فی موضع المفص فلا یکون فاعلا ساد مسد الخبر **قال** وانما عرف مطلق التصور مع سبق بیان المصح کونہ تعریفا لمطلق التصور دون التصور فقط مع انہ المقص بالتعریف تنبیہا علی ان المرادفۃ مع حصول المقصود وہذا غیر ما ذکرہ السید قدس سرہ بقولہ فغسر مطلق التصور لیعلم انہ مرادفہ فان مقصودہ قدس سرہ انہ فسر مطلق التصور دون العلم کما یدل علیہ عبارۃ السوال **قال** ثم وقوع تلک النسبۃ ای ثم ادراک وقوع تلک النسبۃ الحاصلۃ فی الذہن

بينها في نفس الامر مع قطع النظر عن الحصول في الذهن او ادراك عدم وقوع تلك النسبة بينهما في نفس الامر **قال** فادراك تفصيل وتميز بين التصديق والقضية فانه قد اشتبه على البعض حاصله ان القضية من قبيل المعلوم والتصديق من العلم والنفي عن بيان المغايرة في النسبة بالمناسبة على الطرفين **قوله** تاخر ادراك آه اي التاخر الزماني الذي يقتضيه لفظ ثم بناء على صفة ليس امرا واجبا في الحكم لجواز ان يدرك مفهوم الكاتب قبل ادراك الانسان واما جواز ادراكهما معا فباطل لانه لابد من اخطار الطرفين في الحكم والنفس لا يقدر على اخطار امرين **قوله** فان الاولى ان يلاحظ الذات آه وكذا المقدم لكونه ملزوما والتالي لازما في المتصلة صريحا وفي المنفصلة استلزاما والمراد بالذات ما يقابل الصفة المعتبرة بما يحمل على الشيء كما نص عليه السيد في شرح المواقف في بحث الحال فيتناول الذاتي والعرضي وفي ايراد صيغة الجمع في قوله ثم مفهوم الصفات اشارة الى جواز تعدد المحمول بالنسبة الى ذات واحدة **قوله** وانما ادراك آه يعني ان تاخر ادراك النسبة من ادراك الطرفين بحسب الزمان واجب لامتناع اخطار النسبة الا بعد اخطار الطرفين وان كان متاخرة عن ادراك مفهوم الكاتب المتاخر عن ادراك الانسان استحسانا فالمراد بقوله لشر لا بد ما يعم الوجوب والاستحسان لان مقصوده بيان الترتيب بين الادراكات الثلث في انفسها لا ماخوذة بوصف التاخر **قوله** ان يدرك آه اي يدرك ان النسبة المدركة بين الطرفين واقعة بينهما في حد ذاتها مع قطع النظر عن ادراكنا اياه وهو الاذعان بمطابقة النسبة الذهنية لما في نفس الامر او في الخارج اعني النسبة مع قطع النظر عن ادراك المدرك بل من حيث انها مستفادة من البديهية او الحس او النظر فمآل قولنا ان النسبة واقعة وقولنا انها مطابقة واحد والمراد به الحالة الاجمالية التي يقال لها الاذعان والتسليم المعبر عنه بالفارسية بگرويدن لا ادراك هذه القضية فانه تصور يتعلق لما يتعلق به التصديق بوجه في صورة التخيل والتوهم ضرورة ان المدرك في جانب الوهم هو الوقوع او اللاوقوع الا انها ليست على وجه الاذعان والتسليم ولا التفصيل المستفاد من ظاهر اللفظ لانه خلاف الوجدان ولاستلزامه ترتب تصديقات غير متناهية وفيه اشارة الى ان الحكم ادراك متعلق النسبة التامة الخبرية فانها لما كانت مشعرا بالنسبة الخارجية كان ادراكها على وجهين من حيث انها متعلقة بالطرفين رابطة بينهما ومن حيث انها كذلك في نفس الامر وهذا هو الحكم وهو مخالف بالذات للتصور والى ان اجزاء القضية ثلثة المحكوم عليه وبه والنسبة التامة الخبرية لا كما ذهب اليه المتاخرون في ان اجزاء القضية اربعة المحكوم عليه وبه ونسبته تقييدية ووقوع تلك النسبة او لا وقوعها وان الاختلاف بين نوعي العلم باعتبار المتعلق اذ لا يشك احد في ان ليس في القضية سوى المحكوم عليه وبه وثبوته له او انتفائه وان الاذعان امر مغاير بالذات للتصور مع قطع النظر عن التعلق وبما ذكرنا ظهر اندفاع الشكوك التي اوردها الناظرون في هذا المقام

قوله حكماً ايجابياً من قبيل نسبة الكلي الى الجزئين وكذا في السلبي وقد تكلف بعضهم في بيان النسبة بما لا يرضى ابه الطبع السليم **قوله** عن ادراك النسبة الحكمية اي عن ادراكها من حيث انها متعلقة بالطرفين وهو ادراك ذات النسبة التي يعبر عنه بادراك النسبة الحكمية التي هي مورد الحكم **قوله** عن ادراك طرفيها اي عن ادراك ذاتهما وان لم يجب تاخره عن ادراك المحكوم به التاخر عن ادراك المحكوم عليه كما عرفت **قوله** لا خفاء في تمايز ادراك آه التمايز متعلقاتها بالذات بخلاف ادراك النسبة الحكمية والحكم فان متعلقهما النسبة الخبرية بالاعتبار بين تردد بين وقوعها اي بين ان النسبة متعلقة بينهما في نفس الامر اولا **قوله** وتوهم آه في العطف اشارة الى ان الظن ادراك بسيط والتوهم امر مغاير له حاصل بعد ملاحظة الطرف الآخر وما قالوا ان الظن ادراك مع تجويز النقيض فالمراد انه كذلك بالقوة نص عليه السيد في الحواشي العضدية **قوله** ولم يحصل له آه لانه عبارة عن الاذعان والتسليم **قوله** فادراك النسبة الحكمية مغاير للحكم السلبي والايجابي ايضاً اي كما ان انه مغاير للحكم السلبي واذا ثبت مغايرته لنوعي الحكم ثبت مغايرته للحكم مطلقاً فصورة الوهم دليل ثان لاثبات المغايرة الا انه استدلال بمغايرته للنوعين على مغايرته للحكم مطلقاً بخلاف صورة الشك فانه استدلال على المغايرة ابتداء فما قيل ان التعرض لاثبات المغايرة بالحكم الايجابي والسلبي بصورة الوهم بعد اثبات المغايرة بالحكم مطلقاً بصورة الشك لغو ليس بشيء **قوله** لكن التصديق آه عطف على قوله ربما يحصل اثبت بالمقدمة الاولى مغايرته لادراك النسبة وبالمقدمة الثانية انه لا بد منه في التصديق واورد كلمة لكن لدفع توهم حصول التصديق عند ادراك النسبة الحكمية وان لم يحصل الحكم كما توهم البعض من ان الشك والوهم من قبيل التصديق حيث لم يفرقوا بين تصور ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وبين الاذعان به ولقد استشكل على الناظرين حل هذه العبارة فوقعوا في تكلفات باردة **قال** وعند متاخري المنطقيين معطوف على مقدر اي هذا هو التحقيق من ان الحكم ادراك واذعان للنسبة الخبرية وعند متاخري المنطقيين فعل **قوله** بناء على ان آه والاشارة الى ذلك فسر الشارح الحكم بايقاع النسبة او انتزاعها وحكم الية كقوله فعل من افعال النفس لكن التحقيق عندي ان القول بفعلية الحكم التي ذهب اليه الامام ومن تبعه مبناه امر معنوي وهو ان الايمان مكلف به ومعناه التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم والمكلف به لا بد ان يكون فعلاً اختيارياً فالتصديق لا بد ان يكون فعلاً اختيارياً فقالوا ان الحكم الذي هو شرط في التصديق اعني ايقاع النسبة او انتزاعها وهو ان تنسب باختيارك الصدق الى الخبر والمخبر وتسليمه فعل اختياري والتكليف باعتباره وقال القاضي الآمدي ان التكليف بالايمان تكليف بالنظر الموصل اليه وهو فعل اختياري وقال المحقق التفتازاني ان المكلف به لا يلزم ان يكون من مقولة الفعل بل يجوز ان يكون من مقولة اخرى والتكليف يكون باعتبار تحصيله الذي هو اختياري وقال البعض ليس الايمان مجرد التصديق بل مع التسليم وتحقيق هذا المقال مقام آخر

قوله لم يحصل لنا سوى ادراك ذلك للخصم ان يقول ان اردت انه لم يحصل ادراك سوى ذلك فسلم لكن لا يجدي ذلك نفعا وان اردت انه لم يحصل شئ سوى ذلك مطلقا فممنوع اذ لا يحصل التصديق بمجرد ان يحصل في ذهنك كون الشئ منسوبا اليه الوقوع في نفس الامر بل لابد من الايقاع وهو ان تنسب اليه الوقوع في نفس الامر باختيارك فان العالم بالوقوع بالمعاند لا يسمى صدقا كالكفار العالمين بصدق الرسول عليه السلام معاندين واورد هذا المنع بلبني الكلام الى الرجوع الى الوجدان **قوله** فلا يصدق اشارة الى ان المراد بقوله والفعل لا يكون انفعالا ان ما يصدق عليه الفعل لا يصدق عليه الانفعال بناء على ما تقرر من ان المقولات العشرة متباينة بالذات **قوله** فانما يصح آه فحكم الشارح بانه انفعال على طريقة التمثيل دون التعيين **قوله** فلا يكون فعلا ايض اي لا يكون الادراك على هذا التقدير فعلا كما لا يكون على تقدير كونه انفعالا وفيه اشارة على ان القياس المذكور في الشرح قياس على هيئة لشكل الثاني من الموجبة الكلية والسالبة الكلية ينتج ان الادراك لا يكون فعلا وهذه النتيجة اذا ضمت الى الموجبة الكلية المستفادة من قوله الحكم من انفعال النفس يصير القياس هكذا الحكم فعل ولا شئ من ادراك بفعل فلا شئ من الحكم بادراك وهو المط وهكذا القول على تقدير كون الادراك كيفا والادراك كيف والفعل لا يكون كيفا فالادراك لا يكون فعلا وهو بضم قولنا الحكم فعل ينتج المط ومن قال معنى مقوله ايض كما انه لا يكون انفعالا لم يات بشئ اذ لا دخل لنفي الانفعالية فيما هو المط **قال** فلو قلنا آه اي اذا تقرر انه لابد في التصديق من امور اربعة وان الحكم مما اختلف فيه **قال** هذا اي المذكور قريبا اي الامام وفيه اشارة الى ان الاول مجرد احتمال لم يذهب اليه واحد وان قول المص ليقال للمجموع اي المجموع التصور والحكم بيان لمختار الامام **قال** والتصور الذي هو الحكم بيين متعلقه اشارة الى ان متعلقه تلك النسبة المتصورة لكن من حيث الوقوع واللاوقوع كما مر **قال** دائما على راي الحكماء اي جميعهم والقول بتركب التصديق قول الامام ومن تبعه من المتكلمين **قوله** هذا هو الحق اي ما ذهب اليه الحكماء هو الحق لانه قاد اليه الدليل **قوله** لان تقسيم العلم آه اي تقسيم العلم في المنطق الى هذين القسمين دون اقسام آخر كالفعلي والانفعالي والاجمالي والتفصيلي لمناسبته لما هو مقصود مهم من المنطق وهو بيان الطرق الموصلة الى المجهولات وذلك لامتياز كل منهما بطريق خاص كما سيجئ من ان الموصل الى التصور يسمى قولا شارحا والموصل الى التصديق حجة فحاصله ان الغرض من التقسيم امتياز كل واحد من القسمين فاذا جعلت التصورات داخلة في التصديق كما هو مذهب الامام لا يحصل التمايز لدخول احدهما تحت الآخر **قوله** ثم ان الادراك المسمى بالحكم اي ادراك ان النسبة واقعة له طريق خاص هو الحجة المنقسمة الى القياس والتمثيل والاستقراء للخصم ان يمنع ذلك ويقول ان ادراك النسبة بواقعة او ليست بواقعة اذا كان مع الايقاع وهو ان تنسب

باختيارك لوقوع اليها فطريقة الحجة اما اذا حصل في ذهنك كونها منسوبة اليها الوقوع من غير اعتبار فلا يحتاج الى الحجة
فالمكتسب بالحجة الادراك المذكور بشرط الحكم وليس ذلك لادراك نفس الحكم كما زعمت بل الحكم فعل مقارن به قوله الى اقسامها
وهي ثلثة الاستقراء والتمثيل والقياس قوله فلا فائدة في ضمها الى الحكم هذا مسلم على تقدير كون الحكم ادراكا اما على تقدير كونه
فعلا فلا اذ ادراك النسبة من حيث الايقاع الذي هو فعل النفس له طريق خاص لا لادراكه من حيث الذات ثم لقائل
ان يقول ان ذلك لادراك لكونه متعلقا بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث انها آلة لملاحظة بمنزلة الهيئة للسرير حصلت
للامر الواحد الحقيقي فكما ان الحاصل في النجار السرير مع ان العمل لم يتعلق الا بالهيئة فكذلك الحاصل بعد الحجة هذا المجموع
وان كان الاكتساب متعلقا بالادراك المذكور كما ان متعلقه اعني النسبة الخبرية بمنزلة الهيئة للقضية نسبتها باعتبار الكل اعني
الطرفين والنسبة امر واحد حقيقيا مغاير الكل واحد من الطرفين والنسبة مع ان الحاصل بعد الطرفين ليس الا
النسبة فكما جعلوا الطرفين والنسبة اجزاء من المعلوم فكذلك العلم وما وجه مخالفة العلم بالمعلوم وجعل الامور شرطا
في الاول وشطرا في الثاني وانت باحاطتك بما قلنا ظهر لك ان النزاع في التصديق لفظي فمن نظر الى
ان الحاصل بعد الحجة ليس الا الادراك المذكور قال ببساطته ومن نظر الى ان الادراك المذكور بمنزلة
الجزء الصوري والحاصل بعد اقامة الحجة ادراك واحد متعلق بالقضية قال بتركبه ومن نظر الى انه لا يكفي
في التصديق مجرد الادراك المذكور بل لابد فيه من نسبة المطابقة بالاختيار والا لكان ادراكا تصوريا متعلق
بالقضية مسمى بالمعرفة قال انه ادراك معروض للحكم سواء قلنا انه الادراك المذكور او مجموع الادراكات الثلث
فيصح تقسيم العلم الى التصور والتصديق باي معنى تريد منه واما النظر الى مقصود الفن اعني بيان
طريق الاكتساب فلا يرجح شيئا من ذلك لتفرد التصديق على جميع التقادير بالكاسب اما باعتبار
نفسه او باعتبار جزئية فتدبر قوله واما ان يكون ادراكا بغير ذلك اي ادراكا واحدا ولا يرد المقسم لانه مدرك
واما ادراكه فهو داخل في القسم الاول ولا استحالة فيه متعلقا معه ان النسبة الحاصلة في الذهن واقعة
في نفس الامر سواء كان متعلقا بان النسبة واقعة على سبيل التصور كما في الشك والتوهم او متعلقا بغيره
فلا فرق بين ان يق ادراكا بغير ذلك او ادراكا غير ذلك في افادة المقصود قوله على مذهب الامام اي
على القول بالتركيب فلا يرد ان الامام لا يقول بكون الحكم ادراكا على انه قد نقل البعض ان الامام
متردد في كون الحكم ادراكا او فعلا وفي حصر التقسيم على هذين الوجهين اشارة الى بطلان القول بتركب التصديق
مع فعلية الحكم كما هو المشهور من الامام قوله ادراكا لامور اربعة اي ادراكا واحدا متعلقا بامور اربعة
من حيث حصل الواحدة بحيث صارت وحدته فلا يرد ان وحدة التقسيم معتبرة بحيث يندرج الادراكات
الاربعة تحت العلم الواحد للتنبيه على ذلك قال ادراكا بلفظ المفرد قوله ادراكا هو غير ذلك لادراك المذكور

ای ادراکا واحدا سواء کان من تلک الادراکات الاربعۃ او غیرہا فالحکم داخل فی التصور **قولہ** قطعا اشارۃ الی بداہۃ عدم الانطباق علی مذہب الحکماء بخلاف مذہب الامام **قولہ** وبیان ذلک ای بیان انہ لاینطبق علی مذہب الامام **قولہ** ادراک غیر مجامع للحکم لان التصور فقط فی مقابلۃ معہ الحکم **قولہ** ادراک مجامع للحکم بناء علی ان الظاہر ان یکون الظرف لغوا **قولہ** ویرد علیہ آہ لایخفی ان المتبادر من المعیۃ المقارنۃ بلا واسطۃ والتصور الذی یقارنہ الحکم اعنی ایقاع النسبۃ او انتزاعہا بلا واسطۃ ادراک النسبۃ الجزئیۃ او مجموع الادراکات الثلث ان قلنا ان الادراک الحاصل حین الحکم ادراک واحد متعلق بالقضیۃ والمقارنۃ بما عداہا بالعرض فلا انتقاض علی ان وحدۃ المقسم معتبرۃ فلا یصدق الا علی تصور واحد یجامع الحکم نعم یلزم خروج الحکم عن التصدیق وکونہ شرطا وہو ملتزم لذلک ومعترض علی الامام بانہ جعل المرکب من الادراک والفعل قسما من العلم **قولہ** فلا یکون آہ نتیجۃ للدلیلین المذکورین علی عدم صحۃ التقسیم المذکور علی المذہبین اعاد الدعوی بطریق النتیجۃ للاضراب عنہا بانہا غیر صحیحۃ فی نفسہا فقولہ ویرد علیہ تتمۃ لدلیل عدم الانطباق علی مذہب الامام **قولہ** لان التصدیق آہ وہو خلاف ماتقرر عندہم من الموصل الی التصور القول الشارح والموصل الی التصدیق ہو الحجۃ وللقائل ان یقول ان ادراک ان النسبۃ واقعۃ اولا اذا کان مجامعا للایقاع کان مستفادا من الحجۃ واذا لم یکن مجامعا لہ کان مستفادا من القول الشارح فلا یلزم ماذکر نعم لو قیل ان الحکم مستفاد من الحجۃ والتصور المجامع لہ مستفاد من القول الشارح یلزم ماذکر لکن لم یترتب الحل ولیس مستفادا من شئ **قولہ** ومنہم من قال وہو الشارح الطوالع الاصفہانی یعنی لیس المراد المجامعۃ مطلقا بل المجامعۃ علی وجہ العروض **قولہ** وان کان معروضا لہ فہو التصدیق لیس معنی العروض ہہنا القیام فانہ بہذا المعنی معروضہ النفس بل شبہہ ذلک العروض یعنی کما ان قیام العروض بالمحل یوجب کمالہ وتمیزہ فی الخارج بحیث لایلتبس بغیرہ کذلک مقارنۃ الحکم یکون موجبا لکمالہ وتمیز متعلقہ فی الذہن بحیث لایبقی لتردد الخفاء ولاشک انہ بہذا المعنی عارض بالذات للنسبۃ الجزئیۃ وللمجموع بالطبع ولیس عارضا لما عداہا **قولہ** فلا یلزم ان یکون آہ ای لایلزم علی ہذا المعنی دخول مالیس بتصدیق من تصور کل واحد وکل اثنین منہا فی التصدیق لکن یلزم اطلاق التصدیق علی مالیس بتصدیق عند الامام وان کان مستلزما لہ فعدم الانطباق باق **قولہ** ان یکون مجموع التصورات آہ لان عروض الحکم للنسبۃ لکونہ من حیث قیامہا بالطرفین عروض بالمجموع بسبب جزئیۃ **قولہ** بل یلزم آہ الاضراب عن لزوم کون المجموع تصدیقا الی لزوم کون تصور النسبۃ منفردا تصدیقا وللترقی فان عدم الانطباق علی مذہب الامام اظہر لانتفاء الترکیب مطلقا **قولہ** فان قلت قد صرح آہ منع للزوم کون التصدیق

نہ لکن

عند الادراک المجامع للحکم لسند انہ قال المجموع المرکب من الادراک والحکم یسمی بالتصدیق وذلک مذہب الامام بعینہ فانطبق التقسیم علی مذہبہ لان المراد بالمعیۃ فی قولہ واما تصور معہ حکم معیۃ الکل بالجزء **قولہ** قلت ذلک لایجدیہ نفعًا ای لایجدی تسمیۃ المجموع بالتصدیق لایجدی نفعًا صحۃ التقسیم علی رای الامام **قولہ** لان القسم الثانی الخارج من التقسیم آہ ای المراد بالمعیۃ معیۃ المتقاربین لان الحاصل من التقسیم الادراک المجامع للحکم لا المجموع المرکب منہما بدلیل انہ قال یقال للمجموع ولم یقل ویقال لہ او یقال **قولہ** فان قلت آہ منع لقولہ فیرتقی عدد التصدیقات ای سبعۃ ویکون الحکم خارجًا لانہ صرح بان المجموع المرکب من الادراک والحکم یسمی تصدیقًا حیث قال ویقال المجموع تصدیق وہو مذہب الامام نعم یلزم ان یرتقی عدد القسم الثانی ای سبعۃ ولم یسمیہ تصدیقًا **قولہ** ذلک لایجدیہ نفعًا ای انطباق تقسیمہ علی مذہب الامام **قولہ** لا المجموع آہ قیل فیہ بحث لانہ یجوز ان یکون مرادہ بقولہ تصور معہ حکم المعیۃ الزمانیۃ الدائمۃ لانہا المتبادر الی الفہم الکامل ولیس تلک المعیۃ الا المجموع لیکون الحکم خبرًا او خبرًا منہ وانما قال للمجموع ولم یقل لہ تنصیصًا علی المراد فان المعیۃ تحتمل المقارنۃ بالخارج ایضًا فیکون الخارج من التقسیم المجموع المرکب منہما وانت خبیر بسخافتہ مدار التوجیہ لان التعبیر فی التقسیم بما یوہم خلاف المقصود بل بما ہو صریح فیہ ثم تدارک صریحۃ فی المخالفۃ ایضًا لان زیادۃ لفظ المجموع ظاہر فی ان التقسیم الثانی الادراک المجامع لیس داب المحصلین فضلًا عن العالمین **قولہ** فان کان التصدیق آہ کما یدل علیہ عبارۃ المطالع حیث قال العلم اما تصور ان کان ادراکا ساذجًا او تصدیق ان کان مع الحکم نفی او اثبات وح یکون قولہ ویقال للمجموع تصدیق بیانا لمذہب الامام **قولہ** وان کان عبارۃ عن المجموع آہ فیکون قولہ ویقال للمجموع تصدیق بیانا للتسمیۃ باسم التصدیق **قولہ** لم یکن التصدیق قسما من العلم والا لما انحصر العلم فی القسمین ولان الحکم علی ہذا التقسیم فعل والا لبطل الحصر فلا یکون التصدیق المرکب منہ ومن العلم علما **قولہ** وذلک باطل لاطباقہم علی ان التصدیق قسم من العلم انما الاختلاف فی حقیقتہ فلا یصح التقسیم فضلًا عن الانطباق **قولہ** وایضًا یصدق آہ عطف علی قولہ لم یکن التصدیق قسما من العلم ای یصدق فی قولنا الانسان کاتب **قولہ** فیرتقی عدد التصدیق الی سبعۃ ایضًا ای کما کان یرتقی الی سبعۃ اذا کان التصدیق عبارۃ عن القسم الثانی ولا فرق بینہما الا ان احدہما وہو المجموع المرکب من الادراکات الثلث والحکم مذہب الامام بخلاف السبعۃ السابقۃ فانہ لیس شئی منہا مذہب الامام لکون الحکم خارجًا فیہا فلا ینطبق والتقسیم علی کلا التقدیرین علی مذہب الامام **قال** والفرق آہ تنبیہ علی الفرق المفہوم مما تقدم **قال** بسیط عند الحکماء اذ قد عرفت ان المراد بقولنا ادراک ان النسبۃ واقعۃ او لا احالۃ ادراکیۃ اجمالیۃ ہی مبدء ہذا التفصیل فلیست مرکبۃ من الاجزاء الغیر المحمولۃ کما ہو رای الامام ولا نیافی

هذا ترکیبه من الجنس والفصل لکونه داخلة تحت العلم الداخل تحت مقولة من المقولات قال ان تصور الطرفین
آه وكذا التصور النسبة الا انه یعرض فی بیان الفرق بما هو اظهر وجودا قال ان الحکم نفس التصدیق ولا یخفی
علیک الفرق بین الوجوه الثلثة من حیث المنشاء وعدم الاستلزام واحد منهما الآخر من حیث المفهوم
وان کانت متلازمة فی التحقق قال ان المشهور فیما بین القوم فی القاموس المشهور المعروف المکان
المذکور ای معروف المکان فی کتب فی بین القوم ومن قال ای فی بیان حاجة بین القوم فقد اتی
بتفدر سخیف قال ای التصور الساذج والتصدیق عبر عن التصور معه حکم بالتصدیق اشارة الی انه المسمی
بالتصدیق عنده والا لزم عدم الانحصار فی القسمین او عدم کون التصدیق علما وکلاهما باطل والی ان عدم
ورود الاعتراض للعدول فی القسم الاول دون الثانی بل العدول فیه لکون الحکم فعلا عنده قوله قسم
الشئ فی القاموس القسم بالکسر النصیب او الجزء من الشئ المقسوم وقاسمه الشئ اخذ کل کل نصیبه والقسم
المقاسم والمناسبة بین المعنی اللغوی والاصطلاحی فی کلا اللفظین ظاهرة قوله ما یکون مندرجا آه لما کان
قسمة الکلی الی جزئیاته عبارة عن ضم قیود متباینة او متخالفة الی الامر لابد فیهما من حصول مقیدین متباینین او
مختلفین بالاعتبار فیکون کل منهما مندرجا تحت المقسم واخص منه مطلقا لصدق المقسم علی کل واحد منهما دون
الآخر ولو اعتبارا ومعنی الاندراج تحته ان یکون محمولا علیه فیشمل المبادی وانما اعتبر مع ان الاخص معنی
عینه تنبیها علی انه معتبر فی مفهوم القسم کما ان الاندراج تحت الثابت معتبر فی مفهوم التقسیم وان بطلان کون
القسم قسیما وبالعکس لاستلزامه الاندراج وعدم الاندراج والاخصیة والمباینة والمراد بالاندراج بلا واسطة
فلا یرد انه یصدق علی فرد القسم والمجموع القسمین اذ لیس مندرجا تحته لا اعتبار وحدة المقسم والا لبطل لانحصار
والتقسیم یکون المجموع المرکب من القسم والقید وقد یکون المقید والتعریف یشملها وکذا القسم فاندفع شکوک الناظرین قوله
واخص منه قیل لا فائدة فی قوله واخص منه لان قوله مندرجا تحته یغنی عنه قوله ومعنی کون قسم الشئ آه بین معناهما
لیظهر وجه تخصیص کل منهما باحتمال ذلک لان الاصل فی الاضافة العهد فمعنی قسم الشئ ما هو معلوم کونه قسما منه
ولزوم کونه قسیما له ان التقسیم یقتضیه وهو معنی المحتمل وعکس ذلک معنی کون قسیم الشئ قسما منه فما قیل یمکن ان یکون
التفاوت بین الشقین بعکس ذلک ایضا الا ان بیان الشارح یقتضی لما ذکر قدس سره کسبب لشئ وکذا ما قیل اعتبر قدس
سره التقسیم والقسیم نظرا الی الواقع لکان احسن اما اولا فلانه المتبادر من کون قسم الشئ قسیما له وبالعکس واما ثانیا فلانه ذ
فی لزوم الفساد لانه صح دون الاول [illegible] اما ثالثا فلان لزوم الشئ من التقسیم دلالته علیه والتقسیم انما یدل علیه دون
الاول انتهی لان المتبادر ما ذکره قدس سره کما عرفت نعم لو قیل یلزم کون شئ واحد قسیما وقسما کان المتبادر
ما ذکره آنفا وان کل واحد من الاولین یکفی لاستلزامه الاندراج وعدمه والمباینة وعدمه وان التقسیم دال علیه

انکان

كما بينه الشارح فان قلت التصديق باي معنى كان قد جعل في التقسيم المشهور مقابلا لمطلق التصور وقسيما للعلم الذي
يرادفه فقد جعل في التقسيم شيء واحد قسما وقسيما فلم لم يقل الشارح ان التقسيم فاسد لانه جعل شيئا واحدا قسما
من شيء وقسيما له مع انه احضر واظهر الى نفسه والى غيره قلت بان جعل شيء واحد قسما من شيء وقسيما له جعل المقسم
نفس القسم فيؤل الى تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وهو مذكور في الوجه الثاني **قوله** هذا انما ياتي اه يريد ان الحكم
اذا كان ادراكا سواء قلنا ان التصديق هو الحكم والادراكات الاربعة يلزم في التقسيم المشهور كون قسم الشيء
قسيما له لكن لا يصير ذلك سببا لعدول المص ره او بزيادة قيد فقط لانه لا يقول بادراكية الحكم وان كان فعلا
فلزوم كون قسم الشيء قسيما له انما هو على تقدير ان يفسر التصديق بالادراك المجامع للحكم او العروض للحكم لانه
كونه قسما من التصور في الواقع ح معلوم ظاهر لان المقيد فرد المطلق بلا شبهة وقد جعل في التقسيم قسيما له
واما اذا فسر التصديق بالمركب منهما كما هو راي الامام فلا يلزم ذلك لان كونه ح قسما من العلم غير ظ بل
متيقن عدمه كما سيجيء الا انه اكتفى بعدم الظهور لانه كاف في المقصود فح يحتاج في بيان فساد التقسيم المشهور
الى ان يتمسك بما ذكره الش في التصديق بمعنى الحكم وانما تعرض الش له لكونه في حكم الاحتمال الثاني واليه
يشير قوله كما انه بمعنى الحكم قسيم له وما قيل من ان التصور مع الحكم قسم من التصور في الواقع سواء
اريد بالتصور مع الحكم تصور مركب من الحكم او تصور قارن للحكم لان المقيد قسم من المطلق فاندفع ما قاله
السيد قدس سره آن هذا انما اه فهو مبني على عدم الفرق بين المقيد والمركب **قوله** كما يدل عليه ظ عبارة صاحب
الكشف اي على كون التصديق عبارة عن كون الادراك المقيد بالحكم على احد الوجهين فلا يرد ان ظ العبارة
لا يدل على العروض **قوله** اذ لا يلزم اه نفي الملزوم اشارة الى انه قد يكون كالمركب من الموجود والمعدوم
ومن الداخل والخارج ومن المستقل مع غير المستقل غير مستقل **قوله** التصديق بمعنى المجموع المركب كما ان قسيم
للتصور وذلك لان المركب من المقولتين لو كانتا مركب امر اعتباري ليس له وجود في الخارج والمقولات
التسع موجودات خارجية ولذا قالوا ان السرير الذي هو جوهر عبارة عن الخشب المعروض للهيئة المخصوصة
واما المركب منهما فهو امر اعتباري **قوله** كما انه بمعنى الحكم قسيم له باعتقاد المص ره بناء على ما زعمه من ان الحكم فعل **قال**
وهذا الاعتراض اه وذلك لايهام التقسيم اتحاد المقسم والقسم **قال** الى التصور الساذج اي التصور المقيد **قال**
والى التصديق اه لم يقل مع الى التصور معه حكم لئلا يتوهم ان للعدول في القسم الثاني ايض مدخلية في عدم الورود **قال**
كما فعله المص اي جعل القسم الاول مقيد القيد فقط **قال** فلا ورود له اي لا يتوجه الاعتراض اصلا **قال**
لانا نختار ما هي على تقدير التقسيم الى التصور الساذج والتصديق لا على تقسيم المص فانه لا حاجة فيه الى
هذا الاختيار **قال** قوله التصور اه مبتدء محذوف الخبر اي لا يرد الجملة استئنافية كانه قيل ما السبب

ورود الاعتراض على ذلك الاختيار فاجاب بان قوله والتصور آه وكذا قلناه استينافية جواب سوال نشاء من الجملة الاستينافية الاولى او ما قيل ان قوله خبر لقوله قوله بتقدير في دفعه توهم لان حذف العائد المجرور قياسا لا يجوز الا في موضع مخصوص نص عليه الرضي ولان عدم صحة الحمل باق بحاله لانا قلنا لا يحمل على القول وان قيد بالف قيد **قال** فظ انه ليس كذلك واذا كان ظاهرا فلا يمكن توهم كونه قسما من مقابله حتى يتوهم لزوم كون القسم قسيما **قال** لكن قسم المقيد يق اى في التقسيم المذكور ليس مطلق التصور وبناء جعل القسم قسيما على ذلك بل المساذج فلا يتوهم من التقسيم المذكور لزوم كون قسم الشئ قسيما له فعلم انه لا توجه للاعتراض المذكور على تقدير تقييد القسم الاول بالقيد فهذا ما عندي في حل عبارة الش واحسن التوجيهات التي ذكرها الناظرون وما قيل انه لا ورود للاعتراض على تقسيم المص اه لانا نختار في دفع الاعتراض عن تقسيم القوم ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم وتبين عدم لزوم كون الشئ قسم الشئ قسيما له بهذا الترديد المبني على اعتبار تعدد التصور وهذا صريح في تقسيم المص فلا ورود له على تقسيمه اصلا وفيه ان القوم لم يقولوا بان التصديق عبارة عن التصور الجامع للحكم سواء اريد مجامعة الكل مع الجزء او المعروض مع العارض فان التصديق عندهم هو الحكم فكيف يدفع الاعتراض عن تقسيمهم بما ليس مذهبهم وان دفعه عنه مبني على ان التصور يطلق على معنين ولا يكفي مجرد تعدد التصور لانهم جعلوا المقسم والقسم واحدا وانه لا تخلص لدفعه عنه الى اختيار كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم اذ لو اختير الشق الثاني اعني كونه نفس الحكم ومنع كونه قسيما للتصور تم الجواب وانه لا يصح قوله ولكن قسيم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج الا بان يصرف عن الظ ويقال معناه لكن لم يرد تقسيم التصديق مطلق التصور بل الساذج **قوله** من قسم العلم اه بيان لدفع الاعتراض المذكور عن تقسيم القوم وتوطئة لما سيجئ من قوله هذا الكلام يدل اه **قوله** ادراك ما عداه ذلك اى ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فالاضافة لامية او ادراك ان النسبة واقعة او لا فالاضافة بيانية اى ادراك هو ما عدا ذلك **قوله** متقابلان لتقابل متعلقيهما او لتباينهما في حد ذاته **قوله** ليس احدهما متناولا للآخر اه اى في الواقع بوجه من الوجوه فلا يتم كون احدهما قسما للآخر حتى يلزم كون قسم الشئ قسيما له **قوله** فهو معنى الظاهر ان يقال فله معنى آخر **قوله** معنى آخر شامل للقسمين شمول العلم اياهما وليس التصديق قسيما له حتى يلزم كون قسم الشئ قسيما له لكونه قسما من مرادفه **قوله** ولفظ التصور اه بيان لمنشاء الاعتراض يعني انه لو لم يعلم ان التصور يطلق على معنيين والتصديق قسيم منه بالمعنى الاول وقسيم له بالمعنى الثاني بل فهم منه معنى واحد اعني مطلق الادراك فاورد ما اورد **قوله** فلا يلزم اه متفرع على مجموع ما تقدم من قوله ولا شك لي ههنا **قوله** وارادة اه عطف على ارادة الاول فقدم التوجيه الاول لانه مبني على كون التصديق عبارة عن الحكم وهو المذهب الحق واما كونه مجموع الادراكات فمجرد احتمال لم يذهب اليه احد **قوله** للتصور

الايراد

بالمعنى الاخص وهو التصور الذي ماعدا ذلك المجموع **قوله** بالمعنى الاعم وهو الادراك مطلقا **قوله** ثم ظاهر تقرير لما
قبله اى الامر كذلك او تقرير لما بعده والجملة على التقديرين مستانفة كانه قيل بل فرق بين التقسيمين **قوله** لوهم
التباسا لعدم تقييد القسم الاول فيه تقييد يشعر بتغاير القسم والمقسم فلا بد من اعتبار المغايرة بينهما من الخارج
بخلاف تقسيم المص فانه صريح فى تغايرهما **قوله** هذا الكلام اه يعنى ان اختيار احد شقى الاعتراض وبيان
عدم لزوم المحذور المترتب عليه على تقسيم المص يدل ان ذلك الاعتراض متوجه على ذلك التقسيم لكنه مندفع بالجواب
ولما كان هذا الكلام فى مقابلة قوله وهذا الاعتراض انما يرد عليه اه يدل على انه وارد عليه غير مندفع عنه وليس كذلك
اذ قد عرفت اندفاعه عنه ايضا اقول اندفاع ما ذكره قدس سره على كلام الشارح بما قررناه سابقا فلا يفيد **قوله**
الا ان اندفاعه اه توجيه لعبارة الشارح بانه من غير عن اظهرية الاندفاع عن تقسيم المص رح بعدم الورود
مبالغة فى الاظهرية بخلاف تقسيم القوم فانه وارد عليه ظاهر **قال** الثانى ان المراد اه منشاء الوجه الاول
حمل التصور على معناه المتبادر والتفتيش عن التصديق وانه بالمعنى الاول قسم واقعى من التصور وقد جعل
قسيما له وبالمعنى الثانى قسم واقعى له وقد جعل قسما منه فجعله قسما من مرادفه وليس فى هذا الوجه ملحوظا
حال التصور وان كان يلزم بعد الملاحظة قسمة الشئ الى نفسه والى غيره ولذلك قال الشارح برد الاعتراض
من وجهين ولم يقل يرد اعتراضان ومنشأ الوجه الثانى التفتيش عن التصور وانه ان حمل على معناه
المتبادر يلزم قسمة الشئ الى نفسه والى غيره وان حمل بقرينة المقابلة التصديق على معنى مقابله يلزم
عدم اعتباره فيه ولا يلزم على هذا التقدير جعل التقسيم الواقعى للتصور قسما منه اذ التصديق ليس قسيما له
فى الواقع بل بالجعل وان جعل القسيم الواقعى منه قسيما له فالتصديق ليس قسيما له فى الواقع
عند المصنف ره فلا يصح كونه وجه العدول وبما حررنا لك ظهر اندفاع ما قيل ان الوجه الاول يدل على جزم
المعترض فان للتصور معنى واحدا وترديده فى الوجه الثانى يدل على تردده فيه وعلى انه عالم بان له معنيان
والجواب يدل على انه جاهل به وان قسمة الشئ الى نفسه والى غيره يستلزم كون قسم الشئ قسيما له لان التصديق
قسم فى التصور وقد جعل قسيما له ويستلزم كون قسم الشئ قسما منه لانه قسم من العلم وقد جعل قسما للتصور المرادف
له وجه الدفع ظ من ملاحظة ما تقدم فلا نكرره **قال** او المقيد بعدم الحكم بقرينة المقابلة التصديق
اذ لا ثالث يطلق عليه التصور وما قيل ان المراد بالمقيد بعدم الحكم ان لا يكون نفس الحكم او مركب من التصور
والحكم او لا يكون ملحوق الحكم فليس بشئ لانه مبنى على التفتيش عن حال التصديق وقد عرفت انه غير ملحوظ
فى الوجه الثانى **قال** فلو كان التصور اه مبناه على عدم الفرق بين مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم وبين
ما يصدق عليه او على توهم ان هذا المفهوم ذاتى لافراده والا فلا يلزم من اعتبار ما يصدق عليه اعتبار مفهومه

فضلا من اعتبار عدم الحکم وما اورد علیہ من انہ اذا کان التصور مقیدا بعدم الحکم کان عدم الحکم خارجا عنہ
فلا یلزم من اعتبار التصور فی التصدیق اعتبار عدم الحکم فیہ اذ لا یلزم من جعل الشئ جزء الشئ جعل قیدہ الخارج
عنہ جزأ لہ فلیس بشئ لانہ ان اراد خروج عدم الحکم عن مفہومہ فذلک بین البطلان وان اراد خروجہ
عما یصدق علیہ فلا معنی لقولہ لا یلزم من جعل الشئ جزء الشئ جعل قیدہ الخارج جزأ لہ **قولہ** معتبرا فی التصدیق
ای فیما یصدق علیہ **قال** لکان عدم الحکم معتبرا فیہ لان المعتبر فی شئ معتبر فی ذلک الشئ **قال**
والحکم معتبر فیہ ایضا لانہ عبارۃ عن مجموع ادراکات الثلثۃ والحکم او الحکم المشروط بالتصورات علی ما سیجئ
فی قولہ لان کل تصدیق لابد فیہ من تصور المحکوم علیہ وبہ والحکم لامتناع الحکم ممن جہل باحد ہذہ الامور
والظرفیۃ علی التقدیرین الاولیین ظ وعلی الثالث باعتبار المغایرۃ بین نفس الحکم وکونہ مشروطا
بالتصورات فلا یرد ان الظرفیۃ لا یصح علی رای الحکیم اذ لا معنی لظرفیۃ الشئ بنفسہ ولا لظرفیۃ تحققہ
لنفسہ فلا ینفع تقدیر التحقق فی قولہ فیہ بحصولہا معا **قولہ** قیل تیجہ اہ حاصلہ ان الوجہ الثانی متجہ علی
تقسیم المصنف رہ ایضا فلا یصیر وجہا للعدول وانت خبیر بان الشق الاول بعید عن الارادۃ الا بتاویل
بعید لا یسبق الیہ الفہم بان یکون قید فقط مع کونہ فی مقابلتہ سعہ حکم بیانا للاطلاق مع کونہ مستفادا
بدون ذکرہ بل ذکرہ موہما بخلافہ وان الشق الثانی متعین الارادۃ وتقسیم المص صحیح فی اعتبار التصور
المطلق فلا اتجاہ لہ علی تقسیمہ اصلا فان قلت قد اوردہ الشارح رہ الوجہ الثانی علی عبارۃ المطالع مع
موافقتہا لعبارۃ المص حیث قال العلم اما تصور ان کان ادراکا ساذجا واما تصدیق ان کان ادراکا مع
الحکم قلت فی عبارۃ المطالع وقع التصور من غیر قید فی مقابلۃ التصدیق وقیدہ بالادراک الساذج
فیمکن ان یجعل اطلاق التصور قرینۃ علی تفسیر الساذج بالاطلاق وان یجعل بالعکس بخلاف عبارۃ المص
رہ فانہ جعل فیہا المقید فی مقابلۃ المقید وذکر القدر المشترک بینہما صریحا **قولہ** فان قلت اہ ای فی
جواب قیل وحاصلہ ان الجواب المذکور جواب عن قبل المصنف رہ وفیہ اشارۃ الی ان الوجہ الثانی
وارد علی تقسیمہ مندفع بہذا الجواب بخلاف تقسیمہم وح یکون ہذا الکلام علی طبق ما تقدم فی الوجہ
الاول **قولہ** قلنا حاصل منع قولہ غیر مندفع واذا اشترک الورود والاندفاع فلا یکون وجہا للعدول
قولہ بل ہو بکلامہم انسب اضراب عن النسبۃ المستفادۃ من قولہ کما یدفع الاعتراض الثانی
ای لیس ہذا الجواب واقعا علی الکلامین علی السویۃ بل بکلامہم انسب لاجل الاشتراک فیہ وانما
ہو یظہر من کلامہم ای تقسیمہم بناء علی اطلاقہم التصور فیہ علی التصور الساذج مع کون اطلاقہ علی مطلق
التصور مشہورا ویحتاج الیہ فی تصحیح تقسیمہم لعدم دلالتہ علی تعدد التصور بخلاف کلام المصنف رہ فانہ لکونہ صریحا...

في مقابلة مغايرة المقابل والمعتبر لا حاجة فيه الى اعتبار اطلاق التصور الى التصور فقط ولا دلالة لكلامه
عليه **قوله** فللتصور عنده معنيان اشار بذلك الى ان المستفاد من كلامهم مجرد استعماله في المعنيين و
قيد الاشتراك في عبارة الشرح بيان للواقع بناء على استعماله فيهما على السوية **قوله** وبهذا الاشتراك يندفع
فقول الش وجوابه جواب عن قبل القوم والضمير راجع الى الاعتراض من وجهين لا الى الوجه الثاني
اذ لا دخل لاطلاق التصور على معنيين في دفعه بل يكفيه ان المعتبر فيه المطلق دون المقيد انما يحتاج اليه في
دفع الاول **قوله** واما اندفاعهما ولذا لم يتعرض الش لاندفاع الثاني وقد عرفت انه لا اتجاه للاعتراض
على تقسيم المصور **قوله** لانه يلزم تركب الشيء اي التصديق **قوله** من النقيضين اي من الحكم وعدمه اي يلزم
ذلك من مجرد الاعتبار المذكور وان كان يلزم من توقف الحكم على التصورات الثلث اشتراط الشيء
بنقيضه ايضا وكذا الحال في اشتراط الشيء بنقيضه فانه يلزم من مجرد الاعتبار وان كان يلزم من توقف
تحقق المجموع على الحكم تركبه من النقيضين وكلاهما محالان لاستلزامهما اجتماع النقيضين في الواقع نعم
ربما جاز ذلك في المتخيلات وما نحن فيه ليس منها كذا في حواشي المطالع وفيه ان المحال اجتماع
النقيضين في المفردات بمعنى حملهما على شيء واحد لا ثبوتهما في الواقع الا ترى ان الانسان واللاانسان
متحققان في الواقع وما نحن فيه من قبيل الثاني دون ذلك ان نقول لاستلزامهما اجتماع النقيضين
من القضايا اعني صدق قولنا الحكم معتبر في التصديق وقولنا الحكم ليس بمعتبر فيه **قوله** او اشتراط الشيء
اي الحكم بنقيضه اي عدم الحكم المعتبر في التصور الذي هو شرط فيه واما على المذهب المستحدث فيلزم
اشتراط الشيء بنقيض جزئه وانما لم يتعرض له اذ لا مجال لحمل عبارة القوم الا على المستحدث **قوله** والمعتبر د
والتصديق الى **قوله** والمعتبر اه جعل لمناط مجموع ما ذكر ان البحث وارد على الاخير اشارة الى ان الجواب
عن الوجه الثاني **قوله** والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني وان قوله والحاصل اه تفصيل
لهذا المجمل وبيان له بان المراد به ان مفهوم الاول معتبر فيما صدق عليه التصديق لا ان الشرط او شطر له
للمفهوم وبهذا ظهر ان تحرير الوجه الثاني بان المراد انه على تقدير ارادة التصور المقيد بعدم الحكم يلزم
ان لا يعتبر مفهومه في مفهوم التصديق مع انه معتبر فيه لاعتبار العلم الذي هو المقسم المرادف للتصور
فيه وح تم الجواب المذكور بلا شبهة غير صحيح وما قيل في توجيهه بانه لم يرد بقوله شرطا او شطرا الاشارة الى
مذهبي الامام والحكيم بل الى احتمال كون التصديق ذاتيا لما تحته فيكون التصور المعتبر في مفهومه جزء
التصديقات وان يكون عرضيا له فيكون التصور شرطا له مع كونه بعيدا عن الفهم يتجه انا لا نسلم انه اذا كان
التصديق عرضيا لما تحته يكون التصور المعتبر في مفهومه شرطا اذ ليس العارض شرطا للمعروض فضلا

عن جزئیۃ بل الامر بالعکس قولہ وکل واحد من ہذہ اہ وکون النسبۃ قائمۃ بالطرفین منضوبۃ من حیث انہا
رابطۃ بینہما لا یستلزم ان یکون تعقلہا وبداہتہا ونظریتہا تابعاً للطرفین علی ما وہم والالزم ان یکون
المقولات بالنسبۃ کلہا کذالک وکذا کونہا فرداً من الوجود المطلق البدیہی لا یستلزم بداہتہا لان
بداہتہ العالم اذا کان ذاتیاً لا یستلزم بداہتہ الخاص فضلاً عن ان یکون عرضیاً قولہ فقد اعتبرہ فی تفرعہ
علی ما تقدم نظر لان کون کل واحد منہا تصوراً ساذجاً لا یقتضی اعتبارہ من حیث انہ تصور ساذج لم
لا یجوز ان یعتبر من حیث انہ تصور مع قطع النظر عن القید بل الحق ذلک لانا اذا رجعنا الی وجداننا نعلم
بالضرورۃ ان المحتاج الیہ فی التصدیق تصورہ ذات المحکوم علیہ المتصف فی نفس الامر بعدم الحکم لا من
حیث اتصافہ بہ فذات المقید معتبر دون القید فیصح ان المعتبر فی التصدیق شطراً او شرطاً ہو التصور
لا بشرط شئی وان کان موصوفاً بعدم الحکم فرجع الجواب المذکور فی ہذا الشرح الی ما ہو مذکور فی شرح المطالع
فتدبر فانہ مما خفی علی الفحول قولہ فالاشکال باق اہ لا یخفی ان بیان لزوم اعتبار الحکم وعدمہ فی التصدیق
بہذا الطریق یجعل قولہ ان یقال عدم الحکم اہ اعنی بعدم الحکم امتنع اعتبار التصور فی التصدیق قضیۃ اتفاقیۃ لان
امتناع الاعتبار المذکور لازم علی ہذا البیان سواء اعنی بہ المقید بعدم الحکم او عنی المطلق بل لا تعلق لہ بالتقسیم
اصلاً فضلاً عن تقسیم القوم فلا ینتج فلا یثبت بہ فساد تقسیم القوم الذی ہو مقصود المعترض لیصیر سبباً
للعدول فلا بد ان یکون مرادہ امتنع اعتبار مفہوم التصور الساذج فیہ اما بناء علی عدم الفرق بین اعتبار
مفہومہ وبین اعتبار ما یصدق علیہ او توہم کونہ ذاتیاً لما تحتہ ومحصل الجواب المنع بانا لا نسلم بطلان التالی
فان المعتبر فیہ مفہوم التصور مطلقاً دون مفہوم التصور الساذج قولہ ولیس کون تلک القطع جزء منہ اہ
لیس وجود تلک القطع جزء منہ والا کان السریر معدوماً لان الوجود امر اعتباری علی ما حقق فی موضعہ
مع کون وجود الخشب صفۃ وقیداً لہا قولہ ولا استحالۃ فی ذلک لان اللازم حصول الشئی ونقیضہ فی
موصوفین وذا لا یستلزم اجتماع النقیضین بخلاف ما اذا کان الصفۃ داخلۃ فی ماہیۃ التصدیق
فانہ یلزم اجتماع النقیضین اعنی ان الحکم معتبر فی التصدیق وان الحکم لیس بمعتبر فیہ وکذا الحال اذا کان الموصوف
شرطاً دون الصفۃ قولہ وانما بنی الکلام ہہنا اہ حیث قال المعتبر فی التصدیق شرطاً او شطراً ہو التصور
لا بشرط شئی قولہ تقریباً الی فہم المتبدی اہ ای تقریباً للجواب بمنع اعتبارہ التصور الساذج فی التصدیق
بتائیدہ وسندان المعتبر فیہ مطلق التصور کما فی سائر التقسیمات الی فہم المبتدی لانہ معتقد انہ
المعتبر فیہ فالمناقشۃ فی السند اذا لم یکن مساویاً للمنع انہ غیر صحیح غیر نافع فی المقصود فاندفع ما قیل
ان التقریب الی فہم المبتدی بمقدمۃ باطلۃ وترک الجواب الحق اضلال لہ وترویج للباطل فکیف

یکون عذرا من قبل الشارح **قوله** ممن شنع علیه اراد به سعد الملة والدین التفتازانی من حیث شنع علی الشارح
فی شرحه للرسالة **قال** العلم اما بدیهی لما کان الدعوی المذکور فی المتن متضمنا لکون کل واحد من
البدیهی والنظری موضوعا لمعنی واحد مشترک بین التصور والتصدیق لعدم الواسطة بینهما والالزم من تقسیمها
عن الکل الانقسام بین الشارح ذلک **قال** وهو الذی لم یتوقف ای العلم بالمعنی المصورة الی اسئلة الذی لم
یتوقف لحصول المعتبر فی مفهومه فلا یلزم ان یکون للحصول حصول والتوقف فی اللغة درنگ کردن
فتعدیته بعلی بتضمین معنی الترتب فیفید قید التوقف انه لولاه لما حصل وقید الترتیب المتقدم فیؤل الی
معنی الاحتیاج ولذا وقع فی بعض الکتاب الذی لا یحتاج فی حصوله الی نظر فبالقید الاول دخل العلم
الضروری حصل بالنظر ایضا کالعلم بان لیس جمیع التصورات والتصدیقات بدیهیا ولا نظریا وبالقید
الثانی العلم الضروری التابع العلم النظری اذا قلنا انه ضروری بمعنی البدیهی کالعلم بالعلم النظری فانه و
ان کان یصدق علیه انه لولا النظر لما حصل لکنه لیس مرتبا علی النظر بل العلم المستفادة من النظر فان
المتبادر من الترتب الترتیب بلا واسطة وبما ذکرنا ظهر ان تعریفهما بما لا یکون حصوله بدون النظر والکسب
وبما یکون حصوله به منتقضان طردا وعکسا بالعلمین المذکورین فظهر انه لا یرد علی التعریفین ان العلوم النظریة
یمکن حصولها بطریق الحدس فلا یصدق تعریف النظری علی شیء من افراده لانه انما یرد لو فسر التوقف
علی النظر بمعنی انه لولاه امتنع العلم اما اذا فسرنا بما ذکرنا اعنی لولاه لما حصل فلا وتفصیل ذلک ان طرق
حصول العلم منحصر بالاستقراء فی البداهة والاحساس والملکة والتجربة والحدس والنظر فاذا کان حصوله
(والتواتر)
بشیء سوی النظر لم یکن النظر محتاجا فی حصوله الی النظر ولا یصدق انه لولاه لما حصل اذا لم یکن حصوله بما
عداه کان فی حصوله محتاجا الیه ویصدق انه لولاه لما حصل له العلم ثم ان البدیهی والنظری یختلف بالنسبة
الی الاشخاص فربما یکون نظری شخص بدیهیا للآخر وبالعکس فقید الحیثیة معتبرة فی التعریف علی ما تقرر
من انه یعتبر فی تعریفات الامور الاعتباریة قید الحیثیة وانما لم یذکره واما اختلافهما بالنسبة الی شخص
واحد بحسب اختلاف الاوقات فمحل بحث لان الحلول معتبر فی مفهومهما اولا وهو اما بالنظر او بدونه
وبما حررنا لک اندفع الشکوک التی عرضت للناظرین فتدبر **قوله** البدیهی بهذا المعنی اه دفع لتوهم ان
التقابل للنظری الضروری دون البدیهی یعنی ان البدیهی بهذا المعنی مرادف للضروری فذکره فی
مقابلة النظری کذکره فظهر فائدة تقیید الضروری بالمقابل النظری وفیه اشارة الی ان الضروری
قد یطلق بمعنی آخر لا یقابل والنظری اعنی مرادف البدیهی بالمعنی الاخص **قوله** وقد یطلق اه بیان
فائدة التقیید بقوله بهذا المعنی والمراد بالمقدمات القضایا باعتبار ان من شانهما ان یجعل جزء قیاس

وقد فسرہا السید قدس سرہ فی قول المواقف المقصد السادس فی المقدمات وایراد صیغۃ الجمع مع بطلان الجمعیۃ بلام الجنس للاشعار بان اطلاقہ علیہا اطلاق الکلی علی افرادہ فان مفہومہ ما یکفی تصور الطرفین مع ملاحظۃ النسبۃ فی الحکم وقد یطلق البدیہی علی ما لشبہ الفعل مجرد التغایر الیہ من غیر استعانۃ بحس او غیرہ تصورا کان او تصدیقا ذکر قدس سرہ فی شرح المواقف الا ان اطلاق الاول شائع فلذا ذکرہ ولم یتعرض للثانی لعدم تعلق الغرض بضبط معانیہ **قولہ** تنبیہا اہ ففی ذلک اشارۃ الی ان الدعوی المذکورۃ بدیہیۃ یکفی فی التنبیہ علیہا التمثیل وان اثباتہ بالدلیل مبنی علی التنزل عن ذلک **قولہ** فلا اشکال قد استفید من تعریف البدیہی والنظری المطلقین ومن التمثیل بہما من التصور والتصدیق تعریف کل واحد من البدیہی والنظری من التصور والتصدیق **قولہ** فان البدیہی منہ ما لا یتوقف علی نظر اصلا ای لا بالذات ولا بواسطۃ بالامور النسبۃ التی یکون المنسوب الیہ نظریا نظریۃ وان کان ادراکہا فی نفسہا بدیہیا کالاعدام الملکات وکذا النسبۃ الحکمیۃ اذا کان احد طرفیہا نظریا وما قیل ان کونہا نظریا تحکم لان النظری ما یستفاد من النظر فی مبادیہ النظر لم یقع فی مبادی تلک العلوم بل فی مبادی علم نظری آخر یتوقف علیہ ہذا العلم مدفوع بان مبادی الموقوف علیہ مبادی للموقوف ولا یرد التصورات الضروریۃ التابعۃ للتصورات النظریۃ لان معنی کونہا ضروریۃ انہا اضطراریۃ لا انہا بدیہیۃ **قولہ** ومثل ہذا التصدیق اہ لاعتبارہم فی بداہۃ التصدیق ونظریۃ الاحتیاج الی موصلہ **قولہ** کالحکم بان اہ فان من التصور الممکن بعنوان ما یتساوی وجودہ وعدمہ بالنظر الی ذاتہ ومعنی الاحتیاج الی المؤثر ما یرجح احدہما علی الآخر جزم بثبوتہ لم یکن تصور یکفی المیزان بانہما متساویان لا یرجحان لاحدہما علی الآخر فی ذاتہ جزم بانہ یحتاج فی الرجحان الی امر خارج عنہ **قولہ** وہذا ہو المراد اہ لانہ المتبادر الی الفہم عند الاطلاق وان کان التوقف فی نفسہ شاملا لما بالذات ولما بالواسطۃ **قولہ** فقد قوی ہذا الاشکال ای المذکور علی من اعترف بکسبیۃ التصور حیث لا ینفع ح لدفع المذکور فان التوقف ح لیس الاعتبار الاجزاء ولا فرق بین جزء وجزء قوۃ الاشکال لا یقتضی عدم اندفاعہ حتی یرد ان التصدیق البدیہی عند الامام ثم لا یتوقف علی النظر اصلا والنظری ما یتوقف علیہ فی الجملۃ فالتصدیق المذکور عندہ نظری ولذا یستدل ببداہۃ التصدیق علی بداہۃ تصورات اطرافہ ہذا ولک ان تفرق بان الحکم ہو الجزء الاخیر للتصدیق بخصوصیات الصورۃ وتصورات الاطراف سابقۃ فی الحصول فمدار البداہۃ والنظریۃ عندہ ایضا ہو الحکم وح لا یلزم اکتساب التصدیق من القول الشارح واما استدلالہ ببداہۃ التصدیق علی بداہۃ تصورات اطرافہ فالتصدیق لا یکون موقوفا علی النظر اصلا حاصلا الیہ والصبیان کالتصدیق بانا موجود مثلا قال

كالتصديق بان النفي والاثبات اي ثبوت شئ لشئ او انتفائه سواء كان مفهوم الوجود او غيره وليس المراد بهما ادراكي الثبوت والانتفاء لانا بينهما التضاد باعتبار اتصاف النفس بهما بل نقيضان عند التردد قال واذا عرفت هذا اي معنى البديهي والنظري بحيث لا واسطة بينهما فنقول في تحرير المدعي والاستدلال عليها قال ليس كل واحد من كل واحد اشار الى ان اللازم في قوله الكل عوض عن المضاف اليه المنكر والمقصود منه استغراق الافراد ومن الثاني استغراق الانواع بقرينة قوله منهما دالن لو اسقط احدهما لم يحصل المقصود اذ لو اسقط الاول وقيل ليس كل واحد منهما لافاد ان ليس مفهوم كل واحد بديهيا ولو اسقط الثاني وقيل ليس الكل منهما لافاد ان ليس كل فرد من مجموعهما قال فانه لو كان جميع التصورات الموافق لما ذكر في تحرير المدعي ان يق بانه لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات لكنه اشار الى انه لا يجوز ان يكون المضاف اليه المحذوف جمعا معرفا اي ليس كل الافراد من كل واحد منهما وان حكم الكل الافرادي والمجموعي ههنا واحد قوله يريد تفصيل لقوله ليس كل واحد لما فيه من الاجمال وبيان لفائدة تكرار لفظ كل واحد بان الاول لافادة الشمول الافراد والثاني لافادة ان الحكم على افراد كل واحد منهما مع قطع النظر عن الآخر حتى يثبت المط كما سيفصله في الحاشية المنوطة على قوله اما ان يكون جميع التصورات آه ثم دفع التوهم الناشي من هذا البيان بانه لو كان المقصود ذلك لما جمع بينهما في قوله والا لكان جميع التصورات والتصديقات بديهيا بقوله لكنه جميع آه بانه للاختصار مع الاشتراك والمقصود هو افراد كل منهما بالحكم ثم بين الاشتراك بالدليل بقوله فكانه قال هكذا ينبغي ان يفهم هذه الحاشية لئلا يتوهم ان قوله فكانه قال اعادة لما سبق وان مفاد هذه الحاشية بعينه ما ذكره في قوله اما ان يكون جميع التصورات آه قوله قد فسرنا آه اي العبارة المذكورة ووجه التفسير ان المطلق منصرف الى الكامل قوله فتامل لعل وجه التامل منع قوله فكان ما لا يحتاج الى نظر معلوم لنا لان المحتاج الى التجربة والحدس وليس اسهل حصوله من المحتاج الى النظر قال فالصواب متفرع على قوله فالبداهة لا تستلزم الحصول اي فالصواب في نفس الامر هذا فان حمل عبارة المتن على هذا اصح والا فلا والمراد الصواب في العبارة فان التفسير المذكور تعسف كما صرح به في حاشية المطالع فتدبر وان اللائق ان يقول فالاول لما مر من توجيه المتن قال لما كان شئ من الاشياء قوله مجهولا لنا لا ذوتها ولا وجودها فتدبر وان بطلان التالي ممنوع لان كل شئ معلوم لنا ولو بوجه كل شئ قوله عطف على بديهي وكلمة لا لتاكيد النفي لئلا يتوهم ان المنع المستفاد متوجه الى مجموع كونه بديهيا ونظريا قوله هذا البرهان موقوف آه قبل اتمامه بدون ذلك بان يق لو كان الكل من كل واحد منهما نظريا

لامتنع الاكتساب لتوقفه على تصور المط وعلى التصديق بالفائدة ولمناسبته المبادي فيلزم الدور او التسلسل وفيه نظر لانه انما يلزم ذلك لو كان كل نظر صادرا منها بالقصد والاختيار لم لا يجوز ان يقع نظر منا من غير قصد فيحصل به تصور او تصديق من غير تقدم الشئ مما ذكر **قوله** على امتناع الاكتساب آه بناء على ان لزوم الدور او التسلسل معناه امتناع انفكاكهما عنه وهو موقوف على امتناع الاكتساب اذ لو امكن لامكن عدم الدور او التسلسل فاندفع ما قيل انه موقوف على انتفاء الاكتساب المذكور لا على امتناعه **قوله** فان قلت آه انظ انه نقض اجمالي يعني انه دليلكم بجميع مقدماته ليس بصحيح لاستلزامه المح لانه قياس استثنائي مشتمل على مقدمتي الملازمة والاستثناء على تقدير نظرية الكل يكون التصديق بتلك المقدمات والتصورات التي يشتمل عليها نظرية فلا بد من تحصيلها ليتم الاستدلال فيحتاج الى مقدمات آخر ويلزم الدور او التسلسل المحالان ففي قوله فيحتاج في تحصيل هذه التصورات والتصديقات الى الدور او التسلسل مسامحة والمراد الى تحصيل معلومات يلزمه الدور او التسلسل ويمكن ان يكون مناقضة بمنع المقدمة التي مدعيها المستدل ضمنا وهي ان المقدمات معلومة **قوله** قلت هذه المقدمات آه وكذا استلزامها النتيجة امر معلوم بلا شبهة في ذلك وفيه اشارة الى ان منع معلوميتها مكابرة **قوله** فتم الاستدلال لانه انما يتوقف على معلوميتها في نفس الامر لا على التقدير المذكور فلا يضر عدم معلوميتها على التقدير وفي ايراد الفاء اشارة الى ان الحجة انما يقوم على من اعترف بمعلوميتها في نفس الامر لا على من يجحد معلوميتها في نفس الامر وعلى التقدير ايضا لان كل ما يورد على اثبات معلوميتها يتجه عليه منع المعلومية اذ لم يثبت بعد ضروري لا يقبل المنع وحاصل الجواب منع قوله فيحتاج الى الدور او التسلسل على تقدير كون السوال نقضا بانا لا نسلم انه على تقدير كونها نظرية يلزم الدور او التسلسل لانها معلومة في نفس الامر وهو كاف للاستدلال واثبات للمقدمة الممنوعة على تقدير كونه مناقضة بان تلك المقدمات معلومة في نفس الامر بلا شبهة ونظريتها على التقدير لا تضر بالاستدلال لانه انما يقتضي المعلومية في الواقع **قوله** نعم يلزم ايضا بناء على ان نظرية الكل يستلزم امتناع المعلومية فلا يجامعها والاستدلال مبني على تقدير فرض المجامعة **قوله** وهذا مؤيد لمطلوبنا لانه لما لم يجامع التقدير المذكور لما هو في نفس الامر لم يكن واقعا في نفس الامر وهو المط **قال** والدور يتوقف آه حقيقة الدور توقف كل واحد من الشيئين على الآخر كما يدل عليه بيانه في التمثيل وعبارة المواقف نص في ذلك ويلزم توقف الشئ على ما يتوقف عليه فهو تعريف باللازم اختاره لكونه اظهر استلزاما لتقدم الشئ على نفسه فاندفع تخالف البيان والتعريف وما قيل ان هذا التعريف يقتضي ان يستلزم كل دور دورين

قال اما بمرتبة واحدة متعلق بيتوقف عليه وتوقف الشئ على معناه المتبادر اعنى ما يكون بلا واسطة
فالمعنى توقف الشئ بالذات على ما يتوقف عليه توقفا بدرجة واحدة بان لا يتخلل بينهما ثالث فيكون التوقف
واحدا او بدرجتين بان يتخلل بينهما ثالث فيكون هناك توقفان والاول مصرحا والثانی مضمرا فاذا توقف
ا على ب و ب على ج و ج على الصدق عليه التعريف المذكور سواء اعتبر توقف ا على ب بلا واسطة
وتوقف ب على ا بواسطة او اعتبر توقف ا على ج بواسطة وتوقف ج على ا بلا واسطة وكذا يصدق
على ما كان التوقف فيه بواسطة بان يتوقف ا على ب و ب على ج و ج على د و د على ا وان اعتبر
فيه كل واحد من التوقفين بواسطة بان يعتبر توقف ا على ج وتوقف ج على ا لخفاء ذلك الصدق
على الناظرين قال بعضهم انه متعلق بكلا التوقفين على التنازع اذ لو تعلق باحدهما يدخل الدور
المضمر بواسطة فی المصرح ولا يخفى انه وان خرج من المصرح لكنه لم يدخل فی المضمر اذ ليس فيه الا ثلث
توقفات فلا يكون كل واحد من التوقفين بمراتب وقال بعضهم انه ليس بيانا لنوعی الدور بل اشارة
الى ان شيئا من التوقفين لا يلزم ان يكون بلا واسطة كما يتبادر من التوقف اذا اطلق ولا يخفى ان
اشكال التعلق باق لا يندفع بهذا البيان على ان كلا التوجيهين لا يرضى به الش فانه قال فی بحث المعرف
ومنها تعريف الشئ بما يتوقف عليه اما بمرتبة واحدة ويسمى دورا مصرحا واما بمراتب ويسمى دورا مضمرا
فانه صريح فی تعلق الجار بيتوقف وانه بيان لنوعی الدور **قال** والتس اه سواء وصفيا او عقليا هذا المعنى
التس عند الحكماء والاستحالته مطلقا مشروط متفق عليهما كالوجود والاجتماع ومختلف فيهما مثل كونه جانب العلل
دون المعلولات والمراد بقوله واللازم التس اللازم ههنا لان الدليل يختص به فما قيل الاولى
ترتب علل غير متناهية ليصح قوله واللازم بط فان ترتب معلولات غير متناهية وان كان تسلسلا لكنه
ليس بباطل عند الحكيم ليس بشئ **قوله** واما الملازمة صورة الاستدلال هكذا لو كان نظريا يلزم الدور
والتس عند التحصيل واللازم بط لاستلزامه امتناع التحصيل مع انه واقع فالملزوم مثله فلا يستلزم احدهما
فلذا قال حالنا وليس نظرية الكل فی نفسها مستلزما للدور والتس وهو ظ فما قيل نظرية الكل تستلزم
الدور والتس فی الواقع لتحقق العلم لشئ من الاشياء فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا حاولنا لبس لشئ
لان اعتبار تحقق العلم لا يجعل الدور او التس لازما لنفس نظرية الكل بل عند تحصيله **قال** وذلك العلم
ايضا نظری فاما ان يكون حصوله بالاول فيلزم الدور المصرح ولصراحة بطلانه لم يتعرض له فيكون حصوله
بعلم آخر وهلم جرا فاما ان يذهب السلسلة وهو التسلسل او يعود التس فيلزم الدور المضمر واذا لم يقل وهو
الدور واما منع لزوم الدور او التس لجواز الانتهاء الى نظری ممتنع الاكتساب والى علم حضوری فمنع

لا یفیر المستدل کما لا یخفی قال وہلم جرا آہ لا حاجۃ الی ہذا بل مخل لانہ یوہم ان لزوم الدور بعد الجمر ولیس
کک قولہ اذا کان الدور آہ دفع لما عسی ان یختلج فی ذہن المبتدی انہ اذا کان الدور بمرتبۃ یلزم تقدم
الشئی علی نفسہ بمرتبۃ فقال لابل للازم منہ التقدیم بمرتبتین واذا کان الدور بواسطۃ کان التقدم بثلث
مراتب وہکذا یرید مراتب التقدم علی مراتب الدور بواحدۃ وما فی قولہ کما اذا توقف کافۃ قولہ یلزم ان
آہ الشرط مقید بالظرف فلذا جعل الجزا لزوم تقدم علی نفسہ لا لزوم تقدم الشئی علی نفسہ قال وانہ
مع لانہ لا یمکن تصور حصول الشئی قبل نفسہ اذ التقدم لا یتصور الا بین شیئین فاستحالتہ اجلی من انہ
یبین بانہ یلزم وجود الشئی حال عدمہ وانہ اجتماع النقیضین قال الموقوف علی الخ ای ما یغیر فلا یکون
التحصیل واقعا مع انہ واقع قال استحضار ما لا نہایۃ لہ ای طلب حضورہا فی الذہن مفصلۃ سواء
کانت مرتبۃ او غیر مرتبۃ حاصلۃ قبلہ او حال الاستحضار ولا یتصور فی الآن لکونہ بالقصد والطلب
وان کان یمکن حضورہا فیہ کبرق خاطف فہو فی زمان فاما ان تکون مجتمعۃ فیکون فی زمان واحد
او متعاقبۃ فاما فی ازمنۃ متناہیۃ وکلاہما مع اما الاول فلان النفس لا یقدر علی التوجیہ من النظر فی زمان
واحد الی شیئین واما الثانی فلمنافیۃ عدم تناہیہا او متعاقبۃ فی ازمنۃ غیر متناہیۃ کل امر فی زمان و
استحالتہ غیر ظاہرۃ قولہ دفعۃ ای فی زمان واحد بطریق الاجتماع او فی زمان متناہ بطریق التعاقب
او لظہور بطلانہ لکونہ منافیا للمعروض لم یتعرض لہ الش آہ ذکرہ السید قدس سرہ توضیحا للمرام قولہ
منعنا الملازمۃ والسند ما ذکرہ فی الشرح وما قیل بطلان اللازم مسلم واورد علیہ انہ یجوز ان یحصل
للنفس امور غیر متناہیۃ کبرق خاطف فمن فضول الکلام قال معدات لحصول المط المعد ما یوجب
الاستعداد والاستعداد لا یجامع الفعل فہو ما یتوقف الشئی علی عدمہ بعد وجودہ وقد تقرر فی الحکمۃ ان الفکر
الصحیح معد لفیضان المط من المبدأ فالامور الغیر المتناہیۃ معدات قریبۃ او بعیدۃ لحصول المط وکذا
بعضہا معد لبعض لکون کل واحد منہا مطلوبا من وجہ ومبادی من وجہ والمعدات لا یلزم اجتماعہا
فی الوجود مع المط ولا لبعضہا مع بعض کالخطوات الموصل الی المقصد فلا یلزم استحضارہا فی زمان واحد
قولہ قیل علیہ ہذا السوال دلیل علی اثبات المقدمۃ الممنوعۃ کما یدل علیہ آخر الکلام وہی انہ یتوقف مع
حصول المطلوب علی استحضار امور غیر متناہیۃ قولہ اعنی الانتقالات اشار بذلک الی انہ لیس الحرکۃ ہہنا
بالمعنی المصطلح لانہا تقتضی المسافۃ المقابلۃ للانقسام الی ما لا نہایۃ بل المراد مجرد انتقال الذہن من علم الی
علم آخر دفعیا ولذا قال الشیخ فی اول برہان الشفاء ان الفکر کالحرکۃ للنفس قولہ والانتقال من بعضہا الی
بعض عند الترتیب قولہ فان العلم باجزاء المعرف لا بالمعرف بانہ علم تفصیلی لا یجامع العلم بالمعرف الذی

اجمالی بخلاف العلم بالاجزاء ای بکل واحد فانہ حاصل فی ضمن العلم بالمعرف قولہ واستعداد الشئی ای الاستعداد للشئی لایکون الشئی مستعدا لیصح الحمل قولہ نعم بیان المنشاء غلط السائل قولہ فالعلوم السابقۃ اماآہ لان ما یتوقف علیہ المعلول اما ان یتوقف علی وجودہ وہی العلل والشروط فلا بد من اجتماعہا معہ او علی عدمہ وہو المانع او علی عدمہ بعد وجودہ وہو المعد ولاشک ان العلوم لیست بمانع من حصول المط ولا معد لما سبق قولہ فہی اما علل موجبۃ ای لہا دخل فی ایجاب وجود المعلول او شروط والتقیید بالموجبۃ احتراز عن المعد فانہ لایوجب وجود المعلول بل استعدادہ وفی ایراد الفاء اشارۃ الی ان ماذکرہ سابقا من ابطال کون العلوم معدات توطئۃ بہذہ المقدمات ولیس الغرض منہ ابطال المستند وانکان یلزم منہ ذلک ولذا قال قیل علیہ قولہ اجیب بانہ لاشک اہ ہذہ المقدمۃ مجرد توطئۃ لقولہ واما ما یقع لادخل لہ فی الجواب قولہ واما ما یقع فیہ او فی ہذا العبارۃ اشارۃ الی ان انتفاء کونہا معدات لایقتضی انیکون عللا موجبۃ او شروطا فانہا مما یقع فیہ المعد فہی لیست مما یتوقف علیہ وجود المعلول بلا واسطۃ والمنحصر فی الاقسام المذکورۃ ما یتوقف علیہ وجود المعلول بلا واسطۃ فلا یرد ما قیل ان ہذا البیان لایدفع الاستدلال فانہ تمسک بحصر العلۃ فی الاقسام المذکورۃ وابطال کونہا معدات قولہ تبلک لمسائل اہ الباء متعلق بالتصدیق لابالمطلوب حتی یتوہم ان المفہوم ہذا ان المسائل عبارۃ عن المبادی ومن قولہ فی المسائل الہندسیۃ عبارۃ من المدعیات قولہ نعم یعلم اجمالا ای یعلم علما بالفعل متعلقا بجمیع المقدمات من حیث ہی مجموعۃ کالرویۃ الواقعۃ علی الجماعۃ ولیس المراد بہ العلم بالقوۃ القریبۃ من الفعل کما توہم قولہ لانہا محال المعدات ای کالمحال لہا فی تعلقہا انہا تعلق الظرفیۃ لان المحل الحقیقی لہا النفوس الناطقۃ فیکون مجازا مرسلا قولہ او فی حکمہا فیکون استعارۃ وانما لم یحمل المعدات علی معناہا الحقیقی بان یراد بالامور الغیر المتناہیۃ العلوم من حیث وقوع الانتقال فیہا کما جعل البناء من حیث صدور الحرکات عنہ معدا وذانہ جزء لہ فی حاشیۃ المطالع لانہ ح یصیر الترید المذکور فی الشرح قبیحا اذلامعنی لقولہ ان عنیتم بقولکم انہ یتوقف علی استحضارہا من حیث انہا کدفعۃ واحدۃ قولہ فی عدم لزوم الاجتماع ولذا اکتفی الش علی ذلک قولہ مفصلۃ ای بالفعل اہ العلم التفصیلی بالاشیاء عبارۃ عن صور متعددۃ بعدد تلک الاشیاء والعلم الاجمالی عن صورۃ واحدۃ متعلقۃ بالکل من حیث ہو کل وقد یکون مبدء التفصیل وقد لایکون فالاول علوم متعددۃ بالفعل والثانی علوم متعددۃ بالقوۃ فلذا فسر قولہ مفصلۃ بقولہ ای بالفعل وقولہ مجملۃ بقولہ ای بالقوۃ ولعل العلم الاجمالی ایضا علم بالفعل بالکل من حیث ہو کل قولہ مفصلۃ ای کلواحد بصورۃ قولہ مجملۃ ای الکل بصورۃ واحدۃ قولہ جاز ان لایکون اہ لما عرفت ان العلم الاجمالی لایجب انیکون مبدء التفصیل للاحاد کالرؤیۃ الواقعۃ علی الجماعۃ فقد یکون مبدء وقد لایکون قال بنی علی حدوث النفس ولایمکن بناءہا علی قدم النفس وحدوث البدن

وبطلان التناسخ لان بطلان التناسخ مبنی علی حدوث النفس کما تقرر فی الحکمۃ لانہ لیس مذہب احد من الحکماء فان مذہب افلاطون القدم مع التناسخ ومذہب ارسطو الحدوث مع بطلان التناسخ ولانہ یستلزم ان یکون النفس عقلا لعدم احتیاجہ الی البدن وجودا وبقاء فان قیل لو فرض قدم النفس مع التناسخ یمکن ابطال نظریۃ الکل بان النفس بعد انتقالہ من بدن الی آخر لایبقی لہ علم بشیء من الاحوال السابقۃ فلا یمکن تحصیل شیء قلت عدم بقاء العلوم السابقۃ غیر معلوم یقینا انما المعلوم عدم العلم بہا وہو لا یستلزم عدمہا **قولہ** قد یتوہم آہ اشارۃ اثبات المقدمۃ الممنوعۃ بحیث لا یبتنی علی حدوث النفس للتوہم انہ لابد من استحضار المبادی کلہا بعد القصد وقبل الحصول وہو زمان محدود **قولہ** وفساد ہذا التوہم ظ ومنشاءہ عدم الفرق بین الحصول والاستحضار لوجب استحضار المبادی القریبۃ لترتیبہا لتحصیل المط واما المبادی البعیدۃ فانما یجب حصولہا ولو فی ازمنۃ متعاقبۃ لا الاستحضار بالعدم وقوع النظر فیہا **قولہ** والاولی ان یق اہ ای اذا ارید ابطال نظریۃ الکل مستقلا لا یترتب علیہ مع انضمامہ الی ماسبق من ابطال بداہۃ الکل انقسام کل من التصور والتصدیق الی الضروری والنظری واما اذا ارید اثبات الانقسام ابتداء فالاولی رفع مؤنۃ ابطال الایجاب الکلی فی الشقین من البین وان یق وینقسما الی الضروری والنظری بالوجدان **قال** اما ان یکون جمیع التصورات اہ لما اضرب المصنف عن ابطال بداہۃ الکل ونظریتہ الی دعوی انقسام کل منہما الی ضروری ونظری یحصل منہ بالفکر من غیر اقامۃ الدلیل علیہا اشارہ الشارح الی ان ہذہ الدعوی مرکب من حکمین احدہما لازم مما تقدم وہو الانقسام والثانی بدیہی وہو امکان تحصیل نظری بالکسب والبدیہی فلا حاجۃ الی الدلیل وبما حررنا لک ظہر فساد ما قیل انہ نتیجۃ لما تقدم وان الظاہر ایراد الفاء الا انہ اورد کلمۃ الاضراب تنبیہا علی ان المقصود من الدلیل النتیجۃ لعدم لزومہا لما تقدم فضلا عن کونہا نتیجۃ لہما واما کونہ اضرابا عن الاستدلال الی اثبات الانقسام بالوجدان محقق بان یضرب عنہ لان العبارۃ لا یساعدہ **قولہ** یعنی ان التصورات آہ خلاصتہ ان الشارح جمع ہہنا ایضا فی التصورات والتصدیقات فی الحکم للاختصار والمقصود الحکم علی کل منہما بالانفراد فالاحتمالات منحصرۃ فی الثلثۃ فبطلان الاولین یستلزم ثبوت الثالث بلا شبہۃ **قولہ** ولما کان آہ جواب سوال مقدر وہو ان یق لا نسلم ان بطلان الاولین یوجب تعیین الثالث لجواز ان یکون صدق السالبتین المذکورتین بانتفاء الموضوع وخلاصۃ الجواب ان الموضوع موجود فلا یمکن صدق السالبتین الا باعتبار رفع المحمول واذا انتفی عن الکل البداہۃ والنظریۃ تعین الانقسام **قولہ** فان النظری بمعنی اللابدیہی فہو نقیض لہ بمعنی العدول لا بمعنی السلب حتی لا یتصور بینہما واسطۃ لکون القضیۃ سالبۃ المحمول وہی مساویۃ للسالبۃ البسیطۃ کان یق الشیء اما بدیہی او لیس ببدیہی **قولہ** وجاز ان لا یکون

آه بان لایکون ذلک الشئ او صدق العدول علی وجوده قال والنظری یمکن تحصیله تغیر قول المصنف یحصل منه بالفکر بامکان التحصیل لان اثبات الاحتیاج الی المنطق یکفی امکان التحصیل بالفکر فانه اذا امکن و ذلک مع ان الفکر لیس بصواب دائما احتیج اذا ارید الاکتساب به الی قانون یفید العصمة عن الخطاء ولا یتوقف ذلک علی تحصیل نظری به بالفعل وبما حرره الشارح من جعل قوله یحصل بالفکر مقدمة بدیهیة غیر مستفادة مما تقدم اندفع ما قیل ان الثابت مما تقدم هو ان البعض من کل منهما ضروری فیجوز ان یکون البدیهی تصورا او احدا وتصدیقا واحدا او متعددا او غیر مناسب للمط او تصورات جزئیة وعلی جمیع التقادیر لا یمکن تحصیل النظری بالفکر قوله او رد الدلیل اه یعنی لیس اقتصاره علی دلیل اکتساب التصدیقات لاجل انتفائه فی التصورات فلا یثبت الاحتیاج الی جزئی المنطق بل لان البیان فی التصورات یحتاج الی کشف شبهة یطول الکلام بذکرها ولا یلیق و بحال المبتدی ایرادها قوله وفی التمثیل ای تمثیل الفکر قوله توضیحا ای توضیحا بجریان الفکر فیهما قال بالضرورة متعلق بقوله حصل له من العلمین اه والمقصود ان کون العلم بوجود اللازم حاصلا من العلمین معلوم لنا بالضرورة فافادة النظر للعلم معلوم بالضرورة فلا یحتاج الی نظر آخر حتی یلزم الدور او التسلسل المانعان من الاکتساب قال والفکر هو ترتیب امور اه الترتیب فعل اختیاری لابد له من علة غائیة فان الباعث فی ذلک التادی الی المجهول یقینا او ظنا او اجمالا فهو الفکر فخرج منه المقدمة الواحدة لان الترتیب فیهما لیس للتادی بل لتحصیل المقدمة ودخل فیه ترتیب المقدمات المشکوکة المتناسبة لوجود غرض التادی الی المجهول بواسطة التعلیم لانه فکر بمعونة الغیر وکذا الاسم الکامل لان المط فی ذلک هو الماهیة علی الوجه الاکمل والمعلول الواحد لابد له من علة واحدة علی ما نص علیه فی شرح الاشارات فالترتیب من جمیع الذاتیات والعرضیات موصل الیهما الا ان کل واحد من الترتیبین اللذین یشملهما فی نفسه فکر احدهما موصلا الی الکنه والثانی الی الوجه وکذا قیاس المساواة والاستلزام بواسطة عکس النقیض داخل فیه وان اخرجه بما عن القیاس لعدم اللزوم لذاته وکذا النظر فی الدلیل الثانی لان المقصود منه العلم بوجه دلالته وهو مجهول المصادمة و انما قال للتادی ولم یقل بحیث یودی لیشمل الفکر الفاسد صورة او مادة ویترتب علیه قوله وذلک الفکر لیس بصواب دائما فیشتمل المغالطات المصادمة للبدیهیات کالتشکیک فی نفی الملزوم لان الغرض منها التصدیق بالاحکام الکاذبة وانما یحصل بلا مؤنته هذا تعریف الفکر عند المتاخرین وعند المتقدمین مجموع الحرکتین حرکة من المطلوب المشعور به الی المبادی وحرکة الی المطلوب المجهول بوجه آخر قال کما اذا حاولنا ما کافتة واذا شرطیة ورتبنا بها جزائه وهو المقصود بالافادة ولیست موصولة او موصوفة واذا ظرفیة علی وهم ثم اعترض بان الواجب الواو فی قوله ورتبنا بها وکذا قوله کما اذا اردناه قال فالترتیب جعل کل شئی اه فی شرح

المطالع وضع کل شئ والمآل واحد والمعنی ان الترتیب بین الاشیاء وضع کل شئ منها فی مرتبته التی عند الکل فیشمل الفکر الفاسد وفیه اشارة الی انه لابد فی الترتیب من اعتبار المرتب تلک المرتبة فلو وضع شئ منها فی مرتبته ولم یلاحظها لا یکون ترتیبا قیل ان الضمیر اما ان یرجع الی کل او الی شئ وعلی التقدیرین یفسد المعنی اذ الترتیب لیس وضع کل شئ فی مرتبة کل شئ ولا فی مرتبة شئ ما وقد تحیر الناظرون فی حله والجواب انه ذکر الرضی فی بحث المعرفة ان الضمیر الراجع الی النکرة المذکورة لا لحکم سابقا علیه معرفة لصیرورته معهود فحینئذ ان الضمیر راجع الی کل شئ والمعنی وجعل کل شئ من الاشیاء فی مرتبة کل شئ یتعلق به الوضع ولا شک ان الاوضاع متعددة بحسب تعدد الاشیاء ولکل واحد منها مرتبة مختصة به عند الوضع لیس لغیره فاندفع المحذوران وصار مآل المعنی ما فی التاج الترتیب نهادن چیزی را پس دیگری والاظهر ان یقال وضع کل شئ بعد شئ ولا یحتاج الی زیادة لفظ کل اشارة الی ان الترتیب اللغوی انما یتحقق اذا وضع کل شئ منها فی موضوعه حتی اذا انتفی فی شئ منها انتفی الترتیب فاندفع ما قیل ان هذا التعریف یقتضی تعدد الترتیب بحسب تعدد الاشیاء الموضوعة قال الاشیاء المتعددة وفی التوصیف اشارة الی ان بقاء تعددها حال الترتیب فاذا جعل الماء الذی فی الانائین فی اناء واحد لا یکون ذلک ترتیبا وکذلک لا یکون الترتیب من الاجزاء المجموعة عند من قال لوجود الکلی فی الخارج ترتیبا لانه لیس التعدد باعتبار حال الترتیب قال بحیث یطلق اه ای یعتبر فیها انضمام بعضها الی بعض بحیث یتصف بالوحدة الحقیقیة او الاعتباریة فیطلق علیها لفظ الواحد قوله فالاضافة بیانیة علی ما هو الشائع فی اضافة الاسم واللفظ الی ما بعدها والمطابق کما وقع فی بعض النسخ بالتوصیف وکما فی شرح الاشارات وشرح المطالع بدون ذکر لفظ الاسم قوله هذا داخل اه تذکرة تتقوم ماهیة الترتیب بدون التالیف علی احتراز الیه اذ لا یمکن وجود الاشیاء مع بقاء تعددها بدون التقدیم والتاخیر بینها حسا او عقلا فالتالیف اعم منه مفهوما واما صدقا فمتساویان وقیل معناه لا یصح ان یقال بعد جعلها شیئا واحدا ان هذا متقدم وذاک متاخر وح یتحقق العموم من حیث الصدق فی الحقیقة المرکبة من الشکل واللون والحرکة المترجحة من الذاتیة والوضعیة والامور الذهنیة الملحوظة دفعة واما الجسم المرکب من الهیولی والصورة ففی کل منها تقدم وتاخر عقلی من وجه قال وکذلک کل جمع اه هذا الکلام بناء علی ما تقرر من عام الا وقد خص منه البعض فلا یرد ان المجموع الماخوذة فی تعریف النوع والجنس لیست کذلک ولعل وجهه ان الاصل فی الفن مباحث الموصل الی التصور والتصدیق وفی تحققهما یکفی الامرین المطلوب فالجمع استعمل فی تعریفهما بمعنی ما فوق الواحد فلک فی ما بینهما الا نادرا قوله وانما اعتبرت فی الامور یعنی ان هذا القید لیس اختیاریا بل یتفیا ذکر بینهما للترتیب قال وبالمعلومة الترتیب بالذات یقع فی المعلومات

وبالتبع فی التصور سواء قلنا بمغایرة العلم بالمعلوم بالذات او بالاعتبار فمن قال ترتیب علوم اراد بالعلوم المعلومات او اعتبر الترتیب التبعی کذا افاده السید فی حواشی المطالع وما اورد علیہ من الشک من عدم تمامہ علی القول باتحاد العلم والمعلوم بالذات توہم منشاء عدم التدبر للمغایرة الاعتباریة **قال** والتصدیقیة الیقینیات اه ذکر الاقسام الثلثة بطریق التمثیل لکونہا عمدة والا فالتصدیقیة لا تنحصر فیہا فان الحکم باحد الطرفین اما بامتناع الآخر او تجویزه الثانی المظنون والاول اما ان یعتبر مطابقتہ الخارج فان کان مطابقا ثابتا فہو الیقین وان لم یکن مطابقا فہو الجہل المرکب وان لم یکن ثابتا فہو تقلید المصیب ولا یعتبر مطابقتہ وان کان لا یخلو عن احد الطرفین فاما ان یقارنہ تسلیم فہو المسلم او انکار فہو الموضوع وعلیہ بناء الصناعات الاربعة من البرہان والخطابة والجدل والسفسطة کذا فی شرح الاشارات **قال** فان الفکر کما یجری آه الکاف بمجرد قران الفعلین فی الوجود علی ما فی الرضی وعدم الجریان فی التصور انما ما لشانہ ومن لم یفہم وقع فی حیص بیص **قال** وہو احض من الاول مجرد بیان للواقع اذ لا دخل لہ فی السوال **قال** لانہ لم یفسره فی ہذا الکتاب یعنی قبل تعریف الفکر الا بہ فہو السابق الی فہم المتعلم فلا یرد ان عدم الذکر فی الکتاب لیس قرینة للمتعلم ولم یکن القرینة نصا فی الدلالة علی ارادة ما فی شرح المطالع ہو اولی من المعلومة اذا دلت القرینة علی ان یقال معنی العلم یتعین معنی الجہل ایضا فلذا لم یتعرض لہ فی السوال والجواب **قولہ** مبادی المطالب یعنی کما ان اعتبار الجہل لیس للاحتراز کذلک اعتبار المعلومین **قولہ** ای حاصلة یعنی معلومة بذلک للتنبیہ علی ان المراد من العلم الحصول لا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الثابت **قولہ** واما المطلوب یعنی ان المراد من الجہل الجہل من وجہ فان المجہول المطلق لا یمکن طلبہ **قولہ** طریق اکتسابہ یعنی ان المراد بقولہ فاکتسابہ من التصوریة ان ہذا الاکتساب واقع معلوم قطعا لا انہ واجب وکذا فی قولہ الامور التصدیقیة **قال** ومن لطائف اه وفی ایراد کلمة من التبعیضیة اشارة الی ان لہ لطائف اخری من التنبیہ علی ان الترتیب لا یمکن الا بین اثنین واشتراط المعلومیة فی الامور والجہل فی المطلوب ہذا ان اعتبر اضافة اللطائف الی ہذا التعریف متقدمة الی اعتبار البعضیة وان اعتبر البعضیة متقدمة علی الاضافة افاد بعض ہذه اللطیفة من مطلق اللطائف لا من لطائف ہذا التعریف والحق ان صحة کلمة من فی امثال ہذا الموضوع یکفیہ کون المذکور بعضا من مدخول من ولا یقتضی وجود امر آخر بل جوازه **قال** مشتمل علی العلل الاربع ای تعریف بلازم مشیر الیہا ووجہ لطافتہ انہ یفید امتیاز الشیء بعینہ ووجوده ثم ان الامور المادیة الاجتماعیة داخلتان فی المرتب اعنی المعرف والحجة خارجتان عن الترتیب فاطلاق المادیة والصوریة علی التشبیہ او یاول بان المراد بالعلل الاربع العلل الاربع لاجلہ النظر اعنی المعرف والحجة والعلل الاربع کما یضاف الی المرکب یضاف الی اتحاده وکما یفید اشتمال تعریف المرکب علیہا ایضاح کذلک یفید ایضاح ایجاده وان کان تصحیح اطلاق المادیة والصوریة علی الحقیقة

فمع کونه تکلفا مخالفا لعبارة الشارح یستلزم ان یکون اطلاق الفاعل والغایة مجازا لان فاعل المعرف والحجة
المبدء الفیاض دون المرتب والعلة الغائیة انما یکون للصادر بالاختیار **قوله** کل مرکب ای موصوف
بالترکیب فی نفسه مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر کما هو المتبادر سواء کان موجودا خارجیا او ذهنیا وهو
المراد بالمرکب الحقیقی الواقع فی بعض تصانیفه فلا یرد ان فی کل امرین موجودین اعتبر الترتیب بینهما فانه مرکب
ولیس له مادة ولا صورة قید بالمرکب لان البسیط لا یکون له علة مادیة ولا صوریة سواء کان صادرا عن
مختار او موجب وبالصادر عن المختار لان الصادر عن الموجب لا یکون له علة غائیة سواء کان مرکبا او بسیطا
وادخال الفکر فی هذه الکلیة علی التشبیه وهو علی اثبات المادیة والصورة کما سیجیء **قوله** من علة مادیة
لان المتصف بالترکیب فی نفس الامر لا بد له من الاجزاء التی بها بالقوة من الانضمام به بالفعل ولا
یعنی بالمادیة والصوریة الا ما به الشیء بالقوة وما به الشیء بالفعل بخلاف المرکب الاعتباری اذ لا انضمام فیه
فی نفس الامر بل بمجرد الاعتبار **قوله** داخلتان فیه تقدمتان لماهیته ولذا سمیتها علل الماهیة **قوله**
او من علة فاعلیة لانه ممکن والممکن لا بد فیه من فاعل **قوله** وعلة غائیة وهی ما لاجلها الفعل لان
الصادر بالاختیار لا بد له من مرجح یرجح احد طرفی الفعل علی الآخر لئلا یلزم الترجیح بلا مرجح علی ما تقرر
فی الحکمة والاشاعرة ینکرونه **قوله** خارجتان عنه ای عن ماهیته یتوقف وجوده علیهما ولذا خص بعلل
الوجود **قوله** کان ذلک الحمل آه فالاختصاص المستفاد من اضافة اللطائف الی هذا التعریف تحقیقیا بالنسبة
بل الی الاقسام الثلثة **قوله** ولیس المراد به بیان الفائدة اعتبار قید الاشتمال دخل لما وقع فی عباراتهم
انه تعریف بالعلل الاربع **قوله** قول تحقیقی من حققت الامر اذا تحققته وتیقنته ای قول منسوب الی الیقین
بلا شبهة فیه **قوله** فهو قول علی سبیل التشبیه ای التشبیه ما به الفکر بالقوة المادیة وتشبیه ما به الفکر بالفعل
بالصوریة وان کانا خارجین عن ماهیته ومن هذا ظهر ان کونه قولا بالتشبیه یحتاج الی التعلیل لکونه معلوما بما ذکره
سابقا من کون المادیة والصوریة داخلتان فی المرکب فالتعلیل لقوله لان النظر آه علی سبیل التنزل
اما باعتبار انه قد یطلق النظر علی مجموع الامور المرتبة المخصوصة کما وقع فی عبارة الملخص واما باعتبار ان
المادیة قد یطلق علی ما به الشیء بالقوة مطلقا حیث جعلوا الموضوع داخلا فی المادیة کما فی المحاکمات **قوله**
من الاعراض النفسانیة ای المختصة من الاجسام بذوات النفس الحیوانیة سواء قلنا انه الترتیب المخصوص
او المرتب المخصوص **قوله** والمادة والصورة آه صرح به المحقق الطوسی فی شرح الاشارات حیث قال
وانما قال ای الشیخ کانهما علتان المادیة والصوریة ولم یقل هما علتان لان المثلث لا مادة له ولا صورة
فانه کم والمادة والصورة تکونان للاجسام انتهی فانه صریح فی انهما بمعنی المادة والصورة المختصتین بالاجسام

واليه يشير عبارة الشارح حيث قال وصورة الفكر **قوله** بعد التعبير بالعلة الصورية وهذا لا ينافي ما صرح به السيد قدس سره في شرح المواقف من ان المراد بالعلة المادية والصورية ما يعم الاجسام والاعراض كذا في شرح الملخص من ان المراد بالمادة والصورة ههنا اي في التقسيم العلة ما يعم الاعراض والاجسام لانك تلك الارادة بطريق التشبيه والمجاز فانه دفع الشكوك التي عرضت للناظرين **قوله** بل معلولة له اي قيل هذا انما يتم اذا جعل الترتيب مصدرا بالفاعل اما اذا جعل مصدرا للمفعول فمدلوله نفس الهيئة الاجتماعية فدلالته عليه مطابقة وليس بشيء لان النظر صفة الناظر فكيف يصح تعريفه لما هو صفة الامور ولان التادي علة غائية للفعل الناظر للهيئة المترتبة عليه **قوله** لان دلالة العلة على معلولها قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات العلم التام بالعلة التامة لا يتم من غير العلم بكونها مستلزمة لجميع ما يلزمها لذاتها وهذا يتضمن العلم بلوازمها التي ههنا معلولاتها الواجبة بوجوبها فالعلم التام بالعلة التامة يقتضي العلم بماهية المعلول وانيته اي المعلول من حيث هو معلول لا يقتضي علة المعينة انما يقتضي علة ما لوجوده فالعلم بالمعلول من حيث هو معلول يقتضي العلم بانية العلة دون ماهيتها انتهى وخلاصته انه لا بد في العلة من خصوصية بها يصدر المعلول المعين دون غيره فاذا علم بتلك الجهة استلزم العلم بالمعلول بلا شبهة بخلاف المعلول المعين وحاصل الجواب انه لا شك في دلالة الترتيب على الهيئة والمرتب لان للذهن ينتقل منه اليهما والاولى دلالة العلة التامة بمعنى الفاعل المستقل بالتاثير والثانية بالعكس فالاولى اقوى ولو قال فان الترتيب المعين يدل على الهيئة المعينة بلا شبهة دون المرتبة فلذا اعتبر عنها بالمطابقة يكفي في مقصوده لكنه قصد اثباته بالقاعدة الكلية فانه دفع الشكوك التي عرضت للناظرين فتدبر **قال** كالنجار آه هذا ابناء على بادي الراي والا فالنجار فاعل للحركات التي هي معدات للسرير **قال** لجلوس السلطان آه اي للسرير وهو ايضا قول ظاهري والا فهو غاية لايجاد السرير **قال** اي الفكر فسر الترتيب بالفكر رعاية لسوق الكلام فان ما قبله وما بعده مذكور بلفظ الفكر وما قيل انه لتوهم ان يحمل الترتيب على مجرد الهيئة الاجتماعية فتوهم لان المشار اليها الترتيب المخصوص الذي هو الفكر **قال** ليس بصواب دائما اي في جميع الاوقات فيفيد النفي فلا بد ان يكون خطاء في بعض الاوقات فيتحقق فكر فاسد اما بان يظهر فساد الفكر الاول بعينه او يظهر فكر آخر يناقضه وعلى التقديرين لا يكون كل فكر صحيحا فيلائم اول الكلام وآخره **قال** فمن دائما بينا قضه العقلاء فلذا قدم الجار والمجرور على متعلقه دائما ومن ثم يقل فواحد لان المقصود بالذات بيان مناقضة مقتضي الافكار دون تفصيل العقلاء **قال** والا لزم اجتماع النقيضين ان ادى الفكر الى النقيضين فظاهر لان اول الى المتنافيين فلاستلزام كل منهما نقيض الآخر **قوله** وان بديهة العقل آه فظاهر ان وقوع الخطاء فخطاء لا يستلزم مساس الحاجة الى القانون لجواز ان يكون تمييز الخطاء عن الصواب بديهيا حاصلا بمجرد الالتفات

فان قلت عدم كفاية البداهة لا يقتضي الاحتياج الى القانون لجواز ان يكون ضروريا سوى البديهي الاولي قلت معلوم بالضرورة انه ليس التميز من الحسيات والتجربيات والحدسيات فلو كان ضروريا كان بديهيا او من قضايا قياساتها معها وعلى التقديرين يكفي البديهة في ذلك لذا لم يقل ان مجرد التوجيه لا يكفي تميز الخطاء عن الصواب **قوله** عن العقلاء الطالبين آه في التوصيف اشارة الى دفع ما يتوهم من انه يجوز ان يكون الخطاء لعدم طلبهم الصواب بل مجرد التشكيك والتغليط وهذا الوصف مستفاد من لفظ العقلاء فان شان العقلاء طلب الصواب لا التشكيك والتغليط **قوله** لانه اظهر لان اطلاع الشخص على حال نفسه اظهر من اطلاعه على حال غيره **قوله** فالوقتان اه اي في المتن والشرح والجار والمجرور متعلق بتناقض بتضمين معنى التفكر **قوله** واما النتيجتان اه فلا يرد ان بشرط التناقض اتحاد الزمان فكيف يصح **قوله** يناقض في وقتين **قوله** واقتصر على بيان الخطاء اه اي الشارح ره حيث قال فمن واحد اه **قوله** لعدم ظهور ذلك اي الخطاء في التصورات لان كل تصور معنى من المعاني لا يناقض ولا تنافي بينهما انما التنافي بين الاحكام الضمنية اللازمة لها او الكسب في التصورات بناء على شبهة الامام فترك التعرض لبيان الخطاء فيها ليس لعدم وقوعه فيها حتى لا يثبت الاحتياج الى جزء المنطق بل لا احتياج الى بيان لا يليق بهذا المختصر المدول للمبتدي **قوله** يريد آه يريد دفع ما يرد من اللازم من وقوع الخطاء في الافكار وعدم كفاية البديهة في التميز الاحتياج الى معرفة احوال تلك الافكار الجزئية لا الاحتياج الى القانون وحاصل الدفع ان ههنا مقدمة مطوية تركها الشارح لظهورها كانه قال فمست الحاجة الى قانون لتعذر معرفتها تفصيلا لما عرفت ان بديهة العقل لا تفي بذلك التميز فلابد من معرفة جميع الافكار الصحيحة والفاسدة التي لا ينحصر في عدد حتى يمكن الحكم بان هذا الفكر الجزئي الواقع منا صحيح او فاسد ولا شك في تعذر تلك المعرفة والا لم يعلل بلزوم الدور او التسلسل لانه يحتاج كل فكر الى آخر او بلزوم احاطة الذهن بامور غير متناهية لجواز الانتهاء الى فكر جزئي يكون صحته وتميزه عن الخطاء بديهيا اوليا وقد يعلل بان معرفة صحة الفكر الجزئي الواقع معرفة يقينية لا يحصل الا من القانون الكلي الذي يندرج فيه لان الطريق المقرر لنا ليس الا الاستدلال بحال الكلي على الجزئي او بحال الجزئي على الكلي او الحال بجزئي على الجزئي والاخيران لا يفيدان اليقين فتعين الاول وعلى كلا التعيين لا يثبت الاحتياج الى المنطق في تحصيل نظري يكون صحة فكره بديهيا اوليا مادة وصورة ولا ضير في ذلك فتدبر فانه مما زال فيه اقدام الناظرين **قوله** يرجع اليه في معرفته اي في معرفة صحة الفكر المخصوص مادة وصورة **قوله** لم يردان اكتسابه حتى يرد عليه ان اللازم مما تقدم هو الاحتياج الى القانون يفيد معرفة طرق الاكتساب للمجهولات من المعلومات دون من الضروريات وما قيل ان قانون اكتساب النظريات من النظريات يصدق عليه انه قانون اكتساب النظريات من الضروريات فلا حاجة الى التعميم الذي ذكره قدس سره ففيه انه يستلزم استدراك قوله من الضروريات

قوله قد عرفت اه يريد به بيان معنى صحة الفكر وفساده قوله فاذا اريد آه الفاء لتفصيل صحة المادة والصورة المذكورتين سابقا وسببيين لما ذكره قدس سره ان المراد بطريق اكتساب النظريات اقسام المعرف والحجة ومعنى وقوع الافكار فيها اندراجها تحتها وكونها جزئيا من جزئياتها وحمل طرق الاكتساب على المواد معنى افادة المنطق اياها افادة مناسبتها وبالافكار الترتيبات الواقعة فيها توهم وخروج عن المعانى الاصطلاحية عن غير ضرورة قوله لها مناسبة مخصوصة آه لكونه مثل كونه ذاتيا له او خارجا محمولا التساويا بينهما قوله وكذا الحال فى التصديقات فانه لابد فيها من مقدمتين مشتملتين على الحدود الثلثة قوله فلكل مطلوب اه وهذا هو صحة المادة قوله من طريق مخصوص مثل الحد والرسم فى التصورات والقياس والتمثيل والاستقراء فى التصديقات قوله شرائط مخصوصة كمساواة المعرف وكونه اجلى او ايجاب الصغرى وكلية الكبرى مثلا قوله لم يصب اى لم يلزم الاصابة الى المطلوب الصحيح وان اتفق فى بعض الاحيان كما فى قولنا زيد حمار وكل حمار جسم وما قيل ان اللازم ههنا هو الجسمية التى فى ضمن الحمار ففيه انه على تقدير تسليمه لا يجرى فى نحو كل انسان فرس ولا شئ من الفرس بحمار قوله والتكفل اه اما التكفل لتحصيل المبادى التصورية فبيان اقسام الكلى وبيان خواصها التى تميز بعضها من بعض واما للطريق فبيان اقسام المعرف وشرائطها واما للمبادى التصديقية فبيان ما يتألف عنه الصناعات الخمسة وبيان ما نميز به بعضها عن بعض وبيان القضية واقسامها وشرائطها واما للطريق فبيان اقسام الحجة وشرائطها قوله كما ينبغى انما قال ذلك لان كل حكم متكفل بيان صحة مباديه لكن لا حق التكفل لان العلم اليقينى بالجزئى انما يحصل عن العلم بالكلى فان التمثيل والاستقراء لا يفيدان اليقين قوله ادراك المعقولات اى الامور الغائبة عن الحواس قوله يقوى الاول لان التكلم على وفق المعانى المدبرة فى الذهن فاذا كان تدبير المعانى شديدا كان التكلم شديدا قوله ويسلك بالثانى آه الباء للتعدية لانه يحفظه عن عروض الخطاء فيه قوله يتقوى ويظهر اه فى عطف يظهر على يتقوى اشارة الى ان الظهور فى الشرح بمعنى ذلت يا فتن على ما فى التاج وفى التعبير بالنفس الانسانية الى ان القوة النطقية عبارة عنها وفى التوصيف بقوله المسماة بالناطقة الى وجه التعبير بالقوة النطقية فان التسمية المذكورة يشير الى كونها مبدء للنطق وهو معنى القوة النطقية قال آله قانونية اختيار صيغة المفرد اشارة الى كونها علما واحدا مفردا بالتدوين قال وهى الواسطة اه هكذا فسر الامام فى شرح الاشارات فالواسطة كالجنس يشمل كل ما يتوسط بين الشيئين كواسطة القلادة والنسبة المتوسطة بين الطرفين وبقوله بين الفاعل ومنفعله خرج الوسائط المذكورة مما لا يكون طرفاه فاعلا ومنفعلا وظهور فائدة هذا القيد لم يتعرض له الشارح وتعرض لفائدة القيد الاخير اى فى وصول اثره اليه

وما قیل انہ یصدق التعریف علی الشرائط وارتفاع المانع والمعد لانہا وسائط بین الفاعل والمنفعل فی وصول الاثر اذ الایجاد لا یحصل بدونہا فتوہم لانہا متممات الفاعلیۃ فان الفاعل انما یصیر فاعلا بالفعل بسببہا لا وسائط فی الفاعلیۃ قولہ اذ علۃ علۃ الشئی اہ تعلیل لقولہ فانہا واسطۃ آہ ای ان رجع ضمیر منفعلہا الی الفاعل بتاویل العلۃ وان رجع الی العلۃ المتوسطۃ فہو تعلیل لمقدمۃ مطویۃ فیکون واسطۃ بین فاعلہا ومنفعلہا ایضا لان فاعل الفاعل فاعل لہ بالواسطۃ لدخلیتہ فی الفاعلیۃ علی ما قالوا من ان مطلق العلۃ ینصرف الی الفاعل اولان الشئی اذا کان محتاجا الیہ لامر ہو محتاج الیہ لآخر کان الشئی الاول ایضا محتاجا الیہ للآخر بالضرورۃ فہو اثبات لکونہ منفعل العلۃ المتوسطۃ منفعل فی علتہا باثبات الفاعلیۃ بالواسطۃ لہ او بمقدمۃ کلیۃ ضروریۃ لیشمل الفاعل وغیرہ ولیس مصادرۃ علی ما وہم قال لا انہا آہ استدراک من قولہ فانہا واسطۃ بین فاعلہا ومنفعلہا قال فضلا عن ان یتوسط اہ یعنی ان التوسط فی الوصول فرع تحقق الاصول فاذا انتفی الاصل انتفی الفرع بطریق الاولی باد فضلا مصدر فضل من حد نصر وسمع وضرب بمعنی زاد ویقع علی ما فی شمس العلوم یقع بعد نفی صریح او ضمنی للتنبیہ من نفی الادنی علی ما نفی الاعلی فعلی الثانی معناہ انتفی الوصول مطلقا حال کونہ تعبیۃ عن التوسط ای عن الوصول بالتوسط وجزء امنہ فیکون انتفاءہ اظہر وعلی الاول معناہ انتفی الوصول مطلقا حال کونہ زائدا او متجاوزا عن التوسط ای عن انتفاء التوسط فہو منتف اولا قال انما الواصل الیہ آہ کلمۃ انما لتاکید النفی السابق صریحا للاہتمام بشانہ قال لانہ الصادر منہا آہ ای المعلول معلوم الانصاف بالصدور من المتوسط لکونہ اثرہا والمتوسط معلوم الاتصاف بالصدور من البعیدۃ لکونہا الذی ہو اثرہا ومعلوم ان الشئی الواحد لا یتصف بالصدورین ولا یقوم صدور واحد بصادرین فثبت ان الواصل الیہ اثر المتوسط دون البعیدۃ فالتعریف فی قولہ الصادر منہا من قبیل ووالدک العبد وخلاصۃ کلامہ ان المعلول منفعل البعیدۃ لکونہا فاعلۃ لہ ولیس صادرا عنہ فلم یصل اثرہا الیہ تحقق لک قولہم الواحد لا یصدر عنہ الا الواحد مع ان الفاقہم علی ان الواجب تعالی فاعل لکل الممکنات بلا واسطۃ او بواسطۃ وللناظرین ہہنا کلمات اوہن من نسج العنکبوت تنکشف لک حالہا مما ذکرنا لک فلا حاجۃ الی التصریح قولہ قیل علیہ فعلی ہذا ای علی تقدیر عدم وصول اثر العلۃ البعیدۃ الی المعلول ومبنی الاعتراض علی استلزام الانفعال بوصول الاثر فاذا انتفی الوصول انتفی الانفعال قولہ اولا ای سابقا فلا یقتضی وجود التصریح ثانیا قولہ والجواب آہ خلاصتہ ان الانفعال لا یستلزم الوصول فالمعلول منفعل العلۃ البعیدۃ مع عدم وصول اثرہ الیہ وذلک لان البعیدۃ لہا مدخل فی وجود المعلول لتوقفہ علیہ ولیس ذلک الا بالفاعلیۃ اذ لا جہۃ لتوقف وجودہ علیہا سواہا فیکون فاعلۃ لہ فیکون منفعلا لہا ایضا لکون الفاعلیۃ والمنفعلیۃ من الاضافات

الموانع
ثاد الایجاب

للوصول

لکنہ فاعل بعید تخلل بینہ وبین منفعلہ لما فاعل اخر بسببہ لم یصل اثرہ الیہ لما عرفت من انہ صادر من المتوسطۃ
دون البعیدۃ **قولہ** اشار مجملا بقولہ آہ قد عرفت تفصیل ذلک المجمل بما لا مزید علیہ **قولہ** فتامل امر بالتامل لدقتہ وغموضہ
حتی یظہر لک دفع ما یتوہم من ان المتبادر من منفعلہ المنفعل القریب فلا حاجۃ الی القید الاخیر فان المتبادر
ہو المطلق ولذا قید المحقق الطوسی التعریف بالقریب فقال ما یتوسط بین الفاعل ومنفعلہ القریب **قولہ**
فی وصول اثرہ الیہ ولو سلم فالمتبادر من المنفعل القریب ما لا یکون بینہ وبین فاعلہ واسطۃ اصلا لا ان
لا یکون بینہما فاعل آخر فیخرج عن التعریف آلۃ الضرب الذی یکون بین الضارب والمضروب حائل **قولہ**
اذا قلت کل فاعل مرفوع اہ تمہید للتفسیر المذکور بقولہ فقولہ امر کلی آہ کما یدل علیہ الفاء فتعرض اولا
لما یتبادر الی الوہم من لفظ الکلی ومن انطباقہ علی الجزئیات ونسبتہ الجزئیات الیہ من غیر تقدیر ولذا
ذہب الیہ بعض الناظرین الی ان القاعدۃ ہو المفہوم الکلی کما صرح بہ فی حاشیۃ المطالع وثانیا لما ہو المراد
وبیان معنی الانطباق وان نسبۃ الجزئیات الیہ بالتسامح ثم اشار الی بطلان الاول بقولہ والقانون
والقاعدۃ والاصل آہ بانہ خلاف الاصطلاح مع عدم مساعدۃ العبارۃ لہ **قولہ** وہذہ القضیۃ اہ ای ہذا الامر
کلی ای حکم کلی ولیس مختصا بالفاعل کما سبق الی الوہم من تذکیر الکلی **قولہ** فذ حکم آہ تفسیر لمعنی الکلیۃ اذا
وصف بہا القضیۃ **قولہ** ہی الاحکام اہ ای المحمولات الواردۃ علی خصوصیات الجزئیات مع تلک
الجزئیات کما یدل علیہ التمثیل **قولہ** وہذہ الفروع آہ اشارۃ الی ان الانطباق ح بمعنی الاشتمال لا الحمل
کما سبق الی الوہم مع نسبتہ الی الجزئیات **قولہ** بالقوۃ القریبۃ من الفعل متعلق بالمشتملۃ والمراد بالاشتمال
وجودہ فیہا ولا شک فی کونہ بالقوۃ القریبۃ اذ الحاصل بالفعل حکم واحد ولیس المراد بہ کونہا بحیث یستخرج
منہا حتی یرد انہ بالفعل **قولہ** والقانون والقاعدۃ آہ یعنی ان ہذہ الالفاظ مترادفۃ یطلق فی الاصطلاح
علی ہذہ القضیۃ مثلا من حیث اشتمالہا علی تلک الفروع وللاشارۃ الی الحیثیۃ وصف الامر الکلی بالانطباق
مع انہ لا یکون الا کذلک وبہذا ظہر عدم صحۃ حمل الامر الکلی علی موضوع تلک القضیۃ لان صدقہ علی جزئیاتہ
لازم لہ فلا حاجۃ الی الذکر ولیس بمعتبر فی مفہوم القاعدۃ حتی یقال انہ ذکر للاشارۃ الی الحیثیۃ وایضا لا معنی
لاستخراج احکام جزئیاتہ منہ الا بتقدیر المضاف ای من حکمہ واذا کان الاستخراج من الحکم یکون ہو الاصل
لا الموضوع **قولہ** بہذا العمل وہو تحصیل الصغری وضمہ الی القاعدۃ **قولہ** وقس علی ذلک ای علی استخراج
الفرع المذکور من تلک القاعدۃ استخراج فروع آخر لہذہ القاعدۃ ولغیرہا **قولہ** علی جمیع احکام اہ
بحذف المضاف بقرینۃ **قولہ** لمعرفۃ احکامہا والمضاف الیہ بقرینۃ ان لیس للقضیۃ جزئیات **قال**
یتعرف فی بعض نسخ الشرح بدون اللام فہو جملۃ لا محل لہا من الاعراب وفی بعضہا باللام العاقبۃ

بالنتائج

دون التعلیل فی صیغۃ التفعل اشارۃ الی ان تلک المعرفۃ بالکلفۃ والمشقۃ فخرج من التعریف القضیۃ الکلیۃ
التی یکون فروعها بدیہیا غیر محتاج الی التخریج کقولنا الشکل الاول ینتج فیکون ذکرہ فی الفن بطریق المبدئیۃ
لمسائل آخری قیل ما ذکرہ قدس سرہ تکلف مستغن عنہ بان یق معناہ قضیۃ کلیۃ یشتمل علی جزئیات یعتبر
فیہا باعتبار تحققہا لا باعتبار تعقلہا ویستدعی تحققہا فخرجت الشرطیات اذ لا جزئیات لہا والسوالب
اذ لا یشتمل علی الجزئیات المعتبرۃ فی تحققہا بناء علی ان السالبۃ لا یستدعی وجود الموضوع فالقانون لا یکون
الا قضیۃ کلیۃ حملیۃ موجبۃ وانما اضیفت الجزئیات الی الامر الکلی مع ان الواضح اضافتہا الی موضوعہا
للدلالۃ علی ان المراد الجزئیات بحسب نفس الامر لانہا جزئیات القضیۃ بمعنی الجزئیات المعتبرۃ دون الاعم
الشامل للجزئیات الفرضیۃ المعتبرۃ فی معنی الکلی **اقول** وفیما ذکرہ تکلفات الاول ان یراد باشتمالہا
علی الجزئیات ان یکون الحکم فیہا علی تلک الجزئیات الثانی ان یراد بجزئیاتہ الجزئیات المعتبرۃ فی تحققہا
ولا دلالۃ اللفظ علیہ مع ان المتبادر من اضافۃ الجزئی الی شئی ان یکون جزئیۃ بالقیاس الیہ والا ان
یکون ذلک الشئی کلیا لہ الثالث انہ یستلزم ان لا یکون قولہم نقیض المتساویین متساویان ونقیض الاعم
اخص من نقیض الاخص قانونا لاشتمالہا علی نقائض الامور الشاملۃ نحو اللاشئی واللاممکن شئی من الامور
العرضیۃ الرابع انہ یستلزم ان لا یکون المسائل التی موضوعہا الکلیات المنحصرۃ فی فرد واحد کمباحث
الواجب والعقول والافلاک لعدم الجزئیات قوانین لہا فی نفس الامر بل بالغرض ثم لا یخفی علی الفطن
ان المعنی الذی ذکرہ قدس سرہ اسبق الی الفہم مما ذکرہ ہذا الفاضل بلا شبہۃ لکن المراد مشغوف بنتائج
ذکرہ وایضا ما قیل ان المراد بالجزئیات الفروع تشبیہا لہا بہا فی الاندراج وباحکامہا الاحکام التی
یشتمل علی تلک الجزئیات علیہا وح لا حاجۃ الی الحذف والاظہر عندی ان المراد قضیۃ کلیۃ تنطبق ای
یحمل موضوعہا علی جزئیاتہ عند تعرف احکامہا منہا فح یکون التعریف مشتملا علی بیان التفریع ایضا
ولا یکون ذکر الانطباق بعد ذکر الکلی محتاجا الی التوجیہ ویکون الجزئیات محمولا علی معناہا المتبادر
من غیر لزوم الحذف لان ضمیر ینطبق وجزئیاتہ راجع الی الموضوع المفہوم من الکلی اذ معناہ
ما یکون الحکم فیہ علی جمیع افراد موضوعہ ویؤیدہ ما وقع فی عباراتہم عند تعریف احکامہا فان تعلق
عند علی التوجیہات المذکورۃ یحتاج الی التکلف واللام فی لیتعرف کما فی اکثر النسخ یکون
للوقت یعنی ان التعریف علی التوجیہات المذکورۃ غیر ما ذکرہ ذلک الفاضل یصدق علی القضیۃ
السالبۃ مع انہم صرحوا بان مسائل العلوم قضایا موجبۃ وجوابہ ان القضایا السالبۃ من القوانین
او استنباط الفروع کما یکون من الموجبات یکون من السوالب والتاویل المذکور انما ارتکبوہ

ذکرہ والظاہر

یجعل

لان البحث فی العلوم لایکون الا عن العوارض الذاتیة قوله لافاعلة لها ای للذات نهنا ولا اثر یتعلق بها
لان الترتیب الذی هو فعلها انما یتعلق اثره اعنی الهیئة المخصوصة بمبادیها فلا یکون المنطق واسطة فی
وصول اثره الیها فلا یرد ان یکون المطالب الکسبیة منفعلة لا یتوقف علی کون العاقلة فاعلة لها
فان الخشب منفعل للنجار والنجار لیس فاعلا له قوله فلا اشکال فی التصدیقات لان المنطق یکون واسطة
فی حصول التصدیق هو اثر الایقاع الذی هو فعل النفس وهذا القدر یکفینا فی کونه آلة ولا یجب جریانه فی
التصورات ایضا قوله بناء علی ان الظاهر المتبادر آه من الادراکات لما کانت فائضة بتوسط فعل صادر
عن النفس اعنی الاحساس مع التوجه والنظر یسبق الی الفهم انها افعال لها ولا ضیر فی بناء اطلاق اللفظ
علی شیء باعتبار ما یتبادر الی الفهم وان کان خلاف الواقع انما یضر ذلک فی المطالب العلمیة قوله واما
بناء آه فکلام الشارح علی حذف المضاف ای بین مبادی المطالب الکسبیة قال فی الاکتساب
آه ای فی حال الاکتساب قال لان مسائله قوانین بیان اطلاق القانون علیه کما یستفاد من قوله
وهو المسوق باعتبار ان اجزائه قوانین الا باعتبار ذاته وبهذا ظهر وجه کونه قانونیة لکونه منسوبا الی القانون
نسبة الکل الی وصف لاجزاء ووصف القوانین بالصفة الکاشفة لاثبات کونها قوانین لان
صدق الحد دلیل علی صدق المحدود ولم یذکر للتعریف احکامها لانه خارج عن الحد بیان لثمرة الانطباق
ولفظ السائر بمعنی الجمیع علی ما فی القاموس وان انکره الزمخشری وقال انه فی اللغة بمعنی الباقی واستعماله
بمعنی الجمیع توهم وان وقع فی کلام المصنفین قال من العلوم ای العلوم الکسبیة کما یقتضیه السیاق والعلوم
الحکمیة علی ما هو الغرض من تدوینه قال لیس بنفسه تعصم ای لیس کافیا فی العصمة بل لا بد من المراعات قال
العلوم القانونیة التی لا تعصم آه بان لا یکون غایة العصمة کالعلوم الالهیة واما ان یکون غایة العصمة لکن لا عن الخطاء
بل عما یضر او عن الخطاء لکن لا فی الفکر بل عن الخطاء فی اللفظ قال فان الذاتی للشیء آه معناه انه اذا لوحظ الشیء
فی نفسه وقطع النظر عما سواه یجب ثبوت الذاتی له ولوحظ فلا یضر ذلک کون النسبة ذاتیا للامور النسبیة کالمقدارات
النسبیة قال حقیقة کل علم بمعنی ما به الشیء هو هو ولذا علم ضم الماهیة الیهما واعتبار وضع الاسم لها لکونها حقیقة
اعتباریة باعتبار وضع الاسم بازائها قوله اسماء العلوم المخصوصة اه المقصود منه دفع التدافع بین
کلامی الشارح حیث ذکر ههنا اولا ان حقیقة کل علم مسائله وثانیا ان العلم هو التصدیقات بالمسائل فلان
الحصر انما یصح بالنسبة الی المعنی الحقیقی وهو الحقیقة الاسمیة فلا یرد انه یطلق اسماء العلوم علی الملکة
الحاصلة من التصدیقات ایضا فلا وجه للتخصیص بهذین المعنیین قوله لان لعلم تلک المعلومات اشارة
بالتفسیر الی ان النحو الذی هو اسم العلم فی هذا القول بمعنی المعلومات المخصوصة فلا ینافی ما وقع فی کلامهم

ان العلم فیہ عبارۃ عن الملکۃ **قولہ** وہو ظ فان ہذا الاطلاق اکثر فی العرف وشائع بالقیاس الی الاول ولہذا یقال فی تعریف کل علم علم باصول وان کان الاطلاق الاول ایضا حقیقۃ عرفیۃ **قولہ** اولا حیث قال الشارح ان حقیقۃ کل علم مسائل ذلک العلم **قولہ** کما صرح بہ ثانیا حیث قال العلم ہو التصدیقات بالمسائل فان حصر العلم علیہا صریح فی انہا حقیقۃ عرفیۃ اذ لا یصح الحصر علی المعنی المجازی **قولہ** بان اجزاء العلوم آہ فلا یصح ان حقیقۃ کل علم مسائلہ وکذا ان حقیقۃ العلم بہا لانہ العلم بالموضوع والمبادی والمسائل **قولہ** المقصود من ہذہ الثلثۃ ای من جملۃ ہذہ الثلثۃ لان الغرض منہا المسائل لان تدوین العلم لاجل العلم بہا والموضوع والمبادی مقصودان بالغرض فالقول بان حقیقۃ العلم المسائل قول تحقیقی وقوہم اجزاء العلوم ثلثۃ قول مبنی علی المسامحۃ **قولہ** واما الموضوع آہ اورد علیہ ان تصور الموضوع والتصدیق بوجودہ داخلان فی المبادی والتصدیق بالموضوعیۃ من مقدمات الشروع خارج عن العلم فلا معنی بعد الموضوع جزء العلم والقول بان المراد نفس الموضوع فی العلم کما یوہمہ قولہ یرتبط بسببہ فان الرابط وجہ الوحدۃ الذاتیۃ للمسائل نفسہ ففیہ انہ لا معنی لا یراد نفس الموضوع فی العلم والجواب انہ ان ارید بالمبادی ما یتوقف علیہ المسائل فالتصدیق بالوجود داخل فیہا لان ثبوت الشیٔ للشیٔ فرع ثبوت المثبت لہ علی ما قیل وان ارید بہا المقدمات التی تترکب عنہا ادلۃ المسائل فہو خارج عنہا فلعل من جعلہ جزء علیحدۃ اراد بہا المعنی الثانی وقیل انہ وان کان داخلا فی المبادی الا ان لاختصاص لمبدئیۃ مثلثۃ دون مثلثہ فلکونہ مبدا لجمیع المسائل عدوہ جزءا براسہ **قولہ** یرتبط آہ ارتباطا ذاتیا لکون موضوعات المسائل راجعۃ الیہ فلا یرد الغایۃ **قولہ** فالاولی والانسب اہ تمییزا بین ما ہو مقصود بالذات عما ہو مقصود بالعرض وخطا لہ عن مرتبتہ **قولہ** فمن جعل آہ معطوف علی قولہ ان المقصود بالذات مقدمۃ ثانیۃ من الجواب **قولہ** مع انہ یجوز آہ ظرف متعلق بقولہ فالاولی والانسب ای الاولی والانسب ان یعتبر تلک المسائل علیحدۃ مع انہ یجوز ان یعتبر المقصود بالذات مع ما یحتاج الیہ فیکون الامور الثلثۃ اجزاء العلوم حقیقۃ ویکون القول بان حقیقۃ العلم المسائل مبنیا علی المسامحۃ بقصر النظر علی المقصود بالذات **قولہ** لکن الاولی یعنی جعل الموضوع والمبادی جزءا مسامحۃ اولی من جعلہا جزءا حقیقۃ فہذا الاولی غیر الاولی السابق فانہ عبارۃ عن ان اعتبار المسائل علیحدۃ اولی من اعتبارہا مع الموضوع والمبادی وہما متغائران فی المفہوم کما یدل علیہ فاء التفریع فی الموضعین وان کانا متلازمین فی الوجود **قولہ** ان مسائل العلوم آہ لا یخفی ان المدعی الموجبۃ الکلیۃ فیکفی فی السؤال ثبوت تزاید المسائل فی بعض العلوم فلا یرد ان بعض العلوم لا تتزاید مسائلہ کعلم الجبرۃ والمقابلۃ **قولہ** لا یتوقف علی تحصیلہ فی الخارج لتحقق الوضع للمعدومات حتی لا یمکن التحصیل الاجمالی اذ لا

اجمال العلوم فلا یرد ان بعض العلوم لا تتزائد مسائله فی الوجود فی الخارج بل علی تحصیله فی الذهن وفی الذهن تحصیلان تفصیلی واجمالی والمراد ههنا الاجمالی فاندفع الاعتراض فظهر لک مما قیدنا ان تقریر الجواب لا یتوقف علی ان یکون للمسائل تحصیل فی الخارج وان التعرض لاثباته بان الوجود الاصل لها فی الذهن بمنزلة الوجود الخارجی للاعیان فی حق ترتب الآثار التزام لما یلزم وتدقیق لا حاجة الیه یدل علی ما ذکرنا ایراده قدس سره لفظ المعنی منکرا او تفریع فلم یرد علی التحصیل فی الذهن **قوله** لو خططت اجمالا او سمیت بذلک الاسم فالملاحظة الاجمالیة باعتبار الموضوع او الغایة مثلا آلة للوضع والموضوع له جمیع المسائل المشترکة فی جهة الوحدة المستخرجة وغیره المستخرجة وح لا یکون العلم الذی تتزاید مسائله متحققا بجمیع اجزائه فی وقت ما والعالم بها انما یسمی عالما باعتبار الملکة لا باعتبار التصدیقات بالمسائل ولیس من قبیل الوضع العام والموضوع له الخاص لعدم التعدد فی الموضوع له بل الوضع والموضوع له شخصیان ضرورة کون اللفظ والمعنی شخصیین الا ان آلة الوضع مفهوم کلی یندرج فیه الاجزاء المستخرجة وغیر المستخرجة کما اذا قدر الرجل اینادو وضع له اسما ثم ان لم یعتبر تعدد المسائل والتصدیقات باعتبار تعدد المحال کما فی العرف کان علما شخصیا وان اعتبر ذلک کان علما جنسیا فلا تنافی بین ما ذکره ههنا وبین ما ذکره فی حواشی الشرح العضدیة من ان اصول الفقه علم للجنس **قال** لا تحصل الا بالعلم بجمیع مسائله اذ لا حقیقة له سواه لا تجعل نفسها حدا له بناء علی ان الحد یکون بالاجزاء العلوم المحمولة ایضا ویؤخذ منها الجنس والفصل بالتحلیل والانتزاع علی اختلاف الرأیین فلا یرد ان الحصر ممنوع لجواز ان یحصل معرفته بحده بالجنس والفصل علی ان الجنس والفصل انما یؤخذان من امر مشترک ومختص هما جزءان خارجیان للمرکب والعلوم المدونة کذلک **قال** ولیس ذلک مقدمة للشروع اه ای لیس العلم بجمیع المسائل فی الواقع مقدمة الشروع انما هی تصوره بوجه یمتاز عما عداه عند الشارح علی ما مر واما انه لا یمکن ذلک قبل الشروع لانه یستلزم الدور او یمکن فاشتغال بما لا دخل له فی المقصود **قال** فلهذا ای لان مقدمة الشروع معرفته بالرسم **قوله** لم یکن صحیحا لانه لیس مقدمة الشروع واما ان المذکور رسم کما بینه الش فوجه لصحته رسموه لا لاختیار رسموه علی حدوده **قوله** لکنه عن التنبیه المذکور استدراک لدفع توهم من یتوهم انه اذا لم یکن فی نفسه صحیحا لا یکون لترکه مدخل فی التنبیه بان عدم صحته لا ینافی خلوه عن التنبیه المذکور **قوله** ای ذلک القانون اشارة الی انه لو اورد الضمیر کان راجعا الی القانون دون المنطق مع قربه لان المراد به اللفظ **قوله** عار ای خال عن التنبیه المذکور لشموله الحد والرسم **قال** العلم بالمسائل آه یعنی ما ذکر فی بیان الفائدة یدل علی ان معرفته بحده یحصل من العلم بجمیع المسائل الا انه لیس مقدمة الشروع ولیس کذلک لانها تصوره والعلم بالمسائل

تصدیق بہا والتصور لا یستفاد من التصدیق بالاتفاق وانما الاختلاف فی احکامہا وانما کان العلم بالمسائل
ہو التصدیق بہا لان المسئلۃ من حیث انہا مسئلۃ مرکب تام جزئی والعلم المتعلق بالمرکب الجزئی من حیث
ہو تصدیق ولو تعلق التصور بہا ایضا یلزم ان یکون شئی واحد معلوما تصورا وتصدیقا من جہۃ واحدۃ
وہو مع ہما ذکرنا ظہر انہ لا یمکن ان یقی فی الجواب ان المراد بالعلم بجمیع مسائلہ تصورہا ولا شک انہ لیس
بمقدمۃ الشروع و آلمراد التصدیق بہا والمعنی ومعرفتہ بحدہ وتحقیقتہ لا تحصل الا بسبب التصدیق
بجمیع المسائل لان تصور المسائل یتوقف علی حصولہا وحصولہا لیس الا التصدیق بہا کعدم وجودہا
فی الخارج وعلی التقدیرین لا حاجۃ الی تغیر الدلیل واعتبار اطلاق العلم علی التصدیقات بالمسائل آہ
قال العلم بالتصدیق بالمسائل ای مع قطع النظر عن خصوصیۃ المحل لان اسماء العلوم المدونۃ لا یستعمل الا
فی التصدیقات بالمسائل مع قطع النظر عن خصوصیۃ حاصلۃ عن قیامہا بذہن شخص من الاشخاص
والاختلافات الحاصلۃ من تعدد المحال لا یضر فی تشخصہا لانہا غیر معتبرۃ فی الوضع کالاختلافات الحاصلۃ
فی زید بحسب العوارض المتبدلۃ بحسب الاوقات لا تدخل فیہ ما قیل ان تعریف النحو مثلا لا یصدق الا
علی التصدیقات الحاصلۃ لکل شخص دون التصدیقات الکلیۃ فوہم اذ لا یدخل فی تعریف غایۃ النحو
علی تلک التصدیقات للحصول لشخص معین بل للحصول فی الذہن مطلقا وہو معتبر فی مفہوم التصدیق
انما الکلام فی الحصول الشخصی **قولہ** ہذا ہو المعنی آہ بیان لما ذکرہ سابقا بقولہ کما صرح بہ ثانیا **قولہ**
لما کان الشروع فی الدلیل علی ان تصور العلم بحدہ یتوقف آہ **قولہ** فاذا تصورت تلک الاجزاء آہ
لنفسہا او باخذ اجزاء المحمولۃ منہا بالتحلیل او الانتزاع ان امکن **قولہ** فقد یحصل تصورا لم بحدہ قد یقال معرفۃ
الشئی بحدہ لا یحصل بمعرفۃ اجزاء الغیر المحمولۃ علیہ ولا شئی من ہذہ التصدیقات محمولات علی العلم فکیف یکون
معرفتہ بحدہ بتصور جمیع تلک التصدیقات والجواب عنہ ان المحققین قالوا انہ کما یکون بالاجزاء المحمولۃ
کذلک یکون بالاجزاء الغیر المحمولۃ **قولہ** لا تصورہ بجمیع اجزائہ المحمولۃ او غیرہا کما نص علیہ فی شرح المطالع
ناقلا عن الشیخ الرئیس **قولہ** والتصور امر لا حجر فیہ لا استبعاد ان یتعلق التصور بالتصدیق فانہ تعلق احد الضدین
بالآخر وفیہ توہم اجتماع الضدین **قولہ** بان یتعلق بکل شئی ولو بوجہ فلا یرد کنہ الواجب و فرض الشئی الجزئی
علی انہ قد تقرر عندہم انہ ما من عام الا وقد خص منہ البعض **قولہ** وان یتصور التصدیق اذا کان علم التصدیق
حضوریا فتصورہا مجرد الالتفات الیہ واستحضارہا وان کان حصولیا فہی باعتبار الوجود الاصلی فی الذہن
تصدیقات وبالاعتبار الوجود الظلی تصورات مع الاتحاد بالذات واختلاف الاحکام باختلاف الوجودین
کالموجودات العینیۃ فاندفع توہم لزوم عدم اتحاد العلم والمعلوم او لزوم کون شئی واحد تصورا وتصدیقا مع تباینہما

قولہ ولما کان الخ دفع دخل مقدر تقریرہ انہ ما وجہ کون معرفۃ العلم برسمہ مقدمۃ للشروع ولم یکن معرفۃ
العلم بحدہ مقدمۃ الشروع حاصل الدفع ان تصور العلم بحدہ یتوقف علی تصور جمیع التصدیقات بالمسائل
کما تقرر آنفا وکان تصور جمیع تلک التصدیقات امرا متعذرا والموقوف علی المتعذر متعذر فیکون تصور العلم بحدہ
متعذرا ولهذا لم یجعل مقدمۃ للشروع قولہ امرا متعذرا ای قبل الشروع فیہ سواء کان متعذرا فی نفسہ ایضا کما
فی العلوم التی تتزاید مسائلها اولا والقرینۃ علی ذلک انہ قال لو لم یکن تصور العلم بحدہ مقدمۃ الشروع فیہ ولم یقل
لم یکن تصور العلم بحدہ قولہ اذا استدل اہ الاستدلال دلیل گرفتن کذا فی التاج فذکر الدلیل بعدہ تصریح لما علم
ضمنا او مبنی علی التجرید لارجاع الضمیر الآتیۃ الآلۃ قولہ ان منع آہ المنع باز داشتن از کاری والمراد ههنا منعها عن الثبوت
بان طلب دلیلا علی ثبوتها واما منعها بالابطال فلیس بمقبول بل غصب لمنصب المستدل قولہ او کل واحدۃ منها کلمۃ
او للتعمیم یعنی ان المنع لیس مختصا بمنع مقدمۃ واحدۃ فقط ولیست للتفریع فلا یرد ان قولہ کل واحدۃ منها مستدرک
لانہ لیس قسیما لمنع مقدمۃ واحدۃ لانہ ممنوع متعددۃ لا منع واحد فیصدق علی منع کل واحدۃ منها انہ منع مقدمۃ
معینۃ قولہ یسمی منعا وصفہ باثبات المقدمۃ الممنوعۃ بالدلیل او بدعوی بداهتها وازالۃ خفائها واما مجرد دعوی
بداهتها فلا یدفع المنع الا ان یکون بداهتها فی غایۃ الظهور فیکون اشارۃ الی ان المنع مکابرۃ او بتغییر الدلیل و
ترک تلک المقدمۃ قولہ ومناقضۃ اہ فی الصراح المناقضۃ سخن برخلاف یکدیگر گفتن والنقض باز کردن بناء
وبنا ناب رسن والمناسبۃ ظاهرۃ ویسمی نقضا تفصیلیا لتعیین محل النقض فیہ قولہ ولا یحتاج اہ لان معنی طلب الدلیل
علیها اظهار الجهل وذلک لا یقتضی الشاهد قولہ یسمی سندا للمنع ومستندا فی الصراح سند بالتحریک آنچہ پشت
بوی باز نهند از بلندی وکوہ وتکیہ گاہ والکلام علی السند بالمنع غیر مقبول وبالابطال مقبول مطلقا ونافع ان کان
مساویا للمنع ای لنقیض المقدمۃ الممنوعۃ لان الابطال احد المتساویین یستلزم ابطال الآخر بخلاف ما اذا کان
اعم فان ابطالہ یضر المستدل لانہ یستلزم ابطال المقدمۃ الممنوعۃ وکذا اذا کان اخص لان ابطالہ لا یستلزم
ثبوت المقدمۃ الممنوعۃ قولہ بان یقول لیس اہ واما منعها بمعنی طلب الدلیل علیها واظهار الجهل لها فلا معنی لہ
قولہ نقضا اجمالیا لکونہ نقضا فیہ اجمال لعدم تعیین متعلقہ ودفعہ اما بالمنع او بتغییر الدلیل قولہ ولا بد ههنا من
شاهد آہ لانہ لو اعتبر مجرد الدعوی عدم صحۃ الدلیل یلزم انسداد باب المناظرۃ وحصروا الشاهد فی تخلف الحکم او استلزامہ
المح قولہ وان لم یمنع آہ لیس مرادہ ان عدم المنع شرط فی المعارضۃ حتی یرد علیہ ان المعارض یجوز
ان یکون مانعا وناقضا بل مرادہ ان المعارض من حیث انہ معارض لا یکون مانعا وناقضا قولہ
مقابلا الدلیل المستدل بان یثبت خلاف ما اثبت دلیلہ والتقیید بالمستدل لان الاصل فی
مباحث المناظرۃ الاستدلال ولذا قال قدس سرہ اذا استدل علی مطلوب بدلیل والا فقد یقام

بداہتہ الدعوی مقام الاستدلال ویعارض بالدلیل **قولہ** علی نقیض مدعاہ آہ بالواسطۃ او بواسطۃ دلالۃ علی
ظاہر مدعاہ ولو قال علی خلاف مدعاہ لکان اشمل اذا قامت علی حدوث العالم فی مقابلۃ دلیل قدم العالم
معارضۃ مع انہا لیسا متناقضین **قولہ** فذلک ای الایراد المخصوص **قولہ** یسمی معارضۃ فی الصراح
معارضۃ مکافات کردن بدانچہ دیگری کند و مقابلۃ کردن کتاب بکتاب و دفعہ بالمنع والنقض لا
بالمعارضۃ لان الدلیل الواحد لیعارض ادلۃ کثیرۃ اذ لا ترجیح بکثرۃ الادلۃ فلا فائدۃ فی المعارضۃ
قال فلا حاجۃ الی تعلمہ لانہ عبارۃ عن تعلم مسائل العلم والمسئلۃ لا یکون الا حکما نظریا علی ما تقرر عندہم
فلا یتوقف ہذا الحکم علی کون التعلم کسبیا ولا یرد علیہ انہ یجوز ان یکون محتاجا الی التعلم باعتبار اطرافہ
لان ذلک لیس احتیاجا الی تعلم المنطق بل الی تعلم اطرافہ **قال** فاینتج فی تحصیلہ وذلک القانون الی
قانون آخر لکونہ نظریا محتاجا الی نظر والنظر مجموع حرکتین حرکۃ لتحصیل المبادی المناسبۃ وحرکۃ
لترتیبہا ولا شک ان تحصیل المبادی وترتیبہا یحتاجان الی القانون لیعرف بہ صحتہما کذا ذکرہ الشارح
فی شرح المطالع ولا یمکن ان یکون ذلک القانون ہو القانون الاول لامتناع تحصیل الشیء من نفسہ
اذ لا تغایر حتی یتصور التحصیل والسببیۃ بینہما فاحتیج الی قانون آخر ویرد علیہ انہ یجوز ان یکون فی مرتبۃ من الترتیب
مباد مناسبۃ ضروریۃ وترتیبہا بدیہی الانتاج فلا یحتاج فی صحۃ ذلک الفکر الی قانون نعم یجب ان یکون
ذلک الفکر الجزئی مندرجا تحت قانون وموافقا لہ ولا یجب استخراجہ منہ حتی تثبت الاحتیاج الیہ
کذا یستفاد من کلامہ قدس سرہ فی حواشی المطالع **قولہ** لان الاکتساب اما للتصور آہ فان
قیل قد علم ان القانون الذی یفید معرفۃ طرق اکتساب النظریات من الضروریات ہو المنطق فما
الحاجۃ الی اقامۃ الدلیل علی ان المنطق مجموع قوانین الاکتساب قلت اللازم مما سبق ان
المنطق جمیع القوانین التی یحتاج الیہا فی اکتساب النظریات واما ان القانون الذی یحتاج
الیہ فی اکتساب المنطق داخل فیہ فلذا تعرض قدس سرہ فلا اثبات ان المنطق مجموع قوانین
الاکتساب مطلقا **قال** والتقدیر ان الاکتساب آہ بناء علی ما ہو منقول من شرح المطالع وقد عرفت
ما یرد علیہ وانما یتعرض بہذہ المقدمۃ اذ بہا یثبت المقدمۃ الممنوعۃ اعنی لزوم الدور والتسلسل **قال**
ولتقریر الجواب آہ خلاصتہ ان احد المحذورین انما یلزم اذا کان کلہ بدیہیا او نظریا لم لا یجوز ان یکون
بعضہا بدیہیا وبعضہا نظریا فلا یلزم شیء من المحذورین فاللائق ان یقول حتی لا یلزم الاستغناء وحتی
یلزم الدور والتسلسل الا انہ اورد بطریق الدعوی والاستدلال للدلالۃ علی ان الاحتمال الثالث
متحقق فی نفس الامر ولیس مجرد احتمال عقلی **قولہ** فان انتاجہ اشارۃ بذلک الی ان فی قولہ کالشکل

الاول تسامح والمراد قولنا الشكل ينتج قوله لا يحتاج الى بيان اى اثبات الدليل تفسير لقوله بين قوله
بل كل من تصوره آه اضراب عن قوله بين بانه بديهى اولى يكفى فى الجزم تصور الطرفين الذى يكفى فى التنبيه
على مفهومات اصطلاحية واشار ببيان بداهة الضروب الاربعة الى ان معنى قولهم الشكل الاول ينتج ان ضروب
الاربعة منتجة لان بعض ضروبه عقيمة قوله جزم بديهية باستلزامها اه لان تصور الموجبتين الكليتين على هيئة الضرب
الاول يستلزم العلم باندراج كل الاصغر تحت الاوسط وكل الاوسط تحت الاكبر وذلك يستلزم بالضرورة العلم
بلزوم اندراج كل الاصغر تحت الاكبر واشار بقوله باستلزامها اياها الى ان المراد بقولهم انه ينتج آه ان النتيجة لازمة
له ممتنع الانفكاك عنه قوله هكذا حال باقى الضروب فان تصورها وتصور النتيجة الحاصلة منها يستلزم الجزم
باستلزامها اياها و قوله علم وجود اللازم قطعا بيان للانتاج و قوله وعلم معطوف عليه وبيان لكون انتاجه
بينا كافيا فيه تصور القياس الاستثنائى اعنى المقدمتين فى تصور النتيجة الحاصلة منها اعنى وجود اللازم
يعنى حكم بديهية من غير احتياج الى بيان بل بمجرد تصور المقدمتين وتصور النتيجة باستلزامها لها فما قيل
يستفاد من كلامه قدس سره ان الانتاج لازم بين للشكل الاول بالمعنى الاعم والقياس الاستثنائى المتصل
بالمعنى الاخص توهم قوله اذا استثنى نقيض التالى نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج
انه ليس بانسان قوله وكذا الاستثنائى المنفصل بديهى الانتاج وكثيره فان الحكم فيهما بعد تصور الطرفين على النحو
الذى هو مناط الحكم بديهى اولى قوله هذه المباحث لم يقل المسائل لان المسائل لا تكون الا نظرية كما صرحوا به
قوله ان يكون فى بعضها آه اشارة الى ان هذه الفائدة غير مطردة بخلاف الثانى قوله ان يتوصل بها آه
ولم يجعل من المبادى المبينة لا يتوصل بها الى المطالب الكسبية ايضا لا قريبا او بعيدا قوله انما يكون بطريق النظر
اذ ليس من القضايا التى قياساتها معها ولا من الحدسيات فيكون بالنظر كان يرد الشكل الثانى
الى الشكل الاول بالرد وكل شكل اول ينتج فيحتاج فى معرفة صحة هذا النظر الجزئى الى قانون آخر ان
التقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق فيعود لزوم الدور والتسلسل قوله ذلك النظر آه اى لا نسلم ان
ذلك النظر يحتاج الى قانون آخر انما يلزم ذلك لو كان ذلك النظر الجزئى الواقع فى البعض البديهى نظريا
انتاجه بل هو بديهى الانتاج فالكسبى من المنطق يكتسب من بعضه البديهى بطريق جزئى بديهى الانتاج
ولا يخفى انه يمكن الجواب باختيار ان كله نظرى ومنع لزوم الدور او التسلسل لجواز ان يكون استفادته من
مباديه البديهية بطريق جزئى بديهى الا انه لما كان ذلك خلاف الواقع لم يتعرضوا وهذا الجواب مبنى على ما حققه
قدس سره من انه يمكن تحصيل نظرى بنظرى بديهى ولا يحتاج الى المنطق كما مر واما على ما ذكره الشارح من
ان كل نظرى يحتاج فى اكتسابه الى قوانين المنطق فلا يتم كما لا يخفى وقد ذكره قدس سره فى حواشى المطالع

قال ههنا مقامان ای دعویین فالمقام بفتح المیم لانه محل القیام المدعی والخصم و منهم من قرء بضم المیم فاحتاج فی تطبیق عبارة الشارح علیه الی تکلفات قال وان فرضنا اتمامها ای فی نفسها بان قطع النظر عما یرد و علی مقدماتها لامن حیث انها معارضة فلا ینافی قوله لا یصلح للمعارضة قوله قیل علیه القائل مولانا سعد الملة والدین التفتازانی وعبارته هکذا هذا یمکن ان یکون جوابا عن معارضة تقریرها ان یقال لو افتقر اکتساب النظریات الی المنطق لزم المحال لانه لیس بدیهیا والا لاستغنی عن تعلمه والتالی باطل ضرورة افتقار القوانین المذکورة الی التعلیم فتعین ان یکون نظریا و التقدیر ان اکتساب النظری یحتاج الی المنطق فیحتاج المنطق الی قانون آخر و ینقل الکلام الیه حتی یلزم الدور او التسلسل و بهذا یندفع ما یقال ان المذکور فی معرض المعارضة لا یصلح للمعارضة انتهت قوله یدل علی انتفائه آه لان المنطق سواء کان عبارة عن المسائل او التصدیق بها لا وجود لها الا فی الذهن فاذا لم یکن حاصلا فیه یکون منتفیا فی نفسه فاندفع ما قیل هذا غیر مسلم لجواز ان یکون ثابتا فی نفسه و یکون ممتنع الحصول فلا یتصف باحدهما اصلا قوله ولا تعلق له بکونه محتاجا الیه لا اثباتا ولا نفیا فیکون قضیة الملازمة اعنی لو کان محتاجا الیه لکان بدیهیا او کسبیا اتفاقیة والاتفاقیة لا ینتج فی القیاس الاستثنائی قوله اذ یصح آه دلیل لقوله ولا تعلق له بکونه محتاجا الیه یعنی کما یصح کون المنطق غیر محتاج الیه مقدما لکونه بدیهیا او نظریا یصح کون المنطق محتاجا الیه مقدما له فلا یکون کونه بدیهیا او نظریا لازما للشیء منهما بخصوصه بل الوجود المنطق فی نفسه سواء کان محتاجا الیه او لا فلا ینتج استثناء نقیض التالی نقیض احد المقدمتین علی التعیین قیل ان انتفائه فی نفسه یستلزم عدم الاحتیاج الیه فلا یصح قوله لا تعلق له بکونه محتاجا الیه لانه حصل له التعلق بالواسطة بان یقال المنطق لا یحتاج الیه اذ لو کان محتاجا الیه لکان موجودا و لو کان موجودا لکان اما بدیهیا او کسبیا وکلاهما باطل والجواب انا لا نسلم انه لو کان محتاجا الیه لکان موجودا لجواز الاحتیاج الیه فی کونه بدیهیا مع انتفائه فی نفسه غایته عدم وجودها لاجله یحتاج الیه اعنی التمییز بین الافکار الصحیحة والفاسدة یدل علی ذلک ما سیجیء من قوله ویمکن ان یقال لما بین آه حیث تردد بعد ثبوت الاحتیاج الیه فی کونه بدیهیا او نظریا ممتنع التحصیل و ما قیل فی الجواب ان العقلاء لا یکتفون باقامة ما یدل علی نفی وجود الشیء علی نفی صفة مخصوصة والمقصود بعد هذا المجمل واستبعاد قصد المعارض ذلک فلیس بشیء اما اولا فلان الکتب مشحونة بالاستدلال بنفی وجود الشیء علی نفی صفة مخصوصة اذا کان ذلک النفی مقصودا کاستدلالهم بلزوم نفی وجود الواجب علی نفی زیادة وجوده واستدلالهم علی عدم زیادة الوجود مطلقا لعدم کونه موجودا امثال ذلک

لمن تتبع الکتب الکلامیۃ والحکمیۃ واما ثانیا فلان المقصد دفع ما ذکرہ الشارح من انہ لا یصح للمعارضۃ وکونہ
مستبعد الا یعتبرہ قولہ المنطق آہ تقریرہ اذا عرضت علی قوانین الاستدلال انہ لو افتقرت الی المنطق
لزوم الدور او التسلسل والتالی باطل بیان الملازمۃ انہ کسبی وکل کسبی محتاج فی تحصیلہ الی قانون وھو
ایضا کسبی لکونہ من المنطق فیدور او تسلسل بیان الصغری انہ لو لم یکن کسبیا لکان بدیہیا وھو باطل والا
لاستغنی عن تعلمہ وھذا التقریر اوردہ المحقق التفتازانی فی شرحہ للرسالۃ قولہ المحتاجۃ الی المنطق ای علی
زعم المستدل فان المعارض لا یعترف الاحتیاج الی المنطق قولہ ولم یلتفت الشارح رہ آہ اشارۃ بہ الی
انہ معلوم للشارح حیث ذکرہ فی شرح المطالع الا انہ لم یلتفت الیہ ھھنا لعدم مناسبتہ للمتن اذا کان المناسب
ح تقدیم ذکر نفی النظری لانہ الذی جعلہ العارض ملزوما للدور والتسلسل المستلزم لعدم الاقتصار واما
نفی البداہۃ فالخصم معترف بہ لاثباتہ النظریۃ فالجواب غیر محتاج الیہ انما ذکرہ للاشارۃ الی المعارضۃ فالمناسب
تاخیرہ قولہ وان یشیر الی لزوم آہ لیکون اشارۃ الی التقریر المذکور قولہ لان یقتصر آہ کما ھو المتبادر
من عبارتہ قولہ یعنی ان المعارضۃ آہ ای مطلقا لا بالتقریر المستفاد من ظاہر عبارۃ المتن کما وہم
لان التقریر المذکور فی شرح المطالع لہذہ المعارضۃ غیر ہذہ التقریر فما قیل ان ہذا اعتذار عن جمیع التقریرات
المذکورۃ ایضا وہم قولہ مقابلۃ الدلیل بدلیل آہ فی التاج المقابلۃ روی فراروی کردن والممانعۃ
کسی را از چیزی باز داشتن والباء فی بدلیل للتعدیۃ فالمعنی روبروی کردن دلیل مستدل را دلیل دیگر
کہ باز دارندہ است دلیل مستدل را از ثبوت مقتضاء او وھو بعینہ ما قیل المعارضۃ اقامۃ الدلیل
علی خلاف ما اقام علیہ المستدل فما توہم من اختلاف المعنیین وجعل احدہما تعریفا مبنیا علی المسامحۃ
لیس بشیء وکذا قیل المعارضۃ فی الاصطلاح دلیل یدل علی نقیض المدعی لان قولہم عورض ویعارض
ومعارض مشاہد علی کونہا فی الاصطلاح بالمعنی المصدری وان کان قد یطلق علی الدلیل مسامحۃ قولہ
لا تمییز عند العقل تمیزا تاما آہ ای لیس المقصود حصر مطلق التمییز التام حتی لا یصلح بل التمییز بل التام ای التمییز الذی
ہو للعلم فی نفسہ واعتبر فی جعلہ علما علیحدۃ منفردا عن علم آخر وکذا المراد من زیادۃ البصیرۃ زیادۃ فی حد ذاتہا
ولیس المراد التمییز التام من التمییز الاول والزیادۃ علی البصیرۃ السابقۃ اذ لا یلزم سبق شیء مما یوجب
التمییز علی العلم بالموضوع وما قیل انہ یفید تمیزا تاما باعتبار الترتیب الذی اعتبرہ المص فی مقدمات الشروع
وانہ کالجزء الاخیر من العلۃ التامۃ مما لا یتفوہ بہ عاقل لان الکلام فی تمایز العلوم مطلقا قولہ اعنی التصدیق
آہ یعنی ان المراد بقولہ ان موضوعہ ماذا یقع فی جواب ہذا السؤال اذ لیس الاستفہام المذکور موجبا
للتمییز قولہ کما اشرنا الیہ فی بیان قول الشارح فلان تمایز العلوم بحسب تمایز الموضوعات حیث قال

عرفت

بحث الموضوع

وذلک لان المقصود من العلوم آہ وقد حمل بعض الناظرین الاشارة الی ماذکرہ قدس سرہ من ان التمییز یحصل
بتصور العلم بالغایة ولعله کان فی نسخته لما اشرنا الیه باللام فجعله تعلیلا لتقیید التمییز بالتام وهو سهو لان حصول
التمییز لغیر الموضوع فی الجملة بین لایحتاج الی برهان ثم اعترض بان تصور العلم بالغایة لایتمیز به مسائله عن مسائل
العلوم الآخر لجواز اشتراک العلمین فی المسائل والاختلاف بجهة البحث فغایة العلم بالغایة ان یعلم ان هذه
المسئلة من علم کذا ولایلزم ان یکون من علم آخر ولها مدخل فی غایة کل منهما فقول الشارح اذا تصور العلم برسمه
وقف علی جمیع مسائله اجمالا آہ لاینافی ماذکرہ ههنا من ان العلم لایتمیز عند العقل الا بعد العلم بموضوعه حتی یحتاج
الی الاعتذار بان زیادة التمییز لایحصل الا بعد العلم بالموضوع اقول تمییز العلم حاصل بالعلم بالغایة واما تمییز
کل مسئلة عن مسائل العلوم الآخر فلا یحصل بالعلم بالموضوع ایضا لجواز اشتراک العلمین فی الموضوع والاختلاف
بجهة البحث علی ماقالوا قوله هذا کلام القوم ولیس مرضی الشارح حیث علل فی شرح المطالع تقدیم تعریف
الموضوع المطلق بما ذکرہ قدس سرہ بقوله بل الحق انه لما کان المقصود آہ قوله ویتبادر منه آہ حیث نسب
الخصوص والعموم الی المفهومات التصوریة قوله فلذلک ای لما یتبادر الی الفهم اعترض علیه فان
لو کان المقصود التصدیق بالموضوعیة لم یتوجه الاعتراض قوله علما بالکنه ای بتفصیل اجزائه وانما
فسرنا بذلک لان العلم بالکنه قد یطلق علی حصول الشئ فی الذهن بنفسه لا بامر صادق علیه قوله ذاتیا
للخاص ای داخلا فی ماهیته سواء کان محمولا اولا قوله وکلاهما ممنوعان ای لانسلم ان مقدمة الشروع
تصور موضوع المنطق بالکنه ولانم ان مطلق الموضوع جزء منه لابد لکل منهما من دلیل قوله بان الخاص
ههنا اعنی موضوع المنطق مقید هذا الجواب للمعترض یعنی ان الخاص ههنا مقید والعام مطلق او ان المراد بالخاص
ههنا المقید وبالعام المطلق سبیل علی التجویز ولاشک فی ان معرفة المقید من حیث انه مقید مسبوق بمعرفة المطلق
لتحقق الشرطین المذکورین قوله حتی یصح اہ ای حتی یکون مقیدا فیصح توقفه علی معرفته اہ قوله بل المط
اہ لانها مقدمة الشروع اذ بها تمییز العلم عما عداہ لا تصور مفهوم موضوع المنطق قوله ولیس ذلک
مقیدا بل ما یصدق علیه المقید والجواب ولما کان بناء الاعتراض ان المراد تصور الموضوع و
فی الجواب تسلیمه لکن المراد بالخاص والعام المقید والمطلق وفی الرد التصریح بذلک لان المراد تصور
ما یصدق علیه المقید جعل قدس سرہ کلها تحت قوله فلذلک وعطف البعض علی البعض قوله بل الحق
اہ اضراب عما یفهم من قوله فسقط ماذکرتم ای فسقط ماذکرتم من جواب الاعتراض ونفی الاعتراض فلا یکون
ما یتبادر من کلام القوم حقا بل الحق ان یقال وجه ایراد تعریف مطلق الموضوع انه لما کان المقصود من
قولهم العلم بالموضوع مقدمة الشروع والتصدیق بان الشئ الفلانی اہ وبهذا الحق یمکن حمل کلام القوم

علیہ بان یکون المراد لقولہ الابعد العلم بموضوعہ التصدیق بانہ موضوع العلم فلابد فی المنطق من التصدیق بان الشئی الفلانی موضوع المنطق ولما کان موضوع المنطق الذی ہو محمول فی ہذا التصدیق لکونہ مقیدا اخص من مطلق الموضوع والعلم بالمقید من حیث انہ مقید مسبوق بالعلم بالمطلق لانہ ہو المطلق مع المقید وجب اولا ای قبل الشروع فی البرہان تعریف مطلق الموضوع فلاشارة الی ذلک التاویل خص قدس سرہ الاعتراض بمایتبادر منہ **قولہ** والحاصل آہ ای حاصل قولہ بل الحق وافادہ امرین احدہما اذا ثبت کون المتبادر من کلامہم غیر حق لیصح الاضراب فان اللازم مما سبق ابقاء الاعتراض علی دلیلہ ولا یلزم من عدم تمام الدلیل ان لایکون المدعی احقا والثانی ان ماسبق من کون الموضوع محمولا فی التصدیق المذکور انما ہو بطریق التمثیل ولا تعیین ذلک **قولہ** فی ہذا المقام ای فی مقام ان العلم بموضوع المنطق مسبوق بالعلم المطلق الموضوع **قولہ** اصلا سواء کان ذلک التصور بالکنہ او بالوجہ **قولہ** لانہ عارض لہ اذ وصف الموضوعیۃ انما عرض لبعد تدوین المنطق والبحث عن احوالہ فیہ **قولہ** الی بیان مفہومہ ای تعریف مفہوم مطلق الموضوع **قولہ** سواء جعل آہ لکونہ ماخوذا فی التصدیق وصفا عنوانیا ومحمولا **قال** یبحث فیہ عن عوارضہ الذاتیۃ ای یحمل علیہ او علی انواعہ او علی اعراضہ الذاتیۃ او علی انواعہا علی ماسیجئی فی الخاتمۃ **قولہ** عن عوارضہ الذاتیۃ ای جمیع عوارضہ بمعنی ان عارض لہ ذاتی لیستخرج من القوة الی الفعل یبحث عنہ فلا یرد النقض علی تعریف الموضوع بالمساوی لہ علی ماتوہم **قولہ** موصولۃ لان الشئی الذی لاجلہ اللحوق متعین فی نفسہ **قولہ** احد الضمیرین آہ من غیر تعیین لان الاتحاد حاصل من الجانبین واختار فی التفسیر رجوع الاول الی مایقرب منہ **قولہ** وحاصلہ آہ لان المراد الاتحاد فی المفہوم فقولہ لجزئہ عطف علی لما ہو ہو ولو ارید الاتحاد فی الصدق یدخل منہ مایلحق لجزئہ او لما یساویہ فیکون ح قولہ او لجزئہ عطف لذاتہ **قال** فموضوع کل علم انظاہر ان یقول موضوع العلم زاد لفظ کل للتنصیص علی ان التعریف لا اختصاص لہ بموضوع علم دون علم **قال** فی ذلک العلم اشارة الی ان الضمیر فی عبارة المصنف راجع الی علم باعتبار معلومیتہ بانتساب الموضوع الیہ سابقا فلا یرد انہ لایصح ارجاع الضمیر الا الی کل ولا الی علم کما مر فی تعریف الترتیب ولک ان ترجع الضمیر الی علم وتعتبر العموم بعد ارجاع الضمیر کانہ قیل موضوع کل علم ما یبحث فیہ عن عوارضہ الذاتیۃ ای علم کان **قال** عن عوارضہ الذاتیۃ تفصیل الکلام ان کمال الانسان معرفۃ اعیان الموجودات من تصوراتہا والتصدیقات باحوالہا علی ماہی علیہ بقدر الطاقۃ ولما کان معرفتہا بخصوصہا متعذرة مع عدم افادتہا کما لا معتدا بہا لتغیرہا وتبدلہا اخذوا المفہومات الکلیۃ الصادقۃ علیہا ذاتیۃ کانت او عرضیۃ وبحثوا عن احوالہا من حیث انطباقہا علیہا لیفید علمہا بوجہ کلی علما باقیا ابد الدہر ولما کان احوالہا متکثرة

وضبطها منتشرة مختلطة متعسر اعتبروا الاحوال الذاتية لمفهوم ومفهوم جعلوها علما منفردا بالتدوين وعمموا الاحوال
الذاتية وفسروها بما يكون محمولا على ذلك المفهوم اما لذاته او لجزئه الاعم المساوي فان له اختصاصا بالشيء من حيث
كونه من احوالها ومن احوال مقدمته او للخارج المساوي له سواء كان شاملا لجميع افراد ذلك المفهوم على
الاطلاق او مع مقابلة التضاد او العدم والملكة دون مقابلة السلب والايجاب اذ المتقابلين وتقابل
الايجاب والسلب ولا اختصاص لها لمفهوم دون مفهوم ضبطا للانتشار بقدر الامكان فاثبتوا
الاحوال الشاملة على الاطلاق لنفس الموضوع والشاملة مع مقابلها لانواعه واللاحقة للخارج المساوي لعرضه
الذاتية ثم ان تلك الاعراض الذاتية لها عوارض ذاتية شاملة لها على الاطلاق او على التقابل فانتسبوا
العوارض الشاملة على الاطلاق لنفس الاعراض الذاتية والشاملة على التقابل لانواع تلك الاعراض او
لك عوارض تلك العوارض وهذه العوارض في الحقيقة قيود للاعراض المثبتة للموضوع ولانواع و
لانواعها الكثرة مباحثها جعلت محمولات على الاعراض وهذا التفصيل ما قالوا معنى البحث عن الاعراض
الذاتية ان يثبت تلك الاعراض لنفس الموضوع او لانواعه او لاعراضه الذاتية او لانواعها واعراض
انواعها وبما ذكرنا اندفع ما قيل انه ما من علم الا ويبحث عنه عن الاحوال المختصة بانواعه فيكون بحثا عن الاعراض
الغريبة للحوقها بواسطة امر اخص كما يبحث في الطبيعي عن الاحوال المختصة بالمعادن او النباتات والحيوان
وذلك لان المبحوث عنه في الطبيعي ان الجسم اما ذو طبيعة او ذو نفس المختصة او غير آلي وهي من عوارضه
الذاتية والبحث عن الاحوال المختصة بالعناصر وبالمركبات التامة وغير التامة كلها تفصيل بهذه العوارض
وقيود لها ولا استصعاب الفاضل المحقق الدواني هذا الاشكال قال معنى قولهم يبحث عن عوارضه الذاتية
انه يرجع البحث فيه اليها بان يثبت اعراضه الذاتية او يثبت لنوعه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع او لعرضه
الذاتي ما هو عرض ذاتي لذلك او يثبت النوع العرض الذاتي ما هو عرض ذاتي لذلك النوع ولا يخفى
عليك انه يلزم دخول العلم الجزئي في العلم الكلي لعلم الكرة المتحركة في علم الكرة وعلم الكرة في علم الطبيعي لانه
يبحث فيهما عن العوارض الذاتية لنوع الكرة او للجسم الطبيعي او لعرضه الذاتي او لنوع عرضه الذاتي
قال بل من حيث الصحة والمرض قيد المعروض المستفاد من اضافة احواله وليس بيانا للاحوال فالمراد
من حيث استعداد الصحة والمرض لانه يبحث عنها في الطب وقيد الحيثية من تتمة الموضوع لا يبحث
عنه في العلم وكذا الحال في قوله من حيث الاعراب والبناء قال كالتعجب اي ادراك الامور الغريبة
الخفية السبب فانه لاحق للانسان لذاته لا لجزئه اعني الناطق على ما وهم لان الغرابة تقتضي الحدوث و
هو من خواص المادة فيكون للحيوان ايضا دخل في عروضه وان اريد به الانفعال الذي يتبع ذلك الادراك

فهو لاحق المساوية فلذا وقع في الكتب مثالا لها قوله ما يكون محمولا عليه لان مسائل العلوم قضايا حملية و لذا فسر البحث بالحمل ومعنى ما يلحق الشئ ما يحمل على الشئ قوله خارجا عنه بناء على ان ثبوت الذاتي للشئ بعد العلم بكونه ذاتيا والمسئلة لابد ان تكون نظرية قوله بينا ما يحمل اه للسببية على ان المراد المفهوم لا ما يصدق عليه قوله واعلم اه دفع لما سبق الى الوهم من انه اذا كان العرض الاولى عارضا للشئ لذاته يكون بين الثبوت له فلا يكون اثباته مطلوبا في العلم لوجوب كون المسائل نظرية وحاصل الدفع ان انتفاء الواسطة في الثبوت في الواقع لا يستلزم عدم انتفاء الواسطة في الاثبات اى العلم بالثبوت فيجوز ان يكون العارض لذاته غير بين الثبوت فيطلب في العلم بالبرهان واعلم ان معنى كون الشئ واسطة لثبوت وصف لامر انه يكون ذلك الشئ علة لثبوت ذلك الوصف لذلك الامر وهو على قسمين احدهما ان لا يتصف ذلك الوصف للواسطة اصلا فيكون هناك عارض واحد وعروض بالذات والاعتبار كالنقطة العارضة للخط بواسطة التناهي وكالاعراض القائمة بالممكنات بواسطة الواجب وثانيهما ان يتصف الواسطة بذلك الوصف وبواسطتها يتصف ذلك الامر لا بمعنى ان هناك اتصافين حقيقيين لامتناع قيام الوصف الواحد بموصوفين حقيقة بل اتصاف واحد بالحقيقة للواسطة وينسبها لذلك الامر والاعتبار على جواز تعدد الشئ بالاعتبار وهذا القسم يسمى واسطة في العروض تمييزا لها عن القسم الاول ثم ان المعتبر في العرض الاولى عدم الواسطة في العروض نص عليه قدس سره في حواشي المطالع وذلك لانه لو اعتبر عدم الواسطة في الثبوت بالمعنى الاعم يكون المعتبر في العروض الذاتي الغير الاولى وجود الواسطة في الثبوت اعني الجزء او المساوي فيلزم انحصار مسائل العلوم في القضايا الفرعية لان الاعراض الذاتية مقتضى ذات الشئ او جزئه او مساويه فيمتنع انفكاكها عنه ويلزم ان لا يكون العرض الذاتي اخص من الموضوع مع انهم صرحوا بجوازه وانما يجوز ان يكونه لاحقا لامر اخص فالمراد بقوله لا يكون واسطة في ثبوتها القسم الثاني منه لا الاعم فلا مخالفة بين كلاميه الا ان حمل ههنا ان مقصوده دفع الوهم المذكور ومنشاه عدم الفرق بين الواسطة في الثبوت والواسطة في الاثبات قال كالحركة بالارادة اللاحقة اه اى المتحرك بالارادة بالقوة وعده من الاعراض بناء على ان الحساس والمتحرك بالارادة لا يجوز ان يكونا فصلين للحيوان اذ الماهية الحقيقية لا يكون لها فصلان في مرتبة واحدة فهما لازمان للفصل اقيما مقامه لجهالته قال بواسطة التعجب اى المتعجب بالفعل فانه مساو للانسان اذ لا يوجد فرد منه لا يكون متعجبا فانه يعرض الاطفال في المهد ولذا يضحكون وكون المتعجب سببا للخوف والفرح مثلا لا ينافي كون المتعجب معروضا للضاحك بلا واسطة قوله التي يبحث عنها في العلوم التقييد للاشارة الى انه المتنازع فيه لا يكونها اعراضا ذاتية بمعنى استنادها الى الذات واختصاصها بمفهومية قوله وليست

بصیحۃ لعل التانیث بتاویل المقدمۃ والا فظاہر ولیس ای الجعل المذکور بصحیح ذکرا لش فی شرح المطالع لعدم الصحۃ وجہین الاول ان المبحوث عنہ فی العلم الآثار المطلوبۃ لہ اذا المقصود معرفۃ حال الموضوع والاما ہو اعم منہ والآثار المطلوبۃ لہ ہی الاعراض المعنیۃ المختصۃ التی بمعرضہ لسبب استعدادہ المختص بہ واللاحق بواسطۃ الجزء الاعم بعمہ وغیرہ وفیہ نظر لانا لانسلم ان الآثار المطلوبۃ بین الاعراض المختصۃ فان ما یختص بمقدمتہ ایضا من الآثار المطلوبۃ لاستناده الی ما یتحدہ معنی فی الجعل والوجود بخلاف الخارج الاعم قال الشیخ فی الشفاء وانما سمیت اعراضا ذاتیۃ لانہا خاصۃ بذات الشیء او جنس ذات الشیء فلا یخلو عنہا ذات الشیء او جنس ذاتہ اما علی الاطلاق واما بحسب المقابلۃ ولو سلم فیجوز ان یخصص بقیود مختصۃ فیصیر من الآثار المختصۃ بخلاف اللاحق بواسطۃ الخارج الاعم فانہ لا یجوز تخصیصہ لانہ مجرد تخصیص نسبۃ فقط والمعتبر تخصیص الامر لوجب ذلک التخصیص کالتقدیم نص علی ذلک فی الشفاء الثانی ان علم الحساب انما جعل علما علیحدۃ لان لہ موضوعا علیحدۃ وہو العدد ینظر صاحبہ فیما یعرض لہ من جہۃ ما ہو عدد فلو کان الحاسب ینظر فیہ من جہۃ ما ہو کم لکان موضوعہ الکم لا العدد وفیہ بحث لان مجرد النظر فیہ من جہۃ الکم لا یقتضی کون الحکم موضوعا لہ انما یلزم ذلک لو لم یبحث فیہ عن الاحوال التی لحقتہ لکونہ عددا ولذا عدل عنہ السید الشریف قدس سرہ الی انہ یلزم اختلاط مسائل العلم الاعلی والادنی اذا کان الاعم موضوعا لعلم کما فی الکرۃ مطلقا والکرۃ المتحرکۃ وفیہ ایضا نظر لان غایۃ ما یلزم مما ذکرہ ان لا یبحث عنہ فی العلم الادنی لکونہا مبحوثۃ عنہا فی العلم الاعلی وذلک لا یقتضی ان یکون من الآثار المطلوبۃ بموضوع العلم الادنی علی ان لزوم الاختلاط ایضا ممنوع لانہ یحمل فی العلم الادنی علی الاخص وفی العلم الاعلی علی الاعم **قولہ** او لما یساویہ ای فی الوجود سواء کان محمولا علیہ اولا علی ما قال قدس سرہ فی حاشیۃ شرح المطالع من انہ یبحث فی الطبیعی عن الالوان مع انہا محمولۃ علیہ بواسطۃ السطح الذی لیساویہ فی التحقق فان الجسم ابیض بواسطۃ ان سطحہ ابیض **قال** ان العوارض اہ ای العوارض باعتبار انقسامہا الی الذاتیۃ وعدمہا ستۃ فلا یرد انہا بالقسمۃ الاولیۃ اثنان وبالقسمۃ الغیر الاولیۃ یزید علی الستۃ **قال** لاستنادہا الی ذات ای لنسبتہا الی الذات نسبۃ قویۃ بناء علی ان الاستناد فی اللغۃ تکیہ گرفتن یعنی ان لہا خصوصیۃ بالذات لازمۃ کانت او مفارقۃ لیست بما عداہا من العوارض وان کانت لازمۃ کالسواد للغراب وہی کونہا لاحقۃ بلا واسطۃ او بواسطۃ لہا خصوصیۃ بالتقویم او بالمساواۃ **قال** مستندۃ الی الذات فی الجملۃ ای بواسطۃ مقومۃ وان لم یکن الواسطۃ مستندۃ الیہ بل الامر بالعکس بخلاف الخارج المساوی فانہ مستند الیہ لکونہ عارضا لہ مساویا ایاہ **قال** بواسطۃ انہ جسم آہ فان الحرکۃ عارضۃ لذات الجسم وان کان تقیضہا الطبیعۃ او الارادۃ

نفارقتہ

او القاسر قال للخارج الاخص ای مطلقا کالضحک لعارض للحیوان بواسطۃ الانسان او من وجہ کالضحک العارض
للابیض بواسطۃ انہ انسان قال بواسطۃ انہ انسان وان کان عروضہ للانسان بواسطۃ التعجب قال
وہو اخص من الحیوان وخارج عنہ ضرورۃ خروج الکل عن الجزء قال کالحرارۃ العارضۃ آہ ہذا المثال تخییلی
لان النار لیست واسطۃ فی العروض بل فی الثبوت اذ الحرارۃ القائمۃ بالماء غیر الحرارۃ القائمۃ بالنار والمثال
الصحیح کاللون العارض للجسم بواسطۃ السطح کذا فی شرح المطالع قولہ یعنی ان الثلثۃ الاول آہ تحقیق لوجود الغرابۃ
فی ہذہ الثلثۃ بل بالقیاس الی الثلثۃ الاول حتی یصیر وجہا لتخصیصہا بہذا الاسم قولہ لما استندت الی الذات
یعنی ان الثلثۃ الاول لما کانت قویۃ النسبۃ الی الذات نسبت الی الذات بخلاف الثلثۃ الباقیۃ فانہا
لیست بہذہ المثابۃ وان کانت عارضۃ لہ فکان فیہا غرابۃ بالقیاس الیہ قال لا یبحث فیہا الا عن
الاعراض الذاتیۃ ای لا عن الاعراض الغریبۃ کما یقتضیہ السیاق فالمراد الحصر الاضافی وان کان فی الواقع
حقیقیا اذ لا یبحث عن الذاتیات ایضا قال الشیخ فی الشفاء ان المحمول فی المسئلۃ لا یجوز ان یکون طبیعۃ
جنس او فصل او شیئا مجتمعا منہما اذا کانت طبیعۃ الموضوع محصلۃ وقد یبرہن علی وجودہا للشئی اما اذا
کان عرف بعوارضہ ولم یکن تحقق جوہرہ وح لم یکن المحمول جنسا للموضوع بل کان جنسا لشئی آخر مجہول
یعرض لہ ہذا الذی یطلب لہ المجہول قولہ الا عن الاعراض الذاتیۃ لا عن الاعراض الغریبۃ کما یقتضیہ
السیاق فالمراد الحصر الاضافی قولہ لان المقصود آہ اثبات للحصر المذکور باثبات جزئیۃ وتقریرہ ان قولہ المقصود
فی العلم ای ما یبحث عنہ فیہ لکون تعریف المسند الیہ مفیدا للقصر یتضمن حکمین وہما احوال الموضوع یبحث
عنہ فی العلم وما لیس من احوالہ لا یبحث عنہ فیہ فیحصل قیاسان احدہما الاعراض الذاتیۃ احوال لہ وما ہو
احوالہ یبحث عنہ فی العلم فالاعراض الذاتیۃ یبحث عنہ فی العلم وہو الجزء الثبوتی والثانی ان الاعراض
الغریبۃ لیست من احوال الموضوع وما لیس من احوالہ لا یبحث عنہ فی العلم فالاعراض الغریبۃ لا یبحث
عنہ فیہ وہو الجزء المنفی قولہ بیان احوال موضوعہا ای اثباتہ بالدلیل الانی ان کانت مجہولۃ الانیۃ
وبالدلیل اللمی ان کانت معلومۃ الانیۃ نص علیہ الشیخ فی الشفاء قولہ فی الحقیقۃ لما عرفت من ان
استنادہا الیہ کما انہا احوال فی الظاہر لکونہا محمولۃ علیہ ولیس الحقیقۃ بمعنی نفس الامر ومقابل المجاز
علی ما توہم لان الاعراض الغریبۃ ایضا احوال لہ فی نفس الامر لحملہا علیہ والحقیقۃ المقابلۃ للمجاز صفۃ للفظ
او الاسناد وکلاہما منتف ہہنا قولہ فہی فی الحقیقۃ آہ لاستنادہا الیہا وان کان فی الظاہر اعراضا لحملہا علیہ قال
اشارۃ حال من فاعل قال فلا یلزم تعلیل المعلل ویصح عطف اقامۃ علیہ من غیر تکلف قال واقامۃ
الحد اقامۃ آہ عطف علی اشارۃ لکن البحث عن الاعراض الذاتیۃ لا یوجب اقامۃ الحد مقام المحدود کما

یوجب اشارة الی الاعراض الذاتیة قال اذا مهد هذا ای تصویر مفهوم مطلق الموضوع قال موضوع المنطق اه راعی مطابقة المتن بجعل موضوع المنطق موضوع المدعی وعکس فی النتیجة لانه اللازم من القیاس للاشارة الی انه لا فرق بین هذین التعبیرین قال لان المنطقی اه کان الظاهر انما یبحث فی المنطق عن عوارضها الذاتیة وما یبحث فیه عن عوارضه موضوع له الا انه اقام القضیة الاولی المستلزمة للصغری مقامها تنبیها علی ان اعراضها الذاتیة غیر محصورة فیها دونت اقام القضیة الشاملة للکبری مقامها لانها المستفادة من تعریف مطلق الموضوع لتکثیر الفائدة قوله لیس المراد اه تحقیق للمقام ودفع لما یتراءی من عدم التقیید بالحیثیة ان یکون موضوعه المعلومات التصوریة والتصدیقیة مطلقا ترکه الشارح اتباعا للمتن اشارة الی ان تقدم الشروع هو التصدیق بموضوعیتها وانما یتعین جهة موضوعیته فامر زائد اذ لا علم یشارک للمنطق فی الموضوع ممتازا عنه بالحیثیة حتی لا یتمیز عند الطالب بدون العلم بالحیثیة المعتبرة فیه واما ما قیل من انه اطلق الدعوی او مقدمات الدلیل عن الحیثیة فیتجه علی الدعوی انه خلاف الواقع وعلی الصغری المنع اذ المنطقی لا یبحث عن المعلومات مطلقا فمدفوع لان الاطلاق عن التقیید بحیثیة لا یقتضی العموم لجمیع الحیثیات قوله بل هی مقیدة اه حال عن المبتدء فان ابیت فعن الضمیر المفعول للفعل المستفاد من انتساب الخبر الیه ای ینسب الیه موضوع له قوله باعتبار اه متعلق بالعروض المستفاد من اضافة احوالها قوله وکونها مطابقة اه ای کون المعلومات التصوریة والتصدیقیة امورا ثابتة فی نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر او اعتباریة مختصة کانیاب الاغوال والقضایا الذهنیة وتفسیر بکونها صادقة او کاذبة او بکونها مطابقة لبعض الحقائق دون بعضها کالحیوان الناطق فانه مطابق لماهیة الانسان دون الفرس خروج عن العبارة فان الشائع فی الاول التعبیر بمطابقة الواقع وعدمها والواجب فی الثانی لماهیات بعض الاشیاء دون بعض قوله فلا بحث للمنطق اه وان کان عروض ما یبحث المنطقی عنه موقوفا علی بعض تلک الاحوال کالوجود الذهنی لکن لا دخل له فی الایصال فان من ینکر الوجود الذهنی معترف به ایضا قوله فموضوع اه متفرع علی قوله بل عن احواله باعتبار صحة الایصال وتلک الاحوال هی الایصال اه قوله لا بنفس الایصال حتی یرد علیه ان قید الموضوع من تتمته لا یبحث عنه فی العلم والایصال مبحوث عنه فی المنطق وکذا الحال فی کل حیثیة وقع عنه البحث عنها فی العلم وفی حواشی المطالع ان قید الموضوع مطلق الایصال والمبحوث عنه الایصال المخصوص اعنی الایصال الی التصور والتصدیق فیکون الاعراض الذاتیة اخص من الموضوع شاملة له علی المقابلة قوله والا ای وان کان نفس الایصال فقید الموضوع المنطق ولا یکون عارضا من عوارضه قوله من الاعراض الذاتیة اه ابداء لما تعین من کون الایصال قید الموضوع وکونه عرضیا ذاتیا والقید من تتمة

الموضوع جزء منه وكونه مبحوثا عنه والقيد يكون مسلم الثبوت **قال** لانه يبحث عنها من حيث آه متعلق به يبحث بيان للمبحوث عنه كما يدل عليه قوله وبالجملة ان المنطقي اه **قوله** احوال المعلومات التصورية اه افاد قدس سره في هذه الحاشية صورا ثلثة الاول حصر اقسام الايصال القريب وما يتوقف عليه واقتصار الشارح على الحد التام والقياس وكونهما موضوعات ومحمولات على طريق التمثيل كما يوضح عنه عبارة والثاني تعيين باب كل قسم من تلك الاقسام والثالث ان كونها موضوعات ومحمولات من احوال المعلوم التصوري وذكره في باب الايصال البعيد التصديقي لتوقفه عليه لا من احوال المعلوم التصديقي كما يوهم ظاهر عبارة الشارح من ذكره تحت اقسام ما يتوقف عليه الايصال التصديقي **قوله** كما في الحد التام في شرح المطالع كالحد والرسم فانه اذا حكم على المعلوم التصوري بانه حد او رسم كان معناه انه موصل الى المجهول التصوري ايصالا بلا توسط تضمينه وهو معنى الايصال القريب سواء كان بالكنه او بالوجه فلعله قدس سره اراد ههنا حصول الكلي في الجزئي **قوله** توقفا قريبا اي بلا واسطة ما يتوقف عليه الايصال توقفا بعيدا **قوله** وجنسا وفصلا وخاصة فذكر النوع والعرض العام استطرادي اذ لا دخل لهما في الايصال لغم من فسر الايصال بكونه موصلا او موصلا اليه حيث يبحث في المنطق ان البسيط لا يحد وقد يرسم ويحد وبه يرسم جعل مباحث النوع مقصودا بالذات واخلاقي الايصال القريب **قوله** فان الموصل الى التصور اي ما يصدق عليه الموصل الى التصور يتركب مما صدق عليه هذه الامور من حيث انها يصدق عليه تلك الامور فلا بد من معرفتها وفي قوله يتركب من هذه الامور اشارة الى ان الفصل والخاصة من حيث يتركب موصل منهما مما يتوقف عليه الايصال توقفا قريبا واما باعتبار انه يجوز التعريف بهما او احدهما فدخلان في الايصال **قوله** بلا واسطة لكون ما يصدق عليه تلك الامور اجزاء للموصل الى التصور بلا واسطة وان كان عروض بعض هذه الامور بتوسط بعض آخر كالجنس الفصل فانه يعرض للمعلوم التصوري بتوسط الذاتي فمن قال ان الذاتي والعرض مما يتوقف عليه الموصل الى التصور توقفا بعيدا فقد بعد عن المرام قوله ههنا اي في بيان التوقف القريب لموصل الى التصور على سبيل الاستطرادي بتبعية ذكر الكلية اذ الجزئي ليست بكاسبة ولا مكتسبة **قوله** اي بواسطة فان ما صدق عليه الموصل الى التصديق يتركب من القضايا المركبة من الموضوعات والمحمولات فالايصال يتوقف على معرفة هذه الاحوال بواسطة توقف معرفة القضايا عليها **قوله** في ضمن باب القضايا لان الاحتياج اليها بواسطة القضايا **قوله** مقدمات فان الايصال موقوف على القضايا الشرطية وهي موقوفة على المقدمات والتوالي **قوله** بالقوة القريبة فانه بعد حذف اداة الشرط يحصل قضيتان بالفعل **قوله** فهما معدودان آه نظرا الى حالهما بالقوة ومحقق التوقف البعيد للموصل التصديقي بالقياس الى المعلوم التصديقي وبعضهم نظر الى حالهما بالفعل فجعلهما كالموضوع والمحمول من قبيل المعلومات

التصورية وما قيل ان البحث عن العلوم التصورية لا ينحصر فيما يتوقف عليه الموصل التصديقي توقفا بعيدا بل يبحث
عنه من حيث يتوقف عليه الموصل الى التصديق توقفا قريبا كالبحث عن موضوع الكبرى فانه يجب ان يكون بعينه
محمول الصغرى فانه يتوقف على ذلك لاتحاد كالايصال توقفا قريبا لا بعيدا فتوهم محض اذ ليس ما ذكر من مسائل المنطق
اصلا بل انه لا بد من تكرير الاوسط وذلك مما يتوقف عليه الصغرى والكبرى قوله وذلك مباحث القياس
اه لم يقل باب القياس والاستقراء والتمثيل لعدم ايرادها في باب واحد لحطاط مرتبتهما من مرتبة القياس قوله
وذلك مباحث القضايا لم يقل وذلك باب القضايا لاشتماله على بحث الموضوع والمحمول قوله لكونها مقدمات
وتوابع وما قيل لا ينحصر البحث عن المعلوم التصديقي من هذه الحيثية اكثر من ان يحصى فان مقدمتي القياس
من حيث انهما يتركب منهما القياس يتوقف عليهما الايصال توقفا قريبا ومن حيث يتوقف عليهما صورة القياس
يتوقف عليهما الايصال توقفا بعيدا الا انه ليس في القضايا الاجزاء لمجرد فهم فوهم اذ ليس لنا احوال للمقدمتين
يبحث عنها في المنطق من حيث يتوقف عليها صورة القياس وتوقف صورة القياس نفسهما عليهما لا ينفع
في ثبوت التوقف البعيد بالقياس الى المعلوم التصديقي وكون المعلوم التصديقي عند الحكيم الحكم باطل لتصريحهم
بان المصدق به عبارة عن القضية قال من حيث انها كيف يتركب متعلق بقوله يبحث والمراد ما يقع في جواب
السؤال بكيف وهو الهيئة المخصوصة التي بها يحصل الحد التام بالفعل وكذا في قوله من حيث انها كيف تؤلف
بحيث قياسا قال وكل يبحث اه معطوف على قوله كما يبحث قال لذواتها اي لا مر غريب عنها اذ ليس جميع
هذه العوارض ما يلحقه لما هو هو لان الذاتية تعرض للمعلوم التصوري بواسطة ما يساويه اعني كونه جزء الماهية
والفصلية بواسطة كونه جزءا مختصا بها وقس على ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العام قوله اشارة اه
اي ليس اشارة الى الاحوال التي يتوقف عليها الايصال كما توهمه لفظ هذا ولو ترك ايم لفظ الاحوال لكان
اسمع اخصر قوله لما انحصر قد تقرر انه اذا عطف جزءان لشرط واحد بالواو فقد يكون كل واحد منهما جزءا
مستقلا وقد يكون الثاني جزءا له بواسطة الاول وههنا من قبيل الثاني والا لكان ذكر انحصار المعلوم
في المتصور والمصدق به مستدركا قوله انحصر المعلوم ثم ان انحصار المعلوم من حيث انه معلوم في المتصور
والمصدق به بسبب انحصار العلم فيهما فلا ينافي ما ذكره في حواشي المطالع من ان انحصار العلم فيهما انما
هو لانحصار المعلوم لانه حيث ذاته لا باعتبار وصف المعلومية فانه ان كان اذعانا للنسبة فتصديق والا فتصور
قوله اذا علم وادرك ذكر اولا العلم لظهور تفرعه على ما قبله ثم فسره بالادراك للتنصيص على المراد قوله تحصيل اه
اي يناسب للمط فالنظر فيه هو تحصيل مناسبة لا تحصيل نفسه فانه ح يكون النظر فيما يحصل به لا فيه قوله ذلك
لان الدليل على ان المعرف في اغلب الاوقات مركب وحاصله ان اقسام المعرف ست اربعة منها مركبة

واثنان منهما غير مركب قوله فكيف يجوز لانه على هذا التفسير يجب ان يكون في القول الشارح امور حتى يتحقق ترتيبها فيوجد النظر ثم يوجد ايصاله لانه موصل بطريق النظر قوله قد تسامح في العبارة فترك ذكر احد قسمي النظر في التعريف لكونه قليلاً ناقصاً ليس للصناعة فيه كثير مدخل قوله فاعتبر اه الفاء تعليلية كانه قال حيث اعتبر وقد عرفت ان مباحث ما يتركبان منه من تتمتهما لتوقفهما عليها قال ان الغرض اه اي الغرض الاصلي فانه المقصد من العصمة عن الخطأ في الفكر قال عادة في القاموس العادة ديدن ج في الصراح ديدن خو عادت قال اي فلسفة ماهيات الاشياء اما بالكنه او بالوجه قال استدلالاً يعني ان الغلبة لازم للحجة حال الاستدلال بها دون حال الفهم مثلاً قال من حج يحج اي من باب نصر لانه مشتق منه قال اذا غلب لا من حج اذا قصد قال وجب اي يستحسن قوله وذلك لان الموصل القريب آه ليس مقصوده قدس سره ان الموصل في عبارة الشارح مقيد بالقرب والبعيد لان الموصل ههنا عبارة عن القول الشارح والحجة كما يدل عليه السياق فلا معنى للتقييد وايضاً التقييد في الموصل الى التصور لغو اذ لا موصل البعد فيه وفي الموصل الى التصديق للاحتراز عن الموصل الا البعد عبث لان كون التصور موصلاً الى التصديق لا يضر في تقديم مباحث التصور على مباحث التصديق بل لو كده بل مقصوده قدس سره بيان فائدة ايراد صيغة الجمع اعني التصورات والتصديقات وعدم الاكتفاء على ان الموصل الى التصور تصور والموصل الى التصديق تصديق وهي الاشارة الى ان الموصل الى التصور تصور باعتبار ذاته وباعتبار ما يتالف منه وكذا الموصل الى التصديق فهذه فانه من المهمات قوله هو الكليات الخمس لا يقال ان النوع من الكليات الخمس ليس بموصل الى التصور لا قريباً ولا بعيداً الا انا نقول للاكثر حكم الكل فلما كان الاكثر ههنا موصلاً قال هو الكليات الخمس وان لم يكن فرد منها وهو النوع موصلاً قوله والموصل البعيد وهو الكليات الخمس هذا الكلام لافادة الحصر من الجانبين يقتضي ان لا يكون الموصل البعيد الى التصور غير الكليات وان لا يكون الكليات غير الموصل البعيد ولا يقتضي ان يكون كل واحد منهما موصلاً بعيداً حتى يرد النقض بالنوع والعرض العام على ما وهم قوله اي لا يكون موثراً آه يعني ليس المراد نفي العلة مطلقاً والا لم يكن محتاجاً اليها بل العلة الموثرة الكافية في حصوله فانه اذا كان فاعلاً كافياً اي مستجمعاً لجميع ما يحتاج اليه المعلول كان التقديم بالعلية لا بالطبع فبقيد التاثير دخل ما عدا الفاعل مما يحتاج اليه وبقيد الكفاية دخل الفاعل وحده فان جميعها متقدم بالطبع واما العلة التامة بمعنى جميع ما يتوقف عليه فان لم يكن المادية والصورية معتبرة فيه فلم تقدم بالعلية عند الجمهور واليه يشير عبارته قدس سره حيث قال المحتاج اليه ولم يقل الفاعل وقال في المحاكمات عندي ان التقدم بالعلية وهو الفاعل المستجمع لا المجموع وان كانا معتبرين فيه فهي متاخرة

لانحصیر ... تتمہ

عن المعلول لکونہ جزءاً منہا فافہم ولا تصغ الی ما قالہ الناظرون فانہم تحیروا فی حل ہذہ العبارۃ **قولہ** فان المحتاج
آہ انما اعتبر عدم المؤثریۃ والکتابیۃ فی التقدم بالطبع **قولہ** ولما ثبت آہ دفع لما یتوہم من ان اللازم مما ذکرہ
الشارح تقدیم التصورات الثابتۃ علی التصدیق والکلام فی تقدیم مباحث التصور مطلقا علی مباحث التصدیق
وحاصل الدفع انہ ثبت مما ذکر ان النوع التصور تقدماً علی نوع التصدیق ولو فی ضمن بعض الافراد فکان
المناسب ان یقدم مباحث النوع المقدم علی مباحث النوع المتاخر **قولہ** اعنی التصورات اشار بصیغۃ
الجمع الی ان التقدم النوع باعتبار تحققہ فی ضمن الافراد وکذا فی التصدیقات **قولہ** کما ان التصدیق اہ افاد بہذا
التعمیم ان تخصیص الشارح تصور المحکوم علیہ بالذکر لیس لاختصاص الحکم المذکور بہ بل علی طریقۃ التمثیل یدل علی
ذلک عبارۃ المتن حیث قال والمحکوم بہ کک قال کذلک عاد المتبدء باسم الاشارۃ لبعد العہد والکاف
فی کما وکذلک بمجرد القران فی الحکم ولیس للتشبیہ **قولہ** سواء کان بکنہہما او لا قیل تصور النسبۃ تابع لتصور
الطرفین فی کونہا بالکنہ او بالوجہ وفیہ بحث لان کون النسبۃ قائمۃ بالطرفین والنہ لارتباطہما لا یقتضی
ان یکون تصورہا تابعا لتصورہما فان لہا حقیقۃ وراء الطرفین فی کونہا وجودہا واعتبارات صادقۃ علیہا
قولہ حقائق اہ جمعہ باعتبار تعدد المحکوم علیہ المستفاد من قولہ نسبۃ اشیاء الی اخری **قولہ** لا النسبۃ
التی بینہما فان الواجب فی التصدیق ان یتصور النسبۃ بانہ رابطۃ بینہما بہو ہو او بالاتصال او بالانفصال
اما ان حقیقتہما ماذا فلا **قولہ** یعنی ای معنی صحیحاً لنفی افادۃ اصل المعنی مبالغۃ لظہور فسادہا **قولہ** لامتناع
النسبۃ الحکمیۃ اہ یعنی ان معنی قولہ لامتناع الحکم ممن جہل باحد ہذہ الامور انہ لا بد من تصور ہذہ الامور
فیستفاد منہ علی ہذا التقدیر امتناع النسبۃ الحکمیۃ لنفسہا فی الواقع بدون تصورہا وہو معنی بطلان نسبۃ
شئ الی شئ فی نفس الامر لا یتوقف علی تصور متصور لاتصاف الاشیاء باحوالہا وان فرض عدم کل
متصور حتی المبادی العالیۃ ولذا قال بہ من نفی وجودہا نعم وجود النسبۃ موقوف علیہ وفرق بین ظرفیۃ
الواقع لشئ وظرفیۃ لوجودہ علی ما بین فی محلہ وبما ذکرنا من ان معنی ممن جہل باحد ہذہ الامور انہ لا بد من
تصورہا ظہر فساد ما قیل فی بیان قول الشارح لم یکن لقولہ لامتناع الحکم ممن جہل معنیً وذلک لان الحکم
جعل منسوبا الی ان من جہلہ بامتناعہ منہ ولنسبۃ امر الی شخص بامتناعہ منہ انما یحسن اذا کان لذلک
الامر تعلق بذلک الشخص بان یکون صادرا عنہ او صفۃ لہ والنسبۃ الحکمیۃ لیست بہذہ الحیثیۃ علی ان
اللازم مما ذکرہ عدم الحسن لا ان لا یکون لہ معنی **قولہ** وہذا اظہر فساداً لظہور عدم ورودہ علی المدعی
لانہ یدل علی وجوب تصور النسبۃ لا لنفسہا بخلافہ علی التقدیر الاول فانہ یرد علی بعض المدعی وہو
وجوب تصور النسبۃ وعلی وجوبہ فی التصدیقات بضم مقدمۃ کاذبۃ وہی ان النسبۃ لا بد منہا فی التصدیق

مع اشتراکہما فی عدم صحة المعانی وقیل وجہ الاظہریة انہ یرد علیہ ما یرد علی الاول مع شیٔ آخر وہو ان النسبة
معتبرة فی القضیة لا فی التصدیق وفیہ انہ یدل علی اکثریة الفساد لا علی ظہورہ وعلی فساد المدعی لا فساد
الدلیل الذی ہو المط وقیل لانہ یدل علی نقیض المدعی لانہ اذا کان النسبة ممتنعة لا یمکن اعتبارہا
فی التصدیق وفیہ ان الحکم بامتناعہا بدون التصور لا بامتناعہا فی نفسہا ولعل منشاہ عدم ذکرہ قدس سرہ
ہہنا لفظ بدون تصورہا قولہ فیکون المعنی ای علی تقدیر عطف الحکم علی المحکوم علیہ واما علی تقدیر عطفہ
علی التصور ففسادہ ظہر مما تقدم ولذا لم یتعرض لہ قولہ وہو بط قطعا لانہ یلزم منہ استدعاء التصدیق
لتصور الایقاع وانہ لا معنی لامتناع النسبة بدون تصور الایقاع قال ہذا ای البیان المذکور للبطلان
قال فحصول التصدیق آہ فنتیجة المقدمتین المذکورتین من الشکل الاول بجعل الاولی کبری والثانیة
صغری قال علی ان المص آہ دلیل آخر علی الاستدعاء المذکور قال صرح بہ ای بتوقف التصدیق
علی تصور الحکم وجعل تصورہ شرطا للتصدیق لا جزءا منہ قال فنقول آہ جواب عن السوال بابطال الاحتمال
المذکور ایضا حتی یثبت بطلان ارادة الایقاع مطلقا ولیس جوابا بتغیر الدلیل علی ما وہم قال یدل علی ان آہ
حیث قال فیہ ولم یقل لہ لکن الحق ان المراد لا بد فی حصولہ لان الدلیل لا یثبت الجزئیة وکلیة الاستدلال
علی طریقة الحکم ایضا قال بخلافہ ای بخلاف کونہ جزءا حیث نقل عنہ وجعلہ شرطا قال قال الامام
تائید لکون قول المص لا بد فیہ والا علی جزئیة تصور الحکم ووجہہ ان الامام قال من ثلث تصورات
فلو لم یدل کلمة فیہ علی الجزئیة یقال اربع تصورات لان الحکم عندہ فعل لا بد فی التصدیق من تصورہ فلو
کان الحکم فی عبارتہ محمولا علی الایقاع زاد اجزاء التصدیق کک فی عبارة المص قولہ المقصود من ہذا
الکلام آہ یعنی ان الشارح رہ وان ذکرہ بطریق التائید لما تقدم لکن المقصود ومطمح نظرہ ایراد الاعتراض المذکور
بقولہ قیل فرق آہ ودفعہ فہو تمہید وتوطیة لہ فی الحقیقة وقیل مرادہ قدس سرہ انہ من الاعتراض المذکور
بیان لمنشاء الغلط یعنی ان الشارح رہ لما رای ان الحکم فی قول الامام معطوف علی المحکوم علیہ قطعا ظن انہ
کک فی کلام المص رہ ایضا قدمہ لیرجع ضمیر فرق ما بین قولہ ولا یخفی علیک بشناعة تقدیم منشاء الغلط
علی بیان الغلط وان ایراد الضمیر مشروط بتقدیم المرجع فکیف یکون سببا للتقدیم قولہ تقریر ذلک
الاعتراض حاصلہ منع دلالة قول المص رہ لا بد فیہ آہ علی جزئیة تصور الحکم حتی یزید اجزاء التصدیق علی الاربعة
انما یلزم ذلک لو عطف الحکم علی المحکوم علیہ لم لا یجوز عطفہ علی التصور قولہ حتی یصح آہ زاد کلمة حتی لتاکید
معنی الغایة التی یستفاد من حتی فانہ قد یجیٔ للاستیناف قولہ لم یلزم محذور اصلا الظاہر یلزم المحذور
المذکور کما یدل علیہ الاضراب الا انہ اورد المنکر ترویجا لکلامہ ومبالغة فی صحتہ قولہ لا یقال آہ ہذا

الاعتراض مجرد قدح فيما ذكره السائل من انه تيم فيما ذكره الامام لا دخل له في دفع المنع قوله والتصور الذي هو الحكم اشارة الى ان الحكم ح يكون معطوفا على تصور المحكوم عليه والا لكانت الاضافة لامية لكونها في المعطوف عليه كذلك قوله واما تقرير الدفع آه حاصله انه وان لم يلزم المحذور المذكور على ذلك التقدير لكن يلزم محذور آخر وهو عدم ورود الدليل على المدعى والاستدراك في العبارة قوله يوجب ان يقول لان الجهل لا يتعلق الا بما يكون متصورا وههنا المتصور امران المحكوم عليه وبه قوله ولو حمل آه اشارة الى ان لزوم الفساد من وجه آخر لازم من الحمل لا من صحته الا ان الش جعله لازما لصحته مبالغة قوله لغو الا ان الكلام على تقدير عدم كونه تصورا كما صرح الشارح قال لا شغل آه اراد به دفع توهم مباحث الالفاظ مقاصد بالذات لايرادها في المقالة الاولى فافادة انها ليست مقاصد بالذات وايرادها ههنا لشدة الاتصال بين الالفاظ والمعاني قوله وانما اعتبر هذه الحيثية يريد ان المنفي هو الشغل بالذات بقرينة قوله صار النظر فيها مقصودا بالعرض وانما اعتبر الحيثية في نفي الشغل بالذات عن المنطقي لان المنطقي اذا كان نحويا مثلا له شغل بالذات بالالفاظ فاندفع ما قيل ان قيد الحيثية احتراز عن كونه مفيدا او مستفيدا كما يدل عليه عبارة الش لا عن كونه نحويا قوله ايضا اشارة الى ان الحيثية بيان الاطلاق اي من غير ان يعتبر معه شئ سوى كونه منطقيا لانه اذا اعتبر معه كونه نحويا مثلا آه وليس للتقييد كما تقرر انه اذا اعيد البحث في الحيثية كان بيانا للاطلاق قال لما توقف افادة المعاني آه اي الصور الذهنية لكن لا من حيث حصولها في الذهن بل من حيث مطابقتها لما في الخارج سواء كانت تلك المعاني من المنطقية عينه او غيره على الالفاظ اي على نفسها على ما جرت به السنة الالهية صار النظر فيها اي البحث عن احوالها قوله فالمنطقي آه اورد الفاء اشارة الى ان المذكور في الشرح كلية متفرع عليه هذه الجزئية في الاكتفاء على التعميم اشارة الى ان المراد بالمنطقي العالم بالمنطق او ان المراد بالاستفادة الاستفادة غير المفيد الذي هي لازم الافادة لا استفادته بان يكون المفيد والمستفيد شخصا واحدا قوله مجهولا تصوريا او تصديقيا سواء كان من المنطق اولا قوله اما اذا اراد آه يعني انما قال لتوقف الافادة المعاني واستفادتها ولم يقل لتوقف فهمها وتحصيلها آه لانه اذا اراد تحصيلها في نفسه لا يتوقف ذلك على الالفاظ قوله تعقل المراد بها ما يقابل الالفاظ لا التصور الذهنية قوله تخيل الالفاظ آه كانه يناجي نفسه بالفاظ مخيلة قوله صرفه اي خالصة عن قوالب الالفاظ المخيلة والمحققة قوله بل نقول آه مبنى الوجه الاول على ان المراد بالمنطقي العالم به وان المراد افادة المعاني مطلقا وكون المفيد والمستفيد متغائرين ومبنى هذا الوجه على ان المراد بالمنطقي ماله اختصاص بالمنطق سواء كان طالبا له او عالما به وتخصيص المعاني بالمعاني المنطقية وكون المفيد والمستفيد واحدا والترقي في هذا الوجه باعتبار شدة الاحتياج حينئذ

دعموه للعالم والمتعلم قوله وكذا الحال آه فان من اراد استفادة اى علم كان او افادته يحتاج الى الالفاظ
قوله فلذلك اى لاحتياج جميع العلوم اليها عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشروع على وجه البصيرة فى
كل علم كالتصور بالرسم والتصديق بالغاية والموضوعة قوله ثم ان المنطقى آه دفع لما سبق الى الفهم من انه
لما توقف افادة كل علم واستفادته على الالفاظ كان معرفة وضع الالفاظ بجواهرها وهيأتها المفردة والمركبة
من كل لغة يحصل بها الافادة والاستفادة مقدمة الشروع لاخصوص هذه المباحث التى اوردها فى المنطق
وحاصل الدفع ان الافادة والاستفادة وان توقف على معرفة وضع الالفاظ المخصوصة التى بها الافادة والاستفادة
الا ان المنطقى يبحث عن احوالها الشاملة لجميع اللغات رعاية للمناسبة قوله وانما يورد آه اعتذار عن وقوع
البحث عن الاحوال المختصة بلغة العرب وبلغة اليونان قوله يريد بالعلم اى فى الموضعين والقرينة شيوع
اطلاق الدلالة على جميع الاقسام كما خصصوا العلم بالتصديق فى تعريفهم الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشئ
آخر بقرينة شيوع اطلاق الدليل على الحجة قال كون الشئ بحالة يلزم من العلم به الخ اى فى الجملة كما هو المقرر من
ان الحكم اذا اطلق عن الجهة يتبادر منه الاطلاق التام اعنى لعد العلم بوجه الدلالة اعنى فى الوضع ولاقتضاء الطبع
او العلية او المعلولية او لعد العلم بالقرينة ليشتمل دلالة اللفظ على المعنى المجازى واللزوم عبارة عن امتناع
الانفكاك بين الشيئين بان لا يتخلل بينهما امر آخر سواء كان فى التحقق فى وقت واحد كالانسان والضحك وفى
وقتين مستعقباله كالنظر الصحيح والعلم بالنتيجة او فى العلم بان يعلما معا بان يكون احدهما مستقلا قصدا والثانى
تبعا والا فاخطاء امرين بالبال معا كما فى المتضائفين والمدلول المطابقى والتضمنى والالتزامى او يكون العلم باحدهما
مستعقبا للعلم بالآخر بلا فصل كما فى الدليل والمعرف واللفظ بالنسبة الى المدلول او المعرف والمعنى والمراد
بالعلم ههنا مجرد الالتفات والتوجه كما صرح به قدس سره فى حواشى المطالع فلا يرد بانه يلزم ان لا يكون اللفظ
دلالة عند التكرار لامتناع علم المعلوم قوله غير اللفظية عقلية نص قدس سره فى حواشى المطالع ان الدلالة الطبيعة
تتحقق للالفاظ فقط والعقلية تعم اللفظ وغيره والاكتفاء ههنا على العقلية ايضا مشير الى ذلك وقال المحقق الدوانى
فى حاشية التهذيب وهى ان الطبيعة لا تنحصر فى اللفظ فان دلالة الحمرة على الخجالة والصفرة على الوجل
وحركة النبض على المزاج المخصوص منها ولعله قدس سره اراد ان تحققها للفظ قطعى فان تلفظ اح
لا يصدر عن الوجع وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها البعض لا تصدر عن الحالات
العارضة لها بل انما يصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان يكون تلك العوارض منبعثة
عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فيكون الدلالة طبيعة ويجوز ان يكون آثار
النفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبيعة دخل فى تلك الدلالة فتكون عقلية قال بحسب جعل الجاعل

لم یتعرض للمجہول اشارۃ الی عمومیۃ اللفظ وغیرہ قولہ وہی ای ما یجعل الجاعل الوضعیۃ یشتمل الوضعیۃ اللفظیۃ وغیرہا والمثال المذکور مثال للفظیۃ الوضعیۃ وکذا الحال فی قولہ وہی الطبعیۃ وقولہ وہی العقلیۃ قال بوضع ہو جعل اللفظ بازاء المعنی سواء کان لوحظ اللفظ والمعنی بخصوصہما فیکون الوضع شخصیا او لوحظ اللفظ بوجہ کلی والمعنی اللفظ بخصوصہ فیکون الوضع نوعیا کما فی المشتقات او لوحظ المعنی بوجہ کلی واللفظ بخصوصہ وہو الوضع العام والموضوع لہ الخاص کما فی المضمرات والمبہمات واما عکسہ فلم توجد سواء کان جعل اللفظ بازاء المعنی بنفسہ کما فی الحقیقۃ او بواسطۃ القرینۃ کما فی المجاز قولہ ہذا التعریف وضع اللفظ اہ لا تعریف مطلق الوضع حتی یرد النقض بوضع الخط والعقد بدلیل انہ علم تعریف المطلق مما تقدم من قولہ یجعل الجاعل فان قلت ای حاجۃ الی تعریف وضع اللفظ بعد العلم بمطابقۃ قلت التنصیص علی المقصود مع الاشارۃ الی ان التعریف المشہور اعنی تخصیص شئی بشئی معناہ التعیین والجعل لا الحصر والا انتقض بوضع المشترک والمرادف قولہ واما تعریف الوضع اہ تصریح لما علم من قولہ ما یجعل الجاعل وہی الوضعیۃ قولہ اذا فہم آہ اورد اذا میلا الی ما ہو المختار عند الجمہور وان کان المناسب لاصطلاح المنطقی متی قولہ ہو بفتح الہمزۃ آہ فی حواشی المطالع ہو بضم الہمزۃ وسکون الخاء المعجمۃ المشددۃ واذا فتحت الہمزۃ دل علی التحشر قولہ علی وجع الصدر ای علی ذی الصدر کما فی حواشی المطالع ویدل علیہ الاستناد قولہ اح الرجل علی وزن مد قال فان طبع اللافظ فی القاموس الطبع والطبیعۃ والطبائع بالکسر السجیۃ التی جبل علیہا الانسان وفی الاصطلاح یطلق علی مبدأ الآثار المختصۃ بالشئی سواء کان بشعور اولا وعلی الحقیقۃ فاذا ارید طبع اللافظ فالمراد بہ المعنی الاول فان صورتہ النوعیۃ او نفسہ تقتضی التلفظ بہ عند عروض المعنی واذا ارید بہ طبع اللفظ ای طبع مدلولہ فالمراد بہ المعنی الثانی واذا ارید بہ طبع السامع فانہ یتادی الیہ عند سماع اللفظ الی طبع مدلولہ من غیر احتیاج الی الوضع فالمراد بہ مبدأ الادراک ای النفس الناطقۃ او العقل وقد ذکر الوجوہ الثلثۃ فی حواشی المطالع واقتصر ہہنا علی الوجہ الاول لانہ اظہر قولہ ولہذا الاقتضاء یعنی الاقتضاء المذکور علاقۃ الدلالۃ قولہ کما ان صدور اللفظ اہ فیکون لفظ المذکور من حیث الصدور علاقۃ ذاتیۃ بالطبع فدلالتہ علیہ ودلالۃ الاثر علی المؤثر وعلی المرض دلالۃ طبیعۃ بواسطۃ اقتضاء الطبع لہ فلا عروض للمعنی وینافی بین اجتماع الدلالتین بل الدلالات کما اذا فرض وضع لفظ اح اح بمعنی ایضا قال وہی العقلیۃ کدلالۃ اللفظ ای علی المعنی المجازی مطابقۃ عند اہل العربیۃ لان اللفظ مع القرینۃ موضوعۃ للمعنی المجازی بالوضع النوعی کما صرحوا بہ واما عند المنطقیین فان تحقق اللزوم بینہما بحیث یمتنع الانفکاک فہی مطابقۃ والا فلا دلالۃ علی ما صرح بہ قدس سرہ فی حواشی المطالع

فی دلالة المعمیات علی معانیها قوله لا بدلالة اللفظ ای فقط الخ قلنا ان العلم بالمشاهدة یجامع العلم بدلالة
اللفظ اذ لا منافاة بین الطریقین فح قوله لیظهر من الظهور بمعنی آشکارا شدن علی ما فی التاج فانه اذا علم
وجود اللافظ بطریق آخر کان فی تحقق دلالة اللفظ علیه نوع خفاء واشتباه ویؤید هذا التوجیه الحصر
المستفاد من قوله واما المسموع آه او اصلا الخ قلنا ان العلم بالمشاهدة لا یجامع العلم بدلالة اللفظ بناء علی
ان المعلوم بالضرورة لا یستفاد من الدلیل فح قوله لیظهر من الظهور بمعنی پیدا شدن علی ما فی الصراح
والحصر بیان للواقع قوله فلا یعلم وجود لافظه الا بدلالة اللفظ آه فان فهم وجوده بعد صدور اللفظ منه بسبب
کونه بحیث یلزم من العلم به علمه لکونه اثرا له ولولا هذه الحیثیة فیه لا یعلم وان علم اللفظ فما قیل العلم بوجوده
انما حصل من العلم باللفظ والدلالة لیست سببا فالحق ان یق الا بالعلم باللفظ لیس بشیء قوله وانحصار
آه الحصر اما عقلی ان کان یجزم العقل به بمجرد ملاحظة القسمة مع قطع النظر عن امر خارج عنه واما استقرائی
ان لم یکن کذلک وبه نص قدس سره فی حواشی الشرح العضدی ومنهم من قسم القسم الثانی ما یجزم به
العقل بالدلیل او التنبیه وسماه قطعیا والی ما سواه وسماه استقرائیا والحصر الجعلی استقرائی فی الحقیقة
الا ان للجعل الجاعل مدخل فیه قوله الدائر بین النفی والاثبات بحیث لا یحتمل النفی وراء ذلک القسم
فلا یرد الحصر الاستقرائی الدائر بین النفی والاثبات لضبط الانتشار لکون النفی فیه مرسلا یحتمل
عند العقل امرا آخر وراء القسم قوله لا یلزم ان یکون اه وذلک لانه لا یلزم من انتفاء کون العلاقة بالوضع
او الطبع ان یکون العلاقة بینهما ذاتیة بان یکون احدهما علة للآخر او معلولا له او معلولا لعلة واحدة لجواز
ان یکون العلاقة امرا آخر قوله ای کلما اطلق فسر متی بکلما لانه نص فی العموم بخلاف متی فانه ظ وکلاهما
من سور الایجاب الکلی الشرطی وقد عرفت ان المراد بالعلم فی الموضعین الالتفات القصدی فقد لا
ینتقل الذهن من حضور اللفظ تبعا الی المعنی المطابقی ولا من المعنی المطابقة ولا من المطابقی الحاصل
تبعا الی المعنی الالتزامی لان احضار الملزوم شرط الانتقال الی اللازم وان المراد باللزوم الاستعقاب
فلا یرد لزوم الالتفات الی شیئین فی آن واحد ولا یصح الجواب بانه یجوز ان یکون الالتفات
الی احدهما بالاخطار والی الآخر بالطبع وما قیل انه یشکل بما اذا کان المعنی ملتفتا الیه لانه یلزم الالتفات
الملتفت الیه فوهم اذ لا یشک احد فی انه کما سمع اللفظ الموضوع لمعنی یلتفت الذهن الیه والالتفات
الثانی غیر الاول قوله بواسطة قرینة ای ظنیة الی الدلالة علی تعیین المراد کما فی المجازات والکنایات
المتبنیة علی العرف والعادة والادعاء فما قیل ان ارادا انهم لا یحکمون بدلالة بدون القرینة فمسلم لکن اهل
العربیة والاصول لم یتفقوا فی ذلک وان ارادا انهم لا یحکمون بدلالة مع القرینة فمم لان کون دلالته ح

کلیۃ وہم قال للعلم بوضعہ فاذا اطلق المشترک یلتفت السامع العالم باوضاعہ الی معانیہ الی وفق العلم باوضاعہ ان اجمالاً فاجمالاً وان تفصیلاً فتفصیلاً وما قیل من عدم صدق التعریف علی الضمائر والمبہمات فان ہذا مثلاً موضوع لکل مشار الیہ مفرد مذکر واذا سمع ہذا اللفظ من ہو عالم بوضعہ لا یفہم جمیع معانیہ فوہم لان ہذا لیس موضوعاً لکل مشار الیہ مفرد مذکر مطلقاً بل لمعین وقع الاشارۃ الیہ واستعمل اللفظ فیہ وذلک المعنی مفہوم عند الاطلاق للعالم بوضعہ لہ بوضع عام قولہ ای بوضع ذلک اللفظ مطابقاً سواء کان لذلک المعنی او لما دخل فیہ او لما ہو ملزومہ قولہ لئلا یختص بالدلالۃ المطابقیۃ لان فہم المعنی للعلم بوضع اللفظ لہ لیس الا فی المطابقۃ قولہ لان دلالۃ اللفظ آہ لان دلالۃ اللفظ اما علی نفس الموضوع لہ وہی المطابقۃ اولا وح اما ان یکون علی جزء لہ وہی التضمن اولا وہی الالتزام فالعقل یجزم بالانحصار بمجرد ملاحظۃ القسمۃ وما قیل ان حصر الدلالۃ فی الاقسام الثلثۃ المذکورۃ لا یقتضی انحصارہا فی المطابقۃ والتضمن والالتزام لاعتبار قید القید الحیثیۃ فیہا فوہم لان قید الحیثیۃ انما اعتبرت لئلا یلزم تداخل الاقسام لا لاخراج فرد من الدلالۃ اللفظیۃ الوضعیۃ من الاقسام الثلثۃ وکذا ما قیل ان دلالۃ الالتزام مشروطۃ باللزوم الذہنی فلم یکن الحصر عقلیاً لانہ یجوز العقل ان یدل اللفظ علی الخارج الغیر اللازم لان ذلک شرط لتحقق الدلالۃ الالتزامیۃ ولیس بمعتبر فی مفہومہا واعترض علی الحصر بوجوہ الاول ان لفظ ہی اذا کان راجعاً الی الابوۃ والبنوۃ مثلاً یدل علی المجموع بالمطابقۃ وعلی احد الجزئین بالتضمن وکل جزء یستلزم الآخر لامتناع تعقل احدہما بدون الآخر فاللفظ یدل علی کل بواسطۃ لزوم احدہما للآخر وہذہ الدلالۃ لیست مطابقۃ وہو ظ ولا تضمنیۃ لعدم اعتبار حیثیۃ الجزئیۃ ولا التزامیۃ لعدم الخروج اقول لا نسلم تحقق الدلالۃ بواسطۃ اللزوم بینہما لان تعقل احد المتضائفین انما یستلزم تعقل الآخر کان مخطراً بالبال والا لزم تعقلات غیر متناہیۃ متعلقۃ بالمتضائفین عند تعقل احدہما وہہنا لما کان فہم احدہما فی ضمن فہم مجموعہما الذی ہو مدلول مطابقی لم یکن فہم احدہما مستلزماً لفہم الآخر فلا تحقق الدلالۃ فلا حاجۃ فی جوابہ الی ارتکاب تکلف بان یق المراد بالخروج فی مدلول الالتزامی ان یصیر مدلولاً للفظ من حیثیۃ غیر حیثیۃ المعنیۃ والجزئیۃ الثانی ان لفظ ضرب مثلاً اذا لم یذکر مع الفاعل یدل علی الحدوث ولیست مطابقیۃ وہو ظ ولا تضمنیۃ لانہ لم یفہم فی ضمن الکل ولا التزامیۃ والا لزم تحقق الالتزام بدون المطابقۃ اقول لا نسلم دلالۃ ضرب بدون الفاعل علی المعنی اذ لا استعمال بدون الفاعل اصلاً ولو سلم فنقول انہا مطابقۃ لان دلالۃ الفعل علی الحدوث بجزءہ الموضوع لہ ودلالتہ علی النسبۃ والزمان بہیئتہ الموضوعۃ ایضا الثالث انہ اذا اطلق المشترک یفہم کل واحد من معانیہ عند العلم باوضاعہ ویفہم جمیع المعانی ایضا

بریسیۃ

ومع انہ لیس ہذہ الدلالۃ شیئا من الاقسام الثلثۃ اقول لا نسلم فہم جمیع المعانی من اللفظ بل ذلک لزم لاجتماع فہم کل واحد منہا منہ واعلم ان ورود ہذہ الشکوک علی الحصر المذکور لاینافی کونہ عقلیا لان البدیہی قد یتطرق الیہ الشبہۃ بواسطۃ عدم تجرید الطرفین کما ہو مناط الحکم قال واما تسمیۃ الدلالۃ الاولی آہ فی التاج المطابقۃ باکسی موافقت کردن التضمن درمیان خویش آوردن التزام دربر گرفتن فلاشتمال الدلالات الثلث علی المعانی اللغویۃ للالفاظ الثلثۃ سمیت بتلک الالفاظ وکما کانت ہذہ الدلالات انواعا للدلالۃ العقلیۃ الوضعیۃ اللفظیۃ جاز نسبتہا الیہا فیقال دلالۃ مطابقیۃ وتضمنیۃ والتزامیۃ قال انتقض حد بعض الدلالات لم یقل حد کل واحد منہا لانہ لم یوجد لفظ مشترک بین الکل والجزء واللازم حتی یوجد مادۃ انتقاض حد التضمن بالالتزام وبالعکس ولذا لم یتعرض لہ الشارح رہ قال فانہ موضوع آہ ولاشک فی عموم الامکان العام من حیث الصدق لکن فی جزئیۃ مفہومہ لمفہوم الامکان الخاص شبہۃ لان کل واحد سلب مقید ولیس احد المقیدین جزأ من الآخر الا ان یقال ان سلب الضرورۃ عن الطرفین عبارۃ عن السلبین فالسلب الواحد جزء منہما قال فی الضوء جاء اطلاق الشمس علی الضوء فی مثل قولہم وقعت الشمس من الکوۃ ووقت العصر ما لم یتغیر الشمس والاصل فی الاطلاق الحقیقۃ قال ویتصور علی صیغۃ المعلوم او المجہول من التصور بمعنی صورت بستن وچیزی را صورت کردن با خویشتن قولہ یرید ان لفظ آہ لما کان عبارۃ الشارح رہ یرد علیہ الاعتراض من وجوہ ثلثۃ الاول انہ یدل علی اشتراط الارادۃ فی الدلالۃ وذلک باطل وان نقلہ المحقق الطوسی عن الشیخ فی شرح الاشارات الثانی ان قولہ کان دلالتہ علی الامکان الخاص مطابقۃ لا دخل لہ فی الانتقاض الثالث ان قولہ وعلی الامکان العام تضمنا یشعر بانہ لا مطابقۃ حیث لم یذکرہ فی محل البیان وجہ قدس سرہ بان ذکر الارادۃ بیان للواقع لا للاشتراط فی الدلالۃ وذکر المطابقۃ تمہید لکون دلالتہ علی الامکان العام تضمنا والیہما اشار قدس سرہ بحذف الارادۃ عن البین وجعل دلالتہ علی الامکان الخاص حالا والدلالۃ علی الامکان العام جزء المقصود بالافادۃ وبان عدم ذکر المطابقۃ بواسطۃ انہ لا دخل لہا فی الانتقاض لا لانتفائہا عن الدلالۃ علی الامکان العام تضمنا اذ لا منافاۃ بینہما والیہ اشار بقولہ وذلک لاینافی قولہ علی الامکان الخاص ای دلالتہ علیہ فہو ظرف مستقر اذ الاطلاق معناہ التخلیۃ والارسال وہو لا یتعدی بعلی قولہ وذلک لاینافی آہ علی ما توہمہ بعض شراح المطالع وقالوا فی توجیہ الانتقاض کان دلالتہ علی الامکان العام تضمنا لا مطابقۃ وکذا فی الانتقاضات الآتیۃ وردہ الشارح رہ فی شرحہ للمطالع بما ذکرہ قدس سرہ

قوله على الامكان العام ايضا اي مرة ثانية باعتبار ملاحظة كونه موضوعا له ففي ذكر لفظ كل ايضا ههنا اشارة
الى ان الدلالتين متغائرتين بالذات لتغائر الجهتين بالذات فما قيل المناسب للسياق ان يكون
قوله ايضا متاخرا عن قوله مطابقة وهم قوله دلالتين آه حاصلتين من ملاحظة الوضعين ولا شك
ان استحضار الوضعين لا يكون في آن واحد فكذا الدلالتين مما قيل يلزم الالتفات الى المعنيين في آن
واحد وهم قوله فاذا اعتبرنا آه كلمة اذا لمجرد الظرفية لا للشرط اي يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له في زمان اعتبار دلالة التضمنية وانما قيده بذلك لانه مدار انتقاض قوله لا يرد ان لا اعتبار
لا دخل له في الصدق لان الصدق متحقق وان لم يتحقق الاعتبار قوله اي لتحقق الدلالة التضمنية اشارة
الى الدلالة المذكورة بقوله دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة وحاصله الدلالة
التضمنية قوله ولا مدخل آه اشارة الى قوله وان فرضنا انتفاء وضعه كناية عن انه لا مدخل فيها بوضعه
للامكان العام وهو ملحوظ فلا يرد ان فرض انتفاء وضعه بازائه بعد تحقق الوضع فرض مح فجاز ان يستلزم
انتفاء الدلالة فان المح جاز ان يستلزم المح قوله لما كان آه فلا يتوهم من الاكتفاء على كونها دلالتها
على الضرورة التزاما انتفاء للمطابقة على ما زعم بعض الشارحين فانه بط لتحقق الدلالتين لاشتماله على جهتين
الدلالتين قوله لما عرفت من اشتماله على جهتين وان يكون هناك تضمنية فلا يتوهم من الاكتفاء
على المطابقة انتفاء التضمنية فان ذلك لعدم الاحتياج اليها في الانتقاض قوله فتامل لعله اشارة
الى سوال وجواب ذكر الشارح في شرح المطالع بقوله لا يقال اللفظ اذا دل باقوى الدلالتين اعني
المطابقة لا يدل باضعفها اعني التضمن والالتزام لانا لا نسلم ذلك وانما يكون كك لو كانت الدلالة
القوية والضعيفة من جهة واحدة قوله والا لزم اي وان دل اللفظ الموضوع على كل امر خارج والحال
ان جميع الالفاظ الموضوعة متساوية في كونها موضوعة ان يكون كل لفظ دالا على معاني غير متناهية
لشمولها الموجودات والمعدومات تفصيلا واجمالا لخروجها بالاعتبارين عن الموضوع له وهو ظاهر
البطلان لعدم الالتفات عند اطلاق لفظ منها الى المعاني الغير المتناهية لا اجمالا ولا تفصيلا
قال فلا بد له متفرع على ما تقدم باعتبار العلم كما في قوله تع ما احابكم من نعمة فمن الله فعلم انه لا بد للدلالة
على الخارج من شرط اي من امر يتعلق بوجودها على ما هو المعنى للشرط لا ما يتوقف عليه وجودها اذ الدليل
لا يساعده قال الامر الخارجي نسبة الفرد الى الكلي والظ الامر الخارج كما في بعض النسخ قال يلزم
من تصور المسمى في الذهن تصوره اي من ادراكه ادراكه سواء كانا تصورين او تصديقين او احدهما تصورا
والآخر تصديقا قال فانه لو لم يتحقق هذا الشرط كان الظاهر ان يقول فانه لو لم يتحقق اللزوم الذهني

فان الکلام فی ذلک لشرط ما ہو اللزوم الذہنی الا انہ عبر عنہ بہذا الشرط اشارۃ الی ان کلمۃ والا فی المتن ح
انکان تقدیریا وان لا یشترط لکن المراد منہ وان لا تحقق ہذا الشرط لان لا یجعل ذلک شرطا لان عدم
جعلہ شرطا لا یستلزم امتناع فہم الامر الخارجی بل عدم تحققہ فی الواقع فالمراد بقولہ ویشترط فی الدلالۃ
الالتزامیۃ اہ انہا مشروطۃ بہ فی الواقع لا انہ یجعل شرطا لہا قولہ فیکفی فیہا آہ ای اذا اطلق اللفظ الموضوع
اطلاقا صحیحا علی ما ہو المراد فی تعریف الدلالۃ فلا یرد انہ اذا اطلق الحرف بدون المتعلق والفعل
بدون الفاعل لا یکفی العلم بالوضع فی فہم معناہما المطابقی والمشتقات موضوعۃ باعتبار الہیئۃ وضعا
نوعیا وباعتبار المادۃ وضعا شخصیا والعلم بالوضعین کاف فی فہم معانیہا قولہ من سماع اللفظ ای و
لاجل سماعہ ومن اللفظ المسموع قولہ فہذا ہو الدلالۃ المطابقیۃ ای الانتقال المذکور قال قدس سرہ
فی حواشی المطالع واما التعریف الدلالۃ بالفہم مضافا الی الفاعل والمفعول اعنی الی السامع او المعنی
او انتقال الذہن من اللفظ الی الفہم فمن المسامحات التی لا تلتبس المقصود اذ لا اشتباہ فی ان الدلالۃ
صفۃ اللفظ بخلاف الفہم والانتقال ولا فی ان الفہم والانتقال من اللفظ انما بسبب حالۃ فیہ فکانہ
قیل ہی حالۃ اللفظ لسببہا یفہم المعنی منہ او ینتقل منہ الیہ کانہم نبہوا بالتسامح علی ان الثمرۃ المقصودۃ
من تلک الحالۃ ہی الفہم والانتقال انتہی کلامہ فالمراد بالدلالۃ فی قولہ واما الدلالۃ علی المعنی الموضوع
ثمرتہا بناء علی المسامحۃ المشہورۃ والا فاصل الدلالۃ یکفی فیہا الوضع ولا تعلق لہ بالعلم بالوضع اصلا
قولہ وکذا اذا علم اہ لما کان فی کتابۃ العلم بالوضع فی فہم المعنی المطابقی من اللفظ المشترک خفاء
منشاہ عدم الفرق بین الارادۃ والدلالۃ حتی قال من شرط الارادۃ فی الدلالۃ ان اللفظ المشترک ما لم
یوجد قرینۃ ارادۃ احد معانیہ لا یفہم منہ معنی تعرض لبیان حالہ بان الدلالۃ بالنسبۃ الی جمیع معانیہ
متحققۃ انما المحتاج الی القرینۃ الارادۃ قولہ لمعنی مرکب ای ذی اجزاء من حیث انہ مرکب فالمراد بہ
ما یقابل البسیط لا ما یقابل المفرد فان الترکیب المقابل للافراد یوصف بہ المعنی بعد الوضع وانما
اعتبر الحیثیۃ لانہ اذا وضع لمعنی مرکب من حیث انہ واحد لا یدل علی اجزائہ دلالۃ تضمنیۃ قولہ و
لا یمکن اہ دفع لان یقال الدلالۃ التضمنیۃ والمطابقۃ لا یکفی فیہا العلم بالوضع بل لا بد من شرط وہو ان
لا یکون موضوعا لمعنی مرکب اجزاء غیر متناہیۃ ولا یکون موضوعا لمعان غیر متناہیۃ باوضاع غیر
متناہیۃ فقولہ لا یمکن الاول متعلق بالتضمن والثانی بالمطابقۃ ونفی الامکان باعتبار عدم ترتب
الثمرۃ المقصودۃ من وضع الالفاظ وہی افادۃ ما فی الضمیر واستفادتہ ما تنبہ اذا کان الواضع ہو البشر
نعم او غیرہ فلا یرد ان نفی الامکان غیر مسلم اذا کان الواضع ہو اللہ سبحانہ ونعم قولہ لخصوصیتہ اہ ای

لمعنى مركب من اجزاء غير متناهية ملحوظة بخصوصيتها فاما وضعه لمعنى مركب من اجزاء غير متناهية ملحوظة لا بخصوصيتها بل اجمالا فواقع كلفظ الجملة والجميع ونحوهما قوله ان يوضع لفظ واحد اه قيد بالواحد لان الالفاظ الكثيرة المستعملة في كل لغة موضوعة لمعان غير متناهية وضعا شخصيا او نوعيا او افرادا او تركيبا يمكن تاديته اى معنى يراد بها اما حقيقة او مجازا وقيد بالاوضاع لان وضع اللفظ الواحد لها بالوضع الواحد العام متحقق ولما كان عموم الجمع المنكر الموصوف بمعنى كل فرد فرد افاد الكلام كونه موضوعا بكل معنى بوضع لا باوضاع متعددة كما توهم فقيل الواجب ان يقول بوضع وضع من اوضاع غير متناهية قال ولا يشترط فيها اللزوم عطف على قوله وهو اللزوم الذهني ولا حاجة الى تاويله بقولنا يشترط فيها اللزوم الذهني لان عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس جائز ولا الى تكلف انه عطف على ما نقله من عبارة المتن من قوله ويشترط في الدلالة الالتزامية قال يلزم من تحقق المسمى في الخارج ظرف للتحقق في الموضعين والمراد بالتحقق الخارجي التحقق الاصلي لا ما هو في خارج الذهن ليشتمل لزوم الصفات النفسانية لبعضها البعض كالحيوة للعلم اعم من ان يكون في نفسه او في شئ فيشمل لزوم الجوهر للجوهر كلزوم الهيولى للصورة والجوهر للعرض العرض للجوهر كلزوم التحيز للجسم وبالعكس ولزوم الامور الاعتبارية لمحالها كلزوم القيام بالذات للجسم ولزوم لبعضها البعض كالابوة والبنوة ولزوم السلبية كلزوم عدم الفرسية للانسان قال بحيث يلزم من تحقق المسمى في الذهن اى من وجوده الظلي وجوده الظلي واما استلزام الوجود الاصلي بشئ للوجود الظلي لاجزء وعكسه ممتنع لان طرف هذا اللزوم لا يجوز ان يكون الخارج ولا الذهن لاستلزام النسبة فيما فيه وجود الطرفين فيه نعم ههنا قسم آخر من اللزوم وهو لزوم شئ لشئ في نفسه مع قطع النظر عن التحقق وان كان ظرف الاتصاف الذهن كلزوم عدم المعلوم لعدم العلة فانه ليس باعتبار تحققهما في الخارج وهو ظ ولا في الذهن بالمعنى المذكور بل بين انفسهما وان كان ظرف اللزوم بينهما الذهن ولزوم الكلية للصورة العقلية والمعلومية للمعلوم من هذا القبيل وكذا جميع المعقولات الثانية اللازمة للاولى واما لزوم الوجود العلم الاصلي بوجود المعلوم في التصور فوهم لان ههنا وجود واحد للعلم اصالة وللمعلوم ضمنا كوجود الكلي في الخارج في ضمن فرده فتدبر ولا تغلط وانما تعرضوا لعدم اشتراط اللزوم الخارجي لان اكثر الاحكام باعتبار الخارج قوله الدلالة التضمنية داخلة في هذا القسم لان اه لما كان استعمال اللزوم شائعا في الخارج تعرض لدخول الدلالة التضمنية ليصح الحصر المذكور قوله يلزم من فهم المعنى اه يعني انه ناش من فهم الموضوع له فانه بسبب لفهمه من اللفظ وحاصل بتبعيته ولا ينافي ذلك تقدم فهم الجزء في نفسه على فهم الكل فان فهم الجزء من اللفظ

غير فهمه في نفسه قوله المضاف اه مقصوده قدس سره دفع ما ينساق الى الوهم من انه اذا كان البصر خارجا عن مفهومه كان مفهوم العدم المطلق فيصح اطلاقه على كل عدم وحاصله ان التقييد داخل والقيد خارج فان المعنى العدم المضاف الى البصر من حيث انه مضاف الى البصر لا العدم من حيث ذاته قوله ومفهوم العمى هو العدم آه في شرح المطالع في اوائل بحث القضايا فرق بين جزء الشيء وبين جزء مفهومه فان البصر ليس جزءا من العمى والا لم يتحقق الا بعد تحققه بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن العدم لتعلقه الا مضافا اليه ولا يجد الا بان يقترن البصر بالعدم فيكون احد جزئي البيان انتهى وهو مخالف لما خرج به هذا اقول ترك ذكر البصر معه في قوله تع صم بكم عمي وقوله تع بل هم قوم عمون يدل على دخول البصر في مفهومه وذكره معه في نحو قوله تع لا تعمى الابصار يدل على خروجه عنه لئلا يحتاج الى التجريد فلعل الشارح يبني كلامه في الموضعين على الاحتمالين اللذين يؤيدهما الاستعمال واما استدلاله على الجزئية فغير تام لجواز ان يكون توقف التعقل ووجوب الذكر في الحد لاجل دخول الاضافة في مفهومه هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام ودع عنك خرافات الاوهام قال اراد بيان آه فهو من تتمة التعريف موجبة لمزيد انكشاف الدلالات فلا يرد ان بيان الاستلزام لا دخل له في الافادة والاستفادة قال اي ليس متى تحققت اه يعني ان المراد بعدم الاستلزام رفع الايجاب الكلي فان متى من سور الايجاب الكلي وذلك لان الاستلزام عبارة عن امتناع الانفكاك في جميع الاوقات والاوضاع ومعنى قولنا متى تحققت تحقق اللزوم في جميع الاوقات لا دوام الاتصال على ما وهم لانه المتبادر من الشرطية ولانه تفسير لنفي اللزوم والقول بانه تفسير باعتبار نفي الكلية لا باعتبار اللزوم تكلف مستغنى عنه قال بالاستلزام متعلق بالسبب لا بالبيان فيدخل فيه البيان بالتوقيف قال لجواز ان يكون آه الجواز ههنا بالنظر الى الوضع كما هو المتبادر من دخوله على النسبة بين اسم كان وخبرها وانما اكتفى على الجواز لكفايته في المقصود وللتردد في تحقق الوضع للبسائط بخصوصها لعدم تكلف العلم بها لك الآن لئن يكون الوضع هو الله تع او بالوضع العام وكلاهما مختلف فيه واما المعنى البسيط فلا شبهة في تحققه كالنقطة والوحدة والمجردات فانه او وضع احدنا لفظا لذلك لتحقق المطابقة بلا تضمن بخلاف الجواز الذي في قوله لجواز ان يكون من الماهيات بالاستلزام شيئا على ذلك فانه جواز بالنظر الى وجود اللازم فيقيد ذلك عدم العلم بالاستلزام لا العلم بعدمه وقيل ان الجواز الاول امكان وقوعي او امكان في نفس الامر ولا شك في منافاتهما للاستلزام لانه عبارة عن امتناع الانفكاك والثاني امكان عقلي اي لا يحكم العقل بامتناعهما وذلك لا يكفي في نفي الاستلزام لان عدم حكم العقل بالامتناع لا يستلزم عدم الامتناع

قوله بهذا الدليل ايضاً اه احترازعن عدم التعرض لبيان استلزام الالتزام للتضمن ووجه كونه معلوماً من هذا الدليل انه قال لمعنى بسيط والنكرة الموصوفة لعم فيفيد جواز الوضع بكل معنى بسيط سواء كان له لازم ذهني اولا فيما اذا كان لازم ذهني يتحقق الالتزام بدون التضمن واورد قدس سره كلمة اذا وكان الدالتين على التحقق اشارة الى تحقق اللازم له فان عدم الانقسام خارج عن ماهية النقطة والدلالة هي بعد ومنه ولازم بين لها بالمعنى الاخص ولذا اخذوه في تعريفها وكذا كونها ذات وضع وكذا في الوحدة وما قيل ان امكان معنى بسيط كذلك كاف في عدم الاستلزام ففيه انه ان اراد الامكان في نفس الامر فمم وان اراد العقلي فمسلم لكنه لا يثبت عدم الاستلزام بل عدم العلم به قال فغير متيقن لم يقل فغير معلوم لان العلم شائع عندهم في مطلق الادراك ولا شبهة في تصور الاستلزام ولان المقصود نفي العلم اليقيني اثباتاً ونفياً سواء كان مشكوكاً او مظنوناً وان ادى الدليل الى الشك قوله دفعة واحدة اى في زمان متناه لان الدلالة هي الانتقال من اللفظ الى المعنى الموضوع له ومنه الى اللازم فيترتب الانتقالات فلا يكون في زمان واحد قوله وهو محال لان ملاحظة الامور الغير المتناهية والانتقال من كل منهما الى آخر في زمان متناه محال بالضرورة فما قيل يمنع استحالة تعقل ما لا يتناهى معاً دفعة لانه لا يضيق زمان عن تعقل المعاني الحاصلة معاً وان كثرت ليس بشيء قوله ورد ذلك منع لقوله وهكذا الى غير النهاية بسند جواز التلازم بين معنيين ما قيل ان مجموع المعنيين ايضاً معنى فيكون له لازم ذهني فيلزم التسلسل وانه يلزم في صورة التعاكس ان لا تسكن النفس من الانتقال عن احد المتلازمين الى الآخر بل تنتقل من احدهما الى الآخر دائماً والوجدان يكذبه فمدفوع لان تحقق مجموع المعنيين لا يستلزم تصوره حتى يكون لازماً ذهنياً لاحد المعنيين وفرق بين تعقل المعنيين وتعقل المجموع وان اللازم في صورة التعاكس تعقل المعنيين معاً كما بينه قدس سره بقوله ولا استحالة آه لا الانتقال من احدهما الى الآخر

قوله لان التلازم بين الطرفين آه ذكر الطرفين للتنصيص على المقصود فان التلازم لا يكون الا من الطرفين قوله دوراً محالاً اى دور تقدم فانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله وفيما نحن فيه دور معية وهو لا يقتضي الا حصولهما في الخارج او في الذهن واجاب قدس سره في حواشي المطالع عن اصل الاستدلال بان المستلزم لتصور اللازم تصور الملزوم بالاخطار فلا يلزم من تصور الملزوم بالاخطار تصور لازمه كذلك حتى يلزم تصور لازم اللازم واورد عليه ان هذا الجواب يقتضي خروج الدلالة الالتزامية من تعريف الدلالة لانها كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم المعنى للعلم بوضعه والالتزامية ليست كذلك بل متى اطلق وتعقل المسمى بالاخطار وليس بشيء لان الدلالة مشروط بالتوجه

ان تسكن

الی اللفظ والتجرد عن الشواغل کما صرح بہ المحقق التفتازانی فی شرحہ للرسالۃ قولہ فان صح آہ یعنی ان ہذا
استدلال بالوجدان فالمنصف یعترفہ اذا رجع الی وجدانہ والمکابر ینکرہ ویقول لانسلم تحقق الذہول
عن سائر الاغیار انما المحقق الذہول عن الشعور وہو لا یستلزم عدم الشعور فتردّدہ قدس سرہ
ہہنا فی تمامیتہ والجزم بعدم الاستلزام فی بعض تصانیفہ مبنی علی المحالین من الانصاف والمکابرۃ
وقد یستدل علی عدم الاستلزام بان جمیع المفہومات اذا اخذ بحیث لایشذ عنہا شئ فہنا مطابقۃ و
لیس لہ لازم ذہنی والالزم خلاف المفروض وفیہ ان تلک الجملۃ موصوفۃ بعدم التناہی وبانہ لایشذ
عنہا کل واحد منہا خارج عنہا لاتصافہا بہ فدلالۃ اللفظ الموضوع علیہ التزامیۃ ولاینافی
دخولہ فیہا باعتبار انہ مفہوم من المفہومات فتدبر قولہ ای سلب الغیر آہ السلب یطلق علی مایقابل
الایجاب اعنی ادراک لاوقوع النسبۃ وعلی مایقابل الثبوت اعنی الانتفاء واللاوقوع الذی
ہو المعلوم وکذٰلک المعنی یطلق علی الصورۃ الذہنیۃ التی ہی العلم وعلی ذی الصورۃ الذی ہو المعلوم
فعلی الاول المراد بالحصول فی الموضعین حصول نفسہ وعلی الثانی حصول صورتہ قولہ وہو باطل
واللازم من ادراک امر ادراک امور غیر متناہیۃ ولان الوجدان یکذبہ قولہ ولیس بصحیح آہ اورد
المنع فی صورۃ الدعوی والسند فی صورۃ الدلیل مبالغۃ قولہ ولو صح اہ نقض بعد المنع قولہ
بیان لمنشاء الغلط الزاعم قولہ لازم بین بالمعنی الاعم آہ المراد ہہنا باللازم مایمتنع انفکاکہ عن الشئ
محمولا کان اولا قولہ وقد یتوہم آہ منشاء ہذہ الشبہۃ ایضاً اشتباہ اللازم البین بالمعنی الاعم
باللازم البین بالمعنی الاخص وحاصل الجواب منع کونہ بینا بالمعنی الاخص وہو المعتبر فی الالتزام
وکلمۃ بل للاضراب اوللترقی بانضمام الترکیب الی الامرین وقد یتوہم ایضاً ان التضمن فہم الجزء من
حیث کونہ جزء او الجزئیۃ مفہوم خارج عن ذات الجزء فیکون التضمن مستلزماً للالتزام والجواب ان
التضمن فہم الجزء بسبب کونہ جزء الا بوصف کونہ جزء افالحیثیۃ تعلیلیۃ لاتقییدیۃ قولہ ایضا کما یدعی
فی عدم استلزام المطابقۃ الالتزام قولہ انا نجزم بجواز آہ فہو امکان وقوعی وفی نفس الامر
لدخول الجزم علیہ فبعید عدم الاستلزام قولہ علی قیاس اہ حال من فاعل نجزم ای قائلین علی
قیاس ما قیل فی المطابقۃ فہذا فی الدلیل وقولہ ایضاً فی المدعی فلاتکرار قال وفی عبارۃ المصـ
تسامح حیث حذف المضاف اعتماداً علی فہم المتعلم ای بتبیّن عدم تبیّن استلزام اہ فی التاج
التسامح آسان گرفتن بایکدیگر وستعملونہ فیما یکون فی العبارۃ تجوز والقرینۃ ظاہرۃ الدلالۃ قال
لان التضمن والالتزام تابعان لان فہم الجزء واللازم من اللفظ بتوسط فہم الکل منہ وانکان فہم الجزء

مطلقاً متقدماً علی فہم الکل وفہم بعض اللوازم اعنی الملکات متقدم علی ملزوماتہا اعنی الاعدام واما قیل
بتبعیۃ التضمن والالتزام للمطابقۃ من حیث ان ما یقتضی الدلالات الثلث اعنی الوضع یقتضی المطابقۃ اولا
وبالذات والتضمن والالتزام ثانیاً وبالعرض فیکونان تابعین لہذا الوجہ مستلزمین لہا ولا منافی
ذلک کون المطابقۃ تابعۃ للتضمن بوجہ آخر فسقط ما اوردہ الش فی شرح المطالع من ان لا امر فی التبع و
بالعکس ضرورۃ ان فہم الجزء سابق علی فہم الکل ففیہ بحث لان مالہ التبعیۃ فی القصد وقد منع السید
قدس سرہ عدم وجدان التابع فی القصد بدون المتبوع فی القصد کالسفر للحج وکذا ما قیل ان الواضع
جعل بالوضع اللفظ بحیث یلزم من العلم بہ العلم بالمدلول المطابقی واستتبع ہذہ الحیثیۃ کون اللفظ بحیث
یفہم منہ المعنی التضمنی الالتزامی بواسطۃ ان فہم الکل متاخر عن فہم الجزء وفہم الملزوم بدون فہم اللازم
فالامر فی الدلالتین علی عکس تحقق المدلولین فالاعتراض ناش من عدم الفرق بین الدلالۃ والمدلول
وفیہ بحث لانہ ان اراد الاستتباع فی القصد فمسلم لکن لا یفید المط کما عرفت وان اراد الاستتباع
فی التحقق فہم لابد لہ من دلیل قال احترازاً عن التابع الاعم ومن متبوعہ الخاص فی التحقق سواء کان
معلولاً لہ او معلولاً لعلۃ اخریٰ وسواء قلنا الواحد النوعی معلول لعلۃ ما او معلول لعلل معینۃ والحیثیۃ
یفید الاحتراز عن دخولہ فی موضع الکبریٰ اذا کانت قیداً لہ وعن دخولہ فی الحکم اذا کانت قید المحکوم بہ
قولہ فان اردت آہ یعنی ان الحیثیۃ اذا کانت عین المحیث کان معناہ الاطلاق وانہ لا قید ہہناک
حتیٰ قید الاطلاق ایضاً ولاشک ان ثبوتہ للتضمین مقید بہذا الاعتبار لیستفاد منہ الاتحاد فی المفہوم
اذ الاتحاد فی التصدق حاصل بدون اعتبار الحیثیۃ فاندفع ما توہم ان اللازم ان التضمن ثابت لہ
مفہوم التابع لانہ عینہ قولہ یعنی ان قولنا آہ حاصلہ اختیار الشق الثانی واثبات تکرار الاوسط لجعلہ
متعلقاً بالمحکوم بہ ولما کان المجیب موجہاً کلامہ بکفیہ الاحتمال فلذا لم یتعرض الشارح لاثباتہ وتعرض
قدس سرہ لذلک لقولہ ولا یخفی آہ ترقیاً فی الجواب قولہ فان اردت بالتابع یعنی ان اردت
بالموضوع مفہوم التابع یلزم امران احدہما بالنسبۃ الی نفس الموضوع وہو کون القضیۃ طبیعیۃ
والثانی بالنسبۃ الی الحیثیۃ وہو ان لا یکون للقضیۃ مفہوم محصل عند العقل لانہ ح یکون معناہ
مفہوم التابع من حیث انہ مفہومہ لا یلاحظ معہ شئ آخر لا یوجد بدون المتبوع فانہ اذا قید
لا یوجد بدون المتبوع ایضاً وما قیل فی بیانہ من انہ لا وجود لمفہوم التابع اصلاً فلا یحصل التقیید
سلب وجودہ بقولہ بدون المتبوع ففیہ انہ یقتضی ان لا یکون لقولنا لا یوخذ الا ہو بدون القیود
معنی محصل لان احد المتضایفین لا یوجد الا آخر الا انہ لا دخل لہ فی ما نحن فیہ لانہ لا یبقی فیما لا دخل لہ فی

المقام لیس معنی محصلا له قوله وان ارید به اه ای ارید به ذات التابع وما یصدق علیه فح یکون بالحیثیة غیر الحیث والغرض بانها قید للموضوع فهی اما لتعلیل اتصاف الذات بالعنوان فیکون المعنی کل ذات موصوف بالتابعة لاجل انه موصوف بها فیلزم تعلیل الشیٔ بنفسه اعنی تعلیل الاتصاف بالتابعة واما تقیید اتصاف الذات بالعنوان فالمعنی کل ذات موصوف بالتابعیة مقیدا بکونه موصوفا بالتابعیة فیلزم تقیید الشیٔ بنفسه قوله فتعین آه ای اذا بطل تعلقها بالمحکوم علیه تعین تعلقها بالمحکوم به اذ لا ثالث بان یکون حالا عن ضمیر لا یوجد مقدما علیه للتوسع فی الظرف وتفصیل ہذا الکلام ما ذکرہ قدس سرہ فی حواشی المطالع ان قولک من حیث کذا قد یراد به بیان الاطلاق وانه لا قید ہہنا کما فی قولنا الانسان من حیث ہو انسان وقد یراد به التقیید کما فی قولک الانسان من حیث انه لا یصح ویمرض موضوع الطب وقد یراد به التعلیل کما فی قولک النار من حیث انها حارة تسخن قوله لکن لا ینتج ح ای حین اذ احل الحیثیة قید للمحکوم به فیلزم تقیید المحکوم به بالحیثیة لاعتبار ان احدہما ان یکون قید للحدث فح یفید النتیجة مقیدة والثانی ان یکون قید الانتساب الحدث الی الفاعل فیئول ح الی المشروطة والعرفیة العامتین کانه قیل وکل تابع ما دام تابعا لا یوجد بدون المتبوع والصغری دائمة والدائمة مع احدی العامتین ینتج دائمة کما ہو مذکور فی الموجہات فینتج التضمن والالتزام لا یوجدان بدون المتبوع دائما وہو المطا اقول القضیة ح یکون منقوضة بالتابع الاعم لانه بشرط کونه موصوفا بالتابعیة توجد بدون المتبوع الخاص کالحرارة فانها بشرط اتصافها بصفة التبعیة توجد بدون النار فی الشمس نعم انها لا توجد مقیدة بصفة التبعیة له بدونه فتدبر قوله ومنہم من قال اراد به المحقق التفتازانی وردہ قدس سرہ فی حواشی المطالع بانه ان اراد به التاخر فی الوجود فقد بان بطلانه وان اراد انهما مقصودان بتعا ضرورة ان المقصود الاصلی من وضع اللفظ للمعنی دلالته علیه واما دلالته علی جزئیة او علی لازمة فمقصودة بالتبع ورد علیه ان المقصود بالتبع وقد یوجد دون المقصود بالذات کما فی قطع المسافة للحج انتہی ولعله ترکه ہہنا لان فہم الجزء من اللفظ متاخر فی الوجود عن فہم الکل والکان فہمه فی ذاته متقدما علیه سواء قلنا ان فہم الکل عین فہم الجزء بالذات متغائر اله بالاعتبار کما ہو ذکر فی شرح مختصر الاصول العضدی او قلنا بتغائرہما بالذات قال الدال بالمطابقة لم یقل الدال علی المعنی المطابقی لیکون صریحا فی ان المقسم ہو اللفظ الموضوع باعتبار الدلالة بالمطابقة بخلاف الدال علی المعنی المطابقی فانه یشمل الدال علی المعنی التضمنی والالتزامی ایضا فلا بد من اعتبار قید الحیثیة لاخراج الدال علیهما قال

فان قصد بجزء منه اه لاشک فی ان اللفظ انما عرض له الترکیب حین الاستعمال و قصد افادة المعانی الترکیبیة فان الواضع ابتداء انما وضع الالفاظ لمعانیها متفرقة والمرکب من حیث انه مرکب انما صار موضوعا بوضع الاجزاء کما صرح به السید قدس سره والاستعمال عبارة عن ذکر اللفظ وارادة المعنی فعلم ان القصد معتبر فی الترکیب و لما کان الافراد عبارة عن عدم الترکیب کان معناه عدم القصد وان الترکیب و الافراد لایجتمعان فی اللفظ فی حالة واحدة فقد اعتبر المتاخرون القصد فی تعریفیهما ولیس مبناه علی ان الارادة معتبرة فی الدلالة علی ما وهم اذ لو کان کذلک لما احتیج الی اعتبارها واما الاکتفاء علی اعتبار الدلالة وعدمها کما وقع فی عبارة المتقدمین فغیر صحیح لانه یستلزم اجتماع الافراد والترکیب فی مثل عبد الله و تابط شرا و ذلک یستلزم ان یجری علیه احکام الافراد والترکیب المعنویة من کونه کلیا و جزئیا و قضیة و جزء قضیة و فائدة الفائدة التامة وعدمها واللفظیة من الاعراب والبناء وصحة کونه مسندا الیه وعدمه فی حالة واحدة و ذلک بین البطلان واعتبار قید الحیثیة لا یدفع ذلک لان الحیثیتین حاصلتان معا فیه انما یدفع ذلک انتقاض تعریف احدهما بالآخر فتدبر ولا تصغ الی ما قیل ان قید الحیثیة مغن عن اعتبار القصد ولا الی ما قیل ان اعتبار القصد یوجب خروج المرکب من تعریفه حین انتفاء القصد ولا الی ما اجیب به انه من ان المعتبر تقدیر القصد فان ذلک من الهفوات قال ان قصد بجزء منه اه قصدا جاریا علی قانون الوضع کما صرح به الشارح فی شرح المطالع فلا یرد نحو زید اذا قصد بجزئه الدلالة علی جزء معناه علی خلاف قانون الوضع والمراد من قصد الدلالة ان یعتبر تلک الدلالة فی افادة المعنی المقصود من اللفظ سواء کان المفاد صحیحا او باطلا فیشمل المرکبات البدیهی البطلان مدلولها والمرکبات المجازیة نحو رمی بدر وما قیل ان التعریف منتقض بلفظ الانسان اذا ضم الیه مهمل فلا بد ان یق بکل جزء منه فمدفوع لانه خارج عن القسم لانه الدال بالمطابقة او الدال بالوضع والمجموع لیس بموضوع لا بوضع المعین ولا بوضع الاجزاء وما قیل انه یصدق التعریف علی نحو ضرب والتقیید بالاجزاء المترتبة فی السمع مما لا دلیل علیه فمدفوع بان المقصود من نحو ضرب دلالة مجموع المادة والصورة علی مجموع المعنی لا دلالة الجزء علی الجزء قوله یعنی ان هذا المجموع آه لما کان المقسم الدال بالمطابقة فلا بد من تحقق الوضع فی المرکب من حیث انه مرکب وکان فیه خفاء ازاله قدس سره لبیان ان له من حیث الترکیب وضعا باعتباره یدخل فی الدال بالمطابقة وهو وضع اجزائه لاجزاء معناه وانما قیدنا بالحیثیة لان للمرکب وضعا نوعیا باعتبار هیئته لکن لا مدخل له فی الترکیب والافراد فان المعتبر فیهما الاجزاء المترتبة فی السمع کما سیجیء قال فان الرامی المقصود منه الدلالة ای الغرض منه تلک الدلالة وان کان موضوعا بالذات ما نسب الیه الرمی وعلی ما تقرر من ان الصفات تعتبر فیه النسبة من جانب الذات

مفاد
متعلق
مفروع
متعین

وفی الافعال من جانب الحدث وذلک لان الذات المبهمة مشترکة فی جمیع الصفات اخذت
فی مفہومہا لاقتضاء النسبة الیہا والغرض منہا افادة الاحداث المخصوصة المنسوبة الیہا قال
الی موضوع ای ذات قائم بہ الرمی فالقیام ایضا مدلول لہ واحترز بہ عن نحو لابن وتامر فانہ دال
علی ذات ماینسب الیہ اللبن والثمرة لا علی ما اتصف بہ فما قیل ان الصواب الی ذات ما لان الذات
الماخوذة فی مفہومہا الصفات فی غایة الابہام وہم قال ومجموع المعنیین معنی رامی الحجارة اے
معناہ من حیث انہ مرکب ظاہر ان لہ جزء آخر اعنی معنی الہیئة الترکیبیة قال فلابد اہ ای بالنظر
الی القیود المذکورة فی تعریف المرکب صریحا لابد من تحقق اربعة امور واما کون ذلک المعنی مقصودا
فانما یستفاد بطریق اللزوم لان الدلالة علی جزئہ اذا کانت مقصودة ولم یکن المعنی الذی ہو جزءہ
مقصودا اصلا کان ذکر الجزء الآخر من اللفظ الدال علی الجزء الآخر من المعنی مستدرکا فلذلک لم یتعرض
لہ فی تفصیل القیود وتعرض فی بیان فوائدہا لان الاخراج حاصل بہذا القید المستفاد لزوما
قال لکن لا دلالة لہ علی معنی سواء کان للمعنی جزء کزید اولا کاسماء حروف التہجی وانما لم یتعرض لہذا التفصیل
لعدم دلالة القیود المذکورة فی التعریف علیہ لا صریحا ولا لزوما لان المذکور فیہ الدلالة وہو یقتضی
المعنی واما عموم ذلک المعنی بان یکون لہ جزء اولا فلا دلالة علیہ لان الاطلاق لا یقتضی العموم وما قیل ان
ہذا التقسیم مجرد احتمال عقلی لان الحروف موضوعة لا عداد فلیس بشیء لان ذلک انما ہو بعد الوضع ابا جاد ومختصة
بہذہ الحروف الثمانیة والعشرین التی فی لغة العرب لا فی جمیع اللغات قولہ وذلک اہ لما کان العبودیة
لازمة للذات المشخصة واللوازم تشتبہ بالذاتیات ازال الخفاء بقولہ وذلک آہ قولہ وہو ظاہر ولذا لم
یتعرض لہ الشارح قال تشخص انسانی انما لم یقل فرد انسانی لان التشخص یقال بالنسبة الی الذاتیات
بخلاف الفرد فانہ اعم فمعنی انسانی ان الانسان ذاتی لہ فیترتب علیہ قولہ فان معناہ ح اہ بلا ریبة
قولہ لیکون مفہوم اہ تتمیم لکلام الشارح بضم مقدمة مطویة فی کلامہ ترکہ لظہورہ قال سواء کان
اہ یعنی ان النفی داخل علی القصد المقید والنفی متوجہ الی القید لا الی اصل القصد ولما کان القیود متعددة
کان لنفی القصد المقید بہا صورا متعددة فما قیل ان عبارة التعریف محمولة علی خلاف ما یتبادر
فی استعمال المحاورات من توجہ النفی الی القید مع بقاء الاصل توہم علی ان رجوع النفی الی
القید والاصل شائع فی استعمالات الفصحاء والکلام المجید قال ومخالفة الوضع الطبعی
من غیر داع فی الصراح القوة توانائی ای لیس بخطاء لکنہ فی قوتہ فی القبح قال للمفرد
والمرکب اعتباران ای للفظہما اعتباران عمم الاعتبارین لہما او لا ثم خص البیان باعتبار المعنی

اشارة الی مدار الجواب تحقق اعتباری المفرد اذ حاصله ان مفهوم المفرد موخر عن مفهوم المركب
والكاين مما يصدق عليه مقدما والتعريف بحسب المفهوم ولم يقل لكل من المفرد والمركب مفهوم
وما صدق عليه على طبق ما ذكر في الكتاب اشارة الى ان التقديم والتاخير دائر على اعتبار ذينك
الحالتين لا على تحققهما في انفسهما قال فان القيود اه المراد بالوجودي ما لا يدخل السلب في
مفهومه والعدمي بخلافه قال فلهذا اى لتحقق الاعتبارين في المفرد قال لانها بحسب
الذات اى المقصود منه تحصيل الاقسام وان كان فيه ضم القيود الى المفهوم مشترك قال
وانما اعتبر في المقسم اه لما كان عبارة الشارح يحتمل معنيين اعتبار المطابقة وعدم اعتبار التضمن
والالتزام بديهيا كما هو الظاهر واعتبار المطابقة وحدها وعدم اعتبارهما معها وذلك بان يكون الاطلاق
في قوله ودلالته المطابقة قرينة التقييد بقيد فقط وليستفاد منه كونه ذلك التقييد قيد معها في قوله
لا التضمن والالتزام خصه قدس سره بالاحتمال الثاني بقرينة ان الاحتمال الاول بعيد لا يذهب
اليه الوهم وان كان ظاهر العبارة موهما له لانه لا يسبق الوهم الى ترك ما هو المقصود بالذات واعتبار
ما هو المقصود بالتبع قوله ولم يعتبر الدلالة مطلقا اى معنى قوله لا التضمن والالتزام لم يعتبر
التضمن والالتزام معها بان يجعل المقسم ما يشملها لا بان يجعل القسم الدال المقيد بالثلثة
والا لخرج الدال باحدها عن المفرد والمركب قال لان المعتبر اى في نفس الامر كما هو المتبادر
الى الفهم عند اطلاق الحكم ومن اقامة الدليل عليه ومن قال ان المراد ان المعتبر ذلك عند القوم
وذلك ليس صريحا منهم بل فهم بسبب انه لو اعتبر غيرها لزم المحال فقد ركب شططا قوله ثم اذا اعتبر اه
يريد ان بعد اعتبار القسم الدال مطلقا يتحقق احتمالات اربعة احدها ان يشترط في المركب دلالة
الجزء على جزء جميع المعاني الثلثة وفي الافراد انتفاء هذه الدلالة سواء كان باعتبار جميع المعاني
او باعتبار بعضها وح لا يجتمع الافراد والتركيب والثاني ان يشترط فيه وجود الدلالة المذكورة
باعتبار اى معنى كان وفي الافراد وعدمها باعتبار اى معنى كان وح يجتمع الافراد والتركيب
في لفظ واحد والثالث ان يشترط في المركب وجودها باعتبار جميع المعاني وفي الافراد
انتفائها باعتبار الجميع ايضا والرابع ان يشترط في التركيب وجودها باعتبار واحد منها و
في الافراد انتفائها باعتبار الجميع وهذان الوجهان باطلان لانه يستلزم لان تحقق الواسطة
بين المفرد والمركب وان لا يكون الافراد عبارة عن عدم التركيب والاحتمال الاول
بعيد جدا لانه يستلزم خروج اكثر الالفاظ المركبة من المركب ودخولها في المفرد لان وجود الدلالة

المذکورۃ بالقیاس الی جمیع المعانی قلیل جدا فبقی الاحتمال الثانی فتعرض له الشارح فبین انه یستلزم
اجتماع الافراد والترکیب فی لفظ واحد نظرا الی الدلالتین واعترض علیه بانه لا محذور فی اجتماعهما
نظرا الی الدلالتین اقول ہذا خلاصۃ کلامه قدس سرہ وہو مبنی علی ان وجه النظر منع لبطلان
ورب الثانی اعنی لزوم اجتماع الافراد والترکیب فمعنی قوله لا دلالة جزئه علی جزء معناہ اہ لیس
المعتبر فی الترکیب تلک الدلالة علی انفرادہا بان یکون وبحصوله ومعنی قوله لزم ان المرکب من
لفظین موضوعین المعنیین بسیطین مفردا انه یلزم ان یکون فی حال ترکبه مفردا ولک ان تحمل النظر
مرددا بین منع الملازمة المشار الیه بقوله غایته ما فی الباب وبین منع لبطلان التالی بان یقول
ان اردت بقوله لزم ان یکون اللفظ المرکبة آہ انه یلزم دخول ذلک المرکبة فی المفرد بمنع الملازمة
انما یلزم ذلک لو اعتبر فی الترکیب وجود الدلالة المذکورۃ باعتبار جمیع المعانی لم لا یجوز ان یعتبر
وجودہا باعتبار واحد منها وان اردت انه یلزم ان یکون المرکب حال ترکیبه مفردا ایضا بمنع
بطلان التالی اذ لا محذور فی ذلک فیکون معنی قوله لا دلالة جزءہ علی جزء معناہ التضمنی والالتزامی
لیس المعتبر تلک الدلالة مع المطابقة بان یکون المعتبر وجود الدلالتین ولا بانفرادہا بان یکون کل واحد
منها موجبا للترکیب ومعنی قوله لزم ان یکون اللفظ المرکب آہ لزم دخول المرکب فی المفرد لکونه
مفردا حال ترکیبه فعلی ہذا التوجیه یکون الاحتمالان مذکورین فی الشرح بلا رتبة فتدبر قوله لانه عدم الترکیب
الخ لا عدم جمیع افراد المرکب فلا یمکن ان یکون الافراد عبارۃ عن انتفاء الترکیب باعتبار جمیع المعانی
وما قیل ان المعتبر فی الترکیب دلالة الجزء علی جزء واحد من تلک المعانی وہو ایجاب جزئی فیکون
عدمه سلبا کلیا فیکون الافراد عبارۃ عن عدم الترکیب باعتبار جمیع المعانی فوہم لان النفی فی تعریف
المفرد لیس موجبا الی احد والا لافادۃ التعریف تحقق الافراد اذا کان اللفظ جزء دال علی جزء المعنی
ولا یکون ذلک المعنی واحدا من المعانی الثلثة وذلک بط قوله فلذلک اہ تقدیم الجار والمجرور
المجرد الاعتناء بشان التعلیل وحصول الحکم معللا لا للحصر علی ما وہم فقوله وبین عطف علی لم یتعرض مع
متعلقه فلم یستلزم کون استبعادۃ الوجه الاول علیه لبیان بطلان الثانی ایضا وعلی انه لو ارید بیبن
فساد الثانی فقط صح التعلیل ایضا قوله بل ہذا اولی آہ اضراب من السید قدس سرہ استظهار الورود
والنظر ذلک لانه اذا جوز اجتماع الترکیب والافراد باعتبار الدلالتین الغیر المجتمعین کان اعتبار
اجتماعهما باعتبار الدلالتین المجتمعین اولی قوله انما کانا فی حالتین ای حالة قصد المعنی العلمی وحالة
قصد المعنی الاضافی قوله زیادۃ التباس بین الاقسام بحیث یتحیر فی اجراء الاحکام الافراد

والترکیب علیه اذلا تستعمل الا فی معنی واحد قوله لکنهما فی حالة واحدة وہی حالة قصد المعنی المطابقی
دہو بحسب وضع واحد وہوالوضع الذی یدل باعتباره علی المعنی المطابقی قوله فیلتبس الاقسام زیادة
التباس یوجب التحیر فی اجزاء الاحکام لانه تحقق الترکیب والافراد فی استعمال واحد قال والاولی
ای فی بیان اعتبار الحصر المطابقة وحدها فی المقسم او اعتبارها مطلقا قوله ذلک الافراد استطرادی
فی التاج الاستطراد خویشتن را ازپس دشمنے بهزیمت وادن براے فریقین ویراد بعدی بل
المراد ہہنا ذکره لاعن قصد بل بتبعیته الترکیب قوله فانه اذا تحقق اه لان قولنا کلما تحقق الترکیب
باعتبارهما تحقق الترکیب وباعتبار المعنی المطابقی ینعکس الی قولنا کلما تحقق الترکیب باعتباره لم
تحقق باعتبارهما وہو ملزوم لقولنا کلما تحقق الافراد باعتباره تحقق الافراد باعتبارهما وما قیل انه
تحقق الافراد فی اللفظ الموضوع لمعنی بسیط غیر ملزوم لشئی بالنسبة الی المعنی المطابقی دون التضمنی
والالتزامی فهو وہم مبنی علی ان تحقق الافراد بالنسبة الیهما یقتضی وجودهما فی تحققه بالنسبة الی المعنی
المطابقی ولیس کذلک قوله لکن الترتیب اه دفع للتوہم الناشی من کون الافراد بعکس الترتیب
فانه یستلزم ان یجوز الاکتفاء فی المقسم علی اعتبار دلالة التضمن والالتزام بناء علی انه اعم محققا لا
ان الافراد باعتبار المعنی المطابقی یستلزم الافراد باعتبارهما قوله ہو المفهوم الوجودی ولان القصد
بالافادة المعانی الترکیبیة ولان المعنی المطابقی اصل فاعتبار الترکیب والافراد بالنظر الیه اولی قوله و
اعتباره اه ای الترکیب باعتبار المعنی المطابقی یغنی عن اعتباره بحسب المعنی التضمنی والالتزامی اذ لا
تخرج فرد من افراد المرکب بترکب اعتبار الترکیب بحسبهما ولیس المرکب باعتبار الترکیب بحسبهما
واحکام تخصه فاعتبار الترکیب بحسبهما بعد اعتبار الترکیب بحسب المعنی المطابقی مستغن عنه واعتبار
الترکیبین فی المرکب بلا حاجة فاندفع ما قیل ان ما ذکره یدل علی ان ما لا یکون لها فرد من المرکب
بالنسبة الی المعنی التضمنی والالتزامی لم یکن مرکبا بالنسبة الی المعنی المطابقی وہذا لا یقتضی ان یخصص
تعریف المفرد والمرکب فی مقام بیان الاصطلاح بالدال بالمطابقة کیف بانه یشعر بان الترکیب والافراد
لا تحقق بالنسبة الی المعنی التضمنی فظهران ما قیل ان ملخصه انه یفید بحسب النظر لا بحسب الحقیقة لان الترکیب
بحسبهما ایضا مندرج فیه لانه اخص من الترکیب بحسب المدلول المطابقی وہم یخص یتادی علی فساده
قوله یغنی عن اعتباره بحسب المعنیین الاخیرین قوله فلذلک ای لکون الترکیب وجودیا وکون
اعتباره بحسب المعنی المطابقی مغنیا اعتبر المطابقة وحدها دون مطلق الدلالة التی یندرج فیها التضمن
والالتزام لانه یلزم اعتبار امر مستغن عنه ولم یلتفت الی ما یقتضیه الافراد لکونه عدمیا قوله من الاکتفاء

بیان ما یقتضیہ قال لان جزء الجزء جزء ہذہ المقدمۃ بدیہی فالتعرض لبیانہ اشتغال بما لا یعنی فدلالتہ
علی جزء المعنی التضمنی دلالتہ علی جزء المعنی المطابقی بلا خفاء لظہور ہذا البیان لم یبین الاستلزام ہہنا بامتناع
تحقق التضمن بدون المطابقۃ وان کان تاما لانہ اذا دل علی جزء اللفظ علی جزء المعنی التضمنی لا بد
لہذا الجزء من اللفظ من معنی مطابقی والجزء الاخر لا یکون مہملا ولا مرادفا لہ فلہ ایضا معنی مطابقی فتحقق التركیب
بالقیاس الی المعنی المطابقی قولہ بل لزم ترکیب اہ ای ترکیب اللفظ باعتبار المدلول الالتزامی
دون ترکیبہ باعتبار المدلول المطابقی قولہ ولا دلیل آہ فانہ اول المسئلۃ قولہ والا لم یکن ہناک
ترکیب ای ترکیب بین اللفظین من حیث الدلالۃ علی المعنی فلا یکون داخلا فی المقسم لانہ الدال
علی معنی بالوضع ولا وضع فی ہذا المجموع لمعنی لا بنفسہ ولا بوضع الاجزاء فاندفع ما قیل ان قولک جسق
مہمل مرکب خبری مع کونہ جزئہ الاول مہملا لان ذلک الترکیب من حیث دلالتہ علی نفسہ لا من
حیث الدلالۃ علی المعنی قیل الاظہر ان یقال ولا یجوز ان یکون الجزء الآخر مہملا والا لم یکن المجموع دالا
بالمطابقۃ فلا یکون دالا بالالتزام فلا یکون مرکبا بحسب المعنی الالتزامی وہو المفروض ولا ریبۃ فی
انہ یتم بہذا القدر الملازمۃ ولا حاجۃ الی نفی جواز کون الاجزاء مرادفا للاول وفیہ بحث لانا لا نسلم
الملازمۃ المستفادۃ فی قولہ والا لم یکن المجموع دالا بالمطابقۃ لان تمام الموضوع لہ لذلک المجموع
ہو المعنی المطابقی لجزئیۃ الموضوع ولم یثبت بعد ان المدلول المطابقی للمجموع لا بد ان یکون مرکبا
من مدلول الجزئین قولہ فلا ترکیب ہناک ای من حیث المعنی اذ لا وضع للمجموع ہناک لمعنی
فلا یرد انہ قد یحصل الترکیب من المرادفین کعطف البیان مع معطوفہ بل من ضم اللفظ الی نفسہ
نحو جاءنی زید زید وقرأت الکتاب بابا بابا لانتفاء الترکیب بینہما من حیث المعنی انما الترکیب من
حیث اللفظ لفائدۃ التاکید او التفصیل والایضاح قولہ ولزم الترکیب آہ ای لزم من تحقق الترکیب
باعتبار المعنی الالتزامی الترکیب باعتبار المعنی المطابقی والا لزم اما تحقق الالتزام بدون المطابقۃ
او انتفاء الترکیب بین اللفظین من حیث المعنی قولہ فان قلت اہ منع لتحقق المقدم المشار الیہ بقولہ
انہ اذا دل جزء اللفظ علی جزء المعنی الالتزامی بالالتزام فلا بد ان یکون لہذا الجزء معنی مطابقی بان
المفروض دلالۃ الجزء علی جزء المعنی الالتزامی لا مطلقا لا دلالتہ علیہ بالالتزام حتی یتحقق لہ معنی
مطابقی فیلزم الترکیب باعتبار المعنی المطابقی لم لا یجوز ان یکون مدلولا تضمنیا او مطابقیا ومن
ہذا تبین ان ما قیل ان الاولی لتقدیم ہذا السوال علی السوال السابق وہم وما قیل ان ہذا السوال
غیر منتج اذ لیس النقض ان جزء اللفظ اذا دل علی جزء المعنی الالتزامی لزم ان یکون تلک الدلالۃ

الالتزامیۃ بل المقصد انہ لابد فی الترکیب باعتبار المعنی الالتزامی ان یکون دلالۃ احد الجزئین من اللفظ
غیر یقینی وعلی ما یفہم منہ دلالۃ التزامیۃ والا لم یکن مجموع المعنیین مدلولا التزامیا فقضیۃ انا لا نسلم الملازمۃ
المذکورۃ بقولہ والا لم یکن مجموع المعنیین مدلولا التزامیا لجواز ان یکون لاحد جزئی اللفظ دلالۃ علی احد جزئی
المعنی الالتزامی بالتضمن او المطابقۃ ولا یکون للجزء الثانی من اللفظ دلالۃ علی جزء الثانی منہ اصلا ویکون
مجموع المعنیین لازما بینا لمجموع معنی اللفظ المرکب کالجسم الماشی فانہ مدلول التزامی للحیوان الناطق والجزء
الاول منہ یدل علی الجسم تضمنیا ولا دلالۃ للناطق علی الماشی اصلا ومجموع المعنیین مدلول التزامی لکونہ
خارجا عن المعنی المطابقی للحیوان الناطق قولہ لان المرکب من الداخل والخارج خارج بمعنی انہ لیس
نفسہ ولا جزء لہ قولہ قلت آہ جواب بتغییر الدلیل بحیث لا یرد علیہ المنع المذکور قولہ اما ان یکون التزامیۃ
آہ وذلک لانہ دلالۃ اللفظ بالوضع وہی منحصرۃ فی الاقسام الثلثۃ فما قیل انہا لیست شیئا منہا لانہا دلالۃ
من حیث انہا لازم الموضوع لہ او جزء لہ او نفسہ لیس بشئی لان الکلام فی دلالۃ جزء اللفظ علی جزء المعنی وکونہ
جزء المعنی الالتزامی ای بالنسبۃ الی المرکب لا یکفی فی دلالۃ الجزء علیہ کما لا یخفی قال اللفظ المفرد بالنظر
الی معنی استعمال فیہ فلا یرد قولنا لبعض الحروف فی وللظرفیۃ المخصوصۃ معنی فی فان المراد بکلمۃ فی فیہما
نفسہا لا معناہا سواء کان حقیقیا او مجازیا لیدخل فی الاداۃ لفظۃ ہو التی فی قولنا زید ہو قائم فانہ لو وقع
فی قالب الاسم یستفاد منہ وتفصیل فی السعدیۃ فما قیل انہ تقسیم اللفظ المفرد باعتبار معناہ المطابقی
اذ لا یسمی اللفظ باعتبار معناہ المجازی بہذہ الاسماء من بدائع الاوہام ولا من بدائع الابہام قولہ
یشکل ہذا بمثل الضمائر المتصلۃ اہ یعنی ان جعل عدم صلاحیۃ الاخبار صفۃ اللفظ مع ان منشاء ہا
المعنی یدل علی ان المعتبر عدم صلاحیۃ المعنی لذلک من حیث انہا فی قالب ذلک اللفظ فحینئذ یرد الاشکال
بالضمائر المرفوعۃ المتصلۃ فانہا لکونہا فاعلۃ ابدا لا یصلح الاخباریۃ وبالضمیر المنصوبۃ بالفعل
والمجرورۃ فانہ لکونہا فضلۃ ابدا لا یصلح لذلک ایضا وانما قال بمثل آہ لانہ یشکل بالاسماء اللازمۃ
الظرفیۃ ایضا فانہا لا یقع الا مفعولا فیہ واما ما قیل لانہ یشکل بالاعلام الشخصیۃ فمبنی علی ان یراد
بالاخباریۃ الحمل ایجابا والظاہر شمولہ للسلب ایضا وعلی ان الجزئی لا یصح حملہ وسیصرح الشارح بخلافہ
فی تعریف الجنس قولہ انہا لا تصلح اہ بناء علی انہا فی مقابلۃ قولنا وان صلح لذلک والمتبادر منہ
صلاحیۃ الاخباریۃ فی الجملۃ ولو بمرادفہ قولہ وہذہ بخلاف الاداۃ فانہ لا مرادف لہا قولہ ولیس
لفظۃ فی للظرفیۃ اہ دفع توہم ان الحروف لہا مرادفات ایضا یعبر عنہا بہا عند تفسیر معانیہا کما یقال فی للظرفیۃ
ومن للابتداء والی للانتہاء قولہ مطلق الظرفیۃ فلا یکون مرادۃ لملاحظۃ حال الطرفین منعقد بمعناہ

الکان مستلزما لتعقلها اجمالا قوله ظرفية مخصوصة اه اي النسبة الى الطرفين ماخوذة فيها وهذا القيد بيان للواقع
ومناط للفرق قوله معتبرة اه اي المعتبرة من حيثية انه رابطة بينهما مراة لملاحظة احدهما بالقياس الى الآخر
فلا يكون مستقلة بالمفهومية صالحة للحكم عليه وبه اندفع ما قيل ان كلامه قدس سره يدل على ان مناط الفرق
البالطلان والخصوصية وليس كذلك بل مناط الاستقلال بالمفهومية وعدمه وكيف يتوهم ذلك ان
قوله وهذه الظرفية المخصوصة المعتبرة على هذا الوجه يتنادى بان مناطه الاعتبار المذكور قوله فانه صالح لهما
كما يقال معنى الظرفية او الظرفية معنى في قوله وقس على ذلك فان معنى لفظ الابتداء هو الابتداء المطلق يصلح
لان يخبر به وعنه معنى لفظة من هو الابتداء المخصوص الغير الصالح يخبر عنه ولا به قوله ثم يحتاج آه فبل الظم
انه لا احتياج فيهما ايض الى التاويل لوقوعهما مخبرا عنهما في قولك انك عالم وضربني زيدا وليس بشيء لان
الضماير المنصوبة المتصلة بالفعل قسم غير المنصوبة المتصلة بالحرف على ما في الكافية وصلاحية احدهما للاخبار
لا يستلزم صلاحية الاخر والضمير في ضربني مجرور فليس مجزا عنه نعم انه مخبر عنه من حيث المعنى والكلام في صحة
الاخبار باللفظ وكذا الجواب من قولك علمتني منطلقا واما ما قيل من انه يصح الاخبار بالكاف في علمتنيك اي
علمتني نفسك من غاية الاتحاد بيني وبينك فموقوف على صحة هذا القول والظم عدمها اذ مغلوبي افعال القلوب
في الحقيقة مفعول واحد وهذا المصدر الماخوذ من المفعول الثاني مضافا الى الاول لان معنى علمت
زيدا قائما او انسانا علمت قيامه او انسانيته وفي المثال المذكور لا يمكن ذلك قوله واما ان لا يصلح معناه
يعني لو زيد لفظ المعنى في التعريف لم يحتج الى التاويل لان يكون التعريف صريحا في ان ذلك صفة المعنى في
نفسه لا مدخل للفظ فيه ولا شك ان معاني الضماير المذكورة لاستقلالها بالمفهومية تصلح لذلك بخلاف الادات
قوله لم يحتج الى تاويل اي لادخل الضماير المذكورة لانه لا يحتاج الى تاويل اصلا فانه يحتاج الى تاويل الاخبار
بالاسناد لدخول اضرب ولا تضرب بل نقول لا تاويل لها لان الاخبار معناه في اللغة الاعلام ولا شك
ان الانشاءات تصح ان يعلم بها النسبة الذهنية قوله وان لم يصلح اه يعني ان الايراد النسبة على ان الادات
قسمان قوله فلابد ان يكون في جزءه آه ذلك لان القيد جزء من مفهوم المقيد وان كان خارجا عما يصدق
عليه قوله كما ان لا في زيدا لا جزء من اجزاء المخبر به واما ما قيل من ان معنى لا غير مستقل وضم الغير المستقل الى
المستقل لا يوجب الاستقلال فلا يصح الاخبار بلا حجر وانما وقع ههنا جزءا باعتبار نقله الى النفي المطلق الذي
هو مستقل الا ترى ان المعنى المطابقي للفظين غير مستقل لعدم استقلال النسبة التي هي جزء منه فليس
بشيء لان المعنى الغير المستقل اذا ضم الى امر يحتاج اليه في الاستقلال يصير المجموع مستقلا في المفهومية
بمعنى انه لا يحتاج الى تعقله الى ضميمة نعم ضمه الى غير ما يحتاج اليه لا يوجب كضم النسبة التي في الفعل الى الحدث

والزمان بخلاف ما لو ضم بالفاعل فانه یصیر مستقلا کما لا یخفی قال فهو ان لم یصلح لان یخبر بها لانها موضوعة لتقریر
الفاعل علی ضمه فالمخبر بها هو الصفة ومدلولها التقریر وخص النقض بالافعال لان مشتقاتها مصادر بها یقع مخبرا عنها
کما لا یخفی قال فیلزم ان یکون ادواة مع انها افعال قال لا بعد فی ذلک ای فی دخولها فی الادوات مع کونها
افعالا غائیة ما یلزم ان یکون ادوات عندهم افعالا لا عند النحاة **قوله** وهذا کلام حق اشارة الی ان الاعتراض
حق باعتبار المعنی وما ذکره الشارح ایضا حق نظرا الی جانب اللفظ **قوله** یعنی ان القوم اه ای لیس مراد الشارح
انهم قسموا الادوات صریحا الی القسمین فانه خلاف الواقع بل اراد انه لزم ذلک من کلامهم لزوما لا خفاء فیه
لانهم سموا الرابطة اداة وقسموا الرابطة الی القسمین ویفهم منه ان الاداة منقسم عندهم الی قسمین بلا خفاء **قوله**
وقسموا الرابطة ای الرابطة التی بین اللفظ کما صرح به فی السعدیة حیث قال اللفظ الدال علی النسبة الحکمیة
یسمی رابطة لربطها المحمول بالموضوع وزعموا انها اداة لدلالتها علی معنی غیر مستقل فاندفع ما قیل انهم
جعلوا الرابطة اداة بمعنی عدم الاستقلال بالمفهومیة لا بمعنی انه لفظ مفرد یدل علی معنی لا یصلح لان یخبر به
بدلیل انهم جعلوا الحرکة رابطة وما قیل انهم لم یصرحوا بان الاداة قد یکون اسما وقد یکون کلمة بل انها قد یکون
فی قالب الاسم وقد یکون فی قالب الکلمة وبون بعید بین المعنیین وعلی تقدیر التسلیم یلزم ان یکون هو اداة
فوهم لانه لا یمکن تقسیم الاداة الی الاسم والکلمة بل الی ما یکون فی قالبها وفی صورتها وباعتبار المعنی اداة **قوله**
وذلک غیر لازم فیجوز ترکه الا ان التطابق اولی واحسن ولا بعد فی ترک الاولی قال لان نظرهم فی الالفاظ
من حیث المعنی ای ینظرون الی المعنی بالذات والی اللفظ بواسطتها ولاجلها والنحاة بالعکس یعنی یبحثون
عن احوال تعرض للفظ من جانب المعنی والنحاة یبحثون من احوال تعرض للفظ نفسه فلا یرد ما قیل انهم قالوا فی
وجه حصر الکلمة الی اقسامها لانها اما ان لا تدل علی معنی آه لان الدلالة المذکورة حال تعرض للفظ نفسه لا حال
یعرض من جانب المعنی کالکلیة والجزئیة **قوله** لتمامها تعلیل للمسماة بالتامة والمراد بالکلام ما تضمن الکلمتین بالاسناد
قوله فی کثیر من العلامات متعلق بتشارک وهی دخول قد والسین والسوف والنواصب والجوازم ولحوق
الضمایر وتاء التانیث الساکنة والانقسام الی الماضی والمضارع والامر والنهی وغیر ذلک **قوله** وجودیة
لذلک ای لاجل دلالتها علی الزمان کالکلمات التامة سموها القوم کلمات ولعدم صلاحیتها للاخبار ضموا
الیها اما الکونه وجودیة ای دالة علی ثبوت اخبارها لاسمائها **قوله** ومن ثم ای لاجل کونها ذات جنسین لا لجنس
لادراجها فی شیء منهما **قوله** اما ان یکون معناه اعم من المطابقی والتضمنی وکذا فی مقابله **قوله** وقد یقال البعض
ای کما یقال انه یلزم ان یکون الافعال الناقصة ادوات وتعقله بقوله یشکل بامثال الضمایر المتصلة وهم
قوله لابهامها یحتاج آه فالاحتیاج الی الصلة لازالة الابهام والافادة التامة لا لصحة الاخبار **قوله**

لکون مفهومه وجودیا ای مفهومه المختص به وهو الذی به یمتاز عن قسیمه والا فالمفرد الذی هو المقسم معتبر فی مفهومه وهو عدمی قوله لکن هذا القسم اه یعنی تقدیم الوجودی اولی اذ لم یعارضه مانع کلزوم الانتشار والتکرار فیما بحث فیه واما اذا عارضه مانع فلک الخیار فی رعایة المانع او فی رعایة الوجودی فان کل منهما ترک ما هو اللائق فی باب التعلیم من وجه واثبانه من وجه قوله احترازا عن المحذورین ای کلیهما بخلاف ما اذا اخر العدمی فانه تحصیل الاحتراز عن احدهما اه قوله مثال لما یدل بهیئة علی الزمان الحاضر آه دفع لتوهم ان یضرب مثال علی تقدیر کونه حقیقة فی احد الزمانین مجازا فی الاخر بناء علی ما سبق الی الوهم من الدلالة علی احد الازمنة عدم الدلالة علی اثنین قال فاما ان یدل بهیئته اه ای یشترط ان یکون فی مادة موضوعة منصرفة فیها فلا یرد نحو جسق وحجر فانهما علی هیئة ضرب مع عدم دلالتها علی الزمان وللتنبیه علی ذلک قال بهیئة ولم یقل بهیئة قال بهیئة وضعیة آه الهیئة فی اللغة نیکر ونها وفی السرف الصیغة والصیغة اسم للحالة الحاصلة من الصوغ بمعنی در کالبد بر ریختن گداختہ را او بمعنی آمادہ کردن او بمعنی پیدا کردن وفی العرف اسم للحالة المخصوصة وعطف الصیغة علی الهیئة المتغیر لشهرته فی المعنی المرادف قال زمان معین آه قید التعیین بیان للواقع لا للاحتراز اذ لا یدل علی الزمان غیر المعین قال والمراد اه لم یقل والصیغة الهیئة الحاصلة اه لان الهیئة یطلق بمعنی الصیغة والصیغة قد یطلق علی مجموع الهیئة المخصوصة والمادة قال الهیئة الحاصلة اه تحقیقه ان الصیغة الشخصیة عبارة عن الهیئة الشخصیة الحاصلة بالاعتبار للحروف المعینة الاصلیة والزائدة بالاعتبار المذکور والصیغة الصیفیة عن الهیئة الحاصلة بالاعتبار المذکور للحروف الاصلیة والزائدة من حیث انها اصلیة وزائدة مع قطع النظر عن خصوصیتها والصیغة النوعیة عن الهیئة الحاصلة بالاعتبار المذکور للحروف الاصلیة من حیث انها کذلک وهی الدال الزمان فالهیئة الحاصلة للحروف الاصلیة لاصالتها ماهیة الصیغة والاختلاف فیها موجب لتنوعها وما یحصل بالحروف الزائدة او لخصوصیة الحروف الاصلیة خارج عن ماهیتها والاختلاف فیها موجب لاختلافها اصنافا واشخاصا اذا عرفت هذا فنقول المراد بالهیئة الصیغة وبالحروف اسم من انیکون فی الحال او فی الاصل کق وفیه اشارة الی ان هیئة اللفظ الذی علی حرف واحد کهمزة الاستفهام لا یطلق علیه الصیغة والی ان الهیئة الحاصلة للکلمات باعتبار التقدیم والتاخیر کعبد الله وتابط شرا علمین لا یسمی صیغة ثم ان جعل تعریفا لمطلق الصیغة فالحروف علی اطلاقها وان جعل تعریفا للصیغة الدالة علی الزمان فالمراد بها الحروف الاصلیة وذکر التقدیم والتاخیر کلیهما للتنبیه علی ان الکل منهما مدخلا فی حصول الهیئة کانه قیل باعتبار ترتیبها فی اللفظ وفی اضافة الحرکات والسکنات الی الضمیر لمجرد الاستنباط علی التقدیر الاول وحرکة الحروف الاخیر داخلا فیه ضرورة انها موجبة للاختلاف

التشخص وعلی التقدیر الثانی لاختصاص ای للتی لہا اختصاص بتلک الحروف بان لایکون لعروض عارض
لحرکۃ اخیر الکلمۃ وسکونہ لکونہما بسبب عارض البناء والاعراب وکالتغیرات الحاصلۃ فی الصیغۃ باعتبار
الاعلال کما فی قیل وباعتبار المجاورۃ کما فی استفعل حیث سکن الفاء للزوم توالی اربع فتحات وباعتبار
اللواحق کما فی ضربا وضربوا فان شیئا منہا لایوجب اختلاف الصیغۃ نوعا ثم ان اعتبار الحرکات
والسکنات فی الصیغۃ لایقتضی اعتبارہما معا حتی یخرج نحو ضرب فان الواو لمطلق الجمع لاللجمعیۃ
وبماذکرنا اندفع الشکوک التی عرضت لبعض الناظرین دابیح لہا لکن بقی بحیث اکرہ قدس سرہ
فی حواشی المطالع وہوانہ یلزم انیکون نحو متکلم وتکلم واحدۃ بالنوع لعدم الاختلاف بینہما الا باعتبار
حرکۃ الآخر وہو غیر معتبر والجواب ان الاصل فی فاء المضارع عند السکون نص علیہ الشیخ الرضی فی
شرح الشافیۃ فی بحث کسر حروف المضارعۃ قولہ فان الہیئۃ ہہنا یعنی ان المراد بقولہ فان دلالتہا
علی الزمان بحسب موادہا لابہیأتہا استقلالہا بالدلالۃ لشہادۃ الدلیل فیکون المراد بقولہ فان دلالتہا
علی الزمان بموادہا لابہیأتہا ان للمادۃ مدخلا فیہا بالقرینۃ المقابلۃ والمقصد نصب القرینۃ علی ارادۃ
خلاف الظاہر قولہ کما سنذکرہ بقولہ لشہادۃ اختلاف الزمان آہ قولہ فان آمد وآید متحدان فلا یصح
قولہ کلما اتحد الصیغۃ اتحد الزمان وان اختلف المادۃ واما النقض بگفت ورفت وخاست مفرداً
حیث اختلفت الصیغۃ مع عدم اختلاف الزمان فلا یصح قولکم کلما اختلفت الصیغۃ اختلف الزمان
وان اتحد المادۃ فغیر وارد لاختلاف المادۃ فیہا قال لشہادۃ اختلاف الزمان عند اختلاف
الہیئۃ ای فی الکلمات فلا یرد انہ لیس اختلاف الزمان بین المصدر والماضی مع وجود اختلاف الہیئۃ وکذا لم
یردان نحو علم یضرب وضرب مختلفان فی الہیئۃ مع عدم اختلاف الزمان لان لم یضرب لیس بکلمۃ بل ہو مرکب
من الاداۃ والکلمۃ وکذا الحال فی قولہ یعنی واتحاد الزمان عند اتحاد الہیئۃ فلا یردان لا یضرب
ولم یضرب متحدان فی الصیغۃ مع عدم اتحاد الزمان لان کلیہما من المرکبات فتدبر فانہ من المذایق
قال وان اتحدت المادۃ الظاہر مع عدم اتحاد المادۃ اذ لایکفی فرض اتحاد المادۃ فی الشہادۃ ولیس
نقیضہ اعنی عدم الاتحاد شہادۃ فضلا عن انیکون اولی بہا وکذا الحال فی قولہ وان اختلف المادۃ
قولہ اورد علیہ آہ قد ظہر لک مما ذکرنا فی تحقیق معنی الصیغۃ اندفاعہ لانہ اختلاف صنفا اذ ہو
باعتبار حال الفاعل او باعتبار الحروف الزائدۃ فاما اختلاف الثلاثی والرباعی المجردین فہو
من حیث المادۃ والصیغۃ والکلام فی اختلاف الزمان عند اختلاف الصیغۃ مع اتحاد المادۃ و
ما قیل فی الجواب انہ لا اختلاف فی الصیغ الماضی الا باعتبار آخر الماضی ولا اعتداد بہ فی الصیغۃ

فان اراد به انه لا اعتداد به فی الصیغة اصلا فباطل لتحقق الاعتداد به حیث قالوا صیغ الماضی بلفظ الجمع
وان اراد به انه لا اعتداد فی الصیغة الدالة علی الزمان فلابد من بیان یظهر الفرق بین الصیغ الدالة وغیرها حتی
یتم الجواب والفرق ما حققناه وکذا الجواب بان المراد باختلاف الصیغة ان یتبدل ما عین للماضی بما عین
للمستقبل اجمال لا یوجب التشفی قوله ولیس ههناک اختلاف الصیغة لم یقل مع اتحاد الصیغة کما هو الظ
اشارة الی ان الشهادة المذکورة شهادة بالدوران وجودا وعدما فمعنی قول الشارح واتحاد الزمان عند
اتحاد الصیغة انه کلما لم یختلف الصیغة لم یختلف الزمان فیرد علیه المضارع حیث قال تحقق فیه عدم
اختلاف الصیغة مع اختلاف الزمان واما الجواب بانه لم یختلف الزمان فیه لان الدالة علی الزمانین
معا لیس باختلاف فی الزمان فمبنی علی ان یراد بقوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصیغة عدم تبدیل الزمان
عند عدم تبدیل الصیغة فیکون المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصیغة بقوله تبادله ولیس کذلک
بل المراد منه تعدده کما فی ضرب ویضرب فیکون المراد بعدم الاختلاف عدم تعدده ولذا عبر الشارح
عنه بالاتحاد وذلک لان المعلوم تعدد الصیغة مع وحدة المادة واما تبدل صیغة الماضی بالمضارع
او العکس فغیر معلوم من اللغة وانما یجوز باعتبار صرفی قوله فالاولی ای اذا بطل الدلیل المذکور
علی دلالة الکلمة بالهیئة فالاولی ترکیب القسم المبنیة علیها وان یقال فی وجه القسمة آه ولم یقل فالصواب
لان بطلان الدلیل لا یستلزم به بطلان المدعی قوله ان یکون لعدم صلاحیتها للاخبار عنها لان النسبة
التامة الی الفاعل ماخوذة فی مفهومها لکونها بمعنی الماضی او الامر قوله یلزم من ذلک ای من التقسیم
المشهورة واما علی تقسیم المص فهی داخلة فی الاسم لعدم دلالتها بالهیئة علی الزمان بل مجموع المادة والهیئة
فیها موضوعة للحدث والزمان قوله ینبغی ان یکون کلمة ای عند المنطقی لان نظره فی الالفاظ من
حیث المعنی قوله فلامور لفظیة من کونها صیغها مخالفة لصیغ الافعال وعدم التصرف فیها ودخول
اللام فی بعضها والتنوین فی بعضها وکون بعضها مرکبة من الجار والمجرور واستعمالها مفردا قوله وبالجملة
اه ای جملة التقسیم وتمامه بخلاف ما تقدم فانه کان قسمه یقسم منه قوله حقیقة ای من غیر تاویل بمعنی
اسمی فان الاداة اه لیصلح اذا اول بمعنی اسمی بان یعبر عنه بالاسم کان یقابل الظرفیة المخصوصة بمعنی فی
کما سیجیء قوله کاذا ونظائرها مما هو لازم الظرفیة قوله فعلی هذا آه لم یظهر لی فائدة هذا التفصیل
الا ایضاح الواضح قوله وعن الاسم آه بخلاف تقسیم المص ره فان امتیاز الکلمة عن الاسم فیه بقید
وجودی وهو الدلالة بهیئة علی الزمان وامتیاز الاسم عنها بقید عدمی وعن الاداة بقید وجودی
قوله ای مرتبته فی السمع اشار بذلک الی ان قوله مسموعة حال من ضمیر مرتبته حال السمع هو ترتیبها

فی السمع وفائدتہ الاحتراز عن الحرکۃ الاعرابیۃ فانہا دالۃ علی الفاعلیۃ او المفعولیۃ او الاضافیۃ مترتبۃ
فی الوجود علی الحرف الذی تحققہ لکونہا صفۃ لہ لکنہا لیست مرتبۃ فی السمع لان سماع الحرکۃ والحرف
معا قولہ بان یسمع لا بان یکون مرتبۃ لقوۃ السامعۃ اذ لا ترتیب ہناک قولہ او اداۃ لا ما یتلفظ
بہ کیلا یلزم استدراک اوحروف وفی تمثیل المرکب من القسمین اشارۃ الی ان ما یاد قولہ او
حروف التنبیہ علی تحقق القسمین قولہ لکفاہ آہ لکنہ یخلو عن التنبیہ المذکور قولہ مسموعتان
معا لکن التنبیہ بتتبع الالفاظ فیکون ملفوظۃ بتتبعہا ایضا قولہ جعل آہ حیث قال رح اماہ قولہ لان
انقسام اللفظ آہ ای انقسام اللفظ الیہا لیس باعتبار ذاتہ فیکون جمیع اقسامہ متساویۃ فی ذلک
الانقسام علی ما بینہ بقولہ والسر فی ذلک بل ہو وصف لہ باعتبار متعلقہ اعنی معناہ فانہ المتصف
بالجزئیۃ والکلیۃ اذا حصل فی العقل واما قبل الحصول فلا یتصف بشئ منہا لانہما من العوارض الذہنیۃ
ولذا زاد قید الصلاح فی قولہ ومعنی الاسم آہ والا فالمناسب للحوق وان نقول ومعنی الاسم من حیث
ہو معناہ متصف بہا وخلاصۃ کلامہ قدس سرہ ان معنی الاسم من حیث انہ یعبر عنہ صالح للاتصاف
بہا فاذا لوحظ ذلک المعنی فی قالب الاسم یصح قسمۃ الاسم اعتبارہ الیہما ومعنی الاداۃ والکلمۃ من حیث
التعبیر بہما لا یصلح الاتصاف بہا فاذا لوحظ معناہما فی قالبہما لا یمکن للعقل قسمتہما باعتبار ذلک
المعنی الیہما بل لابد فی القسمۃ من ملاحظۃ معناہما فی قالب الاسم فیکون القسم ای الوصف العنوانی
فی القسمۃ الاسم بحیث یتناول الاقسام الثلثۃ وللتنبیہ علی ہذا غیر الاسلوب المشہور فی القسمۃ
فقال رح ولم یقل وہو اداۃ الاسم ولیس مقصودہ قدس سرہ ان الاداۃ والکلمۃ لا ینقسمان الیہما
اصلا حتی یرد انہ خلاف الواقع کیف وقد نص الشیخ فی الشفاء بان الاسم المنقسم الی الجزئی والکلی
بمعنی اللفظ المفرد الشامل للاقسام الثلثۃ وانہ لا یلزم من عدم انقسام معناہما من حیث التعبیر بہما
عدم انقسامہ مطلقا فیجوز ان یکون ذلک بملاحظۃ فی قالب الاسم کما فی الحکم علیہ لعدم الاستقلال
وان اختصاص بعض الاقسام لا یوجب التخصیص اذ لا شک فی ان الاقسام الباقیۃ یشترک فیہا
الاقسام الثلثۃ قولہ صالح للاتصاف بہا آہ ای اتصاف المعنی بالکلیۃ والجزئیۃ فی الذہن اتصاف
انتزاعی ینتزع العقل منہ ہذین الوصفین بعد ملاحظتہ بالقیاس الی کثیرین ولا شک ان انتزاع
شئ من شئ یلزمہ العلم بکونہ منتزعا منہ وبالعکس وکذا صلاحیتہ لکل منہما فیہما تلازم لتعاکس فلذا
استدل قدس سرہ بتحقق صلاحیۃ الحکم بہا علی صلاحیۃ الاتصاف فی معنی الاسم وبانتفاء صلاحیۃ
الحکم علی انتفاء صلاحیۃ الاتصاف فی معنی الاداۃ والکلمۃ فلا یرد ان صلاحیۃ معنی الاسم للحکم بالاتصاف

لا یستلزم الاتصاف فی نفسه ولو ارید الحکم المطابق للواقع یمنع ذلک لانه موقوف علی صلاحیة اتصافه فی نفسه و
لو سلم فلا نسلم ان انتفاء صلاحیة الحکم بالاتصاف یستلزم انتفاء صلاحیة الاتصاف لان انتفاء الملزوم لا یستلزم
انتفاء اللازم قوله فان معناه من حیث هو معناه الخ من حیث انه یعتبر به ویعتبر فی غالبه لیس مستقلا
ای لا یتحصل ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق والحکم علیه من حیث یعبره بقولنا ابتدا الحرف لعدم الاستقلال
الا باعتبار تعبیره بنفسه فلا ینافی ما قلنا وان لم یکن صالحا للحکم اصلا لا یکون متصفا بالشیء فی نفسه کما عرفت قوله
ابتداء مخصوص اه اعتبار الخصوصیة بیان للواقع لا دخل له فی عدم الاستقلال بل المفهومیة بل المراد
کونه ملحوظا تبعا فان الابتداء المخصوص یصلح الحکم به وعلیه لانه ابتداء ملحوظ فهذا قید بمتعلق مخصوص ولیس
مراد التعرف حال شیء ومعنی کونه مخصوصا انه اعتبر فیه خصوصیة الطرفین سواء کان جزئیا حقیقیا کما طرفاه
جزئیان حقیقیین او کلیا ان کما طرفاه کلیان قوله علی وجه یکون آلة لملاحظتها ای لملاحظة السیر بالنسبة
الی المجموعة لا ملاحظة مجموعهما وکذا قوله لتعرف حالهما اطلاق الآلة والمرآة علیه باعتبار التشابه بینهما فی کون
کل منهما غیر ملحوظة قصدا قوله فلا یصلح آه لان النفس مجبول علی ان تمتنع الحکم منه ما لم یلاحظه قصدا قوله
فصلا اه هذا بناء علی ان بعض الالفاظ یصلح محکوما به لا کونه محکوما علیه والا فهما متساویان فی افتقار الاستقلال
من غیر تفاوت قوله وکذا الفعل التام احتراز عن الفعل الناقص فانه داخل فی الاداة فی عدم
صحة الحکم علیه وبه قوله علی حدث قال الرضی نعنی بالحدث معنی قائما بغیره سواء صدر عنه کالضرب او لا
کالطول قوله وعلی النسبة مخصوصة وهی النسبة الحکمیة التی لا تتحصل ذهنا ولا خارجا الا بذکر الفاعل
المعین بخلاف النسبة المطلقة والمخصوصة والملحوظة بالذات فانها یقع محکوما علیها وبها لانها لا یکون
نسبة حکمیة بهذا الاعتبار مرآة لملاحظة قال الحدث بالقیاس الی الفاعل قوله علی انها آلة لملاحظتها
هذا لا ینافی ما وقع فی مختصر الافعال من ان الجملة موضوعة لافادة النسبة اذ یجوز ان یکون الامر الملحوظ
لاجل الغیر المقصودة اما بالافادة من اللفظ قوله مع النسبة الملحوظة بهذا الاعتبار ای باعتبار انها آلة
لملاحظتها ومرآة لتعرف حالها قوله غیر مستقل بالمفهومیة لانه لا یتحصل معناها ذهنا الا بالفاعل المعین
الذی هو خارج فی ذلک المجموع بخلاف الصفات فان النسبة التقییدیة المعتبرة فیها من جانب الذات
المبهمة الی الحدث وان کانت آلة لملاحظتها الا ان الذات المبهمة والحدث داخلان فی مدلولها فیکون
المجموع مستقلا بالمفهومیة فیها فیصلح لان الحکم علیه وبه وکذا ما لو قلنا هذا الرجل فان یحتاج الیه التنبیه والتعریف و
ماخوذ معه فیکون مستقلا بالمفهومیة قوله فلا یصلح لان یحکم آه قیل اعتبار الفاعل لعدم استقلاله بالمفهومیة
وکذا الحد اعتباره معه لان تلک النسبة تامة مقصودة بالافادة لا یرتبط الشیء الا بعد جعلها غیر مقصودة بحکم

ولا يصلح كونه محكوما عليه لامتناع كون المسند من حيث انه مسند ومسند اليه قوله لا اظنك آه كما لا مرية في عدم صحة جعل كلمة من من مسندا اليه مسندا قوله لا يصلح لشئ من ذلك اى الاتصاف بالكلية والجزئية والحكم بهما عليه قوله اى الاسم من حيث انه اسم قوله بخلاف الكلمة والاداة من حيث انهما كذلك قوله فليس مختصا بما يختص بالاسم بل يجزى في الكلمة والاداة تخصيص القسمة بالاسم ليعم القسمة الاولى والثانية قوله قد يكون مشتركا الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز في الفعل قد يكون باعتبار المادة كالامثلة المذكورة وقد يكون باعتبار الهيئة كالمضارع المشترك بين الحال والاستقبال وضع العقود والمنقولة من الماضي الى الانشاء ووضع الماضي المستعملة في المستقبل للدلالة على تحقق وقوعه فالمعتبر في الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز تعدد الوضع اعم من الوضع الشخصي لو ضع المادة وعن الوضع النوعي كما في الهيئة والالفاظ الموضوعة بالوضع العام ليس فيها تعدد الوضع اصلا لا شخصيا ولا نوعيا فلا يدخل في المشترك على ما وهم قوله تساويه الاقسام لتساويها في كونها الفاظا موضوعة للمعاني فان جميعها مستقلة في اختصار انفسها لا يحتاج الى اعتبار ضميمة فيصح الحكم عليها وبها قوله وقد عرفت ان معنى الاداة والكلمة اى من حيث انه معناهما قوله التقسيم يستلزم آه لانه عبارة عن ضم قيود مختلفة او متباينة الى امر مشترك فلا بد في اعتباره صفات الصريحة التي ينضم الى التقسيم ومن اعتبار الحكم من حيث الصورة وان كان في الحقيقة تصوير الاقسام ولبيانها في الذهن على ماذكره قدس سره في حواشي شرح التجريد من ان المعتبر في التقسيم انضمام امر الى المفهوم ليحصل له قسم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة واذا قيد به الحكم فقد خرج عن حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية قوله فربما لا يحصل لا يلتفت اليهما حال التقسيم فضلا عن موصوفاتها فيجوز في تقسيم اللفظ الى اقسام القسمة الثانية ان لا يلتفت الى صفات المعاني ولا الى المعاني فلا اتصاف بمعنى الاداة والكلمة بتلك الصفات نعم فيه صلاحية انه اذا التفت اليه العقل ولاحظ تلك الصفات وجده متصفا بها وذا لا يتوقف على ملاحظته في قالبهما فيجوز ان يلاحظ في قالب الاسم قال فاما ان يكون معناه ان الموضوع له بالمعنى العام ليشتمل والمجاز ايض قال فان كان معناه واحدا ولا يكون ذلك المعنى حقيقيا اذ لو كان مجازيا لكان معناه كثيرا لامتناع تحقق المعنى المجازي بدون الحقيقي فلا يرد ما قيل ان اريد بالمعنى المطابقي لا يصح جعل المجاز داخلا في الاقسام وان اريد اعم لا يصح قوله يسمى علما اذ اللفظ المستعمل في شخص بتجوز لا يسمى علما ثم ان هذا التقسيم مبني على راى القائلين بان المضمرات واسماء الاشارات والحروف موضوعة للمعاني الكلية الا انه شرط استعمالها في الجزئيات فهي داخلة في الكلي واما على راى من قال بانها موضوعة بالوضع العام للمعاني الجزئية فخارجة عن اقسام القسمة الاولى لعدم كون معناها واحدا عن الاقسام القسمة الثانية وهو ظ ومن قال انها موضوعة لمعان مشخصة فقد

یسمی لانہا موضوعۃ لمعان جزئیۃ داخلۃ تحت المفہوم الکلی الذی ہو آلۃ لوضعہا سواء کانت متشخصۃ او لا
قال فی عرف النحاۃ لانہم یبحثون عن اقسام المعرفۃ وعلمیۃ علم الجنس تقدیریۃ فلا ینافی خروجہا عن تعریف العلم
واما البیانیون فوظیفتہم البحث عن مقتضیات العلمیۃ قال فی عرف المنطقیین تسمیۃ الدال باسم المدلول
واشہر ذلک فیما بینہم حتی ظن الظاہرون ان الکلیۃ والجزئیۃ من صفات اللفظ حقیقۃ ولا لفظ المستعمل
فی الجزئی الحقیقی یجوز کالانسان فی زید لا یسمی جزئیا فی عرفہم قال فہو الکلی تسمیۃ الدال باسم المدلول
ایضا کما سیصرح بہ الش وجعل الکلی مقابلا للجزئی الحقیقی دلیل علی ان تسمیۃ اللفظ بہ فرع تسمیۃ المفہوم
بالکلی الحقیقی لا فرع تسمیتہ بالکلی الاضافی والقول بانہ لا یسمی اللفظ الاشئی کلیا وان المعتبر فی التواطی
والتشکیک ہو الصدق فی نفس الامر والکلیات الفرضیۃ خارجۃ عن القسمین مما لا شاہد علیہ من کلامہم
ولا فائدۃ فی ذلک کیف وقد قال الشیخ فی الشفاء الکلی انما یصیر کلیا بان لہ نسبۃ ما اما الی الوجود واما
لصحۃ التوہم الی الجزئیات یحمل علیہا قال فی افرادہ الذہنیۃ ای الفرضیۃ وان کان یمتنع ذلک لسبب
خارج عن مفہوم اللفظ کالشمس کذا فی الشفاء فالمراد بالخارجیۃ ما یقابلہا سواء کانت فی الاعیان او
فی الذہن فیصح ان یقال ان الانسان افراد خارجیۃ لا ذہنیۃ وللشمس افراد ذہنیۃ وانا دفع التحیر الذی عرض
للبعض الناظرین قال وصدقہ علیہا بالسویۃ اذ لا یصح ان یقال ان ارید اشد او اقدام او اولی
بالانسانیۃ من عمرو علی ما لعل من بہمنیار ان معیار التشکیک استعمال صیغۃ التفضیل ولا یتوقف ذلک
الحکم علی کونہ تمام الحقیقۃ افرادہ وعلی کون حقیقۃ الحیوان الناطق او غیرہا علی ما وہم قال وصدقہا علیہا
ایضا علی السویۃ اہ لان الافراد التی یفرضہا العقل متفقۃ مع الفرد الموجود فی الخارج فی جمیع ما عدا التشخص فلا
مبدا للانتزاع امر آخر مقوم لتلک الافراد المخالف لمقوم الفرد الموجود قال اولی ای احق والیق واقدم
ای بالذات اذ لا اعتبار للتقدم الزمانی فی التشکیک او اشد بان ینتزع العقل بمعونۃ الوہم ومثل
البعض الاخر قال التشکیک بالاولویۃ ای بسبب الاولویۃ والتشکیک بالمعنی اللغوی علی ما سیجیٔ
فی وجہ التسمیۃ والحمل علی الاصطلاحی وہو لعدم الاصطلاح علی معنی التشکیک انما الاصطلاح علی
بیان اسبابہا قال وہو ای الاولویۃ والتذکیر باعتبار الخبر او ارجاع الضمیر الی التشکیک وہم
قال فانہ فی الواجب اہ ای حصولہ فیہ اتم علی طبق نظریۃ اتم لعدم سبق العدم علیہ لا ذاتا ولا زمانا او
اثبت لامتناع زوالہ او اقوی لامتناع تصور الفکاکہ عنہ لانہ عین ذاتہ فذاتہ تنتزع احق من الممکن
وہو معنی الاولویۃ قال متقدما ای بالذات قال قبل حصولہ فی الممکن لکونہ علۃ لجمیع ما عداہ قال
فلہذا یسمی ای لا جل انہ تشکیک بل الناظرین فیہ یسمی مشککا علی سبیل الاسناد المجازی قال او الا اہ

غیر مسبوق بوضع آخر لئلا یتکرر لفظ ثم قال ثم لوحظ ذلک المعنی اعم من ان یکون تلک الملاحظة من الواضع الاول او عن غیره لیدخل فیه الحقیقة الطاریة کلفظة الایمان فانه فی الاصل بمعنی جعل الغیر آمنا ثم استعمل بمعنی التصدیق مطلقا قال ووضع لمعنی آخر بلا واسطة او بواسطة فیدخل فیه المجاز الذی اتسع فیه ای یستعمل فی معنی مجازی لمناسبة بمعنی مجازی کلفظة دون فانه فی الاصل لادنی مکان الشیء فاتسع فیه فاستعمل بمعنی ادنی ثم اتسع فاستعمل بمعنی تجاوز حد قال بل کان وضعه آه اضراب من نفی تخلل النقل اشارة الی ان انتفاء النقل لیس باعتبار انتفاء المعنیین اذ المقسم اللفظ اذا کان معناه اولا باعتبار التاخر فی الملاحظة بان یشترط فی المشترک ملاحظة المعنیین معا لان اعتبار الملاحظة فی النقل للتوسل به الی الوضع لمعنی آخر ولیس قید امعتبرا فیه براسه فانتفائه باعتبار انتفاء الوضع لها مناسبة سواء کان الوضعان من واضعین او من واضع واحد فی زمان واحد او فی زمانین وسواء وجد المناسبة اولا فالمرتجل داخل فی المشترک وبعضهم ادرجوه فیما تخلل النقل واسقطوا قید المناسبة منه وقالوا ان تخلل النقل فان المناسبة فهذا المنقول والا فهو المرتجل والمصرح لما القسمة الیها وغیر الشارح قید المناسبة فیه لینحصر القسمة قال من غیر نظر الی المعنی الاول ای المعنی السابق علی احد المعنیین سواء کان منهما او غیرهما فلا یشکل علی تعریف المشترک باللفظ المقیس الی معنی حقیقی او مجازی لتبین الوضع له مناسبة فلذلک المقیس الحقیقی بل بمعنی حقیقی آخر بهذا اللفظ واما اللفظ المستعمل فی حقیقی وغیر حقیقی للمناسبة له معنی حقیقی ویسمی خطاء بالنسبة الی غیر حقیقی فخارج عن القسم قوله یعنی ان المعتبر آه افاد قدس سره ان قوله من غیر نظر الی المعنی الاول تفسیر لقوله علی السویة وان المراد بالاستواء بین الوضعین عدم ملاحظة الاول فی الثانی لا المعیة فی الزمانیة کما یتبادر من عبارة المصرح حیث جعل قوله ثم نقل فی مقابلة قوله علی السویة والمراد بقوله الوضع الاخر اعم من ان یکون فیهما او غیرهما لما عرفت قال لاشتراکه بین المعنیین آه الاشتراک فی اللغة بمعنی المشارکة فالنظر اشتراک تلک المعانی فیه فالمشترک فیه علی الحذف والایصال لانه استعمال الاشتراک بمعنی التخصیص تجوزا قال فاما ان یترک آه ای لا یستعمل فیه اصلا بدون القرینة لانه لا یستعمل فیه اصلا وح یجوز ان یکون متروکا عند قوم دون قوم فلذا جامع المنقول المجاز والحقیقة قال والناقل آه الاقسام المعتبرة باعتبار الناقل والمنقول عنه ستة عشر الا ان الموجود منها هی الاقسام الثلثة وهی النقل من اللغة الی الشرع والعرف العام او الخاص والبواقی غیر متحققة کذا قالوا وفیه ان الحقیقة الطاریة کلفظ الایمان فی التصدیق لیست مجازا هو الظاهر ولا داخلة فی المشترک لملاحظة الوضع الاول فیه فلو لم یدخل فی المنقول بطل الانحصار فیتحقق النقل من اللغة الی اللغة

قال اما العرف العام ای مالا یتعین ناقلہ قال لکل ما یدب اہ الدبیب ترم رفتن فکل ماش علی الارض فہو دابۃ کذا فی الصراح قال من اہل تخصیص لذات القوائم بما ترکب علی ما فی القاموس غلب علی ما یرکب و یقع علی المذکر والمونث قولہ وقیل ان الفرس خاصۃ ذکرہ الامام فی التفسیر الکبیر والعلامۃ الرازی وعبارۃ المفتاح مشعرۃ بانہا للفرس والبغل والحمار ناذکرہ الشارح قولہ فاعلم اہ لایرید ان اللفظ اذا وضع بالقیاس الی معنی معین فاقسام القسمۃ الاولی متباینۃ وکذا اقسام القسمۃ الثانیۃ واما اقسام القسمۃ الاولی مع اقسام القسمۃ الثانیۃ فہی مغایرۃ بالاعتبار فلابد من اعتبار قید الحیثیۃ فی قولہ فان کان معناہ واحدا او ان کان کثیرا قولہ یقابل الکلی مقابل الایجاب والسلب اذا لم یعتبر وافی مفہوم الکلی المقابلۃ الموجودۃ ولیس مفہوما خارجا عنہما وسیجئ فی کلامہ قدس سرہ ان یقابل العدم والملکۃ قولہ قس علی ذلک حال المنقول لم یتعرض لبیان الحقیقۃ والمجاز الایراد من المنقول ہہنا حقیقۃ من وجہ مجاز من وجہ فبیانہ بیانہما قولہ کذا الحال بین الحقیقۃ والمجاز فی انہما لا یجتمعان وفی الاکتفاء اشارۃ الی ان ما عدا ما ذکر لا یتقابلان فالمنقول یجامع الحقیقۃ والمجاز وکذا المشترک کلفظ الشمس بالنسبۃ الی الضوء ان اعتبر العلاقۃ یکون مجازا وان اعتبر الوضع لہ کان مشترکا وکذا المنقول مع المشترک بان یوجد المناسبۃ بین المعنیین فلا یکون مہجورا احدہما عند قوم دون قوم قال والعرف الخاص ای یا یتعین ناقلہ والشرع وان کان داخلا فیہ الا انہ اخرج المصرح منہ لشرفہ قال کاصطلاح النحاۃ جمع ناح بمعنی النحوی علی ما فی القاموس والنظار وانہ جمع ناظر بمعنی المنسوب الی علم المناظرۃ لکن لم یستعمل مفردہما بہذا المعنی اصلا قال لما صدر عن الفاعل فی الصراح فعل بالفتح کردن و بالکسر کردار فہو فی الاصل لما صدر عن الفاعل فی تعریف الفعل یستعمل لما قام بالشئ تجوزا والتعریفات اللغویۃ تعریفات لفظیۃ فلا باس فی اخذ الفاعل فی تعریف الفعل قال کالدوران بفتح الواو مصدر دار یدور والسکک مونث جمع سکۃ بالکسر کوچہ خرد کذا فی الصراح قولہ الاولی ان یقال فی الصراح والتاج وغیرہما الدوران گردیدن فعلی ہذا ہو موضوع للقدر المشترک بین الحرکتین فیکون حقیقۃ فیہما وفی بعض حواشی شرح الآداب المسعودی انہ فی اللغۃ الطواف وقیل الحرکۃ فی السکک فالنقل علی الاول للمناسبۃ بین فرد المعنی اللغوی وبین المعنی الاصطلاحی وعلی الثانی للمناسبۃ بین نفسہما وعلی ای تقدیر الاولی ان یعتبر المنقول عنہ الحرکۃ حول الشئ لشدۃ مناسبۃ بالمعنی الاصطلاحی قال ثم نقلہ ای اصطلاح الناظرین افراد الضمیر لرعایۃ السیاق حیث جعل الناقل للعرف الخاص قال ترتب الاثر ای ما ہو اثر فی نفسہ وجودا وعدما ویقال علی ما لہ صلاح العلیۃ ای یصح ان ینسب الیہ ویقال انہ یوثر فیہ قال یسمی حقیقۃ اہ ای یسمی ذلک اللفظ المنقول باسمین الحقیقۃ والمجاز باعتبارین فلا یرد

ان الحقیقة لایلزم ان یکون معناه کثیرا قال ان استعمل فیه اشارة الی انه لابد من قید الاستعمال فی المتن فان
اللفظ قبل الاستعمال لایسمی حقیقة ولامجازا لکن لما کان هذا القسم ساقطا عن درجة الاعتبار لان المقصود من
وضع الالفاظ الافادة والاستفادة لم یعتبر هذا القید لاخراجه ولذا اسقطوه عن التقسیم قال وان لم یترک
المعنی الاول ای غیر المسبوق بمعنی آخر وهو المعنی الحقیقی ومعنی الترک انه یستعمل فیه بعد النقل کما کان
یستعمل فیه قبل النقل ای بلا قرینة قال وهو المنقول عنه فرد الاول والثانی بالمنقول عنه والمنقول
فیه اشارة الی انه لیس المراد بالاول والثانی ما یتبادر منهما اعنی المعنیین اللذین بینهما التقدم والتاخر
مرتبة بل ما لا یتقدم علیه فیدخل فیه اللفظ المقیس الی المعنیین نقل من احدهما الی الآخر وکلاهما
مجاز بان قوله ورح ان فعیلا بمعنی المنقول یستوی فیه المذکر والمؤنث الا اذا کان موصوفه
غیر مذکورة فانه یدخله التاء فی للمؤنث رفعا للالتباس نحو مررت بقتیلة بنی فلان فاذا کان حقیقة
بمعنی مفعول یجب ان یقال ان التاء فیه لیست للتانیث بل للنقل لعلاقة کون کل منهما النقل والتانیث
فرعا او نقل ان التاء کانت فیه قبل النقل بان اعتبر صفة لمذکر غیر مذکور ثم نقل عنه قوله فلا اشکال
فی التاء لان فعیلا بمعنی فاعلا لا یستوی فیه المذکر والمؤنث والحقیقة ههنا صفة للکلمة فدخله التاء
وانما لم یعتبر وا هذا الوجه لان اللفظ انما یصیر حقیقة بالاستعمال فهی النسب فی بالمثبتة والمعلومة قال
فهو ثبت فی مقامه وهو المثبت الکامل بخلاف المجاز فانه ثبت فی غیر مقامه فکانه غیر ثبت وکذا
فی معلوم الدلالة قال من جاز ای مصدر منه قوله فهو محل الجواز فیکون لفظ المجاز ظرف
مکان وقال صاحب الایضاح انه من جاز المکان سلکه فان المجاز طریق الی تصور معناه قال
مامر من تقسیم اللفظ ای مامر من تقسیم اللفظ المفرد الی الاداة والکلمة والاسم وتقسیمه الی الجزئی
والکلی والمشترک والمنقول والحقیقة والمجاز والقصر علی الاخیر تقصیر فلا تکن من القاصرین فهذا التقسیم
مقابل للتقسیمین السابقین وثالثهما علی ما فی المطالع وقول المص کل لفظ معطوف علی قوله وهو ان
لم یصلح آه والمراد بکل لفظ کل لفظ مفرد بقرینة تقدیمه علی تقسیم المرکب وایراد لفظ کل مع ان المناسب
للتقسیم ترکه للتنصیص علی شموله لجمیع الاقسام وادخل الفاء فی جزئه بناء علی جواز دخوله فی جزء کل
مضاف الی نکرة غیر موصوفة نحو کل رجل فله درهم ولیس المقص منه الفرق بین هذا التقسیم فالتقسیم السابق
حتی یرد ان الفرق ظ لان ذلک تقسیم للاسم وهذا التقسیم لمطلق اللفظ الشامل للاقسام الثلثة علی
انک قد عرفت ان التقسیم السابق ایض لمطلق اللفظ الا ان عنوانه الاسم قال کان بالقیاس
الی نفسه ای لا بالقیاس الی لفظ آخر وبالنظر الی نفس معناه لا الی حال معناه بخلاف هذا التقسیم

ثانيه بالقياس الى لفظ آخر وبالنظر الى حال معناه من الاتحاد والتخالف يعني لفظ آخر قوله تقسيم اللفظ
وضع المظهر موضع المضمر لا يظهر وجهه قال اي يكون معناهما واحدا فخرج التاكيد المعنوي والموكد وكذا الحد و
المحدود وان لم يعتبر فيه قيد الافراد وكذا التابع مع المتبوع نحو عطشان وعطشان لان الاتحاد في المعنى
المجازي وبالواحد ما يقابل المتعدد كما هو الظاهر واللفظان اللذان يكون معناهما اثنين في الاتفاق فيه مترادفان
من وجه متخالفان من وجه ففيهما اجتماع القسمين قال فهو مرادف له اي موصوف بالمرادفة له وفيه اشارة
الى ان اطلاق المرادف ليس من قبيل التسمية بل على سبيل الاستعارة كاطلاق المترادفين والمتخالفين
قال اخذ هذا اللفظ اخذا من الترادف متعلق بقوله واللفظان مترادفان فاذا كانا مترادفين كان
كل واحد مترادفان لآخر فلذا لم يتعرض له وعكس في المتخالفين حيث تعرض للمتباينة دون
التباينين تنبيها على ان كلا منهما يستلزم الآخر قال من الترادف الذي هو ركوب آه لم يوجد
الترادف لهذا المعنى في كتب اللغة المشهورة والمذكور فيها التتابع وعلى هذا لا حاجة الى اعتبار
مؤنة التركيب فان المترادفين متتابعان في الاستعمال والمتخالفين متعارفان فيه والمراد
ركوب احدهما خلف الآخر على التارب لتحقق الترادف ويجوز ان يكون بمعنى اصل الفعل قال
ومتى اختلف كان الظاهر ان يقول ومتى اختلف المعنى تحقق المفارقة الا انه راعى المناسبة بالترادف
فلذا تعرض لنفي وحدة المركوب قوله فيه تحقير لشانهم اي في هذا البيان تحقير لشان اي في هذا التعبير
تحقيق لشان الظانين وقال القاضي في تفسير قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله ان المعنى
ومن الناس ناس وارد عليه انه وذلك لان المقصود من هذه الجملة ليس مجرد الاخبار لانه
لا يفيد بل التنبيه على امتيازهم من جنس ساير الناس بهذه الصفات وتقديم الجزء لمجرد التسويق
كما يقال في المتكلمين من يقول صفاته عين ذاته اي امتيازه عن سايرهم بهذا الحكم فاذا كان الصفة
لغة كمال افاد تعظيمهم ومدحهم كقوله تعالى ومن المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه واذا كان صفة
نقصان افاد تحقيرهم وذمهم كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي وفيما نحن فيه من هذا القبيل بناء على
ظهور فساد ظنهم وما قيل في وجه استفادة تحقيرهم اما التعبير في البعض المبهم فانه قد يكون للتحقير واما التعبير
عنهم ببعض الناس دون بعض الفضلاء والعلماء واما التعبير اعتقادهم بالظن اشارة الى قوله تعالى ان
بعض الظن اثم واما التعبير عن جزمهم بالظن لضعف الجزم مع عدم الاطراد ففي مجيء سلطان هذا الكلام
لا يخرجه عن عدم الافادة فضلا عن افادة التحقير قوله موصوف بالفصيح ولو وصف احد المترادفين
بالاخر في الصحاح الفصاحة كشاده سخن و... متحارج ... ههنا ... [illegible]

اہل المعنی علی ما وہم فہی صفۃ النطق وما جزائہ علی الناطق من قبیل متحرک مسرع قولہ والفصاحۃ صفۃ النطق
البار للفارق بین ناطق فصیح وبین سیف صارم من ان الاولی صفۃ الصفۃ والثانی صفۃ الموصوف
کما صرح بہ فی حاشیۃ شرح مختصر الاصول قولہ مع صدق الناطق علی ذات اخری وہو الذی فی
لغۃ لکنۃ ولا یصحح مخارج الحروف قولہ والبعد بینہما آہ لصدق کل واحد منہما بدون الاخر قولہ الا
انہ لیس بذلک البعد لتساویہما فی الصدق فیمکن ان یتوہم من ذلک الاتحاد فی المفہوم قولہ
وکان منشاءہ آہ کما اشار الیہ الش بقولہ نعم اہ قولہ کان مترادفا اہ اتحادہما فی الذات بمعنی حملہما
علی ذات واحدۃ قال لما فرغ عن المفرد اہ ای عن تقسیم المفرد وبیان اقسامہ شرع فی
تقسیم المرکب وبیان اقسامہ متعددۃ وہذہ الشرطیۃ لزومیۃ نظرا الی الترتیب الذی التزمہ المصنف وفائدتہا
التنبیہ اول الامر علی ان ہذا ابتداء مبحث اخر ولیس تتمۃ لما قبلہ قولہ الاظہر ان یقال اہ اذا جمع
بین العبارتین لما فعلہ الش رہ فالاظہر ان یقدم العبارۃ الثانیۃ لاجمالہا ویجعل الاولی تفسیرا
لہا لئلا یتوہم خلاف المراد اما علی ما فعلہ المصنف رحمہ اللہ من الاکتفاء علی صحۃ السکوت فالظاہر
عدم ذکر العبارۃ الثانیۃ والاکتفاء بعدم الاستتباع المذکور وانما قال الاظہر لان الظاہر ان الش رہ
فسر عبارۃ المتن بالعبارۃ المشہورۃ بین القوم بالمرکب التام ثم عطف علیہا ما ہو المقصود منہا تنبیہا
علی اتحاد مودی العبارتین والعجب ممن فسر الفایدۃ التامۃ بما لا یفہم منہ ثم قال فلا یرد منہ قولہ
والاظہر ان یقال قولہ الفایدۃ الجدیدۃ اذ الفایدۃ الجاعلۃ انما یستفاد من الاخبار معا ویذکر بہا
فہی ناقصۃ فی کونہا فایدۃ تامۃ قولہ ہذا التفسیر لصحۃ السکوت آہ یعنی قولہ ولا یکون عطف علی
قولہ ویفید وتفسیر لصحۃ السکوت بعد تفسیرہ بالعبارۃ المشہورۃ قولہ اذ فیہ نوع ابہام لان
المفہوم منہ ان لا یقسط المخاطب بعبارۃ لا ولیس بمراد قولہ ایضا ای کما ان فیہ نوع تفسیر بالنسبۃ
الی الفایدۃ التامۃ او کما ان فی الفایدۃ التامۃ نوع ابہام قولہ ای الاستدعاء ای لیس المراد
بالاستتباع انہ یستدعی ذکرہ علی وجہ السببیۃ اذ کل من المسند والمسند الیہ رکنان من المرکب
التام لیس احدہما تابعا للاخر بل مجرد الاستدعاء قولہ لقولہ متعلق باشار یعنی اشار الش رہ بقولہ کما اذا
قیل آہ فانہ مفعول مطلق لقولہ مستتبعا ای استدعاء وانتظارا مثل ما اذا قیل آہ قولہ لان المخاطب
ینتظر آہ اما لکونہ مسایلا منہ کما اذا قال من ضرب زیدا او لان الفعل فی تعقلہ او وجودہ یحتاج الیہ
قولہ ولا یکون مستتبعا اہ قیل یلزم ان یکون زید وعمرو فی مقام التعداد مرکبا تاما لانہ یفید المخاطب
فایدۃ لا ینتظر معہا للفظ آخر والجواب انا لا نسلم کون الاسماء المعددۃ مرکبۃ ولو نسلم فالمراد نفی الانتظار

بالقیاس الی المعنی ولاشک انہا من حیث المعنی مستتبعۃ للفظ وان کانت من حیث الغرض غیر مستتبعۃ قال الخبر اما ان یکون آہ مبنی الاعتراض علی ان الاحتمال فی اللغۃ بردا شتن والمتبادر من قولنا یحتمل الصدق والکذب ان قولک الاحتمال فی نفس الامر ولا خبر یحتملہما فی نفس الامر وقد صرح بذلک فی الجواب حیث قال کل خبر صادق یحتمل الصدق آہ وحمل الاحتمال علی المعنی الامکان العام والخاص تدقیق لا فائدۃ فیہ سوی تعسف التعریف وحملہ علی ماینساق الیہ الذہن قال لانہ لامعنی الاحتمال یعنی ان لفظ الاحتمال ح مستدرک یجب حذفہ ولذا قال غیر مرضی ولم یقل غیر صحیح لان اشتمل التعریف الی لفظ زاید لاینافی صحتہ ولم یتعرض لہ فی شرح المطالع وبعضہم اطال الکلام بزعم انہ تحقیق وہو بالترک حقیق قال والجواب ان المراد آہ صلاحیۃ تسلیم ان المراد من الاحتمال المعنی اللغوی المتبادر کماذکرہ المعترض لکن المراد ان المرکب التام مایحتمل الصدق والکذب فی نفسہ کماہو المتبادر من غیر نظر الی الخصوصیۃ زایدۃ علی کونہ مرکبا تاما یل بالنظر الی ماہیتہ الکلیۃ وہو کونہ ثبوت شئی لشئی او انتفائہ عنہ فیدخل جمیع الاخبار الصادقۃ والکاذبۃ التی منشاء صدقہا وکذبہا امر خارج عن ماہیتہ سواء کانت خصوصیۃ المتکلم او خصوصیۃ الطرفین اذا امر آخر وظہر لک مماذکرنا انہ حمل التعریف علی المعنی المتبادر فمن قال بعد ملاحظۃ الاطناب والحاصل الذی ذکرہ قدس سرہ انہ لفساد لعبارۃ التعریف بالتاویل و حمل الاحتمال علی الامکان الذہنی وادعی انہ معناہ عندہم فقد افسد الکلام علی نفسہ فرع عنک خبر الان الاوہام قولہ الی محصل زاد المحصل وعطف علیہ ماہیتہ مقتضیا علی ان المراد مفہومہ الکلی فان الماہیتہ بدل علی الکلیتہ کما سیجئ قولہ اما ثبوت شئی لشئی اہ او اتصال شئی بشئی او انفصال شئی لشئی فہو مذکور بطریق التمثیل قولہ ولذا لایرد ان مثل قولنا آہ ای الاخبار البدیہیۃ التی منشاء صدقہا او کذبہا خصوصیۃ الطرفین لانہا لایحتملہا عنہ قطع النظر عن تلک الخصوصیۃ فمن قال اہل قطع النظر عن الخارج کاف فی صحۃ التعریف فقد سہی قولہ فلا اشکال اہ ومن قال ان الاخبار المخصوصۃ من حیث انہا مخصوص فرد الخبر خارجۃ عن تعریفہ فقد سہی لظہور صدق التعریف علیہما حال کونہا ماخوذۃ بتلک الحیثیۃ قولہ والجواب لم یتعرض قدس سرہ بان الصدق الماخوذ فی تعریف الخبر صفۃ المتکلم وہو الاعلام عن الشئی علی ہو بہ لعدم صحتہ علی التحقیق الذی ذکرہ فی احتمال الصدق والکذب ولا بان ہذین التعریفین لفظیان اذ الخبر والصدق والکذب امور معلومۃ فاشتمالہا علی الدور لایضر لان الاصل فی التعریف ان یکون حقیقیا مع ان ادعاء معلومیۃ حقیقۃ الخبر والصدق والکذب مما یتطرق الیہ المنع قولہ مطابقۃ النسبۃ الایقاعیۃ ای النسبۃ التی تعلق بہا ادراک انہا واقعۃ

حاصل حصہ

حرف فات الاوہام

او لیست بواقعة للنسبة التي بين الشيئين في حد ذاتها وحاصله مطابقة النسبة من حيث انها مدركة لنفسها من حيث انها واقعة بين الطرفين قوله دلالة وضعية اسقط لفظ اولية الواقع في المتن للتنبيه على انه لا دخل له في التقسيم وانما زاده المص مبالغة لعبارة القوم فيه ثم فسره بما هو المراد يعني ليس المراد بالاولية في المتن القصدية حتى يخرج عن القسم الاول النهي المستعمل في النفي مجازا فانه لا يدل على طلب الفعل دلالة قصدية بل ما يكون لا بواسطة بان يكون موضوعا له والمراد بقوله وضعية ان يكون دلالته بتوسط الوضع له بقرينة وقوعها وتفسير الاولية ودلالته المتبادر دفع ما قيل ان دلالة الامر على طلب الفعل دلالة تضمنية لان الطلب مدلول هيئة الفعل فمدفوع بان الطلب ان كان مدلول الهيئة والجوهر فهو تمام الموضوع له قوله اما ان يقارن الاستعلاء اي يفهم معه عند المتكلم نفسه عاليا سواء كان عاليا او لا او يقارن التساوي لا يفهم معه الاستعلاء والخضوع لانه يفهم التساوي حتى يرد انه بقي قسم وهو ان لا يقارن شيئا منها قوله اعترض عليه اه هذا الاعتراض ذكره الش ره في شرح المطالع وقال والاولى ان التقييد للتفرقة بين الاوامر وتلك الاخبار في دلالتها على طلب الفعل اه انه لاخراج نحو ليت زيد يضرب فانه يدل على طلب الفعل لا بالذات بل بواسطة تمنية فعلى هذا يجوز ان يكون واعترض على صيغة المعلوم ويكون في قوله والاولى اشارة الى صحة الاحتراز ولعل وجهه ما ذكره قدس سره بقوله ويمكن ان يجاب قوله فكيف تخرج اه لانه اخراج الخارج قوله بان المراد الاحتراز اه بل قد ظهر لك مما ذكرناه معنى قوله وضعية خروج تلك الاخبار لعدم دلالتها على طلب الفعل بتوسط الوضع وما قيل انها خارجة عن المقسم لانه الدال بالمطابقة فمندفع بما عرفت من بيان الش اي قيده بالمطابقة قيد من حيث اللفظ دون المعنى وانه في الحقيقة قسمة الدال بالوضع مطلقا فتلك الاخبار داخلة في لكونها دالة على الطلب دلالة التزامية قوله فيكون داخلة في الانشاء وقيل دخولها فيه فرع كونها داخلة في المركب التام الذي هو قسم الدال بالمطابقة ودلالتها على طلب الفعل تضمنية اذ لا مدخل للمسند اليه في تلك الدلالة والجواب لو صح هذا لزم ان لا يكون الامر ايضا قسما منه وحله اي المراد بطلب الفعل ههنا طلب الفعل المعين الا انه لما كان حصول الاقسام باعتبار الدلالة على طلب الفعل وعدمها ولا مدخل فيه للفاعل سقطوه عن الذكر قوله لكن دلالتها على الانشاء آه دفع للتوهم الناشي من دخولها تحت الانشاء وهو انه اذا كانت داخلة فيه لا يصح اخراجها من الامر لانه يبطل انحصار الانشاء الى اقسامه ضرورة عدم دخولها في بعض الاقسام وحاصل الدفع ان دلالتها على طلب الفعل مجازية لان الاخبار عن طلب الفعل يستلزم طلب الفعل فاذا كانت تلك الاخبار مستعملة فيه بالقرينة المتعينة للمراد يكون بمنزلة

بالمعنى الاخص فتحقق الدلالة التزامية فلا يعد امرا ليس لمخالفتها صيغ الامر فان اسماء الافعال الدالة بالوضع
على طلب الفعل عندهم امر وانما قال امرا مع ان الظاهر ان لا يعد من القسم الاول لان عدها منه يستلزم عدها الامر
اذ المقال المراد من الامر مطلق الدال على طلب الفعل قال بل الاخبار اه اما الطلب منك الفعل فظاهر اما
كتب عليكم الصلوة فلان معنى كتب اوجبه فيكون اخبارا عن ايجاب الصلوة الذي هو عبارة عن
طلب الفعل الوما قال خارجان عن القسمة اى ليسا داخلين فى شئ من اقسامها فانه معنى الخروج
عن القسمة قال اما الاقسام اه لم يتعرض لعدم دخوله فى تحت الاقسام الباقية مع ان الخروج عن القسمة لاستفهام
يقتضى ذلك لظهوره انما الاشتباه فى دخوله تحت التنبيه وكذا فى قوله واما النهى فلعدم دخوله تحت الامر
قوله ويندرج اى يندرج فيه المركب التام الذى دخل عليه حرف التمنى وحرف الترجى وحرف القسم
وحرف النداء فان كلها انشاءات بعينه على ما فى ضمير المتكلم من نفى المضمون الجملة وتوجيه والقسم فان
معنى بالله اقسمت بالله والنداء اعنى او ازداده على ما فى الصراح وتعريف المنادى بالمطلوب اقباله
لا يستلزم كون معنى النداء طلب الاقبال حتى يرد انه يطلب الفعل من المخاطب فانه تعريف باللازم قوله
قيل عليه اه مبنى الاعتراض توهم اى النفى فى القسم الثانى منتفى جميع الى النفس المطلوب بناء على انتفائه
فى الاقسام المذكورة له من التمنى والترجى والقسم والنداء ومبنى الجواب ان النفى متوجه الى الطلب
والقيد معا وفى الاستفهام فتحقق انتفاء الطلب بالنظر الى القيد قوله لكنه لا يدل آه لان الفهم
ليس بفعل قوله بحسب اى باعتبار حقيقته وماهيته قوله بل هو انفعال اه لان نفس العلم وهو اما الحصول
فيكون انفعالا او الصورة الحاصلة فيكون كيفا قوله لكنه بعد اه ولذا قال ان افهم واعلم امر والسر فى
ذلك ان المطلوب بالامر ما يكون مقدورا لتحصيله سواء كان من مقولة الفعل اولا قوله والمتبادر اه ان لم
يستعملها اهل الاصطلاح المعنى المصطلح لكونه حقيقيا وما عداه مجازيا قوله على الاستفهام اى الجملة
الاستفهامية قوله فلا يندرج فى التنبيه والجواب بان المراد بالفعل ما هو معنى ماخذ الاشتقاق للفظ
المستعمل ولا شبهة فى انه ليس للاستفهام مثل ازيد قائم ماخذ الاشتقاق سواء كان للفظ المستعمل
او لا ليس بشئ اما اولا فلانه لا دلالة للفظ الفعل على ذلك واما ثانيا فلانه يخرج من الامر نحو ردید وجیم
قوله لا الفهم الذى هو فعل المتكلم اذ لا معنى لطلب فعل نفسه عن غيره قوله والتفهيم فعل تحت الحقيقة
قوله فيلزم ما ذكرناه من عدم اندراجه فى التنبيه قوله فان قلت التفهم اه اثبات للمقدمة الممنوعة
اعنى لكنه لا يدل على طلب الفعل بالوضع بعد تسليم ان المراد بالفعل ما بعد عرفا فان المتبادر من لفظ
الفعل فعل الجوارح والفهم ليس منه فيصدق عليه انه لا يدل على طلب الفعل فيندرج فى التنبيه

قوله قلت آه نقض اجمالی ان ما ذكرت ليس بصحيح لاستلزامه ان لايكون مثل فهمني وعلمني من الاوامر
المشتقة من التفهيم وما يراد فه امرا وهو باطل قطعا ويمكن ان يقال انه منع للتبادر المذكور لسند لزوم
خروج مثل علمني وفهمني قوله بان المقصد الاصلي فقد بينا في ما سبق من ان المطلوب بالاستفهام تفهيم
المخاطب لان ذلك مط من الصيغة ومدلول له وانما قال الاصلي لان الاستعلام ايض غرض لكنه بالتبع
قوله والامر في ذلك سهل لان المناسبة مرعية بالنظر الى المقصد بالتبع غير مرعية بالنظر الى المقصد الاصلي
فلا تعلق بذلك غرض على قوله كما هو المتبادر الى الوهم من كون كلمة لا للسلب قوله فلا يكون
مقدورا للعبد لان متعلق قدرة حادث في المكلف به لابد ان يكون مقدورا قوله حاصلا بتحصيله لامتناع
تحصيل الحاصل والمكلف به لابد ان يكون حاصلا بتحصيل العبد لتحقق فايدة التكليف قوله كف النفس اه
في الصراح الكف بازاستادن وبازاستانيدن لازم ومتعدی فهو فعل من افعال النفس يصدر عنها بالاختيار
بعد الميل الى شئ قوله هو الكف عن فعل آخر اى الكف عن فعل غير الكف المط سواء كان كفا او
غيره فيدخل فيه لا يكفف لان المط به الكف غير الكف المط ولا يدخل فيه اكفف لان المط هو الكف
لا الكف عن شئ وكذا اكفف عن الزنا مثلا لان المط بالصيغة هو الكف واما كونه عن الزنا فهو مستفاد
من متعلقها قوله كما ذكره حيث اطلق الفعل قوله طلب فعل غير كف اى غير كف عن فعل آخر بقرينة
السابق سواء كان طلب فعل غير الكف نحو اضرب او طلب الكف لكن لا يكون عن فعل آخر بان يكون
طلب مطلق الكف نحو اكفف او يكون الخصوصية مستفادة عن ذكر المتعلق نحو اكفف عن الزنا فتدبر
فانه دقيق قوله وهو مقدور اه يعني ان عدم الفعل وان لم يكن مقدورا باعتبار نفسه لكونه ازليا
وحاصلا مقدور باعتبار استمراره في الاستقبال واستمراره حاصل بتحصيل العبد باعتبار ان يفعل
ذلك فالمط بالامر احداث الفعل والمط بالنهي استمرار العدم قوله جعل الش اه فان قلت طلب شئ
اعم من طلب الفعل في نفسه لا تعلق له بجعل الجاعل قلت مراده قدس سره ان الش جعله اعم منه من
حيث الصدق حيث ادخل تحته طلب الفهم مع انه غير متناول له كما سيجيئ لانه جعله اعم منه من حيث
المفهوم قوله وقد عرفت لقوله وايض المطلوب بالاستفهام تفهم المخاطب للمتكلم لا الفهم الذي هو فعل
المتكلم قوله وكيف لا اى لا يدل على طلب الفعل والمط من الغير سواء كان مغايرا بالذات كما في
امر المخاطب والغايب او بالاعتبار كما في امر المتكلم نفسه وكذا في النهي قوله على راى من يقول ان العدم
ليس مقدورا او المط بالنهي الكف قوله واما فعله مع عدمه اراد مقارنته به في محر دكونه مطلوبا لا في
كونهما مطلوبين من صيغة واحدة ولو قال وعدمه لكان اظهر الا انه راعى مقابلته لفظ فقط قوله

علے رای ای علی رائے من یقول ان العدم لیس مقدورا باعتبار استمراره والمطلوب بالنھی عدم الفعل قولہ اتفاقا ای بین الفریقین قولہ فالاولی انما قال فالاولی لانہ ممکن ان یقال مبنی کلام اللہ ما ہو المشہور من ان المطلوب فی الاستفہام ہو فہم المتکلم او تفہیم المخاطب کما یدل علیہ لفظ الاستفہام وان کان کلامہم مبنیا علی التسامح بناء علی ان الفہم اثر التفہیم فطلبہ طلبہ والمراد بالفعل فعل المخاطب وما قیل انہ یلزم ح خروج لا علم لان المطلوب منہ فعل المتکلم فمندفع بما عرفت من ان الطلب فیہ مبنی علی التغایر الاعتباری فیکون فیہ علم الغیر وفہمہ قولہ ان یقال ای اذا ارید ابراز ہما فی القسمۃ قولہ فاما ان یکون المقصود ای الغرض من طلب الفعل حصول شئی فی الذہن ای وجوده لوجود ظلی قولہ من حیث ہو آه ای من حیث ذاتہ مع قطع النظر عما سواه فالحیثیۃ للاطلاق قولہ واما حصول شئی فی الخارج ای وجوده لعلی سواء کان فی الذہن او فی الاعیان وما قیل ان المراد بالخارج خارج ذہن المتکلم لئلا ینتقض بمثل اعلم وافہم ففیہ انہ یرد علیہ ح لا علم ولا فہم فان الغرض منہا حصول شئی فی الذہن المتکلم فیخرجان عن الامر ویدخلان فی الاستفہام قولہ لان المقصود ہہنا آه یرد علیہ ان اراد بالمقصود المدلول فالاستفہام ایض کذلک کما اعترف بہ من انہ موضوع لتفہیم المخاطب وان اراد بہ الغرض فلا نسلم ان الغرض من علمنی وفہمنی حصول التعلیم والتفہیم فی الخارج بل غرضہ حصول الفہم والعلم فی ذاتہ وانما یطلب التفہیم والتعلم لکونہما وسیلۃ الیہما فظہر ان الفرق دقیق وما قیل ان المقصود من علمنی وفہمنی حصول شئی فی الخارج وحصول شئی فی الذہن علی نحوین حصول اتصافی اصلی یترتب علیہ الآثار وحصول طرفی ظلی لا یترتب علیہ الآثار مثلا اذا تصورت کفر الکافر وحصل فی ذہنک کفر صوره وکفره الذی ہو العلم وصرت بقیامہا بذہنک عالما بہ ویترتب علیہ آثار العلم بہ ولما کان العلم عین المعلوم کان کفره ایض حاصلا فی ضمن تلک الصورۃ حصولا ظرفیا غیر موجب للاتصاف بالکفر فہو الوجود الظلی للمعلوم الذی لا یترتب علیہ آثار ذلک المعلوم وہذا علی قیاس حصول الماہیۃ فی ضمن المفرد فی الخارج اذا عرفت ہذا فالغرض فی الاستفہام وجود النسبۃ المستفہمۃ بوجوده ظلی وان کان ذلک مستلزما للاتصاف بصورتہما وذلک لان المستفہم لیس غرضہ من الجملۃ الاستفہامیۃ الا ان یحصل المخاطب فی ذہنہ تلک النسبۃ اثباتا ونفیا والغرض فی الامر ہو اتصاف الفاعل بالحدث المستفاد من جوہره ووقوعہ علی المفعول لا حصول شئی فی الذہن وان کان یستلزمہ فی بعض الاوامر بواسطۃ کونہ اثر الذلک الحدث لا من حیث انہ حصول شئی فی الذہن کما فی فہمنی فان معناه اطلب منک تفہیما واقعا لما علی کما ان معنی اضربنی اطلب منک ضربا واقعا علی الا ان

التفہیم لما لم یتحقق الا بحصول شئ فی الذہن اقتضاہ لا من حیث انہ حصول شئ فی الذہن بل من حیث انہ
اثر التفہیم کما ان حصول الضرب یقتضی حصول اثرہ فی الخارج وہو الالم فحصول شئ فی الذہن مقصود المتکلم
وغرض لکن لا من حیث ذاتہ بل من حیث انہ اثر التفہیم فظہر لک مما ذکرنا ان الفرق دقیق محتاج الی تامل
صادق غفل عنہ الناظرون وحسبوہ حسیبا وان الاحتیاج الی قید الحیثیۃ انما ہو فی الاستفہام لان الحصول
فی الذہن علی نحوین لا فی الامر والنہی وان اعلم وافہم داخل فی لان المطلوب لہا انصاف المخاطب بالفہم
والعلم ووجودہما بوجود اصلی یترتب علیہ الآثار وان کان یستلزم حصول شئ فی الذہن بوجود ظلی
قال الفصل الثانی فی المعانی المفردۃ ای تصور مفہوماتہا وتقسیماتہا والمذکور فی الفصل الثالث احوالہا
المعانی المفردۃ فانہا احوال الکلی ولذا زاد لفظ المباحث فقد طول الناظرون فی وجہ الی فراد والامر
بین اذ لا یتعلق بہ غرض علمی قال المعانی ہی الصورۃ الذہنیۃ یعنی المعانی اذا وقعت فی مقابلۃ الالفاظ
کما فی المتن حیث جعل الفصل الاول فی الالفاظ والثانی فی المعانی یراد بہا الصور الذہنیۃ ولیس المقصود
تعریف المعنی فانہ معلوم انہ عبارۃ عما یقصد من اللفظ والصور الذہنیۃ یطلق علی العلم والمعلوم لحصول
کل منہما فی الذہن الاول بوجود اصلی والثانی بوجود ظلی فعبارتہ منطبق علی المذہبین مع ان النزاع
بین الفریقین لفظی کما بین فی موضعہ وان لم یفرق بین العلم والمعلوم تحیر فی مفہوم الاختلاف بین المذہبین
واطال الکلام قال من حیث انہا وضع بازائہا آہ لم یقل من حیث وضع لہا الالفاظ لیشتمل المعانی التضمنیۃ
والالتزامیۃ حیث یطلق علیہا المعنی ولان کون المعنی بازاء اللفظ یعم ان یکون موضوعا لہ وان یکون لازما
لما وضع لہ لما قیل ان تلک المعانی معانی مطابقۃ لالفاظ آخر ففیہ انہ لا یجدی فی دخولہا من حیث
انہا معانی تضمنیۃ والتزامیۃ قولہ کما ہو الظاہر لعدم الاحتیاج الی الاعلال قولہ من عنی اہ اما
مصدر میمی منہ او اسم مکان وکذا لفظ المقصد ولا حاجۃ حین کونہ الی جعلہ بمعنی المقصود نص علیہ
قدس سرہ فی تحقیق لفظ المجاز فی حواشی شرح مختصر الاصول اما کونہ اسم مکان فمبنی علی تشبیہ ما وقع
علیہ القصد بما وقع فیہ قولہ ای المقصد ہذا الوجہ اقرب من حیث المعنی والاول من حیث اللفظ قولہ
من حیث اہ اشارۃ الی ان الحیثیۃ تقییدیۃ وان المعتبر فیہ تعلق قصد التکلم بہ من اللفظ فی وقت ما لکونہ
ماخوذا فی مفہومہ ولا یکفی مجرد الوضع قولہ غیر معتبر فی الافادۃ والاستفادۃ فلا یقصد المعنی بسببہا
من اللفظ قولہ کما مر اہ من عدم انضباطہا قولہ فلذلک ای لاجل ان لا یکون قصد المعنی
من اللفظ الا بالوضع قولہ من حیث اہ تنبیہا علی اعتبار الوضع واما عدم ذکر القصد فلان قصد المعنی
علیہ لکونہ معتبرا فی مفہومہ وقیل معناہ ای لاجل کون الوضع سببا للقصد قال من حیث وضع آہ

اقسامہ السبب مقام المسبب تنبیہا علی ان المراد القصد الجاری علی قانون الوضع ویرد علیہ ان الوضع
لیس سببا للقصد قولہ بمجرد صلاحیتہا اہ سواء تعلق بہ القصد فی وقت اولا فیشتمل جمیع المفہومات الموضوعۃ
بہا الالفاظ وغیرہا قولہ سواء وضع اہ لم یقل سواء قصد اولا تنبیہا علی انہ لایلزم فی ہذا الاطلاق الوضع
کما لایلزم القصد وان المراد بالصلاحیۃ اعم من القریبۃ والبعیدۃ قولہ یتصف بالافراد اہ فح یکون
قیدا لمفرد لاخراج المعانی المرکبۃ قولہ وعلی الثانی بصلاحیۃ الافراد اہ فان ارید بالمفردۃ ما یصلح
ان یکون مفردۃ یکون القید لغوا لصلاحیۃ جمیع المعانی للافراد والترکیب بحسب وضع الالفاظ وان ارید
المفردۃ بالفعل کان اعتبار الصلاحیۃ فی المعنی لغوا قولہ لیس المراد آہ ای وصف المعنی بالافراد
باعتبار نفسہ کما فی قولہم الجسم مفرد او مرکب علی ما ہو الظ المتبادر من اجزائہ علیہ قولہ بل المراد
آہ ہذہ العبارۃ ظ فی انہ وصف للمعنی بحال متعلقہ نحو زید قایم الاب وقولہ فیقال المعنی المفردۃ اہ
یفید انہ وصف لہ بحال نفسہ الا انہ وصف حصل لہ بسبب وصف اللفظ قولہ فالافراد والترکیب
آہ یحتمل معنیین بان یراد بالتبع ما یحصل بسبب الغیر وان یراد بہ ما یکون وصفا لہ بحال متعلقہ وکذا قول الش
فان عبر عنہا بالفاظ مفردۃ اہ لکن قولہ المعانی المفردۃ یدل علی انہ وصف لہ بحال نفسہ لان الوصف
بحال المتعلق لایذکر بدون المتعلق فلا یقال فی زید قایم الاب زید قایم وعلی ای تقدیر لابد من صرف
احد العبارتین عن الظ وحملہ علی انہ بیان للافراد بلازمہ فتدبر قولہ بعبارۃ اخری للاولی بالاجمال
للتفصیل قولہ مالا یستفاد جزئہ الی آخرہ ہذا بناء علی عدم اعتبار القصد فی تعریف المفرد کما وقع
فی عبارۃ المتقدمین او یقال ان الاستفادۃ یدل علی القصد لانہا مطاوع الافادۃ قال والا
فالمرکبۃ النفی متوجہ الی قید الافراد کما ہو السابق الی الفہم والاصل ان محط الفایدۃ القید الاخیر
قال والکلام اہ ای فی ہذا الفصل فی المعانی المفردۃ دون المرکبۃ فلذا خص العنوان بہا قال
کما ستعرفہ من انہ لو لم یخص الکلام بالمعانی المفردۃ بتطل انحصار جزء الماہیۃ فی الجنس والفصل کمثل
الجوہر الناطق قال فکل مفہوم ای مفہوم مفرد کما یقتضیہ العنوان وقد نص فی الشفاء علی ان
القسم الکلی والجزئی المفرد والمعنی والمفہوم متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حیث فہمہ من اللفظ
یسمی مفہوما ومن حیث قصدہ منہ یسمی معنی عبر بالمعنی فی العنوان رعایۃ لمقابلۃ الفصل الاول حیث
جعل عنوانہ الالفاظ المفردۃ فی القسمۃ بالمفہوم لانہا باعتبار حصولہ فی الذہن ولو بوجہ ما ان ارید الحصول
بالفعل وبوجہ خاص ان ارید ما یمکن ان یحصل قولہ ملخص الکلام فی التاج التلخیص ہو یداکردن ای
ما ظہر وخلص بعد التفتیش والتنقیح من الکلام فی تعریف الکلی والجزئی بہذا المذکور قولہ فی العقل ای عند العقل

او فی المدرک یشتمل الجزئی قوله بمجرد حصوله ای مع قطع النظر عن ما هو خارج عنه قوله فرض صدقه
اه ای تجویز حمله ایجابا دون التقدیر الاعتبار کما فی التعریف المتصلة حیث قالوا صدق التالی
علی فرض صدق المقدم فان للعقل تقدیر کل شیء ولو لم یکن له تقدیر الصدق فی الجزئی بشیء وتصوره
کیف یحکم بسلبه عنه قوله استحال عنه اه لان الهندیة والهویة الشخصیة مانعة له عن تجویز ذلک قوله
فالکلیة امکان الخ ای کونه بحیث یمکن فرض الاشتراک فلا یرد ان الامکان وصف الغرض
والکلیة صفة المعنی فکیف حمل احدهما علی الآخر والحاصل ان الکلیة لا تقتضی الاشتراک فی نفس الامر
ولا فرضه بالفعل بل یکفی فیها امکان الفرض والجزئیة تقتضی امتناعه واستحالته قوله کما کان ظاهر
العبارة یدل اه ای اسناد المنع الی نفس التصور یدل علی ان المانع هو نفس التصور ولیس کذلک اه
اذ المانع من حمل المفهوم علی کثیرین لیس صورته الحاصلة فی العقل بل ذاته لکن باعتبار حصوله
فیه قال والامکان للمعنی لان المفهوم هو المعنی فیصیر التقدیر کل معنی جزئی ان منع نفس
تصوره معناه فیکون للمعنی معنی قوله فیقولون اه لحضوره غیر المقسم وسهی عن تغییر التعریف قوله
یریدانه لو قیل اه ظاهر عبارة الشرح یدل علی ان المقصود بیان فایده قید النفس حیث یزاد فی
الموضعین لفظ مجرد والسید قدس سره لغرض البیان فایدة التصور ایضا فکیف یصح قوله یرید فقیل
انه یرید بیانهما الا انه ترک بیان فایده قید التصور لظهورها ولا یخفی انه مجرد دعوی لا شاهد علیه
وعندی ان مقصوده قدس سره ان ظاهر العبارة وان کان والاعلی انه بیان لفایدة قید التصور
لکن مراده بیان فایدة القیدین لان معنی ما یمنع الاشتراک فی نفس الامر کما هو المتبادر ولو لم ینظر
الی الامر الخارج عن نفس التصور ای عن المفهوم من حیث انه متصور کمفهوم الواجب فان الشرکة
فیه ممتنعة فی نفس الامر بالدلیل الذی هو خارج عن مفهومه من حیث انه متصور فلو لم یذکر القیدین
دخل مفهوم الواجب فی الجزئی ان قیل ما یمنع عن الشرکة واذا لوحظ البرهان ان
قیل ما یمنع تصوره عن الشرکة وفی توصیف الدلیل بالخارجی اشارة الی ان مراده بالخارج ما
ذکرناه لا یقابل الذهن او ما یرادف النفس الامر ثم انه قدس سره ذکر فی حواشی المطالع ان لا احتیاج
الی زیادة قید النفس بناء علی ان یراد بمنع تصوره عن الشرکة ای یکون له مدخل فیه ولو ارید ما
یکون منفعلا فیه فلا حاجة ای ذلک القید فقید النفس احتیاطی لرفع توهم الخروج قوله لفهم منه اه
اورد لام الابتداء للدلالة علی تاکید هذا الفهم لکونه متبادرا علی ما صرح به فی حواشی المطالع فقید التصور
ضروری قوله فی نفس الامر ظرف لمنعه یدل علیه قوله منعه فی العقل قوله ای امتناع آه یعنی

اسناد المنع الی المفهوم مجازی فانه موصوف بامتناع الاشتراک لانه صور الامتناع بصورة المنع واسند الیه
مبالغة فی الامتناع کما فی اقدمنی بلدک حق لی علی فلان قوله منعه ای المفهوم قوله ویمتنع منه ذلک
ای یمتنع من الاشتراک ذلک المفهوم عطف تفسیری لقوله یمنع الفعل کما عرفت قوله فلئلا یتوهم فیه
اشارة الی ان ما نقلناه من حواشی المطالع فان اسناد المنع الی المفهوم ظاهر من استقلاله بذلک قوله
مع ملاحظة برهان التوحید ای برهان یدل علی انحصاره فی فرد واحد ولا یمکن وجوده فی فرد آخر قوله
لا یمکنه لانه مع حصول الیقین بالوحدة کیف یجوز التعدد قوله صدقها فی نفس الامر ای حملها فی حد ذاتها
من غیر اعتبار معتبر وفرض فارض قوله علی شیء من الاشیاء الخارجیة ای الاشیاء التی یکون الخارج
ظرفا لنفسها سواء کان ظرفا لوجودها اولا فیشتمل النسب التی یتصف بها الاشیاء فی الخارج وان لم یکن
موجودا فی الخارج وکذلک الذهنیة فیشتمل النسب التی یتصف بها الاشیاء فی الذهن وان لم یکن
موجودة فی الذهن ای متصورة قوله فان کل ما یعرض فی الخارج ای کل ما یعرض ظرفیته الخارج
لنفسه فهو متصف بالشیئیة فی الخارج لاتصافه لصحة انعقاد الاخبار ولو بکونه مظروف الخارج وکذا فی قوله
کل ما یعرض فی الذهن وانما زاد قید العرض بناء علی ما هو التحقیق من مذهب الشیخ ان المعتبر فی القضیة
المحصورة فی جانب الموضوع اتصاف ذات الموضوع بوصف العنوانی بالفعل بحسب الغرض تنصیصا علی
المراد لیتضح عدم امکان صدق اللاشیء علی شیء من الاشیاء بخلاف ما اذا قال کل ما هو فی الخارج شیء فی الخارج
فانه یتجه علیه النظر الی ان اللازم من کون کل ما هو بالفعل فی الخارج او فی الذهن شیئا ان لا یکون اللاشیء
صادقا بالفعل علی شیء من الاشیاء لا عدم امکانه صدقه علیه فان قیل اذا لم یکن صدق اللاشیء علی شیء
من الاشیاء فکیف یصدق تعریف الکلی علیه والحال انه قسم من المفهوم وکل مفهوم شیء وکذا اعتبر فی
مفهومه التصور والتصور هو حصول صورة الشیء فی العقل قلت مفهوم اللاشیء فرد للشیء ولا استحالة
فی کون الشیء فرد النقیضه والکلام فی انه لا یصدق ذلک المفهوم علی شیء من الاشیاء فی نفس الامر فقد برقا
مما تحیر الناظرون فی فهمه ولا در شکوکا زاعمین انهم علی شیء قوله فلا یصدق اه فلا یمکن صدقه کما یدل علیه
السوق اذ لا فرد لنفس الامر سوی الخارج والذهن وقد عرفت ان ما یفرض منهما فهو شیء فلو امکن صدق
اللاشیء علیه لزم امکان اجتماع النقیضین قوله وکاللاممکن بالامکان العام بمعنی سلب الضرورة
عن احد الطرفین لا بمعنی سلب الضرورة عن جانب المخالف لانه غیر شامل للاقسام الثلثة قوله فان کل
مفهوم ای ما یفرض اتصافه بالمفهومیة بالفعل لما مر قوله فانه یصدق اه اما واجب او ممتنع او ممکن خاص
بالحصر العقلی وکل منها ممکن عام قوله فیمتنع آه الامتناع صدق النقیضین علی شیء واحد واما صدق الشیء والمفهوم

علی اللاشئ ذا اللامفہوم وہو صدق احد النقیضین علی الآخر وہو جائز قولہ فان کل ما ہو فی الخارج ای بعرض
ظرفیۃ الخارج لہ فہو موجود فی الخارج اما فی نفسہ او فی غیرہ کالنسب والامور الاعتباریۃ فلا یرد ان الظرفیۃ
الخارج للشئ لا یقتضی وجودہ انما یقتضیہ کون الخارج ظرفا لوجودہ وکذا الحال فی قولہ وکل ما یعرض فی الذہن
قولہ لا یمتنع العقل آہ اذ لیس فی مفہومہا ما یقتضی امتناع الاشتراک بخلاف الجزئی فان ہذیتہ وشخصیتہ المعتبر
فی مفہومہ یقتضی ذلک ففی الجزئی الغرض ممتنع وفی الکلیات الفرضیۃ الفرض ممتنع بالاضافۃ قولہ بجمیع الاشیاء
الذہنیۃ والخارجیۃ آہ ای ما یکون الذہن والخارج ظرفا لنفسہا سواء کان ظرفا لوجودہ فیکون محققا ای متصفا
بالوجود بالفعل اما فی الذہن او فی الخارج او ظرفا لنفسہ فیکون مقدرا لوجودہ فیہ فالمحققۃ والمقدرۃ صفتان
للاشیاء مطلقا لا للخارجیۃ یدل علیہ ما قلنا ما سبق من قولہ فان ما یفرض فی الخارج شئ فی الخارج وما یفرض فی الذہن
شئ فی الذہن قولہ داخلۃ فی الکلیات ای فی اعدادہا ومن جملتہا ولم یقل فی الکلی دون الجزئی
لان الاعتبار المذکور اعنی اعتبار امتناع فرض العقل لاشتراکہا وعدمہ لیس مغایرا لجعلہا داخلۃ
فی مفہومہ فکیف یترتب علیہ بالفاء قولہ لیتوصل ببعض المفہومات الی البعض ای من حیث الفہم یشعر بلفظ
المفہومات قولہ وذلک انما ہو انما باعتبار حصولہا فی الذہن ای لحصول الوجود الذہنی مدخل فیہ
ولیس ذلک باعتبار الوجود الخارجی او الوجود مطلقا قولہ فاعتبار احوالہا الذہنیۃ ای احوالہا
التی یعرض للمفہومات انفسہا من حیث حصولہا فی الذہن من غیر نظر الی ما لہا فی الخارج او فی نفس
الامر او لا امر الخارج عن التصور فیکون الکلی عبارۃ عما لا یمنع نفس تصورہ عن الشرکۃ والجزئی ما یمنع نفس
تصورہ عنہ وہذا معنی امکان فرض الاشتراک وعدمہ قولہ ان افراد الکلی التی تحقق اہ اشارۃ
الی ان الافراد التی بہا تحقق کونہا عنوان للمحصورات الاربع یجب ان یصدق الکلی علیہا فی نفس الامر
قولہ وکون تلک الافراد محققۃ لا یلزم الکلیۃ اہ عطف علی کلیۃ ولفظ محققۃ ح علی بناء اسم الفاعل وفی
بعض النسخ وکون تلک الافراد محققۃ غیر لازم فالجملۃ ح معطوفۃ علی قولہ اذ یکفینا القدر ولفظ علی بناء اسم
المفعول قولہ اذا لم یمتنع العقل آہ ظرف لمتعلق الجار والمجرور الواقع جزء اعنی من افراد الکلی قولہ
فلو لم یعتبر نفس التصور آہ فی بعض النسخ فلو لم یعتبر التصور وقد عرفت ان قید النفس احتیاطی فمآل
التعبیرین واحد والمقصود انہ لو ترک قید التصور فیہما ولیقال ما لا یمنع عن الشرکۃ وما یمنع عنہ لزم الدخول
والخروج معا ولو ترک فی احدہما لزم الدخول فقط او الخروج فقط فقول الشارح دخل وخرج اعم من ان یکون
علی سبیل الاجتماع او لا لان الواو لمطلق الجمع علی ان اعتبار القید فی احدہما دون الآخر مما یذہب الیہ
الوہم فلا حاجۃ الی تنبیہ قولہ فلا بد ان یصدق اہ ای لا بد من الصدق فی نفس الامر بالفعل علی رای الشیخ

او بالامکان علی رای الفارابی قوله وستظهر آه وہی ما وقع علیہ الحکم فی القضیۃ المحصورۃ ای ہو ما یکون فرداً فی نفس الامر محققا او مقدرا الا ما یکون کلیۃ باعتبارہ وان اعتبر ذلک وجب التقیید بالافراد الممکنۃ لصدق الکلیۃ الموجبۃ قوله متعلق بقوله آه یعنی انہ متفرع ومترتب علیہ ولیس لہ تعلق بقولہ ومن ہہنا یعلم بل ہو جملۃ معترضۃ لبیان فایدۃ قوله اشارۃ اه فالمراد بقولہ غالبا الغلبۃ باعتبار انواع الکلی لا باعتبار الاشخاص اذ لا یلزم ان یکون افراد الثلثۃ اکثر من افراد الاشیف قوله فان الجنس والفصل اه فبیان انہ لجزئیۃ النوع للشخص بیان لجزئیا تمالہ لان جزء الجزء جزء وما ذکر جزئیۃ الحیوان للانسان والجسم النامی للحیوان فللتنبیہ علی کون الکل جزء للجزئی انما ہو بالقیاس الی الجزئی الاضافی قوله کالخاصۃ والعرض العام من حیث انہما کذلک وکذا فی الجنس والفصل والنوع لما تقرر من ان الکلیات الخمس مختلف باختلاف اعتبار قال فیکون الجزئی کلا ولا شک ان اتصافهما بہاتین الاضافتین اعنی الجزئیۃ والکلیۃ اللغویتین لا یکفی فی نسبۃ احدہما الی الآخر لان الکلی معناہ شئ منصوب الی امر متصف بکونہ کلا فلا بد من نسبۃ اخری وکذا الجزئی فلذا الغرض بعد بیان کونہما کلا وجزء البیان انہ قد عرض للجزء بالقیاس الی الکل اضافۃ اخرے وہو یعنی الکلیۃ المصطلحۃ فیصدق علیہ انہ منسوب الی کلہ وللکل معنی وہو معنی الجزئیۃ المصطلحۃ فیصدق علیہ انہ منسوب الی جزئہ قال کلیۃ الشئ انما یکون اه ہذا تحقیق المقال فدع عنک ما قیل او یقال قوله ہذا ای کون کلیۃ بالقیاس الی الجزئی وجزئیۃ بالقیاس الی الکلی فیکونان متضایفین قوله انما یظهر فی الکلی اه ہذا مبنی علی ما ذکرہ فی حواشی المطالع من ان المشہور ان الکلی لہ مفهوم واحد یقابل الجزئی الحقیقی یقابل العدم والملکۃ ویقابل الجزئی الاضافی یقابل التضایف وفی بعض النسخ فی الکلی الاضافی وہو مبنی علی ما حققہ قدس سرہ من ان الکلی ایضا لہ معنیان کما سیجیئ قوله تقابل الملکۃ والعدم نص علیہ قدس سرہ فی حواشی المطالع علی ان مفهوم الجزئی ملکۃ ومفهوم الکلی عدم وفیہ اشکال اذ اعتبار عما من شانہ فی مفهوم الکلیۃ لا فایدۃ فیہ لانہ انما اعتبر فی اعدام الملکات لاخراج الاعدام التی لیست شان محلہا قابلیۃ الملکۃ وفیما نحن فیہ لیس کذلک بل بمعنی الارادۃ الایجاب والسلب من العدم والملکۃ ہہنا کما یتوہم من عدم ذکر عما من شانہ فی مفهوم الکلی تکلف لذکرہ مع التضایف المصطلح ولذا حمل علی ان مفهوم الجزئی عدم ومفهوم الکلی ملکۃ لان معنی منع صدق فرض الاشتراک انہ لا یمکن فرض اشتراکہ وعدم المنع امکان فرضہ فلا بد من اعتبار قید عما من شانہ فی الجزئی لاخراج الهویات الخارجیۃ والمفهومات التصدیقیۃ عنہ فانہا لا تتصف بالجزئیۃ مع امتناع فرض اشتراکہا قوله فاطلق اسم العام یرد انہ اطلق بطریق النقل عن العام

او بعلاقة العموم والخصوص ای الخاص فیکون فی الخاص منقولا او مجازا لکونه منافیا لما یجیئ لان الجزئے
یقال بالاشتراک علی معنیین ولانه یرد علیه ان الہجر شرط فی النقل ولا ہجر ہہنا بل المراد انه اطلق لفظ
الجزئی المنقول الی العام والی الخاص بطریق النقل من اللغوی الیه لمناسبة للمعنی العام المناسبة للمعنی
اللغوی فیکون حقیقة اصطلاحیة مشترکا فیهما ومستعملا فیهما **قوله** فالاولی ای اذا کان التضایف انما یظهر
بالقیاس الی الجزئی الاضافی فالاولی من ذکرہا ہہنا ان یذکر **قال** فاعلم ان الکلیة والجزئیة آہ قیل ان حصر القسمة
الحقیقة فی المعانی لا یصلح لان الالفاظ جزئیات حقیقیة لذواتها والجواب انه ما لم یعتبر حصولها فی العقل و
وضع الالفاظ بازائها لیست بجزئیات لان المقسم المعنی المفرد علی ما مر والافراد لا یتحقق الا بعد الوضع وبعد
الاعتبار تصیر معانی **قال** بہذه المقالة اہ ای المقالة الاولی **قال** اقتباص المجهولات الاقتباص
الاصطیاد وفیه اشارة الی ان المراد تحصیلها بالنظر **قوله** لان الجزئیات اہ ای الجزئیات من حیث
انها جزئیات لا تدرک ای لیس ادراکها علی الوجه الجزئی واقعا الا باحد الانواع الثلثة من الاحساس
والتخییل والتوہم سمی الکل احساسا لحصولها باستعمال الحواس وللتنبیه علی ذلک اورد صیغة الجمع وضم الیه
قوله اما باحد الحواس الظاهرة او الباطنة لانه لا یمکن ادراکها بدونها لعدم توقف المقصد اعنی عدم
اقتناص المجهولات التصوریة بالجزئیات علی ذلک اما الجزئیات المجردة فلا یدرک الا بمفهومات کلیة و
لیس ادراکها علی الوجه الجزئی وکذا جزئیات الامور العامة کجزئیات الامکان الا اذا انتزعت من جزئی
مادی وح یکون ادراکها بالتوہم **قوله** بان یحس اہ بیان لکیفیة مادیة الاحساس الی احساس
آخر بالنظر معنی الترتیب یعنی لیس الاحساس بالمحسوسات المتعددة ترتیبها بالقصد مخصوص بحیث یصیر
ذلک المرتب المخصوص باعتبار قیامه بالذہن احساس بمحسوس آخر ومراة لمشاہدة المخصوص کما ان القادیة
بالنظر فی الامور المعقولة عبارة عن ترتیبها علی وجه یکون ذلک المرتب المخصوص باعتبار قیامه فی
الذہن مراة لمشاہدة مجهول بل لا بد من احساس آخر وذلک لان الاحساس عبارة عن حصول صورة جزئیة
مکیفة بالعوارض المادیة منتزعة عن محسوس معین ولا شک ان الصورة الجزئیة المکیفة بالعوارض
المشخصة المنتزعة عن محسوس معین لا یمکن ان یصیر صورة جزئیة کذلک لمحسوس آخر وبہذا ظہر ان
لا یکون الاحساس مؤدیا الی احساس آخر بالنظر معنی تحصیل امر للتادی الی مجهول الا انه قدس سره
لم یتعرض له لقلته وعدم تعلق الفن به کثیر تعلق والحاصل ان الامور العقلیة لکونها منتزعة من امر واحد
بعد حذف المشخصات یجوز ان یکون صورة لبعض مراة لمشاہدة لبعض الآخر للتصادق بینهما بخلاف
الامور المحسوسة فانها متباینة فلا یجوز ان یکون الصورة الجزئیة لواحد منها مراة لمشاہدة محسوس آخر لـ

یحتاج الی احساس آخر نعم احساس محسوس یوجب التخییل والتوہم ای لحصول صورۃ فی الخیل او حصول صورۃ جزئیۃ متعلقۃ بذلک المحسوس فی الوہم ولیس ہذا تحصیلا بالنظر بل ایجاب حساس لاحساس اخر وبما حررنا اندفع ما قیل ان التادیۃ متحققۃ فی الاحساسات کالاحساس بالمراۃ الموجودی الی الاحساس بالوجہ وکالانتقال من احساس صورۃ خاص الی تخیل انسان مخصوص ومن لعیم شیا الی تخیلہ فان فی ہذا الصدد ایجاب الاحساس لاحساس آخر ولا کلام فیہ انما الکلام فی التحصیل بالنظر بان یکون الاحساس بالترتیب او بالتحصیل مراۃ لمشاہدۃ محسوس آخر لان مرکب خارجی من محسوسات مستور الشیٔ وازیل الستر من احد الاجزاء ثم من الاخر الی الامر الاجزاء یحصل من لاحساس بتلک المحسوسات لاحساس بذلک المرکب علی وجہ الترتیب کما فی الحد التام وذلک لان احساس کل جزء منہا یصیر سببا لاجتماع الصور الجزئیۃ للاجزاء فی الحس المشترک والخیال فیحصل صورۃ الکلی فیہما فالاحساسان متغایران یوجب احدہما الاخر وکذا الحال فی الکلمۃ المسموعۃ بسماع حروفہ المترتبۃ وغیر ذلک مما یتخیل تادیۃ الاحساس الی الاحساس قولہ وذلک اظہر مما یتخیل فیہما الاحساس لان الاحساس اذا لم یکن مودیا الی الاحساس مع التناسب بین المحسوسات فی کونہا مدرکۃ الحس فکیف یکون الصورۃ المکتنفۃ بالعوارض المادیۃ مراۃ لمشاہدۃ امر مجرد وما یتوہم من کون احساس البلقۃ الجزئیۃ الی ادراک البلقۃ الکلیۃ فعلی تقدیر تحقق الاحساس موجب لحصول الصورۃ الکلیۃ علی ما قالوا من ان الاحساس بالجزئیات موجب لان یستعد النفس لفیضان صور کلیۃ علیہا لان لاحساس بہا ادراک الامر الکلی وانما اطنبنا الکلام لانہ زل فیہ الاقدام قولہ فالجزئیات لا تقع فیہما اہ واما انہ لا یمکن وقوعہ فیہا ولا یمکن تحصیلہا بہ فذلک امر آخر لا یتوقف المدعی اعنی عدم اشتغال المنطقی بہا علی ذلک کما قیل ان الکلیات مستفاد من الجزئیات بطریق النزاع فلم لا یجوز انہ یکون بطریق النظر ایضا وھم قولہ ولا شیٔ مما یحصل بالفکر لما عرفت ان طریق تحصیلہا الاحساس فلا یبحث عنہا لا بان یجعل الجزئیات موضوعات للمسائل ولا بان یجعل مفہوم کلی عنوان لہا بحیث یسری الحکم الی الجزئیات قولہ فلا غرض للمنطقی آہ لان غرضہ عصمۃ الذہن عن الخطاء فی الفکر اذ لا تعلق للفکر بالجزئیات فلا تعلق لغرضہ بہا ایضا قولہ بل لا یبحث عن الجزئیات ای من حیث انہا جزئیات بان یجعل تلک موضوعات المسائل قولہ فی العلوم الحکمیۃ اہ اشارۃ الی ان المراد بالعلوم العلوم الحکمیۃ قولہ یحصل کمال ہو التشبیہ بالواجب علما قولہ یبقی ببقائہا ای لا تزول عنہا اصلا کما فی الواجب تعالی قولہ والجزئیات متغیرۃ اہ ای الجزئیات المادیۃ متغیرۃ الکائنات معروضات ومتبدلۃ الکائنات عوارض وذلک لان من لوازم المادۃ الاستعداد وعدم حصول الجمیع الکمالات بالفعل فخروجہا الیہ دفعۃ او تدریجا یستلزم التغیر والتبدل قولہ فلا یحصل من

ادراکہا لانہ حین التغیر ان لم یتغیر العلم لم یکن کمالا لکونہ جہلا وان تغیر لم یبق بقاء النفس واما ادراکہا بالاطلاق العام عن مقید بزمان وقوع التغیر کادراک المنجم الکسوف المخصوص بجمیع جزئیاتہا قبل الوقوع فہو ادراک تعقلی کلی منحصر فی شخص واحد لعدم الانتزاع عن المادۃ المخصوصۃ والکلام فی ادراک الجزئیات المادیۃ من حیث انہا جزئیات قولہ وایضا الجزئیات آہ ما مر کان خاصا بالجزئیات المتغیرۃ مفیدا لعدم البحث عن جمیعہا وعن بعضہا وہذا یعم المادیۃ والمجردۃ مفید لعدم البحث عن جمیعہا نعم العلم ببعض الجزئیات لا یوجب کمالا یعتد بہ لعدم حصول التشبیہ بالمبدا بذلک لمشارکۃ الحیوانات العجم فیہ فلا یرد ما قیل ان ما لا یدرک کلہ لا یترک کلہ فہذا الوجہ لا یفید عدم البحث عن الجزئیات مطلقا قولہ فلا یبحث الا عن الکلیات ای لا بحث فی العلم الحکمیۃ الا عن الکلیات بان یجعل المفہومات الکلیۃ عنوان المسائل بحیث یسری الحکم منہا الی الجزئیات تحصیل العلم بہا علی الوجہ الکلی الباقی ابدا فلا یرد ان الکلیات ایضا غیر منضبطۃ فلا بحث عنہا ایضا قولہ فان قلت قد ذکر جزئی الحقیقی اہ ایراد علی قولہ فلا بحث لہ عنہا یعنی ذکر الجزئی الحقیقی بجعلہ قسما من المفہوم وبتعریفہ ولذا لم یقل عرف فکل واحد منہما یستلزم حکما علی الجزئیات الحقیقیۃ فقد وقع البحث عنہا بجعل مفہوم الجزئی الحقیقی عنوانا لہا فاندفع ما قیل ان البحث عن مفہوم الجزئی الحقیقی لیس بحثا عن الجزئی الحقیقی لکونہ کلیا قولہ وسنذکر جزء الجزء الاضافی بان کل اخص تحت اعم وذلک حکم علیہ ظاہرا او یتضمن تعریفہ ولذا لم یقل وسنعرف قولہ وذلک ای المذکور بحث عن الجزئی الحقیقی ای یتضمن البحث عنہ اما الاول والثالث فظ واما الثانی فلشمول الجزئی الاضافی للحقیقی فیسری الحکم منہ ای افراد الجزئی الحقیقی ایضا قولہ قلت ما ذکرہ ہہنا اہ ای ما ذکرہ وان کان یتضمن حکما علی افرادہ لکن لیس المقصود منہ ذلک بل المقصود تصور مفہومہ یتضح بہ مفہوم الکلی فان معرفۃ الشئ تکمل بمعرفۃ مقابلہ قولہ واما الجزئی الاضافی ای الحکم علیہ کل اخص تحت اعم وان کان یتضمن البحث عن الکلی والجزئی لکن البحث عن الاول مقصود دون الثانی قولہ لان البحث ای فی الاصطلاح قال والکلی اذا نسب الی ما تحتہ ای التی ما یحمل ہو علیہ لان نسبتہ الی المباین غیر معتبرۃ فانہ بالنسبۃ الیہ لیس شیئا من الاقسام الی الثلثۃ ثم قیدہ بکونہ من الجزئیات سواء کانت من تبعیضیۃ او ابتدائیۃ ای حال کونہا بعضا منہا او ناشیا منہا للاشارۃ الی ان المعتبر النسبۃ الی جزئی واحد ای جزئی کان لا الی مجموع الجزئیات لانہ یبطل الحصر اذ ہہنا اقسام اربعۃ اخری ہی ان یجتمع فی الکلی تلک الاقسام الثلثۃ اثنان اثنان او ثلاث ولا الی جزئی واحد معین لانہ یصیر الاقسام متباینۃ وقد اعتبر تصادقہما حیث ذکر الجنس فی تمام الماہیۃ وجزئہا بل ہو معتبر علی اطلاقہ فیکون الاقسام متخالفۃ بالاعتبار علی ما صرح بہ من جواز اجتماع الخمسۃ فی الکلی واحد ثم الجزئی الواحد لا یجوز ان یراد بہ الحقیقی

والاخرج الاجناس والفصول العالية والمتوسط وخواصها واعراضها مقيسة الى الماهيات التى الى اجناس متوسطة
او سافلة بل الاضافى والاشارة الى ذلك عبر عنه بقوله ما تحته هذا لكن يرد الناطق مقيسا الى الحيوان فانه خاص
له مع دخوله فى الكلى المنسوب الى ما تحته من جزئياته الا ان يقال ان ما يحمل عليه شئ فهو جزئى الاضافى
له ثم ان الظ ان الكليات الفرضية داخلة فى هذه الاقسام الثلثة كما يظهر فى الحاشية المنوطة على قوله
بل لفظ الكلى ايضا وذلك لان امكان فرض صدقها على كثيرين لنظرا الى مجرد مفهومه يستدعى امكان فرض
الاقسام الثلثة فيها وان لم يكن شئ منها فى نفس الامر فاندفع ما قيل ان فرض صدقها فى نفس الامر
محال فيجوز ان يستلزم المحال بان لا يكون شيا من الاقسام الثلثة فانه يجوز فرض صدقها نفسها
وجزءا وخارجا بالنسبة الى امر واحد فيلزم صدق الكليات الخمسة عليها بالنسبة الى ذلك الامر
لان الفارض والمفروض كليهما ممتنعان اذ لا يمكن العقل تجويز كونه نفسا او جزءا او خارجا بالنسبة الى
امر واحد ويجوز ان تخرج الكليات الفرضية ويعتبر النسبة الى ما تحمل عليه فى نفس الامر بناء على عدم تعلق
الفرض الحكمى باحوال الكليات الفرضية ويكون ادخالها فى التعريف يتبع ادخال مفهوم الواجب فيه
وهذا على طبق ما قالوا فى النسب بين الكليات فان بعضهم خصصها بما سوى الامور الشاملة وتقابضها وبعضهم
عمها قوله اى عن الماهية لا عن التشخص قوله اجزاءها المنقسمة يريد الانقسام الكلى الى اجزاء فان كل التقسيم
بالنظر الى مفهوم القسمة قسمة الكلى الى الجزئيات بالنظر الى الحاصل من القسمة قسمة الكل الى الاجزاء
قوله اشارة آه سواء كان للتكثير على ما هو الشايع فى الاستعمال او التقليل على ما هو اصل الوضع لان التقييد
ببعض الاوقات يدل على ان الاستعمال الاول مطرد قوله يعنى ان الافراد الانسان اه لما كان عبارة
الشرح يوهم ان افراد الانسان لا يزيد على مفهومه الا بلحوق العوارض المشخصة من الكم والكيف والوضع
وغير ذلك فيكون زيد مثلا عبارة عن الانسان اللحوق والاعراض وذلك مخالف لما تقرر فى الحكمة
من ان الشخص عبارة عن الماهية والتشخص هو امر وجودى داخل فى تمامها دفعه السيد قدس سره
بان المراد بعدم الزيادة انها داخلة فيه وبالعوارض المشخصة التشخصيات تجوزا باعتبار لزومها للتشخص
وكون التشخص فائضة من المبداء عند عروضها الماهية لما بينه فى المحاكمات قال ثم النوع المتعدد
قيل ان النوع لا ينحصر فى القسمين لجواز ان لا يكون تحته اشخاصا كمفهوم النوع فانه نوع للكلى ولا يزيد افراده
بعوارض مشخصة والا كانت اشخاصا لا انواعا والجواب ان افراده المفهومات من حيث هى اشخاص
وان كانت باعتبار الصدق انواعا ولذا ادرج بعضهم الطبيعة فى الشخصية قال بحسب الشركة والخصوصية
فى القاموس هذا بحسب ذا اى بعدده وبقدره اى الكان السوال بالشركة يكون مقولا فى جوابه و

عبد مهما

الا کان بالخصوصیۃ یکون مقولا فی جوابہ ومعا انتصابہ علی الحالیۃ ای مجتمع والفرق بین فعلنا معا وفعلنا جمیعا ان
معا یفید الاجتماع فی حال الفعل وجمیعا بمعنی کلہا سواء اجتمعوا اولا کذا فی الرضی فالمعنی حال کون الشرکۃ والخصوصیۃ
مجتمعین فی المقولیۃ فی جواب ما ہو ولا یقتضی ذلک ان یکون المقولیۃ فی زمان واحد قال لتمام الماہیۃ
المختصۃ بہ ای المختصۃ بہ فی السوال وہذا لا یقتضی عدم اشتراکہا فی نفس الامر فلا یرد ان النوع المتعددۃ
الافراد لا یمکن ان یکون مختصۃ بشخص لا یحتاج الی الکلیات باردۃ ارتکبہا الناظرون قال کان طلبا لماہیتہا
الضمیر الواحد المونث وہو راجع الی الجماعۃ المدلول علیہا بقولہ وان جمع کما فی قولہ تعم واذا راوا تجارۃ او
لہوا انفضوا الیہا ای للرویۃ او لضمیر النسبۃ علی ما فی بعض النسخ فی الرضی لا یستنکر عود ضمیر الاثنین الی المعطوف
بوضع المعطوف علیہ الا کان المراد احدہما لانہ لما استعمل او کثیرا فی الاباحۃ صار کالواو فی القرآن ان
یکن غنیا او فقیرا فاللہ اولی بہما وعلی ہذا یجوز ارجاع ضمیر الواحد المونث ایضا الی شیئین او اشیاء
باعتبار کثرتہا فی انفسہا والا کان اثنین من حیث العطف وقد تحیر الناظرون فی الارجاع قولہ وتمام
ماہیۃ الاشیاء لم یقل او شیئین اختصارا علی المقایستہ وحمل الجمع ہہنا علی ما فوق الواحد خروج
عن السیاق قال لان السائل یعنی ان کونہ مقولا فی جواب ما ہو بحسب الخصوصیۃ فقط انما ہو بالنظر
الی الخارج لعدم وجود فرد آخر لا بالنظر الی ذات النوع فانہ صالح للجواب بحسب الشرکۃ ایضا فلا یرد ان
ہذا انما یتم لو لم یصلح السوال عن الفرد المقدر الوجود قال فہو اذن کلی آہ ای فہو اذا کان منقسما الی
قسمین کلی مقول آہ لیس معناہ اذ علمت ما ذکر لان کونہ معرفا بہذا التعریف منوطۃ بانقسامہ الیہا
لا بالعلم بالشرطیۃ المذکورۃ فلا یرد ما قیل ان فی حجۃ کتابۃ بالنون ہہنا نظر لان التقدیر اذ علمت و
کانہ اذ بالکسر لا بالفتح والا کان التقدیر اذا علمت قال مقول علی واحد او علی کثیرین اہ لا یمکن
الاکتفاء علی احدہما لما عرفت ان المقول علی واحد یمکن ان یکون مقولا علی کثیرین لان المراد
بہ ما یکون مقولا بحسب الخصوصیۃ المحضۃ فلو لم یذکر او علی کثیرین لم یکن التعریف جامعا قال متفقین
بالحقائق اورد صیغۃ الجمع تنبیہا علی کثرۃ مراد الکثیرین المتفقین والا کان النظم ایضا بالحقیقۃ قال
لیدخل فی الحد یعنی لو لم یقل علی واحد بل یکتفی بعلی کثیرین لم یدخل النوع المذکور فاذا قیل دخل فیہ
فدخولہ فی الحد بالنظر الی الاکتفاء بعلی کثیرین وکذا دخول النوع المتعدد الاشخاص بالنظر الی الاکتفاء
بعلی واحد ولم ینبہ اول اول الدخول فی الاول لوضوح الدخول لکونہ داخلا فی الکلی وفی الثانی
لبقاء الدخول لکونہ داخلا فی کلی مقول علی واحد قال متفقین بالحقائق ایراد صیغۃ الجمع المذکر
السالم للتغلیب العقلاء علی غیرہم والمراد لکونہم متفقین بالحقیقۃ علی ما یشعر بہ تعلیق الحکم ما سبق وما یلحق

من کونہ جوابا بحسب الشرکۃ والخصوصیۃ معا فلا یرد ان الجنس ایضا قد یقال علی متفقین فی الحقایق نحو زید وبکر حیوان بل فی جواب ماہو ایضا فیقال ما زید وبکر وعمر وہذا الفرس یجاب بالحیوان فالحیوان مقول علی زید و عمرو بکر کما انہ مقول علیہم وعلی ہذا الفرس لان مقولیۃ الحیوان علیہم لکونہم من افرادہ لا لاتفاقہم فی الحقیقۃ او اختلافہم فیہا وما قیل ان قید فقط مراد من التعریف ففاسد لانہ یخرج الجنس بالقیاس الی خروجہ عن التعریف قولہ مطلقا ای قریبا کان او بعیدا لما عرفت فی حاشیۃ السابقۃ قولہ ویخرج العرض العام مطلقا ای سواء کان عرض عام للنوع او للجنس مفارقا او لازما وذلک لان مقولیتہ لکون الکثیرین من افرادہ لا لاتفاقہم فی الحقیقۃ او اختلافہم وکذا الحال فی الفصول البعیدۃ وخواص الاجناس قولہ فانہ والکان اہ علۃ لاخراج الماشی مع کونہ من افراد العرض العام یعنی ان المقصود اخراجہ عن النوع بالاعتبارین قولہ فانہ یخرج الفصول مطلقا لکونہ مقولا فی جواب ای شیء فی ذاتہ او فی عرضہ قولہ وکان اسنادہ آہ لئلا یتشوش ذہن المتعلم باخراج بعضہا بقید والبعض الباقی بقید آخر ویحتاج الی ملاحظۃ التفصیل فیہا یعنی ان الفصول البعیدۃ وخواص الاجناس وان خرجت عن قولہ متفقین فی الحقیقۃ لکن لیس ذلک مقصودا منہ قولہ اولی لخروجہ بہ مطلقا مع مناسبۃ للجنس فی العموم قولہ وانما اسندہ یعنی ان الشارح راعی المناسبۃ بین العرض العام والخاصۃ فاخرجہما بقید واحد قولہ فلا یقال فی جواب ماہو والکان یقع فی مطلق الجواب اماش زید ام واقف قولہ لانہ لیس ماہیۃ لما ہو عرض عام لہ والکان ماہیۃ مخصصۃ وبہذا الاعتبار یقع قولہ لیس ممیزا لما ہو عرض عام والکان متمیزا لما ہو خاصۃ لہ کالماشی فانہ من حیث انہ عرض عام للانسان لیس ممیز لہ اصلا لا عن جمیع ما عداہ ولا عن بعضہ وانما یمیزہ عنہ باعتبار کونہ خاصا للحیوان قولہ لما کان فصلا وخاصۃ لہ قد عرفت فائدۃ التقیید غیر مرۃ قولہ واما النوع اہ اشارۃ الی ہذہ القید بالنسبۃ الی متفقین بالحقایق اعم من وجہ ولیس اخص منہ مطلقا کما ہو الشایع فانہما یجتمعان فی النوع وتحقق ہذا القید فی الجنس دون الاول قولہ ہذہ المعانی ای المعانی التی بہا تمایزت الکلیات الخمسۃ قولہ علی واحد زاید حشو الحشو ملۃ تعیین زیادۃ ففیہ اشارۃ الی تعینہ قیل فیہ نظر لانہ کما یصدق مقول علی کثیرین مطلقا علی النوع الغیر المتعدد الاشخاص یصدق مقول علی واحد علی النوع المتعدد الاشخاص فیصح التعریف بان یقال مقول علی واحد فی جواب ما ہو والجواب انہ کیف یمکن اسقاطہ وہو بمعنی الکل کما سیجی نعم لو کان المراد بالمقول علی کثیرین بالقول یصح اسقاطہ والاکتفاء علی المقول علی واحد فی الخارج او الذہن قال والصواب آہ لان اشتمال الکلام علی المستدرک خطاء سیما فی التعریفات فان المقصود منہا تفتیش المجہول

فی الذهن ثم تصویره قال وان کان المراد آه واما ارادة الکثیرین فی الذهن فقط فهو ظاهر البطلان اذ لا معنی للترديد ويلزم خروج الانواع الموجودة فی الخارج قوله بل لفظ الکلی ایضا الترقی بالنسبة الی مفاد لفظه ایضا حکم باستدراک لفظ الکلی مع ان التکرار حاصل بقول علی کثیرین بناء علی وجوب ذکره بواسطة تعلق متعلقين فی جواب ما هو قوله لغیبته لا تغایر بینهما الا بالاجمال والتفصیل وکانهما مترادفان قوله ومفهوم المقول آه بناء علی ان المتبادر الی الفهم الاطلاق العام قوله التزام ان سلم دلالته علیه اذ یمکن منع کونه لازما بینا بالمعنی الاخص قوله الا تصالح ای بالفرض کما مر بالقرینة العقلیة وهو ما افاده بقوله اذ لو ارید به المقول بالفعل قوله لیس لها افراد سواء لم یکن لها افراد اصلا کالکلیات الفرضیة او کان لها فرد واحد فی الخارج والذهن کمفهوم الواجب بناء علی برهان امتناع تعدد الواجب خارجا وذهنا وما قال المحقق الدوانی فیه بحث اما اولا فلانه یلزم ح ان یدخل فیه الکلیات الفرضیة بالنسبة الی الحقائق الموجودة اذ یمکن فرض مقولیتها علیها بل الکلیات المباینة بالنسبة الی المباینة مطلقا واما ثانیا فلان الکلیات التی لیست لها افراد لیست اجناسا للشیئ فلا باس بخروجها والجواب عن الاول ان اراد انه یدخل فیها من حیث انها حقایق موجودة ومباینة فممنوع اذ لا یمکن ح فرض صدقها علیها وان اراد انه یدخل فیها مع قطع النظر عن صدق الموجود علیها وبکونه مباینة فمسلم ولا خیر فی ذلک وعن الثانی ان مقصوده السید قدس سره انه یلزم خروجها عن الکلیات الخمسة لا خروجها عن الجنس فقط ولا شک ان المقول بان مفهوم الواجب لا شیئا منها بطل علی ان عدم الافراد فی نفس الامر لا ینافی کونها اجناسا باعتبار امکان الفرض ولیت شعری انها اذا لم یکن داخلة فی الکلیات الخمسة فما فایدة ادراجها فی تعریف الکلی قال وح یکون کل نوع اه ای جنس واذا عرفت بهذا التعریف یکون مفاد التعریف ذلک کما هو فی نفس الامر بخلاف تعریف المص قال مفاده انقسام النوع الی القسمین قال والمص لما اعتبره بیان لمنشاء غلطه ای المص اعتبر فی النوع مقولیته فی جواب ما هو بحسب الخارج وفی بعض النسخ لما اعتبر النوع فی قوله فی جواب ما هو بحسب الخارج فح بحسب الخارج متعلق باعتبر والمآل واحد قوله لنظر الفن سواء کان فی المبادی او فی المسائل فالتعریفات من المبادی التصوریة قوله لتشیل المواد کلها سواء کانت من الموجودات الخارجیة او الذهنیة فالمراد بالمواد الامور الجزئیة التی یوجد فیها الامر الکلی لانها اصول الکلیات فی الوجود والانتزاع منها قال فلان المقول اه یعنی انهم اصطلحوا علی ان المقول بحسب الخصوصیة المحضة ما لا یکون مقولا بحسب الشرکة اصلا وهو الحد التام بالنسبة الی المحدود والخروج عن اصطلاح القوم من غیر داع فی قوة الخطاء

لا یکون الجسم من حیث انہ تمام المشترک بین الحیوان والجماد جنسا علی ما وہم لانہ یصدق علیہ فی ہذہ الحالۃ انہ تمام المشترک بین الماہیۃ وبین نوع حقیقی بان لم یصدق من ہذہ الحیثیۃ فتدبر قولہ ہذا القدر یعنی للبس اعتبار وحدۃ النوع الآخر لاجل انہا معتبرۃ فی الجنس حتی یلزم ان یکون تمام المشترک بین النوعین او الانواع داخلا فی انہ لا یکون لاجل ان ہذا القدر کاف فی تحقق الجنسیۃ سواء کان تمام المشترک بالنسبۃ الی النوعین او الانواع او لا یکون معنی قولہ فلا یکون تمام المشترک بین الماہیۃ وبین نوع من الانواع قولہ فانہ اذا کان الجزء الخ اعتبر فی الشرط امرین کون الجزء مشترکا وکونہ تمام المشترک ولم یقتصر علی الثانی انہ کاف فی ترتب الجنسیۃ القریبۃ اشارۃ الی ان الکلام الامرین معتبران فی الجنس قصدا ومحط للفائدۃ فالنفی فی قولہ ولا یکون راجعا الی کلیہما الا کما یفہم من الظاہر ان المقصود کونہ تمام المشترک وعدم کونہ تمام المشترک وان الاشتراک امر مسلم مفروغ عنہ علی ما قالوا من ان محیط الفائدۃ المفید قولہ وبین النوعین الاخیرین آہ لم یقل بین کل نوع یشارک الماہیۃ فی ذلک الجزء مع انہ اخصر متابعۃ للشم فانہ لم یقید قولہ وبین نوع آخر بالمشارک لہا فی ذلک الجزء قولہ وسیطلع عنقریب ای فی قولہ وہو قریب لکان آہ ولا یخفی لطف قولہ عنقریب قال لا یکون وراءہ او وراء فی الاصل مصدر بمعنی الستر استعمال بمعنی الوراء وہو القدام وبمعنی المستور وہو الخلف ولذلک صارت بین الاعداد والمراد ہہنا الخلف ای لا یکون متحققا ای بعد جزء آخر مشترک فیجوز ان یکون ای قبلہ جزء مشترک وہو جزءہ انما لم یقل او لا یکون جزء مشترک خارجا عنہ رعایۃ بمعنی التمام فان التمامیۃ یدل علی انہ لا یبقی بعدہ شیء آخر وحملہ علی معنی غیر توہم لعدم المشاہد مع ان التعبیر بلفظ الوراء ثم حملہ علی معنی الغیر ثم تفسیر الغیر بالخارج واشتغال بما لا یعنی قولہ تفسیر ای لیس تفسیر القول جزء مشترک کما توہمہ القرب ولا تنکیران والمعنی اذا یصیر الکلام الجزء المشترک الذی لا یکون غیرہ جزء مشترک لا یکون جزءا مشترکا خارجا عنہ فیفید جواز کون غیرہ جزءا مشترکا خارجا عنہ ولانہ لا معنی لذکرہ مطلقا ثم یفسرہ بالمقید ولا فائدۃ فی اعادۃ جزءا مشترکا بل تفسیر لتمام التعریف بیان للمعنی المستفاد من لفظ وراء بلفظ یصرح فاندفع ما قیل ان التخصیص بعید عن العبارۃ وکون ہذہ العبارۃ التر محل نظر قولہ یعنی قولہ وربما یقال آہ کما یشعر بہ لفظ ہذا الموضوع القریب ولفظ البین فانہ فی الاصل مصدر بان بمعنی الفرق استعمال ظرفا للمکان الفاصل بین الشیئین الحاضر بینہما فیکون ذکرہ استطرادیا لانہ بیان بلفظ الماخوذ فی المقدمۃ الاولی لدلیل الانحصار والقول بانہ یجوز الحمل علی مجموع التفسیرین اذ لا یلزم من کون الشیء ضروریا ان یکون مقصودا اصلیا لجواز ان یکون موقوفا علیہ والمراد بقولہ ما کنا فیہ ہو المقصود الاصلی صرف عن الظاہر من غیر ضرورۃ ویستلزم ان یکون

التعريف ان اطراف المسايل ومقدمات الدليل كلها واقعة في البين **قوله** لا يكون مقولا ومحمولا على شيء آه لان
مناط الحمل الاتحاد في الوجود وليس معناه ان وجودا واحدا قايم بهما لامتناع قيام العرض الواحد بمتلبسين بل
معناه ان الوجود لاحدهما اصالة وللاخر بالتبع بان يكون منتزعا منه ولا شك ان الجزئي هو الموجود اصالة
والامور الكلية سواء كانت ذاتية او عرضية منتزعة منه على ما هو التحقيق المتاخرون فالحكم باتحاد الامور
الكلية مع الجزئي صحيح دون العكس فان وقع محمولا كما في بعض الانسان زيد فهو محمول على العكس اذ على
التاويل فاندفع ما قيل انه يجوز ان يقال زيد انسان فلينجر الانسان زيد لان الاتحاد من الجانبين فظهر انه
لا يمكن حمله على الكلي واما على الجزئي فلانه اما نفسه بحيث لا تغاير بينهما اصلا بوجه من الوجوه حتى بالملاحظة
والالتفات على ما قال بعض المحققين انه اذا لوحظ مرتين وقيل زيد زيد كان مغايرا بحسب الملاحظة والاعتبار
قطعا ويكفي هذا القدر من التغاير في الحمل فلا يمكن تصور الحمل بينهما فضلا عن امكانه واما جزئي آخر مغاير له ولو
بالملاحظة والالتفات فالحمل وان كان يتحقق ظاهرا لكنه في الحقيقة حكم بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة
فان معنى المثال المذكور ان زيدا المدرك اولا هو زيد المدرك ثانيا والمقصود منه تصادق الاعتبارين عليه وكذا
في قولك هذا الضاحك هذا الكاتب المقصود اجتماع الوصفين فيه ففي الحقيقة الجزئي مقول عليه الاعتبارين نعم على
القول بوجود الكلي الطبيعي في الخارج حقيقة كما هو راى الاقدمين فالوجود الواحد انما قام بالامور المتعددة
من حيث الوجود لا من حيث التعدد يصح حمله على الكلي لاستوائهما في الوجود والاتحاد من الجانبين ولعل
هذا مبني ما نقل عن الفارابي والشيخ من صحة حمل الجزئي هذا ما عندي في هذا المبحث الغامض والله الملهم
الصواب **قوله** فلا يراد به ذلك الشخص بحيث لا يغايره بوجه من الوجوه ولو بالالتفات **قال** ونقولنا
مختلفين النوع اي مطلقا لان مقوليته على كثيرين لاتفاقهم في الحقيقة لا لاختلافهم فيخرج الكليات الخمسة
بالقياس الى خصصها ايضا فما قيل الجنس والعرض العام نوعان بالقياس الى خصصها ولا يخرجان بقوله
مختلفين بالحقيقة توهم **قوله** ويخرج ايضا فصول آه لان مقوليتها المسماة انما النوع ولا للاتفاق والاختلاف
ولذا لم يتعرض الشارح لاخراجهما **قوله** مطلقا سواء كان للانواع او للاجناس **قوله** اسند الاخراج ما تسهيلا
على المتعلم **قوله** فلا يخرج آه لكونه مقولا على كثيرين لاجل اختلافهم حتى لو فرض اتفاقهم في الحقيقة لا يكون
عرضا عاما بقي ان الجنس يصدق عليه حين كونه مقولا على مختلفين انه مقول على متفقين اعني الخصص فلا بد
من قيد الحيثية ليخرج منه بهذا الاعتبار فتدبر فانه من المزالق **قال** رتبوا الكليات اي الكليات
المخصوصة كما بينه بقوله لوضعوا التفسير بالكليات الطبيعية او معروض الكليات المنطقية ههنا تفسير
بالمجهول **قوله** ولا يخفى عليك آه لم يصرح في كتب القوم بالترتيب المذكور بقوله فوضعوا اه ولم يشتغل

بتلک الکلیات المرتبۃ فی موضع ازال قدس سرہ الخفاء بقولہ ولا یخفی علیک آہ وحاصلہ ان ایراد الامثلۃ
لتوضیح القواعد طریقۃ مسلوکۃ بین العلماء فاصحاب ہذا الفن ایضاً سلکوا تلک الطریقۃ فی تفہیم ومن جملۃ
مباحث الکلیات فاوردوا لہا امثلۃ ومن جملتہا ترتیب الانواع والاجناس من العالی والسافل
والمتوسط والمفرد فمثلوا لہا الکلیات مخصوصۃ مترتبۃ بعضہا فوق بعض ترتیبا بینہ الش بقولہ فوضعوا
اہ فالترتیب الضمنی الذی راعوہ فی تلک الکلیات المخصوصۃ تمثیل الانواع والاجناس المرتبۃ وہو المراد
بقولہ رتبوا الکلیات حتی یتہیأ لہم التمثیل لا التصریح بالترتیب المذکور والتمثیل بہا مجتمعۃ مترتبۃ والغرض من
ذلک تسہیل فہم تلک الانواع والاجناس المترتبۃ علی المبتدی کما ان المقصد من تمثیلات جمیع مباحث
ہذا الفن بل جمیع الفنون ذلک وما قیل ان الترتیب بین تلک الکلیات لیس بوضع القوم بل ہو حاصل
بین طبایعہا فلیس بشیٔ لان کون الانسان تمام ماہیۃ افرادہ وکون الحیوان جزءا وتمام المشترک بین
انواعہ وکذا ما فوقہ موقوف علی الاصطلاح علی ذاتیات الحقایق وعلی ترتیبہا فی التقویم وذلک
متعدد فہو مجرد اعتبار التمثیل **قولہ** لان القواعد الکلیۃ آہ وصف القواعد بالکلیۃ والامثلۃ بالجزئیۃ
للتنبیہ علی علۃ عدم انضافہا الا بہا فان النفس لالفہا بالمحسوسات فی بدء الفطرۃ تعقل الکلی فی ضمن الجزئی
اسہل لہا من تعقلہا اصالۃ **قولہ** فاصحاب اہ تفریع للحکم الجزئی علی الکلی وکذا فوقہ فاوردوا **قولہ** کما بینہ
ای بقولہ فوضعوا آہ متعلق لقولہ مرتبۃ **قال** اذا تحقق اہ ای اذا علمت تعدد تمام المشترک فاعلم انحصار
الجنس فی القسمین فانہ موقوف علی ذلک **قولہ** بالقیاس الی کل ما یشارکہا فیہ اہ کلمۃ ما سواء کانت
موصولۃ او موصوفۃ لیشمل جمیع المشارکات وکل واحد منہا اما اذا کانت موصوفۃ فظ لان المجموع من حیث
انہ مجموع البعض مما یشارکہا فیہ کما ان کل واحد کذلک واما اذا کانت موصولۃ فلانہ لم یرد لہا الجمیع بوصف
الاجتماع بل اعم من ان یکون مجتمعۃ او متفرقۃ وکذا الحال فی لفظ الجمیع فلذا سوی قدس سرہ بین العبارتین
اولا کل ما یشارکہا کما فی المتن وثانیا جمیع ما یشارکہا کما فی الشرح فالفرق بین العبارتین والنقض
بالقسم الثانی علی تقدیر ارادۃ الجمیع توہم ولا حاجۃ الی دفعہ الی حمل البعض علی العموم **قولہ** وعن جمیع
ما یشارکہا فیہ مجتمعۃ ومتفرقۃ **قولہ** وہذا یسمی جنسا قریبا لم یکتفوا فی الجنس القریب بان یکون تمام المشترک
بالنسبۃ الی کل ما یشارکہا فیہ او بان یکون جوابا عن الماہیۃ وعن کل ما یشارکہا فیہ لیظہر وجہ القرب
فانہ بعدم توسط الجنس آخر بینہ وبین الماہیۃ وذلک انما یظہر بعدم تعدد الجواب **قولہ** وہذا یسمی جنسا
بعیدا آہ لتوسط جنس آخر وذلک لان الجوابین لا یکون فی مرتبۃ واحدۃ اذ لا یمکن ان یکون للماہیۃ تماما مشترکا
فی مرتبۃ واحدۃ فلا بد من الترتیب **قولہ** والضابطۃ آہ یرید ان تعدد الاجوبۃ معلول البعد کما فعلہ الش

بقوله ويكون هناك جوابان آه والعلم بالمعلول يوجب العلم بالعلة قوله واعلم آه يريد ان القرب والبعد ليسا
قسمين متباينين بل مختلفين بالاعتبار قوله كل ذلك بالتامل الصادق في كون كل منهما تمام المشترك بالنسبة
الى ما يشاركها فيه وبعض تمام المشترك بالنسبة الى بعض آخر قوله واعلم ايضا يعني لا يتوهم تصوير الشـ
ـره القريب والبعيد في الاجناس المترتبة ومن كون القرب والبعد من الاضافات من انه لا يتحقق
القريب بدون البعيد فيكون ترتب الاجناس واجبا قوله ولا تحته جنس بان يكون تحته نوع فيكون
جنسا قريبا لكونه جوابا عن كل المشاركات له فما قيل ان قوله من جنس قريب مغن عن قوله ولا تحته
جنس توهم قال هذا بيان للشق الثاني آه اي اثبات لحكم الشق الثاني من الترديد الذي
اعتبره المص وتركه الصريح والاقتصار اعتمادا على دلالة الشرطين الدايرين بين النفي والاثبات عليه
اعني الحكم عليه بكونه فصلا بالدليل فقوله وهو راجع الى الشق الثاني بناء على حذف المضاف منه
وقوله وذلك اشارة الى البيان قال اما ان لا يكون آه اي لا يكون ذاتيا لنوع آخر وذلك بان
لا يوجد في نوع آخر او يوجد ويكون عرضا له او جزءا غير محمول عليه فانه في مقابلة كونه ذاتيا مشتركا
بين الماهية وبين نوع آخر فيكون جنسا ففي جميع هذه الاحتمالات يكون مميزا للماهية اما على
الاول فظ واما على الثاني والثالث فلانه اذا اعتبر ذلك النوع باعتبار ذاته مع قطع النظر عن العوارض
ومع قطع النظر عن تركيبه من الاجزاء الغير المحمولة يكون مميزا لها عنه لعدم وجوده فيه بهذا الاعتبار
ولا خفاء في انه لا يجب في الفصلية التميز عن جميع المشاركات فضلا عن التميز بجميع الاعتبارات فاندفع
ما قال قدس سره في حاشية المطالع من ان مجرد الذاتي غير مميز للماهية بوجوده في ما يباينها من الماهيات
ولو بالعروض وان اعتبر لوصف كونه ذاتيا فهو بهذه الجنسية خارج عن الماهية ولا يكون فصلا لها
وكذا اندفع ما قيل ان الماهية اذا كانت من الامور الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة
والمقدرة لا يكون جزؤها المختص بها مميزا لها عن غيرها اصلا لشموله للجميع كالماهية لانه على تقدير تسليم
جواز الجزء لها لا تغاير على جواز تركيب الماهية من امرين متساويين يكون مميزا لها عن ساير المفهومات
من حيث ذواتها وان لم يكن مميزا لها عنه من حيث اعتبار صدقها عليه واندفع الاشكال ايضا بان
المفهومات العرضية المختصة لها ليست عرضا عاما لعدم شمولها الماهية اخرى ولا خاصة لعدم التميز لها
عن شيء مميزا عرضيا فلا يصح حصر الخارج في القسمين ولا القول بان الخاصة في جواب اي شيء هو في
عرضه قال مساويا له انما احتيج الى اثبات المساواة اذ على ساير التقديرات لا يكون فصلا لان
المباين لا يفيد تميز الماهية والاخص يكون مميزا لبعض افراد الماهية عما لا يوجد فيه لا للماهية والعام

يجوز ان يكون ذاتيا لجميع المفهومات فلا يفيد تميز الماهية اصلا قال فاما ان لا يكون مشتركا اى ذاتيا مشتركا لان الكلام فى الجزء المحمول وهو شامل للاحتمالات الثلثة التى مرت وكذا قوله فيكون مشتركا بعد ان لا يكون ذاتيا مشتركا قال اما ان يكون مباينا آه هذه النسب معلومة للمتكلم تكرار لما سبق فى بيان قيود التعريفات المذكورة سابقا فلا يرد ما قيل الانسب تاخير انحصار الكلى فى الخمسة عن مبحث النسب والمراد النسب الاربع من حيث الصدق فى نفس الامر فانها المعتبرة فى المفردات لا من حيث المفهوم فانها لا يكون بين الكليات الا بالعموم المطلق او من وجه ولا من حيث الوجود فانها فى القضايا قال فى الاجزاء المحمولة اه اى على الماهية فلا بد ان يكون البعض وتمام المشتركين محمولين على الماهية والامور الصادقة على شئ واحد متصادقة قال مباينا اى مباينة كلية لانها المتبادر عند الاطلاق ولانها المنافية للحمل دون الجزئية ولذا جوز تركب الماهية من الجنس والفصل واللذين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والناطق عند البعض قال لوجود الاعم بدون الاخص ليس المراد منه الوجود فى الخارج اذ لا يجب وجود الماهية فى الخارج فضلا عن اجزائها ولا الصدق لانه يستلزم وجود الكل بدون الجزء بل صدقه بدونه بل الوجود فى الذهن وتصوره اى لجواز تصور الاعم بدون الاخص اى لا يكون الاخص معه فيلزم جواز وجود الكل فى الذهن بدون الجزء وانه محال بالبديهة وقد نص عليه الشيخ فى الاشارات حيث قال جميع مفهومات الماهية داخلة مع الماهية فى التصور وان لم تخطر بالبال مفصلة وهذا الوجه يجرى فى نفس المباينة ايضا كما لا يخفى الا ان ما ذكره اظهر فيما ذكرنا لك طريقة اعتبار قدس سره منع الجواز حيث قال والا لجاز وجود تمام المشترك آه لان اللازم من كونه اخص هو جواز تصور الاعم بدونه لا تصوره بالفعل وان لم يتنبه بهذه الدقيقة قال المراد بكونه ولا اخص لا جائز ان يكون اخص فيلزم من جواز كونه اخص جواز وجود الكل بدون الجزء لا وجود الكل ثم اشكال عليه فى قوله ولا اعم اه لان جواز كونه اعم لا يستلزم وجوده فى نوع آخر بل جواز وجوده فتفرق العناية الى اعتبار مقدمة اخرى وهى انه لو كان جائزا لما لزم من فرض وقوعه محال لكنه يلزم من وقوعه النسبة فتوسع دائرة البحث لانه انما يتم اذا ثبت انه يلزم من فرض وقوعه بالنظر الى ذاته المحال ولم لا يجوز ان يكون بالنظر الى امتناعه بالغير وقال فى بيان لزوم وجود الكل بدون الجزء انه اذا صدق الكل ولم يصدق الجزء فقد وجد الكل بوجود الجزئى دون الجزء وهو مستحيل او ان المراد بوجود الكل بدون الجزء صدق الكل بدون الجزء المحمولة عليه اذ الكلام فى الاجزاء المحمولة وهو محال اذ لا معنى لصدق الكل الا صدق كل جزء محمول عليه وانت خبير بان هذين التوجيهين مع عدم

تمامیتهما علی ماہیتہ بعض المقصدین لجمیع مباحث تمام المشترک بعید عن العبارۃ بحیث لا یرضی بہ الطبع السلیم قولہ ولا اخص مطلقا ولا من وجہ کما ہو الظاہر من اطلاق الاخص قولہ لم یکن اعم من وجہ لتلازم العموم من وجہ مع الخصوص من وجہ قولہ ای مطلقا بناء علی انہ المتبادر عند الاطلاق قولہ ویجعل الاعم آہ لیبطل جمیع النسب التی سوی المساواۃ قولہ والحاصل آہ یعنی ان احد القسمین لازم فی اثبات المساواۃ ولیس مقصودہ قدس سرہ انہ لا یجوز الجمع بینهما علی ما وہم قال لکان موجودا فی نوع آخر وما قیل الاعمیۃ لا یقتضی الا ان یکون موجودا فی نوع آخر بالاطلاق العام فیجوز ان لا یکون ذلک النوع موجودا فی وقت وجود لبعض تمام المشترک فاذا وجد ہذا النوع وجد تمام مشترک یکون ذلک البعض اعم منہ ایضا علی الوجہ المذکور وہکذا فاللازم ان یکون ماہیۃ المرکبۃ من تمام مشترکات لا ینتہی عند حد فلا یکون مرکبۃ من الاجزاء الغیر المتناہیۃ بالفعل فوہم لانہ یستلزم ازدیاد ذاتیات الماہیۃ عند وجود الانواع وہذا افحش من کون الاجزاء غیر متناہیۃ بالفعل قولہ فی النوع الآخر الذی ہو بازائہ ای یوجد فیہ البعض بدون تمام المشترک قولہ موجودا ایضا فی ہذا النوع فلا یتحقق لنوع بازاء تمام المشترک اصلا ولیس المراد انہ یجوز ان یکون تمام المشترک موجودا فی ہذہ النوع الذی فرض کونہ بازاء تمام المشترک فانہ محال لکونہ فرض التباینین فاندفع ما قیل ان تحقق العموم لا یتوقف علی اعتبار جوازہ وجود تمام المشترک فی النوع الثانی بل یکفیہ وجودہ فی النوع الذی بازاء الماہیۃ فانہ یتحقق للبعض فردان تمام المشترک والنوع الذی بازاء الماہیۃ وتمام المشترک لیس لہ الا فرد واحد وہو النوع قولہ لصدقہ علی تمام المشترک لفرض عمومہ قولہ وعلی ہذا النوع لصدق تمام المشترک علیہ و صدق الخاص علی شئی یستلزم صدق العام علیہ قولہ فیکون لہ ای لبعض تمام المشترک فردان یکون صدقہ صدق الکلی علی جزئیاتہ لا صدق احد المتساویین علی الاخر وانما احتاج الی اعتبار الفردیۃ لان العموم والخصوص مرجعهما الی الموجبۃ الکلیۃ والسالبۃ الجزئیۃ فلا بد من صدق احدہما علی کل افراد الاخر وعدم صدق الاخر علی بعض افرادہ فاندفع ما قیل یکفی فی اثبات الاعمیۃ صدقہ علی تمام المشترک وعدم صدق تمام المشترک علی نفسہ ولا احتیاج الی اثبات المفرد لاحدہما والفردین الآخر قولہ فیکون لہ فردان ای للبعض من حیث انہ بعض مشترک فلا یرد ان لہ فردا فان وہو الماہیۃ لان ذلک الفرد من حیث انہ ذاتی لہا لا من حیث الاشتراک وقس علی ذلک قولہ فیکون لہ فرد قولہ فلا یصدق علی نفسہ ای صدق الکلی علی الجزئیات فلا یرد ان عدم الفردیۃ لا یقتضی عدم الصدق لان احد المتساویین لیس مفرد الاخر قولہ اذ لا یکون لشئی ای الشئی اذ لوحظ ذاتہ من غیر اعتبار

خصوصية لا يكون فرداً لنفسه لان الفردية يستدعي الخصوصية فلا يرد مثل قولنا المفهوم مفهوم ولا يحتاج
في دفعه الى ان المراد لا يلزم ان يكون فرداً لنفسه ولان نفي الفردية ونفي الصدق متساويان في الجلاء والخفاء
فلا يناسب الاستدلال باحدهما على الاخر واما ما قيل الشيء لابد ان يكون صادقاً في نفسه اذا اعتبر بين جعله موضوعاً
ومحمولاً مغايرة اعتباراً فتمام المشترك يصدق على نفسه اذا اعتبر بين جعله موضوعاً ومحمولاً مغايرة بالاعتبار غايته
انه لا فائدة في هذا الحمل ثم انه لو صح ما ذكره يلزم ان يكون كل واحد من المتساويين اعم من الآخر من الاخص مطلقاً لصدقه
على الاعم وهو لا يصدق على نفسه وان لا يصح الانتهاء الى تمام المشترك مساواً لان ذلك البعض المنتهى اليه صادق
على تمام المشترك وهو ليس صادقاً على نفسه وكل ان قوله ان تمام المشترك لا يصدق على نفسه ان اراد انه لا يصدق
بالحمل الطبعي بدون الاعتبار التغاير فمسلم لان الحمل يستدعي الاثنينية لكنه غير نافع لانه يصدق على
نفسه مع اعتبار التغاير وان اراد انه لا يصدق على نفسه بالحمل المتعارف فهو غير مسلم فانه اذا اريد بالحيوان
الافراد قيل الحيوان حيوان لا شك في صحة هذا الحمل فاوهام ناشية من عدم الفرق بين الصدق والفردية
وبينهما بون بعيد فان الصدق يقتضي الاتحاد في الوجود والفردية يقتضي اعتبار خصوصية زائدة بها
يصير جزئياً للمحمول ومدار النسب الاربع على الفردية دون مجرد الصدق فان مفهومي المتساويين
متصادقان ولا يلزم ان يكون احدهما فرد الاخر ولعمري مفاسد قلة التامل اكثر من ان تحصى قوله
اجيب آه خلاصة الجواب حذف النسب وتقييد النوع بالمباينة ومدار الدفع على اعتبار المباينة
فيجوز ان يكون جواباً بالتغيير وان يكون بالتحرير قوله اما ان لا يكون مشتركاً اصلاً ان ذاتياً مشتركاً كما
عرفت قوله عن جميع المباينات نظراً الى ذواتها كما عرفت قوله في الجملة اي عن بعض المشاركات
لان مشتركات الجنس بعض مشاركات الماهية قوله لان ذلك النوع مباين للماهية ايضاً لان
مباين تمام المشترك مباين لها فلو كان ذلك البعض تمام المشترك بين تمام المشترك وبين نوع
مباين لها يصدق عليه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع مباين لها فيكون جنساً داخلاً في القسم
الاول وهو خلاف المفروض قوله لكن آه استدراك لدفع تامية الاستدلال الناشي من قوله فاندفع
بذلك آه قوله اتجه ان يقال آه جزء لقوله اذا قيل قوله بان يكون آه مثلاً بازاء الانسان والفرس
والشجر ويشارك الفرس الانسان في تمام المشترك وهو الحيوان ويشارك الشجر له في تمام مشترك
وهو الجسم النامي المنتصب القامة ولا يوجد الحيوان في الشجر ولا الجسم النامي المنتصب القامة في الفرس
والجزء الاعلى النامي اعم من الحيوان لوجوده في الشجر المباين له قوله بازاء الماهية اي اعتبر اشتراك
في الذاتي بالقياس اليهما فلا يلزم استدراك قوله ومباينتان للماهية قوله متباينتان فيكون لكل

منها تمام مشترک مباین للآخر کما هو المفروض او صدق احدهما علی الآخر یستلزم صدق تمام المشترک
علیه قوله متباینان للماهیة لیکون تمام المشترک بین الماهیة وبین کل واحد منهما جنسا اذ لا بد للجنس
ان یکون مقولا علی نوعین متحصلین متمیزین متفصلین متباینین قوله ولا یکون فصل جنس لعدم المساواة
قوله مما لا دفع له آه ای عن الدلیل المذکور من غیر تغییر وهذا الحصر ادعائی للتنبیه علی قوة الاعتراض فلا یرد ان
علم انحصار الدفع فی الثبوت المذکور وقال الفاضل القوشجی یمکن دفع الاعتراض من غیر بناء علی
تلک الفائدة بان یقال هذا الجزء الذی هو بعض تمام المشترک یکون مشترکا بین الماهیة وکلا النوعین
المذکورین فاما ان یکون تمام المشترک بین تلک الانواع الثلثة او بعضه قوله لا سبیل الی الاول لانه
خلاف المقدر ولا الی الثانی لانه یلزم ان یکون هناک تمام مشترک ثالث بین تلک الماهیة وذینک
النوعین المذکورین یکون ذلک الجزء المذکور بعضا منه وننقل الکلام الیه فیلزم ان یکون هناک تمام
مشترکات غیر متناهیة یکون کل منها اعم مطلقا من الآخر انتهی اقول فیه بحث لانه ان اراد من
کلا النوعین مجموعهما فلا نسلم انه لو کان ذلک الجزء تمام المشترک بین الانواع الثلثة یلزم خلاف المقدر
لان المقدر عدم کونه تمام المشترک بین الماهیة ونوع محصل لانه فی مقابلة ان یکون تمام المشترک
بین الماهیة ونوع من الانواع المحصلة واحدا کان او اکثر لیکون جنسا ومجموع النوعین لیسا نوعا
محصلا وان اراد کل واحد منهما فلا نسلم لزوم تمام مشترک ثالث قوله الا اذا ثبت آه فی شرح الجدید للتجرید
وقالوا لو امکن جنسان فی مرتبة واحدة لم یتحصل کل منهما بالفصل والا لکان النوع متحصلا بدون الجنس الآخر
فلا یکون جنسا له والتقدیر بخلافه بل کل منهما یتحصل بالفصل وبالجنس الآخر فعلة تحصیل کل منهما هو المجموع
الحاصل من الجزء الآخر والفصل فیکون کل منهما علة ناقصة لتحصیل الآخر فیکون تحصل کل منهما موقوفا علی الآخر
فیلزم الدور انتهی ویرد علیه اعتراضات یحتاج فی دفعها الی اطناب لا یتحمل المقام ایرادها قوله ولم
یثبت ههنا من الاثبات ههنا ای فی مقام انحصار جزء الماهیة فی الجنس والفصل فالدلیل المذکور ههنا
ناقص والحوالة الی العلم الالهی وتسلیمه لا یفید اطمینان قلب المتعلم فالمستحسن ترک هذا الدلیل والتمسک
بدلیل آخر لا یحتاج الی الحوالة قوله الماهیات ما هو بسیطة اذ المرکب لا بد ان ینتهی بالتحلیل الی البسیط ولان
کل کثیرة وان کانت غیر متناهیة لا بد فیها من الواحد لانه مبدأها فلو انتفی الواحد انتفی الکثیر لانتفاء مبدئه
ولذا قال فی التجرید وجود البسیط والمرکب معلوم بالضرورة قوله عن الماهیات آه التی لا یشارکها
لا شک فی الثبوت الماهیات المرکبة المباینة وکل مرکبة لا بد من انتهائه الی البسیط لما عرفت فیلزم
ثبوت الماهیات البسیطة قال وهو غیر لازم قیل یمکن ان تقرر الدلیل علی وجه یلزم ان یکون

تمام المشترك الثاني جزء من الاول وهكذا بان يقول لبعض تمام المشترك لو كان اعم لابد ان يوجد في نوع
بدونه فهو مشترك بين الماهية وبين تمام المشترك وذلك النوع ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بل بعضه
فهناك تمام المشترك بين هذه الثلثة فلابد ان يكون الثاني جزء من الاول والا لم يكن تمام المشترك
الاول تمام المشترك وهكذا آه وفيه بحث وان يقول ان لبعض تمام المشترك بالقياس الى النوع
وتمام المشترك بالقياس الى تمام المشترك الاول ولا يلزم خلاف المقدر لان تمام المشترك الاول
ليس نوعا محصلا بل ماهية جنسية ولا ثبت الجزئية **قوله** وانما يلزم ذلك اي يلزم الترتيب من الدليل
المذكور وكلمة انما لمجرد التاكيد او للحصر والمراد انه يلزم ذلك على هذا التقدير لا على تقدير كون المشترك
الاول جزء من الثاني فانه بط فضلا عن لزوم الترتيب لانه ح لا يكون تمام المشترك الاول تمام
المشترك **قال** اراد بالنسبة وجود امور غير متناهية على القول بوجود الكلي الطبيعي يلزم وجود الامور
الغير المتناهية بالفعل وعلى القول بعدم وجوده بان الاجزاء الذهنية امور انتزاعية من الهوية البسيطة يلزم
وجود الامور الغير المتناهية بالفرض بمعنى قدر وجوده كانت غير متناهية وعلى كلا التقديرين لا يجري
برهان التطبيق والتضايف فيها اما على الاول فلعدم تميز الاحاد بحسب الوجود واما على الثاني فلكونها
متناهية بالفعل وانما ذكرنا ظهر فساد ما قاله المحقق التفتازاني من انه يستلزم حصر ما لا يتناهى بين حاصرين
واستدل الش في شرح المطالع بانه يستلزم امتناع تعقل الماهيات بالكنه والكلام في الماهيات المعقولة
او ما يمكن تعقلها وفيه ان ثبوت تعقل ماهية بالكنه بمعنى الاطلاع على الذاتيات مما لم يقم عليه دليل
انما الثابت التعقل بالكنه بمعنى تعقل الشي بذاته لا بامر صادق عليه فلا يلزم تسلسل الوجود **قوله** كما ذكرتم
من ثبوت الماهيات البسيطة **قوله** بمجرد تميزه لها اي تميزا ذاتيا **قوله** في الجملة اي عن كل المشاركات
او بعضها **قوله** الظ في العبارة لان التسلسل انما هو في تمام المشتركات والظ اعتبار الانتهاء
الى واحد منها لا يوجد بعده آخر واما بعض تمام المشترك فهو امر واحد الا ان وجود وصف المساواة
فيه لما كان موجبا لانقطاع تلك السلسلة نسب الانتهاء اليه تسامحا واما ما قيل ان المراد من بعض
تمام المشترك فرده وضميره راجع الى البعض الذي هو جزء تمام المشترك فيخرج عن سوق الكلام
مع استدراك لفظ البعض **قال** ولا نعني بالفصل آه اي بعد كونه جزءا غير تمام المشترك ولظهوره
لم يتعرض **قال** والى هذا اي الى ما ذكر من الاستدلال **قال** اي سواء كان تفسير من الش
للعموم المستفاد من كيف ما كان يخلل بين الشرط والجزاء من غير الماهية فهو من كلام المص داخل تحت
قوله لقوله وفي بعض النسخ فهو تميز الماهية وهو فاسد اذ لا يمكن جعله من كلام المص وجعله من كلام الش مع انه

لا فائدة فيه واحتياج الفاء الى تقدير الشرط لجعل قوله كيف ما كان ناقصا عن بيان المشار اليه اللهم الا ان
يراد كيف ما كان اه قال من الدليل اي من الدليل الذي مر هو ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون
مختصا بها او بعضا منه مساويا له وكلما كان كذلك يكون مميزا لها في الجملة فاذا لم يكن تمام المشترك
يكون مميزا لها في الجملة وكونه نتيجة لهذا الدليل لا ينافي كونه مقدمة الدليل حصر الجزء في الجنس والفصل
قال كان فصلها اي الفصل الذي انضم الى الجنس كما هو المتبادر من مقابلته لجنس الماهية
فلا يرد ان الجوهر اذا تركب من امرين متساويين يصدق على كل منهما انه فصل لماهية الانسان مع
انه ليس مميزا لها عن المشاركات الجنسية واما تقييد الفصل فالمقسم او التركيب فتقييد لا دليل عليه
واصالة للتعلم الى ما ليس معلوما له قال فيكون فصلا اذ لا نعني بالفصل الا الذاتي المميز وهو كذلك و
توهم كونه اخص او مباينا باطل لان الجزئية تنافي الخصوص والحمل ينافي المباينة قال فيكون كل
منهما فصلا والا يلزم توارد العلتين على معلول واحد لان التميز الحاصل باحدهما غير التميز الحاصل
بالاخر قوله بعضها جنسا وبعضها فصلا اما مطلقا او من وجه كما اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه
كالحيوان والناطق عند البعض قوله قد يناقش آه والجواب بان عدهم ذلك من الجنس المتوسط
باعتبار التعبير عنه بمفرد لا يحسم مادة الشبهة لانه يرد الحصر على الجوهر الناطق باعتبار التعبير عنه بمفرد
والحق انه لا وجه لجعل الجنسية والفصلية دائرة على الالفاظ قوله او فصولا فلا يجوز ان يكون كلهما
اجناسا لانه ان لم يحصل فيها ماهية فظ وان حصلت كان كل واحد منهما مميزا لها عما يشاركها في الاخر
فيكون فصلا وجنسا بالقياس الى الاخر قال ورسموا الفصل بانه كلي آه اي بهذا الطريق لا بهذا الرسم
فلا يلزم اخذ المرسوم في الرسم قال في جوهره في موضع الحال عن هو اما على التأويل او بدونه
ومعناه اي شيء هو كائنا في ذاته اي مع قطع النظر عن عوارضه قال وذاته اي نفسه عطف تفسيري
لجوهره فانه يطلق على الذات وعلى ما يقابل العرض قوله فانه اذا سئل آه دليل لصحة التمثيل بالناطق
والحساس قال انما يتم اه اي ليس ذاتيا مميزا له فلا يرد انه يتم الجواب قيام وقابل الابعاد الخ قوله
اذا سئل عن الانسان اه مقصود السيد السند قدس سره تحقيق المقام وتفصيل جميع ما يقع في جواب
اي شيء مع الاشارة الى تفصيل بعض الالفاظ المجملة من لفظة في الجملة ولفظة في في جواب اي شيء
هو بان المقصود اختصاصه بكونه جوابا لهذا السؤال حتى لو سئل باي جوهر او جسم او حيوان مثلا لا يكون
الواقع في جوابه فصلا بل المراد اي شيء وامثاله الا انهم اختاروا هذا اللفظ لشموله جميع الفصول فان
كلها مميز الماهية عن المشاركات في الشيئية قوله ما يميز اي عن المشاركات في الشيئية و[illegible]

ان السوال بای یکون عما یمیز المسئول عنہ عما یشارکہ فیما اضیف الیہ ای قولہ سواء کان اہ وما قیل
تفسیر فی الجملۃ مما ذکرہ یجعل الترديد فی السوال الآتی فی الشرح قبیحا فلیقتصر علی التعمیم الثانی لیس بشئ
لان مقصودہ قدس سرہ تحقیق مطلب ای وتفسیرہ فکیف یصح الاختصار ولانسلم لزوم قبح الترديد
اذ یکفیہ تحمل العبارۃ لہ فی نفسہا وان تعین المراد منہ علی ان القصر المستفاد من انما فی قولہ انما
یطلب والتعمیم المستفاد من قولہ وکل ما یمیزہ فی الجملۃ یتادی علی التعمیم الذی ذکرہ قدس سرہ قولہ
فالخاصیۃ مطلقۃ کانت اومضافۃ قولہ لم یصح آہ لعدم کونہا ممیزا ذاتیا ای بالنظر الی ذاتہ قولہ
ویصح بالفصول المذکورۃ لکون کل واحد منہا ممیزا ذاتیا عن کل المشارکات فی الشیئیۃ اوبعضہا
قولہ الابعد التامل لانہ لیس ممیزا عن المشارکات فی الجسمیۃ فقس علی ذلک ما سیاتی قال ثم ان طلب
الممیز الجوہری آہ بان ضم الیہ فی جوہرہ اوفی عرضہ قال وبقولنا یحمل علی الشئ اہ ان مجموع الفعل
ومتعلقاتہ عبارۃ عن مفہوم فصل واحد فلم یقل محمول فی جواب ای شئ اوکلی ہو جواب ای
شئ فہو فی ذاتہ لئلا یتوہم لزوم وقوعہ فی الجواب بالفعل فان المعتبر مجرد صلاحیۃ لہ وانما لم یقل یقال
اہ کما فی سایر الکلیات لانہم ذکروا ان الفصل علۃ لحقۃ الجنس وکان مظنۃ ان الفصل لا یحمل علیہ لامتناع
حمل العلۃ علی المعلول فصرح بلفظ الحمل ازالۃ لہذا التوہم قال یخرج النوع اوای من حیث انہا کذلک
قولہ فی الجواب اصلا ای لا فی جواب ما ہو ولا فی جواب ای شئ فانہ یقال فی جواب کیف ہو کما
اذا قیل کیف زید القال صحیح او مریض فانقلت آہ اما ایراد علی التعریف بانہ اما جامع اوغیر مانع
فیکون نقضا اوعلی قولہ یخرج الجنس فیکون منعا وعلی الاول فالجواب بمنع وعلی الثانی اثبات للمقدمۃ
الممنوعۃ وما قیل ان ورود السوال بالنوع اشد لورودہ علی شقی الترديد والجواب عنہ بانہ اعتبر
فی ای شئ انیکون جزء الماہیۃ فوہم اما الایراد فلان الطالب بای شئ انما یطلب ما یمیز الماہیۃ
المسئول عنہا عما یشارکہ فی الشیئیۃ والنوع نفس الماہیۃ لا ممیزہا واما الجواب فلانہ ح لا یکون النوع
خارجا بقولہ فی جواب ای شئ ہو وقد یجاب عن السوال بان الجنس من حیث ہو جنس ممیز لان
الجنسیۃ من حیث الاشتراک والتمیز باعتبار الاختصاص وفیہ بحث لان الحیثیۃ ان کانت تقییدیۃ
یلزم ان لا یکون الجنس ذاتیا لعدم دخول الحیثیۃ فی الماہیۃ وان کانت تعلیلیۃ فلا یفید لان کون
ذات الجنس ممیزا کاف فی النقض وان کانت علۃ التمیز الاختصاص قال لا یکفی کلہ کلام یدل علی
ان عدم کونہ تمام المشترک معتبر فی جواب ای شئ لکن المذکور فی کتب العربیۃ ان ای شئ یطلب
بہ الممیز مطلقا کما صرح بہ الشارح سابقا الا ان یقال ہذا معتبر فیہ اصطلاحا وما قیل ان المراد قید عدم

كونه تمام المشترك معتبر في التعريف بقرينة مقابلته بتمام المشترك فمع عدم مساعدة عبارة الشارح وعدم
جواز اعتبار مثل هذه القرينة في التعريفات يرد عليه انه ح يكون الجنس خارجا بهذا القيد لا بقوله
في جواب اي شيء هو قال ومحصله اي محصل قوله انه كلي آه لا محصل التعريف لئلا يكون قوله ان الفصل
لغوا قوله لم يكن الجنس العالي جنسا عاليا لوجود جنس فوقه قوله ولا الفصل الاخير فصلا اخيرا لان هذا الفصل
لكونه مركبا من الجنس والفصل يكون نوعا محصلا في نفسه وكان فصله مميزا له عما يشاركه في جنسه ويكون
جنسه مشتركا بين الماهية وهذا الفصل لدخوله فيهما اما تمام المشترك او بعضه فيكون للماهية جنسا في مرتبة
واحدة اذ لا يجوز ان يكون احدهما جزء اللاخر للزوم تكرر الذاتي والمميز للماهية من هذا الفصل فصل الفصل
لا نفس هذا الفصل فلا يكون الفصل فصلا اخيرا لانه المميز عن كل المشاركات وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص
امتناع التركيب منهما بالفصل الاخير اذ تركيب الفصل المتوسط او العالي لا يستلزم عدم كونهما متوسطا او
عاليا اذ لا يكونان مميزين للماهية عن كل المشاركات وقيل المراد من الفصل الاخير القريب ووجه اللزوم
انه اذا كان للفصل القريب جنس يكون تمام المشترك بين هذا الفصل والنوع المباين له فيكون مشتركا
بين الماهية وذلك النوع المباين اما تمام المشترك او بعضا منه وعلى التقديرين يكون هذا الجنس جزءا
من جنس الماهية لا العكس والا لم يكن الجنس القريب للماهية جنسا قريبا فلا يكون له دخل من التحصيل
والتمييز بل هو غير متضمن في الحقيقة ويكون المميز للنوع في الحقيقة هو الجزء الاخر فلا يكون الفصل الاخير فصلا
اخيرا اذ لا بد للفصل الاخير ان يكون محصلا ومميزا له وفيه بحث اما اولا فلانه لا يلزم من انتفاء العكس
كون جنس الفصل جزء الجنس الماهية لجواز عدم دخول واحد منهما في الاخر واما ثانيا فلجريانه في جميع الفصول
ولا اختصاص له بالاخير واما ثالثا فلان اللازم على تقدير تمامه ان لا يكون الفصل بتمامه فصلا بل جزءه والمتبادر
من العبارة ان لا يبقى الفصل موافقا لصفة التاخير وقيل ان العقل اذا حلل الماهية الى الاجزاء الى ان
ينتهي تحليلها يعتبر الاعم في جانب الجنس ويعتبر الاخص فصلا لان المحصل للعام المبهم هو هذا الخاص ولذا يعتبر الحيوان
جنسا ولا يعتبر الجنس مجرد الجوهر جنسا وقابل الابعاد والحساس والناطق فصلا بان يكون مجموع هذه الامور
فصلا فاذا تركب الفصل الاخير من عام وخاص ينبغي ان يجعل العام داخلا في جنس الماهية ويجعل مجرد
الخاص فصلا يكون الفصل الاخير فصلا اخيرا بل يكون الفصل الاخير بعضه وفيه بحث اما اولا فلان العقل
انما يعتبر الاعم في جانب الجنس اذا كان محصلا ومميزا له في الجملة ويجوز ان يكون جنس الفصل اعم من جنس
الماهية او مساويا له او مباينا له والمجموع المركب محمولا عليه واما ثانيا فلان اللازم منه عدم انتفاء
لا الامتناع واما ثالثا فعلى تقدير تمامه يقيد عدم كون المجموع فصلا لا عدم كونه اخيرا اي ان يكون الاجزاء

متساویۃ لامتناع کونہا متباینۃ قال کل منہا ای مثلا فلا حاجۃ الی تقدیر او کل منہا قال فی الشفاء
واما فی الاشارات فقال فی جنس اہ وجود قال فان کان ممیزا عن المشارکۃ الجنسی آہ لم یقل ممیزا
للنوع اشارۃ الی ان التقیید فی المتن حیث قال والفصل الممیز للنوع بطریق التمثیل او لاختصاص القریب
والبعید بالنوع الحقیقی واما حملہ علی النوع الاضافی فبعید اذ لم یعرف فیما سبق معناہ قال وان میزہ
عن مشارکاتہ فی الجنس البعید ای فقط بقرینۃ المقابلۃ لئلا ینتقض التعریف بالفصل القریب فانہ ممیز
عن المشارکات فی الجنس البعید ایضا قال وانما اعتبر ای انما فسر والقریب والبعید بحیث یختص
بالفصل الجنس ولم یعتبروہ بما یعم الفصل الوجودی فلا بد انہ ان اراد بالقریب والبعید الاصطلاحی
فلا یمکن اعتبارہما الا فی الفصل الجنسی وان اراد معنی آخر فلیبین اولا حتی یتکلم بہ فیہ قولہ فلا یمکن عدم
بعضہما اہ فیہ اشارۃ الی ان لا یمکن تحقق القریب بدون البعید وبالعکس لانہما من الاضافات فلا یصح
دون الفصول الوجودیۃ کلہا قریبۃ فاندفع ما قیل ان عدم تفاوت الفصول الوجودیۃ فی الغیر انما
یفید عدم صحۃ تقسیمہ الی القریب والبعید لا عدم صحۃ انقسام مطلق الفصل الیہما بان یکون الفصل الوجودی
داخلۃ فی القریب دون البعید قولہ فقد وجد آہ کما وجد احوال فصول الجنسیۃ مختلفۃ فی التمییز فان
فصلا واحدا یکون قریبا الی ماہیۃ بعیدا بالنسبۃ الی آخر کالحساس فصل قریب للحیوان بعید للانسان
فلا یرد ان الکلام فی الفصول المختلفۃ فی الغیر بالقیاس الی ماہیۃ واحدۃ دون الاختلاف فی التمییز
لفصل واحد بالقیاس الی ماہیتین قولہ واما التعریفات اہ اعتذار عن عدم تخصیص التعریف بالفصل
الجنسی ودفع بالیقین ان الشارح اعترض سابقا علی المصنف بتخصیصہ تعریف النوع بالخارجی وہہنا
جواز التخصیص ووجہ الاولویۃ ان التعریف للماہیۃ من حیث ہی دون الافراد فالا لیق بہ الشمول
للموجود والمعدوم قال لیس متحقق الوجود بخلاف الفصل الجنسی فانہ ثبت ترکیب الجسم من المادۃ والصورۃ
وکل منہما اذا وضعہ لا بشرط شیء کان جنسا وفصلا علی ما حقق فی موضعہ قال کالجوہر مثلا تقریر الدلیل
فی شرح التجرید ان کلا ما جوہر او عرض فان کان جوہرا کان الجوہر جنسا لہا وان کان عرضا کان احد التسعۃ
او الثلاثۃ علی اختلاف المذہبین جنسا لہا فلا یکون ترکیبہا من امرین متساویین وان فرض تلک
الماہیۃ جنسا من الاجناس العالیۃ مثلا لو ترکب آہ فعلی ہذا قولہ مثلا متعلق بقولہ کالجوہر مفعول
مطلق لتاکید معنی التمثیل المستفاد من الکاف فانہ قد یجیء للتمثیل بما ینحصر فیہ الممثل ویحتمل کونہ متعلقا
بالجنس العالی فیکون اشارۃ الی جریانہ فی الفصل الاخیر والجنس المفرد ایضا قال ان کان عرضا التردید
بین مفہوم العرض والجوہر غیر حاصر فالمراد التردید بین ما یصدق علیہ العرض وما یصدق علیہ الجوہر

قال یلزم تقوم الجوہر بالعرض ای یکون العرض محمولا علیہ مواطاة وذلک محال لاستلزامہ اتحادہما فلایرد تقوم السریر بالہیئة القائمة بالخشب علی ان فی کون السریر بمعنی المرکب من الخشب والہیئة جوہر مناقشة قال فاما ان یکون الجوہر نفسہ ای یکون الجوہر المطلق نفس ذلک الجزء الذی فرض جواہر انفسہ منصوب علی الجزئیة وداخلا وخارجا معطوفا علیہ قال وانہ محال لانہ لاینبغی الکل کلا والجزء جزءا قال لامتناع ترکب الشئی من نفسہ وغیرہ لاستلزام کون الکل نفس الجزء واحتیاج الشئی فی تقوم نفسہ الی خارج عنہ وتقدم الشئی علی نفسہ الی غیر ذلک قال فلایکون العارض اہ مثلا لو ترکب الجوہر من اب ولشئی عرض لہ الجوہر الذی حقیقتہ آب یمتنع ان یکون عارضا لہ لنفسہ فیعین ان یکون العارض ب قولہ یعنی ان الاستدلال اہ مبنی التوجیہین ان المطارح جمع مطرح ظرف مکان من المصدر المبنی للفاعل علی التوجیہ الاول نحو المکتب ومن المصدر المبنی للمفعول نحو المثل علی التوجیہ الثانی قولہ ای ہو من المباحث اہ یعنی ان کنایة عن دفعہ علی تشبیہہ بالمرنفعة قولہ والمقصود ای من الامر بالنظر الاشارة الی استخراج باقی الدلیلین من الانظار قولہ الماہیة الحقیقیة ای الموصوفة بالوحدة فی الخارج احتراز عن الماہیة الاعتباریة کالعشرة فانہ لایلزم فیہ احتیاج بعض اجزابہ الی البعض قولہ المتمایزة فی الوجود العینی صفقہ کاشفة للخارجیة قالوا ولم یحتج بعضہا الی بعض لم یحصل منہما ماہیة حقیقیة ویکون کالحجر الموضوع فی جنب الانسان فی ادعوا بدایة ذلک الحکم قولہ لصار احتیاج احدہما الی الاخر من جہتین کما قالوا فی الہیولی والصورة قولہ فلایلزم دور قال بعض الناظرین اما المراد بقولہ فان احتیاج کل منہما الی الاخر الاحتیاج من جہة واحدة فیلزم الدور قطعا والاحتیاج من الطرفین باختلاف الجہة داخل فی لزوم الترجیح بلا مرجح ولا یخفی انہ خلاف العبارة لا فایدة فیہ الا نقل النظر من موضع الی آخر قولہ متخالفین فی الماہیة النفی بجواز التحاد بنار علی مقتضی منصب المنع والا فالتخالف واجب والا لم یحصل الترکیب قولہ واما فی الدلیل الثانی اہ ونقض ہذا الدلیل بانہ لو تم لدل علی امتناع ترکب الماہیة من الاجزاء المحمولة متساویة کانت او لا بمعنی الترکیب عن الاجزاء الخارجیة ایضا کما لایخفی ولم یذکرہ قدس سرہ لان المقصود بیان الانظار الواردة علی مقدماتہ قولہ خارجا عن الماہیة ای ماہیة الافراد علی ماہو الخارج من قسمة الکلی بالنسبة الی ماہیة ماتحتہ والخارج عن الحقیقة الشخصیة کالواجب بالنسبة الی ذاتہ تعالی ومطلق التشخص الی افرادہ خارج عن القسم وحمل الماہیة بمعنی مابہ الشئی ہو ہو الشامل للحقیقیة الشخصیة علی ما وہم خروج عن القسمة السابقة قال اما ان یمتنع انفکاکہ عن الماہیة ای لایجوز ان تفارقہ وان وجد فی غیرہا فلایرد اللازم

الاعم من ذلك الامتناع اما الذات الملزوم او الذات اللازم اولا منفصل كالسواد للحبشي قوله كالسواد
هذا على تقدير كونه مثالا للعرض اللازم للوجود واما على تقدير كونه مثالا اللازم الوجود فلا حاجة الى القول
بالمسامحة لان اللازم اعم من العرض اللازم لجواز ان لا يكون محمولا قال اعتمادا اه نكتة مصححة
والمراجحة مجرد التوسعة في التعبير كما يدل عليه لفظ التسامح قال اما اللازم للوجود اى لازم للماهية
باعتبار وجودها الخارجي اما مطلق كالتحيز للجسم وماخوذ العرض كالسواد للحبشي فانه لازم لماهية الانسان
باعتبار وجوده وتشخصه الصنفي لا الماهية من حيث هي ولا من حيث الوجود مطلقا والا لكان جميع افراده
اسود او باعتبار وجودها الذهني بان يكون ادراكها مستلزما لادراكه على ما سيجيء اما مطلق او ماخوذا
بعارض فالحاصل ان اللازم اما لازم للماهية من حيث هي مع قطع النظر عن خصوصية احد الفردين
او لازم باعتبار خصوصية احد الوجودين اما مطلقا او ماخوذا مع التشخص اى عارض خارج عن الماهية
وانما لم يتعرض لاستيفاء لازم الوجود بل اكتفى بايراد مثال اللازم الوجود الخارجي المخصوص الذي
هو اخفى لان ذاك في وظيفة الحكمية لا يتعلق غرض المنطقي اعني الاكتساب به فان الكاسب لازم
الماهية اذ هو المستعمل في الحدود وانما ذكر لازم الوجود استطرادا بما ذكرنا اندفع ايراد المحقق الدواني
من ان السواد لما لا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجودها ايضا لان الانسان الابيض كثير بل انما
يلزم الماهية الصنفية اعني الحبشي بحسب وجودها في الخارج فيصير كلامه بحسب الظاهر في قوة لان السواد
ليس لازما لماهية الانسان بل هو لازم لوجود الصنف الذي تحتها ولا يخفى عدم انتظامه وفوات
المقابلة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود واما ما قال في توجيه عبارة الشارح من انه اراد بلازم
الماهية ما يلزم النوع وبلازم الوجود ما يلزم التشخص كما يشعر به قوله وتشخصه فهذا تقسيم آخر سوى
التقسيم المشهور فان محصول هذا التقسيم ان اللازم اما ان يكون لازما للنوع او للتشخص من حيث هو
تشخص ومحصول التقسيم المذكور ان اللازم اما لازم لكلا الوجودين او لوجود معين فهما تقسيمان متغايران
الا ان القسم الاول منهما واحد فيرد عليه ان المقسم لازم الماهية فكيف يندرج فيه لازم التشخص
وان التقسيم غير حاصر لان اللازم باعتبار الوجودين ليس لازما للنوع ولا للتشخص قال والا لازم ذكره
بلفظ المظهر للاشارة الى انه تقسيم للازم مطلقا لا العرض اللازم فانه مختص بالكلي الخارج عن الماهية
بخلاف اللازم المطلق فانه يمتنع انفكاكه عن الشيء كليا كان او جزئيا وليس للازم معنيان على ما توهم
قال فانه متى تحققت آه اى في الخارج والذهني وفيه اشارة الى ان امكان الوجود كاف في
لازم الماهية ولا يحسب وجوده بالفعل في الخارج او في الذهن قال كالسواد للحبشي المراد به الممتزج

بالمزاج الصنفی المخصوص سواء کان بالحبشیۃ او غیرہ فیخرج من لیس لہ ہذا المزاج وان تولد بالحبشیۃ والمراد بالسواد کونہ اسود بالطبیعۃ والتخلف بمرض لاینافی ذلک علی ان المریض لایبقی لہ ذلک المزاج وکذا افاد المحقق الدوانی **قال** فانہ ممتنع الانفکاک اہ لما کان السائل مبطلا للتقسیم باستلزامہ المحال کان منع لزوم المحال کافیا لدفع السوال فلذا قال اولا لانسلم ان لازم الوجود لکن ذلک غیر کاف فی صحۃ التقسیم فلذ التعدی لاثباتہ بقولہ فانہ ممتنع الانفکاک آہ وہو استدلال بالشکل الاول ینتج ان لازم الوجود ممتنع انفکاکہ عن الماہیۃ **قال** فان مایمتنع انفکاکہ اہ ہذا دلیل علی الکبری یعنی انہ یصح قسمتہ الیہما واذا صح قسمتہ الیہما کان صادقا علیہما **قولہ** کان المعنی اہ وکذا اذا کان متعلقا بالانفکاک کما لایخفی **قولہ** مایمتنع فی الجملۃ ای بوجہ من الوجود **قولہ** فاذا اعتبرت اہ واما اذا لم یعتبر العلۃ بل نظر الی نفس الماہیۃ لایمتنع انفکاکہ عنہ وان کان العلۃ محققۃ فتدبر فانہ زل فیہ اقدام بعض الناظرین **قولہ** لم یکن لہ معنی اصلا اہ المتبادر منہ مایکون ماہیۃ بوجہ من الوجوہ ولا معنی لہ **قولہ** الا ان یقال اہ بان یکون فی الجملۃ عبارۃ عن الاطلاق وما قیل بان المراد بالماہیۃ فی الجملۃ مایطلق علیہ لفظ الماہیۃ سواء کانت مطلقۃ او مقیدہ فوہم لان مایطلق علیہ لفظ الماہیۃ مفہوم الماہیۃ والمراد مایصدق علیہ مفہوم الماہیۃ وقال المحقق التفتازانی اخذنا التفسیر اللازم اعم من المجردۃ المخلوطۃ لیصح جعل اللازم الوجود قسما منہ وہو عجیب اذ لیس المراد بالماہیۃ من حیث ہی ہی الماہیۃ المجردہ لامتناع عروض شیء لہا فضلا عن اللزوم **قولہ** فالاولی اہ انما قال ذلک لانہ یمکن ان یراد بالماہیۃ فی الجملۃ مطلق الماہیۃ الشاملۃ للماہیۃ المطلقۃ ای من غیر تقیید بشیء کالماخوذۃ مع الوجود لکن التقسیم ح لایکون مفیدا للاقسام المحصلۃ بل مجردۃ الاعتبارات المتعددۃ علی ما قالوا فی اعتبار الماہیۃ بشرط شیء وبشرط لاشیء ولابشرط شیء **قولہ** الماہیۃ الموجودۃ **قال** قدس سرہ المتبادر من الوجود ہو الوجود الخارجی وح یعلم اللازم بشرط الوجود الذہنی بطریق المقایسۃ ذلک ان تحملہ علی مایعمہما ولہما معا وقولہ فیما سیاتی ای فی الخارج یشیر الی الوجہ الاول وما قیل انہ یلزم ح خروج السلب اللازمۃ للماہیۃ المعدومۃ لیس بشیء لان المعدوم المطلق لاعارض لہ فضلا عن اللازم وکذا المعدوم فی الخارج من حیث انہ معدوم ومن حیث انہ موجود مقدرا داخل فی الماہیۃ الموجودۃ **قولہ** او مقدرا کالعنقاء فانہ یلزم کونہ طائرا علی تقدیر وجودہ **قولہ** انما لم یقل ذلک آہ **قال** قدس سرہ فی حواشی المطالع لو قیل مایمتنع عن الشیء لاینحصر فی لازم الماہیۃ ولازم الوجود انتہی وذلک لجواز کونہ لازما للتشخص وقد عرفت فیما سبق دخولہ فی لازم الوجود **قال** فاما ان یقال آہ یعنی ان تصور النسبۃ مراد الا انہ ترک ذکرہ لعدم التفاوت

فیہ بین البین وغیر البین ومدار الاختلاف بینہما ہو تصور الطرفین بل تصور النسبۃ علی نہج واحد فی جمیع التصدیقات قولہ فاما ان یقال آہ یعنی ان اللازم البین ہو الذی یکون تصور الطرفین مقتضیا لتصور النسبۃ بحیث یمتنع انفکاکہ عنہ فح یکون تصور الطرفین کافیا فی الجزم کقولنا الاثنین بضعف الواحد وما لیس کذلک فہو لیس ببین والمناقشۃ بان المقال الذی ذکرہ الشارح لیس من ہذا القبیل سہل فلیکن فرضا واما ما قیل ان مرادہ ان تصور اللازم من حیث انہ لازم مع الملزوم من حیث انہ ملزوم یستلزم تصور النسبۃ علی وجہ الضرورۃ فلیس بشیء لانہ یصدق ح علی اللازم الغیر البین لان تصور اللازم والملزوم من حیث انہما کذلک یستلزم الجزم باللزوم ولان المراد منہما فی اللازم البین بالمعنی الاخص ذاتاہما اذ لا یمکن تصور الملزوم من حیث انہ ملزوم قبل تصور اللازم قال فی جزم العقل فلو کان کافیا فی الظن باللزوم لم یکن بین اللزوم قال بان الاربعۃ منقسمۃ بمتساویین ای بالضرورۃ لتحصیل الجزم باللزوم قال فہو الذی یفتقر آہ والافتقار الی الوسط لا یقتضی انیکون ممکن الحصول فاللازم الذی یمتنع حصول الجزم باللزوم اما لامتناع القصد باللزوم او بامتناع الجزم بل غایۃ الظن داخل فی غیر البین لانہ یصدق علیہ انہ لو وجد الوسط حصل الملزوم قال اذا وقع خط مستقیم علی مثلثۃ بخلاف ما اذا وقع خط مستقیم علی قوس فانہ یحدث حادثان فی الداخل ومنفرجتان فی الخارج قال کتساوی الزوایا الثلث والقائمتین للمثلث لقائمتین متعلق بالتساوی وللمثلث متعلق بالزوایا حال عنہما قولہ والمثلث ای الذی یلزمہ التساوی فان مطلق المثلث قد یکون اضلاعہ فیسیار قولہ ان مقصودہم منع الجمع فلا نیافی الخلو وتحقق قسم ثالث لا یصدق واحد منہما قولہ لفوات الانضباط ای المقصود انضباط اقسام اللازم وہو یفوت حین ہو اذا ارید منع الجمع قولہ وتوضیحہ آہ لما کان فی جواز احتیاج اللزوم الی شیء سوی الوسط صفاء اوجہۃ بارجاعہما الی القضیۃ الاولیۃ والنظریۃ ولا شک فی ثبوت الواسطۃ بینہما قولہ فمن اراد حصرہ واما التفسیر الکتابۃ فی البین بمعنی عدم الاحتیاج الی الوسط فیدخل ما یحتاج الی امر آخر سوی الوسط فیہ کما اختارہ المحقق التفتازانی فبعید عن لفظ الغلبۃ ولفظ البین الدال علی کمال الظہور وکذا حمل الوسط علی المعنی اللغوی لان اطلاق الوسط علی الحدس وامثالہ تکلف لعدم کونہا واسطۃ بین شیئین ولذا لم یتعرض لہما السید قدس سرہ قال ما یقترن لقولنا لانہ ای ما یجعل محمولا للموضوع الذی ہو اسم ان الداخلۃ علیہما لازم الاستدلال علی ثبوت شیء لشیء او نفیہ کما یقال العالم حادث لانہ متغیر کذا افاد المحقق التفتازانی فینحصر بالشکل الاول واذ خل الاشکال الثلثۃ باعتبار رجوعہما الیہما لا یدخل القیاس الاستثنائی فلو ارید

نتیجہ

به ما یقع بعد قولنا لانه سواء کان حدا اوسطا ولا فیکون الوسط اعم من الحد الاوسط یدخل الجمیع قوله ہذا
ہو اللازم المعتبر آه وان کان العرض اللازم الذی ہو قسم الکلی الخارج عنه اخص ضرورة وجوب کونه کلیا
محمولا علی الماہیة وشئ منہما لا یعتبر فی اللازم لانه یجوز ان یکون جزئیا وان لا یکون محمولا بالمواطاة ویکون
لازما للشخص فاللازم قید القسم من المقسم قوله وان لزوم شئ سواء کان وجودیا او عدمیا محمولا بالمواطاة
او بالاشتقاق او لا کالعمی والبصر قوله بحسب الوجود الخارجی ای باعتبار خصوصه قوله علی معنی انه یمتنع
اه لا علی معنی انه یمتنع وجود الشئ الاول بدون الشئ الثانی بل علی معنی انه یمتنع وجوده فی نفسه فی
شئ لخارج ای بالوجود الاصلی سواء کان فی الاعیان او فی الاذہان منفکا عن الشئ به الاول ای
عن نفسه کما فی العدمیات او من حصوله اما فی نفسه کالعرض بالنسبة الی المحل او فی شئ غیر الملزوم
کالابوة والبنوة او الملزوم کالصفات اللازمة فہذه کلہا اقسام اللازم الخارجی والقصر علی البعض
تقصیر فلا یمکن من القاصرین قوله لازما خارجیا لکون لزومه ایاه فی الخارج وذلک لا یستدعی وجود
الملزوم او اللازم فی الخارج بل وجود الملزوم فیه علی ما بین فی محله قوله بحسب الوجود الذہنی ای
باعتبار الوجود الکلی لخصوصه وہو وجود المعلوم فی ضمن صورته الموجودة فی الذہن اصالة قوله
علی معنی انه اه ای لا علی معنی انه یمتنع وجوده الظلی بدون حصول الشئ الاول اصالة فانه یبطل اذ الوجود
الظلی لا یترتب علیه اثر خارجی بل علی معنی انه یمتنع وجوده الظلی الاول بدون وجوده الظلی الثانی قوله
وحاصله اه یعنی ان المراد بالحصول فی الذہن الوجود الظلی الذی ہو عبارة عن الادراک المطلق لا الحصول
الاصلی فیه فاللزوم بین علمی الشیئین اللذین بینہما لزوم ذہنی خارجی لکون العلمین من الموجودات
الاصلیة قوله علی معنی اه ای لا علی معنی ان الماہیة من حیث ہی مجردة عن الوجود یمتنع ان ینفک
عنه فان الماہیة من حیث ہی لیست الا الماہیة المنفکة عن کل ما یعرضه بل علی معنی انه یمتنع ان یوجد
باحد الوجودین ای وجود کان منفکة عنہا فلا مدخل فی الامتناع لخصوصیة شئ منہما قوله منفکة عنه فذلک
ای عن الاتصاف به بقرینة قوله موصوفة به لا عن حصوله فی الخارج او فی الذہن والا کان اللزوم
خارجیا او ذہنیا قوله اینما وجدت اه ای فی الخارج او فی الذہن لکانت معه فامتناع الانفکاک
بالنظر الی الماہیة نفسہا واحد الوجودین ایہما کان ظرف للاتصاف به بناء علی ان ثبوت شئ لشئ فرع
ثبوت المثبت له فی ظرف الثبوت سواء کان للماہیة وجودان کالاربعة حیث یلزمہا الزوجیة
فیہما او وجود فی الخارج فقط کذاته تعالی وتقدس ای لا یوجد فی الخارج منفکا عما یلزمه لکنه بحیث
لو حصل فی الذہن تمتنع انفکاکه عنه ایضا او وجود فی الذہن فقط کالطبائع فانہا تمتنع ان یوجد

منفکة عما یلزمها عن الکلیة والذاتیة وسائر المعقولات الثانیة لکنها بحیث لو وجدت فی الخارج کان
متصفة بها ولذا من قال بوجود الطبائع فی الخارج **قال** باتصافها بها فیه ایضا علی ما فی شرح التجرید
الجدید قال قدس سره فی حواشی التجرید المعقولات الاولی طبائع المفهومات المقصودة من حیث ماهی
وما یعرض للمعقولات الاولی فی الذهن ولا یوجد فی الخارج امر یطابقه کالکلیة والذاتیة ونظائرهما
یسمی معقولات ثانیة فان قلت قد صرح قدس سره فی حواشی المطالع وشرح المواقف ان المعقولات
الثانیة عوارض ذهنیة لا یعرض للمعقولات الا فی الذهن **قلت** کونها عوارض ذهنیة بمعنی ان عروضها
لها لیس الا باعتبار الوجود الذهنی لا ینافی ان یکون امتناع انفکاکه عنها نظرا الی ذاتها بمعنی انه لو وجدت
فی الخارج کانت متصفة بها فالکلیة عارضة للحیوان مثلا فی الذهن ومن لوازم ماهیته بمعنی یمتنع انفکاک
عنها اینما وجدت ثم اعلم ان هذه الاقسام للازم باعتبار انقسام اللزوم فالواجب ان لا یصدق
اقسام اللزوم بعضها علی بعض واما اقسام اللازم فالخارجی ولازم الماهیة یکون لازما ذهنیا واللازم
الخارجی لا یکون لازما للماهیة فتدبر فان هذا المقام من المزالق کم زلت فیه اقدام الناظرین **قوله**
موصوفة به اشار بذلک الی ان امتناع انفکاک لوازم الماهیة باعتبار الاتصاف بها اتصافا انضمامیا
لا باعتبار حصولها فی نفسها او فی غیرها کما فی اللوازم الخارجیة **قوله** فان قلت اه مورد هذا السؤال
عدم صحة قسمة لازم الماهیة الی المقصور الاصلی لتفسیر لازم الماهیة بما ذکر ومنشاءه عدم الفرق بین حصول
الشیء فی الذهن بالوجود الظلی الذی هو الادراک وبین الاتصاف به فیه وان اشار الیه سابقا بقوله
حاصله ان یمتنع ادراک الشیء الثانی بدون ادراک الاول وحاصل الجواب ابداء الفرق بینهما کما فصل
مما لا مزید علیه **قوله** والا لزم اه ای ان کان حصول صفة موجبا للشعور بها لزم من ادراک امر ادراک امور غیر
متناهیة لان ادراک امر یستلزم حصول صفة فی الذهن وهو کونه مدرکا فیلزم الشعور به بناء علی ذلک فیلزم
ادراک کونه مدرکا وذلک یستلزم حصول صفة للادراک الادراک وهو کونه مدرکا وهکذا فتدبر فانه مما خفی
علی من مدعی الاطلاع علی الدقائق **قوله** بل یجوز اه عطف علی قوله یجب واضراب عن نفی الوجوب
قال کالشیب والشباب کتفی فی شرح المطالع علی الشباب وهو الظاهر واما الشیب فهو بیاض الشعر
او السن الذین یضعف فیه الحرارة الغریزیة ففی کونه بطیء الزوال خفاء الا ان یراد الشیب الغیر الطبیعی فانه
یزول بالادویة بمدة مدیدة وسمعت انهم یعالجون بالمعالجات بمدة مدیدة فیصیر الشعر الابیض اسود ویعود
القوة التی کانت فی الشباب وکتبوها فی کتبهم ورأیت شیخا بلغ عمره مائة وعشر سنة قد صار شعر لحیته البیضاء فی
اصله اسود وبقی مباحث فی اعلاه یتبدل یوما فیوما **قال** وههنا ابحاث لیس بخاطر ولذا لم یتم فی شرح المطالع الی المفارق

بالقوة والى المفارق بالفعل وقسمه الى سريع الزوال والبطيئة وما قيل ان التقسيم غير حاصر لجواز ان يكون العرض المفارق
مما يمكن اتصافه به ومفارقا عنه ابدا كالابيض للحبشي ففيه ان المقسم الكلي بالقياس الى ماهية ما تحته من الافراد
وهي لا بد ان يكون محمولا عليها فكيف يكون مفارقا ابدا قوله الكلي الخارج اه جعل المقسم الكلي الخارج
وتعميمه اشارة الى ان اللائق بالمصنف ره بعد تقسيمه الى اللازم والمفارق ان يجعل المقسم الخارج و
تعميمه لتحصيل مقصوده من قسمه من اللازم والمفارق الى الخاصة والعرض العام ويصح ترتب انحصار
الكليات في الخمس من غير تكلف لا التقسيم كل واحد منهما اليهما وان كان ذلك صحيحا بناء على ان الخاصة
قيد القسم لا نفسه فانه يبطل الانحصار فظاهر او يحتاج الى الاعتذار قال ان تختص اه على صيغة
المجهول يقال خصه بكذا واختصه به في الصراح خصوص وخصوصية بالضم والفتح تخصيص بالفتح
افصح خاصه كردن يقال خصه بكذا واختصه به وكان المناسب لما سبق ان تختص الماهية واحدة
الا انه اختار لفظ الحقيقة اذ لا خاصة وكذا العرض العام للماهية المعدومة كما ان المعدوم مسلوب
في نفسه فكيف يتصف بشيء ويزاد لفظ الافراد لان كلية الكلي بالنظر الى الافراد واختار صيغة الجمع
اشارة الى ان المختص بفرد واحد سواء كان له حقيقة كخواص الاشياء التي لها ماهية كلية اولا كخواصه
تعم وخواص الشخصيات لا يتعلق غرض به اذ لا بحث للمنطقي عن احوال الجزئيات واراد بها ما فوق
الواحد فيدخل في التعريف الخاصة الشاملة وغير الشاملة وبالحقيقة اعم من النوعية والجنسية ليعم
خواص الاجناس ايضا ولا بد من اعتبار الحيثية لان خواص الاجناس اعراض عامة بالنسبة الى
انواعها والمراد باختصاصها بافراد حقيقة واحدة ان لا يوجد في غيرها لانها المقابلة للعرض العام
والخاصة الاضافية فهي ليست خاصة مطلقة واطلاق الخاصة عليهما بالاشتراك اللفظي على ما في
الشفاء قوله وكذا يخرج فصول الاجناس اي بالقياس الى انواعها واما بالقياس الى الاجناس
فهي مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط فيخرج بقوله قولا عرضيا وما قيل ان المقول على افراد حقيقة
واحدة فقط فيصدق على الجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة كما يصدق على خاصة الجنس
فلا يخرج الجنس بهذا الاعتبار والا بقوله قولا عرضيا فمدفوع بان التبادر من التعريف ان يكون المقول
غير الحقيقة والجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة واحدة ليس غير الحقيقة الواحدة قوله اعني
الفصول اه يعني ان فصول الاجناس بالقياس الى الانواع خارجة بالقيد الاخير واما بالقياس
الى الاجناس فخارجة بقوله وغيرها كما لا يخفى فافهم فانه قد خفي على بعض الناظرين وذكروا ما ظنها
نتائج مراتب التعقل مبنية على ان الجنس ايضا خارج بقوله وغيرها بناء على انه يقال على افراد حقيقة

واحدة جنسية لانه كفصل الجنس و الخاصة له وذلك باطل لذلك وقد عرفت ان التعريف يقتضي مغايرة المعقول للحقيقة ولا يتحقق ذلك في الجنس بالقياس الى افراد حقيقة الجنسية ويتحقق بالفصل والخاصة بالقياس اليه وهو ظ **قوله** امور موجودة في الاعيان آه اي موجودة بوجود اصلي لتشتمل الصفات القائمة بالنفس الناطقة واما باعتبارية ليعتبر بالنقل اما بان تتميز عنها من امور موجودة في الخارج كالوجوب والامكان والامتناع وساير الامور الاصطلاحية فانها مفهومات انتزعها العقل من الموجودات العينية وليس لها وجود اصلي ومعنى ثبوتها في نفس الامر ومطابقة احكامها اياها ان مبدا انتزاعها امر في الخارج وانه بحيث يمكن ان ينتزع العقل تلك الامور منه ويصفه بها ويخبر عنها من عند نفسه كانسان ذي رأسين و انياب لاغوال تنوبر وقد ظهر لك مما ذكرنا فساد ما قيل ان الاعتبارية التي وقعت في مقابلة الموجودة قسمان احدهما ما لا يكون له تحقق في نفس الامر الا باعتبار المعتبر كالمفهومات الاصطلاحية والثاني مفهوم له تحقق في نفس الامر بدون اعتباره وان لم يكن موجودة كالوجوب والامكان والحدوث وغيرها من الامور الممتنعة الوجود في الخارج ولا شك ان التمييز بين فردي انتيائها وعرضيتها في غاية الاشكال فان ماهياتها متحققة في نفس الامر بدون اعتبار المعتبر **قوله** المسماة بالحدود والرسوم الحقيقية وهي التي لشرح ماهياتها الموجودة في الخارج بخلاف التمييز بين حدودها ورسومها المسماة بالاسمية اعني ما يشرح لمفهوم وضع الاسم بازائه فانه لا يعتبر **قوله** لان كل ما هو داخل آه اي لانها مفهومات اعتبرها العقل سواء كان مبدا انتزاعها في الخارج اولا وكلما هو داخل في مفهوماتها من حيث الاعتبار فهو ذاتي لها ان كان محمولا عليها وفي حكم الذاتي ان كان غير محمول اما جنس او فصل او في حكم الجنس او في حكم الفصل **قوله** فلا اشتباه لان ما اعتبره داخلا فهو داخل وان ما اعتبره خارجا فهو خارج **قال** اما جنس او فصل اه اي لا يخلو عنهما فيجوز ان يكون كل واحد منهما جنسا وفصلا بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وان يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا وان يكون كل منهما فصلا بان يتركب من امرين متساويين **قال** وراء تلك المفهومات اي قدام تلك المفهومات اي متقدمة عليها بالذات فيكون تلك المفهومات خارجة عنها سواء كانت مشتملة التعريف اولا فيكون التعريف بها رسما **قال** فحيث لم يتحقق ذلك على صيغة المجهول اي لم يتيقن ذلك من قولهم تحققته اي تيقنته فلا يرد ان اطلاق الرسم مبني على تحقق هذا الاحتمال لا عدم تحققه والحمل على ان المراد لم يتحقق انتفاء ذلك بعيد كل البعد **قال** حصلت مفهوماتها اي الكليات فالاضافة من قبيل مفهوم الانسان بالغرق

بالاجمال والتفصیل وزاد لفظ المفہوم اشارۃ الی ان ہذا التحصیل فی العقل ومن الخارج قال لما خرج بذلک
ای المذکور من التحصیل فی العقل والوضع ولما کان ذلک یحتاج الی التعقل صحیحۃ قدس سرہ بتصریح رئیس اہل
ہذا الفن بہ واندفع بذلک ما قیل انہ یحصل من التقسیم المذکور مفہومات للاقسام الخمسۃ سوی ما فہم
من التعریفات فالنظر ان تلک المفہومات ماہیۃ وضع الاسماء بازائہا قولہ ای ہذہ التعریفات
یعنی ان ضمیر ہی راجع الی التعریفات لا الی المفہومات ولذا ابرزہ قولہ ملزومات اعتبار اللزوم
بناء علی ما ہو المشہور من ان الرسم لا یکون الا بالخاصۃ اللازمۃ وان جوز الشارح فی شرح المطالع
بالخاصۃ المفارقۃ واما المساواۃ فیکون التعریف بہا جامعا ومانعا ولکون ہذہ المفہومات کذلک
قولہ والمص ترک المسامحۃ اہ یعنی فی ترک المسامحۃ اللازمۃ من التمثیل المذکور فی مقام تسامح فیہ
القوم تنبیہ علی تلک الفائدۃ فلا علی ذلک تنسب فی مثال النوع والجنس لاتفاقہ فی القوم فیہ و
عندی لعبارۃ الشارح معنی آخر وہو ان فی تمثیل الکلیات الثلث بالمشتقات لا بالمبادی مع ان
الاختلاف بین الکلیات لیس الا باعتبار المبادی او الذات المبہمۃ مشترکۃ بین الکل تنبیہ علی
تلک الفائدۃ فح لا حاجۃ الی اعتبار ترک المسامحۃ فی مقام المسامحۃ قال وفی مبادیہا اراد بہا
مبداء الانتزاع ہاہنا علی ما بین فی محلہ من ان الجنس والفصل مبداہما المادۃ والصورۃ وکذا العرضیات
المحمولۃ مبداء العوارض الغیر المحمولۃ وقیل فیہ مسامحۃ اذ لفظ النطق مبداء اللفظ الناطق واما
مفہوم الناطق فلیس مبداء لمفہوم الناطق قولہ بل النطق اہ دفع لما یترائ من ظاہر
العبارۃ ان ہذہ المفہومات لعدم کونہا محمولۃ علی افراد الانسان لا یکون کلیات بان المقصود
نفی کونہا کلیات بالقیاس الی افراد الانسان لا بالقیاس الی حصصہا قولہ ولما کان سواء
العبارتین وہو الاتصاف لا الاتحاد کما فی حمل المواطاۃ قولہ کان جعلہا اہ تعلیلا للانتشار بعلۃ
الامکان والحاصل ان البعض نظر الی جانب اللفظ والشارح الی جانب المعنی قولہ معتبرا
فی اقسامہ والا لم یکن تقسیما بل تردیدا لانہ ضم قیود متخالفۃ او متباینۃ الی مفہوم کلی یحصل منہ امور
متخالفۃ او متباینۃ قال فیکون اقسام الکلی اہ ای اقسامہ المحصلۃ الاولیۃ کما ہو المتبادر من
اطلاق الاقسام واضافتہا الی الکلی فلا یرد ان الاقسام الاولیۃ ثلثۃ والاقسام المطلقۃ تسعۃ
لانقسام کل من الجنس والفصل الی القریب والبعید لان الاقسام الثلثۃ وان کانت اولیۃ لیست محصلۃ
فان الجزء والخارج مبہمان واقسام الجنس والفصل اقسام ثانویۃ وفی عطف قولہ لا خمسۃ اشارۃ الی
ان کونہ سبعۃ مناف لکونہ خمسۃ لما ان اسم العدد نص فی مدلولہ لا یحتمل الزیادۃ والنقصان الا مجازا

ربیع شروح

علی مابین فی الاصول فلا یتجہ فی جوابہ ان یقال کونہا سبعۃ لاینافی کونہ خمسۃ **قولہ** وقد یعتذر فی الصرح
عذر بہا نہ اعتذار خواستن وفیہ اشارۃ الی ضعفہ لانہ ح لایکون للقسم الخارج الی اللازم والمفارق
مدخل فی التفریع اصلا مع انہ المذکور اولا **قولہ** علی تقسیمہ ای المص فلیس الضمیر راجعا الی الخارج لان
التفریع علی تقسیم الکلی الی الاقسام المذکورۃ **قولہ** ہہنا ای فی العنوان والمعنون علی ماینساق الیہ الدلیل
فانہ یفید انہ لاشغل للمنطقی بذلک اصلا لعدم غرضہ ومن ہذا ظہر سماجۃ ماقیل ان ذکر الجزئی ہہنا للتنبیہ علی
ان لہ حظا من بعض ہذہ المباحث اذ البحث عن امتناع الوجود وامکانہ یرجع الی البحث عن
الجزئیات الحقیقیۃ والبحث عن المعانی الثلثۃ لایخصہ بل الجزئی ایض فاذا قلنا زید جزئی فہناک
امور ثلثۃ وانما قال ہہنا لان ماذکرہ فی باب القضایا ذکرہ فی قسمۃ القضیۃ الی الشخصیۃ والمسورۃ لیس
باستطرادی لتعلق الغرض بہ من حیث انہ موضوع الشخصیۃ لوقوعہا کبری الشکل الاول **قولہ** لکنہ
استدراک لدفع التوہم الناشی من نفی البحث عنہ علی سبیل العموم وقد نبہ قدس سرہ فیما سبق
بالتفصیل باعادتہ ہہنا تذکیر لما سبق **قولہ** فمناط الکلیۃ اہ ای الملحوظ فی الکلیۃ والجزئیۃ الوجود العقلی
ولا دخل فی ذلک الوجود الخارجی فیجوز ان یکون مایصدق علیہ الکلی ممکن الوجود وممتنع الوجود
وکون الامتناع والامکان ایض مناط الوجود العقلی لایضرہ فما قیل ان المراد ان الوجود العقلی المفصل ہنا لقا
من ان تجرد العقل النظر الی مفہوم الکلی فلا یرد ان امکان الکلی وامتناعہ ایض مناط الوجود العقلی
مما لا حاجۃ الیہ **قال** واما ان یکون ممتنع الوجود اہ ای یصدق علیہ الکلی لان مفہومہ ممتنع الوجود
فی الخارج لکونہ من المعقولات الثانیۃ فلذا زاد لفظ المفہوم فی قولہ فامر خارج عن مفہومہ
ومن لم یتنبہ قال الاظہر خارج عنہ اذ الکلی ہو المفہوم لامالہ مفہوم **قال** خارج عن مفہومہ ای
لیس معتبرا معہ لاشطرا ولاشرطا کما یدل علیہ قولہ لایقتضیہ نفس مفہوم الکلی وخص المص
البیان بامتناع الوجود لانہ اذا لم یکن امتناع الوجود مقتضی النفس مفہومہ جاز ان یکون ممکن
الوجود فیلزم جواز جمیع الاقسام **قال** احتمال عندہ احتمالا سطحیا فی نفس الامر کما یشہد بہ الوجدان
فلا یرد ان الاحتمال عند العقل لعدم العلم باللزوم لکونہ نظریا فیکون فی الواقع مقتضیا لاحدہما
قال لشریک الباری ای مایشارک ذاتہ تع فی صفاتہ فانہ ممتنع الوجود فی الخارج لما دل علیہ
برہان توحید الواجب وکذلک فی الذہن اذ ما حصل فی الذہن لایکون موصوفا بالصفات **قولہ**
مقیدا بجانب الوجود الامکان العام من جانب الوجود معناہ سلب ضرورۃ العدم فہو یعم الوجوب
دون الامتناع کما ان الامکان العام من جانب العدم معناہ سلب ضرورۃ الوجود ویعم الامتناع

واما الذی یعم الجمیع فهو مطلق الامکان یعنی سلب الضرورة عن احد الطرفین للوجود والعدم کذا افادہ المحقق التفتازانی قوله فلا یتجه آہ لان المراد الامکان العام المقید بجانب الوجود لا مطلقا فلا یندرج تحته الواجب لانه عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفین والواجب ضروری الوجود قوله والحاصل ای حاصل هذا البحث وفی جعل الاقسام الاولیة الموجودة والمعدوم تعریض للمصنف بان اللائق ان تقسیمه هکذا لان هذا التقسیم کلی باعتبار الوجود فی الخارج فالنظر الیه فی التقسیم البیه اولی من النظر الی احواله قوله وهو ایضا قسمان ای مع امکان غیره او مع امتناعه قوله وهو ایضا قسمان متناهی الافراد غیر متناهیة قوله فانحصر اقسام الکلی اسلے اقسامه المحققة فی نفس الامر ولذا مثل لکل قسم بمثال فلا یرد ان الکلی المعدوم الممکن یجوز ان یکون منحصرا فی فرد مع امتناع غیره او لا وان یکون متعدد الافراد المتناهیة وغیر المتناهیة فانه مجرد احتمال عقلی قوله وما وقعناه وانما غیر الاسلوب اعتبار بیان التناهی او عدم التناهی قوله من قال بقدم العالم وعدم التناسخ ایضا کارسطو فانه اذا کان نوع الانسان قدیما ویکون لکل بدن نفس یلزم ان یکون النفوس الناطقة المفارقة عن الابدان غیر متناهیة واما عند افلاطون القائل بقدم العالم مع التناسخ فانها عنده متناهیة فبیانه قدس سرہ قاصر قال اذا قلنا الحیوان مثلا کلی اشار بذلک الی ان فی المتن استدراکا حیث قال اذا قلنا الحیوان بانه کلی وان صح ذلک باعتبار اللازم لازم فی قوله وقالت اخراهم لاولٰهم ربنا هؤلاء اضلونا ای عنهم ولیست داخلة علی المقول له کما قلت لزید کذا او ان دخول اللام فی مقول القول بکونه بمعنی التکلم علی ما فی القاموس عن ابن الانباری انه یجی بمعنی التکلم قال فههنا امور ثلثة ای ما یتعلق به غرضنا فلا یرد ان ههنا امور اخر کالحیوان المقید والعارض المقید والحکم والنسبة بینهما قال ومفهوم الکلی ای مفهوم الکلی الصادق علی الحیوان صدق العارض علی المعروض علی ما نبه علیه قولهم اذا قلنا الحیوان کلی ویرشد الیه ما یجی فی کلامه قدس سرہ لقوله والحاصل اه وهذا المفهوم من حیث هو هو ومن انه یعرض له الکلیة ای من حیث اشتراکه بین الکلی العارض للانسان والکلی العارض للفرس الی غیر ذلک علی ما اختاره الشارح کلی طبعی والکلی العارض له کلی نطقی ففی قولنا الکلی کلی ایضا امور ثلثة مفهوم الکلی من حیث هو هو والکلی العارض المحمول علیه والمجموع المرکب منهما وکذا فی قولنا الکلی جنس والجنس جنس والجنس القریب نوع الی غیر ذلک فتدبر فانه قد اشکل الفرق بین هذه المفهومات الثلثة علی من یدعی التفرد بحل المشکلات قال لو کان المفهوم من احدهما ای احد اللفظین اعنی الحیوان

والكلي ولذا اثنى الضمير وليس راجعا الى المفهومين حتى يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم على ما وهم والضمير في قوله
من تعقل احدهما راجع اى المفهومين اى المفهوم احدهما والمفهوم من الآخر ويرشد الى جميع ذلك قوله ان
مفهوم آه ولاعتبار التغاير بينهما من حيث نسبتهما الى اللفظين فان لزوم من تعقل احدهما تعقل الآخر وتعقل
تعقل احدهما عين تعقل الآخر قال فالاولى اه تفريع على تصوير المفهومات الثلث في مادة معينة
يحكم كلي يعني المفهوم الذي يصدق عليه مفهوم الكلي يسمى كليا طبعيا ومفهوم الكلي العارض
له يسمى كليا منطقيا والمجموع المركب من المعروض والعارض كليا عقليا محصل لكل واحد منها معنى
محصلا ممتازا عن الآخر واندفع الوهم العارض لبعض الناظرين من ان الفرق بين مفهوم الحيوان
ومفهوم الكلي لا يفيد ما هو المطلوب اعني تحصيل مفهوم الكلي الطبعي الصادق على الحيوان وغيره قال
جواز تعقل احدهما الى واحد كان فيؤل الى معنى كل واحد قوله ظهر التغاير بين كل واحد
منهما آه فلا يرد ان التقريب عنه تام لان المدعى التغاير بين المفهومات الثلث والدليل
يفيد التغاير بين اثنين منها قوله والحاصل تصوير للمعروض والعارض والعروض الذهني بالامور
الثلثة الخارجية حتى تتضح تغاير المفهومات حق الايضاح فان الاشتباه بها لاجل كونها عوارض
ذهنية قوله حالة اعتبارية اى حالة ليس لها وجود الا بالاعتبار والانتزاع قوله كنسبة الابيضاض
اه في ان كلا منهما قائم بموصوفه مختص به اختصاص الناعت بالمنعوت الا ان احدهما من حيث
الوجود الذهني والآخر من حيث الوجود الخارجي قوله وعارض هو مفهوم كلي فيه اشارة الى
ان الكلي المنطقي هو مفهوم الكلي من حيث صدقه على شيء صدق العارض على المعروض قوله فلا
فرق اذن آه اى اذا كان الحيوان من حيث هو كليا طبعيا وجنسا طبعيا ايضا كان مفهوم الطبيعة
من حيث هي فيلزم صدق الفرق بينهما من حيث المفهوم بخلاف ما اذا اعتبر بشرط عروض الكلية
والجنسية فما قيل كون الحيوان فردا لهما لا يوجب اتحادهما بل بينهما فرق العموم والخصوص وهم
قوله فالصواب ان مفهوم آه هذا ذكره الشارح في شرح المطالع قال انه منصوص في الشفاء وقال
المحقق التفتازاني وهذا مصرح به في كلام المتقدمين والمتاخرين الا ان بعضهم صرحوا بالقيد وبعضهم
تركوه وقال معنى قولهم الحيوان من حيث هو كلي طبعي انه مع قطع النظر عن عوارض سوى الكلية
وكذا الحال في الجنس الطبيعي وغيرهما ومعنى قولهم الكلي الطبعي موجود في الخارج ان الطبيعة التي
يعرض له الاشتراك في العقل موجودة في الخارج لا انها مع اتصافها بالكلية موجودة فيه لكن كلام
المحقق الطوسي في شرح الاشارات صريح فيما هو المشهور حيث قال المعنى الذي لا يمنع مفهومه عن

و قوع الشرکة فقد یوخذ من حیث ہی ہی لا من حیث انہا واحدة او کثیرة او کلیة او جزئیة او موجودة او معدومة الی قولہ فانہا من حیث ہی کذلک یسمی طبائع ای طبائع اعیان الموجودات وحقائقہا وہی التی یسمی بالکلی الطبیعی اہ قولہ او صالحة اہ کلمة او للجزء یعنی انت مخیر فی اعتبار اخذ القیدین لتحصیل الفرق بین مفہوم الکلی الطبیعی ومفہوم الجنس الطبیعی ولیست للتردید او للتعمیم لانہ طبیعیة من الطبائع ای حقیقة من حقائق اعیان الموجودات فی الجملة ووجہ التسمیة لا یجب اطرادہا قولہ یعنی یاخذہ آہ فلیس معنی القصر انہ یبحث عن مفہوم الکلی نفسہ حتی یکون المسئلة طبیعیة بل معناہ انہ یبحث عنہ من غیر ان تنبیہ الی مادة من المواد قولہ المراد بالمبدا المشتق منہ لا العلة بان یراد ان الاتصاف بالکلیة علة لحمل الکلی علیہ لان الکلام فی مفہوم الکلی لا فی الحمل والاتصاف قولہ فان نسبة الکلیة اہ لما کان فی کون الکلیة مشتقا منہ والکلی مشتقا خفاء ازالہ بانہما بمنزلة المشتق منہ والمشتق لکونہما بمعنی المصدر واسم الفاعل قال لعدم تحققہ ای ہذا المفہوم الا فی العقل لان الترکیب من العارض والمعروض عقلی صرف سواء قلنا بوجود ما یصدق علیہ فی الخارج لکون المعروض والعارض موجودین فی الخارج کالابیض او قلنا بعدمہ لعدم کون العارض موجودا قال ولا المفہوم الکلی ہذا بیان زائد علی ما یستفاد من المتن فان لفظ مثلا فیہ متعلق بالحیوان فقط لا بمجموع الحیوان کلی لان الفصل منعقد فی مباحث الکلی ولذا قدم لفظ مثلا علی انہ کلی قولہ ای قد یکون موجودا فیہ ہو ان کان ذاتیا لما تحتہ وما تحتہ موجود فیہ قال والکلی الطبیعی موجود فی الخارج ای حقیقة لا یجوز بمعنی ان فردہ موجود فیہ علی ما ذہب الیہ المتاخرون کالشارح ومن تبعہ قال لان ہذا الحیوان ای الحیوان الجزئی المحسوس مع قطع النظر عن کونہ عبارة عن الحیوان المعروض للتشخص او عن مجموعہما قال والحیوان جزء منہ لانا نعلم بالضرورة ان اطلاق الحیوان علی اشخاصہ لیس کاطلاق المشترک اللفظی علی معانیہ وکاطلاق الابیض علی الجسم حیث یحتاج الی ملاحظة امر خارج عنہ بل نجزم بانہ متقوم بہ ولا نعنی بالجزء الا ما یتقوم بہ الشیء ولا یمکن تحصیل ماہیتہ بدونہ کالمثلث فانہ لا یتقوم ولا یتحصل بدون الخط والسطح مع قطع النظر عن وجودہ وعدمہ ولا شک ان ما یتقوم بہ الموجود یجب ان یکون موجودا وخلاصتہ انہ لا شک لبعض للاشخاص یشارک بعضا آخر بدون بعض فی امر مع قطع النظر عن الوجود وما یتبعہ من العوارض فذلک الامر المشترک یتقوم بہ تلک الاشخاص فی حد ذاتہا ولا بد من وجودہ اینما وجدت والا لم یکن متقومة بہ فاندفع الاعتراض التی تلقیة الفحول بالقبول وہو انہ ان ارید انہ جزء لہ فی الخارج فہو اول المسئلة وان ارید انہ جزء لہ فی الذہن فلا نسلم ان الجزء الذہنی للموجود الخارجی یجب ان یکون موجودا فی الخارج وذلک لان الجزء مما یتقوم بہ الشیء ولا تعلق لہ بالخارج والذہن بل یتقوم بہ الماہیة

مع قطع النظر عن الوجود والعدم نعم انه ينقسم الى خارجي اى غير محمول عليه وذهني اى محمول عليه بحسب اختلاف
اعتباره بشرط لا شيء ولا بشرط شيء على ما حقق في موضعه ولو كان بينهما اختلاف بالذات لزم ان يكون
لشيء واحد ماهيتان او يكون اطلاق الجزء على احدهما مجرد اصطلاح كما قال المتاخرون من ان الاشخاص
هويات بسيط في الخارج ينتزع العقل منها بحسب تخليتها المشاركات والمباينات امورا كلية الا ان ما ينتزع
من ذواتها يسمى جزءا او ذاتيا وما ينتزع منه بملاحظة امر خارج عنه يسمى عرضيا كالوجود فانه ينتزع بملاحظة
ترتب الآثار المطلوبة من الشيء ويشهد على وجوده ما اتفقوا عليه من ان الماهية اذا لم يكن تشخصها نفسها
لا بد له من علة اما نفسها فينحصر نوعها في فرد ولا العلل بموادها واعراض يكيف بها فان الاحتياج في الاتصاف
بالتشخص الى العلة يقتضي ان يكون الاتصاف خارجيا فهو يقتضي وجود الموصوف في الخارج ولا اعتبار في
هذا المطلب لما قالوا من انه لو كان موجودا فاما يوجد الفرد فيلزم قيام وجود واحد بامرين واما يوجد
مغاير له فلا يصح الحمل وان كان موجودا في الخارج فهو متشخص بالبديهة وهذا هو الذي قادهم الى الحكم بامتناع
وجوده وقد اجيب عن الاول بما لا تحتمله المقام ايراده وتحقيقه والثاني حكم وهمي كيف لا والتفتيش المذكور
سياق الى وجود الامر المشترك والى ما ذكرنا من التحقيق اشار الشيخ الرئيس في الاشارات بقوله تنبيه قد يغلب
على اوهام الناس ان الموجود هو المحسوس وان ما لا يناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال قوله خارج
عن الصناعة لانها باحثة عما له دخل في الايصال قال من حيث هو موجود اى مع قطع النظر عن
خصوصية زائدة على كونه موجودا قوله يريد اه يعني ان المشار اليه بقوله هذا مجموع ما فهم من الكلام
السابق من خروج عن الصناعة وكونه وظيفة الحكم الالهية قال واما الكليات لا يخفى ان مفهوم الكلي
قدر مشترك بين المفهومات الثلث عارض لها كما يدل عليه اشتمالها فما قيل ان تثنيته من قبيل تثنية
اللفظ المشترك وهم قال النسب بين العينين اه هذه النسب من مقولة الاضافة وحقيقتها النسبة
المتكررة اى نسبة تعقل بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى فاذا اعتبرت من
حيث انها رابطة بين الطرفين من غير اعتبار لحوقها باحدهما وتحصيلها به يقال النسبة بين الشيئين
وكذا وبهذا الاعتبار واحدة اما بالنوع فمعبر عنها بلفظ واحد كالاخوة والجوار والتساوي والتباين
واما بالجنس فمعبر عنها بمجموع اللفظين كالابوة والبنوة والقرب والبعد العموم والخصوص وعلى كلا التقديرين
فوجب تصادق كل من الطرفين بفرد منها موافق للاخر او مخالف فالنسب بين الكليين الواحدة بالنوع
كالتساوي والتباين او بالجنس كالعموم والخصوص مطلقا او من وجه اربع وباعتبار قيامها بالطرفين
ثمانية فافهم ولا تقنع الى قول من قال العموم والخصوص المطلق نسبتان عدتا واحدة لعدم الانفكاك

احدهما عن الآخر فانه وهم لاطراده في جميع الاضافات فيجوز ان يعد الابوة والبنوة نسبة واحدة بما حررنا لك
اندفع ما قيل ان العموم والخصوص اما صفة لمجموع الطرفين فينبغي ان يصح اطلاق اسم العام والخاص على
المجموع واما صفة لاحد الطرفين فينبغي ان يطلق عليه اسم العام والخاص ايضاً اذا نسب ظرف للحكم باحد الامرين
اعني الصدق وعدم الصدق لا لنفسها فلا يرد ان اتصاف الكليتين بالنسب ثابت سواء نسب الكلي
الى كلي الآخر او لا قوله بان اللاشئ واللاممكن واما اذا كان احدهما من الكليات الفرضية نحو اللاشئ
او اللاانسان فهما واخلان في المتباينين وبين نقيضهما اعني الشئ واللاانسان عموم وخصوص من وجه يصدق
الشئ بدونه الانسان واللاانسان بدونه في اللاشئ واجتماعهما في الفرس وقس على ذلك اللاشئ والبارى
فلذا خص مادة النقض بالكليتين الفرضيتين قوله واجيب اه قال المحقق التفتازاني لا يقال المعتبر في مفهوم
النسب الصدق في نفس بحسب امكان الفرض والتقدير والنقصان لكونهما كليتين يمكن للعقل ان
يفرض كلا منهما صادق على كل ما يصدق عليه الآخر فيكونان متساويين لانا نقول لو لم يكن المعتبر في مفهوم
النسب الصدق في نفس الامر لم ينضبط لانه يمكن للعقل ان يفرض صدق احد المتباينين على الآخر
وصدق احد المتساويين على غير الآخر وصدق العام على غير افراد الخاص وان كان ذلك المفروض
محالا بل الجواب ان النقيضين لكونهما كليتين لا بد لهما من صورة حاصلة في العقل وهي لاشئ بالذات
وشئ من حيث انه صورة حاصلة في العقل ويصدق عليه الامران حتى ان اللاممكن المتصور صادق على
شئ في الذهن ولا تناقض لتغاير جهتي الايجاب والسلب والصدق ههنا لا يكون كما في القضايا حتى لا يعتبر
في الموضوع نفس المفهوم انتهى وحاصله ادخالها في المتباينين لكن انما يتم لو فسر التساوي بصدق كل
منهما على الآخر واما على ما فسره من صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر فلا كما لا يخفى على ان قوله وهي
لاشئ بالذات ممنوع لان مفهوم اللاشئ ما فرض صدقه عليه فتدبر قوله او التي يمكن صدقها اه كلمة
او للتمييز لا للترديد او للتعميم قوله تخصيص الدعوى لم يرض بارجاع النفي في قوله لم يصدق على شئ
واحد الى قيد الوحدة مع بقاء الصدق واخراجهما عن تعريف المتباينين لانه يخل بانحصار النسب
في الاربع قوله بل في الكليات اه اي بل غرضهم اصالة في الكليات الموجودة وتبعا في الامور الصادقة
على شئ لان المنطق آلة دون للحكمة الباحثة عن احوال الاعيان الخارجية على وجه كل موضوعات
مسائلها ومحمولاتها اما ذاتيات الاعيان فهي كليات موجودة او عوارض صادقة عليها في نفس الامر
كالامور العامة وما ليس شيئا منها فلا غرض للمنطقي في البحث عن احواله فقوله اصالة وتبعا متعلق
بالغرض ومن لم يفهم وقع في حيص بيص قوله ولا يمكن اه يعني لو امكن اوراجها يعم كما عم تعريف الكلي

دادرجت فیہ وان لم یتعلق غرض بہا قولہ مع رعایۃ تلک الاحکام ای الاحکام الآتیۃ للنقیضین قولہ
فی زمان واحد تفسیر للمعیۃ لدفع ان یحمل علی مجرد الاجتماع فی الصدق قولہ فان النائم والمستیقظ متساویان
فی الصراح الاستیقاظ بیدار شدن از خواب فما قیل یجوز ان یتولد علی الاستیقاظ ولا بصیرۃ
قابیا بل لموت مع عدم الاتصاف فالنوم فلا یصدق کل مستیقظ نائم وہم منشاء عدم الاطلاع
علی معنی الاستیقاظ قولہ انما ہو بین النائم فی الجملۃ ای فی وقت ما قولہ وقس علی ذلک اہ فلا بد
ان یصدق العام علی جمیع افراد الخاص بالاطلاق العام وح لا یکون تحقق العام لنفسہ لازما للخاص بل
صدقہ بالاطلاق لازم لتحققہ ولا یکون نفی العام مستلزما لنفی الخاص بل نفی صدقہ واعلم ان المراد
بقولہم فی تعریف المتساویین ان یصدق کل منہما علی کل ما یصدق علیہ الآخر ان لا یخرج ما یصدق
علیہ احدہما عن الآخر کما فی قولہم العلۃ التامۃ جمیع ما یتوقف علیہ الشیٔ سواء کان تعدد ما صدق علیہ
او لا فیدخل فیہ الکلیتان المنحصرتان فی فرد واحد کالواجب بالذات والقدیم وکذا الحال فی العموم فیدخل
فی العام والخاص الواجب بالذات والقدیم بالزمان قال اعم مطلقا ای عموما مطلقا غیر مقید بوجہ
دون وجہ قال ومرجع التباین اہ مصدر میمی ولیس بمعنی ما یرجع الیہ ای ما یجب ان یتحقق حتی
یتحقق التباین علی ما وہم لکونہ مستعملا بالی واقدم لکونہ مما یتحقق علۃ فاعلیۃ التباین ثم رجوع التباین
فی الکلیتین الی سالبتین کلیتین یقتضی ان لا یتحقق التباین لا وبہما فلا ینافی ذلک ما سیجیٔ عن تحقق التباین
بین الجزئیین وبین الجزئی الکلی الغیر الصادق علیہ کما یرکب السالبتان عن المفہومین الذین لم یصدق شیٔ
منہما او واحد منہما فقط علی امر مع عدم التباین بینہما لان الصدق علی امر معتبر النسب کما مر قال
الی سالبتین کلیتین ای ثابتتین لا الی مورد یتحققہ من الطرفین یتعلق بالسالبتین معناہ حاصلتین من سلب
الطرفین الی کل واحد من الآخر علی حذف المضاف وکذا قولہ من احد الطرفین ای ایجاب احد الطرفین
وقولہ من الآخر ای من سلب الآخر واما ما قیل من ان قولہ من الطرفین بمعنی الناشئین من الطرفین
لان منشاء القضیۃ الموضوع والقضیۃ لبیانہ فتکلف کما ان تعبیرہ بالمرکبین من الطرفین غیر جائز فی
قولہ من احد الطرفین قال الی موجبتین کلیتین ای مطلقتین عامتین کما عرفت فی النائم والمستیقظ
قولہ علی معنی اہ لا علی معنی ان کل کلیتین یتحقق النسب الاربع بینہما قولہ فلا یوجد فیہما الاقسام
اہ مبنی علی ان الجزئی الحقیقی مقول علی واحد کما اختارہ الشارح اما علی تحقیقہ قدس سرہ فلامتناع حملہ لا یتحقق
شیٔ من النسب الاربع فی الجزئیین قولہ فلو قال المفہومان آہ تعریض قدس سرہ بہذا التوہم علی
وجود النسب الاربع بین الکلیتین یدل علی ان منشاء التوہم خصوص ہذا التقسیم بناء علی ان بعض ما تحتہ

کذالک فلا یرد ان ہذا التوہم ضعیف لان تقسیم الشیٔ لایکون بجریانہ فی کل ماتحتہ ولیس اکثر مائل لاسناد لوجود مثلہ
قولہ لکان التخصیص لغوا وکون البحث عن الکلی مقصود بالذات لایقتضی التخصیص لان الاصل فی القواعد
العموم قولہ بادنی الالتفات ای بعد العلم بحقیقۃ الاقسام الاربعۃ بعلم النسبۃ بینہما بادنی الالتفات
قولہ علی ان المقصود اہ یعنی لو لم یعلم ماذا فیہما فلا ضیر قولہ قلت اہ خلاصۃ منع تصادقہما علی تقدیر
المشار الیہ ومنع کونہما جزئیین علی تقدیر وحدتہ والظاہر ان ذکر الشق الاول لمجرد الاستظہار اذ لا
یذہب الوہم الی تصادقہما علی تقدیر التعدد قولہ وبذلک اہ ای بسبب مقارنتہ باوصاف
متعددۃ لامدخل لہا فی تشخصہ قولہ لم یتعدد الجزئی تعددا حقیقیا ای کائنا فی نفس الامر قولہ بل
ہناک تعدد بمجرد الفرض والاعتبار کما ان مقارنۃ زید بازمنۃ متعددۃ لا یوجب تعددہ تعددا حقیقیا
بل فرضیا قولہ کما ہو المتبادر من العبارۃ ای من صیغۃ التثنیۃ فانہ یستفاد منہ التعدد فی نفس الامر
لا بمجرد الفرض قولہ ولو عد جزئی اہ ای لو عد جزئی واحد بمجرد مقارنۃ الاعتبارات التی لا مدخل
لہا فی تشخصہ جزئیات متعددۃ بحسب نفس الامر لزم ان یکون الجزئی مقولا علی کثیرین لانہ مقارن
بالاوصاف المتعددۃ الموجبۃ لتکثرہا فی نفس الامر فہو جزئیات متعددۃ یصدق کل واحد منہا علی ما عدا
فاندفع ما قال المحقق الدوانی ان لزوم کون الجزئیات کلیۃ ممنوع لان الکلیۃ یجوز صدقہ علی ذوات متکثرۃ
لا صدقہ مع مفہومات آخر علی ذات واحدۃ والمحقق ہہنا ہو الثانی دون الاول وکذا ما قیل انہم
قالوا ان الحد التام مغایر للمحدود بالاعتبار مع انہم اعتبروا التساوی بینہما فعلم انہم لا یشترطون فی التساوی
کون الطرفین متغایرۃ بالذات لان الکلام فی ان تعدد الاعتبارات لا یوجب التعدد فیما اعتبرت فیہ
لا ان تعدد الاعتبارات لا یعتبروا فی الحد مع الحدود واعتبروا التغایر بالاجمال والتفصیل حیث جعل احدہما
موصلا الی الآخر ولم یعتبر ذلک التغایر موجبا لتعدد الماہیۃ کما فی نحن فیہ فتدبر قال بین العینین ای
بین نفس الکلیتین وذاتیہما ای کونہما صادقین علی ما تحتہ من غیر اعتبار عروض وصف کونہما نقیضین
لمفہومین آخرین سواء کانا وجودیین کالانسان والفرس والعدمیین کاللاانسان واللافرس ولذا
اعترض السید قدس سرہ فیما سبق علی تعریف المتباینین باللاممکن واللاموجود قال فی بیان النسب
بین النقیضین ای فی بیان النسب التصادق والتفارق بین الکلیین من حیث عروض ہذا الوصف اعنی
کونہما نقیضین لمفہومین آخرین باعتبار عروض تلک النسب الاربع لہما لا باعتبار ذاتیہما فالمبحوث عنہ مثلا النسبۃ
بین اللاانسان واللاناطق من حیث کونہما نقیضین لامرین متساویین لا من حیث کونہما نقیضین لخصوص
الانسان والناطق والنسبۃ بین الکلیین بہذا الاعتبار قد تختلف فان الامرین اللذین بینہما عموم من وجہ

مسلّية باعتبار ههما في انفسهما يكون النسبة بينهما باعتبار كونهما نقيضين التنابن الجزئي فتدبر فانه مما خفي على من ندعي فهم الدقائق **قال** والا الكذب اي وان لم يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر لا يبقى ما صدق احد على بعض ما يصدق عليه الاخر لان رفع الايجاب الكلي يستلزم السلب الجزئي فكلمة على صلة الصدق الذي يتضمنه الكذب فانه عبارة عن عدم الصدق باسے تفسير فسر الصدق من الحمل والتحقق مطابقة الواقع **قال** والا الكذب النقيضان اي ان لم يصدق شئ منهما على ذلك البعض وهو محال لانه ارتفاع النقيضين **قال** مثلا يجب اه فقوله كل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان مثال لقوله اي يصدق كل واحد من نقيضي المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الاخر وقوله والا لكان بعض اللاانسان ليس بلا ناطق مثال لقوله والا الكذب احد النقيضين على بعض ما يصدق عليه الاخر اي وان لا يصدق الكليتان يصدق نقيض احدهما فكان بعض اللاانسان ليس بلا ناطق مثالا فهو مذكور بطريق التمثيل ولا حاجة الى تقديره او بعض اللاناطق ليس بلا انسان وقوله فيكون بعض اللاانسان ناطق مثال لقوله فيصدق عين احد المتساويين على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخر وليس مثالا لقوله ما يكذب عليه بعد النقيضين يصدق عليه عينه على ما وهم لانه حكم كلي شامل لصورة يقتضي المتساويين وغيرها مبرهن لقوله والا ارتفع النقيضان اورد دليلا لقوله فيصدق احد المتساويين على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخر فهو المحتاج الى المثال وقوله فبعض الناطق لا انسان عكس لقوله فبعض اللاانسان ناطق ومثال لقوله فيلزم صدق احد المتساويين بدون الاخر ان لا يصدق عليه الاخر بل تخلفه لنقيضه وهو غير لازم من قوله فيكون بعض اللاانسان ناطق فاندفع ما قيل ان قوله فبعض الناطق لا انسان مستدرك لا يحتاج اليه في محاذاة ما ذكره سابقا من التمثيل **قوله** اورد عليه اه لا يخفى ان الايراد على المثال نعد والاستدلال على المدعى لا معنى له الا انه اورده ههنا لوضوح ورده منه فهو في الحقيقة راجع الى قوله فيصدق عين احد المتساويين على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخر ثم ان هذه المقدمة ايضا مدللة لقوله لكن ما يكذب عليه احد النقيضين يصدق عليه عين الاخر فالمنع عليها راجع الى منع قوله والا الكذب النقيضان ولذا اعترض اخر بان هذا المنع مكابرة لان ارتفاع النقيضين محال بالبديهية واجاب بان النقيضين بمعنى العدول يرتفعان النقيضان بمعنى السلب وقد اشتبه على المستدل احدهما بالاخر كذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام لا كما قيل ان كلام المستدل ظاهر في دعوى استلزام السالبة المعدولة المحمول للموجبة المحصلة فاورد عليه بمنع الاستلزام فانه لا اشارة في كلام المستدل الى ذلك **قوله** ان السالبة المعدولة المحمول اي القضية السالبة التي

یکون سلب جزءا من محمولہ اعم من القضیۃ الموجبۃ التی لایکون السلب جزءا منہا محمولہا قولہ ان الایجاب یستلزم اہ ای صدق الایجاب یستلزم وجود المحکوم علیہ فی طرف الایجاب ان خارجا فخارجا وان ذہنا فذہنا قولہ ان ثبوت مفہوم وجودی ای موجود فی نفسہ او معدوم او ما لایکون السلب جزء مفہومہ او یکون جزءا منہ یستلزم وجود ذلک الشئی المثبت لہ فی طرف ذلک الثبوت لامتناع اتصاف المعدوم بصفۃ قولہ اتجہ المنع المذکور وہو انہ یجوز ان یصدق الاولی لعدم موضوعہا فلا یصدق الثانیۃ لانہ یقتضی وجود الموضوع قولہ فانقلت آہ اثبات للمقدمۃ الممنوعۃ یعنی استلزام قولنا بعض اللاشئی لیس بلاممکن لقولنا بعض اللاشئی ممکن ولیس ابتداء استدلال علی ان یقتضی المتساویین متساویان علی ما وہم قولہ متناقضان اذا اعتبر فی انفسہما ای اذا اعتبر مفہوم فی نفسہ وادخل علی السلب حصل ہناک مفہومان متناقضان بمعنی انہما متباعدان غایۃ التباعد لیس بینہما واسطۃ ویسمی ہذا النقض بمعنی العدول قولہ واما اذا اعتبر صدقہا ای صدق ذینک المفہومین المعتبر فی انفسہا فحینئذ لان نقیض آہ بناء علی ان نقیض کل شئی دفعہ قولہ ولاشک اہ یعنی فیما نحن فیہ من قولنا ونقیض المتساویین متساویان ان اعتبر صدق المفہومین سواء کانا وجودیین او عدمیین علی شئی بناء علی ان رجوع المساواۃ الی الموجبتین الکلیتین وکذا فی ما ذکر فی اثبات لانہ قضایا والمعتبر فی اطراف القضایا ای فی جانبی الموضوع والمحمول صدق مفہوم الموضوع ومفہوم المحمول علی ذات واحدۃ فاذا وجد النقیض بشئی منہما کان سلب صدقہ علی شئی لاما ہو نقیضہ فی نفسہ قولہ فوضعت احدہما مقام الاخر حیث قلت ان اللاممکن نقیض الممکن واذا لم یصدق اللاممکن یصدق الممکن والا ارتفع النقیضان فانہما نقیضان باعتبارہما فی انفسہما وقد اعتبرتہما نقیضین باعتبار الصدق قولہ والمخلص ای الاخلاص وما یوجب الخلاص عن الاشکال المذکور قولہ باعتبار الصدق ای صدق المتساویین علی شئی بناء علی رجوع المساواۃ الی الکلیتین الموجبتین فیکون نقیضاہما سلبیین ای سلب صدق المتساویین علی شئی لاسیما فی انفسہما قولہ فیحصل قضیتان موجبتان سالبتا الطرفین ای حکم فیہما بایجاب سلب المحمول لما سلب عنہ الموضوع قولہ والموجبۃ السالبۃ الطرفین بناء علی ان ما نحن فیہ کذلک والقضیتان الموجبۃ السالبۃ المحمول لایقتضی وجود الموضوع لان الایجاب اعتباری صرف اعتبار العقل ان سلب شئی عن شئی ایجاب لذلک وسلب لہ وصورۃ کذلک ولا ایجاب فی الحقیقۃ بخلاف المعدولۃ فان الاتصاف بہ حقیقی وان کان الصیغۃ سلبیا واذا تمہد بایئن المقدمتین فیقول لو کذبت احد

ہذین القضیتین لکذبہما اما بعدم الموضوع وہو النظر لعدم استدعائہما وجودہ اما بصدق نقیض المحمول علیہ فیصدق عین احد المتساویین مع نقیض الاخر مثلا اذا کذب کل ما لیس بانسان لیس بناطق کان کذبہ بصدق نقیض بناطق علی ما لیس بانسان وہو صدق الناطق علیہ قولہ فتم البرہان بلا اشتباہ لاستلزام الموجبۃ السالبۃ المحمول ح للموجبۃ المحصلۃ بوجود الموضوع قولہ وہذا الفن آلۃ اہ یعنی ان المنطق انما دون لاجل ان لا یعرض الغلط فی الحکمۃ ولا قضیۃ حکمیۃ لا من المسائل ولا من المبادی التصدیقیۃ اطرافہا من نقائض الامور الشاملۃ فلا حاجۃ الی معرفتہا فلا باس فی اخراجہا عن القواعد المنطقیۃ قولہ کما مر بقولہ وا اعترض علیہ بان اللاشئی واللاممکن بالامکان العام قولہ الی غیر ذلک من کون الموجبۃ الکلیۃ تنعکس کنفسہا بعکس النقیض ومن کون نقیضی المتباینین متباینین متباینا جزئیا فان بین المعدوم فی الخارج وبین الممکن العام بمعنی سلب الضرورۃ عن احد الطرفین مطلقا عموم وخصوص مطلقا لصدق الممکن العام علی الواجب فیکون المعدوم واللاممکن العام مباینۃ کلیۃ لما مر من ان بین عین الخاص ونقیض العام تباین کلی فیکون بین نقیضہما اعنی اللامعدوم واللاممکن العام تباین جزئی مع تحقیق العموم المطلق بینہما لصدق الممکن العام بدون اللامعدوم فی الممتنع وشمولہ جمیع افرادہ واللامعدوم لانہ اما واجب وممکن خاص وہذا اشکال لا یمکن النقض عنہ الا بالتخصیص قولہ یوجب تکلفات بعیدۃ ذکرہ الش فی شرح المطالع اوبینی وجہ عدم تامیتہا وان شئت فارجع الیہ وفیہ اشارۃ الی ان ما ذکرہ اولا ایض تکلف بعید لان القضیۃ السالبۃ المحمول اخترعہ المتاخرون مع ان مباحث ہذہ السبب مذکور فی کلام المتقدمین والقول لعدم استدعائہ وجود الموضوع مما نوقش فیہ بان حکم العقل بان الایجاب یستدعی وجود الموضوع لا الفرق بین ایجاب وایجاب باخراج الموجبۃ السالبۃ المحمول تخصیص فی الاحکام العقلیۃ قولہ کما اشرنا الیہ بقولہ وفی کون نقیض الاخص اعم من نقیض الاعم کما لا یخفی علی ذی فطرۃ سلیمۃ وعقل مستقیم قولہ المخصص بامر بان نقول نقیض الاعم والاخص باعتبار الصدق لکون مرجعہما الی قضیتین واذا لم یصدق کل ما لیس بممکن عام لیس بانسان فکذبہ لیس باعتبار عدم الموضوع لعدم استدعائہ ذلک بل باعتبار صدق نقیض المحمول فیصدق بعض ما لیس بممکن عام انسان فیلزم صدق الخاص بدون العام او یخص البحث بما اذا لم یکن العام من نقائض الامور الشاملۃ فنقیضا العام والخاص ح یصدقان علی شئی خارجی او ذہنی فیلازم الموجبۃ المعدولۃ والمحصلۃ قال ونقیض الاعم مطلقا آہ مطلق الثانی یتعلق باخص الاول ولا حاجۃ الی تقیید الاخص الثانی لان کونہ مطلقا فہم منہ تقیید الاعم مطلقا

قوله بان يصدق نقيض الاخص اه بيان لمعنى العموم المطلق بينهما فالمعنى كل فرد يصدق عليه كل نقيض
الاعم يصدق عليه كل نقيض الاخص دون العكس ولا غبار على هذا ان تردد بعض الناظرين قال
فلانه لو لم يصدق نقيض الاخص الخ اى لو لم يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم
يصدق عين ذلك الاخص عليه لان الاخص على ما فهم قوله ودفعه ما مر من اعتبار القضية موجبة سالبة المحمول
او التخصيص بما عدا القضايا التي موضوعها الامور الشاملة قوله فكيف يستدل اه اى الش على اثبات ما ادعاه
المص بدليل عليه الجواب فيه اشارة الى ان ما ذكره الش ليس تفسيرا لما في المتن فانه بطريقة علىحدة تركها الش لظهوره
وهو انه اذا صدق العام على كل ما صدق عليه نقيض الخاص لم يبق للعام فرد سوى الخاص وذلك يستلزم صدق
الخاص على كل افراد العام بما حررنا اندفع ما قيل ان المفصل انه كيف يمكن تفسير كلام المص ره في الاستدلال
بما لا يرضى به فالجواب بان الش نظر الى الواقع لا ينفع في دفعه قوله بالم يتبين بعد اى بعد هذا المبحث حتى يكون
حواله على ذلك بل انما تعين فيما بعد عكس النقيض على طريقة المتاخرين قوله نظرا الى الواقع وان لم يكن مرضيا
للمص ره قوله ولم يكتف اه اى لم يكتف في اثبات الجزء التالي اعنى ليس ما يصدق عليه نقيض الاخص
يصدق عليه نقيض الاعم بعكس النقيض حتى يرد عليه ما ذكر بل استدل بما صح التمسك به عند المص ره ايضا اعنى
قوله او نقول وايضا قوله او نقول آه وما قيل ان للمص مدعيين احدهما قوله ليس كل نقيض الاخص نقيض الاعم والثاني
هو مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم والذي بينه الش لو بعكس النقيض هو التالي وما يصح به التمسك عند المص ره
هو الاستدلال على الاول فيلزم الاكتفاء فليس بشيء لان معنى قول الش بعكس النقيض ان مدلوله لانه لازم بتوسط
عكس النقيض اذ لا مغايرة بينهما يدل على ذلك قوله فليس كل لا انسان لا حيوان اه حيث اكتفى على عكس النقيض
قوله قريب من الطبع لان المحمول في القضية الموجبة الكلية اما مساو للموضوع او اعم منه ولا شك في انتفاء كل منهما
يستلزم انتفاء الموضوع واما نزاع المتاخرين فانما هو في عمومه وجزئيته في نحو كل ممكن شيء فانه لا يصدق كل لا شيء
لا ممكن لعدم وجود الموضوع الذي يستدعيه الموجبة قوله جزء الدليل اى صغرى القياس وكبراه مطوية اى كلما كان
كذلك كان بعض الاخص اعم من نقيض الاعم قوله فهو بالحقيقة اى اذا كان الصغرى تعريفا للمدعى فهو بالحقيقة استدلال
بثبوت الحد على المحدود فلا مصادرة قوله بما بعده اى قوله اما الاول اه واما الثاني اه قوله ان المقصود
اه اى ليس المقصود اثبات الحد للمحدود لانه انما يصح لو كان المحدود معلوما بغير الحد وفيما نحن فيه قد علم
المحدود بهذا الحد بل المقصود تفصيل المدعى الى جزئين ليستدل على كل واحد منهما على انفراده اولا دليل يثبت
المدعى بتمامه قوله ويقال اه اى يصدق في عطف تفسيري لقوله يجعل اى المراد بجعله تفسيرا
له ان نورد بعده بحرف التفسير ليستفاد منه التفصيل لا ان يكون الغرض منه التفسير للازم التعادل

قوله فى الكلام تسامح اى تساهل فى اللفظ حيث اورد لام التعليل مقام حرف التفسير قوله لجعل التفسير اى ماهية تفسير فى الحقيقة بمنزلة جزء الدليل بحسب الصورة بادخال لام التعليل عليه فمعنى قول الش وهو مصادرة على المطلوب انه مصادرة صورة ولما ذكره قدس سره ظهر كونه تسامحا حقيقة ولا حاجة الى ان القول الش بالتسامح تسامح لانه خطاء او لا الى ما قيل ان التسامح اللفظى ربما يقتضى الى الفساد كما يقتضى الى الفساد كما يقتضى الى فوت الاولى فانه خلاف المتعارف بينهم قال مصادرة على المطلوب فى الصراح مصادرة خون كسى را بمال او خريدن وفى القاموس صادره على كذا كابتريته والمناسبة ظاهرة قوله حاصله اه لما كان فى كلام الش اطناب بين حاصله ودفع به ما قيل ان التباين الجزئى ايض يثبت المدعى لانه يقال بدون التباين الكلى ولا يستعمل فى مجرد العموم من وجه لان ذلك انما هو فى لفظ التباين الجزئى ومقصود ان انه لو اطلق التباين الجزئى لاحتمال ان يكون ذلك متمانيا فى احد نوعيه اعنى التباين الجزئى الجامع للعموم من وجه فلا يثبت نفى العموم بينهما قال اذا لم يتصادقا اه اى ان لم يحمل كل واحد منهما على الاخر باعتبار بعض الافراد لكون مرجعه الى سالبتين جزئيتين فما قيل انه يدخل فيه العموم المطلق فلا يصح قوله فان لم يتصادقا آه وهم لانه انما يلزم ذلك اذا كان معنى لم يتصادقا لم يجتمعا فى بعض الامور قال فانقلت اه سعارضة متساوية توهم كون المدعى سالبة كلية كما هو المتبادر من وقوع النكرة فى سياق النفى وعدم المعلولية بمادة من المواد قال المراد انه ليس يلزم آه بقرينة ان جميع القضايا التى اثبت النسبة فيهما ضرورية مع ان الشيخ قال ان قضايا العلوم كليات اكثرها ضرورية ولذا قدم هذا الجواب قال لافادة العموم بناء على ان المهملات العلوم كليات قوله فيكون سالبة جزئية وليست من المسائل اذ المقصود منهما دفع توهم بينهما بناء على ان اكثر الصور كذلك على ان ما ذكر عام مخصوص البعض قوله كان حاصله آه لئلا يكون التعرض للمبهم مع تحقق خصوصية احد الفردين ابهاما فى بيان النسبة قوله ولا يعنى بالمباينة الجزئية الا هذا القدر سيجئ فى كلامه قدس سره ان هذا القدر غير كاف فيهما لان المراد بها المباينة مجردا عن خصوصية فردية فلا بد من وجود فردية قال كاللاوجود واللامعدوم اى اللاوجود واللامعدوم فان كل واحد منهما يصدق على نقيض الاخر ولا يصدقان على شئ واحد فما قيل انه من الكليات الفرضية فلا يتم بيانه على تقدير تخصيص النسبة بالكليات الصادقة فى نفس الامر وهم قال تباين جزئى آه بمعنى صدق كل منهما بدون الاخر فى بعض الصور فقط بقرينة حصوله فى مقابلة التباين الكلى وهذا كما يطلق السلب الجزئى

تنبیہ

فی مقابلة السلب الکلی ویراد به النفی عن البعض مع الاثبات للبعض فکانه قال وان صدقا معا کان بینهما
عموم من وجه الا انه عبر عنه بالتباین الجزئی فیترتب علیه قوله فالتباین الجزئی ای بالمعنی الاعم
لازم جزما قال یصدق کل واحد من المتباینین مع الاخر بناء علی ان الکلام فی الکلیات الصادقة
فی نفس الامر علی ما مر بیانه فی قوله ونقیضا المتساویین متساویان قال وانت تعلم اه یرید انه لم
یعتبر العموم فی قوله احد المتباینین لم یتم التقریب وان اعتبر العموم اما بتقدیر لفظ کل او یجعل
الاضافة للعموم یثبت المدعی بمجرد تلک المقدمة فیلزم استدراک ما فی المقدمات من قوله لانه
اما ان تصدقا الی قوله ضرورة صدق آه فاستدراک ما فی المقدمات غیر مغنیة بخلاف استدراک
قید فقط فلذا اقتصر فی بیان ما لا یحتاج الیه علی استدراک قید فقط وبما حررنا لک اندفع ما قیل
ان المص لم یذکر قید لفظ کل فکل ما ذکره المص مستدرک قوله اجیب خلاصته ای قید فقط متعلق
بقوله مع نقیض الاخر متشابهة بقوله احد المتباینین ومحط الفایدة اضافة احد الی المتباینین ای یصدق
احد المتباینین لا احد النقیضین مع نقیض الاخر لا مع علیه فیفید الاول صدق احد النقیضین بدون نقیض
الاخر والثانی صدق نقیض ذلک الاخر مع عین الاخر مثلا یصدق الفرس مع اللاانسان یصدق
اللافرس مع اللاانسان فیکون مفاد هذه العبارة مفاد یصدق کل واحد من النقیضین بدون الاخر
قوله ولیس معناه آه ای لیس قید فقط متعلقا بقوله احد المتباینین ویکون محط الفایدة لفظ احد
فیکون معناه ما ذکره قوله خالیا عن الفایدة فقط لا یخفی علیک حسن العبارة قوله الی هذا القید
متعلق بترک یتضمن معنی الرجوع قوله وحمل اللفظ اه لان المتبادر ان یکون محط الفایدة لفظ احد
الاضافة الی المتباینین قوله لکن الخلل اه لا بالمعنی فالحمل علیه ادنی قوله اذ لا یقال آه لما ان
الاکتفاء علی المبهم مع تحققه فی جمیع الصور فی ضمن احد الفردین بخصوصیته تصور فی بیان النسبة قوله
ویعلم من ذلک عطف علی قوله یقال ان النسبة اه ای یعلم من ذلک القول ثبوت التباین الجزئی
فی الموضعین ای فی المثالین المذکورین من غیر حاجة الی التصریح بخلاف ما اذا قیل النسبة بینهما التباین
الجزئی فانه لا یفهم منه احدهما بعینه فیکون البیان قاصرا قوله ولا شک اه عطف علی قوله بان
معنی قولهم آه مقدمة ثانیة من الجواب قوله وهذا الکلام اه یحتمل ان یکون من تتمة کلام المجیب ویحتمل
ان من کلامه قدس سره بحسبنا للجواب قوله قیل اه جواب عن اعتراض ذکره الش بقوله
نعم لم یبین لما ذکره المصنف ره النسبة بین نقیضی امرین بینهما عموم من وجه کما سیصرح به اخر اخره
ههنا التوقفه علی قوله یصدق احد المتباینین مع نقیض الاخر قوله فی بعض الصور آه ولو علیت الاخص

مع نقيض الاعم قوله فاذا ضم اه فانما احتيج الى الضم لان اللازم مما ذكر ثبوت التباين الكلي في بعض الصور وثبوت العموم من وجه في بعض امر وامّا النسبة التي هي شاملة لجميع الصور فلم يعلم ما هي فاذا ضم ذلك الى ما يستفاد مما ذكره في نقيضي المتباينين من صدق عين كل واحد مع نقيض الآخر ظهر ذلك قوله فانه جاز فيهما اه اي ما ذكره في نقيض المتباينين جاز في نقيض الامرين اللذين بينهما عموم من وجه قوله فبلغ الخ جملة معترضة بين قوله نفي اولا وبين المعطوف عليه اعني قوله ولم يتعرض لدفع توهم انه اذا كان المقصود نفي ما يتبادر اليه الوهم فلم نفي العموم مطلقا حيث قال ليس بينهما عموم اصلا اي لا مطلقا ولا من وجه بانه لاجل المبالغة في النفي قوله ولم يتعرض للنسبة اي ثانيا قوله المتبادر انما قال ذلك الاحتمال ان يحمل على ان للكلي مفهوما واحدا يسمى باعتبار مقابلة للجزئي الحقيقي حقيقيا وباعتبار انه امر نسبي لا يعقل عروضه للشيء الا بالقياس الى كثيرين اضافيا كما يشير اليه كلامه قدس سره قوله لان التمايز بين الشيئين اه فان عدم صلاحية فرض الاشتراك وان كان متعلقا بالقياس الى كثيرين لكنه عروضه للشيء بحسب نفس تصور مفهومه ولا يحتاج الى وجود كثيرين فالجزئية بهذا المعنى ثابت للشيء بالنظر الى نفس مفهومه وكونه اخص امر عارض له بالقياس الى ما هو اعم منه فهو معنى اضافي لا يمكن عروضه للشيء الا بالقياس عروض عموم لشيء آخر قوله متمايزان كذلك يكون احدهما حقيقيا والآخر اضافيا بل معنى واحد اضافي قوله ولا شك انه امر نسبي اي النسبة داخل في مفهومه اذ النسبة الى كثيرين لا يعقل عروضه للشيء واتصافه به الا بالقياس الى ذات كثيرين ويستلزم نسبة اخرى عارضة للكثيرين وهو كونهم معروض الاشتراك فيه قوله هذا المعنى ويكون التعبير لقوله هو الاعم من شيء تغييرا منه لعبارة واصح في كونه اضافيا بل كما يشير اليه قدس ره في رسالة القاسية ان كل واحد من الكثيرين يسمى فرد الكلي وجزئيا اضافيا له قوله وان اراد معنى آخر اي مغاير لذلك المعنى المتقدم فلم يتنبه ومنشأ السوال عدم الفرق بين صلاحيته للاشتراك بين كثيرين وبين الاعم من شيء الا من حيث التعبير اعلم انه لو ترك في السوال والجواب والنفي لقوله ومعناه الذي يندرج آه لكان اخصر واظهر اذ الترديد في السوال والقول فانه لم يتنبه بعد ان فسر الش الكلي الاضافي بقوله وهو الاعم من شيء لشيء ثم الجواب بانه اراد معنى آخر وقد تنبه آه متشبث معنى جدا الا ان الش في شرح المطالع صرح بان هناك مفهومات ثلاثة الجزئيين والكليين فلذلك تردد قدس سره وتشكك في كون المفهومات اربعة او ثلثة عند الش ولذلك قال سابقا المتبادر قوله حتى يرجع الى المعنى آه فيه اشارة الى ان منشأ السوال عدم الفرق بين المعنيين قوله لا ذهنا ولا خارجا كالكليات المعدومة اذ الجزئي

بها فرد فی الذهن سواء كان المفروض ممكنا او ممتنعا كما فی شريك الباری قوله لان الاضافة فيه اظهر لان كون الاندراج والاندراج فيه من الاضافة امر ظاهر فی بادی الرای بخلاف صلاحيته لفرض المشترك بين كثيرين ولا يناقش فيه قوله لكونه مقابلا اه فهو توصيفه للشئ توصيف مقابلة باجزاء التقابل مجری التناسب قوله فی كونها اضافية ای منسوبة الی الاضافية نسبة الفرد الی الكلی قوله موقوفا علی تعقل الغير اعنی الكثيرين لكونه داخلا فی مفهومها قوله كما ان تعقل منع اه ای تعقل مفهوم الجزئی الحقيقی موقوف علی تعقل الغير اعنی كثيرين لدخوله فی مفهومه ايضا قوله لان تحققه فی شئ عروضه له لا يتحقق علی تحقق الغير وكذلك مفهوم الكلی عروضه لشئ لا يتوقف علی تحقق الكثيرين فالتوقف فی كلامه قدس سره فی جميع المقدار علی معناه الحقيقی لا بمعنی الاستلزام علی ما وهم قوله مقابلة العدم والملكة بهذا صرح فی حاشية شرح المطالع داخل بيانه علی ذكره سابقا فی القسمة حيث قال المفهوم اما من شانه ان يحصل فی العقل سواء حصل بالفعل او لا ان منع هو من حيث انه مقصود من وقوع الشركة فيه بالحمل علی كثيرين ايجابا فهو الجزئی ان لم يمنع فهو الكلی انتهی يفهم منه ان الذی ليس من شانه الحصول فی العقل واسطة بينهما لنفی مفهومه الكلی قيد عما من شانه ان يمتنع ای من شان نوعه هو المفهوم مطلقا معتبر والنظر الايجاب والسلب اذ تحققت شئ ليس من شانه الحصول فی العقل اصلا محل تردد ثم المراد ان التقابل بين الكلية والجزئية اعنی المنع وعدم المنع كذلك لا بين الكلی والجزئی لانهما مفهومان من صفتهما المنع وعدمه فليس احدهما منعا للاخر حتی يكون بينهما تقابل العدم والملكة او الايجاب والسلب فهما متضادان قوله تقابل التضايف كالكلية والجزئية من المتضايف الحقيقی والجزئی والكلی من المتضايف المشهوری قوله من ان المعتبر فی الكلی الاضافی الاندراج بالفعل وفی الحقيقی امكان فرض الاندراج وهو اخص منه قوله وهذا هو المعنی الخاص بعينه واما ما قيل ان معناه ان يقع موضوع له فی القضية الموجبة الكلية حتی ان احد المتساويين عد جزئيا اضافيا للاخر فمع كونه خلاف المتبادر يستلزم ان لا يكون تعريف المص جامعا قوله فلا يجوز ان يذكر احدهما اه فيه اشارة الی تعرض الش لبيان ان الكلی بمعناه العام ليس لاجل ان اتمام النظر فی تعريف المص موقوف عليه لانه ما اخذ الكلی الاضافی فی التعريف بل لفظ الاعم فيكفی فی اتمامه ان الجزئی الاضافی معناه الخاص كما ان الخاص خاص بالنسبة اه بل لتعميم الفائدة وهی انه لا يجوز ان يذكره فی تعريف الكلی الاضافی الجزئی الاضافی والخاص قوله مقدم علی معرفة المعرف لكون معرفته سببا لمعرفته ولو اخذ احد المتضايفين فی تعريف الاخر لزم تقدم الشئ علی نفسه بمرتبتين قوله تعقل الاعم اه يعنی ان الاعم من حيث انه دال علی زيادة العموم

ماخوذ فی التعریف وہو متوقف علی تعقل زیادۃ العموم علی تمام اخر فیلزم احد المتضایف فی التعریف بالواسطۃ فیلزم تقدم الشیٔ علی نفسہ بثلث مراتب قولہ مع ان المقص اہ وان کان اللفظ مستعملا فی معنی التفصیلی کما یقال العسل احلی من الخل ای علی تقدیر فرض الحلاوۃ فیہ فیرجع الی معنی اصل الفعل فلا یرد انہ لا یمکن ارادۃ ہذا المعنی فی عبارۃ المتن لان صیغۃ التفصیل اذا ستعمل بمن یکون نصا فی الزیادۃ قولہ لا معنی الزیادۃ والتفصیل والا لزم ان لا یکون الشخص جزئیا اضافیا بالنسبۃ الی ما فوقہ کلیا اضافیا بالنسبۃ الیہ قولہ اقوی من الثانی لان امتناع تعقل الشیٔ قبل نفسہ اظہر من امتناع تعقل احد المتضایفین قبل الاخر قولہ فالاولی ان لا یقتصر اہ المقص منہ ان فی کلام الش رہ نقصانا کما فی ابطال السند الاخص فلا یرد انہ لیس من المباحث الثلثۃ فلا وجہ لایرادہ انما قال فالاولی لانہ غیر لازم علی المعترض ایراد جمیع الاعتراضات قولہ تعریفہ اے الش وما قیل ان التعریف ہو الاخص من شیٔ خارج عنہ ففیہ نسبۃ الخصوص الی شیٔ اخر معتبر فی مفہومہ قولہ مع زیادۃ وہو تعریف الشیٔ بنفسہ او بما یتوقف علیہ قولہ وان لم یسلم بان یقول معنی الاندراج الدخول تحتہ ومعنی الخصوص عدم الشمول لما یشملہ الاخر وہما معینان متغایران وان استلزم احدہما الاخر قولہ یندفع الاشکالات اللذان ذکرہا الش وہما لزوم تعریف الشیٔ بما یضایفہ وعدم جواز ذکر لفظ کل واما لزوم تعریف الشیٔ بنفسہ او بما یتوقف علیہ وان اندفع ایض لکنہ اشکال اوردہ قدس سرہ قولہ الا ان المقام مقام بیان معنی اخر للجزئی ولذا شبہ بالمعنی الاول فہو یقتضی الاعتناء بہ فیکون القصد الی التعریف قال وہذا منقوض اہ ای ولیسلم علی ان کل جزئی حقیقی اضافے فلیس بجمیع مقدماتہ صحیحا لاستلزام المحال وہو ان یکون لذاتہ لعم ماہیۃ کلیۃ وقد تقرر فی الحکمۃ بطلانہ وما قیل انہ نقض تفصیلی للمقدمۃ القابلۃ ان کل جزئی حقیقی داخل تحت ماہیۃ المعراۃ فہو لان المانع سایل لا مبطل وکذا ما قیل انہ نقض اجمالی بتلک المقدمات بناء علی کونہا مدلۃ بزعم المستدل وتوجیہ ان ای دلیل اوردعلیہا لیس بصحیح اذ لو کان صحیحا یلزم منہ محال لانہ یلزم فی الصحۃ صحۃ تلک المقدمۃ مع انہ بطلان المقص من بیان عدم صحۃ الدلیل بیان عدم ثبوت تلک المقدمۃ فلا معنی للاستدلال بعدم صحتہا علی عدم صحۃ ای دلیل واردعلیہا قولہ کما صرح بہ الش حیث قال المفہوم ای ما حصل فی العقل اما جزئی او کلی قولہ ولیس من شان اہ ای کان المقسم بمعنی الحاصل فی العقل بالفعل فالتعرض بنفی الشان للمبالغۃ کانہ قیل لیس شانہ تعم الحصول فی العقل فضلا عن حصول فیہ بالفعل وان کان بمعنی ما من شانہ الحصول فیہ فالامر ظ قولہ حتی یتصف بالجزئیۃ فہو واسطۃ

بین الکلی والجزئی وکذا الحال فی التشخصات الجزئیۃ فانہا کذاتہ لغم فی کونہا مشخصۃ بنفسہا لا بامر زاید علیہما
والا لزم البہ ومن ہذا ظہر کون التقابل بینہما تقابل العدم والملکۃ قولہ بل لا یعقل اہ ای فیما اذا ارید
تعقل بالوجہ المختص بہ فالمعلوم بہا کلی بناء علی اتحاد العلم والمعلوم بالذات وان العلم بالشئی بالوجہ
نفس الغیر بالوجہ علی ما ہو التحقیق فلا یرد ان کون الوجوہ الکلیۃ مرآۃ لمشاہدتہ لا یستلزم کون العلم کلیا
قولہ ورد بان معنی الجزئی آہ کیلا یخرج منہما شئی من المفہومات علی ما ہو اللایق لعموم قواعد الفن فعلی
ہذا الکلیۃ والجزئیۃ لہ من عوارض الماہیۃ لان ہذہ الحیثیۃ ثابتۃ للاشیاء اینما وجدت ویکون التقابل
بینہما تقبل السلب والایجاب وما قالوا ان مناط الکلیۃ والجزئیۃ ہو الموجود الذہنی وانہما من المعقولات
الثانیۃ فمبنی علی ان اتصاف المفہوم بہذہ الحیثیۃ وابر علی اتصاف صورتہ بالمنع عن الشرکۃ فیہ وعدمہ
لو لا لغتہ وعدمہا انما یتصف بہ الشئی بعد حصولہ فی الذہن سواء فسر الشرکۃ بالمطابقۃ فیکون اتصاف الصورۃ
بہا بالذات وذی الصورۃ بالتبع فان مطابقۃ صورتہ لکثیرین صفۃ لہ وان کانت المطابقۃ صفۃ للصورۃ
او فسر بالنسبۃ المصححۃ بالحمل فان الصورۃ الحاصلۃ مانعۃ عن شرکۃ ذی الصورۃ بین کثیرین ای حملہ علیہما
سواء قلنا ان العلم نفس المعلوم او شبح او مثال لہ فتدبر فانہ دقیق وبالتامل حقیق ولا تلتفت
الی ما قیل انہ ما ذکرہ قدس سرہ فی حواشی المطالع ان الکلی والجزئی معانی اربعۃ الاول الشرکۃ
الحقیقیۃ وثانیہما الشرکۃ بمعنی المطابقۃ وثالثہا النسبۃ المصححۃ للحمل ورابعہا کون الشئی بحیث اذا حصل
فی الذہن عرض لہ الشرکۃ والمعنی الاول لا یعرض للشئی لا فی الخارج ولا فی الذہن والثانی
والثالث یعرض فی الذہن والرابع یعرض للشئی فی الخارج ولا الی ما وقع فی المواقف من ان الکلیۃ
والجزئیۃ صفۃ الصورۃ علی رای من قال باتحاد العلم والمعلوم وصفۃ المعلوم علی رای من ذہب الی
القول بالشبح والمثال ولا الی ما وقع فی شرح التجرید الجدید انہ لا یصح تفسیر الشرکۃ بالمطابقۃ
لان الکلیۃ والجزئیۃ صفۃ المعلوم علی ما نص علیہ المنطقیون والمطابقۃ وعدمہا صفۃ الصورۃ علی ما حققہ
السید قدس سرہ قولہ بحیث لو حصل اہ اورد کلمۃ لو اشارۃ الی ان فرض الحصول کاف فی
الجزئیۃ والکلیۃ وان کان المفروض محالا ولا ینافی ذلک استلزامہ علی تقدیر حصولہ المنع الشرکۃ او
عدمہا لعلاقۃ عقلیۃ بینہما والایراد علیہ بانہ علی تقدیر فرض الحصول یجوز ان لا یکون مستلزما لشئی منہما
او مستلزما لکلیہما لان المحال یجوز ان یستلزم المحال مدفوع بانہ لا بد للزوم من العلاقۃ ولا یتصور
للشئی علاقۃ بالمتنافیین کما یشہد بہ البدیہۃ وقولہم المحال یجوز ان یستلزم المحال مخصوص بما اذا کان
بینہما علاقۃ عقلیۃ علی ما ہو التحقیق قولہ اذ لم یرد اہ کونہ مفہوما بالفعل ولا کونہ من شانہ ذلک والا لخرج

الامور الغیر الحاصلة بالفعل وما لیس من شانها ذلک عنها واکتفی بنفی الاول لانه المتبادر الی الفهم قوله
ذلک ای المذکور من معنی الجزئی الحقیقی قوله یصدق علی الواجب تعالی ای علی ذاته المقدسة
لانه علی تقدیر حصوله فی العقل مانع عن وقوع الشرکة فیه والا لم یکن متشخصا فیه قوله وایضا الممتنع آه
بناء علی انه لا طریق مقدور النا لحصول کنه الشئ الا التحدید والبسیط تمتنع حدیدة قوله لا ذاته علی
وجه یعرض له الجزئیة اذ یجوز ان یحصل مع اجتماع الوجوه الکلیة وجه جزئی یکون مراة لمشاهدة ذاته
المخصوصة وما قیل ان ضم الکلی الی الکلی لا یفید الجزئیة فلیس بکلی علی ما بین فی محله کیف لا وقد
صرحوا بان لفظ الله علم لذاته تعالی والتعریف بالعلمیة لاحضار شئ بعینه فی ذهن السامع فلو لم یکن
احضاره بوجه جزئی لم یحصل الغرض من وضع العلم واجاب العلامة التفتازانی عن النقض بان
تشخصه تعالی عین ذاته فی الخارج ولا نیافی ذلک تحلیله الی ماهیة وتشخص فی الذهن فیکون ح اخلا
تحت ماهیة المعراة ولعمری ان هذا مصداق ما قیل ان الکل عالم هفوة لانه مصرح فی الکتب
الحکمیة بان تشخصه عین ذاته تعالی بحیث لا یتصور الانفکاک بینهما وهذا غایة مرتبة التوحید وان ذاته
تعالی فرد لا وجود وتشخص ولسایر الصفات مع کونه قایما بذاته وما قیل ان نسبة التشخص الی الماهیة نسبة
الفصل الی الجنس فی کون کل واحد منهما رافعا للابهام فعلی تقدیر صحته انما هی فی الماهیات الممکنة قوله
وبما ذکرت من معنی الکلی الحقیقی والکلی الاضافی قوله النسبة بین الکلیتین وهی ان الکلی الاضافی
اخص من الکلی الحقیقی بدرجتین او بدرجة قوله وصدقهما بدونه قیل فیه بحث اذ کل مفهوم
شامل یندرج تحت الاخر والا لم یکن شئ سالما بل یندرج تحت نفسه والجواب انه ان اراد بالاندراج
کون کل منهما موضوعا للاخر فلا ینفع فی کونه جزئیا اضافیا عند الجمهور وان اراد به کون کل واحد منهما
اخص من الاخر فمم لان العموم والخصوص باعتبار الصدق ومرجعهما الی موجبة کلیة وسالبة جزئیة ولا
سالبة جزئیة فیهما قوله فلیس آه فلیس فیهما اضافة زایدة علی ما اعتبر فی مفهوم الکلی الا انه عرض
لها الخصوصیة وهو کونهم متفقین فیها بخلاف النوع الاضافی وانما لم یقل ههنا ما قال فی الجزئی
الحقیقی والکلی الحقیقی من ان تعقله وان کان موقوفا علی تعقل الغیر الا ان تحققه لا یتوقف علی تحقق
الغیر لان تحقق النوع الحقیقی واتصاف شئ به یتوقف علی تحقق الافراد ان ذهنا فذهنا وان خارجا
فخارجا والسر فی ذلک ان مفهوم الکلی اعتبر امکان فرض الاشتراک وفی النوع الحقیقی کونه مقولا
بالفعل علی کثیرین متفقین بالحقیقة قوله فلا بد فی نوعیه ای مع ما اعتبر فی النوع الحقیقی قوله فیکون
مضایفا له ای یکون النوع الاضافی مضایفا للجنس وبهذا ظهر انه لا یجوز اخذ احدهما فی تعریف الاخر

الا انه لم يتعرض له ههنا لظهوره مما تقدم قوله وبيان ذلك اى التضايف بينهما قوله الى الجنس اه بيان
سبب التضايف بينهما كالتولد سبب لتضايف الاب والابن قوله فلا شك اه بيان لترتب الاضافة
الحاصلة بذلك السبب للنوع الاضافى اعنى مقوليته الجنس عليها فى جواب ما هو كما ان صفة الجنسية
وكونه مقولا على مختلفين فى جواب ما هو قوله متضايفان مشهوران عرض لهما التضايف فان
الحقيقتان وهو كون الجنس مقولا عليه فى جواب ما هو وانما لم يكتف فى بيان تضايفهما لكونهما مندرجا
ومندرجا فيه لان ذلك يثبت كونه جزئيا اضافيا له لا نوعا اضافيا قوله هذا اشارة اه يعنى انه مواخذ
على المص بناء على ما هو الحق لا على ما اختاره من كون تعريفات الكليات رسوما حتى يرد انه لا يلزم
ذكر الجنس فى الرسم قوله كما هو الظاهر مما قالوا انه لا حقيقة لها سوى ذلك المفهومات قوله رعاية
لطريق اه تعليل لقوله لا بد اه فلا يرد انه على تقدير كون المذكور فى التعريفات حدودا رسمية تامة يجوز
ان يكون ما ذكره المص حدا ناقصا قوله اذا اعتبره بيان لوجه تسمية الاخرى بالنوع الاضافى وهو اشتمال
على الاضافة الاخرى سوى ما اعتبر فى الحقيقى على نحو ما قيل فى تسمية القمر بالحقيقى والاضافى قال هى الصورة
المعقولة من شئ اى الماخوذة من شئ بحذف المشخصات لانها عبارة عما يجاب بها عن السوال بما هو
ولا يكون الا كلية والصورة كما عرفت يطلق على العلم والمعلوم ولكل منهما مساغ قال والصورة العقلية
اى الماخوذة عن الشئ فلا يرد ان صورة المجردات على تقدير حصولها وجزئيات الامور العامة فانهما
عقلية وليست بكليات قال غاية ما فى الباب فيه اشارة الى منع كونه لازما ذهنيا قال ينتهى
بالاشخاص هذا مثال قولهم سلسلة ممكنات ينتهى بالواجب فالظرف خارج عن السلسلة قوله النوع
الحقيقى المقيد اه فالتشخص عارض للنوع نسبته اليه نسبة الفصل الى الجنس جزء للشخص كما يدل عليه قوله ففى
زيد مثلا مما قيل ان التناول كلامه يدل على العرض وآخره يدل على الجزئية وهم هذا التعريف للشخص
بالذى ينتهى اليه سلسلة الكليات فلا يرد انه منقوض بذاته تعم والمراد بالنوع ما يصدق عليه النوع
كالانسان مثلا لا مفهومه فما قيل انه لو صدق عليه النوع المقيد يصدق عليه النوع المطلق لكنه
ليس كذلك وهم قوله وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية وهذه الصفات قيود للنوع جزء للصنف
والصنف مركب من الداخل والخارج وداخل فى الخاصة كما صرح به بعضهم وفى اختيار لفظ المقيد على
المتصف اشارة الى ان النوع المتصف بصفات عرضية مساوية له كالانسان الضاحك خارج
عن السلسلة وكذا الجنس آه متصف بصفة مساوية له كالحيوان الماشى قوله واذا حمل كليات آه
ذاتيات مترتبة فلا يرد ان حمل الانسان على زيد ليس بواسطة حمل الترك عليه قوله لكن لا فى جواب

ما هو اى من حيث انها فصل وخاصة وعرض عام فلا يرد انه قد يقال عليها الجنس في جواب ما هو
اذا كانت داخلة تحته لانها حينئذ الا باعتبار انواع اضافية قوله فان الحيوان اه تصوير للحكم الكلي بصورة
جزئية ليقاس عليه غيرها وليس اثباتا له بها حتى يرد ان المثال الجزئي لا يثبت للقاعدة الى الحيوان
مثلا انما يتحد مع زيد في الوجود بواسطة اتحاد الانسان معه ولذا يستدل بثبوت الاخص على ثبوت
الاعم استدلال لم فيقال زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان قوله لان الحيوان اه اى
الحيوان المطلق اعني لا بشرط شيء الذي هو الجنس لكونه امرا مبهما محتملا لانواع كثيرة ما لم يصر انسانا اى
نوعا محصلا بضم الفصل فيه لم يكن محمولا على زيد اى متحدا مع فرد من افراد انواعه لانه يلزم منه
تحققه في الخارج قبل تحصله فيلزم منه جواز كون زيد حيوانا من غير ان يكون نوعا من انواعه وذلك باطل
قوله فان الحيوان اه اى لو كان الحيوان المطلق محمولا على زيد من غير تحصيله انسانا اى نوعا معينا
لجاز حمله عليه باعتبار تحققه في نوع آخر اعنى ما ليس بانسان ويسلب عنه فدل ذلك على ان حمله عليه
بعد تحصيله انسانا وبما ذكرنا اندفع توهم من ان عدم صحة حمل الحيوان الذي ليس بانسان لا يثبت
عدم صحة حمله عليه ما لم يصر انسانا لجواز ان يكون المحمول عليه الحيوان مطلقا فان مثل الحيوان جزء للانسان
متقدم عليه فلا يكون محمولا عليه قلنا لا نزاع في ذلك لكن لا امتناع في ان يكون المتاخر في الوجود
علة لثبوت المتقدم لشيء آخر كذا في حواشي المطالع وهو ماخوذة من كلام الشيخ في الشفاء حيث
قال فليكن الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان وليس ذلك مانعا ان يكون الحيوان علة لوجود
الجسم للانسان فربما وصل المعلول الى الشيء قبل علته بالذات لو كان سببا العلة عنده اذا لم يكن وجود
العلة في نفسها ووجودها لذلك الشيء واحدا في مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه
فان العلة فيها واحدة وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان
انتهى كلامه لكن لا حاجة اليه لان الجزء هو الجسم بشرط لا شيء اعني المادة والمحمول لا بشرط شيء فالمحمول
غير المتقدم قوله انما سمي نوع الانواع فيه انه لم لا يكن تسميته بذلك لكونه نوعا تحت جميع الانواع
المرتبة قوله لما كان مضايفا للجنس اى لمطلق الجنس كما عرفت ذلك من قوله قدس سره وبيان
ذلك اه فاندفع ما قيل انه اذا اعتبر قيد الاول في تعريف الجنس كان التضايف للنوع الجنس
القريب لا مطلق الجنس فلا يلزم ان لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التي هي بعيدة بالقياس
اليها ولا استحالة فيه قوله ويقال النوع الاضافي اه فقوله كلي جنس وقوله مقول في جواب ما هو يخرج
المصنف الخاصة والعرض العام والفصل ويقال عليه وعلى غيرها المقول في جواب ما هو يخرج الجنس

العالی قال دون الحقیقی حال من مراتب النوع لا من فاعل اراد ان یشیر علی ما وہم فاعترض بانہ لا حاجۃ الیہ لعدم سبق الفہم الی ذلک ای اراد ان یشیر الی مراتب النوع حال کونہا متجاوزۃ عن النوع الحقیقی غیر موجود فیہ ویستفید ذلک التجاوز من ایراد ضمیر المفرد الراجع الی النوع الاضافی ولذا قال یشیر دون ینبئ لان ذلک مستفاد بطریق الاشارۃ حیث لم یتعرض لہ مع ان المقام مقام البیان وانما قالوا مراتب النوع الاضافی دون اقسامہ لحصولہا بوقوعہ تحت نوع آخر او فوقہ لا بحسب انقسامہ الیہا فی نفسہ قال لان النوع اہ دلیل لقولہ دون الحقیقی کما ہو الظاہر لا لوجودہا فی النوع الاضافی وعدمہا فی الحقیقی بان یجعل قولہ واما النوع الاضافی تتمۃ الدلیل لان کلمۃ اما فی قولہ واما النوع الاضافی تمنع العطف علی اسم ان ولان ذلک المدعی لیس مذکورا صریحا قولہ وذلک اہ اثبات للملازمۃ وحاصلہ ان مقصود الشارح لزوم کونہ جنسا علی تقدیر الترتیب حال کونہما نوعین حقیقیین فلا یرد منع الملازمۃ بان اللازم اما تعدد الماہیۃ لشیء واحد او خلاف المفروض بان لا یبقی الفوقانی نوعا حقیقیا بل یصیر ورتہ جنسا او عرضا او فصل جنس او ان لا یبقی التحتانی نوعا حقیقیا بل یصیر ورتہ صنفا قولہ تمام ماہیۃ افرادہ لم یقل جمیع افرادہ لان ہذا القدر کاف فی النوعیۃ الا تری ان الحیوان نوع حقیقی بالنسبۃ الی حصصہ مع عدم کونہا تمام الماہیۃ بالنسبۃ الی جمیع افرادہ قولہ بالقیاس الی کل فرد من افرادہ حتی یکون تمام الماہیۃ بالنسبۃ الی افراد النوع التحتانی ایضا لانہا ایضا من افرادہ علی تقدیر کونہ فوقہ قولہ والا لکان الذی تحتہ اہ ای لکان التحتانی مشتملا علی الفوقانی الذی ہو تمام ماہیۃ افرادہ وعلی امر خارج عنہا کلی فیکون التحتانی صنفا او فی حکمہ فلا یرد ما قیل لا یلزم من کون الشیء مشتملا علی تمام الماہیۃ وکلی ان یکون صنفا فان المرکب من الانسان والضاحک کذلک مع انہ لیس بصنف قولہ امرا زائدا فی خارج لامتناع ان یکون الشیء واحد حقیقیان قولہ ہذا خلف ای خلاف المفروض وہو کونہ نوعا حقیقیا قولہ ای اذا لا یمکن ان یکون الفوقانی تمام الماہیۃ بالقیاس الی کل فرد من افرادہ یکون بالنسبۃ الی التحتانی لبعض تمام الماہیۃ حتی لا ینافی نوعیۃ التحتانی فیکون تمام المشترک بین افراد التحتانی وبین افراد آخر فرض کونہ تمام الماہیۃ بالقیاس الیہما فیکون جنسا بالقیاس الی التحتانی وقد فرضناہ نوعا حقیقیا بالنسبۃ الیہ حیث فرض کونہ نوعا حقیقیا حال کونہ فوق التحتانی فیلزم کون الکلی الواحد بالقیاس الی افراد معینۃ نوعا حقیقیا وجنسا وانہ مح فتدبر فانہ من المداحض تحیر فیہ الناظرون فبعضہم انکرہ رجما بالغیب وبعضہم ما یکون بالشبہۃ والریب قولہ ولو صححہ اہ زاد فی التوضیح لزوم تعدد الماہیۃ وتبین فسادہ وترکہ فی الحمل لظہورہ

فساده **قوله** فلو فرضنا ان الحیوان مثلا کذلک ای تمام ماهیة کل فرد من افراده اعتبر فیما سبق نوعیة الفوقانی
فی نفسه فاکتفی علی کونه تمام الماهیة بالنسبة الی افراده مطلقا ثم ابطال بانه لا یمکن ان یکون تمام ماهیة
کل فرد من افراده وههنا اعتبر نوعیته بالقیاس الی افراد التحتانی فلذا مرتب علیه قوله لوجب ان یکون
الحیوان تمام ماهیة کل فرد من افراد الانسان **قوله** لم یکن شیء منهما تمام ماهیة ضرورة احتیاجه فی تقومه
الی کل واحد منهما **قوله** بل جزء منهما بعدم کونهما خارجین عن الماهیة **قوله** صح ای حین اذا ثبت
ان تعدد الماهیة المختصة محال فلا یکون تمام الماهیة الا احدهما فان کان الفوقانی وحدة تمام الماهیة
یلزم کون التحتانی صنفا وان کان وحدة تمام الماهیة یکون الفوقانی بالنسبة الی افراد التحتانی
تمام الماهیة المشترکة فیکون جنسا **قوله** لما مر من استلزامه جنسیة النوع الفوقانی او صنفیة ما تحته
او تعدد الماهیة المختصة **قوله** الا مفردا لما عرفت من امتناع الترتیب بین الانواع الحقیقیة **قوله**
اما مفردا لانه لا یکون تحته نوع بل اشخاص فان لم یکن فوقه نوع یکون مفردا والا سافلا **قوله** اما مفرد
ای لا یجوز ان یکون متوسطا ولا سافلا والا لزم کون النوع الحقیقی یجب حقیقی وقد سبق بطلانه
قوله ایضا متعلق بقوله تحته ای کما ان لیس فوقه نوع حقیقی بل جنس **قوله** نظرا الی ملاحظة ذکاء
قبل ومراتبه باعتبار وجود الترتیب وعدمه اربع یدل علی ذلک قول الش قد یترتب فان لفظ
قد تدل علی ملاحظة عدم الترتیب ولیس هذا من قبیل تسمیة الجاهل عالما باعتبار عدم العلم علی ما وهم
بل من قبیل جعل الانسان قسمین باعتبار وجود العلم وعدمه **قوله** هذا المثال اه تعریض للمصنف
بانه ترک احد الامرین اللذین لابد منهما فی صحة التمثیل للنوع المفرد بالعقل واللام فی قوله متفقة الحقیقة
للعهد او عوض المضاف الیه ای حقیقة العقل فلا یرد ان مطلق الاتفاق فی الحقیقة لا یکفی فی التمثیل
وکذا ما اورد علی الش من ان کون العقول العشرة متفقة العقل لا یکفی فی صحة التمثیل بل لابد مع ذلک
من کونه تمام الحقیقة فان الاتفاق فی الحقیقة لا یطلق الا اذا کان تمام الماهیة ولذا اکتفوا فی تعریف
النوع الحقیقی بذلک القدر **قوله** ههنا ان یکون هناک نوع یعنی ان الترتیب سواء کان فی الانواع
او الاجناس لصحة الاضافة باعتبار الاندراج تحت الجنس کان معنی نوع النوع نوع تحت نوع آخر
فیکون اخص منه وهکذا فیکون بطریق التنازل وکما کان الجنسیة الی ما تحته کان معنی جنس الجنس
جنس دون جنس آخر فیکون اعم منه فیکون الترتیب من خاص الی عام وهکذا فیکون بطریق
التصاعد **قوله** ان النوع السافل اه وکذا النوع المفرد لظهوره بما سبق لم یتعرض له **قوله** وعلیک
باستخراج الامثلة قال فی شرح المطالع اما بین الجنس السافل والنوع العالی فلتصادقهما فیما اذ ترتیب

جنسان فقط کاللون تحت الکیف وصدق احدہما بدون الاخر فی الجسم والحیوان واما بین الجنس
السافل والنوع المتوسط فلتحققہما فی الحیوان وافتراقہما فی اللون والجسم النامی واما بین الجنس
المتوسط والنوع العالی فلتصادقہما فی الجسم وافتراقہما فی الجسم النامی واللون واما بین الجنس
المتوسطین فلصدقہما فی الجسم النامی وافتراقہما فی الجسم والحیوان قولہ قد عرفت آہ تعریض للش
بان تخصیص فساد احد التمثیلین بالتردید بین ان یکون العقول العشرۃ متفقۃ الحقیقۃ او مختلفہا لیس علی
ماینبغی لان صحۃ التمثیل الاول یتوقف علی کون الجوہر جنسا والتمثیل الثانی عدم کونہ جنسا ولایخفی ان ہذین
التقدیرین ایضا لایجتمعان کتقدیری الاتفاق والاختلاف فی الحقیقۃ واحد التمثیلین فاسد نظرا
الی ہذین التقدیرین ایضا قولہ اذ یکفیہ الفرض اہ لکن نفی وجہ تخصیص ہذا المثل بالفرض بناء علی
کلواحد من التقدیرین التنافیین مع کونہ موہما نفساد احد التمثیلین قال لماہیتہ اہ انما قال فیہ
لان معنی النوع الحقیقی قد علم من تعریف النوع ومعنی النوع الاضافی من تعریف الجنس الا انہ مما لم
یعلم تقدم تسمیتہا بذینک الاسمین قولہ حاصلہ اہ دفع لما یتراءی من ان الشرطیۃ المذکورۃ بقولہ
لما انہ مستدرکۃ اذ یکفی قولہ قد ذہب قدماء المنطقیین الی اخر الکلام فی شرح عبارۃ المتن وحاصل
الدفع ان المقصود منہا التنبیہ علی ان المقصد الاصلی من قولہ المص والنوع الاضافی اہ بیان النسبۃ
والغرض لنفی العموم المطلق استطرادی لتحقق النسبۃ بالعموم من وجہ قولہ لکن لما کان اہ فی
ایراد کلمۃ لکن الاستدراکیۃ اشارۃ الی ان قول الش وقد ذہب اہ استثنائیۃ جواب سوال
کانہ قیل فسلم تعرض لنفی العموم المطلق قولہ اولا تصریح لما علم من کلمۃ ثم فی قولہ ثم بین قولہ اعم من
قولہم ای من حیث التحقق قولہ وہو اسے باہو اعم قولہ فقال تفسیر لقولہ لا قولہ فقولہ
اہ تفریع علی البیان السابق ای ظہر منہ ان لفظ ذلک اشارۃ الی ماذہب القدماء وان
قولہ اعم صفۃ لدعوی وان قولہ وہی راجع الی الدعوی وان الاعم ہو المنفی دون النفی فانہ
ردلہ قولہ ای تلک الدعوی فسر الترکیب الوضع بالمعنی الجزئی بناء علی ان الاوصاف فی الاصل
اختارہ للتخصیص علی ان العموم صفۃ المنفی دون النفی فیصح ان الحمل فی قولہ وہی ان لیس بینہما عموم
مطلقا باعتبار المنفی دون النفی وقیل ان الضمیر راجع الی الفرد المدلول علیہ بقولہ رد والتانیث
باعتبار تاویل الخبر بالقضیۃ وفیہ انہ لاشاہد لہ وقیل ان الضمیر راجع الی الصورۃ واضافتہا الی
الدعوی لیست بیانیۃ قولہ بل لامیۃ بادنی ملابسۃ والمراد منہا الرد فیصح العبارۃ من غیر تکلف
ولایخفی انہ علی جمیع التوجیہات لایظہر للفظ الصورۃ فایدۃ ولا للتعبیر عن ذلک الحکم العام بلفظ الدعوی

وجه وانه ليس دعوى القدماء ولا دعوى المص والوجه عندي ان المراد من الدعوى هو النفي و
معنى كونه اعم انه اعم من رد قولهم وزاد لفظ الصورة لان المص اورده في صورة الدعوى حيث
جعلها نتيجة للدليل وليست دعواه حقيقة لان مقصوده الاصلي الرد قوله يعني الحقائق اه ليكون
انواعا حقيقية قوله يكون الجوهر جنسا لما تحته من العقل والنفس والهيولى والصورة والجسم فيكون
انواعا اضافية قوله ولكونها مختلفي الافراد اما العقل فلان تحته العقول العشرة التي هي انواع
حقيقية كل واحد منحصر في فرد واما النفس فلان النفس الفلكي والانساني نوعان اما حقيقيان او اضافيان
داخلان تحتها قوله وقد يناقش اه اما في الموضع الاول فلان النقطة تحت النقطة التي هي طرف
الخط والنقطة التي هي طرف السطح المخروطي والنقطة التي يفرض في وسط الخط ونقطة المركز فيجوز
ان يكون كل واحد منها نوعا مندرجا بحسب جنس النقطة وكذا الوحدة فان تحتها الوحدة الشخصية
والنوعية والجنسية والعرضية والاتصالية والاجتماعية والاعتبارية واما في الموضع الثاني
فانهما مندرجان بحسب جنس الكيف عند البعض فيكونان نوعين اضافيين وخلاصة المناقشة
في الموضعين ان الثابت انما هو بساطة افرادها في الخارج وهو لا يستلزم البساطة في الذهن
فيجوز ان يكون لها ماهيات كليات مركبة من الجنس والفصل داخلة تحت احدى المقولات
العشرة اولا ولا يتوهم تعدد المناقشات باختلاف العبارات قال وليست انواعا حقيقية
اي بالقياس الى افرادها الحقيقية والا فهي انواع حقيقية بالنسبة الى حصصها الا انها افراد اعتبارية
اذ ليس الفرق بين الحصة والماهية الا باعتبار ملاحظة التقييد بامر خارج وعدمه قوله يعني اذا
سئل اه يريد ان تعريف المسند اليه والمسند وان افاد قصر كل منها على الآخر الا ان المقصود هنا
هو قصر المقول في جواب ما هو على الدال لا العكس وان محط القصر هو القيد اعني بالمطابقة
لا نفس الدال بالتضمن والالتزام لا يقالان في جواب ما هو قوله اذ ربما انتقال الخ يعني
استعمال اللفظ في جزء ما وضع له او في لازمه مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة
الموضوع له فالمهندس والكاتب اذا استعملا استعمالا صحيحا في المعنى التضمني او الالتزامي اي
لا بد ان يكون معها قرينة من ارادة معناهما المطابقي فلا ينتقل اليه اصلا لكن يجوز ان ينتقل
الى جزء آخر او الى لازم آخر وان يكون لازم آخر والقرينة المعينة للمراد لا يجب ان يكون قطعية
الدلالة على تعيينه اذ يجوز ان يكون العرف والعادة وخصوصية المقام او اعتبار خطابي مدخل
فيه فلا يرد ما يتوهم ان الظاهر ان يقال اذ ربما انتقال الذهن الى معناهما المطابقي ولا يعتمد في

فهم المقصود على القرينة لجواز خفائها ولا حاجة الى ما اعتبر قدس سره من الانتقال الى الجزء الآخر او اللازم
الآخر فيجوز ان يدل عليه مطابقة كما يقال في جواب ما زيد حيوان ناطق ومع لا يكون التفصيل تفصيل
المستفاد منه مقصودا لان المسؤل عنه تمام الماهية لا ما يوجب عنه تصورها وهو باعتبار التفصيل عند
موجب التصور المحدود وتفصيله في حواشي المطالع قوله وان يدل عليه تضمنا بان يقال في جوابه انسان
قوله لان جميع الاجزاء مقصودة فلا ينتقل الذهن الى غير المقصود قوله معتبرة كلا او بعضا اي معتبر
في كل الجواب وجزئه وقس على ذلك قوله هذا اي الحكم المذكور من هجر التضمن كلا وهجر الالتزام مطلقا
قوله فقد قيل اه لم يتعرض للتضمن لكونه معتبرا فيها جزءا وهو ظ لكونها مركبة وكلا ايضا لان
الرسم الاكمل يدل على ماهية المحدود تضمنا قوله ان الالتزام مهجور يعني لا يجوز ان يذكر لفظ
يدل بالالتزام على مفهوم معتبر في التعريف وحاصله عدم جواز ذكر الالفاظ المجازية ولا يتوهم من
ذلك هجر الرسوم فانها لمفهوماتها المطابقة موجبة لمعرفة المعرف قوله والاولى جوازه آه لما تقرر
من جواز استعمال الالفاظ المجازية في التعريفات مع القرينة المعينة للمقصود وذلك لكثرة الاحتياج
الى التعريفات ولكونها مشروطة باللوازم البينة المساوية للحدود فلما يوجد لوازم شيء واحد كذلك
ولو وجد فكل واحد منها موجب لمعرفة الحدود فلا يضر الانتقال الى غير ما قصده صاحب التعريفات قوله
اي بلفظ تلبيس جزء المقول باللفظ المذكور من قبيل تلبيس الكلي بالجزئي لا من قبيل تلبيس المدلول بالدال
فلا يرد ان المقول وجزئه من قبيل اللفظ فلا يمكن ان يكون مدلولا عليه بالمطابقة ولا يحتاج ان يقال
المراد جزء مفهومه قوله انسب بالمدلول مطابقة لظهور الوقوع فيه كما ان الدخول في الثاني
اظهر قوله وان كان لكل منهما اي من الواقع والداخل مناسبة مع كل من الجزئيين المدلول
بالمطابقة والمدلول بالتضمن لاستلزام كل من الوقوع والدخول للآخر قوله نظرا الى ان الحيوان
اه فان قيل فلما جعل قوله توهما دون حد المفرد مراتب قلت لا معنى تحصيل الفصل المقسم من الجنس تحصيل
قسم له في نفس الامر الا في مجرد اعتبار العقل ولذا لا يكون الفصل امرا عدميا قوله لاندراجه في الجنس
المتوسط اي حكمه لاشتراكهما في ان فوقهما جنسا وتحتهما نوعا وكذا قوله لاندراجه في النوع المتوسط
اي في حكمه فلا يرد ان النوع العالي لا يجب ان يكون جنسا متوسطا ولا الجنس السافل نوعا متوسطا
كاللون فانه نوع عالي لدخوله تحت الكيف وجنس سافل لان تحته الانواع الحقيقية وكذا الحال في النوع
المفرد فانه في حكم النوع السافل في وجود المقوم له لدخوله تحت الجنس دون المقسم لعدم نوع تحته
وفي الجنس المفرد فانه في حكم الجنس العالي في وجود المقسم له لكونه جنسا دون المقوم لجواز تسامحته وم

لم يتعرض قدس سره لبيانهما لان الكلام في بيان النسبة بين الفصول التي للاجناس والانواع الواقعة في الترتيب والمفرد لبين منهما قوله اراد بالعالي اه ليكون الحكم شاملا للمتوسطات ايضا قال لان جميع مقامات العالي آه اي على تقدير وجودها له فيشمل المتوسطات والعالي بان تركب من امرين متساويين اه وانما لم يقل لان العالي مقوم للسافل لان الكلام في الفصول المقومة والمقسمة قوله كان جميع مقوماته اه لان جزء الجزء جزء قوله لان الكلام فيهما يعني ان الحكم المذكور وان كان صحيحا في نفسه لكنه خروج عن البحث لان المراد بقولنا كل مقوم للعالي فهو مقوم للسافل الفصل المقوم ففي العكس ايضا يجب ارادته قوله فرضنا متعلق بالمشتركة قوله الحد العالي والسافل ماهيته لاشتمال كل منهما على ماهية العالي والفصول المقومة للسافل قوله فانه اذا ترتبت اه تعليل لقوله ليس في السافل امر ورا ماهية العالي الا الفصول المقومة اه وهو مختص بالسافل اذا قيس الى ما يكون عاليا بالواسطة اذ السافل بالقياس الى العالي الذي فوقه بلا واسطة ممتاز بفصل واحد لا فصول وهذا بيان لحال السافل بالقياس الى العالي الذي فوقه بلا واسطة فلا يكون قوله فاذا فرض مشتركا لم يبق فرق بينهما اعادة لقوله فاذا فرض مشتركة اتحد السافل والعالي وحاصل التعليل ان كل سافل بالقياس الى العالي الذي فوقه بلا واسطة لا يمتاز الا بفصل واحد مقوم له فلو فرض الاشتراك فيه بينهما لم يتمايزا كذلك فالسافل بالقياس الى العالي الذي فوقه بالواسطة الواحدة لا يمتاز عنه الا بفصلين وهكذا فلو فرض الاشتراك فيهما لم يتميز عنه ايضا قال ما يستلزم تصوره اه اي بالذات كما هو المتبادر فلا يرد النقض بالجزء الاخير من الحد التام لان استلزامه بواسطة استلزامه لتمام الحد قوله بطريق النظر هذا التقييد اولى مما قيل ان المراد الاستلزام بطريق السببية او الاستلزام بطريق استعقاب فانه لا قرينة على هذا التخصيص مع ان الانتقاض بالملزومات بالنسبة الى اللوازم البينة لا يندفع قوله لما تقدم آه ليس المراد انه مذكور مما تقدم صريحا بل انه مستفاد منه على ما ذكره قدس سره في حواشي المطالع وذلك انهم قسموا العلم الى التصور والتصديق وبينوا ان كل واحد منهما ينقسم الى ضروري ونظري وانه يمكن اكتساب النظري من الضروري بطريق النظر وان الموصل الى التصور النظري يسمى قولا شارحا فمن تامل في مقالتهم هذه علم بان مرادهم مما ذكروا ههنا بقولهم معرف الشيء ما يكون تصوره مستلزما بطريق النظر للتصور الكسبي لذلك الشيء قوله وكيف اه اضبط قرينة اخرى على التقييد قوله بيان طرق اكتساب اه والاكتساب لا يكون الا بالنظر قوله بان تصوره المعرف اه وذلك لان معنى الاستلزام امتناع الانفكاك بين التصورين فكما ان تصور الحد

بالكنه مستلزم لتصور المحدود بالكنه كذلك العكس ضرورة اتحادهما بالذات الا ان الاستلزام من جانب
الحد استلزام السبب للمسبب ومن جانب المحدود استلزام المسبب للسبب فما قيل ان تصور المحدود
مجملا غير مستلزم لتصور حده مفصلا بعين الحد فالاستلزام اصلا وهم منشأه عدم الفرق بين الاستلزام
والسببية قوله لتصور لزومها بالكنه او بوجه مساواته عما عداها قوله اذ ليس شيء منها اه انما قيد تصور الجسم
الناطق او الجسم الكاتب مثلا من غير ان ينسب الى ما يطلب تعريفه لانه يستلزم حصول الانسان في
الذهن فكيف يستلزم تصوره بكنه الحقيقة او امتيازه عما عداه قوله لا يحصل الا من تصور جميع
اجزائها فانه اذا تصور بعض الاجزاء بوجه عرضي كان ذلك تصور الشيء بالرسم واذا تصور بوجه ذاتي
كان ذلك تصورا له بالحد الناقص بناء على ان تصور الشيء بالوجه تصور لذلك الوجه من حيث
اتحاده بذلك الشيء فكان الحد مركبا من ذلك العرضي والذاتي مع ذاتي آخر فتدبر قال لانه
قد يستلزم اه وذلك اذا كان بينهما علاقة موجبة لامتناع الانفكاك في التصور قال ولكان قوله
وامتيازه اه حكم باستدراكه بناء على تأخره في الذكر والا فاللازم استدراك احدهما قوله من غير ان
يوصل اه بناء على ان العام اذا قوبل بالخاص كان المراد منه ما عدا الخاص فكلمة ولا للانفصال الحقيقي
فالرسم الاكمل خارج عن الاقسام المعتبرة عندهم كالمركب من العرض العام والفصل والخاصة او منهما ولكان
مركبا معرفا فالحدود عن تعريف المعرف عليه وبعض الناظرين قال من غير اشتراط ان توصل الى
كنهه فهو داخل في الرسم ويكون كلمة او بمنع الخلو وفيه انه لا حاجة الى هذا التقييد فان الاطلاق ظهر
فيما قصد منه قوله ولذلك حكموا فيه ان الاخص توجب الامتياز عن كل ما عدا المعرف ضرورة عدم
وجوده في اغياره ولذا علل ذا عدم صلاحيته التعريف بكونه اخفى والغاية ما يقال ان الاخص لا يكون
آلة ومرآة المشاهدة نفسه لكن من حيث اتحاده بالاعم فلا يكون تمييز اللاعم من حيث عمومه واليه
يشير قوله قد مر من هذا اشتراط المساواة ما ذهب اليه المتأخرون اه من تحصيل التمييز التام بحيث
يمتاز من جميع افراد المعرف عن جميع ما عداه قوله مع التصور بالوجه قيد بذلك لان التصور
بالكنه لا يكون معه الا التمييز التام قوله اذ لا يمكن اه لان التمييز لازم للتصور وما قيل انه يجوز ان
يتصور الشيء بامر شامل لجميع المفهومات فلا يفيد التمييز اصلا توهم لانه يوجب التمييز عن نقيضه والا كان
ذلك نقيض عرضا باعتبار آخر قوله فيها يحصل ان اه فلا بد من ادخالها في المعرف والا لم يكن المنطق
جميع قوانين الاكتساب قال ثم المعرف اه فان قلت بعد ما عرفت المعرف بما يستفاد منه مغايرة
المعرف فائدة هذا المذكور تصريح قلت اللازم منها ان يكون بينهما مغايرة بوجه ولا يلزم ان يكون ذلك من

حیث انہ معرف فالمراد ثم المعرف اما ان یکون نفس المعرف من حیث انہ معرف او غیرہ قال لا فائدۃ ان یکون نفس اہ من حیث انہ معرف نفس المعرف بحیث لا یغایرہ بوجہ من الوجوہ قولہ ہذا موقوف اہ ای ہذا الحکم الکلی کما ہو المط موقوف علی ثبوت الامرین فلا نیا فی کون وجود الخاص مستلزم لوجود العام فی بعض التصور بان یکون العام لازما بینا للخاص قولہ معقولا بالکنہ ای التفصیلی لا الاجمالی فانہ لا یستلزم تصور العام قولہ لم یلزم اہ والسر فیہ ای العموم والخصوص لیس بینہما بحسب التعقل بل بحسب الصدق والحمل فی نفس الامر قولہ اذ جاز اہ اذ لیس العموم والخصوص بینہما فی العقل ولو وجود اللزوم البین بینہما لیس بلازم فیجوز حصول الخاص فی العقل بدون حصول العام فیہ قال والمعرف لا بد ان یکون اجلی من المعرف ای المعرف من حیث الوجہ الذی ہو معرف لا بد ان یکون اکثر ظہورا من المعرف من حیث انہ معرف بالنسبۃ الی السامع لوجوب تقدم معرفتہ لکونہ سببا والسبقۃ فی الحصول یستلزم زیادۃ ظہورہ عند العقل وانما یقید بالنسبۃ الی السامع لان الشئ قد یکون اجلی بالنسبۃ الی قوم بحسب علمہم وصفتہم ولا یکون کذلک بالنسبۃ الی قوم اخر کذا افادہ قدس سرہ فی حواشی شرح المطالع وانما قال اجلی لان للمعرف ظہورا فی الجملۃ بالوجہ الذی ہو آلۃ الطلب وہذا الشرط شامل للحد والرسم کما لا یخفی فاندفع الشبہۃ التی عرضت لبعض الناظرین وطول الکلام فیہ قال فکل ما یصدق علیہ المعرف الاول بکسر الراء والثانی بفتحہا قال وان یکون المعرف متناولا اہ الاول بکسر الراء والثانی بفتحہا وکذا فی تفسیر المنع قال یلازم للکلیۃ الثانیۃ اہ الصواب انہ عینہما کما نص علیہ السید فی حواشی المطالع اللہم الا ان یعتبر التغایر الاعتباری قال وہو ملازم لکلیۃ الاولی لکونہ عکس نقیض بہا ای ما یصدق علیہ المعرف بفتح الراء لم یصدق علیہ المعرف بکسرہا قال متی وجد المعرف اہ الاول بکسر الراء والثانی بفتحہا وکذا فی تفسیر الانعکاس قولہ لثبت الملازمۃ اہ ای اللزوم من الطرفین التی ادعاہا وان لم یکن لہا مدخل فی المقصد التی استلزام القضیۃ الثانیۃ للانعکاس قولہ والمقصد بیان اہ یعنی ان مصحح الاطلاق فی المعقول ہو النقل لانہ وضع ثان والمناسبۃ بین المعنیین لمجرد ترجیح ہذا اللفظ علی غیرہ من الالفاظ ووجود النقل لا یکفی فی الاطلاق بخلاف المجاز فان المصحح فیہ وجود العلاقۃ والمناسبۃ فکلما یوجد فیہ یصح الاطلاق قال ما یترکب من الجنس اہ او ما فی حکمہا بان یقام لتعریف الجنس والفصل مقامہما والمراد بالجنس والفصل الحاصلین بانفسہما سواء کانا حاصلین بالکنہ التفصیلی او لا اذ لو کانا حاصلین بالوجہ کان المعرف ہو ذلک الوجہ وہو وجہ للمعرف ایضا فیعود ذلک الوجہ

فی التعریف لا الجنس والفصل واما المرکب عن الفصول المساویۃ وان کان حدا ایضا الا انہ لما لم یثبت وجودہ فی الحقائق اسقطوہ عن درجۃ الاعتبار واما التحدید بالاجزاء الخارجیۃ فان شرطنا فی المعرف کونہ محمولا علی ما فی التھذیب فلا یمکن التحدید بہا الا ما خذ لازم بالقیاس الیہا کما یقال النسبت ذو سقف وجدران فیکون رسما لا حدا وان لم یشترط ذلک فالتحدید یحصل بتلک الاجزاء الا انہ لندرتہ اسقطوہ عن الاقسام کما اسقطوا البحث عن نفس تلک الاجزاء وکذا المرکب من امرین بینہما عموم وخصوص من وجہ ساقط عن درجۃ الاعتبار لامتناعہ فی الماہیات الحقیقیۃ قال وان لم یعتبروا اہ فیہ اشارۃ الی انہا داخلۃ فی المعرف الا انہم لم یعتبروہا فی الاقسام فلا یرد ان تعریف المعرف منتقض بہا لتعریف الرسم الاکمل من الحد التام کالحیوان الناطق الضاحک وانما لم یعتبروہ فی الاقسام لانہ فی الحقیقۃ اجتماع القسمین قولہ وکثیرا اہ فیعترض علی اطلاقاتہم بانا لا نسلم کونہ حدا لعدم اشتمالہ علی الذاتیات قولہ واعلم ان الحقائق الموجودۃ اہ ذکر الموجودۃ مع ان الحقیقۃ یقال للماہیۃ الموجودۃ تخصیصا للمراد ودفعا لحمل علی الماہیۃ مطلقا والمراد بالموجودۃ الموجودۃ فی نفس الامر سواء کانت فی الاعیان او فی الاذہان کالامکان والوجوب قولہ مفسرا واصلا الی حد التعذر لانہ لا یقدر علی ذلک الا اصحاب النفس القدسیۃ الذی لیس علمہ کسبیا قولہ رئیس القوم ای الشیخ ابا علی ابن سینا فتحدید المفہومات ای من حیث انہا مفہومات وضع اللفظ بازائہا فی اللغۃ او فی الاصطلاح قولہ یسمی حدودا ورسوما بحسب الاسم لانہا شارحۃ للماہیۃ الموجودۃ فی نفس الامر بالذاتیات او عرضیات قولہ واما الاطلاع علیہ اہ فیہ اشارۃ الی ان فی عبارۃ الشرح تسامحا اذ لیس المقصود من التحدید الاطلاع علی الذاتیات بل الاطلاع علی الحدود بالذاتیات قولہ بہذا الغرض الاخیر ہکذا فی اکثر النسخ ولا فائدۃ فی لفظ الاخیر والظاہر بہذا الغرض ایضا قولہ والعرض العام قد یفید التمیز الثانی وہو ما اذا جعل آلۃ لمعرفۃ الشی الی ان لا یکون جزء معرف لجواز ان یصیر المرکب من العرضین العامین خاصۃ مساویۃ کالطائر المولود قولہ فالصواب اہ ولا شاسۃ الی ہذا الطلق الشارح الرسم الناقص فی وجہ الحصر لم یقید بقید یخصہ لما ذکرہ الا لکن علی ما ذکرہ الشارح المرکب من العرض العام والفصل مع الخاصۃ داخل فی الرسم الناقص بخلاف ما ذکرہ قدس سرہ قال المصنف المقالۃ الثانیۃ فی القضایا واحکامہا ای فی تعریفات القضایا واقسامہا وفی بیان احکامہا ای احوالہا من العکس والنقیض وعکس النقیض والتلازم زاد لفظ فی القضایا فی العنوان اشارۃ الی ان المقدمۃ ایضا مقاصد المقالۃ الثانیۃ کما قیل انہ لا یحسن التقابل بین القضایا واحکامہا لان معنی قولہ فی القضایا

انها الموضوعات الحقیقیة لهذه المباحث فلا یصح ذلک المعنی فی قوله واحکامها اذ احوال القضایا
لیست موضوعات حقیقیة فی شیء من المباحث فالمراد اما ما صدق علیها الاحوال وهو بعض القضایا
فیلزم مقابلة الخاص بالعام واما انفسها والمراد انها موضوعات ذکریة فیلزم ان لا یکون قوله
واحکامها علی نهج قوله فی القضایا وما اجیب عنه من ان المراد فی کلا الموضعین انها موضوعات
ذکریة لیسا بشیء ومنشاؤهما قلة التدبر علی انه لا معنی لکون القضایا موضوعات ذکریة اذ الموضوع
الذکری لیس الا الوصف العنوانی فهو مفهوم تصوری قال لما فرغ من مباحث القول اه قد
جرت عادة الشارحین ایراد هذه الصفة الاتفاقیة بعد الفراغ من مبحث والشروع فی آخر تنشیطا
للمتعلم وتجدیدا للطلبة فیما سیاتی حیث حصل قدرا معتدا به من العلم وتنبیها علی انه ان وقع مسئلة مما تقدم
فیما تاخر فهو بطریق الاستطراد ومعنی قوله شرع حان الشروع فیه کما صرح به فی اول فصل التعریفات
فالمعنی لما فرغ المص من المباحث المختصة بالقول الشارح وهی المباحث المذکورة فی فصل الرابع
حان ای شرع فی المباحث المختصة بالحجة ولما توقف تلک المباحث علی مباحث القضایا وضع المقالة
الثانیة لبیان ذلک ای قدمها علیها محط الفائدة هو وضع المقالة الثانیة واما جعلها مقالة علیحدة
فللتمییز بین المبادی والمقاصد علی ما هو الاصل فلا یحتاج الی نکتة انما المحتاج الیها جمعهما فی مقالة
واحدة من القول الشر وقوله ورتبها معطوفة علی الجملة الشرطیة لا علی الجزاء واتینا فیه فعلیک
لسلوک الطریق المستقیم وترک الالتفات الی التعلقات والتعسفات التی عرضت لبعض الناظرین
افمن یمشی مکبا علی وجهه اهدی امن یمشی سویا علی صراط المستقیم وما قیل اراد بقوله المباحث المتعلقة
بهما فیه خلل فیهما مباحث القضایا وکذا فی قوله مباحث القول الشارح للتوافق فقوله شرع
علی حقیقته ولا یحتاج الی التاویل بارادة ان یشرع اذ حال ان یشرع مع انه صرف عن اللفظ المتبادر
بابی عنه قوله ولما توقف معرفتها علی معرفة القضایا واحکامها قوله کما ان قول الشارح اه برید بیان
جهة التوقف التی اجملها الشر وحاصله ان توقف بعض المسائل علی البعض لکونها مبادی له واقعم
من التشبیه توضیحه ما علم سابقا من توقف مباحث القول الشر علی مباحث الکلیات والمراد بالقول
الشر مباحثه لان المقص بیان جهة توقف المباحث علی المباحث ولذا قال قدس سره وهی
مباحث الکلیات الخمس فان مباحثها مبادی لمباحثه لا لذاته وانما المبادی لذاته نفس الکلیات
قوله لتیرکب المعرف منها ای من الکلیات الخمس ولو باعتبار البعض تعلیل لکون مباحثها مبادی
لمباحثه یعنی ان المعرف مرکب من الکلیات الخمس فلا بد من معرفته من حیث انه لو حصل من معرفتها

من حیث یتوقف علیہا الایصال فیکون مباحثہا لمبادی المباحثہ قولہ کذلک للحجۃ ای لمباحث الحجۃ مبادی یترکب منہما ای من موضوعاتہا علی حذف المضاف بقرینۃ قولہ وہی مباحث القضایا بقولہ کذلک اعادۃ ولقولہ کما ان للقول الشارح مبادی لتخلل الفاصلۃ الکثیرۃ کان الظاہر ترکہ والناظرون اعتبروا النفس القول الشارح والحجۃ وجعلوا مبادیہا نفس الکلیات والقضایا فاشکل علیہم امر الحمل فی قولہ وہی مباحث الکلیات الخمس وفی قولہ وہی مباحث القضایا فتکلفوا بما لا یرضی بسماعہ الاذن الکریمۃ وغایۃ جہدہم تصحیح العبارۃ ولم یحوموا حول انہ علی ذلک التقدیر لم زاد لفظ المباحث ولم یقل وہی الکلیات وہی القضایا وان المقصود بیان وجہ تقدیم المباحث علی المباحث قال فان القضیۃ الخ تعلیل لمقدمۃ مطویۃ مستفادۃ مما سبق ای انما قید الاقسام بالاولیۃ لان القضیۃ اقساما ثانویۃ والغرض من وضع المقدمۃ ذکر الاقسام الاولیۃ وہذا علی تقدیر ان یکون قولہ والغرض بالواو کما فی بعض النسخ واما علی تقدیر کونہ بالفاء کما فی اکثرہا فہی جزاء شرط محذوف ای اذا تقرر ان لہا اقساما ثانویۃ ایضا فالغرض من وضع المقدمۃ ذکر الاقسام الاولیۃ فلذا قید العنوان بہا والناظرون تکلفوا فی تصحیح التعلیل بما لا یرضی بہ الطبع السلیم قال بل اقساما ثانویۃ ای لیست باولیۃ سواء کانت ثانویۃ او ما بعدہا قال فالغرض الخ فقسمۃ الشرطیۃ الی المتصلۃ والمنفصلۃ لیست بمقصودۃ فی المقدمۃ بل استطرادی ولا یخفی ما فیہ والوجہ ان یقال اراد بالاقسام الاولیۃ ما یکون اقسامہا بالنظر الی ذاتہا لا باعتبار امر خارج عن حقیقتہا فالحملیۃ والشرطیۃ المتصلۃ والمنفصلۃ من الاقسام الاولیۃ لکونہا باعتبار الحکم المنقسم الی الحملی والشرطی والاتصالی والانفصالی الذی ہو جزء القضیۃ بخلاف الموجبۃ والسالبۃ واللزومیۃ والاتفاقیۃ فانہا باعتبار صفات الحکم وبخلاف الکلیۃ والجزئیۃ والضروریۃ واللاضروریۃ فانہا باعتبار صفات الموضوع والمحمول قال قول یصح الخ لم یقل قول یقال الخ اذ لا یلزم فی القضیۃ ان یقال بالفعل لقائلہ انہ صادق او کاذب ولم یقل قول قائلہ صادق او کاذب فیہ فیخرج قول المجنون والنائم زید قائم فان کلا منہما وان کان فی نفس الامر صادقا فی کلامہ او کاذبا الا انہ لا یقال لہما انہ صادق او کاذب فی العرف لان کلا منہما یلحق بالحان الطیور لیس بخبر ولا انشاء نص علیہ فی التلویح ولم یقل قولہ صادق او کاذب لئلا یتوہم الدور حیث اخذ فی تعریف الصدق والکذب الخبر المرادف للقضیۃ ولذا ترک التعریف المشہور اعنی ما یحتمل الصدق والکذب مع احتیاجہ الی مؤنۃ بیان ان الاحتمال بان المراد بہ الاحتمال بالنظر الی ذات الخبر مع قطع النظر عما ہو خارج عنہ حتی عن خصوصیۃ الطرفین

قوله اما التعريف اه اى اما التعريف القضية وتعريف اقسامها الاولية فلابد من تقديمه على المباحث الآتية
في الفصول الثلثة لان البحث عنها موقوف على معرفتها واما تقسيم القضية الى تلك الاقسام مما لاحاجة
اليه في تلك المباحث فكانه اورده تكميلا لتعريفات القضية وتلك الاقسام او بالتقسيم ينكشف المقسم
زيادة انكشاف حيث ينكشف من حيث التحقيق ايضا وتعيين الاقسام الاولية بحيث لايتصور غيرها
فكان التقسيم من تتمة تعريفات المقسم والاقسام فقول المصنف واقسامها عطف على القضية والتعريفات
كلها مقصودة في المقدمة فما قيل ان التقسيم اذا كان من تتمة التعريف لم يستحسن ذكره في العنوان و
ما قيل ان التقسيم اذا كان موجبا التعيين تلك الاقسام ناسب ان يجعل هذا وجها التقديمه لايجعله من
تتمة التعريف وهم مبنى على ان مراده قدس سره بقوله واما التعريف تعريف القضية فقط وان
قول المصنف واقسامها عطف على تعريف القضية ومعناه تقسيمه الى اقسامها الايجاب قال الشارح
ثم الحملية الى الضرورية آه والموجبة والسالبة والمحصورات وغيرها وان كانت من الاقسام
الاولية ظاهرا لكن الاختلاف الايجاب والسلب في الكلية والجزئية في الشرطية والحملية كانت في
الحقيقة اقساما ثانوية قوله لان المعتبر آه لانها الموصوفة بالصدق والكذب والاتصال
هذا الوجه مختص بهذا المقام والوجه العام ما قالوا من ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والحقيقة
والمجاز يحمل على المجاز قوله تسمية اه اطلقت عليه لاوضعت له والا لكان مشتركا قوله وكذلك
لفظ القول النسبة في مطلق الاطلاق فان القول مرادف المركب والمركب صفة اللفظ لانه ما دل
جزؤه على جزء معناه والمعنى انما يوصف به بالعرض على ما نص قدس سره في اول بحث المعاني
المفردة فالقول حقيقة في الملفوظ مجاز في المعقول على عكس القضية ولا يمكن ان يقول لفظة القضية
منقول من القضية الملفوظة الى المعقولة بناء على ان القدماء جعلوا موضوعات مسائل المنطق
الالفاظ والمتاخرون اجروا الاحكام على المعقولات لان المنقول يشترط فيه تغير المعنى الاول
ولا تغير ههنا على ان جعل القدماء الالفاظ موضوعات المسائل لايقتضي الوضع لجواز ان يكون ذلك
الجعل باقامة الدال مقام المدلول تسهيلا للفهم كيف وقد اتفقوا على ان موضوع المنطق المعقولات الثانية
والمعلومات التصورية والتصديقية قوله ثم القضية آه بيان للفرق بين القضية والتصديق
فانه قد يشتبه على بعض الاوهام لاعتبار الحصول في الذهن في القضية لان الصدق والكذب
انما يعرض لها باعتبار حصولها في الذهن ولاطلاقهم التصديق عليها وحاصل الفرق ان القضية من
قبيل المعلوم والحصول في الذهن شرط لها والتصديق من قبيل العلم واطلاق التصديق اما على التجوز

باعتبار انہ متعلق التصدیق او علی ارادۃ المصدق بہ عن التصدیق قولہ ہو العلم بالعلوم آہ بمعنے الاذعان والتسلیم لہ لا بمعنی التصور لہ قولہ فہذہ المعلومات من حیث اہ حصول المعلومات حصول حصول ظلی الا لوجب اتصاف النفس بہا وحصول العلم حصول اصلی فلا یرد انہ اذا اعتبر الحصول فی الذہن فی القضیۃ یلزم اتحاد القضیۃ والتصدیق اذ لا فرق بین العلم والمعلوم عند القایل بحصول الاشیاء بانفسہا فی الذہن الا باعتبار القیام بالذہن وعدم القیام بہ علی ما تقرر فی محلہ قولہ العلم بالمعلوم الی آخرہ بمعنی الاذعان والتسلیم لہ لا بمعنی التصوریۃ قولہ لا یتعلق الا بہا بخلاف اطراف القضیۃ فانہا کما یتعلق التصدیق بہا یتعلق بما عداہا اعنی الوقوع واللاوقوع فلیس لہا اختصاص بالتصدیق مصحح لان یطلق بمعنی المصدق بہ علیہما فادعاء الحصر لیکون لاطلاق التصدیق بمعنی المصدق بہ نوع اختصاص بالقضیۃ قال وقولہ یصح ان یقال آہ ای فی حکم الفصل فی حق الامتیاز فان الفصل لیشترط ان یکون مفرداً محمولاً قال فاما ان یحل بطرفیہما ای باعتبار طرفیہما وبالنظر الیہما الی مفردین فالقیود المذکورۃ فی جانب الموضوع او المحمول فالجہۃ غیر معتبرۃ فی الانحلال حتی یرد انہ قد یحل الحملیۃ الی اکثر من مفردین نحو زید القایم قایم فی الدار قولہ القضیۃ لابد فیہا آہ مقصودہ بیان ان زوال الربط بین الطرفین انحلال لا الجزئیۃ قولہ من الحکم بمعنی الوقوع واللاوقوع کما نص سابقاً ولاحقاً لکن بشرط کونہ معقولاً کما ذکرہ سابقاً بقولہ من حیث انہا حاصلۃ فی الذہن ولا ینافی ما ذکرہ قدس سرہ فی شرح المفتاح من ان المتحمل للصدق والکذب ہو الحکم المعقول اعنی الایقاع والانتزاع دون الوقوع واللاوقوع قولہ فہما اہ الفاء للتفسیر او جزاء شرط محذوف ای اذا کان لابد فیہما من امور ثلثۃ قولہ بمنزلۃ المادۃ فی کون القضیۃ بہا بالقوۃ کالجسم بالمادۃ انما قال بمنزلۃ المادۃ لاختصاصہا بالاجسام وقس علی ذلک قولہ بمنزلۃ الصورۃ قولہ وانحلال القضیۃ اہ فان الانحلال فی اللغۃ کشادہ شدن گرہ وہو ابطال الصورۃ مع الحیل بحالہ قولہ کلمۃ لیس اہ لما کان کلمۃ لیس بحسب التراکیب الامتزاجی والاعلی رفع نسبۃ الایجابیۃ فلا یکون والا علی ما یربط المحمول بالموضوع وجہہ بان المجموع من حیث المجموع یدل علی وضع النسبۃ السلبیۃ فیکون رابطاً لہا بمنزلۃ الصورۃ للقضیۃ السالبۃ فصح الانحلال فیہما فیشملہما التعریف بہا ای المحکوم علیہ قولہ وبہ اہ ای بالحکم الحملی والاتصالی والانفصالی فیدخل فیہما المقدم والتالی قال لہا المحکوم علیہ الی آخرہ اراد بالحکم الحملی او الاتصالی والانفصالی فیدخل فیہما المقدم والتالی قال ان یحذف اہ کما لابد فی القضیۃ المعقولۃ من الحکم الذی ہو بمنزلۃ الصورۃ بہا کذلک لابد فی القضیۃ الملفوظۃ مما یدل علی الحکم المذکور لفظاً

كان او حركة وهو بمنزلة الصورة اما سواء كانت ثنائية او ثلاثية فيحذفهما واذا التزما ابطال صورتهما
والانحلال الى اجزائهما المادية فيشتمل نحو زيد قائم وقام زيد بلا ريبة وحمل الحذف ههنا على الترك
لفظا او تقديرا ليشتمل الثنائية بناء على حمل الاداة على الالفاظ الدالة على الربط لا يصح لتفسير الانحلال به فانه
ابطال الصورة ثم ما ذكره الشارح معنى انحلال القضية الملفوظة وانحلال القضية المعقولة ما ذكره قدس سره
في الحاشية السابقة قال ان حكم فيهما آه بان احدهما هو الآخر اما صريحا كما في الحملية الاسمية او
ضمنا كما في العقلية كما سيجيء في كلامه قدس سره وانما لم يعتبر والحملية العقلية قسما آخر من الحكم تقليلا
الاقسام وضبطا للانتشار بقدر الامكان قال ان حكم فيهما بان احدهما ليس الآخر اي قصدا
كما هو المتبادر فلا يرد الموجبة السالبة المحمول فان الحكم القصدي فيها الايجاب قال الشمس طالعة
والنهار موجود من ان كان رابطة زمانية فيجب حذفها ايضا فالمراد بقوله كلمة ان مع مدخولها او
لان معنى كانت الشمس طالعة كاين طلوعه وهو معنى الشمس طالعة على حققه الشارح ره في شرح المطالع
من ان كلمة كان معتبر في جانب المحمول كما سيجيء واما القول بان ايراده لمجرد رعاية ان حرف الشرط
لا تدخل على الاسم لا مدخل لها في القضية فلا يطابق كلامهم قال المراد فالمفرد اما المفرد بالفعل او بالقوة
الى ما يليهما فكلمة او للتعميم كما في قوله كونوا حجارة او حديدا ايات بكم الله جميعا واما لمجرد التاكيد كليس للترديد
او التقسيم قال هو الذي تفسيره للمفرد بالقوة يعني ان لفظ القوة تدل على عدم كونه مفردا وهو ظاهر
على صلاحية لها وذلك بان يمكن التعبير عنه بالمفرد قال واقلها اه اقل الالفاظ المفردة التي يمكن
التعبير عنهما عن اطراف تلك القضية مشتقة هذه الالفاظ وقلة مؤنتها ظاهرة بعدم احتياجها الى ملاحظة
خصوصية الاطراف ومعانيها والنظم كلمة ان كما لا يخفى وقرانها مكسورة غير صحيح لوقوعها موقع المفرد
قال بل يقال اه يعني ان الحكم في الشرطية لما كان باتصال وقوع النسبة وقوع اخرى او انفصاله
عنه لم يمكن التعبير عن اطرافه بالمفرد وما قيل انه قد عبر عن طرفي الشرطية بقوله هذه القضية فتوهم ان المعتبر
به عنه مجموع قوله وان تحقق هذه القضية ففي هذا التعبير صار ما كان مقدما في التعبير الاول جزءا لا من
حيث انه مقدم قال بقي ههنا شيء يعني وان اندفع بالتعميم المذكور الانتقاض بالامثلة المذكورة عن
التعريفين لكن بقي اشكال آخر وهو انه على هذا التعميم يدخل جميع الشرطيات في الحملية لتحقق التعبير عن
اطرافهما بالمفردين بعد الاطلاق اي حذف الحكم الاتصالي والانفصالي لانه كان مقتضيا لملاحظة
الطرفين تفصيلا مانعا عن التعبير للمفردين فاذا زال يمكن التعبير بالمفردين فيصدق على جميع الشرطيات انها ما
ينحل طرفاها الى مفردين بالقوة واندفع ما قيل انه لا يمكن التعبير عن طرفي الشرطية بعد الانحلال بمفردين

لان الخلال القضیۃ الی ما فیہ ترکیبہا الان ترکیب الشرطیۃ من قضیتین بالقوۃ یمکن التعبیر فیہما المفردین بعد زوال الحکم الشرطی المقتضی بملاحظۃ الطرفین تفصیلا فیکون الخلالہما الی مفردین بالقوۃ فتدبر فانہ خفی علی الناظرین قال والصواب ای فی التقسیم والضمیر فی قولہ یرد علیہ راجع الی القول المدلول علیہ فیقال دور وقولنا زید ابوہ قایم علی التقسیم المص لخروجہ عن القسم الاول لدخولہ فی الثانی بخلاف ہذا التقسیم فانہ لا یرد علیہ وکذا ورد وبعض المنقوض علیہ مما قیل ان الواجب تثنیۃ الضمیر فی الموضعین لرجوعہ الی القسمین وتبدیل لئلا یرد بقولنا لانہ یمکن لا یرد فہم لان معنی لئلا یرد دلنا یدخل احد القسمین فی الاخر قولہ والاولی آہ لم یقل والصواب لانہ یمکن توجیہ ما ذکرہ بحیث لا یرد علیہ شیٔ کما اختارہ المحقق التفتازانی من ان المراد بالمفرد بالقوۃ ما یمکن التعبیر عنہ بمفرد حال کونہ جزءا من القضیۃ عند افادۃ حکمہا والحملیۃ تنحل الی شیئین ویمکن التعبیر عنہما بلفظین مفردین حال اعتبار الحکم الحملی بینہما بخلاف الشرطیۃ فانہ لا یصح فیہما ہذا اذاک عند افادۃ الحکم الشرطی فہی تنحل الی شیئین یمکن تعبیرہما بمفردین عند قصد افادۃ الحکم الشرطی ولما کان ہذا التوجیہ تکلف فی تفسیر المفرد بالقوۃ ولزوم استدراک قید الانحلال قال الش والاولی قال واما ثانیا اہ انما اخرہ مع انہ تحقیق والاولی الزامی لانہ یستلزم عدم صدق التعریف الشرطیۃ علی فرد من افرادہ واقوی من الاولی ففیہ ترقی من الاضعف الی الاقوی قولہ ومن الضعف اہ والسر فی ذلک ان الحکم فی الحملیۃ واتحاد الطرفین فی الوجود وہو یقتضی ملاحظتہا اجمالا فلا بد ان یکونا مفردین بالفعل او بالقوۃ بخلاف الشرطیۃ فان الحکم فیہما باتصال وقوع النسبۃ بین شیئین لوقوع اخری او بالانفصال بینہما ولا شک انہ یقتضی ملاحظۃ النسبۃ والطرفین قصدا وقولنا ہذا اللزوم لذلک لیس تعبیرا عن الشرطیۃ بل ہو قضیۃ حملیۃ معناہا معنی الشرطیۃ قولہ سمیت حملیۃ زاد لفظ التسمیۃ اشارۃ الی انہ مفہوم اصطلاحی قولہ ہذا ہو المطابق اہ فی الحصر اشارۃ الی ان ما قالہ المتاخرون من زیادۃ لفظ الانحلال غیر مطابق لکلامہ قولہ اسے اجزائہ الموجودۃ فیہ ای المادیۃ کما یشعر بہ اخر کلامہ وقول الش مامنہ الترکیب فان الترکیب ابتداء ومنہا اسے حصول الصورۃ فلا یرد ان الصورۃ من الاجزاء الموجودۃ ولا ینحل الیہا قولہ الا اذا اعتبر فیہا الحکم ایقاعا او انتزاعا ای اعتبر الوقوع واللاوقوع حال کونہ حاصلا فی الذہن ومعقولا کما عرفت مرارا قولہ لا یرتبط النسبۃ ضرورۃ آہ لان النفس لا یمکن ان یلتفت

الی شیئین قصدا و بالذات و عدم صیرورتہ محکوما علیہ او بہ عدم اقتدار النفس علی ذلک لا یستلزم عدم اتصافہ بشئ من النقیضین فی نفس الامر حتی یلزم ارتفاع النقیضین علی ما وہم قولہ ان یصیر محکوما علیہ او بہ بالحکم الحملی والاتصالی والانفصالی قولہ فما لم تجرد القضیۃ ای عن الوقوع واللاوقوع من حیث حصولہ فی الذہن فلا یرد انہ کیف یمکن تجریدہا عنہ والحال ان الحکم الاتصالی والانفصالی انما ہو بین وقوع النسبتین اللتین ہما فی المقدم والتالی قولہ ما لا ینضم الیہ الحکم بمعنی الوقوع واللاوقوع من حیث انہ حاصل فی الذہن وکذلک فیما بعد قولہ فقد وجد الحکم فی الاطراف ای الوقوع واللاوقوع من حیث حصولہ فی الذہن علی وجہ الاذعان فلا یرد ان وجود الحکم لا ینافی العلم بکونہ لان القضیۃ قد یکون کاذبۃ قولہ ان اردت اہ ہذا التفصیل ماخوذا من کلام الشیخ فی الشفاء وظن بنقلہ لک بعبارتہ فانہ یوجب لشافی نقلتک فی تحقیق معنی الحملیۃ والشرطیۃ قال والقول الجازم یحکم فیہ بنسبۃ معنی الی معنی اما بایجاب واما بسلب وذلک المعنی اما انیکون فیہ ایضا مثل ہذہ النسبۃ ولا یکون فانکان وکان النظر فیہ لا من حیث ہو واحد وحملہ بل من حیث یعتبر تفصیلہ فان القول الجازم لیس ببسیط ولا حملی کقولنا ان کانت الشمس طالعۃ فالنہار موجود فقد حکم ہہنا بایجاب نسبۃ الاتصال بین قولنا الشمس طالعۃ وبین قولنا النہار موجود فاوجب ہو تالیتہا الاول وکقولنا اما انیکون الشمس طالعۃ واما انیکون اللیل موجود فقد اوجب ہہنا النسبۃ عنادا بین قولین وبین اجزاء کل واحد من القولین فی المثالین ترکیب ایضا بحکم قوما ہذہ النسبۃ اعنی النسبۃ الجاعلۃ للقول جازما فان قولنا الشمس طالعۃ قد یشتمل علی الایجاب النسبۃ بین الشمس وکذلک فی سائر الاجزاء وان لم یستعمل من حیث ہو بہذہ الصفۃ وجمیع ما کان علی ہذا الوجہ یسمی شرطیا وما جری مجری الاول یسمی متصلا وما جری مجری الثانی یسمی منفصلا واما ان لم یکن کذلک بل کان الترکیب بین معنیین لا ترکیب فیہما اصلا کقولنا زید حیوان او بین معنیین فیہما ترکیب لا صدق فیہ ولا کذب یمکن ان یقوم بدلہ مفرد کقولنا زید حیوان ناطق ثابت فان ترکیبا لجزء منہ وہو حیوان ناطق ثابت ترکیب بہذہ الصفۃ لقوم بدلہ لفظ مفرد کقولنا النسان او ترکیب فیہ صدق وکذب ولکن اخذ من حیث ہو جملۃ یمکن ان یدل علیہا لفظ مفرد واعتبرت وحدتہ لا التفصیلہ کقولنا الانسان یمشی قضیۃ فانہ لیس یلتفت الی حال الانسان وحال حمل الشیء علیہ بل الی الجملۃ التی یجوز ان یسمی قضیۃ کذلک لو قلت سمعت انہ رای

عبد الله زید اه با اشبه هذا لمجمع هذه التی لا یرد ان یحکم فی اجزائهما بالنسبة الایجابیة او السلبیة وان کان تحقق فی بعضها ان یکون فی الجزء منهما ایجاب او سلب فیجعل التالیف الایجابی والسلبی کشیء واحد ملتفت الی وحدته بحیث یمکن ان یدل علیه اسم واحد ان ارید فهو حملی وخاصته ان المنسوب الیه یقال فی ایجابه انه هو جعل منسوبا کما یقال ان الانسان هو حی وفی السلب خلافه واما فی الشرطی فانما یقال فی ایجابه ان هذا اللازم تال لذلک ومعاند له ولا یقال لاحد الجزئین انه الاخر انتهی فتامل فی هذه العبارة الجزلة تجد فیه تحقیقا وافیا ببیان الاقسام شافیا عن الشکوک والاوهام ماشفا لما ذکره قدس سره فی تفصیل المرام **قوله** الانسان حیوان بناء علی ان معنی الحیوان جسم نام حساس لا شیء وحیواة و الارکان مشتملا علی النسبة التقییدیة **قوله** التقییدیة المراد بها ما عدا التامة بمعنی یصح السکوت علیه فیدخل فیه التوصیفیة والاضافیة والامتزاجیة ونسبة المشتقات الی فاعلها **قوله** فیکون القضیة ایضا حملیة لانه لا بد من ملاحظة النسبة اجمالا لا یمکن الحکم بالاتحاد کقولنا زید ابوه قائم وکذا زید اضربه لانه لا یقع محمولا الا بتاویل مقول فی حقه **قوله** ملحوظا اجمالا بان لا یلتفت الی نسبة قصدا بل الی المجموع من حیث المجموع **قوله** ایضا حملیة لصحة الحکم بالاتحاد **قوله** ملحوظا تفصیلا ای یکون النسبة ملتفتا الیها قصدا وذلک یستدعی بملاحظة طرفیها مفصلا فلا یمکن الحکم بالاتحاد **قوله** کقولنا ان کانت الشمس طالعة آه وکذا ان جاءک زید فاضربه سواء جوزنا وقوع الانشائیة جزءا بلا تاویل او بتاویل **قوله** علی التقییدیة مطلقا ای من غیر تفصیل کما اشار الیه بقوله بان کانت تقییدیة فهی ایضا حملیة وذلک لانهما لا یکون ملحوظة الا اجمالا لانه التعریف حال المنسوب بالقیاس الی المنسوب الیه **قوله** لان لانه ای المشتمل المذکور **قوله** اذ لا یمکن ان یستفاد آه لما عرفت من ان النسبة فیهما ملحوظة قصدا وبالذات وذلک یستدعی ملاحظة الطرفین کذلک لا یمکن ان یستفاد من المفرد ملاحظة امور المتعددة مفصلة وما قیل انه یمکن ان لو وضع مفرد بازاء مفهومات مترتبة یفهم منه تلک الامور مفصلة مترتبة بناء علی ان الدلالة تابعة للوضع فجوابه انه قدس سره یعنی الامکان الوقوعی لا الذاتی **قوله** ارادان کل واحد آه ونحو ان جاءک فاکرمه داخله فی الشرطیة بناء علی ما حقق قدس سره من ان جزء الطلبی ما قیل بالجزئی ای یقال فی حقه اکرمه وما اورد علیه من ان مقصود القایل به لیس الا تعلیق الطلب بالشرط والتلازم للاخبار لا یقتضی اتحادهما فالحق ان یقال انه لیس بقضیة بل هو انشاء کقولک اکرم زیدا ان جاءک فمندفع بما حققه فی حواشی المطالع لا یلیق بالموضوع ببیانه **قوله** فیکون قضیة بالقوة القریبة من الفعل اذ لا یحتاج فیها بعد حذف الرابط الی شیء سوی الاذعان لتلک النسبة بخلاف ما اذا لوحظ

النسبة اجمالا فانه قضية بالقوة البعيدة لاحتياجها الى ملاحظة النسبة تفصيلا ايضا **قوله** فيصح التقسيم
بهذا الوجه اى باعتبار الانحلال الى قضيتين مشترقة **قوله** لايوجد فى شئ من طرفيهما الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع
الذى اعتبر فيهما من حيث انه حاصل فى الذهن اذ لو وجد ذلك لم يتركب الشرطية الصادقة عن كاذبين بل
فرض الحكم فان معنى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود انه يقع الثانية على تقدير وقوع النسبة
الاولى سواء وقعت النسبتان اولا **قوله** فان ادوات الشرط والعناد آه اراد بالشرط معنى التعليق
كما هو الشايع فلذا قابله بالعناد **قوله** اخرجتا اه اى على تقدير وجود الحكم فيهما قبل دخولها كما يدل
عليه البيان وانما خص هذه الصورة بالبيان لانها منشاء توهم القايل بان اطراف الشرطية قضايا
وما قيل ان المراد اخراجها عن صلاحية الحكم فمنع كونه تكلف محل المنع فانه لو انتفت
الصلاحية لما عاد الحكم بعد الحذف كما فى القياس الاستثنائى **قوله** المتصلة الموجبة اه لما كان تعريف
المتصلة فى المتن اعنى وهى التى تحكم فيها بصدق قضية او لاصدقها على تقدير اخرى بعد ما افاده ثم
ان المراد بلاصدقها سلب صدقها لا المعدول والا لخرج السالبة ولزم اعتبار لاصدقها فى قوله على
تقدير صدق اخرى لئلا يخرج ما حكم فيها بصدق قضية او لاصدقها على تقدير لاصدق اخرى انه خلاف
الواقع اذ لا يكون فى المتصلة الا تعليق الصدق بالصدق لكن فيه ايهام اختصاصه باللزومية فان
المتبادر من حدوث القضية على تقدير صدق اخرى ان يكون بينهما علاقة تقتضى ذلك وايهام ان الحكم
فيهما باى وجه وان معنى الصدق ما هو لانه بعد الاضافة وان تعين انه ليس بمعنى الحمل لكنه يجئ بمعنى
المطابقة للواقع والتحقق تعرض قدس سره لتعريفهما وبيان اقسامهما بحيث يندفع ذلك فتعين
ان الحكم ههنا بالاتصال فى التحقق سواء كان لعلاقة اولا وان الصدق ههنا بمعنى التحقق فى
نفس الامر لا بمعنى المطابقة للواقع والا لتركب المتصلة الكلية الصادقة من مطلقتين عامتين
ضرورة دوام صدق المطلقة العامة وليس كذلك فانه يصدق قولنا كلما صدق الانسان حيوان
صدق زيد قايم ولا يصدق كلما كان الانسان حيوانا كان زيد قايم **قوله** تحقق قضية معنى
تحققت القضية وقوع نسبتها فى نفس الامر والمراد من الحكم فيهما بالاتصال ان يكون مدلوله المطابقى
ذلك لئلا ينتقض تعريف كل واحد من المتصلة والمنفصلة بالاخرى بناء على تلازم الشرطيات **قوله**
وسيجئ عليك اشارة الى ما سيجئ من ان كل واحد من الاتفاقية المتصلة ومانعة الخلو ومانعة الجمع
منفصلين عاما وضعا **قال** ولكنهما قد يكونان اشارة بذلك الى ان المراد المانعة الجمع بالمعنى الاخص
اعنى ما حكم فيها بالتنافى بالصدق فقط اى مع عدم التنافى الكذب لا بمعنى الاعم اعنى ما حكم فيها

بالتنافي في الصدق فقط بمعنى عدم الحكم بالتنافي في الكذب فانه شامل للحقيقية ايضا وكذلك الحال في
مانعة الخلو قال فلا يكون حملية آه اى لا يصح اطلاق هذه الاسامي عليها كما يدل عليه الجواب وليس معناه
فلا يكون داخلة في تعاريفها اذ بعد ما بين المعنى الاصطلاحي الشامل للسوالب بحيث لا مرية فيه لا معنى لنفيها عنها
قال ما ثبت ما موصلة اى لان الحملية والمتصلة والمنفصلة بحسب اللغة التي ثبت فيها الحمل والاتصال
والانفصال والحمل على النافية نظرا الى ارجاع الضمير الى السوالب وهم يوجب التكرار وما حررنا اندفع ما قيل
ان الحمل بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وبمعنى النسبة الحكمية متحقق في السوالب
فيصح اطلاق الحملية بمعنى المنسوب الى الحمل لان الكلام في الاطلاق بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي
على ان ما ذكره لا يطرد في المتصلة والمنفصلة قال بحسب مفهوم اللغة اعني ما اتصف بالحمل والاتصال
والانفصال بل بمعناها الاصطلاحي قوله وان لم يكن معنى الشرطية آه وهو المنسوب الى الشرط بمعنى
تعليق شئ بشئ قوله وقد يتوهم آه التوهم ناش من تخصيص السوالب في التعبير بالتوهم وتجهيل القائل
اشارة الى كمال ضعفه فلذا لم يتعرض لدفعه لان تخصيص بالسوالب بواسطة ان الكلام فيها لا في الحكم
عن الموجبات يشهد عليه بيانه لقوله مفهوماتها الاصطلاحية اه ولذا قال الاظهر ولم يقل والظاهر قوله
وقد يتوهم من هذه العبارة فان معناه واما المناسبة المحققة للنقل في السوالب فانه يدل على تحقق
النقل اليها والتعليل بقوله فلمشابهتها يدل على تاخيره لكن المتوهم مندفع بالعناية بان يقال معناه نعم
المناسبة المحققة للنقل الى المعنى العام متحققة باعتبار جميع افراده قال اما الموجبات آه والقرينة على انها
منقولة الى المعاني الاصطلاحية العامة ما سبق من قوله مفهوماتها الاصطلاحية آه فيصرح به الش
في شرح المطالع قوله فلا حاجة الى الالتزام اه وكيف يلزم وهو يستلزم ان يكون اطلاقها على الموجبات
مهجورا لان النقل مشروط بالهجر المنقول عنه قوله هي الحملية والشرطية واما ما وقع في الاشارات من ان
اصناف التركيب الخبري ثلثة حملية ومتصلة ومنفصلة فالمراد منه الاصناف المحصلة والشرطية لكونه جنسا
لها ليس امرا محصلا قوله كان مفهوماتها اه انما قال كان آه لان الايجاب والسلب خارجان عن
حقيقة الحملية فالتحصيل لها بالنسبة تحصيل الماهية المبهمة بالفعل بخلاف الشرطية ولذا قال فلا تحصيل مفهوما
الا بها قوله ان انقسام القضية اه لانه حصر داير بين النفي والاثبات بجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومي
القسمين بالانحصار باى تقسيم قسمت من التقاسيم المذكورة واما كون كلامي طرفي الشرطية مشتملا على
ملاحظة النسبة تفصيلا وبالنظر الى الواقع حتى لو وجد وفيه احد طرفيها مفرد بالفعل وبالقوة والاخير
مشتمل على النسبة الملحوظة تفصيلا يكون شرطية واما ما قيل او علمت زيدا قائما قضية بالفعل

والنسبة الملحوظة بين علمت وبين زيدا قائما نسبة تامة خبرية وليست بحملية لان احد طرفيها ليس بمفرد بالفعل ولا بالقوة فانه لا تفاوت بين ملاحظة مفهوم علمت وحده وبين ملاحظة حال كونه جزء من هذا المركب ولا شرطية لان الشرطية لا يكون شئ من طرفيها قضية صلة بالفعل ولا شك ان احد طرفيها قضية فمدفوع بان علمت قضية حملية لانه بمعنى انا عالم زيدا قائما بتاويل قيام زيد ولذا يصح دخول ان المفتوحة عليهما والمجموع فضلة خارج عن النسبة التامة الخبرية كان قيل انا عالم لقيام زيد ولو كان تعلق الفعل بالمفعول نسبة تامة خبرية لزم ان يكون مثل ضربت زيدا قائما في الدار وقت الظهر مشتملا على نسبة خبرية ملحوظة قصدا والوجدان يكذبه وكلام القوم يبطله قوله فان الحملية اه يعني ان الحملية مركبة نفسها من اجزاء ثلثة فليس بسيط بمعنى ما لا جزء له لكنه يقع جزء من الشرطية فيكون بسيطة بالقياس اليها بمعنى انها اقل جزء منها ولم يكتف بكونها اقل جزء منها بان يقول الشرطية لا بد فيها مع لا بد منه في الحملية من المحكوم عليه وبه والنسبة ان يكون طرفاها مركبة بخلاف الحملية لان مجرد ذلك لا يكفي في تقديم مباحث الحملية على مباحث الشرطية فلهذا اعتبر البسائط من حيث الجزئية لكن بعد اعتبار الجزئية لا حاجة الى اعتبار البسائط كما لا يخفى قوله ولا نعني آه اي من قولنا انها يقع جزء اللشرطية قوله التي هي سوى الحكم اي الوقوع واللاوقوع من حيث حصولها في الذهن بطريق الاذعان وبهذه الحيثية معتبرة في كونها قضية فلا يرد ان ذات الحكم معتبر في الشرطية ايضا الا انه مفروض فيها ندعن في الحملية ووصف الجزء لا مدخل له في الجزئية فيكون الحملية بجميع اجزائها جزء اللشرطية من غير حاجة الى ما تكلفه السيد قدس سره منها قوله فكانها اه اي اذا كانت باعتبار اكثر اجزائها جزء منها فكانها بتمامها جزء منها فيكون متقدمة عليها طبعا فاستحقت التقديم في البحث ليوافق الوضع الطبع قال ويسمى موضوعا اي المحكوم عليه في الحملية لا مطلق المحكوم عليه وكذا قوله يسمى محمولا قال ان تدل عليها بلفظ التسوية بين الاجزاء فلا يرد ان حقها ان يدل عليها بدال لفظا كان او لا قال واللفظ الدال هذا بناء على الاكثر والا فالرابط قد يكون حركة كما سيصرح به قوله لان محصل معناه اه اي معناه الذي لا يتبدل بتغير العبارات وبهذا الاعتبار حصر القضية في الحملية والشرطية وان اختلفت القضيتان في المدلول لا دل الذي يختلف بحسب تغير العبارة وللاشارة الى ذلك زاد لفظ محصل فما قيل لا نم ان محصل معناه ذلك بل هو معنى آخر لازم لمعنى هذه القضية وهم قال واما النسبة اه اي النسبة التي هي مورد الوقوع واللاوقوع فان الايجاب والسلب يطلق بمعنى الثبوت واللاثبوت ايض على ما ذكره المحقق التفتازاني

وخلاصہ

فی شرح العضدی حیث قال الوقوع واللاوقوع ہو الایجاب والسلب ای ثبوت شئی لشئی او انتفاءہ عنہ فی توصیف النسبۃ الحکمیۃ بالمورد لہما وتوضیحہما بعینۃ الایجاب و السلب تصریح بمغائرتہما علی ما ہو راءی المتاخرین من اثباتہم للقضیۃ جزءا آخر سوی الوقوع واللاوقوع یسمونہ النسبۃ الحکمیۃ التقییدیۃ المشترکۃ بینہما کما یدل علیہ قولہم وقوع النسبۃ ولاوقوعہا قال ان اجزاء الحملیۃ اربعۃ علی رای المتاخرین والتحقیق ما ذہب الیہ المتقدمون ان الجزء الثالث ہی ثبوت المحمول للموضوع لکنہ یتعلق بہ علمان تصوری من حیث انہا نسبۃ بینہما وعلم تصدیقی باعتبار مطابقۃ للنسبۃ التی بینہما فی نفس الامر وعدم مطابقۃ ایاہا قال فان النسبۃ ما لم یعتبر معہما الخ فہی رابطۃ بالعرض والمتبادر من قولہ بہا یرتبط ما یکون رابطۃ بلا واسطۃ وہی الوقوع واللاوقوع فیکون فی قولہ بہا یرتبط اشارۃ الیہ قال یتاویان بعبارۃ واحدۃ احدہما بدلالۃ المطابقۃ والثانی بدلالۃ الالتزام فلا یلزم الجمع بین الحقیقۃ والمجاز علی ما وہم قولہ واکانت التزامیۃ کما یدل علیہ التعبیر بوقوع النسبۃ ای وقوع النسبۃ التی ادرکت بین المحمول والموضوع بینہما فی نفس الامر وتعبیرہم ادراک النسبۃ او لاوقوعہا بادراک ان النسبۃ واقعۃ او لیست بواقعۃ للاشارۃ الی ان المراد یکون الادراک بطریق الاذعان لذلک الوقوع او اللاوقوع الذی ہو امر اجمالی مورد النسبۃ لا ان الوقوع واللاوقوع عبارۃ عن ہذہ القضیۃ والالزم اعتبار القضیۃ فی القضیۃ والتصدیق فی التصدیق الی ما لا یتناہی قال ولہذا اخذ اجزاء القضیۃ واحدا ای فی القضیۃ الملفوظۃ وہذا متفق علیہ من الفریقین انما الاختلاف فی اجزاء القضیۃ المعقولۃ قال حتی ینحصر الاجزاء ای اجزاء القضیۃ الملفوظۃ قال ثم الرابطۃ اداۃ فقضیۃ مہملۃ فلا یرد انہ قد یکون حرکۃ قولہ یعنی ان النسبۃ الخ دفع لما اوردہ المحقق التفتازانی من انہ لو کان توقف مفہوم اللفظ علی شئی موجبا لکونہ اداۃ لکان جمیع الاسماء الدالۃ علی النسب والاضافات ادوات وحاصل الدفع ان المراد بالتوقف عدم الاستقلال بالمفہومیۃ لکونہا والۃ علی نسبۃ ہی آلۃ لتعرف حال الطرفین غیر ملحوظ لذاتہا کسائر معانی الحروف واشار الیہ بقولہ علی النسبۃ الرابطۃ فانہا باعتبار ملاحظتہا من حیث ذاتہا لیست برابطۃ قال وہی غیر مستقلۃ وہی تمام معناہا والدال علیہا لفظ مفرد ولظہور ہذہ القیود ترکہما وما توہم من ان لیس ہو مرکب فمندفع بما ذکرہ قدس سرہ سابقا من ان المجموع موضوع لوضع النسبۃ السلبیۃ قولہ وقد ینا قش الخ اجاب المحقق التفتازانی بان لیس مرادہم ان لفظۃ ہو رابطۃ فی لغۃ العرب بل ان ناقلون المنطق الی العربیۃ استعاروا لفظ ہو للرابط الغیر الزمانیۃ بمنزلۃ است فی الفارسیۃ وہستن فی الیونانیۃ وردہ المحقق الدوانی بانہ مخالف لما ذکرہ الشیخ فی الشفاء حیث

قال واما لغة العرب فربما حذفت الرابطة اتكالا على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت والمذكورة ربما كان
في قالب الاسم كقولك زيد هو حي فان لفظ هو جارت لا يدل بنفسها بل يدل على ان زيدا هو امر لم يذكر
بعد ما دام يقال الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان يدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت بالادوات لكنها تشبه
الاسماء التي والظن ما النا ععت بهم على الاستعارة المذكورة اذا لم يكن في لغة العرب لفظ هو رابطا بل لو كان يجب
عليهم ان يقولوا لا رابطة في لغة العرب سوى الحركات ثم قال ان المنطقيين لا يسلمون ان هو راجع اليه موضوع
ليكون هو عينه بحسب المعنى بل يصرحون على انه ادات في صورة الاسم وينكرون اختصاص الفعل بالمواضع
المخصوصة ولا يلزم لهم موافقة النحويين ولا يخفى انه تحكم لان اختلاف حالته بالتذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع باختلاف المرجوع اليه واستفادة الحكم بدون ذكره ينادي على عدم كونه مستعملا في لغة
العرب للربط واي دليل على ما ادعوه وانما هو رجم بالغيب من غير داع يدعوا اليه قوله فلا يكون رابطة
ولو قيل المراد به الفصل والعماد فيقول الامثلة التي اورده فيها ليست من مواضع الفصل ولو سلم فضمير الفصل
ايضا لا يدل على الرابط بل على التخصيص والتاكيد والفرق بين النعت والخبر كذا في شرح المطالع قوله
ويقال آه عطف على يناقش والمناقش والقايل الشارح في شرح المطالع قوله هو حركة الرفع قال المحقق
التفتازاني الكان الموضوع والمحمول مبنيين فالقضية ثنائية وان كانا معربين فثلاثية تامة وان كان احدهما
فقط معربا فثلاثية ناقصة انتهى ولو اريد الرفع لفظا او تقديرا او محلا لم يكن القضية في لغة العرب ثنائية
قوله زايد على مدلول الرابط فلا يكون دلالته على النسبة دلالة مطابقة فلا يكون رابطة لانها الدال
على النسبة بالمطابقة ولو اريد اعم من ذلك يدخل كان التامة بل الافعال المشتقات كلها في الرابط
وما قيل ان الرابط ما دل على نسبة شئ الى شئ هما خارجان عن مدلولها سواء كان دالا بالمطابقة او لا فلا
يدخل الافعال التامة فمع كونه خلاف المتبادر عن تعريف الرابط يرد عليه ساير الافعال الناقصة وافعال
المقاربة قال باعتبار الرابط قيد بذلك لانها باعتبار اشتمالها على السور وحرف السلب والايجاب
والجهة تقسيمات آخر قال لاشتمالها على ثلثة اي من حيث اعتبار الرابط فلا ينافي اشتمالها على الزائد
من ثلثة باعتبار آخر من الايجاب والسلب والسور والجهة قال لثلاثة معان اي لا وقاتها فلا ينافي
دلالة الرابط الزمانية على الزمان لانه غير مقصود بالافادة ولذا يستعمل فيما ليس زمانيا نحو كان الله
غفورا رحيما ولا يرد ان المعاني اربعة كما مر لان وقوع النسبة والنسبة معنى واحد لشدة الاتحاد بينهما
قال وان حذفت اي تركت فنحو ضرب زيد ثنائية والقول بانه خارج عن القسمين لاستغنائه عن الرابط
والتقسيم للقضية فيها رابطة ففيه ان اراد بقوله فيها رابطة مدلول الرابط فهو لازم في كل قضية كما يدل

علیہ قولہ فالحملیۃ انما ہیہم من اجزاء ثلثۃ وان ارادبہا لفظہا فکیف یصح جعل الثنائیۃ قسما بہا قال الشعور
الذہن لیس قید الحذف بل بیان لوجہ الحذف قولہ الوجوب اہ ای وجوب استعمالہ وامتناعہ وجوازہ
قولہ وفیہ بعد اہ ان کان مراد القائل ضبط الاختلاف المشار الیہ بقولہ ان اللغات مختلفۃ فی
استعمال الرابط فلا یخفی بعدہ لان کون الاحتمالات التسعۃ واقعۃ فی الاستعمال محل تردد وان کان مرادہ
ضبط الاحتمالات العقلیۃ لاستعمال الرابط کما یشیر الیہ قولہ او فی شرح المطالع وعدم الشعور علی بعض الامثلۃ
لا یضر بالغرض فوجہ بعدہ ان ضبط الاحتمالات العقلیۃ لیس مطلوبا فی المقام ولا فایدۃ یعتد بہا فی معرفتہا
قال ای لا یستعمل الرابط زمانیۃ کانت او غیر زمانیۃ کذلک الحذف قال ولغۃ العجم ای اللغۃ
الفارسیۃ فانہ المتبادر من اطلاقہا الشایع عما یدل علیہ الامثلۃ وبما وقع فی بعض کتب اللغۃ الفارسیۃ
بدلہا قولہ ونقض ذلک اہ وایضا نقض بقولہم زید آمد وآید واجیب بتخصیص القضیۃ مما یحتاج فیہ الی
ذکر الرابط وہو ما لا یکون المحمول من الافعال التامۃ فانہا یرتبط لدلالتہا علی النسبۃ الی موضوع
معنی ولذا لا یعقل معناہا بدون ذکرہ قولہ فان قولہم منجم اہ فیہ بحث لانہ من عطف المفرد علی المفرد
فالرابطۃ المذکورۃ یرتبطہا بالموضوع ولو سلم فالمراد لا یستعملون القضیۃ التامۃ بدونہا علی انہ وقع فی
بعض العبارات واللغۃ الفارسیۃ فی الاصل لا یستعملون القضیۃ بدون الرابط فیجوز ان لا یکون ہذا الکلام
من اصل اللغۃ قال ہذا تقسیم ثان اہ لم یورد المص جمیع التقاسیم المذکورۃ فی ہذا الفصل بعنوان التقسیم بل
قال الکان کذا یسمی کذا فلذا صرح الش بکونہا تقسیمات ومعنی کونہ اولا وثانیا وثالثا انہا کذلک فی الذکر
وقولہ باعتبار الرابط وباعتبار النسبۃ وباعتبار الموضوع فی التقاسیم الثلثۃ متعلق بقولہ تقسیم لا بقولہ ثان
فلا یتوہم انہ یفید ان القضیۃ تقسیما اولا باعتبار النسبۃ قال وہذا لا یشمل القضایا الکاذبۃ ای التقسیم
المذکور رد ما قیل تعریف الموجبۃ یشتمل القضایا الکاذبۃ السالبۃ لان النسبۃ یصح بہا ان یقال الموضوع محمول
وتعریف السالبۃ یشتمل القضایا الکاذبۃ الموجبۃ لان نسبتہا یصح بہا ان یقال الموضوع لیس بمحمول فلا یقتصر
فساد التعریفین علی عدم الانعکاس لعدم اطرادہما ایضا ولا یصح قول الش وہذا لا یشتمل القضایا الکاذبۃ لا
یشملہا لکن لا علی وجہ مستقیم فیہ ہم لان النسبۃ التی ہی مدلول الرابط فی الکواذب السالبۃ لیست نسبۃ بہا
ان یقال الموضوع محمول وکذا فی الکواذب الموجبۃ قولہ فیشتملہا قطعا لان النسبۃ التی ہی مدلولہ الکواذب
لیصح بہا عند قایلہا ان الموضوع محمول او لیس بمحمول لکن ہذا انما یصح فی الکواذب التی لا یعلم قایل کذبہا
واما الکواذب التی یعلم کذبہا وبتعمد الکذب فلا یصح بزعم القایل ایضا ان الموضوع محمول او لیس بمحمول
اللہم الا ان یراد بما ہو بحسب زعم القایل ما ہو کذلک نظرا الی الظاہر والی ما یستفاد من کلامہ ولا یخفی بعدہ

وقال المحقق التفتازاني ان النسبة التي تفهم من قولنا الانسان حجر هي التي بها يصح ان يقال الموضوع محمول حيث يصح وان لم يصح ههنا بخصوصية المادة التي في قولنا الانسان ليس بحيوان فهي التي بها يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول وان لم يصح ههنا وهذا في غاية الوضوح لكن المانع ان يمنع اتحاد النسبة في الكاذبة والصادقة لم لا يجوز ان يكون للطرفين مدخل في ذلك والاظهر ان المراد الصحة بحسب التفسير بهذا القول سواء طابق الواقع او لا قال اي على كمية الافراد سواء دخل على الموضوع او المحمول او على متعلقاتهما قال يحصرها ويحيط بها بحيث يخرجها عن الشيوع الذي كان قبل دخول السور فيدخل لفظ البعض ايضا من غير حاجة الى محل انه يسمى باسم الكل قال فلا شتمالها على السور ووجه التسمية في المنحرفة نحو زيد بعض الانسان لا يصح اطلاق المسورة عليهما لعدم وجوب اطراده قال وسورها كل وكل ما يؤدي معناه من اي لغة كانت قال اي كل واحد لا الكل المجموعي اي سور الموجبة الكلية الكل الافرادي الذي يشمول الافراد لا الكل المجموعي الذي هو عبارة عن شمول الاجزاء فان القضية المشتملة عليه شخصية لامتناع صدقه على كثيرين ذهنا وخارجا وما قيل هي مهملة ولفظ كل عنوان الموضوع ليست بسور وعدم جنس دخول لفظ البعض على الكل المجموعي ليس لاجل عدم تعدد افراده حتى ينافي كونه مهملة بل لاجل كون الموضوع مفهوما منحصرا في فرد كانه العالم وواجب الوجود والقديم والشمس والسماء الاولى فوهم لانه لا بد في المهملة من ان يكون الحكم على ما يصدق عليه العنوان ولان الانحصار في فرد انما يصح فيما تعدد افراده ذهنا وفيما نحن فيه لا عنوان ولا افراد فضلا عن الانحصار كما لا يخفى وليت شعري ما يقول هذا الفاضل في نحو كل زيد حسن فانه حكم على اجزاء معينة لشخص معين ثم ما قاله من ان ادخال البعض على المنحصر في فرد ليس بحسن غير مستحسن اذ لفظ البعض لا يقتضي ان يكون لما دخل عليه افراد متعددة في الخارج بل يكفيه التعدد الذهني قال اي بعض الافراد اي انما يكون لفظ البعض سور الموجبة الجزئية اذا اريد به بعض افراد ما دخل عليه بخلاف ما اذا اريد به بعض اجزائه نحو بعض الزنجي اسود فانه لا يكون موجبة جزئية بل مهملة لان لفظ البعض عنوان القضية لا سوره كانه قيل جزء الزنجي اسود وله مفهوم كلي يصدق على كثيرين في الذهن لم يبين ان الحكم على كل افراده او بعضها قال ان ليس كل دال آه يعني ان ليس كل لدخوله على القضية الموجبة المشتملة على الحكم الايجابي سواء كانت ثنائية او ثلاثية يدل باعتبار وضعه التركيبي على رفع النسبة على الوجود الكلي ويلزمه السلب الجزئي كما فصله المجموع يدل على وضع السلب الجزئي فيكون ليس داخلا في السور والرابط معا لافادته نفي الرابط الكلي قال وعلى السلب الجزئي بالالتزام وهو مستعمل فيه لما عرفت من ان المجموع يدل على وضع النسبة السلبية فلا يرد ان ليس هو في قولنا ليس الانسان

ہو مقایم علی وضع النسبۃ بینہما بالمطابقۃ وعلی السلب الجزئی بالالتزام ضرورۃ ان رفع النسبۃ لا یکون الا رفعہ
عن کل واحد وعن البعض فقط وعلی التقدیرین یتحقق السلب الجزئی فیلزم ان یکون المہملۃ السالبۃ بل کل
المہملۃ الموجبۃ ایضا سورۃ والرابط سورالا نہا دالۃ علی الثبوت المطلق ویلزمہا الایجاب الجزئی وذلک لان لیس
ہو فی السالبۃ المہملۃ وہو فی الموجبۃ لم یستعمل فی المدلول الالتزامی قال فاما ان یکون المحمول اہ وذلک
لان ارتفاع الایجاب الکلی اما بارتفاع القید اعنی الکلیۃ او بارتفاع المقید اعنی الایجاب وما قیل ان النفی
یتوجہ الی القید وانہ محط الفایدۃ وکون لازمہ الرفع عن البعض او الثبوت للبعض فہو فی المقامات
الخطابیۃ واما فی المقامات البرہانیۃ فیتوجہ الیہما لانہ المتیقن قال جزما ای صدقا لا شبہۃ فیہ للعقل اصلا فیکون
السلب الجزئی لازما للتقدیرین اللازم لا علی التعیین لرفع الایجاب الکلی قیل ان عدم تحقق رفع
الایجاب الکلی بدون احدہما وعدم تحقق التقدیرین بدون السلب الجزئی انما یدل علی
اللزوم الخارجی ومجرد ذلک لا یثبت ان یکون دلالتہ لیس کل علیہ بالالتزام ما لم یثبت اللزوم
الذہنی بینہما قلت کونہ دالا علیہ مسلم لانہ فرض انہ سور السلب الجزئی والسور ما یدل علی کمیۃ الافراد
والمقصود ہہنا الفرق بان رفع الایجاب الکلی نفس الموضوع لہ والسلب الجزئی خارج عنہ لازم لہ یدل علی
ہذا التفاوت الشارح ہہنا وفیما سیاتی علی مجرد اللزوم والتقیید باللزوم فی نظر العقل او فی الذہن علی ما قیل تکلف
لا یساعدہ عبارۃ الشارح علی السلب الجزئی بالالتزام قال من ضرورات مفہوم ای مما لا بد منہ وقولہ من لوازمہ
عطف تفسیری لہ ویؤیدہ ما فی بعض النسخ المصححۃ ای من لوازم قال لا یقال آہ معارضۃ مبناہ علی
شیوع اطلاق السلب الجزئی علی احد فردیہ اعنی السلب عن البعض والثبوت للبعض کما اشار الشارح الی
ذلک بتفسیرہ للسلب عن البعض بقولہ ای السلب الجزئی والمراد من عموم رفع الایجاب الکلی منہما عمومہ من
حیث الصدق اذ یصح ان یقال السلب الکلی والرفع عن البعض رفع للایجاب الکلی فلا ینافی ما سیجیٔ و
من انہ مشترک بینہما قال لان العام اہ ای لفظ العام اما عدم دلالتہ علیہ بالمطابقۃ فلانہ یستلزم
اتحاد العام والخاص واما بالتضمن فلانہ یستلزم ان لا یوجد العام بدونہ واما بالالتزام فلان الخاص
من حیث انہ خاص لیس لازما للعام فضلا عن اللزوم الذہنی وتحققہ فی بعض الصور کدلالۃ العالم علی
المعلوم الذی ہو اخص منہ فذلک لاجل اللزوم الذہنی بینہما لا من حیث العموم والخصوص قال
لانا نقول اہ منع عموم رفع الایجاب الکلی عن السلب الجزئی وبین منشاء غلطہ بالاضراب بقولہ بل
اعم عن السلب عن البعض مع الایجاب للبعض وبہذا القدر تم الجواب عن المعارضۃ فقولہ واذا انحصر
تحریر الدلیل المذکور علی لزوم السلب الجزئی لرفع الایجاب الکلی وحاصلہ انہ اذا انحصر

رفع الایجاب الکلی فی القسمین اعنی السلب الکلی والسلب عن البعض دون البعض الذین
هما ملزومان للسلب الجزئی مکان السلب الجزئی لا زماله فیثبت اللزوم بین رفع الایجاب
الکلی والسلب الجزئی ودلالة لیس کل علیه مسلمة فیکون مدلولا التزامیا قال وبعبارة
اخری اه ای بدل قوله واذا انحصر آه وفیه اشارة الی ان مآل التحریر من واحد
کما لا یخفی قال یکون مفهومه الصریح اه وذلک لان لفظ البعض یستعمل فیما اذا لم یقصد الحکم علی الکل فلا
یقال بعض الانسان حیوان ویراد به کل بعض منه بان یکون الاضافة للاستغراق بادخال حرف
السلب یکون معناه النفی عن فرد منه غیر معین ثم ما قیل ان لیس بعض وبعض لیس رفع الایجاب الجزئی والسلب
الجزئی لازم لرفع الایجاب الجزئی والاختلاف فی التعبیر فقط قال واما انهما یدلان اه تعرض لذلک مع
عدم الاحتیاج الیه لیظهر الفرق علی وجه الکمال ودون بینهما تعاکسا فی الدلالة علی رفع الایجاب الکلی
والسلب الجزئی فلیس نقیض صریح للایجاب الکلی کل ملزوم لنقیض الایجاب الجزئی ولیس بعض وبعض لیس
بالعکس قال لان تعیین بعض الافراد آه ای لیس مدلول القضیة ومفهومها فی الجزئیة فلا یکون
النفی فی بعض لیس متوجها الی المعین حتی لا یحمل الحمل علی السلب الکلی قال فاشبه النکرة انما قال ذلک لانه
لا یستعمل لفظ کل وبعض الا مضافا او بابدال التنوین من المضاف الیه نص علیه الرضی فلا یکون نکرة لان
تنوین التنکیر لازم لها قال والنکرة فی سیاق النفی اه قد یفید العموم اذا قصد منه نفس الجنس دون الوحدة
نص علیه السید السند قدس سره فی حواشی المطول ومعنی وقوعه فی سیاق النفی ان یکون النفی متوجها الیه
فلا یرد ولیس کل انسان حیوان لان النفی متوجه الی کل قال الا انه لیس واقعا فی سیاق النفی
ای لیس النفی متوجها الیه بل اعتبر البعض اولا وسلب عنه المحمول فالسلب وارد علیه بعد اعتباره
لا یفید العموم واعتبار الضمیر فی لیس بمجرد الرابط فلا یفید العموم کما یدل علیه الرجوع الی الوجدان
والتعبیر عنه بالفارسیة بقولنا بعض انسان نیست آن بعض کاتب ومن لم یفهم مقصد الشارح جعل الضمیر المرفوع
الی البعض فقال بل السلب انما هو ای لفظ البعض وارد علیه فی الاکثر ولا یخفی ان لفظ السلب حینئذ
زائد یکفی وان یقال بل انما هو وارد علیه قوله هذا کلام ظاهری ای منشاؤه النظر الی ظاهر اللفظ حیث
دخل لیس علی بعض فی الاول وبعض علی لیس فی الثانی واما فی الحقیقة فلیس کذلک
لان کلمة لیس رابطة یفید سلب ربط المحمول بالبعض سواء قدم لیس او اخر قوله فان اردت
بحرف السلب اه یعنی ان لیس رابطة یفید سلب الربط لکن لیس اعتبار ان اعتبرت السلب اولا وعبر
البعضیة بعده ویکون معناه سلب المحمول عن الموضوع من غیر نفی البعضیة کان مفاده سلبا جزئیا وان

اعتبرت البعض اولا واعتبرت السلب بعده ویکون لازماله سلب القضیة الموجبة الجزئیة کان مفاده سلبا کلیا ولیس مراده بقوله وان اردت سلب القضیة آه ای یجعل النفی متوجها الی القضیة حتی یرد علیه ان قصدان ہذہ القضیة لیست محققة یجعل القضیة شخصیة والقضیة بتمامها اسم لیس وخبرہ محذوف فلا یصح مع ہذا القصد نصب الجزء الثانی من ہذہ القضیة التی ذکر فیہا کل او بعض قوله فعلی ہذا اہ علی عکس ما ذکر فانه اعتبرت السلب اولا واعتبرت الکلیة بعده کان سلبا کلیا وان اعتبرت کلیة الموضوع مقدما علی السلب کان سلبا جزئیا قوله کما حققنه ای فی لیس بعض وفی بعض النسخ کما حققه ای الش فی شرح المطالع حیث قال والصواب ان یقال لیس کل ولیس بعض اما ان یعتبر سلبهما بالقیاس الی القضیة فلیس کل مطابق لرفع الایجاب الکلی ولیس بعض لرفع الایجاب الجزئی وان اعتبر بالقیاس الی المحمول فلیس کل مطابق للسلب الکلی لیس بعض للسلب الجزئی قال ما مرکان اہ اشارة الی ان قوله وان لم یبین اہ عدیل لقوله وان بین معطوف علیه ذلک لطول الفاصلة قال اما ان یصلح لان یصدق کلیة وجزئیة تمیز عن فاعل یصدق ای یصدق الکلیة والجزئیة ولیس حالا اذ لیس المقصود صدق القضیة حال مقارنتها الکلیة والجزئیة لیرد ان الانسان نوع حشر وان یصلح لان یکون کلیة وجزئیة فلا یصلح لان یصدق حال کونها کلیة وجزئیة والمهملة لیس لها وصف الکلیة والجزئیة حتی یقال ان صدقها بها بل صدقه من حیث الکلیة والجزئیة ولا مصدر اذ الظاہر کلیا وجزئیا قال بان یکون اہ تفسیر الصلاحیة یعنی ان صلاحیة الصدق بالجنبین عبارة عن ان یکون الحکم فیہما علی الافراد فانه مناط الصدق المذکور ولیس المراد معناہ الظاہر اعنی یصلح ان یتصف بالصدق فی کلا الحالین حتی یخرج مثل الحیوان انسان والکواذب نحو الانسان حجر عن تعریف المهملة ویرد ان ذکر احد الوصفین کاف فی التعریف وذکر الاخر اطالة وان التعریف صادق علی بعض الطبعیات اعنی حمل الحد علی المحدود مثل الانسان حیوان ناطق فانه یصلح لان یصدق کلیة وجزئیة مع انها طبعیة وذلک لان معنی الصلاحیة المذکورة ان یکون الحکم علی الافراد ولیس انه یکون الحکم علی الافراد حاصل کونها طبعیة نعم اذا اعتبر الحکم فیہا علی الافراد کانت مهملة ولله در الش رہ حیث دفع ظلمات الشکوک بکلمة واحدة والعجب ممن لم یتنبه بهذہ الدقة فاوردہ الابحاث المذکورة ثم ان الش رہ قدم ذکر المهملة لکونها وجودیة واخرها المصریة لتعلق بیان الحکم بها قوله زعم بعضهم ففی اختیار الش رہ فی التمثیل به اشارة الی الرد علی زاعم المذکور قوله ہہنا ای من قولنا الحیوان جنس واحترز به عن المهملة کقولنا الحیوان ماش فان المحکوم علیه فیہا ما یصدق علیه الحیوان لعدم صحة الحکم علی الطبیعة قوله فان القید اہ یعنی ان الزاعم المذکور لم یفرق من قید الثبوت وقید الاثبات فان قید الاثبات

مایلاحظ حال الاثبات ویعتبر فی جانب الموضوع وقید الثبوت مایکون الثبوت باعتباره فان قیل قید العموم
صرح فی جانب الموضوع وانما لم یجب اعتباره حصل ہناک قضیۃ عامۃ کقولنا الانسان من حیث العموم
نوع قلت بہ کیف ماکان فالقضیۃ طبیعیۃ والکان الحکم فی احد القسمین علی طبیعۃ الکلی المطلق وفی الآخر علی
طبیعۃ الکلی المقید کذا فی شرح المطالع **قولہ** وان لوحظا ای ان لوحظ قید الثبوت حال الحکم جعل القضیۃ
متعددۃ باعتبارہ مثلا القیود المعتبرۃ فی ثبوت الجنسیۃ للحیوان من حیث الکلیۃ والذاتیۃ وکونہ تمام المشترک
لو اعتبرت حال الحکم وتعدد القضیۃ باعتبارہا لایکون القضیۃ منحصرۃ فی خمسۃ اذ بملاحظۃ کل قید قضیۃ
اخری کما انہا باعتبار قید العموم قضیۃ غیر الطبعیۃ **قولہ** احسن بما فی المتن اما اولا فلما فی قولہ ان یصلح لان
یصدق کلیۃ وجزئیۃ من الابہام المحتاج الی التفسیر الذی ذکرہ الش واما ثانیا فلان قولہ وان لم
یبین فیہا کمیۃ الافراد یتبادر منہ ان الحکم فیہا علی الافراد لکن لم یبین فشمولہ للطبیعۃ بناء علی ارجاع النفی
الی القید والمقید واما ثالثا فلان الطبیعۃ مخالفۃ للمخصوصیۃ باعتبار کون الموضوع فیہا کلیا والمسورۃ والمہملۃ
باعتبار عدم کون الحکم فیہما علی الافراد فالاولی ان یجعل فی التقسیم عدیلا لجمیعہما ولان یجمع لشئ من تلک الاقسام
واما ما قیل فی وجہ الاحسنیۃ ان الطبیعیۃ علی مقتضی تقسیم المص ما لایصلح للکلیۃ والجزئیۃ ولا یتناول مثل قولنا
الانسان حیوان ناطق لانہ یصلح الکلیۃ والجزئیۃ وعلی تقسیم الش مایکون الحکم علی نفس الطبیعۃ سواء یصلح
للکلیۃ والجزئیۃ کالمثال المذکور اولا کقولنا الحیوان جنس فقد عرفت ان تقسیم المص متناول لہ ولو سلم فہو
لایفید احسنیۃ تقسیم الش بل بطلان تقسیم المص **قال** قد اہمل فی التاج لاہمال فرو گذاشتن فہو یقتضی بصلاحیۃ
فلذا قال لان الحکم اہ **قال** کقولنا الانسان لفی خسر علی ان اللام للعہد الذہنی **قال** ثلث القسمۃ
فی التاج البیہقی التثلیث سہ گوشہ کردن وسبکی کردن چنانچہ دو رنج میشود وسبکی بماند ونوعی ساختن از
عطر کہ آن را مثلث خوانند وسہ خلف اشتر لبستن فی الحدیث بشر الناس المثلث یعنی الساعی باخیہ یہلک
ثلثۃ نفسہ واخاہ وآمالہ انتہی فعلم ان التثلیث مستعمل فی اللغۃ ولیس مستحدثا وانہ لایقتضی سابقۃ حالۃ فما
قیل انہ مستحدث وانہ یتبادر منہ انہ کان قبل الشیخ التقسیم الرباعی فثلثۃ الشیخ وہم **قال** بخروج الطبیعۃ
ای عن الاقسام الثلثۃ بناء علی ما ہو المصطلح فیما بینہم من تفاسیر تلک الاقسام فلا یرد ان القسمۃ حاصرۃ
انما اللازم دخول الطبیعۃ فی المہملۃ وبعضہم تکلف فادرجہا فی الشخصیۃ بناء علی ان الطبیعۃ لاتحتمل الشرکۃ
وبعضہم فی المہملۃ بناء علی ان معناہ مالم یبین کمیۃ الافراد سواء صلح الحکم علیہا اولا وتفصیلہ فی شرح المطالع
قال فی العلوم ای فی العلوم الحکمیۃ وذلک لان مسائل العلوم قوانین فلا بد من اعتبار انطباقہا
علی جزئیات موضوعہا کما عرفت فی تعریف المنطق فمن قال ان المنطق خارج عنہ بناء علی ان الحکم فی قولنا

کل جنس موصل یفید وکل معرف یجب ان یکون اجلی علی الطبائع فقد سہی لان الحکم فیہما علی الافراد الا ان افراد تلک القضایا الطبائع ولیس الحکم فی شئ منہا علی طبیعۃ الموضوع من حیث ہی قولہ لان الموجودات اہ ای الموجودات التی یترتب علیہا الآثار فی الخارج قولہ ہی الافراد والطبیعۃ انما توجد فی ضمنہا بمعنی امور انتزاعیۃ علی ماہو رای المتاخرین النافین لوجود الطبائع او بمعنی انہما لا یوجد بدون الفرد عند التامل لوجودہا وانضمام التشخصیات الیہا قولہ لانہ لا یبحث فیہا عن الاشخاص لما عرفت من انہ لا کمال للنفس فی معرفۃ احوالہا ولانہا لا تکاد تنحصر فی عدد قولہ ہی معتبرۃ فی ضمن المحصورات فان الحکم فیہا فی الحقیقۃ علی الاشخاص مع المفہوم الکلی عنوان استحضارہا قولہ بخلاف الطبیعیۃ فانہا لیست اہ وما توہم من ان الحکم فی قولہم الکلی الطبیعی موجود علی الطبیعیۃ توہم لان الحکم فیہما علی الطبائع من حیث انہا افراد الموضوع لا من حیث انہا طبائع قولہ لا علی الطبائع اہ اسے من حیث انہا طبائع قولہ فی الظہ انما قال ذلک معا علی ما حققہ سابقا من ان الجزئی یمتنع حملہ علی شئ واما علی تقدیر جواز حملہ علی ما ذہب الیہ المحقق الدوانی فالشخصیۃ تقع کبری للشکل الاول فی الحقیقۃ ایضا قولہ تقوم مقام الکلیۃ فلہا مناسبۃ تامۃ بمسائل العلوم لانہا کبریات الشکل الاول فلا یرد ان الطبیعۃ تقع صغری الشکل الاول لان الصغری لا اختصاص لہا بالعلوم حتی یکون مناسبتہا موجبۃ للاعتبار فی العلوم قال والطبیعیۃ بدون یاء النسبۃ وفی بعض النسخ بہا فح یحتاج الی تقدیر المضاف ای موضوع الطبیعیۃ الحکم لیست من الافراد قال الانحصار ای عدم انحصار التقسیم واما نا ول الاقسام سببا لا یتنا ولہ بقسم فہو بطلان التقسیم لا عدم انحصارہ قال المہملۃ فی قوۃ الجزئیۃ یعنی مقابل الفعل ای لیس جزئیۃ بالفعل للاختلاف تذکیر السور وعدمہ والاختلاف بالسور لا یوجب لاختلاف فی حقیقتہما فیکونان متلازمین فی الصدق فتفسیر القوۃ بالتلازم تفسیر الحکم باللازم قال فانہ معنی تفسیر التلازم للتلایلزم المصادرۃ والدلیل مابعدہ قال یصدق علی بعض الافراد فلا یرد النقض بقولنا الشمس معین خارجا والواجب قدیم حقیقیا لعدم حجۃ ادخال البعض لان الافراد الممکنۃ للواجب الافراد الخارجیۃ للشمس لا یتعدد ولا بد منہ فی دخول البعض لانا لا نم اقتضاء دخول البعض وجود التعدد الاتری انہ اذا قیل کل شمس وجد فی الخارج فہو معین وکل ما فرض صدق الواجب علیہ کان تحققا او تقدیرا فہو قدیم یصدقان کلیتین وہکذا الجزئیان قال الص فی تحقیق المحصورات الاربع فی التاج التحقیق بیان حقیقت کردن وبدالسقین وفی الصراح حققت الامر اذا امرت منہ علی الیقین تحقیق بیان درست وراست کردن وکلام محقق ای بین وجمیع ہذہ المعانی مناسبۃ للمقام کما لا یخفی والغرض من ہذا البحث

بیان معنی الحقیقة والخارجیة وانقسام القضیة الیهما لیس بحطه فیه ولهذا قال نعتبر تارة کذا ونعتبر تارة کذا فما قیل انه تقسیم للقضیة الی الحقیقة والخارجیة فلا وجه لجعله بحث علاحدة لا وجه له عند المحققین قال عن الموضوع بج و عن المحمول بب ای عما یقع موضوعا فی القضایا الموجبة الکلیة وعما یقع محمولا لها لا عن مفهوم الموضوع المحمول اعلم انه قد اشتهر به بسیطا کما یقتضیه الکنایة وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما التلفظ باسمها یعنی کل جیم باء فهو تلفظ باسمین ثلثیین تشار کهما سایر الاسماء الثلاثیة ولانه اذا تلفظ باسمها یفهم منهما الحرفان المخصوصان کما فی قولنا کل انسان حیوان یفهم منه مدلول طرفیه فلا یکون التعبیر دالا علی الشمول لجمیع القضایا بخلاف ما اذا تلفظا بسیطین فانه لا معنی لهما اصلا فیعلم انه یعتبر عن الموضوع والمحمول فما قیل انه خطأ فخطأ والعجب انه استدل علی ان الحق ان یتلفظ هکذا کل جیم باء بانه لا اسم لحروف الهجاء بسیطا لکونها من قبیل الحروف لا حاجة فی التلفظ بها الی التوسل بالاسماء کما فی قولنا زید ثلاثی واختار واحد من الحرفین لان لا الف الساکنة لا یمکن التلفظ بها والمتحرکة لیست لها صورة فی الخط فاعتبر والحروف الاول اعنی الباء ثم الحرف الثانی الذی یتمیز عن ب فی الخط وح عکس الترتیب الذکری فلم یقولوا کل ب ج الاشعار بانهما خارجان عن اصلهما هو ان یراد بها انفسها قال وکانهم قالوا کل موضوع محمول ای کل ما یقع موضوعا فی القضایا الموجبة الکلیة فهو عین محمولها والتشبیه فی عدم اختصاص کل منهما بقضیة معینة الا ان الشمول کل ج ب لجمیع القضایا علی البدل وشمول کل موضوع محمول علی الافراد فلذا قال کان قال فی هذه المادة وان ضم الیها ما یدل علی التمثیل لعدم کونه نصا فی عموم جمیع الموجبات الکلیة واحتمال ان یکون المراد ما یکون من نوعه قال متصورا اه ای تصوره ومفهوم القضیة الموجبة الکلیة اعنی ثبوت المحمول للموضوع شاملا لجمیع افراده وقس علی ذلک قال وجردوها لم یعتبروا حصوله فی صورة بعینه ولیس المراد انه انتزعوا ذلک المفهوم من القضایا الجزئیة فیکون التجرید مقدما علی التصور یدل علی ما قلنا قوله من غیر اشارة الی مادة من المواد قال وبحثوا عن احوالها ای عن احوال مفهومات الکلیات لا من حیث انفسها بل من حیث صدقها وشمولها لطبایع الاشیاء التی تحتها بحیث یصل الحکم فیه الیها فشمول لجمیع الطبایع بالنسبة الی جمیع المفهومات علی سبیل التوزیع کل واحد منها لما تحتها قال ولذا صارت اه لانه لما صارت مباحث الکلیات والقضایا قوانین والبحث فی القول الشارح والقیاس انما هو منهما من حیث الصورة صارت مباحث الفن کلها قوانین قوله بان یقال کل موضوع محمول آه فی عدم ابهام هذه القضیة لتخصیص تردد لان العنوان له مدخل فی الاحکام فیجوز ان یتوهم ان الاحکام الجاریة علیه من حیث خصوص هذا العنوان والتعبیر بالموضوع والمحمول بخلاف قولنا کل ج ب فلا

معنی له فی نفسه حتی یتوهم الاختصاص **قوله** یعنی اخذوا التفصیل اجمالا ثم وقوله الشامل ایا ها صفة للمفهومات
بعد صفة ای المفهومات الشاملة للطبایع وقوله محکوما علیهما مفعول ثان لجعلوا **قال** امران بل ثلثة ثالثها
کل فهو یطلق بالاشتراک علی الکلی وعلی الکل المجموعی وعلی الکل الافرادی کذا فی شرح المطالع **قال** مفهوم
ج وحقیقته اراد التخصیص بعد التعمیم للتنصیص علی ان معنی الموضوع قد یکون حقیقته ماتحته علی ما قال فی شرح
المطالع ان یعتبر القضیة لابد ان یکون عاما منطبقا علی جمیع القضایا المستعملة فی العلوم لیکون احکامها قوانین
کلیة فلو کان المراد ما صدق ج لا یتناول ما حقیقته ج وکذا لو کان المراد ما حقیقته ج **قال** من الافراد
ای الافراد الحقیقیة کما هو المتبادر فخرج مسمی ج ای مفهومه المطابقی لعدم کونه فردا وخرج المساوی والاعم
حتی لا یدخل فی قولنا بل انسان حیوان مفهوم الناطق ولا مفهوم الجسم وخرج الافراد الاعتباریة اعنی
الحصص فانها لا یعتبر فی الحکم وقولهم کل موجود کذا حکم علی افراد الوجود وهی الموجودات الخارجیة لا علی
حصصه علی ما وهم **قوله** مستبعد اذ استعمال الکل بمعنی الکلی نادر فی الکل سیما الداخل علی النکرة **قال**
لفظین مترادفین ای کمترادفین سواء کان مفردین او مرکبین او احدهما مفردا والآخر مرکبا وسواء کان
ذلک المفهوم معنی حقیقیا لهما او مجازیا لهما او لاحدهما مجازیا وللآخر حقیقیا وفایدة هذه الزیادة التوضیح بانه
کما لا حکم فی المترادفین لا یکون الحکم ههنا ولذا اسقطه الیه قدس سره **قال** فان قلت آه یرید ان ابطال
ارادة المفهوم فیهما لا یصح الاضراب المذکور لقوله بل معناه ان کل ما صدق علیه ج من الافراد فهو ب لجواز ان
یراد ما صدق علیه من الجانبین لیقی الاحتمال بان یراد بج المفهوم وبب ما صدق علیه لم یتعرض له الشارح لانه
لا یمکن ذلک الاحتمال فی المحصورات او الکلام فیها وتعرض له السید قدس سره لانه بصدد بیان المعنی
بدون السور **قال** فنقول اه ابطال للاحتمال المذکور لتعیین المط اذ لا احتمال سوی الاربعة **قال** لکان
ضروری الثبوت اه لان الوصف العنوانی والمحمولی آلة لملاحظة الطرفین بوجه التغایر والحکم انما هو
باتحاد ما صدق علیه الموضوع بما صدق علیه المحمول وهو فی الطرفین واحد فیکون الحکم بثبوت الشیٔ لنفسه
وهو ضروری فما قیل اذا اعتبرت الافراد فی جانب الموضوع من حیث یصدق علیه ج واعتبرت
وجانب المحمول من حیث یصدق علیها ب کان الحکم فی القضیة بان ما صدق علیه ج هو ما صدق
علیه ب وعلی هذا لا یلزم انحصار القضایا فی الضروریة لاحتمال ان یکون صدق ب علی ما صدق علیه ج
بالامکان دون الفعل فیصدق الممکنة دون الفعلیة او فی بعض الاوقات لا دائما فیصدق الفعلیة دون
الدائمة کلام منشاؤه عدم الفرق بین ان یکون مفهوم المحمول آلة لملاحظة وبین ان یکون محمولا علی ذات
الموضوع **قال** ولم یصدق اه اشارة الی ان الانحصار اضافی بالقیاس الی الممکنة الخاصة التی

هي نقيض الضرورية فلا يرد ان الانحصار ممنوع لانه اذا صدق الضرورية صدق كل ما هو اعم منها ايضا
قوله فتصوره هنا كآه وذلك لان الحكم الحملي عبارة عن هو هو فاما ان يعتبر بين المفهومين او بين الذاتين او بين
ذات الموضوع ومفهوم المحمول او بالعكس فما قيل ان الاحتمالات زايدة على الاربعة منشاؤه عدم اختصار
معنى الحكم الحملي **قوله** سواء انحصاره سواء كان المحمول مساويا للموضوع او اعم منه **قوله** واما باعتبار
آه جواب شبهة وهو انه يجوز ان يعتبر الاتحاد في المفهوم ويكون جهة الحمل باعتبار التغاير من حيث دلالة
اللفظين **قوله** فغير ملتفت اليه اذ التغاير في اللفظ لا يؤثر في تغاير الاحكام بخلاف التغاير من حيث
المفهوم **قوله** وهو ايضا اه اي كما ان اعتبار التغاير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة ليست غير ملتفت
اليه كذلك هذا الاحتمال غير معتبر وتفسيره بما قيل كما ان القضية التي يراد بكل واحد من طرفيها الافراد غير معتبرة كذلك
هذه القضية وهم لان ذلك الاحتمال باطل لا انه غير معتبر **قوله** اذ المقصود منها اي من القضايا المعتبرة في
العلوم اجزاء الاحكام آه لان المقصود من العلوم الحكمية معرفة اعيان الموجودات بقدر الطاقة البشرية
فلا بد ان يسري الاحكام الى الموجودات العينية فان وقع فيها بعض القضايا المختصة بالامور الذهنية
فهو استطرادي او بطريق الهداية **قوله** هذه شبهة آه اشار بذلك الى انه ليس اعتراضا على ما سبق فان ما
كان بيانا وتحقيقا لمعنى القضية الموجبة الكلية وهذه ابطال للحمل وردها لتعلقها به فالقائل مستدل والمجيب
معارض وما تكلفه الناظرون من انه منع لقوله فقد ظهر معنى القضية اه بان بطلان الاحتمالين لا يستلزم
كون معنى القضية ذلك انما يستلزم ذلك لو لم يكن هذه الاحتمال ايضا باطلا لكنه بطل لبطلان الحمل المستلزم
لبطلان جميع الاحتمالات او معارضة لان تحقق معنى القضية فرع صحة الحمل فكانه ادعى ذلك وادعى
بداهتهما والمعارضة للمعارضة على هذه الطريق بان يكون ثبوت مدعاه مستلزما لبطلانه جائز فكلام لا يخفى
شناعته على ذوي الافكار السليمة **قال** فاما ان يكون مفهوم ج آه اي ما يفهم منه عين ما يفهم من ب
وليس المراد من المفهوم ما يقابل الذات فالشبهة واردة بعد ما حققه الشارح من ان معنى القضية كل ما صدق
ج من الافراد فهو ب لان الترديد المذكور جار فيه بخلاف ما يقول في مرتبة الجواب ان معناه ما صدق
عليه ج يصدق عليه ب ويجوز صدق الامور المتغايرة آه فانه بعد ذلك ينكشف المقصود وينحل الشبهة
فما قيل ان ايراد هذا السؤال بعد تحقيق معنى القضية ضايع لانه فاعه التحقيق ليس بشيء منشاؤه عدم
الفرق بين العبارتين **قوله** اذ لا حمل آه يعني ان القول بعدم الفايدة بالنظر الى جهة من حيث اللفظ
واما بحسب المعنى فلا حمل لانه يستلزم تثنية الواحد كما ان الغيرية تقتضي وحدة الاثنين **قوله** هذا الجواب
معارضة آه تحريرها معارضة لانه لا يمكن حمله على المنع وهو ظاهر ولا على النقض لان الدليل ليس مستلزما

للمحال بل ثبوت المدعی یستلزم لبطلانه فیکون باطلا قوله[۱۱۸] فلا یصح هذا الجواب قیل هذا الجواب انما یتم لو کانت
الشبهة مخصوصة بالموجبات ولیس کذلک فانه یمکن ان یقال فی قولنا لیس ج ب اما ان یکون مفهوم
ج غیر مفهوم ب فلا یفید السلب واما ان یکون عینه فیمتنع وفیه ان تغایرهما فی نفس الامر لا یستلزم ان
لا یفید السلب لجواز ان لا یکون المخاطب عالما به وما قیل من انه للمجیب ان یعود ویقول ان الدلیل
مشتمل علی الحمل فیستلزم ابطال الشیء بنفسه فجوابه اما تقریر الدلیل هکذا لو صح الحمل فاما ان یکون مفهوم
الموضوع عین مفهوم المحمول او یکون غیره وکل ما کان عینه یلزم المحال اعنی اثنینیة الواحد وکلما ان غیره
یلزم المحال اعنی وحدة الاثنین فلو رد الحمل یلزم المحال وما قیل ان للسائل ان یقول انا لا ندعی الحمل
بل المنافات بین الافادة والامکان وجودا وعدما یعنی ان المدعی منفصلة حقیقیة لا موجبة حملیة فلا یخفی
فساده لان المدعی ابطال الحمل لا اثبات المنافاة بین الافادة والامکان قوله[۱۱۸] بل یجب ان یقال
آه هذا الجواب منع للحصر ان ارید بالتفسیر العینیة من کل الوجوه وبالغیریة الغیریة من کل الوجوه منع للملازمة
ان ردد فی القسمین بین السلب والایجاب قوله[۱۱۸] ان مفهوم ج هو عین مفهوم ب آه زاد لفظ المفهوم مع
ان النظم علی طبق ما فی الشرح ان ج لنفس ب لیفید ان الحکم لوحدة الاثنین مطلقا بحال سواء ارید المفهوم او الذات
رعایة لمطابقة کلام السائل حیث قال اما ان یکون مفهوم ج عین مفهوم ب فالمراد بالمفهوم ما یفهم من
اللفظ الشامل للذات والمفهوم قوله[۱۱۸] ان ما صدق علیه آه فالاتحاد من حیث الذات والتغایر من
حیث المفهوم فلا یلزم شیء من المحذورین قوله[۱۱۹] فقد حملت آه یعنی ان معنی الصدق المحمل یعنی الحمل
فیکون معنی قولک ان ما صدق علیه مفهوم ج یصدق علیه ب ای ما یحمل علیه مفهوم ج یحمل علیه
مفهوم ب ویؤل الی ان الشیء الذی هو مفهوم ج مفهوم ب فیعود الترديد المذکور فی الموضعین ویتضاعف
الاشکال قوله[۱۱۹] سواء فرض بینهما اتصال آخر وبما ذهب الیه البعض من ان الاجزاء المحمولة صور لامور
متعددة موجودة بوجودات متعددة فی الخارج الا انها لشدة الاتصال بینهما وحصول ذات واحدة
منها وحدة حقیقیة صح حملها علی الذات وحمل بعضها علی البعض قوله[۱۱۹] اتحاد المتغایرین ذهنا ای فی الوجود
الکلی الظلی هو العلم فی الخارج ای فی الخارج عن الوجود الذهنی الذی یتغایران فیه سواء کان فی الوجود
الخارجی المحقق او المقدر او فی الوجود الذهنی الاصلی المحقق او المقدر فالاول کالحیوان والناطق المتحدین
فی ضمن وجود زید والثانی کجنس العنقاء وفصله المتحدین فی ضمن وجود فرده المقدر والثالث کوجود جنس
العلم وفصله فی ضمن فرد منه کالعلم بالانسان والرابع کشریک الباری ممتنع فانهما متحدان بالوجود الذهنی
المقدر وسواء کان الاتحاد بالذات کما فی الذاتیات او بالعرض کما فی العرضیات والعدمیات فالحاصل

اتحاد المتغائرین مفهوما ای وجوداً ظلیا فی الوجود المتاصل المحقق اذ المفروض ولا شک ان المتاصل فی الوجود وهو الاشخاص فتعین للموضوعیة والمفهومات للمحمولیة وهذا امر خارج عن مفهوم الحمل قال یسمی ذات الموضوع المراد بالذات ما یستعمل الوجود بالوصف ما لا یستعمل سواء کان ذاتیا او خارجیا والاضافة اما بیانیة ای الذات الذی هو الموضوع الحقیقی او لامیة ای یصدق علیه الموضوع الذکری وکذا الحال فی قوله وصف الموضوع قوله فلا بد ان یکون احد الاقسام الثلثة کما مر اشارة الی انه لا یمکن اجتماع القسمین کما لا یمکن ان یکون الکلی بالقیاس الی ما تحته ذاتیا وعرضیا ونوعا وجنسا وفصلا ولذلک لم یعتبر فی الحصر المذکور ما هو المشهور من ان الشئ بالقیاس الی آخر اما نفسه او جزئه او خارج عنه فانه یجوز اجتماع الاقسام بتعدد الغیر قال وغیرهما من افراده دون حقیقته لما عرفت سابقا فان الحکم علی الافراد الحقیقیة دون الاعتباریة قال فحصل مفهوم القضیة الموجبة المسورة مع قطع النظر عن خصوصیة السور یرجع الی عقدین والمراد بالعقد والاتصاف الحاصل بالمصدر لیصح تفسیر احدهما بالآخر قال ترکیب تقییدی لان المراد بالموضوع الذات الموصوفة بمفهومه ولفظ کل للاحاطة والتبیین قال فههنا ثلثة اشیاء ای مقام تحقیق المحصورات فلا یرد منع الحصر بمفهوم الموضوع والمحمول والجهة وغیرها قال افراد ج مطلقا سواء کانت حقیقیة او اعتباریة حتی یدخل الاجناس والفصول والاوصاف بل الافراد الحقیقیة قال بل الافراد الشخصیة آه فی شرح المطالع التقیید بالجزئیات لیس لاخراج مسمی ج فان مسمی ج لا یصدق علیه ج بل لاخراج المساوی والاعم فان اول ما یفهم من کل ج کل ما یقال علیه ج سواء کان کلیا او جزئیا لکن المتعارف حقیقة بالجزئیات والمراد بالجزئیات الجزئیات الاضافیة لا الحقیقة ولا کل جزئیات کیف یتحقق حتی ان طبیعة ج اذا قیدت بقید او عرض یکون داخلة فی کل ج المراد بها الجزئیات الشخصیة ان کان ج نوعا او ما تحته من الفصل والخاصة والنوعیة ان کان جنسا او نحوه من فصله والعرض العام انتهی فما قیل ان المفهوم من شرح المطالع ان ادخال الانواع والاشخاص واخرج الفصول والاجناس مع اسناد الانواع متساویة الاقدام فی الاتصاف بالمحمول فی ضمن الاشخاص وعدم الاتصاف بالاستقلال مبنی علی دعوی اقتضاء اللغة والعرف ذلک فان تم تم والا فلا اقرار محض انما المفهوم مما فی شرح المطالع اخراج المساوی والاعم من الحکم وما قیل ان المراد من النوع اعم من النوع الحقیقی سهو کیف وقد بین الشارح الطبائع النوعیة بقوله من الانسان والفرس وغیرهما وظن ان تخصیصهم الافراد بالاشخاص والانواع بناء علی الحکم فی القضایا المستعملة فی العلوم انما هو علی الافراد المتحصلة فی الخارج وهی الاشخاص والانواع دون الاجناس والفصول فانها

غیر متحصلة فی نفسها کالاصناف المخصص قال او الافراد الشخصیة والنوعیة الکان اولی ان یقال ههنا اشکال الحکم
علی الکلیات کقولنا کل نوع کذا وکل کلی کذا الا ان الکلام فی تحقیق القضایا المستعملة فی العلوم الحکمیة واما القضایا
المستعملة فی هذا الفن فلما کان مرادهم منها بینا لم یحتج الی تعریف وتعلیم قال من قصر الحکم مطلقا سواء کان
الموضوع نوعا او جنسا قال وهو قریب الی التحقیق واما التحقیق فهو ان یخص ذلک بما سوی المحمولات
التی یتصف بها الطبایع استقلالا نحو کل حیوان شئ او مفهوم او ممکن الا ان القرینة دالة علی ارادة التخصیص
لما ان الکلام فی تحقیق القضایا المعتبرة فی العلوم الحکمیة والمحمولات فیها احوال للموجودات المتأصلة فی الوجود
فاتصاف الطبایع بها انما هو فی ضمن اشخاصها وان وقع البحث فیها عن احوال الطبایع ایضا علی سبیل
الملابسة والاستطراد نادرا قال ان اتصاف الطبیعة بالمحمول ای فی القضایا المعتبرة فی العلوم الحکمیة
کما سیصرح به الشارح فی آخر البحث قال لیس بالاستقلال ای بذاته بدون الاشخاص قال بل لاتصاف
الشخص اولا بمعنی ان ههنا اتصافین احدهما سببا للآخر اذ لا تغایر بین الطبیعة والاشخاص فی الخارج فضلا
عن ان یتصور اتصافات یکون احدهما سببا للآخر بل بمعنی ان ههنا اتصافا واحدا یعتبر بالقیاس
الی الاشخاص ابتداء وبالقیاس الی الطبیعة بعد انتزاعها من الاشخاص وتحلیلها الیه والاعتبار الاول
سبب الثانی قال اذ لا وجود لها آه سواء قلنا بوجود الطبایع من الخارج وزیادة التعین علیها
فی الخارج کما هو مذهب الاوائل او قلنا انها من الامور الانتزاعیة والموجود فی الخارج هی الهویة
البسیطة قوله لانه لما اعتبر ثبوت المحمول لجمیع الاشخاص ای لشخص شخص بحیث لا یشذ منها فرد کما هو
مدلول الکل الافرادی او المجموعی من حیث هو مجموع کما یوهم ظاهر العبارة قوله فقد اندرج فیه
ثبوته آه قد عرفت ان ثبوته للشخص هو ثبوته للطبیعة فالاندراج بحسب التغایر الاعتباری وما قیل ان
ثبوت الاشخاص صریحا وثبوته للطبیعة ضمنا ثم الاعتراض علیه بانه لا تکرار بین اعتبار الثبوت الصریحی
والضمنی والتمحل بجوابه کلها ناش من قلة التدبر قوله فههنا اعنی فی الاحکام المشترکة آه قیل فیه بحث
لانه یجوز ان یکون الاحکام المشترکة مما یتصف به الطبیعة استقلالا لا الاشخاص نحو کل حیوان مفهوم والجواب
ان الکلام فی القضایا المستعملة فی العلوم الحکمیة ومحمولاتها فی الاغلب احوال الموجودات المتأصلة فی الوجود
قال واما صدق وصف آه ای فی القضایا التی لم یقید فیها عقد الوضع بجهة من الجهات فبالامکان
بحسب نفس الامر لا بحسب العرض اما اذا قید بجهة مخصوصة فقصد الوضع فیها علی ما ذکروا وما قیل لیؤید
مذهب الشیخ انه لا یصدق العرفیة والمشروطة علی مذهب الفارابی لکذب کل کاتب متحرک الاصابع
بالضرورة او دائما ما دام کاتبا اذ لا یکون الکاتب بالامکان متحرک الاصابع بالضرورة او دائما ما دام

كاتبا بالامكان فوهم اذ الحكم فيهما بشرط الاتصاف بوصف الموضوع فالحكم المذكور صادق ايضا اذا عبر عقد الموضوع بالامكان قال فبالامكان آه اى الامكان العام المقيد بجانب الوجود يشتمل ما يكون وصف الموضوع ضروريا للذات وما اورده المحقق الطوسي من ان النطفة يمكن يكون انسانا فلو دخل في كل انسان لكذب كل انسان حيوان فمغالطة نشأت من اشتراك لفظ الامكان بين الامكان الذاتي المراد ههنا و بين الامكان الاستعدادي الثابت للنطفة قال ما امكن ان يصدق اه اى الذات الذي امكن صدق ج عليه قال بعد ان اه قيد لقوله مسلوبا عنه ليدخل تحت ما امكن ان يصدق عليه قوله انما عدل اه في الشفاء قولنا كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف بانه ابيض دائما او غير دائم كان موضوعا للابيض موصوفا به او كان نفس الابيض وهذه الصفة ليست صفة الامكان والصحة فان قولنا كل ابيض لا يفهم منه البتة ان كل ما يصلح ان يكون ابيض بل كل ما كان هو موصوف بالفعل بانه ابيض كان وقتا ما غير معين او معينا او دائما بعد ان يكون بالفعل وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع ملتفتا اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولك كل كرة يحيط بها عشرون قاعدة مثلثة ولا الصفة هي على ان يكون للشئ وهو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بالصفة على ان يكون بالفعل بصفة بان وجوده بالفعل يكون كذا اسوار وجدا ولم يوجد فيكون قولك كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف عند العقل بان يجعل وجوده بالفعل انه ابيض دائما او في وقت اى وقت كان فهذا جانب الموضوع انتهى يعني ان هذا الفعل الذي اعتبر في اتصاف ذات الموضوع بمفهومه ليس الفعل الذي يكون باعتبار الوجود في الاعيان حتى لا يشمل الموضوع الا الافراد التي دخلت في الوجود اذ ربما لا يكون الموضوع ملتفتا اليه من حيث انه موجود كما في القضايا الهندسية ولا الصفة ملتفتا اليها على ان يكون للشئ من حيث انه موجود بل يكون ذات الموضوع ملتفتا اليه من حيث انه حاصل في العقل موصوف بالصفة اى بمفهوم الموضوع على معنى ان العقل يصفه اى يعتبر اتصافه بان وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا اى ابيض فقوله على معنى ان العقل يصفه اى الموضوع بان وجوده بالفعل يكون كذا يدل على ان معنى الاتصاف بالفعل في الوضع ان يعتبر العقل الفعل الاتصاف الذي يكون لذات الموضوع بمفهومه باعتبار وجوده بالفعل و في قولنا كل اسود كذا يدخل الحبشي الموجود وغير الموجود في الحكم ولا يدخل الرومي وهو المعنى الموافق للعرف ولكنه لا ان يعتبر العقل اتصافه به بفرضه بالعقل بعد امكان اتصافه به فيدخل الرومي في الحكم المذكور على ما قاله الشارح في شرح المطالع من ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان حيث وجده الشيخ مخالفا للعرف زاد فيه قيد الفعل لا فعل الوجود في الاعيان بل ما يعم الفرض الذهني والوجود

الخارجي فالبراءة الخارجية يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفا به بالفعل مثلا اذا قلنا كل اسود كذا يدخل
في الاسود ما هو الاسود في الخارج وما لم يكن اسود ويمكن ان يكون اسود اذا فرضه العقل اسود بالفعل و
اما على راي الفارابي فدخوله لا يتوقف على هذا الفرض وقد اومى اليه الشيخ في الشفاء حيث قال وهذا
الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع ملتفتا اليه من حيث هو موجود بل
من حيث هو معقول بالفعل موصوفا بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد او لم
يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا كل ج ب يعني ان كل واحد مما يوصف بج كان موصوفا بج في
الفرض الذهني او في الوجود الخارجي وكان موصوفا بذلك دائما او غير دائم بل كيف اتفق فذلك
الشيء موصوف بانه ب فالكلامان صريحان في ان اعتبار عقد الوضع يعم الفرض الذهني والوجود
فانه فاسد من وجوه اما اولا فلانه لا يندرج من اعتبار امكان الاتصاف في نفس الامر ايضا كما
اعترف به الش والا لدخل الافراد الممتنعة الاتصاف اذا فرض اتصافها وليس في عبارة الشيخ دلالة
على اعتباره اي صريحة في نفي اعتبار الامكان والصحة واعتبار الفعل واما ثانيا فلان مخالفة العرف
واللغة باق على حالها اذ العرف واللغة لا يحكم بدخول الرومي في الحكم المذكور واما ثالثا فلانه لا ثمرة لهذا
الاختلاف في الاحكام اصلا فانما هو اختلاف لفظي بخلاف ما قلنا فانه يؤثر في الاحكام من اشتراط
فعلية الصغرى في الشكل الاول وعدم انعكاس الضرورية كنفسها وعدم انعكاس الممكنة على ما سيجيء واما
رابعا فلان عبارة الشيخ لا يساعده فانه قال على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا لا على
ان العقل يصفه بها واما خامسا فلانه لا دلالة في كلام الشيخ التعميم الذي افاده الش بقوله بل ما يعم
الفرض الذهني والوجود الخارجي اما المستفاد من كلامه تعميم الافراد حيث قال سواء وجد او لم يوجد
وهو المراد من التعميم الذي نقله من الاشارات لا تعميم الاتصاف قال سواء كان ذلك الصدق في الماضي
اه على سبيل منع الخلو ليشمل الدوام قال لا يقينا ولم اه هذا على ما هو المشهور من مذهب الشيخ من
ان المعتبر عنده الاتصاف بالفعل في نفس الامر واما على تحقيق الش لمذهبه فقد عرفت انه لا فرق بين
المذهبين الا بالاعتبار قال بحسب الحقيقة اي على قدر حقيقة القضية ذهبا ههنا من غير اعتبار امر
زايد عليهما يقال هذا بحسب ذلك اي بقدر ذلك قال كانها حقيقة القضية لكثرة استعمالها بهذا الاعتبار
فهي نسبة الشيء الى مفهومه الذي هو كالحقيقة له قال والمراد اه لا الخارج عما هو حقيقتها لان هذا
الاعتبار ايضا معنى حقيقي له ولذا قال سابقا كانها حقيقة القضية وسوى بين الاعتبارين فقال يعبر
تارة كذا وتارة كذا قال الخارج عن المشاعر اي ادراك المشاعر فلا يشكل بالحكم على صفات المشاعر

مع انہا خارجیۃ ولیس بخارجۃ عن المشاعر بل قائم بہا قولہ ہی القوی المدرکۃ ای النفس وآلا تہا بل ہی جمع للقوی العالیۃ والسافلۃ ولما کان کلہا قابلۃ للعلوم الفائضۃ من جنابہ تعم بلا واسطۃ او بواسطۃ کانت کاہا مواضع الشعور والنہایۃ ویکون اسناد الادراک الیہا تجوزا کاسناد القطع الی السکین لا کما وہم من ان اطلاق المشعر علی النفس تغلیب لانہا شاعرۃ قال من الافراد الممکنۃ فی نفس الامر فلا ینافی کونہ فی الخارج منحصرا فی فرد بالامکان العام المقید بجانب الوجود بقرینۃ انہ لاخراج الافراد الممتنعۃ قال بل علی کل ما قدر وجودہ اہ عمم التقدیر ہہنا بحیث یشمل الموجود والمعدوم فالمراد بالمقدرۃ الوجود فی قولہ علی افرادہ المقدرۃ فی الموضعین المعدومۃ بقرینۃ المقابلۃ بالموجودۃ قال واما قید الافراد آہ ای فی تفسیر الحقیقۃ الموجبۃ الکلیۃ قال لم یصدق کلیۃ لم یقید بالموجبۃ مع ان الکلام فیہا اشارۃ الی ان اعتبار القید المذکور لتصحیح الکلیۃ ولا مدخل للایجاب فی ذلک والی ان اعتبار القید المذکور فی الجزئیۃ یتبع اعتبارہ فی الکلیۃ لتحقق التناقض بینہما قولہ یعنی اعتبر المصاہ یعنی ان فی قولہ وانما قید اشارۃ الی ان قولہ من الافراد الممکنۃ یفید لاخراج الافراد الممتنعۃ وذلک لان ایراد کلمۃ اذ الشرطیۃ المستعملۃ فی المقدرات لادخال الافراد المقدرۃ المعدومۃ فی الخارج فی القضیۃ الحقیقیۃ ومن جملتہا الممتنعات فی الخارج فلا یکون الحکم ثبوت المحمول لہا فی نفس الامر ایجابا کان او سلبا صادقا فلا یصدق قضیۃ کلیۃ اصلا نعم او کان الحکم فی جانب المحمول ایضا بطریق الفرض کان صادقا فی تقریرہ قدس سرہ اشارۃ الی دفع ما قیل ان القید المذکور لیس لاخراج الافراد المستحیلۃ بل ہو تعمیم الافراد حتی لا یتوہم اعتبار صدق ج بالفعل علی ما ہو مذہب الشیخ تحقیقۃ بالافراد بالفعل لان کلمۃ اذ المستعملۃ فی المقدرات دافع بذلک التوہم والی دفع ما قیل من ان التقیید المذکور لا بد منہ فی تفسیر القضیۃ لیستفاد منہ اعتبار الصدق بالامکان اذ لو لم یقدر وفسر القضیۃ بمجرد ما لو وجد فکان ج لم یصدق قضیۃ اصلا لان لو وجد لکان ج بالامکان او بالفعل لا یوجب امکان ج لان تقدیر الوجود یمکن ان یستلزم کون الشیء ج بالامکان او بالفعل ولا یکون الشیء ج بالامکان او بالفعل لان ایراد الشرطیۃ لمجرد ادخال الافراد المعدومۃ لا لافادۃ التعلیق حتی یکون معناہ استلزام تقدیر الوجود کون الشیء ج بالامکان او بالفعل اذ لا معنی لتفسیر الحملیۃ بالشرطیۃ کما سیجیء تفصیلہ فی کلامہ قدس سرہ قولہ وہذا القید آہ ہذا البحث اوردہ المحقق التفتازانی ولم یتعرض للبحث الثانی وہو انا لا نسلم امتناع صدق المحمول علی الفرد المقید بنقیضہ ولا امتناع سلبہ عن المقید بعینہ وانما یلزم ذلک لو لم یکن ذلک التقدیر محالا لظہور اندفاعہ لان المعتبر صدق المحمول فی نفس الامر

لا بطريق الفرض والقول بجواز صدق المحمول في نفس الامر على الفرد المقيد بنقيضه مكابرة قوله في صدق الكلي آه يتعلق بالاخير قوله فلا حاجة الى اعتباره آه اذ لا ينفك امكان صدق الوصف في ظرف من امكان الافراد فيه فاندفع ما قيل بان قولنا كل ممتنع معدوم افراده مستحيلة وعنوانه ممكن الصدق عليها فلا بد من اخراجه بقيد امكان الافراد لان امكان صدق العنوان عليها انما هو في الذهن وافراده ممكنة فيه وذلك لا ينافي استحالتها في الخارج قال واما الموجبة الخ اي اما عدم صدق الموجبة الكلية فلانه اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار اي اعتبار كون الحكم فيها على الافراد المقدرة مطلقا صادقا فنقول ليس كذلك اي ليس صادق فهو مدعى دليله ما بعده وليس دليلا حتى يكون مصادرة على ما وهم وتكلف في دفعها قال لان في الذي ليس ب او وجداه اعترض بان المحمول اذا كان امرا شاملا لا يكون القضية كاذبة مثل قولنا كل انسان شيء لان الانسان الذي ليس بشيء لا محالة يكون شيئا والجواب ان عند الحمل بحسب نفس الامر فالانسان المفروض ليس شيئا لعدم تحققه في الخارج والذهن لا يكون شيئا في نفس الامر نعم مفهوم الانسان اللاشيء فرد منه لكونه امرا ثابتا في الذهن وخلاصة الاستدلال ان كل مفهوم له نقيض فاذا فرض ذات الموضوع متصفا بنقيضه لا يصدق عليه ذلك المفهوم في نفس الامر فلا يصدق القضية كلية لا موجبة ولا سالبة قال وانه تناقض اه واذا صدق تلك الجزئية لا يكون الكلية صادقة وهو المطلوب قال هب ان ج آه منع لاستلزام فرض ج ليس ب لصدق الجزئية المذكورة حتى يلزم كذب الكلية بسند انه يجوز ان لا يكون فردا له والحكم في القضية انما هو على افراد الموضوع فلذا اكتفى فيه بالجواز قال لان نقول آه وما قيل يمكن ان يدفع بذلك بان الفرد الذي يحقق الكلية يتناول الفرد بحسب الفرض لكن ما يحيط به السور وينصرف اليه الحكم الفرد بحسب نفس الامر فلا حاجة الى التقييد بالامكان فحاصله ما ذكره قدس سره سابقا من ان اعتبار امكان صدق العنوان في نفس الافراد مع الفعل مغن عن اعتبار هذا القيد قال لكنه يجوز آه اكتفى ههنا بالجواز لان المدعى انه بعد التقييد بقيد امكان الافراد يجوز ان يصدق الكلية ولا يمتنع ذلك فيكفيه جواز كونه ممتنع الوجود واما اذا كان المدعى تحقق صدقها فلانه لا بد في الجزم بامتناع وجوده قوله هذا بحسب الظاهر اه تحقيق للمقام ذكره الشارح في شرح المطالع قوله ان لا يصدق هناك اه اذ ليس ههنا حكم يتحقق نسبة على تقدير اخرى قوله وقد عرفت آه اذ معناها ان كل ما فرض ج ب قوله ان يكون معناه متصلة فان الاتصال نسبة تامة خبرية قوله لكنه حملي اي عقد بين الطرفين اذ هو لا عقد بالاتصال في التحقق بين الطرفين قوله فان كلمة الشرط اه سيما لو قال

استعماله فی المقدرات الشیخ قوله فیلغو ایراده آه قد یقال فائدته اذ لولم یذکر لتوہم ان ما فرض ج ب بالفعل قال ولزمهم ایضا آه عطف علی قوله لزمهم خروج الشراه والخروج والحصر المذکوران متغایران من حیث المفهوم وان تلازما فی التحقق فلذا جعلهما لازمین قال وفی بعض النسخ ای نسخ المتن قال علی ما فسره به ای فسر المص حیث قال ای کل ما هو ملزوم بج فهو ملزوم لب فما قیل ان وجود الواو فی تفسیر القوم دلیل علی عدم صحة تفسیره باللزومیة ولا یلزم من عدم مساعدة تفسیر صاحب الکشف واتباعه ایاه کونه غلطا فاحشا فلیکن الغلط فی التفسیر غلطا فاحشا قال ولا معنی للواو العاطفة بین اللازم والملزوم ای من حیث انهما کذلک بان یقصد بذکرهما افادة اللزوم بینهما بخلاف ما اذا لم یقصد ذلک فانه یدخل الواو بینهما نحو الانسان والضاحک متساویان قال لیس بشبهة ایضا آه ای کما انه لیس بشبهة علی التفسیر المذکور قال لابد له من الجواب یمکن ان یقال قد تجرد لو عن الشرطیة ویستعمل لمجرد الفرض کما قال صاحب الکشاف فی قوله تعالی لو اعجبک حسنهن مفروضا اعجابک حسنهن وهو المناسب للمقام اذ لا معنی للاتصال فی تفسیر الحملیة فکانه قیل کلما فرض وجوده وکان ح قال لانه خبر المبتدء ولا یجوز ان یکون نائبا عن الجزاء لانه ح یکون جزاء بحسب المعنی فیکون من تتمة المبتدء فلا فائدة فی الاخباریة بعد اعتباریة فی جانب المبتدء قال وکل ج فی الخارج ب فی الخارج لا یقال قولکم فی الخارج اما ظرف لذات الموضوع والمحمول او لوصفیهما او لصدقهما علی الذات فان کان ظرفا لذات الموضوع والمحمول فقولکم ثانیا فی الخارج مستدرک لان ذات الموضوع بعین ذات المحمول بعینهما وان کان ظرفا للوصف فهو بط لان الاوصاف ربما یتقدم فی الخارج کما فی المعدولة وان کان ظرفا للصدق فهو ایضا بط لان الحمل والوضع من الامور الاعتباریة فکیف یوجدان فی الخارج لانا نقول فرق ما بین قولنا یصدق علیه فی الخارج وبین قولنا الصدق متحقق فی الخارج فلا یلزم من بطلان هذا بطلان ذلک کذا فی شرح المطالع والفرق ان الوجود فی الخارج ما یکون الخارج ظرفا لتحققه لا ما یکون ظرفا لنفسه الاثری الی قولنا زید موجود فی الخارج فان زیدا موجود خارجی دون وجوده وبما ذکرنا ظهر ان کونهما فی الخارج لا ینافی کونهما من المعقولات الثانیة قال سواء کان اتصافه فان الحکم اراد بالحکم الوقوع واللاوقوع لا الایقاع والانتزاع اذ لا یشتبه علی احد وقوع الاخبار من الماضی والمستقبل المعدوم بین حال الحکم قال یستحیل ان یکون ب فی الخارج وفی نسخة السید قدس سره یستحیل ان یکون ج فی الخارج ولذا قال لان ما لم یوجد اصلا لم یصدق علیه ج فی الخارج

فیتجرد عن الشرطیة

وهو بعین الصدق فی الخارج متحقق

ای ما دام ہو معدوم فی الخارج فلا نیافی کونہ ممکن الوجود فی نفسہ فاندفع ما قیل ان ما لم یوجد فی الخارج
ازلاً وابداً لا یصح ان یکون ممکن الوجود فی الخارج فیصح ان یکون فی الخارج فلا یستحیل قولہ تعلیل لقولہ فالحکم
اہ لا للتعمیم المدلول علیہ بقولہ سواء کان آہ کما توہمہ القرب منہ قولہ لان ما لم یوجد اصلاً ای فی
وقت من الاوقات لم یصدق ج فی الخارج لما تقرر من ان ثبوت الشئ للاخر فرع ثبوت الآخر ان
خارجا فخارجا وان ذہنا فذہنا والا فی نفس الامر ففی نفس الامر قولہ ای دفع لما ذکرہ آہ یعنی
قولہ فان الحکم تعلیل لمقدمۃ مطویۃ مستفادۃ من قولنا وفعا للتوہم من ظن ای دفع المص ذلک
التوہم لکونہ باطلا لان الحکم لیس آہ قال لیس علی وصف الجسم بان یکون محمولا علیہ وشرطا او ظرفا لہ
بل ہو آلۃ لملاحظۃ ما ہو المحکوم علیہ ومرادہ لاستحضارہ قال والفن یجب ان یکون آہ یعنی ان
قولکم کل ج ب یعتبر تارۃ کذا وتارۃ کذا قاعدۃ منطقیۃ لان مآلہ کل قضیۃ موجبۃ کلیۃ یعتبر باحد الاعتبارین
فیجب ان یکون شاملۃ لجمیع القضایا الموجبۃ الکلیۃ مع انہ غیر شامل للقضایا الصادقۃ التی افرادہا
ممتنعۃ الوجود وما قال المحقق التفتازانی من انہ انما قال یعتبر تارۃ کذا وتارۃ کذا ولم یقل اما حقیقیۃ
واما خارجیۃ لان ہہنا قضایا خارجۃ عن القسمین غیر معتبرۃ فی العلوم الحکمیۃ فخدشۃ ان ذلک
یستفاد فیما اذا تقدم لفظ تارۃ علی یعتبر وہہنا یعتبر قدم علی تارۃ فیفید ثبوت الاعتبار الموزع
علی الوجہین فکل ج ب فیستفاد الحصر بمعونۃ انہ مقام البیان وبما ذکرہ اندفع الابحاث التی اوردہا
بعض الناظرین وتکلف اجوبتہا بما لا یرضی الطبع السلیم بنقلہا قولہ ضبط القضایا المستعملۃ فی العلوم
فی الاغلب ای فی اغلب مباحث تلک العلوم فالمقصود من قولنا کل ج ب یعتبر تارۃ کذا وتارۃ
کذا کل قضیۃ موجبۃ کلیۃ مستعملۃ فی العلوم الحکمیۃ یعتبر باحد الاعتبارین وما ذکرتم من القضایا التی
افرادہا ممتنعۃ الوجود یستعمل فی تلک العلوم نادراً فلم یلتفتوا الیہ واخرجوہا من جمیع القواعد اذ لم یمکنہم
ادراجہا فیہا بسہولۃ وفی تقدیمہ قدس سرہ الجار والمجرور اعنی فی الاغلب اشارۃ الی آفی عبارۃ
الشرح متعلقۃ بقولہ المستعملۃ الا انہ اخر عن الخبر لتوسعہم فی الظروف ولک ان تقول انہ حال من ضمیر
ماخوذۃ والمراد اغلب افراد القضیۃ فالمعنی ان القضیۃ المستعملۃ فی العلوم ماخوذۃ کائنۃ فی الاغلب
افرادہا باحد الاعتبارین فمآل العبارتین واحد الا انہ یحمل الاغلب فی عبارۃ الشرح علی الافراد
بقرینۃ ذکر القضیۃ بلفظ المفرد وفی عبارتہ قدس سرہ علی المباحث لذکرہ صیغۃ الجمع فتدبر ولا تحیر
باختلاف العبارات قال فلذا وضعوا لہا ای ذکروہا وعرفوہا واستخرجوا احکامہا من العدول
والتحصیل والعکس والنقیض والجہۃ وغیر ذلک قال واما القضایا دفع لتوہم ان القضایا المستعملۃ

فی العلوم الحکمیۃ والکائنات ماخوذۃ باحد الاعتبارین الاان اللائق بالمباحث المنطقیۃ التعمیم لانہا آلۃ
لاکتساب المجہولات مطلقا وحاصل الدفع ان احکام تلک القضایا غیر مستخرجۃ فلا یمکنہم ادخالہا فی القواعد
المشتملۃ علی بیان الاحکام بسہولۃ وتعمیم القواعد انما ہو بقدر الطاقۃ وانما قال الشہ بل زعمہم آہ لان
التحقیق عندہ ان للقضیۃ مفہوما واحدا منطبقا علی جمیع القضایا وہو ان کل ما یصدق علیہ ج فی الخارج
او فی الذہن محققا او مقدرا یصدق علیہ ب والمفہومات الثلثۃ جزئیات لہ **قولہ** یتناول الافراد
الموجودۃ فی الذہن فقط الظاہر ان المراد بہا المحققۃ الوجود فی الذہن فیخرج منہ کل شریک الباری
ممتنع اذ لیس لہ فرد محقق فی الذہن لامتناع تعدد الواجب خارجا وذہنا علی ما قالوا وتاویلہ بالسالبۃ
دون کل ممتنع معدوم تحکم فان قلت لابد من تصورہ والا امتنع الحکم علیہ فیکون موجودا فی الذہن
قلت تصورہ انما ہو باعتبار مفہوم الموضوع اعنی شریک الباری واتصافہ بہ بمجرد الفرض والتقدیر
لا فی نفس الامر فالحق تعمیم الوجود الذہنی ایض کالوجود الخارجی **قولہ** فالاولی آہ ای اذا جعل اقسام
القضیۃ ثلثۃ فالاولی ان یجعل الحقیقیۃ شاملۃ للافراد الذہنیۃ والخارجیۃ المحققۃ والمقدرۃ ولا یخص
بالافراد الخارجیۃ المحققۃ والمقدرۃ کما جعلہ ذلک البعض لیشتمل القضایا الہندسیۃ والحسابیۃ فان الحکم
فیہما شامل للافراد الذہنیۃ ایض وانما قال الاولی لانہ یمکن ان یقال ان المقصود بالذات ہی الحکم
علی الافراد الخارجیۃ والکائنات شاملۃ للذہنیۃ ایض وذلک لان المقصود معرفۃ احوال اعیان الموجودات
قولہ قسم یتناول اہ ای قسم یلحق الماہیۃ من حیث ہی مع قطع النظر عن خصوصیۃ احد الوجودین فانہا
وجدت الماہیۃ کانت متصفۃ وہذا القسم یکون شاملا لجمیع افراد الماہیۃ لازمۃ لہا والا لما کانت عارضۃ
لہا من حیث ہی وما تراءی فی بادی النظر من عروض القیام بالغیر لجمیع افراد الجوہر فی الذہن ولبعضہا
فی الخارج والترکیب وعدم الانقسام لہ باعتبار بعض افرادہ فی الخارج والذہن فمندفع بان القیام
بالغیر العارض لہ فی الذہن مخالف فی الماہیۃ للقیام بالغیر العارض لہ فی الخارج فان الاول قیام
المتقوم بمقومہ والثانی بالعکس وان اشترکا فی مفہوم القیام بالغیر اعنی الاختصاص وکذا
الترکیب الخارجی وعدم الانقسام الخارجی مخالف للترکیب الذہنی وعدم الانقسام الذہنی فلیس
شئ منہما من لوازم الماہیۃ بل اما من عوارض الوجود الخارجی او من عوارض الوجود الذہنی **قولہ**
کالزوجیۃ للاربعۃ الی تساوی الزوایا اہ اورد الامثلۃ اشارۃ الی انہا قد یکون بینۃ وقد یکون غیر بینۃ
قولہ وقسم یختص بالوجود الخارجی آی یکون لخصوص الوجود الخارجی دخل فی عروضہ وکذا قولہ یختص
بالوجود الذہنی **قولہ** کالقضایا الہندسیۃ آہ فان قولنا کل کرۃ کذا وکل مثلث یشتمل الافراد

الذہنیۃ الیقینیۃ بل الذہنیۃ الممتنعۃ فی الخارج کالکرۃ التی تفرض اعظم من الفلک الاعظم والمثلث الذی یفرض
شافہ اعظم من قطر الفلک الاعظم **قولہ** کالقضایا الطبیعیۃ ای المستعملۃ فی الحکمۃ الطبیعی کقولنا کل جسم فلہ حیز
طبیعی او شکل طبیعی **قولہ** کالقضایا المستعملۃ فی المنطق فان موضوعاتہا معقولات ثانیۃ لا یحاذیہا امر فی الخارج
وہی کلہا موجودات ذہنیۃ بالفعل اما فی القوی العالیۃ او القوی القاصرۃ فلا حاجۃ فی ادخالہا فی الافراد الذہنیۃ
الی تعمیم الافراد الذہنیۃ المحققۃ والمقدرۃ **قولہ** فانما ہو بحسب الصدق آہ ای المعتبر فیما بینہم ذلک لانہ
لا یتصور النسبۃ منہا الا کذلک اذ لا مانع عن اعتبارہا باعتبار التحقق کما فی الدلالات الثلث وانما اعتبروہا
کذلک لانہا یعم المفہومات الوجودیۃ والعدمیۃ بخلاف اعتبارہا من حیث التحقق فانہ یختص بالمفہومات التی لہا
تحقق فی نفسہا او فی شئی **قولہ** کما مر ای بحسب النسب **قولہ** لان القضیۃ لا یحمل علی المفرد او لان
کون نسبتہا تامۃ مستقلۃ فی ملاحظۃ العقل مقصودۃ بالافادۃ یمتنع ان یلاحظ ارتباطہا بشئی آخر علی وجہ
یکون تلک النسبۃ مستقلۃ فی التعقل مقصودۃ بالافادۃ او توجہ النفس الی شیئین قصداً وبالذات فی آن
واحد محال **قولہ** انما المعتبر آہ قیل نیرازی فی ہذا الکلام ان المراد من النسبۃ المذکورۃ آہ ہی النسبۃ بحسب
التحقق ولیس کذلک اذ النسبۃ المذکورۃ انما ہی بین مفہومی القضیتین لا من بین فردیہما وہما من قبیل
المفردات **اقول** النسبۃ بین المفہومین ہی التباین اذ لا شئی من افراد القضیۃ الحقیقیۃ مما یصدق علیہ
القضیۃ الخارجیۃ وبالعکس ضرورۃ ان الحکم فی احدہما علی الافراد المقدرۃ وفی الاخری علی المحققۃ نعم
اذا کان الحکم مما یتناول افراد المحققۃ والمقدرۃ یتحقق مضمون القضیۃ الاولی والثانیۃ فالنسبۃ بالعموم
والخصوص انما ہی فیما صدق علیہ باعتبار التحقق لا بین المفہومین علی ما وہم **قولہ** ای تحققہا فی الواقع
ای کونہا ثابتۃ بین الطرفین مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر فلا ینافی کونہا من الامور الاعتباریۃ
بمعنی ان لا وجود لہا فی الخارج **قولہ** والصدق بمعنی الحمل آہ ای لا بد فی الاول من اعتبار کلمۃ
علی مذکوراً او محذوفاً لا یتم معناہ بدونہا وفی الثانی من اعتبار کلمۃ فی کذلک وذلک لانہا فی
استعمال الاول بمعنی بعد ذکر کلمۃ علی بان یقال الانسان صادق علی زید فی الواقع فلا یرد ان
مناط الفرق ہو استعمال کلمۃ علی فی الاول دون الثانی واما کلمۃ فی فمشترک بین المعنیین **قال**
رفع الایجاب الکلی الایجاب بمعنی الثبوت لا الایقاع اذ لا ایقاع فی القضیۃ السالبۃ فالمعنی رفع الثبوت
المتصور بین الشیئین وادعاء انہ لیس بینہما فی الواقع ولیس معناہ ان الثبوت الواقع بینہما لیس
بواقع حتی یلزم التناقض فی مفہوم السالبۃ ولا حاجۃ الی ما قالہ الشارح فی شرح المطالع من ان الایجاب
جزء من مفہوم السلب بمعنی انہ لا یمکن تعقلہ الا مضافاً الیہ ولیس جزءاً منہ کما ان البصر جزء من مفہوم

العمی ولیس جزءاً من ؏ الالزم اجتماع العمی او البصر فی المفهوم من الاعمی قال ایجاب علی البعض الافراد مطلقا ای لیستلزمہ لانہ علیہ ضرورۃ ان الایجاب علی الافراد الخارجیۃ مغایر للایجاب علی الافراد مطلقا ای الشامل للمحققۃ والمقدرۃ قولہ مباینۃ جزئیۃ متحققۃ فی ضمن العموم والخصوص من وجہ وانما لم تعتبر لان المعلوم ما سبق فی بیان النسب بین المعانی المفردۃ ہی المباینۃ الجزئیۃ لا العموم والخصوص من وجہ بخصوصہ قال البحث الثالث فی العدول لم یقل فی المعدولۃ والمحصلۃ تضییقا علی المقصر فان البحث منہا انما ہو من حیث العدول والتحصیل ولم یضم الیہا البساطۃ لانہ اراد بالتحصیل ما یشملہما قال لان حرف السلب اٰہ تقسیم للقضیۃ الملفوظۃ الیہما تضمن التعریف ملفوظیہما او التقسیم المعقولۃ الیہما فان یقال اما ان یکون معنی السلب جزء الشیء من طرفیہا او لا فلا یرد ان زیدا اعمی معدولۃ علی مانص علیہ فی شرح المطالع مع ان حرف السلب لیس جزءاً من طرفیہا ولا نحو اللاجماد حی اذ اسمی باللاجماد شخص فان حرف السلب جزء من الموضوع مع ان القضیۃ محصلۃ لان الاول معدولۃ من حیث المعنی لا من حیث اللفظ والثانیۃ بالعکس قال وغیر ای اذا استعمل بمعنی لا قال انما وضعت اہ فیہ بحث لانہ ان اراد انہا وضعت لسلب بحکم فہم وان اراد اعم من ذلک فلا یفید لکونہا ہہنا مستعملا فی سلب الشیء فی نفسہ فالاولی مافی شرح المطالع من انما سمیت معدولۃ ومعتبرۃ لان الدلالۃ اولا علی الامور الثبوتیۃ واذا قصد الامور الغیر الثبوتیۃ یعدل بہا والغیر بادوات السلب اوبضع اخری الیہا قال فیثبت لہ الجار والمجرور فی محل الرفع علی انہ مفعول مالم یسم فاعلہ وکذا فی سلب عنہ و ترک ذکر المثبت لعدم تعلق الغرض بہ ویثبت لہ فی الموجبۃ المعدولۃ الموضوع وعن شیء فی الموجبۃ المعدولۃ المحمول ویسلب عنہ شیء فی السالبۃ المعدولۃ الموضوع او عن شیء فی السالبۃ المعدولۃ المحمول قال فقد عدل بہ ای بحرف السلب عن موضوعہ الاصلی اعنی سلب الحکم فتوصیف القضیۃ بالمعدولۃ توصیف بحال جزء وہو حرف السلب وفیہ اشارۃ الی ان اصل المعدولۃ لہا علی الحذف والایصال والاستتار کما فی المشترک فان العدول علی مافی التاج بگشتن و بعدی بعن یقال عدل عنہ واما اشتقاقہ من العدل فغیر صحیح لان العدل معناہ داد دادن و بعدی بعلی و برابر کردن چیزی را بچیزی و بعدی الی المفعول الثانی بالباء وکلا المعنیین غیر مستقیم ہہنا قال قال لیست جزءاً من طرفیہا ای من شیء من طرفیہا فبساطتہا بالقیاس الی المعدولۃ ولذا اخص ہذا الاسم بالسالبۃ مع ان المحصلۃ الموجبۃ شریکۃ معہا فی عدم کون حرف السلب جزءاً من طرفیہا قال لان جمیع الامثلۃ اسے کل واحد منہا قال حتی یرتفع الاستنباہ بمعنی ان قولہ والاعتبار بایجاب القضیۃ آہ

رفع الاشتباه الناشی من قوله سمیت القضیة معدولة موجبة او سالبة قال فقد عرفت آه یعنی قول قال المص بالنسبة الثبوتیة السلبیة علی حذف المضاف ای بایقاع النسبة الثبوتیة ورفع النسبة السلبیة وذلک لانک قد عرفت ان الایجاب ایقاع النسبة والسلب رفعها لا نفس النسبة الثبوتیة والسلبیة والا کانت کل قضیة صادقة فی کون القضیة موجبة وسالبة ایقاع النسبة ورفعها اذ الموجبة ما اشتمل علی الایجاب والسالبة ما اشتمل علی السلب اشتمال الدال علی المدلول فی القضیة الملفوظة واشتمال المشروط علی الشرط فی القضیة المعقولة فالمراد بقوله فالمعتبر هو اعتبار الشرط فی المشروط لا اعتبار الجزء فی الکل حتی یرد ان الایقاع علم فکیف یکون جزء المعلوم قال فمتی کانت النسبة واقعة الموافق للسابق واللاحق حیث قال مرفوعة ان یقول موقعة الا انه اراد واقعة فی الذهن قال فان الحکم فیهما ای بهما ایجابا والمراد باللاعالمیة مفهوم اللاعالم تعبیرا عن الشیء بمبدا اشتقاقه قال کقولنا الاشیء من المتحرک بساکن یحمل السکون وجودیا بناء علی ان المراد منه معنی اللغوی اعنی الاستقرار فما قال المحقق التفتازانی فی تمثیل السالبة المحصلة الطرفین بقولنا لاشیء من المتحرک بساکن اشارة الی ان المراد بعدمیة الطرفین ههنا ان یکون حرف السلب جزءا من لفظه لا ان یکون العدم معتبرا فی مفهومه فان السکون عدم الحرکة مع انه لیس من المعدولة فی شیء محل بحث کیف وقد صرح الش فی شرح المطالع بان قولنا زید اعمی معدولة قال کقولنا کل ما لیس بحی فهو لاعالم اشارة الی ان قول المص آه فان قولنا کل ما لیس بحی و قولنا الاشیء من المتحرک بساکن مثالان لما تقدم والفاء للتفریع دون التعلیل اذ الجزئی لا یثبت المدعی الکلی وادخال کلمة ان لمجرد التاکید قال کذلک یکون آه الصواب ترک کذلک لعدم تعدد العهد بالنسبة الی السابق قال فحین ما شرع کلمة ما زائدة او مصدریة فان حین من الظروف التی یجوز اضافتها الی الجملة وهو ظرف لفعل محذوف ای وجب التعرض لاحکامها وقوله فلم تخصص عطف علیه ولیس ظرفا لتخصص بدلیل ایراد الفاء فلا یلزم بطلان صدارة الاستفهام قال ثم ان المحصلات آه سوال ثان کانه قیل ثم نقول ان المحصلات آه ولیس معناه انه بعد التخصیص بالموجبة المعدولة المحمول ان المحصلات آه حتی یرد انه ما بقی بعد التخصیص بالموجبة المعدولة لا السالبة المعدولة المحمول فکیف یصح قوله کثیرة قوله ای یوجب اختلاف آه حاصل کلامه قدس سره ان اختلاف المحمول بکونه وجودیا وعدمیا یوجب اختلاف مفهوم القضیة مطردا بلا شبهة بخلاف اختلاف الموضوع فانه لا یوجبه مطردا لجواز ان یکون لذات واحدة عنوان وجودی وعدمی فیکون الحکم علی ذات واحدة فی الحقیقة ویمکن ان یقال ان اختلاف الموضوع لا یؤثر فی اختلاف القضیة اصلا لان الوصف العنوانی انما هو آلة لملاحظة الذات غیر موثرة فی اختلافه فانه اذا کان لذات واحدة وصفان وجودی وعدمی فان جعلا موضوعین لم یختلف مفهوم القضیة وان جعلا محمولین اختلف واختلاف الذات

فی نحو کل کاتب جسم وکل لاکاتب جسم لیس لاجل اختلاف العنوان بل الاختلاف بینهما ثابت فی نفسها
والعنوانان آلة لملاحظة تلک الافراد المختلفة لایخفی ان هذا الوجه انما یتم بعد اعتبار العدول فی جانب الموضوع وقوله ا
ن الحکم علی الشیء لایختلف باختلاف العبارات اقول علیه ثم ان عدم تاثیر اختلاف العنوان فی القضیة الحقیقیة
لایقتضی عدم تاثیرها مطلقا فلا یرد انه لو لم یکن للعنوان تاثیر فی مفهوم القضیة لما کذبت القضیة بامتناع
اتصاف شیء بالعنوان ولما اراد الاستدلال علی اختلاف العنوان قال [٨٢ق] فلان اعتبار العدول
آه حاصله ان ههنا اربع قضایا وست نسب منها خمس منها ظاهرة وفی واحد منها اشتباه فلذا تعرض لها
قال [٨٢ق] فلعدم حرف السلب آه بناء هذا الفرق علی عدم اعتبار السلب فی جانب الموضوع واسقاط
عن نظر الاعتبار کما بینه فلا یرد ان من الموجبة المحصلة فی التقسیم المربع قولنا اللاحی جماد وفیه حرف السلب
ومن الموجبة المعدولة اللاحی لاعالم وفیهما حرفا سلب فلا یصح ظهور الفرق المبتنی علی عدم حرف السلب
فی الموجبة ووجودها فی السالبة والمعدولة علی وجود حرفی السلب فی السالبة المعدولة وحرف واحد
فی السالبة المحصلة والمعدولة قال [٨٢ق] بخلاف الموجبة المحصلة فانه لایوجد فیها حرف السلب قال [٨٣ق]
لوجود حرف واحد فی الایجاب وحرفین فی السلب بناء علی ان المفهوم اما وجودی واما عدمی واما
بمعنی رفع الوجود واما عدم العدمی فمجرد التعبیر عن الوجودی فلا یرد ان قولنا زید اللاکاتب معدولة موجبة
مشتملا علی حرفین کقولنا زید لیس لاکاتب فالالتباس باق قال [٨٣ق] ان حرف السلب الموجود فیهما
واحد بناء علی ان فی کل منهما سلب امر وجودی الا ان فی احدهما سلبا فی نفسه وفی الاخری سلبه عن
شیء قال [٨٣ق] واما المعنوی اه حاصل الفرق ان بینهما عموما وخصوصا من حیث التحقق لان مفهوم
احدهما ثبوت ومفهوم الاخری سلب قال [٨٣ق] ولا ینعکس ای کلیا قال [٨٣ق] وهو اجتماع النقیضین یعنی
المفهومین اللذین بینهما غایة الخلاف واجتماعهما ممتنع بالبداهة وان جاز ارتفاعهما بناء علی ان
ثبوت شیء لشیء یقتضی وجود المثبت له سواء کان المثبت وجودیا او عدمیا قال [٨٣ق] فلان الایجاب
لایصح علی المعدوم ای فی الظرف الذی فیه الایجاب قال [٨٣ق] ضرورة ان ایجاب الشیء اه ای صدق
ایجاب الشیء لغیره فرع علی وجود المثبت لان صدقه یستدعی ثبوته لغیره وثبوته لغیره فرع ثبوت
الغیر فی نفسه فی ذلک الظرف اذا کان الثبوت حقیقیا سواء کان الثبوت بهو هو ای الاتحاد فی
الوجود او بالانضمام کما فی ثبوت الصفات لمحالها وهذه المقدمة بدیهیة اذ الشیء ما لم یوجد لم یکن اتحاد
الشیء معه فی الوجود ولا حصول صفة له بخلاف الموجبة السالبة المحمول فان معناه سلب المحمول عن
الموضوع ثم اثبات ذلک السلب له ولا فرق بین انتفاء شیء عن شیء وثبوت ذلک الانتفاء له

الا بمجرد اعتبار العقل ولو کان ذلک الاتصاف حقیقیا لزم من سلب شئ عن شئ وجود اتصافات غیر متناہیۃ
فی نفس الامر وہذا ما ذکرہ السید قدس سرہ ان صدقہا لا یقتضی وجود الموضوع لان حقیقتہا راجعۃ الی
معنی السلب ضرورۃ ان انتفاء شئ عن شئ آخر یستلزم اتصاف الآخر بہ وبالعکس بل لا اختلاف بینہما
الا باعتبار ولا شک ان صدق السالبۃ لا یقتضی وجود الموضوع فکذا ما یلازمہا قال[82] کما انہ یصدق قولنا
شریک الباری لیس بصیر المثال لمجرد الایضاح ان الایجاب یقتضی الوجود دون السلب قال[82] ان ہذہ القضیۃ
لیست حقیقیۃ ولا خارجیۃ لان الحکم فیہا لیس مقصورا علی الافراد الموجودۃ فی الخارج محققا او مقدرا بل یشمل
الذہنیۃ ایضا والقول بانہا تصدق حقیقیۃ او خارجیۃ توہم لان الصدق فرع قصد مفہومہا قال[83] لما کان
الموضوع معدوما ای فی الخارج والذہن بقرینۃ قولہ صح سلب کل مفہوم عنہ قال[82] فی نفسہ ای مع قطع النظر
عن العرض سواء کان فی الذہن او فی الخارج قال[82] لا یقال آہ معارضۃ لدلیل قولہ بخلاف السلب ونقیض
لہ باستلزامہ المحال ولا یجوز ان یکون منعا لانہ مدلل وما قیل انہ یمکن ایراد ہذا المنع علی ان الایجاب لا یصح
الا علی موجود بانہ لو لم یکن کذلک لم یکن الموجبۃ الکلیۃ نقیضا للسالبۃ الجزئیۃ فوہم اذ السوال وارد علی
الاختلاف بینہما فی الاقتضاء والاختصاص لہ باقتضاء الایجاب الوجود لا بعدم اقتضاء السلب ایاہ
قال[82] الحکم فی السالبۃ ثم اللام فی لفظ السالبۃ والموجبۃ المذکورتین فی الجواب فی جمیع المواقع
للعہد ای السالبۃ الجزئیۃ والموجبۃ الکلیۃ ولفظ الجمیع بمعنی کل واحد بدلیل قولہ ای کل من الامور
الموجودۃ قولہ فینتفی منہ المحمول ایضا ای کما تنتفی عنہ الوجود فانما ینتفی عنہ الوجود ینتفی عنہ کل صفۃ قال[84]
لم یکن شئ من الافراد موجودا[124] انما اعتبر السلب الکلی لانہ لو کان شئ من الافراد موجودا لصدق الموجبۃ الکلیۃ
اعنی کل ج الموجود ب قال[82] فلا دخل لہ فی بیان الفرق ای لیس ذلک مناط الفرق وان کان موضحا
للفرق حیث یندفع بہ الشبہۃ قال[82] فکانہ جواب آہ یعنی انہ یذکر فی کتب القوم السوال المذکور و
ہذا الکلام یصلح جوابا لہ فظن انہ جواب لذلک السوال ولیس نصا فی الجواب لعدم الاشارۃ فیہ الی
السوال فلذا قال فکانہ قال[82] الا فی القضیۃ المقصود منہ نص قرینۃ علی ان المراد الموجود فی الخارج
علی التفصیل المذکور والا فخلاصۃ الجواب اختیار الشق الاول وتعمیم الوجود فیشمل الحقیقیۃ قال[82] لا فی
مطلق القضیۃ حتی لا یصح التخصیص بالموجود الخارجی ویرد النقض بالقضایا الذہنیۃ قال[82] مقدرۃ الوجود
سواء کان موجودۃ او لا ثم اعلم ان استدعاء القضیۃ الموجبۃ وجود الموضوع علی التفصیل المذکور مبنی
علی ما حققہ الشارح ان الممکنۃ الموجبۃ لیست قضیۃ فی الحقیقۃ لظہور ان امکان المحمول لا یستدعی الا
امکان الموضوع لا وجودہ قال[82] وذلک کلہ اذا لم یکن الموضوع موجودا اشارۃ الی ما سبق من

قولہ وہو انہ لا یلزم من صدق السالبۃ البسیطۃ صدق الموجبۃ المعدولۃ بدلیل قولہ متلازمان لیس اشارۃ الی اعمیۃ السالبۃ البسیطۃ الا الی الفرق بالاعمیۃ فان وجود الموضوع لا ینفی الاعمیۃ والفرق بینہما وفیہ اشارۃ الی ان قول المصنف رہ واما اذا کان الموضوع موجودا فہما متلازمان عدیل لقولہ لصدق السلب عند عدم الموضوع معطوف علی مقدر ای ہذا اذا لم یکن الموضوع موجودا ودلیل العموم مرکب من مقدمتین احدیہما مطویۃ وہی لصدق السلب عند صدق الایجاب ترکہا المص لظہورہا علی ما یدل علیہ تقریر الش فیما سبق ولم یجعل قولہ واما اذا کان الموضوع موجودا فہما متلازمان علی انہ مقدمۃ ثانیۃ للدلیل لان وجودا ما وادعاء التلازم یابی عنہ قولہ کما ذکرنا ای فی قولہ فالاولی قولہ اذا اخذت ذہنیۃ ای یکون الحکم فیہا علی الافراد الذہنیۃ فقط اعلم ان القضایا الذہنیۃ علی اقسام منہا ما یکون افرادہا موجودۃ فی الذہن متصفۃ بمحمولاتہا فی الذہن اتصافا مطابقا للوقع کجمیع المسائل المنطقیۃ فان محمولاتہا عوارض تعرض للمعقول الاولی فی الذہن ویکون لموضوعاتہا وجودیان ذہنیان احدہما مناط الحکم وہو الوجود الظلی الذی لہ تغایر الموضوع والمحمول وثانیہما الوجود الاصلی الا بہ اتحاد المحمول بالموضوع وہو مناط الصدق والکذب والفارق بین الموجبۃ والسالبۃ ومنہا ما یکون محمولاتہا منافیۃ للوجود نحو شریک الباری ممتنع واجتماع النقیضین محال والمحمول المطلق یمتنع الحکم علیہ والمعدوم المطلق مقابل للوجود المطلق فاطلاق قولہ وکذا الحال فی الموجبۃ آہ یقتضی ان یکون فی ہذا القسم ایضا للموضوع وجودان احدہما مناط الحکم والثانی مناط الصدق وتحقیقہ ان مناط الحکم ہو تصورہا بعنوان الموضوع ومناط الصدق ہو الوجود العرضی الذی باعتبارہ فردیتہا للموضوع کانہ قال ما یتصور بعنوان شریک الباری ویفرض صدقہ علیہ ممتنع فی نفس الامر وقس علی ذلک قال المحقق التفتازانی ان ہذہ الذہنیات وان کانت موجبۃ لا یقتضی الا تصور الموضوع حال الحکم کما فی السوالب من غیر فرق وفیہ انہ تہدم المقدمۃ البدیہیۃ التی یبتنی علیہ کثیر من المسائل من ان ثبوت شیء لشیء فرع ثبوت المثبت لہ اذ التخصیص لا یجری فی القواعد العقلیۃ وقال الش انہا سوالب فیہ ان الحکم فیہا انما ہو بوقوع النسبۃ والارجاع الی السلب تعسف ومنہا ما یکون محمولاتہا متقدمۃ علی الوجود او نفس الوجود نحو زید ممکن او واجب بالغیر او موجود فلموضوعاتہا وجود فی الذہن حال الحکم کسائر القضایا ویکون لا اتصاف بہا ذہنیا انتزاعیا لا بدان یکون لموضوعاتہا وجود آخر فی الذہن ویکون مبدا الانتزاع ہذہ امور ومناط صدق القضیۃ واتحاد المحمولات معہا ثم اذا توجہ العقل الیہا ولاحظہا من حیث انہا موجودۃ بہذا الوجود انتزع علیہا وجودا او امکانا او وجوبا آخر باعتبار الاتصاف بہذا الوجود ویستدعی التقدم وجودہ یکون مصداقا بہذہ الاحکام ولیس بہذہ الملاحظۃ لازمۃ للذہن دائما فینقطع بحسب انقطاع الملاحظۃ وانما اوردہ ہذہ الغوامض مع عدم کونہ من مسائل

ہذا الفن وعدم مناسبة لہذا الکتاب اخذ الصنع المتعلمین کیلا یقعوا فی الشکوک التی اوردہا بعض الناظرین فی ہذا الکتاب واللہ اعلم بالصواب قال واما اللفظی آہ فیہ اشارة الی ان قول المص والفرق بینہما فی اللفظ عدیل قولہ والسالبة البسیطة اعم من الموجبة المعدولة وہو الجز ولیس متعلقا بقولہ واما اذا کان الموضوع موجوداً فہما متلازمان بان یکون معناہ والفرق بینہما فی اللفظ فقط اولا اختصاص بحالة الوجود قال و ہذان القضیة ای القضیة التی واشبہت کونہا معدولة موجبة او سالبة بسیطة وہو ما یکون حرف السلب فیہما موخرا عن الموضوع قال لان من شان الرابطة التی فی تلک القضیة وکذا فی قولہ لان من شان حرف السلب المراد حرف السلب التی من تلک القضایا فانہا لکونہا متاخرة عن الموضوع یکون لربط ما بعدہا بما قبلہا فلا یرد کان زید قایما وکذا الحال فی قولہ لان من شان حرف السلب فلا یرد لیس زید قائما قال بان ہو لربط السلب او سلب الربط فیکون ہذا فرقا لفظیا ای متعلقا بارادة المعنی من اللفظ واما ما قال المحقق التفتازانی یعنی ان الفرق اللفظی ساقط لان ہذا فرق لفظی ففیہ ان ذکرہ فی ضمن الفرق اللفظی یابی عنہ وکذا ما قیل انہ اذا نوی ربط السلب تقدیر السلب موخرا واذا نوی سلب الربط تقدیر مقدما فہو ایضا فرق لفظی نظرا الی تقدیر الربط لان النسبة لا یلزم التصدیق قولہ اذا قلت آہ یعنی ان ثبوت المحمول للموضوع والکانت متصورة بین الموضوع والمحمول الا ان لہ مزید اختصاص بالمحمول وہو کونہ مقتضیا للارتباط بغیرہ فلذلک اضاف النسبة الی المحمول قال سواء کانت ایجابیة او سلبیة نبہ علی ان ایجابیة او سلبیة فی عبارة المتن تعمیما للنسبة لا الکیفیة علی ما توہمہ القرب بہا لان الکیفیة لا یکون سلبیة وما قیل ان اللاضرورة واللادوام کیفیتان سلبیتان فتوہم نشاء من التعبیر بالسلب بہا فی الحقیقة عبارتان عن الامکان والاطلاق العام کما سیجیٔ قال کالضرورة واللاضرورة آہ المراد بہا مفہوماتہا اذ لو ارید ما صدقت علیہ کان ذکر الدوام واللادوام مستدرکا لدخولہا تحت اللاضرورة قال فان الکل نسبة آہ تعلیل لقولہ لا بد ای کل نسبة فرضت وتعلقت بین الشیئین اذا قیست الی نفس الامر واعتبر فی جوانبہا معا مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض تکون منحصرة فی الضرورة واللاضرورة لامتناع ارتفاع النقیضین فی التصور عن امور موجودة افاد بہذا التعلیل ان المراد بالمہملة المذکورة الکلیة وانہ لا بد من تقیید نسبة المحمول الی الموضوع بقید اذا قیست الی نفس الامر اذ النسبة المعتبرة بین الشیئین اذا لم یفرض وجودہا فی نفس الامر لا یفرض لہا کیفیة فی نفس الامر اصلا والا لیس المراد بقولہ کالضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام حصر النسبة فی الاربع کما یوہم جعل الکل تمثیلا واحدا بل حصرہا فی اثنین منہا کما صرح بہ فی شرح المطالع والمص من کر التمثیلین تکسمة الجہة

علی المطلق والمراد باللاضرورة واللادوام معناهما المصطلح اذ لا واسطة بین الامکان العام والضرورة والاطلاق
العام والدوام فی الصدق وان وجد الواسطة فی المفهوم قال تسمّی مادة القضیة ہی مشترکة بین الطرفین
والنسبة وکیفیتها فی نفس الامر یکون کلا منهما جزءً وعنصرًا لکونه جزءً من القضیة المربعة الاجزاء قال واللفظ
الدال علیها ای علی الکیفیة الثابتة فی نفس الامر لا بمعنی ان مدلوله النسبة المتصفة بالثبوت من نفس الامر
حتی لو لم یکن ثابتة لم یکن اللفظ الدال علیها والا علی الکیفیة الثابتة فی نفس الامر لانه ینافی تجویز مخالفة الجهة
المادة بل بمعنی انه یفهم منه ثبوت تلک الکیفیة فی نفس الامر سواء کان ثابتة فیها او لا وہذا المعنی وان کان
خلاف الظاہر الا انه یجب الحمل علیه بقرینة ما سیاتی من قوله لان اللفظ اذا دل علی ان کیفیة النسبة آه
قال او حکم العقل آه لکن یشترط ان یعتبره قیدا فی القضیة المعقولة اذ لو لم یعتبر کذلک لا یکون جهة للقضیة
بل حکما برأسه قال لم یکن الحکم آه لان الحکم فی القضیة مقید بهذا القید فلا بد فی صدقه من تحقق الحکم
مع القید واذا انتفی احدهما لم یکن الحکم المقید مطابقا للواقع قال وتلخیص الکلام آه ذکر فیما سبق
ان لنسبة المحمول الی الموضوع کیفیة فی نفس الامر وکیفیة فی حکم العقل وکیفیة یدل علیه اللفظ وانهما قد
یختلفان لما فی نفس الامر ویکذب القضیة عند ذلک ولما کان فی ذلک اجمال من حیث ان وجود
الکیفیة فی الظروف الثلثة فرع وجود النسبة وان الظاہر مطابق المعقول لما فی نفس الامر والالفاظ
للمعانی وانه کیف یکذب القضیة مع تحقق حکمه فصل فی ہذا التلخیص بما لا مزید علیه فاثبت وجود النسبة
وکیفها فی الظروف الثلثة واوضحه لقیاسها علی المحمول والموضوع وسائر الامور الموجودة فی نفس الامر
اثبت ان العلم قد لا یطابق المعلوم وان الالفاظ موضوعها بازاء الصورة فلا یلزم ثبوت مدلولاتها فی
نفس الامر وان صدق القضیة باعتبار مطابقة حکمها للواقع وذلک انما یتحقق فی الموجبة اذا تحققت
نسبتها مع کیفها فی الواقع قال نسبة المحمول الی الموضوع ای النسبة الصادقة فی القضیة الملفوظة
اذ الکاذبة لا وجود لها فی نفس الامر وفی المعقولة لا وجود لها فی اللفظ فلا یصح الحکم بقوله یجب ان
یکون آه قال من الاشیاء التی لها وجود آه وفی بعض النسخ بدون التی والاول نظر الی التعریف
والثانی الی کونه للعهد الذہنی فیجوز وصفه بالجملة الخبریة کالنکرة قال اما مطابقة للواقع آه اختار
لجریان المطابقة واللامطابقة فی التصورات وہو الظاہر وما قالوا من ان التصورات کلها مطابقة
للواقع والخطاء انما ہو فی الحکم الضمنی فمتفق الاصطلاح ان التصورات لا تناقض لها قال اما فی
عبارة صادقة او کاذبة لما حکم علی التصورات بالمطابقة واللامطابقة وصف العبارة الدالة علیها
بالصدق والکذب تجوزًا واختصاص الصدق والکذب بالاخبار لا ینافی ذلک قال فلذلک ای

مثل ذلك الشبح كيفية نسبة الحيوان اوضح جريان المطابقة واللامطابقة للواقع في كيفية النسبة التي هي من المعقولات بجريانهما في الصورة المحسوسة من الشبح وليظهر اتصاف القضية بالصدق والكذب باعتبارها قال القضية اى الموجهة قدم تقسيمها الى البسيطة والمركبة على عكس اختيار المص تنبيها على انهما اعم من ثلثة عشر المذكورة التي قسمها المص الى البسائط ومركبات والمراد بالاشتمال الاشتمال الدال على المدلول لا الاعم منه ومن اشتمال الكل على الجزء فيعم التقسيم الملفوظة والمعقولة على ما وهم فان فاء التفريع في قوله فالقضية البسيطة يكذبه قال اى لمعناهما في الحقيقة بالمعنى لان حقيقة القضية الملفوظة الفاظ مخصوصة الا ان اللفظ لا اعتبار له بدون المعنى فكانه حقيقة التي هو بها هو قوله اذا حكمت اه تفصيل لتعريف المركبة واشارة على اعتبار قيود فيه تركها الش لان مقصوده امتياز المركبة عن البسيطة لا تعريفها الجامع المانع وهي ان يكون السلب مقصودا في القضية كالايجاب لا يكون لازما غير مقصود للمتكلم وان يكون السلب قيدا للايجاب لا بعبارة مستقلة وان يكون السلب رفعا لكيفية النسبة لا لنفسها نحو الشئ اما موجود او ليس بموجود قوله فمن حيث آه دفع وهم انه اذا كان والا على الحكم لا يكون جهة للقضية قوله وكذا الحال اه عطف قوله اذا حكمت بايجاب آه قوله يكون موجبة لان العقد الدال على السلب جهة القضية قوله وليس كل موجبة مركبة لجواز ان لا يكون الجهة دالة على الحكم السلبي او الايجابي قال وهي التي يكون آه اى القضية الواحدة يرد المجموع القضيتين المختلفين بالايجاب والسلب قال ملتئمة من ايجاب وسلب والا يراد نحو لا شئ من الانسان بحجر بالضرورة فانه مشتمل على حكم سلبي وعلى حكم ايجابي وهو بان ذلك السلب ضروري لعدم كون الحكم الثاني جزءا من القضية بل هو مستفاد من تقييد الحكم السلبي بقيد الضرورة بطريق اللزوم فلا حاجة الى التقييد بان يكون الطرفان متحدين في الحكمين المختلفين وان صرح المص بذلك في جامع الحقائق كما صرح بالتوافق في الحكم توضيحا قال لانه ربما يكون قضية آه خلاصته ان قيد لا امكان لعدم اشتماله على حرف السلب لا يدل على حكم مخالف للاول لفظا بخلاف اللادوام او اللاضرورة لاشتمالها على حرف السلب يستفاد منه سلب الحكم السابق سواء كان ايجابيا او سلبيا فالقضية المشتملة عليهما مركبة لفظا ايضا قال غير محصورة في عدد لان الكيفيات التي يمكن اعتبار عروضها للنسبة غير منحصرة قال الا ان التي جرت لم يقل الا ان التي يبحث عنها لان من الموجهات قضايا تورد في العكس والنقيض كما سيجيء الا انه لم يجر العادة بالبحث عنها وقد ضبطها المحقق التفتازاني انها ثمانية عشر قال والقياس عطف على التناقض بحذف المضاف اى تاليف القياس منها وهو بحث المختلطات وحمل القياس على المعنى اللغوي وارادة النسبة من الموجهات بها او جعله عطفا على الضمير المجرور في عنها وارادة القياس المؤلف

منهما ومن غيرها من مواد الاقيسه خارج عن القياس قال ثلثة عشر قد صرح صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ان يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا انه اذا لم يذكر تمييز العدد يجوز ان يذكر العدد على موافقة القياس وقال ابوحيان انه المطرد ويجوز عكس التانيث فقوله ثلثة عشر صحيح فما قيل الصحيح ثلث عشرة غير صحيح قال وهي التي يحكم آه اي يحكم فيها بان المحمول ضروري الثبوت لذات الموضوع سواء كان منشائها نفس الذات او امرا غيرها فالضرورة لاجل الموضوع فرد منها نحو كل جسم متحيز بالضرورة ما دام ذات الموضوع موجودا بان يكون اوقات وجوده ظرفا للضرورة لا شرطا فلا يرد ان قولنا زيد موجود بالامكان الخاص قضية ممكنة ويصدق عليها تعريف الضرورية لان الضرورة فيها بشرط الوجود لا في زمان الوجود وما اورده عليه انه يلزم ح حصر الضرورة الذاتية في الازلية لانه لا يصدق الا في الموضوع الواجب او الممتنع لانه ما لم يجب وجوده لم يجب له شئ في جميع اوقات وجوده فمدفوع بان ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل انسان حيوان بالضرورة فان الذاتي متقدم على الذات وجودا وعدما وما قيل في الجواب ان زيد موجود قضية ذهنية والكلام في القضايا الحقيقية والخارجية فلا يحسم مادة الاشكال لان كل قضية خارجية او ذهنية يكون محمولها الوجود عليه يرد الاشكال نحو كل مربع موجود فان المحمول ضروري الثبوت ما دام الموضوع موجودا وكذا ما قيل ان الامكان الخاص الحكمي اعني ما لا يكون وجوده وعدمه لاجل ذاته لا ينافي الضرورة الذاتية بهذا المعنى لجواز ان يكون المحمول ضروري الثبوت لذات الموضوع مع عدم كونه مقتضى الذات فزيد موجود ضرورية مطلقة منطقية وممكنة خاصة حكمية لان توجيه الاشكال هو ان زيد يصدق عليه الوجود بالامكان الخاص المنطقي اذ ليس الوجود ضروري الثبوت والسلب لزيد مع انه يصدق عليه انه ضروري الثبوت له ما دام موجود فتدبر فانه غلط فيه من يدعي التبحر قال فان الحكم فيها بضرورة سلب المحمول اه يعني ان المعتبر في مفهومها ضرورة سلب المحمول عن ذات الموضوع في جميع اوقات وجوده اتفق كل الناظرين على ان هذه السالبة ليست اعم من المعدولة لان السلب مقيد بجميع اوقات وجود الموضوع فلا يصدق عند عدم الموضوع وقالوا معنى قولهم السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة مقيد بما اذا لم يمنع مانع عن ان لا يكون صدق السلب بعدم الموضوع ان معنى لهذا ان يكون في جميع الاوقات ظرفا للسلب ويلزم ح ان لا يكون قولنا لا شئ من العنقاء بانسان بالضرورة ضرورية فالحق انه ظرف للثبوت التي يتضمنه السلب اي ثبوت المحمول لذات الموضوع جميع اوقات وجوده يكون مسلوبا بالضرورة وح يجوز صدقها بانتفاء الموضوع نحو لا شئ من العنقاء بانسان بالضرورة وان يكون بانتفاء المحمول اما في جميع اوقات وجود الذات نحو لا شئ

من الانسان بحجر بالضرورة او في بعض اوقات وجود الذات نحو لا شئ من القمر بمنخسف بالضرورة حال الانخساف
ضروري اي في وقت الحيلولة الذي حد بعض اوقات الذات قال[٨٩ ى] وانما سميت اه اي انما عبر في
اسمها بهذان اللفظان وانما اقتصر بذلك لانه لم يقع القسمة لكل واحد من اللفظين قال[٨٩ ى] لعدم تقييد الضرورة
اه يعني ان الضرورة التي يذكر في افراد هذه القضية لا تقيد بشئ من الوصف والوقت فيخرج كل انسان
حيوان بالضرورة والكان مفهوما مقيدا ما دام ذات الموضوع موجودا معتبرا انه لاخراج الضرورية الوصفية
والوقتية فمن قال ان في جميع الاوقات ليس تقييدا بل تعميما لم يفرق بين اعتبار القيد في المفهوم و
فيما حذف عليه ولم يفهم انه في التعريف للاخراج فكيف لا يكون تقييدا قال[٨٩ ق] ما دام ذات الموضوع
موجودا المتبادر من التعريف ان يكون المحمول مغايرا للموجود فلا يرد انه يلزم على هذا التعريف ان
يكون زيد موجودا دايمة لدوام ثبوت المحمول للموضوع ما دام الموضوع موجودا ويلزم من ذلك ان
لا يكون بين الموجبة الدايمة والسالبة المطلقة تناقض لصدق قولنا زيد موجود ما دام موجودا وزيد
ليس بموجود بالاطلاق العام قال[٨٩ ى] على قياس ما مر اي دايمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم
تقييد الدوام في موادها بوصف قال[٨٩ ى] ما مر اي بادني تغير هو تغير الجهة وفيه اشارة الى مادة اجتماعها
قوله قد عرفت اه اعادة لما مر للتنبيه وازالة لغفلة المتعلم عما سبق قوله[١٢٦ ق] امتناع في انفكاك النسبة عن
الموضوع ايجابية كانت او سلبية لكن امتناع انفكاك السلبية قد يكون بامتناع الموضوع وقد يكون بثبوت
المحمول له ثم هذا ليس تعريفا للضرورة بل تعبير مفهوم بعبارة مفصلة ليظهر النسبة ظهورا تاما فلا يرد ان الامتناع
عبارة عن ضرورة او سلب الامكان الذي هو سلب الضرورة فيلزم الدور قال[٨٩ ى] وليس متى
كانت النسبة اه معناه ليس متى كانت النسبة متحققة يلزمها امتناع انفكاكها عن الموضوع لان القضية
سالبة لزومية قال[٨٩ ى] لجواز امكان انفكاكها فلا يلزمها الامتناع فعلم ان جواز امكان الانفكاك كان
في ثبوت المدعي ولا يرد ان امكان الانفكاك لا يستلزم امكان الانفكاك لجواز ان يمكن امكانه
ولا يقع فيكون الانفكاك مرتفعا ولا حاجة الى ما قيل من ان المراد جواز اجتماع امكان مع الانفكاك
عدم الوقوع ولا الى التصدي لان امكان الامكان يستلزم امكان الانفكاك اذ غاية الجهة
تصحيح امكان الامكان لا بيان فايدة اعتباره وفي الاكتفاء بمجرد جواز امكان الانفكاك اشارة
الى ان النسبة منها وكذا بين ساير القضايا انما تعتبر بالنسبة الى مفهوم ما مع قطع النظر عن الامور الخارجية
والا فالدوام يستلزم الضرورة اذ لا بد له من علة تجب اما بذاتها او بواسطة انها انما الى ما يجب لذاته
ومع وجود العلة يجب وجود المعلول ومع عدمه تمتنع كيف ولو اعتبر الامور الخارجية يلزم الانحصار

القضايا في الضرورية الموجبة والسالبة لان الحكم بالنظر الى العلة اما واجب او ممتنع قال بشرط ان يكون اه متعلق
بضرورة لا بثبوت فان الضرورة منقسمة الى الذاتية والوصفية والوقتية سواء كان الوصف منشأ للضرورة
نحو كل متعجب ضاحك ويسمى الضرورة لاجل الوصف او لا نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام
كاتبا قال وهي التي يحكم اه خرج بقيد الضرورة ما حكم فيها بجهة غير الضرورة وبقوله بشرط ان يكون ما حكم
فيها بالضرورة الذاتية والوقتية وما يكون الوصف ظرفا وبقوله مادام متصفا بوصف الموضوع ما حكم
فيها بالضرورة الوصفية لكن لا يكون الوصف غير العنوان نحو كل انسان متحرك الاصابع مادام كاتبا
فانه قضية مشروطة غير معتبرة قال مطلقا اي غير مقيد بوصف او وقت بان يكون في جميع اوقات
الذات بل ضرورة ثبوته فالمثال المذكور انما هو بشرط اتصافه بالكتابة فلا ينافي ضروريته له في مادة
اخرى لامر آخر كالمرتعش قوله حاصله ان المشروطة اذا اعتبرت اه يريد ان ثبوت المحمول فيها
وان كانت لذات الموضوع الا ان الوصف لما كان له دخل في الضرورة كان ما نسب اليه الضرورة
ايجابا وسلبا مجموع الذات والوصف فمعنى قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا كل ذات متصفة
بالكتابة يثبت له التحرك بالضرورة بشرط اتصافه بها فاندفع ما توهم من ان المحمول ليس ثابتا لمجموع
الذات والوصف بل للذات فقط فانه مبني على عدم الفرق بين ثبوت المحمول وضرورة ثبوته ولا حاجة
الى تاويل كلامه قدس سره بان مقصوده ان الموضوع في المعنى الاول مقيد والثاني مجرد الذات
فانه مع عدم مساعدة العبارة له يرد عليه ان التقييد ان كان داخلا يرد عليه ما يرد على تقدير دخول
الوصف من ان الثبوت للذات لا لمجموع الذات والتقييد وان كان خارجا لم يكن فرق بين المعنيين
قوله ولا فائدة اه لان اعتبار الظروف لبيان اوقات الضرورة وقد استغنى من اعتبار الضرورة بالقياس
الى المجموع فانه لو تحقق الحكم في بعض اوقات الوصف لم يكن ضروريا للمحمول فاعتبار الضرورة بالقياس
الى المجموع اغنى عن اعتبارها في جميع الاوقات قوله على ما زعموا اشارة الى ان ذلك مبني على زعمهم
من ان نور القمر مستفاد من الشمس وانه في نفسه كدر وان مدار حركته يتقاطع مدار حركة الشمس على
نقطتين اذا كان احدهما في نقطة والآخر في الاخرى تقع الارض حائلا بينهما مانعا من وصول ضوء الشمس
اليه فيرى على ظلمته الاصلية وظلمته الاصلية يمتنع انفكاكها منه لكونه مقتضى طبيعته قوله لان مادام
الوصف اعم مطلقا منشأ زعمهم اما عدم الفرق بين الظروف والشرط واما النظر الى ان الثبوت
في وقت الوصف لا بد له من علة فثبوت الوصف في ذلك الوقت ضروري وقد عرفت ان النظر
في النسبة الى مجرد مفهوم القضية قال اي يكون اه تفسير للشرط المذكور في قوله بشرط اه لا ليكون

حتى يلزم اجتماع الشرطية والجزئية فيفسد المعنى على ما وهم ١ منه وقد من التفسيرات ليس المراد من الشرطية ما يدل المتبادر منه حتى يكون الضرورة للذات والوصف خارجا فان الضرورة غير متحققة بالنظر الى الذات ولو قيد بالوصف قيد بل بها بالنظر الى مجموع الذات والوصف وان كان الحكم على ذات الموضوع فللوصف دخل في الضرورة وانما قالوا بشرط الوصف لكونه خارجا عن الضرورة وان كان داخلا فيما ينسب اليه الضرورة فما قيل تريد بقوله دخل اعم من الاستقلال والدخلية وان كان المتبادر الثاني وهم قال بسبب تسميتها اى بسبب اطلاق اسم مركب عن الجزئين مفصل لهذا التفصيل قال ليست ضرورية الثبوت لذات الكاتب اعنى افراد الانسان فلا تنافى ضرورة ثبوتها لبعض افراده بسبب الارتعاش قال فاطلنك المشروطة بها اى بالحركة المشروطة ضرورية بالكتابة على ما قال الشارح في شرح المطالع فان الكتابة نفسها ليست ضرورية لما صدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها فكيف يكون تحرك الاصابع بها ضروريا انتهى اراد التابع لما في الضرورة ولا يرد ما قيل ان الكتابة مشروطة بتحرك الاصابع دون العكس ولا يحتاج الى تكلف شنيع وهو ان المراد بالمشروطة بها الضرورة لما يقتضيه اضافة اشتراط الى تحقق الضرورة فان الكلام في كون تحرك الاصابع ضروريا وغير ضروري لا في ضرورة ضرورتها قال ذات الموضوع اى حقيقته قال فاذا اتحداه فانه اذا كان المحمول ضروريا للذات الموضوع والذات انما هو ذات الحقيقة كان للحقيقة ايضا دخل في تلك الضرورة قال ولم يكن للوصف مدخل اه سواء كان الوصف خارجا كما في مثال الشرح او ذاتيا نحو كل ناطق حيوان بالضرورة واما اذا كان الوصف مدخل في الضرورة الذاتية فلا يجوز ان يكون الوصف مفارقا بل لازما للماهية فح يصدق القضايا الثلث نحو كل ناطق متعجب بالضرورة او دائما او ما دام ناطقا ونحو كل متعجب ضاحك بالقوة كذلك ومن هذا ظهر ان ذكر صورة الاتحاد لاجتماع القضايا الثلث بطريق التمثيل واختاره لكونه مطردا من غير اشتراط بخلاف ما اذا التغاير فانه لا بد من اشتراط ان يكون للوصف دخل في الضرورة الذاتية فتدبر فانه تخير فيه من يدعى الفطانة قال كقولنا كل كاتب حيوان اه مثال للقضية التي هي ضرورية ودائمة وليست بمشروطة وقوله لا بالضرورة عطف على قوله بالضرورة اى امثال ذلك قولنا كل كاتب حيوان حال تلبسه بالضرورة او الدوام وعدم تلبسه بالضرورة بشرط الوصف قال لا دخل له في ضرورة ثبوت الحيوان اه ضرورة ثبوته لذات الكاتب اعنى افراد الانسان كانها مع قطع النظر عن الكتابة قال عن الضرورة اى الضرورة التي فيه الكلام وهي الضرورة في جميع اوقات الوصف فاللام للعهد او مطلق الضرورة بان لا يوجد الضرورة اصلا لا في جميع الاوقات ولا في بعضها وليس المراد الضرورة المطلقة اذ لا يكفي الخلو عنها في تحقق الدائمة بدون الضرورة في جميع اوقات الوصف قوله لم يعتبر معهما ان آه يريد ان ما دام للتوقيت حكم بمدة ثبوت خبرها

لفاعلها وذلک التوقیت قد یکون باعتبار المدخلیة وقد یکون باعتبار الظرفیة الصرفة ولما کان هذان الاعتباران
مختلفین بالقیاس الی الضرورة لانه قد تحقق الضرورة باعتبار المدخلیة دون الظرفیة اعتبر
للضرورة المشروطة معینان بخلاف الدوام فانه لا یختلف باعتبار المدخلیة والظرفیة فلم
یعتبر له معینان ولم یفرق بین الظرفیة والمدخلیة ولذا وقع فی عبارة الشارح ما دام الوصف
من غیر تفصیل وفی المتن بشرط الوصف ولیس مقصوده ان احد المعنیین یعتبر دون الآخر
بل تردد فی ان ایهما معتبر وانهما متروک علی ما وهم قال لان العرف یفهم هذا المعنی من السالبة ای العرف
العام یفهم هذا المعنی من بعض السوالب الغیر المقیدة بقید ما دام وهی التی یکون بین وصفی موضوعه ومحموله
تنافر نحو لا شیٔ من القائم بقاعد وهذا القدر یکفی لنسبة المعنی الی العرف ولا یجب اطراد هذا الفهم فی
جمیع السوالب فما قیل یفهم انه لا یفهم العرف التقیید بالوصف فی لیس رجل فی الدار ولا فی لیس الانسان
حجرا ومثال ذلک وهم وکذا ما قیل انه لا اختصاص له بالسلب بل کذا فی الایجاب فانه یفهم فی الایجاب
الاطلاق العام نحو کل نائم مستیقظ وبالعکس قال بالفعل متعلق بثبوت لا بالحکم کما لا یخفی والمراد
بالفعل ما هو قسیم القوة وهو کون الشیٔ من شانه ان یکون وهو کائن قال لان القضیة اذا اطلقت ای یعنی
ان القضیة المطلقة هی التی لم یذکر فیها الجهة بل تعرض فیها لحکم الایجاب والسلب اعم من ان یکون بالقوة او
بالفعل فهی مشترکة بین الموجهات الفعلیة والممکنة الا انها اذا اطلقت یفهم منها فعلیة النسبة فسمی المقید باسم
المطلق لغلبة استعماله فیه کذا افاده الشارح فی شرح المطالع ویستفاد منه ان الفعل والامکان کلاهما
کیفیتان زائدتان علی النسبة ثم قال والحق ان الفعل لیس کیفیة النسبة لان معناه لیس الا وقوع النسبة
والکیفیة لا بد ان یکون امرا مغایرا لوقوع النسبة الذی هو الحکم وانما عد المطلقة فی الموجهات بالمجاز کما عد
السالبة فی الحملیات والشرطیات وان الممکنة لیست قضیة بالفعل لعدم اشتمالها علی الحکم وانما هو قضیة
بالقوة القریبة من الفعل باعتبار اشتمالها علی الموضوع والمحمول والنسبة وعدها من القضایا کعد
المخیلات منها مع انه لا حکم فیها بالفعل والعجب من المحقق التفتازانی انه بعد الاطلاع علی ما ذکره الشارح من الجانبین
کیف اعترض علی الشارح بقوله وفیه نظر لان قولنا کل ج ب بالامکان مشتمل علی الحکم والرابطة لا محالة مفهومه
ان ب ثابت لج مع انتفاء الضرورة عن الثبوت واللاثبوت ولا معنی للقضیة الا ان یحکم فیها بان وصف
المحمول صادق علی ذات الموضوع سواء کان بالامکان او بالفعل وکل منهما کیفیة زائدة علی نفس النسبة
لانه لیس نظره الی تفصیل ما ذکره الشارح اولا بقوله القضیة المطلقة هی التی لم یذکر فیها الجهة بل تعرض فیها الی آخره
ولانه لا یدفع ما ذکره من ان القضیة لا بد فیها من وقوع النسبة ولا وقوع فی مادة الامکان فان اراد بقوله

ان قولنا کل ج ب بالامکان لیشتمل علی حکم انہ مشتمل علی وقوع النسبۃ فمم وان اراد انہ مشتمل علی صورۃ الحکم المشعر
بہ عطف الرابط علیہ فمسلم لکن انما یصیر بہ قضیۃ من حیث الصورۃ کالمخیلات لا بحسب الحقیقۃ والذی یقتضیہ
النظر الصائب ان الثبوت بطریق الامکان ان کان مغایرا لامکان الثبوت فالممکنۃ مشتملۃ علی الحکم والجہۃ
فیکون قضیۃ موجہۃ وکذا المطلقۃ العامۃ لیکون بالفعل جہۃ مقابلۃ للامکان ح وان لم یکن مغایرا فلا حکم
فیہما والمطلقۃ ہی القضیۃ المطلقۃ وعدہا من الموجہات باعتبار کونہا فی صورۃ الموجہۃ لاشتمالہا علی
قید بالفعل فتدبر فان التحقیق بالقبول قال لانہا اعم من الوجودیۃ دایمۃ لم یقل لانہا اعم القضایا
المذکورۃ فیکون العموم والخصوص فی جمیع القضایا علی وتیرۃ واحدۃ وکک فی الممکنۃ العامۃ قال
وہی التی حکم فیہما اہ لم یقل ما حکم فیہا بثبوت المحمول او سلبہ بالامکان اشارۃ الی ان الممکنۃ انما یشتمل
علی الحکم باعتبار الجہۃ لا بحسب ذاتہا قال لاحتواءہا علی الامکان ای لاشتمالہا علی جہۃ الامکان اشتمال
الکل علی الجزء فلا یرد ان جمیع القضایا الموجبۃ مشتملۃ علی الامکان فان اشتمالہا علیہ باعتبار الصدق
والتحقق قال والاعم من الاعم اعم اذا کان العموم والخصوص من حیث التحقق فلا یرد ان الجنس اعم
من الحیوان وہو اعم من زید مع ان الجنس لیس اعم منہ لعدم صدقہ علیہ قولہ والتفسیر ان یتساویان
ای تحققا ان ضرورۃ احد الطرفین یستلزم امتناع الطرف الاخر فعدمہا یستلزم عدمہ قال من المرکبات
المشروطۃ لم یقیدہا بالاولیۃ اشارۃ الی ان الاولیۃ المستفادۃ من قول المص الاول المشروطۃ الخاصۃ
اولیۃ ذکریۃ ولیست اولیۃ رتبیۃ قال مع قید اللادوام یعنی ان اللادوام جزء منہا فلا ینافی کون
الجزء الاول مشروطۃ عامۃ لان کونہا بسیطۃ انما یقتضی ان لا یشتمل علی حکم آخر بطریق الجزئیۃ ولا یقتضی
ان لا یعتبر معہا بطریق التقیید فما قیل ان اطلاق المشروطۃ علی الجزء الاول منہ باعتبار انہ کان مشروطۃ
عامۃ قبل التقیید باللادوام لان المشروطۃ العامۃ ہی المکیفۃ بکیفیۃ واحدۃ لا المکیفۃ بالکیفیتین وہم
نشأ من عدم الفرق بین اعتبارہا بطریق الجزئیۃ واعتبارہا بطریق التقیید قال وانما قید اللادوام
اہ یعنی ان الدوام المعتبر فی الموجہات نوعان ذاتی ووصفی فالتقیید لسلبہ اما ان یکون باللادوام الذاتی
او اللادوام الوصفی ولا ثالث والتقیید باللادوام الوصفی وکذا باللادوام المطلق غیر صحیح فبقی التقیید باللادوام
الذاتی فمعنی قولہ فان قید تقییدا صحیحا ان قید باللادوام تقییدا صحیحا لان الکلام فیہ قال لان
المشروطۃ ای جہۃ المشروطۃ العامۃ قال والضرورۃ بحسب الوصف ای مستلزم لہ قال لادائمۃ
فی بعض اوقات الموضوع ظرف مستقر ای کائنۃ فی بعض اوقات الذات فیہ اشارۃ الی ان سلب
الدوام الذاتی فیہما انما یتحقق باعتبار بعض اوقات الذات لا باعتبار جمیع الاوقات لتحقق الضرورۃ

والدوام فی جمیع اوقات الوصف الذی ہی بعض اوقات الذات ولذا قالوا لا یدان یکون الوصف
فیہا وصفا مفارقا علی ما ہی ومن لم یتنبہ لہذہ الدقیقۃ قال الاولی لا دائمۃ فی جمیع اوقات الذات
او غیر متحققۃ فی بعض اوقات الذات بناء علی ما زعم ان قولہ فی بعض اوقات الموضوع ظرف لغو متعلق بالدوام
قال لان ایجاب المحمول للموضوع ای فی القضیۃ الملفوظۃ کالمثال المذکور اذا لم یکن دائما بان قیدت
باللادوام کان معنی ذلک الایجاب المقید باللادوام انہ لیس متحققا فی جمیع الاوقات ای تحقق ذلک
الایجاب فی جمیع الاوقات منتف فالجار والمجرور متعلق بمتحقق ولیس ظرف النفی لان رفع الدوام انما ہو رفع
استمرار الحکم واذا لم یتحقق الایجاب ای اذا انتفی تحقق الایجاب فی جمیع الاوقات تحقق السلب فی الجملۃ ای فی
جمیع الاوقات او بعضہا فمفہوم اللادوام باعتبار منطوقہ الصریح مطلقۃ عامۃ والکائنۃ متحققۃ ہہنا فی ضمن
رفع الایجاب فی بعض الاوقات بناء علی ان الجزء الاول الذی قید باللادوام مقتضی تحقق الایجاب فی
زمان الوصف ثم ان قولہ لا دائما عطف علی ما دام وہی توقیت الثبوت المحمول للموضوع فیکون اللادوام
سلبا لذلک الثبوت بالنظر الی الذات ولیس توقیتا للضرورۃ حتی یکون نفیا لدوام تلک الضرورۃ
ولما قررنا ظہر لک اندفاع الشکوک الثلثۃ التی اوردہا بعض الناظرین حیث قال یرد ہہنا اشکالات
الاول اتحاد الشرط والجزاء فی قولنا اذا لم یکن دائما لم یتحقق فی جمیع الاوقات ولزوم الاستدراک
ابداہۃ قولنا اذا لم یکن دائما تحقق السلب فی الجملۃ الثانی ان اللازم نفی تحقق الایجاب فی جمیع الاوقات
تحقق السلب فی وقت وفعلیۃ النسبۃ اعم منہا بل ہی القضیۃ المطلقۃ والمنتشرۃ لا المطلقۃ العامۃ فالتحقیق
یقتضی جعل اللادوام مطلقۃ منتشرۃ لا مطلقۃ عامۃ الثالث ان قید اللادوام فی القضیۃ لا یفید الا سلب
دوام الضرورۃ بحسب الذات لا سلب دوام ثبوت المحمول للموضوع لانہ بقاعدۃ اللغۃ عطف ایضا علی ما دام
بکلمۃ لا فیکون ظرفا للضرورۃ کما دام قال ملتئمۃ من الایجاب والسلب فیکون مشتملۃ علیہما فکیف یکون
احدیہما وقد سبق ان معنی الموجبۃ والسالبۃ ما اشتمل علی الایجاب والسلب قال والجزء الثانی جملۃ
ابتدائیۃ لبیان حال الجزء الثانی لا حالیۃ اذ لا معنی للتقیید قال والنسبۃ بینہما وبین القضایا بعضہ خبرہ
محذوف دل علیہ ما بعدہ ای متصلۃ بہذا التفصیل وعدیلا ما منوی فی الصورۃ الآتیۃ قال والقید اخص
من المطلق ای بحسب التحقق قال وصفا مفارقا للذات الموضوع متعلق بوصف لا بمفارقا والا یجب
عن لوصفیۃ تسلمۃ لکونہا ماخوذۃ فی مفہومہا فاذا لم یتعرض لاثباتہ واثبت وجوب کونہ مفارقا قال
ولم یتعرض وامبدء محذوف الخبر من العکس والنقیض وترکیب القیاس فی الصراح التعرض شناختن قال صدق
فعلیۃ النسبۃ لا بالضرورۃ اما فعلیۃ النسبۃ فلان الاطلاق العام اعم من الدوام الوصفی واما لا بالضرورۃ فلان

مبتدء محذوف الخبر

اعم من اللادوام قال وصدقهما بدوبها فی مادة الضرورة التی یکون العنوان عین الذات نحو کل انسان حیوان بالضرورة وکذا الحال فیما سیاتی فی الوجودیة اللادائمة قال ہی التی فیہا اہ خرج بقید الضرورة ما لیس الحکم بالضرورة اعنی المطلقة والممکنات والوجودیتان لقولہ فی وقت وجہین المنتشرتان اذ لا یعتبر فیہما تعیین الوقت بوجہ من الوجوہ وبقولہ من اوقات وجود الموضوع العامتان والخاصتان فان المتبادر منہ ما یقابل اوقات الوصف قال کالمثال المذکور ای قولنا کل قمر منخسف وقت حیلولة الارض لادائما قال وجمیع اوقات الوصف لبعض اوقات الذات لکون الوصف مفارقا بناء علی ان الکلام فی الخاصتین قال من غیر عکس ای لیس متی تحقق الضرورة فی بعض اوقات الذات تحققت الضرورة فی اوقات الوصف نحو کل قمر منخسف وقت حیلولة الارض لادائما قال لادائما بحسب الذات معطوف علی ضرورة لیصیر المعنی التی حکم فیہا الضرورة المنتشرة حال کون ذلک الثبوت والسلب مقید العدم الدوام الذاتی قال ان یوجد اہ اذ وجود الوقت الغیر المعین محال فضلا عن ضرورة ثبوت شئ فیہ او سلبہ قال ولا یلزم من امکان الایجاب اہ لان الممکن لا یجب وقوعہ لا یقال یلزم خلو الواقع عن النقیض لانا نقول لیس الایجاب والسلب علی طرفی النقیض مطلقا فان قولنا کل انسان کاتب بالامکان الخاص صادق بمعنی ان جزئیہا کلاہما مرتفعان الواقع وہذا القدر کاف لنا فی عموم الممکنة الخاصة من سائر القضایا ولزوم فعلیة النسبة فی القضیة الشخصیة والجزئیة نحو زید کاتب بالامکان وبعض الانسان کاتب بالامکان لئلا یلزم ارتفاع النقیضین لا یضر فی ذلک قال واعم من الدائمة لجواز خلو الدوام من الضرورة کما مر قال لتصادقہما ای الخمسة فی مادة الوجودیة اللاضروریة اذا کانت الاطلاق فی مادة الدوام الخالی من الضرورة نحو کل فلک متحرک بالفعل او ما دام فلکا لا بالضرورة قال حیث لا تخرج آہ نحو کل لا عنقاء موجود بالامکان الخاص قال فی مادة الضرورة ای الذاتیة لکان الوصف العنوانی عین الذات نحو کل انسان حیوان بالضرورة قال علی وجہ ای اذا فسرت بالضرورة فی جمیع اوقات الوصف بخلاف ما اذا فسرت بشرط الوصف فانہ اخص من الوقتیة من وجہ کما مر قال وموافقین لہا فی الکم بناء علی انہار فعان النسبة است قیدت بہا من غیر تفاوت قال فی معرفة ترکیب القضایا ای ترکیبہا مع قید اللادوام واللاضرورة واعلم ان عبارة المتن والضابط ان اللادوام اشارة الی مطلقة عامة واللاضرورة الی ممکنة عامة اہ بحذف لفظ اشارة عن الجملة الثانیة کیلا یلزم العطف علی معمولی عاملین مختلفین فی غیر تقدیم المجرور قال فان کان اہ وکان قصدہ الاختصار بترتب الجزاء علیہ ولا یرد انہ لم یستعمل الاشارة فی اللادوام واعنی فی اللاضرورة قال فیکون

مشترکۃ بینہما فان الاشارۃ یستعمل الی المعنی المطابقی وغیرہ وان کان استعمالہا فی غیرہ شائع وکون استعمال الاشارۃ بہذہ النکتۃ لاینافی ان یکون لاستعمالہا نکتۃ اخری لکون کل منہما امرا اجمالیا لو فصلا راجعا الی القضیتین وعدم صراحتہا فی الاتفاق سفے الکم قال من الحملیات اہ جمعہا اشارۃ اسلے انواعہا المختلفۃ کما قالوا فی جمیع الطہارات والمراد من الفراغ من الحملیات الفراغ من تعریف انواعہا وتقسیمہا والنسبۃ بین اقسامہا ولایذہب علیک انہ لایجری العدول والتحصیل فی الشرطیۃ لان حرف السلب اذا کان جزءا من المقدم والتالی کان العدول فی اطرافہا باعتبار الحکم الذی فیہا بالقوۃ لافی الشرطیۃ لان الحکم فیہا بالاتصال بین النسبتین او الانفصال او سلبہا سواء کان النسبتان موجبتین او سالبتین او معدولتین وکذا الجہۃ اذ اللزوم والعناد والاتفاق اقسام الحکم الشرطی لاکیفیۃ وکذا الحقیقۃ والخارجیۃ اذ الحکم فی کل شرطیۃ شامل لجمیع التقادیر الممکنۃ ولایقتصر علی التقادیر المحققۃ قال تذکیر لما مر فی المقدمۃ من تعریف الشرطیۃ وتقسیمہا الی المتصلۃ والمنفصلۃ لیترتب علیہ تقسیم المتصلۃ الی اللزومیۃ والاتفاقیۃ فقولہ وہی اما متصلۃ عطف علی ما یترکب من قضیتین داخل تحت المسموع قال والقضیۃ اہ معطوف علی قولہ قد سمعت ولیس داخلا تحت المسموع لعدم سبقۃ تفسیر لقول المصنف والجزء الاول یسمی مقدما والثانی تالیا قدم بیانہا لکونہا ماخوذین فی تعریفی اللزومیۃ والاتفاقیۃ والمراد بالموصولۃ القضیۃ بقرینۃ ان المقسم معتبر فی الاقسام فلاینتقض التعریف بالقیاس قال عند الاخیرین عند مثل الاول ظرف مکان وزمان کذا فی القاموس وہہنا ظرف زمان ای زمان حصول الاخرے قال سواء کانت اہ تعمیم للشرطیۃ لیفید ان المقام والتالی یجریان فی المتصلۃ والمنفصلۃ وجعلہ تعمیما للقضیۃ الاولے وہم لخلوہ عما ہو المقصود مع ایہام ان القضیۃ لایکون حملیۃ قال لتقدمہا فی الذکر یعنی اذا ذکر الجزءان یقوم الجزء الاول غالبا فیشتمل الملفوظۃ والمعقولۃ قال والمراد بالعلاقۃ شئ بسببہ یستصحب الاول اہ استصحبہ دعاہ الی الصحبۃ ولازمہ کذا فی القاموس یعنی ان المراد بالعلاقۃ ہہنا ما نسبتہ یطلب الاول ای المقدم ان یکون الثانے ای التالے مصاحبا لہ سواء کانت موجبا اولا فیکون قید لیوجب ذلک احترازا عما لایوجبہ ولیس مقصودہ تفسیر العلاقۃ حتی یرد ان العلاقۃ شئ بسببہ یستصحب شئ شیئا ولا اختصاص لہ بالاول والثانی قال کالعلیۃ والتضایف ہذا علی ما ذہب الیہ الجمہور من ان التلازم بین شیئین لیس احدہما علۃ للآخر بما یکون من غیر ان یقتضی الارتباط بینہما ثالث ویمثلون فی ذلک بالمتضایفین وذلک ظن باطل فان المتضایفین الحقیقیین معلولا علۃ واحدۃ کالتولد للابوۃ والنبوۃ کل منہما محتاج للآخر الی ذات فان الابوۃ یحتاج وجودہا الی

ذات الابن والنبوة یحتاج الی ذات الاب وہو الرابط الموجبة واما المتضایفان المشہوران فلانہما معلولا علة واحدة کالعقل مثلا وکل منہما محتاج لا کلہ بل بعضہ الی الاخر لا کلہ بل الی بعضہ کذا افادہ المحقق الطوسی والمحاکم قال فبان یکون المقدم علة للتالی ای علة موجبة لہ ہی ما یجب بہ وجود المعلول ناقصة کانت او تامة قال اذ لا معلولا لہ ای المقدم معلولا للتالی فان وجود المعلول یستلزم وجود العلة مطلقا موجبة کانت او لا قال او یکونا معلولی علة واحدة لا کیف ما اتفق والا لکانت الموجودات باسرہا متلازمة لکونہا معلولة للواجب بل لابد مع ذلک من اقتضاء تلک العلة ارتباط احدہما بالاخر بحیث یمتنع الانفکاک بینہما کیلا یکون مجرد مصاحبتہ کالفلک الاول والعقل الثانی کذا افادہ المحقق الطوسی ومن ہذا تبین ان الاحتمالات التی ذکرہا بعض الناظرین مضمحلة وہی ان یکون المقدم والتالی علتی معلول واحد بان یکون احدہما علة تامة والاخر علة ناقصة فان العلة الناقصة جزء للتامة فالاستلزام بینہما من حیث ذاتہما من استلزام المعلول للعلة ومن حیث وصف الکلیة والجزئیة من المتضایفین ومن حیث اسناد المعلول الواحد الیہما مجرد مصاحبة وان یکون کلاہما علیتن مستلزمیتن وان یکونا معلولی علیتن متضایفین او علتی معلولین متضایفین او الشرط علة متضایفة للجزاء او بالعکس فان فی جمیع ہذہ الصور مجرد مصاحبة کما فی العقل الثانی والفلک الاول قال واما المتضایف فبان یکونا متضایفین ای لا تفصیل فیہ کما فی العلیة فلا یرد ان الحمل غیر مفید وما قیل ان تضایفہما کما ہو علة الاستلزام تضایف علتہما ومعلولیہما ومعلول احدہما مع الاخر کک فوہم لان تضایف علتہما ومعلولیہما لا یوجب الارتباط بینہما بحیث یمتنع الانفکاک بینہما بل یوجب المصاحبة بینہما قال وہذا التعریف لا یتناول اہ بناء علی ان المتبادر من قولنا ہو الذی صدق التالی فیہا علی تقدیر صدق المقدم ان یکون کک فی نفس الامر ولو ارید ان یکون ذلک مفہوما منہا ومدلولا لہا سواء طابق الواقع او لا یشتمل الکاذبة ایضا ولذلک قال اولی او لما فی شرح المطالع من ان ہذا التعریف للصادقة وتعریف الکاذبة بالمقایسة کما انہ مختص بالموجبة قال لعدم اعتبار آہ لفظ الاعتبار مستدرک لان مناط الخروج وعدم صدق التالی فیہا بعلاقة ثم اما علی جمیع التقادیر ان کانت کلیة او علی بعضہا ان کانت جزئیة فما قیل انہ یتناول الکاذبة الکلیة التی یصدق التالی فیہا علی تقدیر حذف المقدم لعلاقة لکون لا یصدق علی جمیع تقادیر المقدم لعلاقة اما لعدم صدقہا علی بعض التقادیر او لا لعلاقة وہم لان المعتبر فی التعریف صدق التالی علی تقدیر صدق المقدم ان کان کلیا فکلیا وان کان جزئیا فجزئیا علی تقدیر صدق المقدم فی الجملة وکذا ما قیل ان التعریف یتناول الاتفاقیات الصادقة ایضا لما حقق ان الاتصال لا اتفاقی ایضا لموجب لان الممکن لا یتحقق الا

لموجب لما عرفت من ان مجرد الاتصال فی التحقق لموجب لا یکفی فی کونہ لعلاقۃ لوجب ذلک بل لابد ان یکون
ذلک الموجب مقتضیا للارتباط بینہما والا لکان مجرد مصاحبۃ کما فی معلول العقل الاول والسرانہ موجب
لکل واحد لجہۃ غیر ما ہو جہۃ الایجاب للآخر فلا یمتنع الانفکاک بینہما قال کان الحکم محققا ای بین الطرفین
وکذلک لعلاقۃ لا ان یکونا محققین فی نفسہا حتی یرد ان العلاقۃ والحکم لیسا من الموجودات قال بعد
الحکم ای بینہما قولہ او لثبوتہ من غیر علاقۃ فان صدق المقید لقیدہ انما یکون صادقا اذا کان الحکم
مع ذلک القید محققا فی الواقع ولیس ہذا من قبیل انتفاء موجب الحکم حتی یرد ان انتفائہ لا یوجب
انتفاء الحکم کما ان بطلان الدلیل لا یوجب بطلان الحکم النظری فتدبر قال لا لعلاقۃ قال المحقق
التفتازانی ای من غیر وجود علاقۃ یقتضی ذلک او من غیر اعتبار ہا فعلی الاول لا تجتمع اللزومیۃ والاتفاقیۃ
بخلاف الثانی قال بمجرد توافق الجزئین بان تحقق موجب تحققہما من غیر ان یکون ارتباطہ یمتنع الانفکاک
بینہما فان قیل اذا توافق الجزءان فی التحقق کان المقدم متحققا فما فائدۃ اعتبار تقدیر صدقہ قلت
ذلک لافادۃ معنی الاتصال الذی ہو مدلول حرف الشرط والتعلیق قال فانہ لا علاقۃ بین ناہقیۃ
الحمار اہ کلامہ یدل علی انہ لا علاقۃ فی الاتفاقیۃ بل قولہ ولیس فیہا الا توافق الطرفین علی الصدق
نص علی ذلک وہو المستفاد من کلام المحقق الطوسی فی شرح الاشارات کما مر فما قال فی شرح المطالع
ان الاتفاقیات مشتملۃ ایضا علی علاقۃ لان المعتبر فی الوجود امر ممکن فلا بد لہ من علۃ مدفوع بان وجود العلۃ
لا یقتضی وجود العلاقۃ والارتباط بینہما لجواز صدورہما من علۃ واحدۃ بجہتین مختلفتین بحیث لا یکون فیہما
الا المصاحبۃ فی الوجود مع جواز الانفکاک، ولا حاجۃ الی ما ارتکبہ من الفرق بان العلاقۃ فی اللزومیات
مشعور بہا بخلاف الاتفاقیات فانہا غیر مشعور بہا وان کانت واجبۃ فی نفس الامر ولا الی ما ارتکبہ
صاحب القسطاس من ان العلاقۃ فی الاتفاقیۃ نادرۃ الوقوع قال علی تقدیر المقدم لکن یجب
ان یصدق التالی علی تقدیر صدق المقدم حتی لو کان التالی الصادق منافیا للمقدم کقولنا ان لم
یکن الانسان ناطقا فہو ناطق لم یصدق اتفاقیۃ کذا افادہ المحقق التفتازانی واطلاق الشارح یشعر بانہ
لا یشترط ذلک فان الصادق بای تقدیر یعتبر اقترانہ قال وہی التی یحکم فیہا بالتنافی بین جزئیہا
صدقا وکذبا ای فی الصدق والکذب ظاہر التعاریف الثلثۃ یشعر بان المنفصلات الثلث لا تترکب
الا من جزئین والیہ ذہب الشارح وتبعہ المحقق التفتازانی وقالا ان مثل قولنا المفہوم اما واجب او
ممکن او ممتنع ومثل ہذا الشیء اما ان یکون شجرا او حجرا او حیوانا مثل ہذا الشیء اما ان یکون لا شجرا او لا حجرا
او لا حیوانا منفصلات متعددۃ بناء علی ان الانفصال الواحد نسبۃ واحدۃ والنسبۃ الواحدۃ لا تتصور

الا بين اثنين فعند زيادة الاجزاء يتعدد الانفصال ح ظهر ان القول بانه لا يمكن تركيب الحقيقية من اجزاء
كثيرة بناء على انها تتركب من الشيء ومن نقيضه او مساوي نقيضه ولا يكون للشيء الا نقيض واحد ويمكن
تركيب مانعة الجمع ومانعة الخلو فرق من غير فارق لان المنفصلة الواحدة لا يمكن تركيبها من اجزاء كثيرة حقيقية
كانت او غيرها والمنفصلة المركبة من منفصلات متعددة يمكن تركيبها منها هذا لكن الحق ان الامثلة المذكورة
ونحوها منفصلات حقيقية من غير نظر الى تحليلها الى المنفصلات وان الدليل المذكور فيه مصادرة لانه
ان اراد بقوله والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين كل نسبة واحدة انفصالية كانت او حملية فهو محل
النزاع وان اراد النسبة الحملية والاتصالية كك فمسلم ولا ينفع وكذا ما قال الفارق بين ان الحقيقية لا
لا تتركب الا من الشيء ونقيضه او مساوي نقيضه ممنوع بل تتركب عن الشيء وعن شيئين كل واحد منهما اخص من
نقيضه كما في الامثلة المذكورة وكذا ما قيل لو تركب الحقيقية من ثلثة اجزاء فالجزء الثالث اما صادق فيجتمع مع الجزء
الصادق من ذينك الجزئين او غير صادق فيرتفع مع الكاذب منهما فلا يتحقق الانفصال الحقيقي بالقياس
الى الجزء الثالث فاللازم ان لا يكون انفصال حقيقي بين كل واحد من تلك الاجزاء بالقياس الى الآخر
لا ان لا يكون بين مجموع الاجزاء الثلثة فالحق ان اعتبار الجزئين في التعاريف اكتفاء على اقل ما يوجد فيه
الانفصال فتدبر قال صدقا فقط اي من غير ان يتنافيا في الكذب بل يمكن اجتماعهما على الكذب و
كذا مانعة الخلو معناه من غير ان يتنافيا في الصدق فكل واحد منهما بهذا المعنى يكون مباينا للحقيقية قال فهو
احق باسم المنفصلة لكمال الانفصال فيه وان كان يوجد في غيرها ايضا فالنسبة للمبالغة كاحمري قال
بل هي حقيقة الانفصال لحاقا لا سواه بالعدم فالنسبة نسبة الفرد الى الكلي كقرشي فالحقيقة بمعنى ما به الشيء
هو هو لا ما يقابل المجاز على ما وهم قال مطلقا قال المحقق التفتازاني هذا يحتمل معنيين احدهما ان يكون
ان يحكم في مانعة الجمع بالتنافي في الصدق ولا يحكم البتة في جانب الكذب بشيء من التنافي وعدمه وليس
ببعيد ان يكون هذا مراد المصنف ويكون قوله فقط اشارة الى عدم الحكم في جانبها الآخر لا الى الحكم بالعدم
ويحكم في مانعة الخلو بالتنافي في الكذب ولا يحكم البتة في جانب الصدق بشيء من التنافي وعدمه والآخر ان
يحكم في مانعة الجمع في الصدق سواء حكم في جانب الكذب بالتنافي او بعدمه او لم يحكم بشيء من التنافي
وعدمه ويحكم في مانعة الخلو بالتنافي في الكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتنافي او عدمه او لم يحكم
بشيء منهما فمانعة الجمع بالمعنى الاول مشروطة بالحكم بعدم التنافي في الكذب وبالمعنى الثاني مجردة عن
ذلك لكنها مشروطة بعدم الحكم بالتنافي في الكذب وعدمه وبالمعنى الثالث مجردة عن هذين الامرين
فكل منها اعم مما قبله وكذا قياس مانعة فكل منها بالمعنيين الاخيرين اعم من الحقيقية باعتبار الموجودة بالمعنى

الثالث خاصة اعم منهما باعتبار المفهوم ايضا قال وبهذا المعنى آه يكونان اعم من الحقيقية ومنهما بالمعنى السابق
قال بحث شريف آه وصفه بالشرفة للتكلم سواء كان نقله من كلامه او وصفه من عند نفسه قال لكن الشيخ
نص على منع الجمع بينهما اذ لا يكون شئ واحد او كثير من جهة واحدة قال من هذا النظر اى فى ان يكون المراد
عدم الاجتماع بحسب الحمل قال وقد جمعوا اه وذلك لان تحقق الملزوم يستلزم تحقق اللازم وانتفاء
اللازم يستلزم انتفاء الملزوم قال ورجا من ايده الله اه بصيغة الماضى عطف على قال وفى بعض النسخ
بصيغة المصدر فهو معطوف بتقدير العامل الماضى اعنى ان ذلك الفاضل قال وارجو من الله ان يفتح
الجواب اظهار الصعوبة دفعه قال الا نظرا فيما اراده من عبارة القوم فهم انه مراد القوم من عبارتهم لا فى
ما هو مرادهم فى نفس الامر كما يدل عليه آخر كلامه من قوله فقد بان ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم
قال لم يعتبروه الا بين حقيقيتين لكونه عبارة عن الحكم بالتنافى بين القضيتين اثنتين ايجابا او سلبا فما قيل انه يجوز ان
يريدوا بالمنافاة عدم اجتماع محمول القضيتين اثنتين فى الصدق وهم قال واقله مفرد من المفردات اى
اى مفرد اخذ من المفردات ضرورة امتناع حمل القضية على المفرد قال واما ان الشيخ بيان لمنشأ
غلط ذلك الافاضل قوله لا يقال اه منشأ هذا السوال اطلاق قول الشيخ ليس مرادهم بالمنافاة
فى الجمع وخلاصة الجواب تحقيقه بالمنافاة فى الجمع والقضايا بالقرينة ان الكلام فيها قوله فان اردت
المنافاة بين هذا او احد آه اى اردت المنافاة بين الحكمين المستفادين من اثنتين القضيتين فيقدر بعد اما
الثانى موضوعا آخر قوله فالقضية حملية كانه قيل هذا الشئ متحد باحدهما فالحكم واحد والترديد فى المحمول
قوله شبيه بالمنفصلة باعتبار اشتماله على التنافى بين الحكمين قوله وقد يكون اه جملة ابتدائية لتكميل
بيان الانفصال بين المفهومين قوله كانت القضية منفصلة لاشتماله على التنافى بين الحكمين قوله
كانت حملية لاشتماله على حكم واحد وهو ثبوت احد الامرين قوله وبالجملة اى كل ما تقدم وخلاصة
قوله لا بد ان يكون مخالفة اه فان المفهوم للمتصلة الاتصال بين الحكمين وللحملية كذا احدهما ملزوما
للآخر قوله وان كان المفهوم الصريح متخالفا فيهما فان المفهوم الصريح للمنفصلة الانفصال بين الحكمين
وللحملية ثبوت احد الامرين للموضوع ولا يخفى ركاكة العبارة فانه اسندت التخالف الى امر واحد والصحيح
ان كان المفهوم الصريح متخالفا فيه قوله والمنافاة اه معطوف على قوله كما ان الحملية اه هو المقصود
فى الاجمال وما سبق كان تمهيدا له قوله وقد يعتبر فى المفردات اه لم يعتبر فى هذه الصورة التعبيرين
كما اعتبر فى صورة المنافاة بينهما فى الوجود اذ لا يبقى المنافاة فى الصدق حين التعبير بالقضيتين ثم
كلام قدس سره صريح فى ان مدلول الحملية المشبهة بالمنفصلة الانفصال فى الصدق والحمل لا ثبوت

احدہما للموضوع فانہ لازم لہ فما قیل ان المقصود بقولنا ہذا الشئ اما واحد او کثیر لیس الانفصال بین صدقہما بل ثبوت احدہما للموضوع فانہ لازم لہ فاذا قصد الانفصال بینہما وہو معنی تصحیح القصد یکون القضیۃ غیر حملیۃ اذ نسبتہا الانفصال ونسبۃ الحملیۃ الثبوت فبینہما بون بعید فاما ان یثبت قضیۃ غیر حملیۃ ولا شرطیۃ واما ان یبطل حصر نسبۃ الحملیۃ فی الثبوت واما ان یبطل حصر الشرطیۃ فی القضیتین مندفع لان مدلول الحملیۃ الشبیہۃ انفصال المحمولین فی الصدق فان ذکر المحمول الاول افاد ثبوتہ للموضوع ثم اذا ذکر المحمول الثانی باداۃ افاد ثبوتہ لہ مع منافاتہ ایاہ والیہ اشار قدس سرہ سابقا بقولہ فالقضیۃ حملیۃ مرکبۃ من موضوع واحد الا انہ قد ردد فی محمولہا فمدلول الشبیہۃ الانفصال فی الثبوت معا فقولہ اذ نسبتہا الانفصال ونسبۃ الحملیۃ الثبوت وبینہما بون بعید فاما ان یثبت قضیۃ غیر حملیۃ ولا شرطیۃ واما ان یبطل حصر نسبۃ الحملیۃ فی الثبوت واما ان یبطل حصر الشرطیۃ فی القضیتین مندفع لان مدلول الحملیۃ الشبیہۃ انفصال المحمولین فی الصدق فان ذکر المحمول الاول افاد ثبوتہ للموضوع ثم اذا ذکر المحمول الثانی باداۃ افاد ثبوتہ لہ مع منافاتہ ایاہ والیہ اشار قدس سرہ سابقا بقولہ فالقضیۃ حملیۃ مرکبۃ من موضوع واحد الا انہ قد ردد فی محمولہا فمدلول الشبیہۃ الانفصال فی الثبوت معا فقولہ اذ نسبتہا الانفصال ونسبۃ الحملیۃ الثبوت وبینہما بون بعید لیس بشئ قولہ فہذہ حملیۃ صرفیۃ لاشتمالہا علی حکم واحد من غیر تردید قولہ وان عبرت عنہما اہ ای ان عبرت بما یدل علی حکمین کانت منفصلۃ وان عبرت بما یدل علی حکم واحد ردد فی محمولہ کان حملیۃ فلا ینافی ما مر من ان ہذا الشئ اما واحد او کثیر یحتمل ان یکون منفصلۃ وان یکون حملیۃ قال کما ان المتصلۃ اہ اشار بہذا التنبیہ الی ان انقسام المنفصلات الثلث والی القسمین لیس باعتبار خصوصیۃ ذاتہا کما یوہمہ جعلہما مقسما بل باعتبار انقسام المتصلۃ الثلث الیہما کانقسام المتصلۃ الی اللزومیۃ والاتفاقیۃ الا انہ جعل المقسم کل واحد منہما تنبیہا علی وجود القسمین فی الاقسام الثلثۃ قال فنسبۃ العناد اہ متفرع علی التشبیہ المذکور ای نسبۃ العناد والاتفاق الی المتصلات فی کونہما قسمین للاتصال من غیر خصوصیۃ شئ منہا فی القسمۃ قال التی یکون الحکم فیہا اہ زاد الحکم لیشتمل الکاذبۃ وفیہ اشارۃ الی عدم شمول تعریف المتن لہا کما فی اللزومیۃ وفسر التنافی لذات الجزئین لقطع النظر عن الواقع اشارۃ الی ان لیس المراد ان یکون المراد منہما مع قطع النظر عن کل امر خارج عن ذاتہما فانہ لا یتصور الا بین الشئ ونقیضہ مع تحقق العناد بین الشئ ومساوی نقیضہ او اخص منہ او اعم منہ قال وان لم یقتض اہ لا بنفسہ ولا باعتبار ما یستلزمہ قال قد عرفت ان من التعریفات المذکورۃ فیہ من المعرفۃ وقد روی علی صیغۃ المجہول من التعریف قال لان تعاریفہما اہ فہی تعریفات تقسیم

فیہما بالقرینۃ قولہ وسالبۃ کل واحد منہا الضمائر المذکورۃ فی التعاریفات راجعۃ الی المذکورات فی القسمۃ باعتبار قسم منہا وہی الموجبۃ والداعی الی تخصیص التعریف بالموجبات اولا ثم تعریف السوالب وتفصیل اقسام السوالب بحیث یتمیز عند المتعلم تمیزا تاما قال ہی التی یرفع ما حکم بہ فی موجباتہا قدر العائد المحذوف فی عبارۃ المتن اشارۃ الی ان ضمیر موجبتہا راجع الی السالبۃ ولا یلزم الدور لان سالبۃ کل واحد منہا معلومۃ بعنوان انہا سالبۃ وان لم یکن معلومۃ بخصوصہا ثم المذکور تحمیل لتعاریف المفصلۃ بعدہ ولیس تعریفا حتی یلزم کون التعریف للافراد علی انا نقول انہ تعریف للمقدر المشترک بین تلک السوالب لا تعریف لہا قال ما حکم فیہا بلزوم التالی اللزوم والعناد والاتفاق انواع للحکم الاتصالی والانفصالی کما سیجیٔ کلامہ قدس سرہ فالقول بانہ کیفیۃ النسبۃ الاتصالیۃ والحکم بالنسبۃ المکیفۃ لا بالکیفیۃ فالمراد باللزوم النسبۃ المکیفۃ بہ کلام خال عن التحصیل قال فان التی حکم فیہا الی بلزوم سلب شیٔ عن شیٔ لا آخر موجبۃ لزومیۃ لانہ حکم فیہا باللزوم الا ان اللازم سلب قولہ اعنی کون الطرفین اہ فیہ اشارۃ الی ان طرف القضیۃ لا یکون معدولۃ وان کان طرف طرفہا معدولۃ قال انما ہو بمطابقۃ الحکم بالاتصال ای فی المتصلۃ علی الوجہ الذی اعتبر فیہا من اللزوم والاتفاق والانفصال ای فی المنفصلۃ علی الوجہ الذی اعتبر فیہا من الانفصال الحقیقی او منع الجمع او الخلو عنادا او اتفاقا قال لنفس الامر ای للحکم الذی بین الطرفین من الاتصال والانفصال فی حد ذاتہ مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض قال لانہما اما ان یکونا صادقین اہ ای بعد التحلیل واعتبار الحکم فیہما والا فادوات الشرط والجزاء اخرجتہما عن کون قضیتین فضلا عن الصدق والکذب ومعنی صدقہما ان یکون الحکم الذی فیہما مطابقا لما فی نفس الامر او متحققۃ فیہا فلا فرق بین اعتبار الصدق بمعنی المطابقۃ وبین اعتبارہ بمعنی التحقق و قال فلیس اما علی صیغۃ الامر للمتکلم او علی صیغۃ المضارع المتکلم مع لام الابتداء قال ان کان من الشرطیات المتصلۃ والمنفصلۃ من ای ہذہ الاقسام الاربعۃ یترکب المنفصلۃ ایضا یترکب من الاقسام الاربعۃ الا ان المقدم فیہما لما لم یکن ممتازا عن التالی بالطبع اعتبر والتقسیم فیہما قسما واحدا قال من صادقتین ای معلومی الصدق وکذا قولہ عن کاذبین وعن مقدم کاذب وتال صادق لیصح مقابلتہما بمعلومی الصدق والکذب قال لامتناع اہ استدلال علی عدم الترکیب المذکور بامتناع الاستلزام المذکور ولیس ہذہ العادۃ الدعوی علی ما قیل علی ان الاستلزام المذکور اعم من ان یکون فی القضایا او فی المفردات قال لا یقال اہ معارضۃ للدلیل السابق الدال علی امتناع الترکیب المذکور وحاصل الجواب ان المذکور فی معرض المعارضۃ لا یصلح للمعارضۃ لان کلامنا فی الکلیۃ واللازم من العکس

والعناد

صدق الجزئية وتوجيه السؤال بالمنع مع السند والجواب باثبات المقدمة الممنوعة وتعسف كما لا يخفى
قال لانا نقول ذلك اى عدم التركيب من مقدم صادق وتال كاذب في الكلية لا الجزئية
مثلا اذا قلنا كلما كان زيد حمارا كان حيوانا الصدق عكس جزئية وهى قد يكون اذا كان زيد حيوانا
كان حمارا ولا يصدق كلية قال فان قلت آه حاصله ان اعتبار حمل الجزئين في التركيب ينافي حصر
الطرفين في الاقسام الاربعة فاما ان يسقط هذا القسم في بيان التركيب او يزاد الاقسام على الاربعة
قال فنقول تلك الاقسام اى الاربعة كائنة باعتبار نسبتها الى نفس الامر فهى اى الاقسام الزائدة
المفهومية مما تقدم داخلة في تلك الاقسام الاربعة وخلاصة الجواب ان هذا الاعتراض منشأه الغفلة
عن القيد الذى ذكره سابقا في بيان الاقسام وانما تعرض لمجهولى الصدق والكذب لان مقصوده بيان
ما يتركب من المتصلة ولا شك ان ذكره ادخل في البيان وليس مساق كلامه في حصر اقسام ما يتركب
منه الشرطيات حيث قال ثم اذا نسبناها الى نفس الامر قال هذا اذا كانت المتصلة لزومية اسم
التفصيل المذكور سابقا في تركب المتصلة الموجبة الصادقة والكاذبة اذا كانت لزومية فاما اذا كانت
تلك الموجبة الصادقة اتفاقية فيصدق عن الصادقين ويكذب عن الاقسام الثلثة الباقية فلفظ
هذا في المتن اشارة الى مجموع ما تقدم هو قرينة على ان المراد بالمتصلة الموجبة اللزومية فما قيل ان اراد
المص مطلق الموجبة المتصلة الصادقة لا يصح قوله ويصدق عن كاذبين اذ الاتفاقية لا يصدق عنهما
ولا يتم قوله في بيان عدم تركب الصادقة من مقدم صادق وتال كاذب لامتناع استلزام الصادق
الكاذب وان اراد المتصلة الموجبة الصادقة اللزومية فلا حاجة الى قوله فيما بعد هذا اذا كانت
لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقتين مع وهم قال في يصدق اه فيه اشارة
الى بيان استحالة كذبها عن الصادقتين لتضمن بيان صدقها عن صادقتين فلذا ترك التعرض له قال
لان الكاذب لا يوافق شيئا فان قلت ثبوت الشئ على تقدير لا يقتضى ثبوته في الواقع فنقول يعنى
الاتصال انه لو كان الاول حقا كان الثانى حقا فاذا كان حقيقة الاول ملزومة لحقيقة الثانى
فلا يبعد انتفاءهما في الواقع لجواز استلزام مح محالا واما اذا لم يكن بينهما لزوم فلا بد ان يكون الثانى
حقا فانه لو لم يكن حقا في الواقع فلا يكون حقا على التقدير ضرورة ان التقدير والغرض لا يعتبر الشئ
في الواقع ما لم يكن بينهما ارتباطا وعلاقة كذا في شرح المطالع قال نعم المتصلة اه فيه اشارة الى
رد من اعتبر في الاتفاقية عدم ملاحظة العلاقة بانه يلزم ان يكون المتصلة المطلقة اتفاقية قال لا يكفى
فيها اى في صدقها صدق الطرفين اى في الاتفاقية الخاصة او صدق التالى اى في الاتفاقية

العامة قال بل لابد مع ذلک من عدم العلاقة ای علی ما ذکره المص فی تعریفها حیث قال وهی التی یکون ذلک فیها لمجرد توافق الطرفین علی الصدق فما اجاب به المحقق التفتازانی من ان هذا اشارة الی ان المعتبرة فی الاتفاقیة عنده هو عدم ملاحظة العلاقة اعتبارا لا عدم العلاقة اصلا غیر رافع فی رفع البحث عن المص ره بمقتضی تعریفه لانه یمکن تقیید الحکم بصدق التالی علی تقدیر صدق المقدم لعدم ملاحظة العلاقة لا الصدق فی نفس الامر قال فیجوز کذبها فی الصادقتین سواء کانت اتفاقیة خاصة او عامة وعن مقدم صادق وتال کاذب اذا کانت عامة قال لما ستعرف اه فالقسمین للمتاخرین بحسب الوضع راجع الی قسم واحد قال کقولنا اما ان یکون الاربعة زوجا او منقسمة بمتساویین الانقسام المتساویین اعم من الزوج لوجوده فی المقادیر فالانفصال بینهما انفصال بین الخاص والعام فیجتمعان فیکذب مانعة الجمع عنهما قوله الموجبة الحقیقیة العنادیة لما وجب ترکیبها اه هذه الاحکام الثلثة التی ذکرها قدس سره مبنیة علی الانفصال لا یکون الا بین نقیضتین واما اذا تحقق بین اکثر منهما فهی ممنوعة کما عرفت فیما سبق قال هذا اذا اخذناه ای مانعة الجمع والخلو قال کما ان کلیة الحملیة ای الکلیة التی صفة الحملیة لیست بسبب کون موضوعها او محمولها کلیا ای مقولا علی کثیرین فان الموضوع فی قولنا الانسان نوع کلی مع ان القضیة لیست کلیة بل باعتبار کون الحکم فیها کلیا ای شاملا لجمیع افراد الموضوع فالیاء فی لفظة الکلیة الاولی للنسبة وفی الباقیتین للمصدریة قال لیست لاجل ان مقدمها وتالیها کلیتان کذا فی بعض النسخ وهو المطابقة لقوله شخصیتان وفی بعضها مقدمها وتالیها کلی ای موضوع مقدم وتالیها کلی ای مقول علی کثیرین فالمقابلة لقوله شخصیان باعتبار ان موضوع الشخصیة جزئی قوله اراد بالاوضاع الاحوال ره فی الصراح الوضع نهادن بجائی ولما کان الوضع اللغوی مستلزما لحصول حالة له بسببه لوضع اطلق علی مطلق الحال وانما اختاروها علی الاحوال ولم یقولوا فی جمیع الازمان والاحوال لان المتبادر منه الاحوال الحاصلة فی نفس الامر بخلاف الاوضاع فانه یشعر فی الفرض والاعتبار حاصلة کانت اولا ولذا قال وقع فی عبارة البعض بعد الاوضاع لفظ المفروض تنصیصا لما یدل علیه لفظ الاوضاع بالالتزام وح اندفع ما قال الشارح ره فی شرح المطالع زدنا علی ذکر المفروض بعد الاوضاع واما المفروض فان ارید بها التقادیر حتی یکون معنی الکلیة ان الاتصال والانفصال ثابت علی جمیع التقادیر کانت شرطیة علی التقدیر والکلام فی الشرطیة فی نفس الامر وان ارید بها فروض المقدم مع الامور الممکنة الاجتماع فقد اغنی عن ذکره ذکر الاحوال قال فالشرطیة انما یکون کلیة اه لا شک ان کون اللزوم والعناد فی جمیع الازمان والاوضاع جهة اللزوم والعناد

والکلیۃ صفۃ الشرطیۃ فالکلیۃ لیست نفس ذلک الکون بل صفۃ حاصلۃ بحصولہ کما یدل علیہ **قولہ** بحسب
کلیۃ الحکم بالاتصال والانفصال وہو کونہا بحیث یکون اللزوم المستفاد منہ کک ولذا قال الشم اذا کان ای التالی
فلما کانت تلک الصفۃ الشبیہۃ عن ہذا الحصول تسامح المص فقال وکلیۃ الشرطیۃ ان یکون التالی لازما للمقدم
کما فی تعریف الدلالۃ بفہم المعنی من اللفظ وما قیل ان الوقت مقدر فی عبارۃ المتن ففیہ انہ لا یفید بیان
معنی الکلیۃ بل حصولہا فی ہذا الوقت والمقص بیانہ ثم ان ہذا بیان الکلیۃ الشرطیۃ اللزومیۃ والعنادیۃ
الموجبۃ الصادقۃ ان حمل وقولہ اذا کان التالی لازما او معاندا علی اللزوم والعناد فی نفس الامر
وان حمل علی ان یکون ذلک مستفادا منہا سواء طابق الواقع او لا کان شاملا للصادقۃ والکاذبۃ فکلیۃ
الاتفاقیۃ متروک البیان لعدم الاعتبار بشانہا اذ لا یترکب القیاس الاستثنائی منہا وکلیۃ السالبۃ
تعرف بالمقایسۃ بناء علی ما مر غیر مرۃ من ان السلب رفع الایجاب **قال** فی جمیع الازمان لا یتوہم
من ہذا انہ یخرج منہ القضایا الشرطیۃ الکلیۃ اللزومیۃ والعنادیۃ التی کان المقدم غیر زمانی فیہا نحو
کلما کان اللاموجود کان عالما او فی نفس الزمان نحو کلما کان الزمان موجودا کان الفلک متحرکا لان
کون الشیٔ غیر زمانی بمعنی انہ غیر واقع فی الزمان ولا فی طرفہ لا ینافی ان لا یکون لزوم شیٔ لہ فی جمیع
الازمنۃ بمعنی مقارنتہ ایاہا وکذا فی کونہ نفس الزمان لا ینافی ان یکون لزوم شیٔ لہ فی جمیع اجزائہ
فتدبر **قولہ** فان کون الانسانیۃ الخ یعنی ان الاجتماع نسبۃ بین المقدم والامور الممکنۃ الاجتماع
معہ یحصل للمقدم بسبب ہذہ النسبۃ کونہ مقارنا لہا وللامور کونہا مقارنتہ لہ والمراد بالاحوال ہذہ
المقارنات الحاصلۃ بسبب الاجتماع فصح ما یستفاد منہ کلام الشم من سببیۃ اقتران الاوضاع لانہ
عبارۃ عن النسبۃ التی بین المقدم وبین الامور الممکنۃ اعنی المعنی المصدری فلا یرد ما قیل ان الاقتران
ان کان بینہما للفاعل فہو عین مقارنتہ لذلک الامور وان کان بینا للمفعول فہو مضاف لکونہ
مقارنا لہا وعلی التقدیرین لا یصح تعلیلہ بالاقتران وما سیجیٔ فی کلامہ قدس سرہ من ان الضرب سبب
للضاربیۃ والمضروبیۃ فہو خلاف ما اشتہر بینہم من ان المصدر المبنی للفاعل بمعنی کون الشیٔ مفعولا فان
ذلک مبنی علی ان یراد بالاجتماع والاقتران المعنی المصدری لا النسبۃ التی بین المجتمعین والمتغایرین
وکذا الحال فی الضرب **قولہ** وقد یفسر فی کتب المیزان الاوضاع الحاصلۃ الخ لعل التعبیر عن النتائج
بالاوضاع باعتبار انہا یحصل من وضع المقدمۃ الممکنۃ للصدق مع المقدم **قولہ** لان فہمہ بعید اذ لا
ینتقل الذہن من ذکر الاوضاع الی النتائج المذکورۃ **قولہ** سواء کانت قضایا او غیرہا فی ہذا التعمیم
المستفاد من قول الشم مثل کونہ قائما او قاعدا او کون الشمس طالعۃ الخ تخصیصہا بالنتائج فانہا لا تتحقق الا

اذا كانت الامور الممكنة الاجتماع فقضايا يصح جعلها كبرى القياس بخلاف ما اذا كانت مفردة كالقيام والقعود او قضايا لا يصح ضمها مع المقدم ككون الشمس طالعة مع زيد انسان يستفاد من تمثيل الشارح وجه اخر للرد وهو انه قد يكون مقارنته مع تلك الامور بديهيا ككونه قائما او قاعدا فلا يحتاج الى الاستفتاح بالنظر قوله[١٤٢] هذه الحالات مغائر لتلك الامور اى للاقترانات فتلك الامور كما يدل عليه السياق قوله وبذلك اى بما بيناه من اصل الحالات عبارة عن المقارنات المخصوصة يندفع ما قيل لان المراد مثل كونه مقارنا بكونه قائما او قاعدا او كون الشمس طالعة قوله[١٤٣] في جميع الازمان لان معنى كلما في كل وقت سواء كان ما مصدرية والوقت مقدرا او موصوفة عبارة عن الوقت وجملة الشرطية صفة فتفيد عموم الاوقات بحسب الوضع اللغوي قال[١٤٤] ولنا نقتصر على ذلك اه اشارة بذلك الى ان عموم الاوضاع امر اعتبره القوم في كلية الشرطية زائد على ما يستفاد من سورها من حيث اللغة ولذا لم يقل اردنا به اى لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الازمان والاحوال ومن هذا ظهر وجه اقتصار الشيخ الرئيس ومن تبعه على الاوضاع لان عموم الازمان امر مقرر ثابت في اللغة وانما العناية بامر اعتبره القوم في كليتها اصطلاحا وما قيل ان عموم الازمان يستلزم عموم الاوضاع وبالعكس فوهم لا يجوز ان يكون اللزوم متحققا في جميع الازمان غير متحقق باعتبار بعض الاوضاع الممكنة وان يكون متحققا في جميع الاوضاع الممكنة دون جميع الازمنة بان يكون حصول المقدم في بعض الازمنة ممتنعا وما وقع في شرح المطالع من انه لو اكتفى بعموم الازمان لكان له وجه ففيه ان عموم الازمنة انما يستلزم عموم الاوضاع الممكنة الحاصلة لا عموم الاوضاع الممكنة التي لم يحصل قوله الاظهر في العبارة اه اشار الى ان ما ذكره الشارح ره ظ في المقصود وذلك لانه اذا فرض المقدم على وضع عدم التالي او عدم لزوم التالي كان احد الامرين ماخوذا معه فيكون مستلزما له قطعا لوجوب استلزام المفيد لما قيد به وان لم يكن مستلزما له نظرا الى ذاته لكن ما ذكره قدس سره اظهر اذ لا حاجة فيه الى دعوى الاستلزام فان عدم الاستلزام كاف في المط اعني عدم لزوم التالي للمقدم على بعض الاوضاع وما قيل في بيان كونه اظهر من ان ما ذكره الشارح يرد عليه ان فرض المقدم على احد الحالين لا يوجب كونه ملزوما لاحدهما بل كونه مجامعا معه ثم توجيهه بان المراد من قوله استلزام انه امكن الاستلزام المذكور وقوله فلا يكون التالي لازما معناه لا يجب ان يكون لازما وقوله والا لكان اه معناه ان يكون المقدم مستلزما للنقيضين او توجيهه بان المراد بفرضه على عدم التالي او على عدم لزوم التالي فرضه على احد العدمين بالضرورة ممتنع عدم ورود الاعتراض لما عرفت وكون التوجيهين خروجا عن ظاهر العبارة انما يفيد ان صحتهما لا كونهما ظاهرة وما اورد على السيد بانه ح يكون هذه المقدمة

فی قوة الدعوی فلا یصح بیانهما لان الدعوی ان المقدم مع فرض احدهما لا یلزم التالی فکیف یبین بان
المقدم اذا فرض علی شیء من هذین الوصفین لا یستلزم التالی فحینئذ لان الدعوی مقدم علی بعض الاوضاع
المفروضة لا یستلزم التالی ولا بد من التقیید بالاوضاع الممکنة لان من جملة الاوضاع المفروضة وضع عدم او عدم
لزومه لا استلزام علی هذا الوجه ولا اجتمع النقیضان قال والا لکان المقدم علی هذا الوضع مستلزما للنقیضین اعترض
علیه المحقق التفتازانی بانا لا نسلم امتناع استلزام الشیء للنقیضین وامتناع معاندته لهما وانما تمتنع اذا کان الشیء
امرا ممکنا واما اذا کان محالا کالمقدم مع الوضع المفروض فیجوز ان یستلزم التالی ونقیضه فی المنفصلة ویعاند
التالی ونقیضه فی المنفصلة وح لا حاجة الی القید المذکور اقول الکلام فی کلیة الشرطیة بحسب نفس الامر علی ما مر
نقلا من شرح المطالع ولا شک انه ح لا یکون التالی لازما للمقدم فی نفس الامر ولعمری کیف خفی هذا علی الفحول
وتحملوا الی دفعه مما لا یرضی به العقول من انه استلزام الشیء للنقیضین لزم المنافاة بین اللازم والملزوم فان منافاة
بین اللازم والملزوم لیس اجلی فسادا من استلزام الشیء للنقیضین فمن یجوز الاول علی التقدیر المفروض المحال
یجوز التالی ایضا ومن اطلاق الاوضاع وتعمیمها یوجب عدم الجزم بصدق الکلیة لان المحال وان جاز ان
یستلزم النقیضین لکن لا یجب ذلک وکذا المعاندة فان للمانع ان یقول علی تقدیر تسلیم عدم وجوب ذلک مطلقا
یجوز ان یکون هذا المحال مستلزما للنقیضین بطریق الوجوب قال کصدق الطرفین فان التالی علی هذا الوضع
لازم للمقدم لانه اذا اخذ المقدم مقارنا لصدق التالی وبقید یکون التالی لازما له بالضرورة وقیل المراد یجوز
ان یکون لازما له وقوله فیکون نقیض التالی معناه فیجوز ان یکون نقیض التالی اه وقیل المراد لصدق الطرفین
بالضرورة علی قیاس ما عرفت فی اللزومیة قال وانما خص هذا التفسیر اه ای تفسیر کلیة الشرطیة او تفسیر
الاوضاع الممکنة الاوضاع بالمتصلة اللزومیة والمنفصلة العنادیة حیث ذکر اللزوم والعناد فی التفسیر قال
فی الاتفاقیة آه ای الخاصة بدل علیه جعل النتیجة قوله فلا یکون التالی صادقا علی تقدیر صدق المقدم
واما الاتفاقیة العامة فلا یعتبر فیه الاوضاع اصلا اذ المقدم اذا کان ذاته مفروضا لا معنی لاعتبار الاوضاع
معه فافهم ولا یلتفت الی اغلوطة الوهم قال ولا ذلک اشارة الی قوله لیست هی الاوضاع الممکنة
الاجتماع لا الی قوله بل الاوضاع الکائنة اه لان المقصد بیان وجه التخصیص فقوله بل المعتبر اه بیان للواقع
ولیس داخلا فی الدعوی یفصح علیه النتیجة المذکورة بقوله فلا یکون التالی صادقا قال فلا یصدق الکلیة
الاتفاقیة اه ای المتصلة وقس علی ذلک حال المنفصلة الاتفاقیة باعتبار العناد بدل اللزوم قال
کذلک اه ای الجزئیة التی هی صفة المتصلة والمنفصلة لیست بسبب الجزئیة التی هی صفة المقدم والتالی
بل بسبب بعضیة الازمان والاحوال والتعبیر عنها بالجزئیة للمشاکلة کما یفصح عنه آخر کلامه ولیس الجزئیة فی

شیٔ من المواضع بالمعنی المصدری اعنی کون الشیٔ جزئیا او جزئیا کما لا یخفی علی من له ادنی فطانة **قال** فی بعض الازمان وعلی بعض الاوضاع الی بعضه کلیهما الا ان البعضیة احدیهما الا علی التعیین یستلزم بعضیة الآخر کذلک اذ لا یتحقق له الوضع بدون الزمان ولا الزمان بدونه واما القضیة التی حکم فیها فی جمیع الازمان من غیر تعرض للاوضاع او بالعکس معتبرة فیما بینهم لاصطلاحهم علی اعتبار الاوضاع فی مفهوم الشرطیة مع الازمان المعتبرة فیها بحسب اللغة **قال** علی وضع کونه من العنصریات فان الجماد لا یطلق علی الفلکیات **قال** فتعین بعض الازمان والاحوال اما معا او منفردا القرینة المثال فان الوقف فیه متعینة دون الوضع وزاد فی شرح المطالع قوله او راکبا فیکون مثال التعیین کل واحد منهما وکلیهما فان کلمة او لمنع الخلو فالقضیة التی حکم فیها علی وضع معین من غیر تعرض للازمان نحو ان جئتنی راکبا راکبا اکرمتک او فی زمان معین من غیر تعرض للاوضاع کمثال الشرح داخلتان فی المخصوصة واما القضیة التی حکم فیها علی وضع معین فی جمیع الازمان او فی زمان معین من جمیع الاوضاع فمما لا یمکن وجودها اما الثانیة فظ لان عموم الاوضاع یستلزم عدم تعین الزمان ضرورة عدم تحقق جمیع الاوضاع فی زمان واحد واما الاولی فلان الوضع المعین وان کان متحدا بحسب الازمنة لم یکن متعینا وان کان باقیا متشخصة کان جمیع الازمنة زمانا له فیکون الحکم فیها علی وضع معین فی زمان معین فاندفع ما قیل ان النقیضین المذکورین واسطتان بین الاقسام **قال** نحو ان جئتنی الیوم فاکرمتک لفظ الیوم ظرف للشرط فیفید توقیت اللزوم لکن توقیت الملزوم من حیث انه ملزوم یستلزم توقیت اللزوم ضرورة فاندفع ما قیل ان المثال المذکور لا یصلح للخصوصیة اذ لیس العموم وقتا للزوم بل للملزوم وفرق بین اللزوم فی وقت معین وبین اللزوم لا فی وقت معین فایدة الیوم قال الش فی شرح المطالع ومما یجب ههنا ان طبیعة المقدم فی الکلیات لمقتضیة للتالی مستقلة بالاقتضاء اذ لا دخل للاوضاع فیها او کان لشیٔ منها دخل فی اقتضاء التالی لم یکن اللزوم والعناد بهو وحده بل هو مع الآخر واما فی الجزئیات فلبعضها دخل فی اقتضاء التالی فان کانت منحرفة عن الکلیة فظ والا فهو لا یستقل بالاقتضاء فیکون هناک امر زاید علی طبیعة المقدم اذا انضم الیها یکفی المجموع فی الاقتضاء ویکون الملازمة بالقیاس الی المجموع کلیة وبالقیاس الی طبیعة المقدم جزئیة ثم افاد انه باشتراط الدخول فی اقتضاء اللزوم الجزئی سقط ما قیل من انه یجب ثبوت اللزوم الجزئی بین کل امرین فرضا فان کلا منهما لازم للآخر علی بعض الاوضاع وهو وضع کونه مجتمعا معه وح لا یصدق السالبة الکلیة اللزومیة ارا ولکل امرین الامرین من الامور التی لا تعلق بینهما کما صرح به فی سابق کلامه لا امرین مطلقا فلا یرد ما یتوهم ان سلب اللزوم الکلی متحقق بین الشیٔ ولزومه لا محالة لما یضمه انه مستلزم له بشرط الاجتماع لان الاستلزام ههنا بحسب الالتزام وکلامنا فی اللزوم بحسب الواقع

لا وضاعا

قال واطلاق لفظ ان آه اى اطلاق هذه الالفاظ من سور الكلية والجزئية للاهمال واكتفى بذكرها لانه معلوم
من اللغة انه لا يذكر بدون عديلها التي هي اما الثانية او لفظ او وذكر المصنف رح لفظ او ولان لا انفصال
مداو شهما قال كان تركيبها اى ابدا قال لا يزيد على هذه الاقسام لان التركيب الثنائي من الثلاثة منحصرة في
هذه الستة قال لان مقدم المتصلة اه اى مقدمة المتصلة اللزومية فانها المتحدث عنها في الفن واما
الاتفاقية فلا تميز بين مقدمها وتاليها الا بالوضع وما قيل من ان المقدم فيها مستصحب للتالي والمستصحب اسم
فاعل غير المستصحب اسم مفعول فوهم ان طرفيها متوافقان في الصدق ليس لشئ منهما مستصحبا للاخر
والا لوجد العلاقة بينهما على ما مر من ان العلاقة امر بسببه يستصحب الاول الثاني ولعله لم يفرق بين المصاحبة
والاستصحاب قال اى بحسب المفهوم الطبيعي لقال بمعنى الحقيقية ولما لم يكن للمقدم والتالي حقيقية سوى
المفهوم لكونهما من القضايا فسر الطبيعي بالمفهوم قال لان مفهوم المقدم اه يعني ان مفهوم المقدم في القضية
اللزومية بالنظر اذا نظر الى مفهومهما مع قطع النظر عن الخصوصية المواد متميز عن مفهوم التالي لان مفهوم
المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي اللازم وذلك لان معنى قولنا هي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير
صدق قضية اخرى لعلاقة انها التي حكم فيها بصدق اللازم على تقدير صدق الملزوم للشئ من حيث انه
ملزوم له يحتمل ان لا يكون لازما له وان كان في بعض المواد التلازم من الجانبين لكن ذلك خارج عن مفهوم
اللزوم فالمقدمة في المتصلة اللزومية متعين بان يكون مقدما لكونه ملزوما والتالي متعين بان لا يكون تاليا
لكونه لازما وبما حررنا لك اندفع ما قال المحقق التفتازاني من ان لا نسلم ان للزوم مدخلا في مفهوم المقدم
والتالي وبعض الناظرين قال يريد ان مفهوم ما يصدق عليه المقدم في القضية ملزوم ومتصف بالملزومية
نظرا الى ذاته مع قطع النظر عن وضعها في القضية وكذا قوله ومفهوم التالي ولا يخفى عليك انه بعيد عن عبارة
الشرح وان لفظ المفهوم زايد قح فان اللائق ح ان يقل وما يصدق عليه المقدم ملزوم وما يصدق عليه
التالي لازم وان كون ما يصدق عليه احدهما ممتازا عما يصدق عليه الاخر بصفة اللزومية واللازمية
لا يقتضي امتياز احدهما عن الاخر بحسب المفهوم في المتصلة ما لم يعتبر انهما من حيث انهما متصفان بصفة
الملزومية واللازمية ماخوذان فيه قال بخلاف المنفصلة اى العنادية فان مفهوم التالي فيها اى
بعد اعتبار كونه تاليا المعاند اسم فاعل ومفهوم المقدم فيها بعد اعتبار كونه مقدما المعاند اسم مفعول
واما بدون اعتبار الوصفين المذكورين فلا فرق بينهما ولذا قيل في تعريفها هي التي حكم فيها بالتنافي لذلك
الجزئين لا لكون الثاني منافيا للاول او بالعكس قال والمعاند لا بد ان يكون معاندا الا ان المعاندة
يكون من الطرفين والتغاير انما هو بحسب الذكر وجعل احدهما فاعلا صريحا والاخر مفعولا صريحا وهذا معنى قوله

لان عناد احد الشیئین لآخر فی قوة عناد الآخر ایاه ای تتضمن قال محل کلواحد منهما جزئیة عند الاخر
واحدة ای اذا النظر الی ذاتیهما ولم یلاحظ معها الوصفان المذکوران وبما حررنا لک اندفع ما قال المحقق التفتازانی
من ان کون الشیء فی قوة الاخر یقتضی عدم تمیزها بحسب المفهوم لان غایة التلازم فی الصدق ولا یخفی
ان مفهوم المعاند اسم فاعل غیر المعاند اسم مفعول لان ذلک التغایر انما هو بعد ملاحظة اعتبار الوصفین فیهما
واما اذا النظر الی ذاتیهما فلیس بینهما الا التعاند وهما متساویان فی ذلک قال فی لواحقها واحکامها لواحق
القضایا التی یقل بها النقیض والعکس ولازم الشرطیة واحکامها هی المعانی المصدریة لان المحمولات
یوخذ منها فیقال مناقضة کذا ومنعکسة الی کذا ولازم لذا والابحاث الاربعة مشتملة علی بیانها قال لتوقف
غیره اه لان ادلة عکوس القضایا وتلازم الشرطیات یتوقف علی اخذ النقیض قال وهو اختلاف
اه اجمل ههنا کونه حدا او رسما لان بیان کون تعریفات المفهومات الاصطلاحیة حدودا او رسوما
قد سبق فی تعاریف الکلیات الخمس بما لا مزید علیه قال ان کون الاولی صادقة آه لفظ الاولی
وقع فی مقابلة الاخری فهو بمعنی احدیهما وقد وقع فی بعض النسخ احدیهما قال جنس بعید جزم بالجنسیة
اما لکونه تعریفا للمفهوم الاصطلاحی واما لان ذکر العرض العام لا یجوز فی التعریف مطلقا عند المتاخرین
قال لانه قد یکون آه واذا کان کذلک فبعد والجواب عنه فیکون جنسا بعیدا قال یخرج
الاختلاف آه لم یصرح فی القیود المخرجة بکون معولا او خواصا اعتمادا علی التحقیق السابق فی تعریف الکلیات
او لعدم تعلق الغرض بتعیینهما فیها قال لذاته او صورته اضافته لصورة الی الاختلاف من اضافة العام
الی الخاص کاضافة الذات فلا یقتضی ان یکون للاختلاف مادة وصورة علی ما وهم بل مادة یکون الاختلاف
صورة له وهی القضیتان اه قوله قد تجری فی المفردات اه قد حقق قدس سره فی مواضع من کتبه ان نقیض المفرد
قد یوجد بان یلاحظ مفهوم فی نفسه ویدخل علیه النفی فیکون نقیضا له بمعنی الورود وقد یوخذ بان یلاحظ النسبة
الی شیء ویدفع تلک النسبة فیکون نقیضا له بمعنی السلب قوله فلا یصح تخصیصه اه لانه یلزم ان یکون التعریف جامعا
قوله بالمقایسة ای بعد العلم بان نقیض کل الشیء رفعه وان الصدق والکذب فی المفردات بمعنی الحمل فیحصل تعریف
التناقض فی المفردین انه اختلافهما بالایجاب والسلب بحیث یقتضی لذاته حمل احدیهما وعدم حمل الاخر فلا یرد ان
المفهومات الاصطلاحیة کیف یعرف بالمقایسة قوله فلا وجه متفرع علی قوله المقصود ههنا تعریف تناقض
القضایا وقوله اما تناقض المفردات جملة معترضة قال بل بخصوص المادة ای بخصوص المادة اعنی
کون المحمول اعم من الموضوع فی تینک القضیتین مدخل فی تحقق التناقض واستلزام الاختلاف صدق
احدیهما کذب الاخری فلا یرد ما قیل ان الاختلاف لیس مقتضیا لصدق احدیهما وکذب الاخری

بل احديهما صادقة والاخرى كاذبة اتفاقا قال النقيضان اى القضيتان المتغايرتان فلا يرد نقض الحصر
بالطبيعية على انها داخلة فى المخصوصة عند بعض المختلفتان بالايجاب والسلب اللتان يمكن تحقق التناقض
بينهما فلا يرد انه يجوز ان يكون احديهما مخصوصة والاخرى محصورة لعدم امكان التناقض بينهما بناء على
امتناع ان يتحقق بينهما الاختلاف الذى يقتضى لذاته صدق احديهما وكذب الاخرى قال لان المهملتان
الى آخره فلا يرد عدم التعرض للمهملة واما ما قيل ان المراد القضيتان المختلفتان بالايجاب والسلب بالاختلاف
المعهود المبين فى تعريف التناقض فليس بشئ اذ بعد اعتبار تقييدهما بالاختلاف المخصوص لا معنى لاعتبار
الشرائط فى تحقق التناقض بينهما قال فالتناقض لا يتحقق فيهما الا بعد تحقق ثمانى وحدات يعنى بعد
تحقق تلك الوحدات قد يتحقق التناقض بينهما على ما هو مقتضى الاستثناء عن السلب الكلى وذلك لم
يعتبر معهما الجهة بخلاف المحصورات فانه لا يتحقق بينهما الا بعد اعتبار شرط آخر وهو الاختلاف فى الكمية
فاندفع ما قيل ان اريد ان المخصوصتين يتوقف تناقضهما على هذه الشرائط فلا اختصاص له بالمخصوصتين
وان اريد انها يكفى فى تناقض المخصوصتين فلا نم ذلك لانه لا بد من الاختلاف فى الجهة وليس المراد
يلزم تلك الوحدات فى المخصوصتين انه لا بد من تحقق جميعها فى كل مخصوصتين متناقضتين فان اللازم
فى الجميع وحدة الموضوع والمحمول دون ساير الوحدات اذ قد لا يكون الحكم مما يقبل التقييد بالشرط والزمان
والمكان والقوة والفعل بل المراد انه اذا اعتبر فى احدى القضيتين وحدة منها لا بد من اعتبارها
فى الاخرى ثم ان ذكر شرائط تحقق التناقض بعد تعريفه لان التعريف انما يفيد معرفة مفهومه وتميزه
عما عداه للناظرين عمله ويحتاج فى الاقيسة الى اخذ النقيض فلذا ذكر شرائط تحققه واخذ المحقق التفتازانى
ان الشرائط المذكورة لا يغنى تحقق التناقض منهما فان الاختلاف قد يكون لغير ما ذكر نحو زيد كاتب اى
بالقلم الواسطى على القرطاس البغدادى وليس بكاتب اى بالقلم الآخر على قرطاس آخر ولعل ان جميع ذلك
داخل فى الاختلاف فى الشرط لان المراد به قيد اعتبر فى الحكم سواء كان وصفا او آلة او محلا او غير
ذلك قال وحدة الموضوع لم يقل وحدة المحكوم عليه لان المصنف بين تناقض الشرطيات على حدة
قال وحدة الشرط اى اذا اعتبر فى احديهما قيد لا بد ان يعتبر ذلك فى الاخرى قال لعدم التناقض
عند اختلاف الشرط اى عند اختلاف القضيتين فى الشرط وذلك بان يعتبر الشرط فى احديهما دون
الاخرى او يعتبر فى كل منهما شرط مخالف لشرط الاخرى فلا يرد ان الدليل لا يثبت وجوب وحدة
الشرط لانه يجوز مع ذلك التناقض بين مشروطة وغير مشروطة مع انه ليس فيه وحدة الشرط فلا بد من ابطال
التناقض بينهما حتى يثبت وجوب وحدة الشرط مثاله الجسم مفرق للبصر اى بشرط كونه ابيض والجسم ليس بمفرق للبصر

ای مطلقا من غیر تقیید بالبیاض قال فانہ اذا اختلفا الکل والجزء لم یتناقضا مع اشتمال الکل علی الجزء فانہ
اختلفا بان یکون الحکم فی احدہما علی الجزء الاول والاخری علی جزء اٰخر نحو الزنجی اسود ای بعضہ والزنجی لیس باسود ای
بعضہ کان انتفاء التناقض بطریق الاولی قال ای بعضہ وہو جلدہ وشعرہ قال ای کلہ فان عظامہ
واعضائہ واظفارہ وعینہ فلیس باسود قال وحدۃ القوۃ والفعل اراد بالقوۃ عدم الحصول فی الزمان
الحال مع امکانہ لہ وبالفعل الحصول فی الحال وہما غیر الامکان والاطلاق الذین من الجہات الاخری
انہ یمکن تقییدہما بالامکان والاطلاق العام ففی الحقیقۃ ہما قیدان للمحمول ولیسا بکیفیتین للنسبۃ قال یعنی
لابد فی التناقض اہ ای معنی قولہ لتحقق التناقض حیث لم یفیدہ للمخصوصتین انہ لابد منہا فی تحققہ لا انہا کافیۃ
فیہ اذ لابد من الاختلاف فی الجہۃ فی الکل والاختلاف بالکمیۃ فی المحصورات ولیس مرادہ انہ لابد فی تناقض
المخصوصتین منہا وان لم یکن کافیۃ فیہ حتی یرد انہ لا وجہ للتخصیص بالمخصوصتین قولہ والنسب واقوی
لان الشرط فی الاغلب وصف الموضوع وخال من احدالہ والکل والجزء انما ہو الموضوع والباقی قیود
الاحداث دون الذات فاعتبارہا فی المحمول الذی ہو عبارۃ عن المفہوم اولی قولہ یعنی انتفاء
التناقض اہ حاصلہ ان اشتراط الاختلاف فی الکم فی المحصورات انما یثبت اذا ثبت ان الاتحاد
فی الکلیۃ والجزئیۃ موجب لعدم التناقض وقد ثبت الاول بقولہ لکذب الکلیتین فیما اذا کان المحمول
اعم واما الثانی فلا یثبت بصدق الجزئیتین فیہ لان صدقہما کما انہ مقارن لاتحاد الحکم کذلک مقارن لعدم
الاتحاد فی خصوصیۃ الموضوع فلم لا یکون الاتحاد فیہما شرطا لتحقق التناقض فی الجزئیتین فلا یثبت اشتراط
الاختلاف فی الکم بل عدم الاتحاد فی الکلیۃ ولیس حاصلہ الاستفسار انہ لم اعتبر الافتراق فی الکم ولم
یعتبر الاتحاد فی خصوصیۃ الموضوع مع ان التناقض یحصل بکل واحد منہما مع اعتبار باقی الشرائط حتی
یرد علیہ ان الاعتبار الاختلاف فی الکم لانہ کاف لتحقق التناقض فی جمیع المحصورات بخلاف الاتحاد
فی الموضوع فانہ لا یکفی لتحقق الاتحاد مع الشرائط الباقیۃ فی الکلیتین مع عدم التناقض قولہ فلم لا یکون
الاتحاد اٰہ اشار بذلک الی ان مقصود الش منع استلزام صدق الجزئیتین لاشتراط الاختلاف لسند جواز
ان یکون الصدق بواسطۃ الاتحاد وانما ذکرہ بصورۃ الاعدی حیث قال انما یتصادقان لاختلاف
الموضوع لا لاتحاد الکمیۃ بطریق الاستظہار قولہ انما ہو مفہوماتہا وما قیل انہ قد اعتبر فی التناقض الوحدات
النسبۃ التی ہی مواد وحدۃ الموضوع والمحمول مع انہا خارجۃ عن مفہوم القضیۃ فمندفع بما عرفت من
ان المراد اعتبار تلک الوحدات فیہ انہ اذا اعتبرت احدہما فی المفہوم القضیۃ معتبرۃ فی نقیضہا ایضا قولہ
خارجۃ عن مفہوم القضیۃ لان الحکم فیہا علی البعض المبہم قولہ فانہا داخلۃ فی مفہوم القضایا لان الکلام

فی المحصورات الاربعۃ قولہ ہذا سوال متعلق آہ منشاءہ عدم الفرق بین وحدۃ الموضوع وخصوصیۃ الموضوع قولہ فی القضایا الجزئیۃ اشار بذلک الی ان المراد بقولہ فی المحصورات الجزئیۃ بقرینۃ سوق الکلام قولہ وحدۃ الموضوع فی الذکر ای یکون عنوان القضیتین واحدا قولہ انہ اعتبر الاختلاف فی الکمیۃ ای فی الجزئیتین وفع اعتبارہم عطف علی قولہ ان القوم قد اعتبروا الاتحاد قولہ ان حاصل السوال آہ و اما حاصل السوال الاول فہو المذکور سابقا قولہ انہم اعتبروا وحدۃ فیکون السوال متعلقا باصل المدعی اعنی اشتراط الاختلاف فی الکم معارضۃ لدلیلہ آہ قال فکیف یشترط اہ علی سبیل الاستفہام الانکاری قال لکذب الضروریتین فی شرح المطالع لا یقال ہذا الدلیل لا یرد علی الدعوی لانہ انما یدل علی اختلاف الجہۃ فی الضرورۃ والامکان والصورۃ الجزئیۃ لا یثبت الکلیۃ لانا نقول نقیض الموجہۃ رفعہا والاخفاء فی ان رفع الجہۃ اعم من رفع النسبۃ موجہا بتلک الجہۃ فلا یکون تلک الجہۃ ملحوظا فی النقیض ولما کان ہذا المعنی کمال ظاہر انہ علیہ بایراد الضرورۃ والامکان علی ضرب من التمثیل انتہی یعنی ان رفع النسبۃ الموجہۃ بجہۃ قد یکون باعتبار رفع تلک النسبۃ حال کون ذلک الرفع موجہا بتلک الجہۃ فیکون الجہۃ متحدۃ فی القضیتین وقد یکون رفع الجہۃ مع بقاء النسبۃ فرفع النسبۃ الموجہۃ وما یساویہ اعم من الرفع المکیف بتلک الجہۃ فلا یکون الرفع المکیف بالجہۃ نقیضا لہا ولا مساویا لہ بل برفع الجہۃ لا ما یساویہ فاندفع ما قیل ان رفع النسبۃ الموجہۃ بجہۃ کما انہ اعم من رفعہا الموجہۃ لہا اعم من رفع النسبۃ الموجہۃ بجہۃ اخری فینبغی ان لا یکون نقیض الموجہۃ موجہۃ لان الجہۃ للاخری مساویۃ لرفعہا او عین رفعہا کما بینہ الشارح رہ واما ما قیل ان رفع النسبۃ مقید بوقت معین تساوی رفع النسبۃ فی ذلک الوقت ولذا اثبت صاحب الکشف التناقض بین المطلقتین الوقتیتین حتی صرح بانہما کالشخصیتین المتناقضتین وان رفع الاطلاق اعم من اطلاق الرفع والتحقق مع اختلاف اطلاق الرفع فلا یصدق اطلاق الرفع والایجاب معا وان رفع الامکان لیس اعم من امکان الرفع والا لم یصدق امکان الایجاب مع امکان الرفع فجوابہ ما اشار الیہ الشارح رہ فی شرح المطالع من ان الکلام فی الموجہات وقد سبق ان الاطلاق لیس من الجہات وکذلک الامکان فان الممکنۃ لیست قضیۃ بالفعل فضلا عن ان یکون موجہۃ وان التناقض بین الوقتیتین لم یثبت اصلا لانقسام الوقت الی اجزاء یمکن الثبوت فی بعضہا والسلب فی بعض الاخر اللہم اذا اخذنا النسبۃ بحسب الآن الذی لا ینقسم لکن الوقت لا یکاد مطلقا علیہ بحسب التعارف ثم اقول لا نسلم ان رفع النسبۃ مقید بالوقت معین یساوی لرفع النسبۃ فی ذلک الوقت لجواز ان یتحقق رفع النسبۃ فی ذلک الوقت بانتفاء الوقت رفع الاطلاق وان لم یکن اعم من اطلاق الرفع لکن اطلاق الرفع اعم منہ فانہ یجامع مع اطلاق الایجاب

ودوام الرفع بخلاف رفع الاطلاق فانه مختص بالدوام فلا یکون مساویا لرفع الدوام الذی هو نقیض الاطلاق وکذا الحال فی رفع الامکان وامکان الرفع فان رفع الامکان لا یجامع الضرورة وامکان الرفع یجامعها فتدبر قال اعلم اولا ای قبل بیان نقائض الموجهات فان هذه المقدمة ماخوذة منه لا بناءهما علی ما ستقف علیه قوله فیه مناقشة یعنی ان تلک المقدمة سواء کان المقصود منها الحکم علی النقیض کما یشعر به لفظ کل او تعریفه لا یصح لعدم شمولها الایجاب مع کونه نقیضا للسلب فاذا کان تعریفا لم یکن جامعا واذا کان حکما یلزم حمل الخاص علی جمیع افراد العام قوله فان السلب شیء اه لکن ان نقول لا نسلم انه شیء بل هو لا شیء من حیث ذاته وان کان شیئا من حیث انه مفهوم من المفهومات یصح تعلق العلم به والمتبادر من الشیء ما یکون فی نفسه شیئا سیما اذا رفع فی مقابلة الرفع ولو قال ان السلب نقیض الایجاب کما یستفاد من تعریف التناقض حیث اعتبر فیه الاختلاف فی الایجاب والسلب فلو لم یکن الایجاب نقیض السلب لم یتحقق التناقض بینهما لکان اولی قوله ولیس الایجاب رفع السلب لان رفع السلب یتوقف تعقله علی تعقل السلب بخلاف الایجاب قوله فالاولی لم ان یقال رفع کل شیء نقیضه لا نه یکون حکما بالعام علی الخاص فیجوز ان یکون للنقیض غیر الرفع وهو الایجاب واما ورد وانه یکون لشیء واحد نقیضان وان لا یصح تعریف التناقض لان سلب السلب مع نقیض السلب ولیسا مختلفین بالایجاب والسلب فمشترک الورود بین العبارتین ولصعوبة هذا الاشکال اختار السید الفاضل الشیرازی فی حاشیته علی شرح التجرید ان الایجاب لیس نقیضا للسلب بل لازم مساو لنقیضه اعنی سلب السلب فالعبارتان عنده متساویتان فی عبارة المقصود ولا یخفی ان ما اختاره یبطل تعریف التناقض حیث اعتبر فیه الاختلاف بین النقیضین بالایجاب والسلب ویستلزم ان لا یکون التناقض نسبة متکررة ضرورة ان نقیض الایجاب والسلب نقیض السلب السلب وهلم جرا من غیر انعکاس النسبة واختار المحقق الدوانی ان السلب ان اخذ بمعنی رفع الایجاب فنقیضه الایجاب ولیس سلب السلب نقیضا له لانه فی قوة السالبة المحمول وهی لا یکون نقیضا للسالبة وان اخذ ثبوت السلب یکون فی قوة الموجبة السالبة المحمول فیکون نقیضه سلب السلب الذی فی قوة السالبة السالبة المحمول وکون الایجاب نقیضا له فعلی هذا لا یلزم ان یکون للسلب نقیضان بل لکل اعتبار نقیض فیکون التناقض منحصرا بین الایجاب والسلب لکن یرد علیه ان نختار الشق الاول ولا نم ان سلب السلب فی قوة السالبة السالبة المحمول انما یکون کذلک لو اعتبر سلب السلب عن شیء واما اذا اعتبر سلب النسبة السلبیة التی هی بین الشیئین فی نفسها فلا نعم لو ثبت انه لا یمکن تعقل السلب الا بین شیئین فلا یمکن تعقل سلب السلب الا بان تعقل سلبه عن شیء لیتم الامر لکن دونه خرط القتاد

الاطلاق

معنی ان رفع الامکان ... امکان الرفع ... من رفع الامکان فانه یجامع ... امکان الایجاب وصورة السلب ... بخلاف رفع الامکان ... الایجاب فانه ... بضرورة السلب ... والتحقق رفع الامکان ... الایجاب ... ۱۲ مولانا محمد ...

اقول لاشبهة علی عاقل ان النسبة بین شیئین فی نفس الامر اما بالثبوت او بالسلب لان التصدیق بان الشئ
اما انیکون او لایکون الهی اولی الیبس فی نفس الامر نسبة بین شیئین من سلب السلب انما هو مجرد اعتبار عقلی لتعبیر
عن النسبة الایجابیة بما تلازمه ولامغایرة بین الایجاب وسلب السلب فی نفس الامر لاتحادهما فیما صدق
علیه انما هی فی العقل فلا یلزم انیکون لشئ واحد نقیضان وهذا معنی ما قال الشارح فی شرح المطالع فی مبحث
نسب الطبقات فی شرح المطالع ان سلب سلب ضرورة الایجاب عین ضرورة الایجاب مغایرة الضرورة
یعنی ان عینهما فی نفس الامر لاتحادهما فیما صدق علیه من حیث المفهوم لان سلب ضرورة الایجاب نقیض
ضرورة الایجاب فیکون ضرورة الایجاب ایضا نقیضا له لان التناقض من الجانبین فلو کان سلب سلب
ضرورة الایجاب مغایرا لضرورة الایجاب یلزم انیکون لشئ واحد نقیضان وعلی هذا معنی قولهم نقیض کل شئ
رفعه ان نقیض کل شئ وجودی اما لایکون مفهومه سلب الشئ کما هو المتبادر من معاملة شئ مع الرفع رفعه واذا
کان الرفع نقیضا له یکون ذلک الشئ الوجودی ایضا نقیضا له وهذا هو المستفاد من تعریف التناقض لان
الاختلاف بالایجاب والسلب الذی یقتضی لذاته صدق احدهما وکذب الاخری وانما یتحقق اذا کان السلب
رفعا لذلک الایجاب بعینه لانتفاء الواسطة بینهما ح ویکون التنافی بینهما بالذات وانما لم یقولوا نقیض
کل ایجاب سلبه لیشتمل نقایض المفردات فانه سیجئ ان نقیض ضرورة الایجاب امکان السلب ونقیض
ضرورة السلب امکان الایجاب لمعنی قولهم رفعه فی نفسه او رفعه عن شئ علی ما فی حواشی الخیالیة فرفعه فی نفسه
فی القضایا والمفردات واذا اخذ نقیضهما بمعنی العدول ورفعه عن شئ اذا اخذ نقیضهما بمعنی السلب
والمراد بالرفع ما یستفاد من کلمة لا ولیس ح غیرها لا المعنی المصدری کما لا یخفی فتدبر فخذ ما اتیناک وکن
من الشاکرین ولا تلتفت الی زهات الناظرین فانها کسراب بقیعة یحسبه الظمان ماء قوله الا ان یرید تناسن
قوله فیه مناقشة ای فیه مناقشة فی جمیع الاوقات الاوقت تلک الارادة لکن تلک الارادة یابی عنه وهذا القدر
کاف وقوله واطلق اسم النقیض علیه تجوزا ونیا فیه کون هذا الکلام تمهیدا للتعمیم النقیض ولعل مراده قدس سره
بقوله فیظهر صدق اه انه ح لیظهر صدق فی نفسه وان لم یکن مناسبا لهذا الکلام قال وهذا القدر ای هذا القدر
الاجمالی من المعرفة کاف فی اخذ نقیض القضیة بل فی اخذ نقیض ای مفهوم ارید ولهذا حتی ابتداء الکتبة لا حاجة
قال لکنه اه استدراک لتوهم ان هذا القدر الاجمالی اذا کان کافیا فی الحاجة الی بیان نقایض الموجهات
مفصلة قال قضیة لما مفهوم اراد القضیة الملفوظة لان المعقولة نفس المفهوم وکذا من قوله من القضایا فهو متعلق
نقیضه ومن قوله لازم مساو ومن قوله نقایض القضایا وانما صوله تسمی نقیض فی الملفوظ مع ان الاصل
القضیة المعقولة لان فهم المعانی فی قالب الالفاظ اسهل واظهر قال لازم مساو له متحد معه فی الاطراف

فلا ینتقض انہ یلزم ان یکون کل انسان حیوان نقیضا البعض لناطق لیس بحیوان قال فانہ اطلق اسم النقیض تجوزا من باب اطلاق اسم احد المتلازمین علی الآخر فالعلاقۃ التجاذ دہ لیس ہذا النقیض حقیقۃ لان المعتبر فی التناقض ان یکون الاختلاف لذاتہ مقتضیا الصدق احدہما وکذب الاخری وما ذلک الا بین الشئی ورفعہ کما عرفت قال فی الاحکام ای العکس وعکس النقیض وکذا فی قیاس الخلف قال فالمراد بالنقیض اہ ای بلفظ النقیض المستعمل فی ہذا الفصل قد یراد نفس النقیض کما فی قولہ فنقیض الضروریۃ الممکنۃ وقد یراد بہ بعض اللازم المساوی کما فی قولہم نقیض الدائمۃ المطلقۃ العامۃ فلفظ النقیض مستعمل فی بعض المواضع فی المعنی الحقیقی وفی بعضہا فی المعنی المجازی او فی معنی الاعم الصادق علی کل واحد منہا علی طریق عموم المجاز ای ما یطلق علیہ النقیض واما تفسیرہ بان المراد بالنقیض ما یصدق علی احد الامرین من المفہوم الاعم فوہم اذ المفہوم الاعم صادق علی کل واحد منہما لا علی احدہما قال سلب الضرورۃ عن الجانب المخالف ای الجانب الذی قید بالامکان العام قال فضرورۃ الایجاب اہ ای اذا اعتبر الضرورۃ مفہوما وجودیا قال وکذلک الامکان الایجاب ای اذا اعتبر الامکان مفہوما وجودیا فاندفع ما قیل من ان بعد ما بین بان الضرورۃ نقیضہا الامکان ثبت ان الامکان نقیضہ الضرورۃ فقولہ وکذلک امکان الایجاب مستدرک قال الذی ہو بعینہ ضرورۃ الایجاب ومن لم یفہم مقصود الشارح وقع فی حیص بیص قال انما تنافیہ الایجاب فی بعض وبالعکس ای تنافیہ صدقا وکذبا ہذہ العبارۃ تدل علی ان نقیض الدائمۃ المطلقۃ المنتشرۃ لا المطلقۃ العامۃ فالصواب ینافیہ اطلاق الایجاب علی ما وقع فیما بعد اولیس یلزم من صدق الحکم بالفعل صدقہ فی شئی من الاوقات لجواز ان یکون الموضوع نفس الوقت فلا یصدق الحکم علیہ فی وقت والا کان للوقت وقت کما یقال الزمان موجود فی الجملۃ او مقدار الحرکۃ او غیر قار الذات کما افادہ الشارح فی شرح المطالع فما ذکرہ الشارح مناقشۃ فی العبارۃ ولیس مقصودانہ لم یثبت ہذا لکون النقیض الدائمۃ المطلقۃ العامۃ بل ثبت ہذا لکون نقیضہا المطلقۃ المنتشرۃ علی ما وہم فادر وعلیہ انہ الصحیح ان یکون المطلقۃ المنتشرۃ نقیضا للدائمۃ ای نقیض بدوام السلب رفعہ ویلزمہ الثبوت فی الجملۃ اعم من ان یکون بالثبوت فی جمیع الاوقات او فی بعض فقط او لا فی وقت قال وہذا البیان فی ان نقیض المطلقۃ العامۃ ای اذا اعتبرت فیہ الاطلاق وجودیا یکون نقیضہ سلب الاطلاق وہو یستلزم الدوام الذاتی قال المشروطۃ بالمعنی العام اعنی لما اعتبر فیہا الضرورۃ فی وقت الوصف لا بالمعنی الاخص قال وہی التی حکم فیہا بسلب الضرورۃ بحسب الوصف لیس معناہ بشرط الوصف علی ما یوہم لان سلب الضرورۃ بشرط الوصف لا ینافی الضرورۃ بشرط الوصف اما اذا اعتبر بشرط الوصف

قید للسلب فلانه یجوز ان لا یکون الضرورة ولا سلبها کلیهما بشرط الوصف فان لا یکون للوصف دخل منهما
نحو کل انسان کاتب ما دام انسانا ولیس کل انسان کاتب ما دام انسانا واما اذا اعتبرت قید الضرورة
الکائنة بشرط الوصف یجوز ان یکون فی غیر اوقات الوصف لان السلب لیس مقید البشرط الوصف مثلا
ضرورة تحرک الاصابع ما دام کاتبا بالفعل النفی بشرط الکتابة مسلوب فی غیر وقت الکتابة فیصدق کل
کاتب متحرک الاصابع ما دام کاتبا ولیس کل کاتب متحرک الاصابع ما دام کاتبا بل معناه فی بعض اوقات
الوصف کما یشهد به المثل وح یرد علیه ما اورد علیه الش فی شرح المطالع من انه انما یصح کون الحینیة الممکنة
نقیضا للمشروطة اذا فسرت المشروطة بالضرورة فی اوقات الوصف اما لو فسرت بالضرورة بشرط الوصف
فلا یکذبهما فی مادة ضرورة لا یکون لوصف الموضوع دخل فیها فلا یصدق کل کاتب حیوان بالضرورة بشرط
کونه کاتبا ولا لیس بعض الکاتب بحیوان بالامکان حین هو کاتب ء صدقهما فی مادة لا یکون الوصف ضروریا
ویکون له دخل فی الضرورة نحو کل کاتب متحرک الاصابع ما دام کاتبا ولیس بعض الکاتب متحرک الاطبالع
بالامکان حین هو کاتب **قال** ورفع المجموع انما یکون برفع احد الجزئین ای الرفع المجموع لا یوجد الا
ملابسا وملزوما للرفع احد الجزئین علی سبیل منع الخلو سواء کانت مغایرة له بالذات او بالاعتبار علی ما بین
فی محله من ان رفع الجزئین رفع الکل بالذات او غیره وذلک لانه لما صدق کلما تحقق الجزءان تحقق
المجموع صدق کلما لم یتحقق المجموع لم یتحقق الجزءان اما بارتفاعهما معا او بارتفاع احدهما فیکون رفع
المجموع ملزوما للرفع احد الجزئین ومعلوم ان رفع احد الجزئین یستلزم رفع المجموع لان انتفاء الجزء یستلزم
انتفاء الکل فیکون رفع احد الجزئین لازما مساویا للرفع المجموع فلا یرد ان کون رفع المجموع بمرفع احد الجزئین
لا یستلزم المساواة بینهما لجواز کون رفع المجموع بمرفع احد الجزئین اخص منه فلا یصح **قوله** فیکون لازما
مساویا لنقیض المرکبة **قال** لا علی التعیین متعلق باحد الجزئین لا بالرفع او عدم تعیین الرفع تابع لعدم
تعیین الجزئین **قال** ورفع احد الجزئین ای لا علی التعیین فی القضایا الکلیة هو احد نقیضی الجزئین کان
الظاهر ان یقول هو نقیض احد الجزئین لا علی التعیین الا ان نقیض احد الجزئین هو احد نقیض الجزئین فلذا اسقط
الواسطة **قال** وهو المفهوم المردد آه ای احد نقیض الجزئین هو المفهوم المردد بینهما الا ان احد النقیضین
مطلقا سواء کان نقیض الجزئین او غیرهما مفهوم مردد بینهما بان یقال اما هذا النقیض واما ذاک فیکون
احد نقیض الجزئین مفهوما مرددا بینهما فلا یرد ان الدلیل عین المدعی فقوله ویقال عطف تفسیری لقوله
مردد بینهما وفی بعض النسخ یرد وبصیغة المضارع وهو اظهر **قال** فهی مساویة لنقیضها الا نقیضها فلا یرد
انه لا اختلاف بین المفهوم المردد والقضیة المرکبة فی الایجاب والسلب والاتحاد فی الموضوع لکون

احديهما حملية والاخرى منفصلة ولا اختلاف في الجهة **قال** جلي فلذا لم يتعرض لتفصيل نقايض المركبات كالبسائط
قال بحقائق المركبات وهي ما يتركب منه لا الاحاطة لمفهوماتها **قال** ونقايض البسائط عطف على الحقائق
قال اى نقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة له اى لعدم المردد بينهما لا لاحديهما كما هو السابق الى الوهم
قال يكون نقيضه اى بالمعنى الاعم ليصح الاضراب وانما اضرب لان الكلام في بيان النقيض بمعنى اللازم المساوي
قال اعني الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة بيان للجزئيين **قوله** فثبت منه قضايا اه لم يذكروها في القضايا
واوردوها في بيان النقايض بناء على عدم شهرتها **قال** فلا يكفي اه فيه اشارة الى ان نقيضها مشتمل على المفهوم
المردد وبين نقيضي الجزئيين وشيء زائد عليه كما سيجيء من ان نقيضها مفهوم مردد يشتمل على ثلث مفهومات ثالثها
غير نقيض الجزئيين **قال** بل الحق اضراب عن الباطل فالمراد بالحق بالقابلة لا معنى الراجح على ما وهم **قال**
ان يردد واه اللام في الكل واحد زائد اه كما في بادي الفكر ثم لا يخفى ان نقيضي الجزئيين قضيتان ولا معنى للترديد
بينهما لكل واحد واحد اذ القضية لا يثبت لشيء فالمراد ان يردد بين نقيضي محموليهما بمعنى السلب بان يردد لكل واحد
بين ثبوت المحمول وسلبه مقيد بجهتي نقيضي الجزئيين فيحصل قضية كلية يثبت محمولها الى كل واحد من افراد موضوعها
ايجابا او سلبا بجهتي نقيضي الجزئيين كذا ذكره الشارح ره في شرح المطالع واراد بقوله او سلبا رفع الايجاب المنسوب
الى كل واحد حتى يشتمل السلب الكلي والسلب عن البعض دون البعض **قال** اى كل واحد لا يخلو عن نقيضيهما اعتبر
منع الخلو بينهما مع انهما لا يجتمعان ايضا اذ لا واسطة بين الايجاب الكل واحد وسلبه في الكل الايجاب لانه الواجب
في كونه نقيض المركبة الجزئية ولا دخل لامتناع اجتماعهما في ذلك كما لا يخفى **قال** او لا يثبت اه اى لا يثبت
لكل واحد المحمول في جميع الاوقات فهو رفع الايجاب الكلي مقيد بجهة الدوام وليس سلبا كليا حتى لا يشتمل على المفهومين
فيجتمع مع الاصل في الكذب ولا سلبا جزئيا فيجتمع مع الاصل في الصدق والسلب لا دوام فانه ليس جهة من
الجهات فضلا عن ان يكون نقيض الاطلاق العام كل ذلك يظهر بالتامل الصادق فتدبر ولا تلتفت الى ما تجشم به
بعض الناظرين في هذا المقام فانه من تسويلات الاوهام والى ما اعترض به بعضهم من انه ان اريد بالجزء
الثاني دوام السلب فلا يتناول دوام السلب للبعض دون البعض وان اريد سلب الدوام فلم يحصر دوام السلب
لكل واحد ودوام السلب للبعض دون البعض بل يتناول دوام الايجاب في البعض لا دائما الذي هو مفهوم الجزئية
المركبة فيكون البعض مشتملا على مفهوم البعض الاخر وانه محل للايجاب ولا يحتاج الى ما قيل انه فرض ان المركبة
الجزئية ليست بمتحققة واخذت القضية المساوية لنقيضيهما فلا يجاب لهذا الاحتمال الذي هو عين المركبة الجزئية في
نقيضيهما لانه اخص من نقيض المنكبوتة قال والجزء الثاني مشتمل اه في شرح الاشارات ان كل مع ما يليها يحال
ليس بصادق في ثلث مواضع احدها ان يكون ايجابه على البعض وسلبه عن البعض في وقتين لانا قولنا واما ليس

ب يشمل السلب الكلي والجزئي انتهى ولبعد اظهر فساد ما قيل ان المراد الجزء الثاني مما ذكره في البيان لا من المفهوم المردد لكل واحد واحد قال فانقلت آه استفسار عن سر التفاوت كما يدل عليه قوله فما الفرق قال مفهوم الكلية المركبة بعينه آه لاتحاد الموضوع فيهما وهو جميع الافراد قال واما المفهوم الجزئية المركبة فهو ليس بعينها لعدم اتحاد الموضوع ومن هذا ظهر انه اذا اخذ الموضوع متحدا بان يقيد في السالبة بما ثبت له المحمول كان المفهوم المردد بين نقيضي جزئي الجزئية مساويا لنقيضها كما اذا اخذت في المثال المذكور نقيضه واما كل الجسم الذي هو حيوان دائما ولا شيء من الجسم الذي هو ليس بحيوان دائما وهذا طريق الآخر لاخذ نقيض المركبة الجزئية ذكره الشارح والمحقق التفتازاني فمعنى قولهم لا يكفي في نقيض المركبة الجزئية اخذ نقيض الجزئين لانه لا يكفي فيه فالطريق المذكور في الكلية اعني تحليلها الى البسيطتين والترديد بين نقيضها قال بعينه موضوع السلب لكون الجزء الثاني قيدا للاول قال فيصدق نقيضه بصدق الجزئين الدائمتين قال فنقيض الجزئية فيهما الجزئية آه فلت قد مران المنفصلة المانعة الخلو المركبة من ثلث المفهومات نقيض للمركبة الجزئية فيكون المعقولة نقيض الحمليات فلا شرط الاتحاد في الجنس فضلا عن الاتحاد في النوع قلت المراد ههنا بيان البعض الحقيقي وهو امر مساو للبعض فالمراد بالجزئية المسورة بليس كلما وليس دائما كما يدل الاشلة قال فنقيض اللزومية صرح الرومية بالاختلاف في الكيف والحمل في العنادية موجبة فاما ان يفيد الكلية بالموجبة والجزئية بالسالبة على قياس السابق واما ان يجري على اطلاقه اي العنادية موجبة كانت او سالبة فنقيضها الجزئية المخالفة لها وقس على ذلك قوله والاتفاقية الكلية الاتفاقية لشرطيات الحقيقية وباقي الجمع والخلو قال من احكام القضايا اي من الاحوال المحمولة عليها العكس بالمعنى المصدري هو معنى اصطلاحي كما يدل عليه قوله ذهن عبارة اه وقد صرح به في شرح المطالع واما اطلاقه على القضية فالظاهر انه ايضا حقيقية لكثرة الاستعمال في ذلك واليه يشير عبارة السيد قدس سره وفي شرح المطالع انه بطريق التجوز ذلك ان يجمع بينهما بان العكس نقل اولا من المعنى اللغوي الى المعنى المصدري ثم استعمال في القضية المخصوصة لعلاقة السببية ثم كثير استعماله فيها صار حقيقية لغلبة عرفت بانه اخص قضية اه قال العكس المستوي لا يختلجن في ذهنك من تقييد العكس المستوي واضافته الى النقيض ان العكس معنى اصطلاحيا مشترك بينهما بل بعد التخصيص للعكس اللغوي بالصفة والاضافة استعمال كل من المقيدين في معنى اصطلاحي وليس لفظ العكس مشتركا لفظيا بينهما اذ لا دليل على وضعه على ما وهم وانما سمي مستويا لاستوائه وموافقته مع الاصل في الطرفين بخلاف عكس النقيض يقال استوى الماء والخشبة وقيل لانه طريق مسلوك لا ثبت فيه ولا اعوجاج وفيه انه نقيض ان يكون توصيفه بالمستوي توصيفا للمشبه بالمشبه به على المبالغة وهو بعيد عن الفهم قال جعل الجزء الاول من القضية آه ملفوظة كانت او معقولة فقولنا بعض البشر حيوان بالقياس

الی کل حیوان انسان مساویا للعکس ولیس لعکس لہ معنی الجعل المذکور ان یصیر الجزء الاول موصوفا الثانویۃ
ای المحمولیۃ وبالعکس فلا یرد تقدیم المحمول علی الموضوع اذ لیس فیہ تبدیل الصفۃ قال الجزان فی الذکر لا فی
الحقیقیۃ افاد بہذا النفی ان المراد بالذکر ما یعم الذکر اصالۃ کما فی القضیۃ الملفوظۃ وتبعا کما فی القضیۃ المعقولۃ
قال فالتبدیل اہ الا انہ فی القضیۃ المعقولۃ بتدیلہما اصالۃ وذکرہما تبعا وفی الملفوظۃ ذکر الجزئین اصالۃ و
تبدیلہما تبعا اذ تبدیل الالفاظ فی المحمولیۃ والموضوعیۃ بتبعیۃ المعانی قال فعلی ہذا اہ یعنی علی ارادۃ الجزئین لا اصالۃ
وبتدیلہما اذ بتدیل الالفاظ بما ذکر یلزم وجود العکس للمنفصلۃ وہو خلاف ما تقرر عندہم فلا یصح ارادۃ معارضۃ
للاستدلال المذکور علی صحۃ الارادۃ عکس لعدم تمیزہما بالطبع اذ المعاندۃ من الطرفین قال لانا نقول اہ
حاصلہ تسلیم اللزوم المذکور ومنع فی شرح المطالع حیث قال والجواب ان المراد بالتبدیل التبدیل المعنوی
ای تبدیل بتغیر المعنی وحیث لا یتغیر معنی المنفصلۃ بحسب التبدیل اذ معناہا المعاندۃ بین الشیئین سواء جری فیہما
التبدیل اولا لم یتغیر التبدیل بہا فکانہ لا تبدیل انتہی فان المراد بقولہ لا یتغیر المعنی المنفصلۃ تغیر مقداریۃ بدلیل
قولہ لم یعتبر الدلیل لہا فکانہ لا تبدیل فمعنی قولہم لا عکس لہا لا عکس معتبر لہا والقول ان ہذا الجواب مبنی علی
تفسیر الدلیل بالتبدیل المعتبر واجراء قولہم علی ظاہرہ والجواب المذکور ہہنا مبنی علی اجراء معنی التبدیل
علی ظاہرہ والتاویل فی قولہم یکذبہ قولہ لم یعتبر التبدیل المذکور وقولہ وکانہ لا تبدیل لہا قال فان
المفہوم من قولنا قال المحقق التفتازانی الحکم فی المنفصلۃ انما ہو بالعناد بین الطرفین معا قصدا غیر ممکن
علی ما یشہد بہ تفسیر المنفصلۃ وتعقل مفہومہما فما وقع من ان الحکم فی الاولی بمعاندۃ الزوجیۃ الفردیۃ وفی الثانی
بمعاندۃ الفردیۃ للزوجیۃ ممنوع اقول الحکم بالعناد من الطرفین معا قصدا غیر ممکن فلا بد من ان یکون من
احد الطرفین ملحوظا قصدا ومن الاخر تبعا علی ما قالوا من خاصیۃ باب المفاعلۃ ففی کل قضیۃ منفصلۃ یکون احد
المعاندین ملحوظا قصدا والاخری تبعا فتحقق المغایرۃ بین المفہومین قطعا الا انہ مغایرۃ لا تاثیر لہا فی المقصود اعنی
الحکم فی العناد قال لیشتمل عکس الحملیات والشرطیات فہو اولی لافادتہ ان حقیقۃ العکس فیہما واحدۃ بخلاف
اخذ الموضوع والمحمول فانہ وان کان المقصود من تعریف عکس الحملیات لیوہم اختلاف حقیقیۃ فیہما قال انکون
صادقین کما ہو المتبادر من لفظ البقاء قال بل المراد آہ بان یراد بالمعیۃ علی وجہ اللزوم لانہ الفرد الکامل
وما لصدق اعم من المحقق والمقدر بدلیل قولہ بحالہا فان معناہ مع بقاء الصدق متلبسا بحالہ من کونہ محققا او
مقدرا وکذا معنی بقاء الکیف بحالہ بقاؤہ متلبسا بحالہ من کونہ عدولیا او تحصیلیا او سلبیا وبما ذکرنا ظہر ہذہ
قولہ بحالہا فائدۃ فما قیل انہ زائدۃ قال وانما اعتبروا اہ بیان سبب اعتبار اللزوم فی الصدق فی العکس
المعنی المصدری وحاصلہ ان العکس معنی القضیۃ الحاصلۃ من التبدیل لازم من لوازم القضیۃ اصطلاحا وصدق

الملزوم بدون اللازم مستحیل فیکون اللزوم فی الصدق لازما بالعکس بمعنی القضیۃ فلابد من اعتبارہ فی المعنی المصدری کیلا یکون القضایا الحاصلۃ من التبدیل الموافقۃ للاصل من غیر لزوم عکساً لہ نحو کل ناطق انسان بالقیاس الی کل انسان ناطق ولیس معناہما وانما صح اعتبار اللزوم فی الصدق وکذا معنی قولہ ولم یعتبروہ اہ ولم یصح اعتبارہ فی الکذب علی ما وہم فانہ صرف عن الظاہر المتبادر من غیر ضرورۃ قال وانما وقع اصطلاح علیہ لانہم اہ ای لیس ہذا الشرط مجرد اصطلاح بل ہہنا شئ اخر یستدعی اعتبارہ قال لانہم تتبعوا القضایا اہ ای القضایا المستعملۃ فی العلوم فما وجدوا فی الاکثر بعد التبدیل صادقۃ لازمۃ لہا الا قضیۃ موافقۃ فی الکیف لا مخالفۃ لہا فیہ وانما قال فی الاکثر اشارۃ الی ان ہذا استقراء ناقص یفید الظن بذلک الحکم المبنی علیہ الاصطلاح المذکور ولیس المراد انہم وجدوا فی الاقل القضیۃ صادقۃ لازمۃ موافقۃ مخالفۃ لہا فیہ علی ما وہم بعض الناظرین ومثل لہ بقولہ کل انسان حیوان فانہ بعد التبدیل یصدق بعض الحیوان لیس بانسان وبعض الحیوان لیس بانسان لان بعض الحیون لیس بانسان بانہ لیس لازمۃ لہا فی الکیف ولا لزوم بین الایجاب والسلب ثم بین بین بعض مقاصد قلۃ التامل اکثر من ان یحصی قال وقد جرت العادۃ ای عادۃ المنطقیین وہو لا ینافی ترک بعضہم للتقدیم لانہ نادر خلاف العادۃ ولو ارید بالعادۃ ما ہو دائم الوقوع فالمراد عادۃ اکثرہم قال لان منہا اہ لان بیان عکس بعض الموجبات یتوقف علی عکس السوالب قال لانہا انفع لانہ یصلح لکبری الشکل الاول واضبط لحصول الاحاطۃ بجمیع افراد الموضوع ع ج قال لان کل منخسف قمر بالضرورۃ لان الانخساف عبارۃ عن انظلام القمر قال لانہ لو انعکس الاعم اہ وتحقق اللزوم بین الانعکاس لا یقتضی ان یکون الثانی بواسطۃ الاول فلا یرد ان العکس عبارۃ عن اخص قضیۃ لازمۃ بعد التبدیل بلا واسطۃ وہہنا تحقق الواسطۃ واما قولہ لان العکس لازم الاعم اہ فہو بیان للاستلزام فیکون لزوم الاعم للاخص واسطۃ فی الاثبات دون الثبوت فتدبر فانہ مما خفی علی بعض الناظرین فاحتاج الی ان المراد ان لا یکون بواسطۃ بتبدیل اخرہ قال والاعم لازم للاخص بناء علی ان المعتبر فی العموم والخصوص بین القضایا مجرد جواز وجود احدہما بدون الاخر لا وقوعہ ولذا حکموا بان الدائمۃ اعم من الضروریۃ فلو لم یکن الاعم لازما للاخص لجاز تحقق الاخص بدونہ فلم یکن الخاص خاصا فلا یرد ان الخاص لا یتحقق بدون العام لانہ لا یجوز تحققہ بدونہ فلا یکون العام لازما لہ قال واعلم ان ہہنا بحثا اہ لان العکس لازم للقضیۃ وقواعد العلوم لا بد ان یکون کلیۃ فاذا قلنا الضروریۃ ینعکس الی دائمۃ کان معناہ ان کل ضروریۃ یلزمہا الدائمۃ وہذا معنی یلزمہا العکس لزوما کلیا واذا کان معنی الانعکاس ذلک کان معنی عدم الانعکاس عدم ذلک اللزوم الکلی قال بل یحتاج الی برہان فقبل یجوز

ان يقام براهين متعددة على اقسام للمواد يحصل من المجموع لزوم العكس في جميع المواد **اقول** لابد من لزوم العكس
ههنا بان يتركب قياس هكذا القضية اما هذه او تلك و كل منهما يلزمها العكس ح فهذا برهان واحد الا انه احتيج في بيانها
الى براهين متعددة **قال** والا لصدق اي وان يجب صدقه لجاز صدق نقيضه فيضم الى الاصل على تقدير
صدقه و ينتج المحال فيكون جواز صدق النقيض مستلزما للامكان المحال و امكان المحال محال **قال** لصحة فيكون
واقعا في نفس الامر فلا يكون مستلزما للمحال والا لزم استحالته فضلا عن وقوعه **قال** فيصدق سلبه عن نفسه اعلم
ان السلب والاثبات لكونه نسبة لا تعقل الا بين متغايرين بالذات او بالاعتبار فاثبات الشئ لنفسه و
سلبه عنه انما يتصور اذا لوحظ الشئ باعتبارين يكونان مرآتين لملاحظته الى و لا يكون ماخوذين في
جانب الموضوع و المحمول ثم ان اريد باثبات الشئ لنفسه او سلبه عنه ان الشئ بعد اعتبار ثبوته ثبت له
نفسه او سلبه عنه كما في ساير الصفات فبطلانه ظ وان اريد اثباته في نفسه و سلبه كذلك صح ذلك و هذا مراد الشارح ره
فان الشئ اذا كان معدوما يصدق سلبه عن نفسه بمعنى انه مرتفع بالمرة و ليس في نفسه ثانيا و بما ذكرنا اندفع
ما قيل كيف يصدق سلب الشئ عن نفسه مع ان السلب نسبة لابد له من امرين و قيل في جوابه ان هذا القول
لا توجيه له لانه ينبغي عقد الحمل في قولنا بعض ب ليس ب لا صدقه و نفسه عقد الحمل لا يضر السائل لانه ينتقل
معه من كذب اللازم الى الملزوم فانه اذا لم يتصور عقد الحمل بين الشئ و نفسه لم يلزم من تركيب المقدمتين
قضية كاذبة لان الكذب فرع الحكم كالصدق و فيه انه ح لقول المستدل بعد تركيب المقدمتين فيلزم سلب
الشئ عن نفسه و هذا مما لم يعقل فضلا عن صدقه فيتم الدليل و يندفع السؤال و قد يجاب بان المقول فيصدق
سلب الشئ في نفسه يصدق سلب الشئ عن افراد نفسه و هذا الجواب في هذا المقام صحيح لكنه غير مطرد في القضية
الشخصية و ما قيل انه غير مطرد في الجزئي ليس بجزئي قضية انه ليس من قبيل سلب الشئ عن نفسه فان معناه
الجزئي ليس بموصوف بالجزئية **قال** لوجود بعض ب الذي هو محكوم عليه في النتيجة لان عين البعض الذي
هو موضوع نقيض العكس المفروض صدقه **قال** و هو فاسد و بهذا ظهر ان السالبة الدائمة اخص قضية
لازمة للمقدمتين بعد التبديل **قال** لا شئ من مركوب زيد الخ اي بالفعل بناء على ان عقد الوضع معتبر
بالفعل **قال** فينتج بعض ب ليس ب حين هو ب لم يقيده بالضرورة او الدوام بيانا للنتيجة المشتركة
بين القياس فانه اذا كانت الكبرى مشروطة عامة ينتج النتيجة المذكورة مقيدة بقيد الضرورة و اذا كانت
عرفية عامة نتيجتها مقيدة بقيد الدوام بناء على ان النتيجة فيهما كالكبرى و من قال بحدث المعطوف او
تنزيل الازم النتيجة منزلها لقد اخل بمقصد الش **قال** و من البين ان الاول لا يستلزم الثاني اي معلوم
بالضرورة عدم الاستلزام المذكور لان اتحاد ذات الموضوع و المحمول آه في الموجبة فاندفع ما توهم ان

ما ہو بین بتجویز العقل انفکاک الثانی من الاول وذلک لا یکفی فی نفی الاستلزام بجریانہ فی کل لزوم غیر بین
فہذا البیان لا ینفی العکس بل ینفی العلم بہ علی ان نقول اذا ثبت المنافاۃ بین وصف المحمول ومجموع ذات
الموضوع ووصفہ تثبت المنافاۃ بین وصف الموضوع ومجموع ذات الموضوع ووصف المحمول والا اثبت
وصف الموضوع لمجموع ذات الموضوع ووصف المحمول فلا یکون منافاۃ بین وصف المحمول ومجموع ذات
الموضوع ووصفہ لاجتماع الامور الثلثۃ اما الاول فللعلم بعدم الاستلزام ہہنا وفی اللازم الغیر البین عدم
العلم بالاستلزام واما الثانی فلانہ انما یتم ما ذکرہ لو کان ذات الموضوع والمحمول متحدا وہہنا لیس کذلک
ومثلہ الشارح فی شرح المطالع بقولہ مثلا اذا فرضنا ان لا حار فی الواقع الا الذہن یصدق لا شئ من
الحار بجامد بالضرورۃ ما دام حارا ومفہوم المنافاۃ بین وصفی الحار والجامد فیما صدق علیہ الحار بالفعل
وہو الذہن وہو لا یستلزم المنافاۃ بینہما فیما صدق علیہ الجامد بالفعل ضرورۃ صدق قولنا بعض
الجامد حار بالامکان ہذا اذا فسرت المشروطۃ بشرط الوصف وان فسرت بما دام الوصف کذلک
لا ینعکس کنفسہا لانہ حکم فی الاصل ان ذات الموضوع ینافی وصف المحمول فی جمیع اوقات وصف
الموضوع ولا یلزم منہ المنافاۃ بین الوصفین مطلقا حتی یلزم من صدق احدہما علی شئ انتفاء الاخر غایتہ
ما فی الباب ان یکون وصف الموضوع ووصف المحمول متنافیین فی ذات الموضوع ومفہوم العکس
منافاۃ ذات الموضوع ووصف الموضوع فی جمیع اوقات وصف المحمول واحدہما لا یستلزم الاخر لجواز
ان یکون ذات المحمول مغایر الذات الموضوع مثلا یصدق فی الفرض المذکور لا شئ من مرکوب زید بحمار
بالضرورۃ ما دام مرکوب زید ولا یصدق لا شئ من الحمار مرکوب زید بالضرورۃ ما دام حمار لصدق نقیضہ
وہو بعض الحمار مرکوب زید بالامکان حین ہو حمار نعم لو فسرت بالضرورۃ لاجل الوصف انعکست کنفسہا
لان المنافاۃ بین وصف الموضوع ووصف المحمول ح متحققۃ ضرورۃ ان منشاء الضرورۃ السلبیۃ ہو
وصف الموضوع واذا تحققت المنافاۃ بین الوصفین فمتی تحققت وصف المحمول امتنع صدق وصف الموضوع
فیکون المنافاۃ متحققۃ بین ذات الموضوع ووصف المحمول لاجل وصف المحمول وہو مفہوم العکس کذا
فسر الشارح رح فی شرح المطالع وبہذا ظہر ان تقیید المشروطۃ بقولہ ہی التی للوصف الموضوع فیہا دخل فی
الضرورۃ بیان للواقع ولیس احترازا عن المشروطۃ بالمعنی العام نعم یمکن جعلہ احترازا عن المشروطۃ بمعنی
ما یکون الضرورۃ فیہا لاجل الوصف لکن لا ذکر لہ فی ہذا الکتاب وللہ الملہم بالصواب **قال** وکذب
لا شئ من الساکن ای ساکن الاصابع وکذا فی المثالین التالیین **قال** لان من الساکن ای
ساکن الاصابع ما ہو ساکن الاصابع دائما کالارض فان السکون عدم الحرکۃ ویصدق علی الارض

انما لیس بمتحرک الاصابع دایما لعدم الاصابع وما قیل ان الظم المناسب لما هو بصدده انما یمثال لقولنا الشیٔ من الکاتب لیساکن ولو لم یکن من تصرفات الناسخ لکان غایة توجیهه انه قصد الی الساکن الا انه بنیه بذکر الاصابع الی وجه سلب السکون عنه وهو انه لابد من تحرک الاصابع فوهم مبنی علی ان حرکة الجزء فی الاین یستلزم حرکة الکل وهو بط فان الحرکة الوجودیة یخرج بها الاجزاء عن امکنتها ولا یخرج الکل عن مکانه **قال** قد عرفت اه فذلک لما تقدم لتذکیر المتعلم والاهتمام لحفظه **قال** فانهما ینعکسان عرفیة خاصة ولا یمکن اثباته بانه اذا اتنافی وصف الموضوع والمحمول فی ذات الموضوع بحکم وصدق الجزء الاول صدق عکس الجزء الاول بلا خفاء والجزء الثانی موجبة جزئیة مطلقة عامة وهی ینعکس کنفسها لان ذلک انما یتم اذا کان ذات الموضوع وذات المحمول واحدا ویجوز ان یتغایرا فی السالبة کما مر **قال** وهو ظ لان صدق العنوان علی ذات الموضوع حیث فرض ذلک البعض الذی هو ج وثانیا قیل لا یظهر صدق ج علی والا یحکم لادوام الاصل فدعوی ظهوره وبناء صدق ب علی وعلی حکم اللادوام بحکم من الت تحکم **قال** لان الوصفین اذا تنافرا اه قیل کما ان هذه الدعوے ظاهرة کذلک دعوی ان الوصفین اذا تنافیا فی ذات واحدة لم یثبت شیٔ منهما له فی وقت الاخر ظاهرة فالطریق الاخصر فی بیان لیس ج ما دام ب التمسک بالدعوی الثانیة وفیه ان الاصل للبدل الاعلی تنافی الوصفین فی بعض افراد الموضوع ولا یدل علی تنافیهما فی بعض افراد المحمول لجواز تغایر البعض وتعین البعض خارج عن مفهوم القضیة **قال** فانه لما صدق آه تفصیل للاجمال السالبة یرد کل واحد من جزئی العکس الی ما لزم فیه فلا یرد ان صدق لبعض ب لیس ج ما دام ب لادایما لازم مما سبق بلا بهیة لاحاجة فیه الی الاستدلال **قال** واخص الاربع الضروریة مطلقا من الدائمتین العامة والعرفیة والمشروطة بالمعنی الضرورة ما دام الوصف والعرفیة العامة من وجه کما فی المشروطة العامة المفسرة بالضرورة بشرط الوصف واذا لم ینعکس الاخص من وجه صدق ان العکس غیر لازم للاعم من وجه لانفکاکه عنه فی مادة الاجتماع مع الاخص فما قیل ان لازم الاعم من وجه لیس لازم الاخص لان الاعم من وجه لیس لازم الاخص من وجه فلابد فی المشروطة العامة من بیان مادة التخلف وهم صریح **قال** هذا طریق آخر آه ای ما ذکر منها طریق اخر سوی ما فهم مما سبق من کون عدم انعکاس الاعم مستلزما لعدم انعکاس الاخص ولیس لفظ هذا اشارة الی الطریق الذی ذکره السایل علی ما وهم **قال** فهی لا ینعکس کلیة لما کان انعکاسها جزئیة بدیهیا لاجتماع وصفی الموضوع والمحمول فے ذات الموضوع والمحمول فیهما بین انها لا ینعکس الی الاخص منها اعنی الکلیة لیثبت کون الجزئیة اخص قضیة لازمة

بعد التبدیل فلا یرد ان المقصود بیان الانعکاس لا عدم الانعکاس قال وامتناع حمل الخاص الخ
ای بالاطلاق العام لوجوب سلب الخاص عن بعض افراد العام بالاطلاق العام فلا یرد ان الامتناع
ممنوع وسند المنع واضح عند من حقق القضایا التی ہی مآل النسب فی المفردات یعنی انہما مطلقۃ عامۃ لا
ضروریۃ لان النسب بین المفردات بحسب نفس الامر قال او مادام ج اراد بہ الجہۃ المشترکۃ
بین العامتین فہو عطف علی قولہ بالضرورۃ او دائما فان المراد بہما الدائمتین علی ما ہو الشائع فی الاستعمال
فما قیل انہ عطف علی قولہ مقدر ای بحسب الذات ارتکب لا یحتاج الیہ وغفل عن اختصار الشرح
یرشدک الشارح الی ما قلنا قولہ ینتج لا شئی من ج ج بالضرورۃ او دائما لکان الاصل ضرورۃ او دائما
او مادام ج لکان احدی العامتین قال ای یمتنع استحالۃ ای الکاتب ضروریۃ او دائمۃ
واما استحالۃ علی تقدیر کونہ احدی العامتین فبینہ لانہ یلزم ح سلب الشئی عن نفسہ فی اوقات وجودہ
قولہ فینتج لا شئی من ب ب بالفعل وہذا لیس بمحال لان سلب الشئی عن نفسہ صحیح اذا کان معدوما فلذا
لم یکتف بضم نقیض العکس الی الجزء الثانی من الاصل واعتبر ضمہ الی الجزء الاول ایضا قال وانہ اجتماع
النقیض ای یستلزم لکونہما کلیتین والتناقض انما ہو بین الکلیۃ والجزئیۃ قال وہذا ای البیان المذکور
فی اللادوام قال والجزئیۃ لا ینتج اہ وان جعلت صغری نقیض العکس کبری لا یکون القیاس
علی ہیئۃ الشکل الاول ولا بد فی الخلف من ان یکون القیاس المنتج للمحال لذلک قال ولو اجری
ہذا الطریق آہ یتوہم من تخصیص المص الخلف بالاصل الکلی والافتراض بالاصل الجزئی ان احدہما لا یکفی فی
ثبوت المطلق فی کلا الاصلین ولیس کذلک لا فتراض فیہما بان اخری فی الاصل لکان ایضا لان فرض
الموضوع شخصا معینا لا ینافی کلیۃ الاصل واقتصر علی البیان بطریق الافتراض فی الاصل الجزئی لان الجزئی
اعم من الکلی وانعکاس الاعم یستلزم انعکاس الخاص وفی بعض النسخ الواو الجامعۃ بدل او وکلیہما صحیح
المشار کتہما فی الکفایۃ قال والوقتیتان اہ قیل یمکن اقامۃ برہان واحد علی ان عکس ہذا القضایا
المطلقۃ العامۃ لا اخص منہا من غیر حاجۃ الی التمسک بالنقیض فان عند الوضع مطلقۃ عامۃ یجامع مع الضرورۃ
والدوام واللاضرورۃ واللادوام فاذا جعلا محمولا تصدق القضیۃ المطلقۃ لا محالۃ ولا یلزم
الصدق فہا مقیدۃ بخصوصہ من خصوصیات اخر اصلا وفیہ ان المقدمۃ الاخیرۃ ممنوعۃ
اذ الغایۃ عدم العلم بلزوم صدقہا مقیدۃ بخصوصیۃ لا العلم بعدم اللزوم والمطلوب ہو الثانی قال
وہو ضم نقیض العکس ای الخلف المستعمل فی العکوس ہذا الفرد منہ واما الخلف مطلقا فہو اثبات المطلوب بابطال
نقیضہ مع الاصل بنفسہ لکان بسیطا والجزئیۃ او باحدہما لکان مرکبا کما عرفت فی الامثلۃ السابقۃ

قال وهو فرض آه انما اعتبروا الفرض ليشتمل القضية الخارجية والحقيقية فالفرض ههنا بالمعنى الاعم المجامع للتحقق **قال** وحمل صدق الموضوع آه حمل صدق الموضوع يكون بالايجاب وحمل وصف المحمول كما هيئة في الاصل ايجابا وسلبا **قال** ليحصل العكس بان يترتب من تينك المقدمتين قياس ينتج العكس المطلوب او يحتاج الى ضم مقدمة اخرى صادقة معهما لما عرفت في بيان عكس اللادوام في خاصتين **قال** فانه يعم الجميع اى يجرى في الموجبات والسوالب وليس معناه انه يعم كل فرد منهما لما عرفت من عدم جريانه في عكس اللادوام الخاصتين الجزئيتين السالبتين **قال** منافيا في الاصل سواء كان نقيضا له وهو في المطلقة العامة الجزئية واخص وهو فيما عداها كما سيظهر من التفصيل الآتي **قوله** وهو اخص من نقيض الاصل بحسب الحكم **قوله** كذلك يطلق اه فيه اشارة الى ان كلا المعنيين اصطلاحي بل الاول اصلي بالنسبة الى الثاني وانه نقل منه اليه فما قيل ان اطلاقه على المعنى الاول بطريق التجوز لا يعبأ به **قوله** على القضية الحاصلة بالتبديل لا مطلقا بل بشرط كونه اخص القضايا اللازمة من التبديل المذكور **قوله** واذا قلنا اه عطف على قوله والضابطة **قوله** اردنا انه بحسب صدق العكس لان المقصود اثبات لزوم العكس له لا مجرد الاتفاق في الصدق **قوله** ويلزم منه اى من امكان صدق النقيض المحال لا وقوعه لجواز ان لا يقع النقيض وامكان المحال لانه يلزم الانقلاب فمعنى قوله وتضمه مع الاصل امكن ضمه مع الاصل وقد يقال معناه تضمه مع الاصل على تقدير وقوعه فيلزم المحال فلا يكون ممكنا لان الممكن ما لا يستلزم من فرض وقوعه محال لا يحصل البيان لتعلل الامكان باثبات استحالته ولا حاجة فيه الى اعتبار ان امكان المحال محال ففيه ان خاصة الممكن ان لا يستلزم فرض وقوعه محالا بالنظر الى ذاته اما بالنظر الى غيره فيجوز ان يستلزم المحال بواسطة امتناعه بالغير كعدم المعلول الاول وفيما نحن فيه يجوز ان يكون كذلك لا بد لنفيه من دليل فلعدم تمامية تركه الش رح في شرح المطالع والسيد السند قدس سره ههنا **قوله** فان قيل آه منع لقوله فيكون محالا لا منع لزوم **قوله** فتعين ان يكون لازما من النقيض لعكس من السابق لجواز ان يكون لازما للمجموع من حيث المجموع **قوله** قلنا اه اثبات للمقدمة الممنوعة بتحريره بحث يندفع عنها المنع وهو ان المراد من قولنا فيكون محالا ان يكون اجتماعه مع الاصل وكذا المراد من **قوله** لنقيض العكس من اجتماعه مع الاصل وذلك لان المقصود لزوم العكس الى الاصل لا صدق في نفسه **قوله** على ما ذكره اى المص انما قال ذلك لما سيأتي من ان التوقف لا وجه له **قوله** وهي خمس قضايا الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة **قوله** وهي اربع قضايا الدائمتان والعامتان **قوله** وهي قضيتان الخاصتان

قوله في الجميع اى في جميع الموجبات الكلية مطلقة عامة كانت او غيرها قوله وفي غير المطلقة العامة اذا كانت موجبة كلية واما في المطلقة العامة الموجبة الكلية يكون عين نقيض الاصل من حيث الجهة قوله ايضا اى كما انه اخص من حيث الكمية قوله كما يظهر فيما اذا كان الاصل جزئيا اذ لا فرق بين الاصل الكلي والجزئي في الانعكاس من حيث الجهة قوله وانما اقتصر آه يعني ان المقصود بيان ذلك اذا عكست نقيض عكوس هذه القضايا الستة يكون العكس اخص من نقايضها فلا بد من جريان طريق العكس فيها وذلك انما يجري في الجزء الاول من الخاصتين فلذا اقتصر عليه قوله لا يمكن اثباتها بطريق العكس لان نقيض سالبة الجزئية المطلقة العامة موجبة كلية دائمة وعكسها حينية مطلقة موجبة وهي لا تنافي الاصل التي هي سالبة جزئية مطلقة عامة اذ السلب في بعض اوقات الذات لا ينافي الثبوت في اوقات الوصف قوله واخص من نقيض الخاصتين آه قيل لا حاجة الى هذا البيان لان المثبت بطريق العكس هو جزء الاول منهما كما اعترف به قدس سره فيكون العرفية العامة اخص من الحينية الممكنة والمطلقة اللتين هما نقيضا العامتين سواء كانتا قضيتين او جزئي الخاصتين كاف وليس بشيء لان كون العرفية العامة اخص من نقيض جزئيتهما لا يكفي فيما هو المقصود اعني كونها اخص من نقيضهما ما لم يتبين ان النقيضين الجزئيين اخص من نقيضهما قوله لانهما اى الحينية الممكنة والحينية المطلقة نقيضا الجزء الاول من الخاصتين قوله يكون العرفية العامة اخص آه نحو بعض ج ب لا دائما عكسه بعض ب ج حين هو ب ونقيضه لا شيء من ب ج ما دام ب وهي تنعكس الى لا شيء من ج ب ما دام ج وهي اخص من نقيض الجزء الاول اعني لا شيء من ج ب حين هو ج الذي هو اخص من نقيض الاصل اعني كل ج ب حين هو ج او بعض ج ب حين هو ج وليس بعض ج ب حين هو ج قال مثلا اذا صدق بعض ج ب بالفعل اه لم يتعرض لقيد اللادوام ههنا ايضا لما عرفت انهما سالبة دائمة لا يمكن اثباتها بطريق العكس قوله فيكون اخص من الاخص فيكون السالبة الدائمة اخص من الاخص اى من نقيض العكس لان الممكنة الوقتية والمطلقة الدائمة اخص من احد المفهومات الثلثة الذي هو نقيض الاول قوله هي اى السالبة الدائمة نقيض الجزء الاول من الوجوديتين اعني المطلقة العامة لان قيد اللادوام لا يمكن اثباتها بطريق العكس قال فيكون اخص من نقيضهما اعني احد المفهومات الثلثة قال لان بيان انعكاس السوالب اه يريد انه لو لم يكن اثبات عكوس كلها بطريق العكس للزم الدور فلا بد في اثبات عكوس احدهما من معرفة عكوس الآخر بطريق آخر فلما قدم المصنف السوالب واثبت عكوسها بطريق الخلف والافتراض امكنه ان يثبت عكوس الموجبات بطريق العكس بخلاف

علیٰ ہذا السوال ب فانہ لا یمکنہ اثباتہا بہ لانہ یلزم البیان بما لم یبین بعد وہو ان کان جایزا لکن ترکہ بقدر الامکان اولیٰ وہذا القدر کاف فی نکتۃ التخصیص فالمراد بقولہ امکنۃ آہ امکنۃ من غیر لزوم محذور فلا یرد ان البیان بما لم یبین بعد شایع بل قد تبین بما بین فی علم اخر وان کان الاعتراض ایضا فیہ البیان بما لم یبین بعد اعنی انتاج الشکل الثالث **قال** ممکنۃ عامۃ ولا ینعکس الممکنۃ الخاصۃ کنفسہا لصدق قولنا بعض الانسان کاتب بالامکان الخاص مع عدم صدق بعض الکاتب انسان بالامکان الخاص لصدق کل کاتب انسان بالضرورۃ نعم یصدق بالامکان العام لان سلب الانسانیۃ لیس بضروری من الکاتب وبما ذکرنا ظہر لک اندفاع ما توہم من ان السالبۃ الوقتیۃ اخص من الممکنۃ الخاصۃ الموجبۃ لانہا اخص من الممکنۃ السالبۃ والموجبۃ والسالبۃ لا فرق بینہما فی الممکنۃ الخاصۃ الا باللفظ ومتی لم ینعکس الاخص لم ینعکس الاعم واذا ثبت عدم انعکاس الممکنۃ الخاصۃ الموجبۃ ثبت عدم انعکاس الموجبۃ الممکنۃ العامۃ فلا وجہ لما ذہب الیہ القدماء ولا لتوقف المص فیہ وذلک لان اللازم مما ذکر عدم انعکاس الممکنۃ الخاصۃ باعتبار الجزء السلبی والقدماء انما ذہبوا الی انعکاسہا باعتبار الجزء الثبوتی وکذا توقف المص رہ فیہ **قال** فبعض ب ج بالامکان یرد علیہ انہ لا بد من اثبات کونہا اخص قضیۃ لازمۃ بعد التبدیل وہو ممنوع لجواز ان یکون اللازم کونہ ج بالفعل بناء علی کون عقد الوضع فی الاصل بالفعل وبہذا ایضا ظہر ان الاستدلال انما یتم علی مذہب الفارابی **قال** علی انتاج الصغری الممکنۃ وانما ضم المص قولہ مع الکبری الضروریۃ لان القرینۃ فیما نحن فیہ کذلک **قال** واما الثالث لم یتعرض المص رہ لہ بناء علی انہ یمکن اثبات لبعض ج ب بالامکان من غیر ملاحظۃ کون المقدمتین الافتراضیین علی ہیئۃ الشکل الثالث بان یقال اذا تفارق وصفان علی ذات واحدۃ یکون کل منہما ثابتا فی وقت آخر ولو بالامکان **قال** وستعرف انہا عقیمۃ وانما اکتفی المص علی عدم التحقق حیث قال وکل منہما غیر متحقق لانہ کاف فی عدم تمام الدلیلین ولا حاجۃ الی ادعاء البطلان **قال** وان لا یخرج اما ولو فرض خروجہ یکون ج بالفعل فیصدق بعض ب ج بالفعل ولا یکون الممکنۃ اخص قضیۃ **قولہ** یلزم انعکاس السالبۃ الی قولہ ویکون الممکنۃ العامۃ منتجۃ فی الصغری للشکل الاول والثالث بلا اشتباہ لاندراج الاصغر فی الاوسط بلا شبہۃ واذا کان الصغری الممکنۃ منتجا ثبت بالدلیلین المذکورین انعکاس الممکنۃ کنفسہا واذا ثبت ذلک ثبت انعکاس السالبۃ الضروریۃ کنفسہا لانہ اذا صدق لا شیٔ من ج ب بالضرورۃ صدق لا شیٔ من ب ج بالضرورۃ والا لصدق نقیضہ وہو بعض ب ج بالامکان وینعکس الی بعض ج ب بالامکان وہو ینافی الاصل والسر فی ذلک ان الممکنتین اذا کانتا متلازمتین

كان النقيضان هما متلازمين قطعا وبما حررنا لك ظهر ان تقديم نتاج الممكنة على انعكاسها وتقديم انعكاسها على انعكاس
الضرورية في الذكر اولى والامر في ذلك سهل ولما كان ترتب الاحكام الثلثة على مذهب الفارابي في غاية
الظهور لم يتعرض قدس سره لبيانه **قوله** والنقيض اه اخره عن الاحكام الثلثة لتعلقه بجميعها فانه لو ثبت
المثال المذكور ليبطل الاحكام الثلثة كما لا يخفى **قوله** اذ لا يصدق على مذهب الفارابي ان كل ما هو مركوب
زيد فرس بالضرورة يصدق نقيضه ح ولان بعض ما هو مركوب زيد بالامكان حمار بالضرورة فيصدق
بعض ما هو مركوب زيد بالامكان ليس بفرس بالامكان **قوله** بزعم المتاخرين قيد بذلك لانه لو اعتبر
اتصافه به بالفعل بحسب الفرض كما هو تحقيق الشارح يكون الاحكام الثلثة ثابتة ايضا بناء على تلازم
الامكان والفعل بحسب الفرض **قوله** بحسب ان لا يثبت اه اي عدم الثبوت والانتفاء واجب ليتفرع
عليه بطلان توقف المصنف ره **قوله** فتوقف المصنف ره قال المحقق التفتازاني **قلت** المعتبر هو الفعل لكن
وقع التردد في انه الفعل بحسب نفس الامر وبحسب فرض العقل وان الفعل بحسب الفرض بل هو مساو
للامكان ام لا انتهى وفيه ان اعتبار الفعل بحسب الفرض انما هو تحقيق الشارح ره لم يسبق عليه احد قبله فبناء
تردد المصنف ره عليه مما لا وجه له كما لا وجه لما قيل ولعل ذلك التوقف لتوقفه فيما هو الحق من مذهب الفارابي
والشيخ لانه يلزم من ذلك ان يكون المصنف ره متوقفا في جميع المسائل العلمية **قال** ويتضح لك آه فيه
اشارة الى ان جزم المصنف ره بعدم انعكاس السالبة الضرورية كنفسها المستفاد من جزمه بانعكاس
الدائمتين الى الدائمة وتوقفه في انعكاس الممكنة الموجبة مما لا وجه له لاستلزام بينهما **قال** كل ذلك
بطريق العكس الا انه اذا ثبت عكس احدهما بطريق العكس لا بد من بيان عكس الاخرى بطريق آخر
لئلا يلزم الدور كما اثبت الشارح ره انعكاس الممكنة كنفسها بقوله لان مفهومها ان ما هو ج بالامكان اه
قال الا كانت موجبة قدم بيان حكم الموجبات ههنا لكثرة استعمال الشرطيات الموجبة وقيل لان
الايجاب اشرف والسوالب الحملية انما استحق التقديم لانعكاسها كلية وهي افيد في العلوم واضبط
والشرطيات ليست مسائل العلوم حتى يكون الكلية افيد واضبط وفيه ان السوالب الحملية ايضا ليست
مسائل العلوم **قال** بالخلف لم يبينه بطريق العكس مع جريانه فيهما لانه جعل الدعوى مركبا من انعكاس
الموجبة والسالبة معا ولا يمكن اثبات ذلك بطريق العكس اذ لا بد فيه عند اثبات عكس احدهما من تسليم
عكس الآخر وبيانه بطريق آخر **قال** كلما ان هذا الصادق آه يعني ان الصادقين متوافقان من غير
تفاوت لان الامور الصادقة صادقة في جميع الاوضاع والاحوال المتحققة معها في نفس الامر فما قيل ان
موافقة التالي للمقدم في الاتفاقية ليست كموافقة المقدم لجواز ان يكون التالي اعم فيكون موافقة المقدم

لا جزئية مع ان موافقة التالي له كلية فيصدق عكس الموجبة الكلية وهم فتدبر **قال** لجواز موافقة آه لان
الصادق صادق على اى تقدير فرض اذا كان ممكن الاجتماع معه **قال** ونقيض الجزء الاول ثانيا في بعض
النسخ والاول ثانيا فهو من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم **قال** مع بقاء الكيف
والصدق بحاله قد عرفت فيما سبق ان المراد بالمعية المعية اللازمة ومن بقاء الصدق بحاله بقاؤه في القضية
الحاصلة بعد التبديل متلبسا بحاله من كونه محققا او مقدرا اذ المتبادر من اللزوم ما لا يكون بواسطة فيخرج
القضية اللازمة التي هي اعم من عكس نقيض القضية كاللادائمة والمطلقة العامة اللازمتين للضرورية وهذا التعريف
لعكس النقيض مع قطع النظر عن الجهة بقرينة بيان الموجهات فمن اورد على قوله وهذا خلف بانه لا تناقض
بين بعض ج ليس ب وكل ج ب المطلقة العامة لجواز ان يكون لبعض ليس ب في وقت و ب في وقت آخر
واجاب بانه لم يرد بقوله كل ج ب المطلقة العامة فانها لا تنعكس بل بالضرورة او دائما مثلا وانعكاسه الى
كل ما ليس ب ليس ج دائما فبعض ما ليس ب ج بالفعل تنعكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض ج ليس
ب بالفعل وقد كان كل ج ب بالضرورة او دائما هذا خلف فقد خرج عن المرام واحال الكلام لخيل يمكن اثبات
انعكاس الموجبة الكلية كنفسها بان انعقاد الموجبة الكلية اما من متساويين او اخص واعم مطلقا وقد ثبت ان
نقيضا المتساويين متساويان ونقيض الاخص والاعم اعم واخص فيه نظر لان الثابت بما ذكر ان صدق الموجبة
المركبة من نقيضي طرفي الموجبة الكلية على تقدير صدقها والمطلوب اثبات اللزوم بينهما **قال** تنعكس سالبة جزئية
لا كلية لصدق قولنا لا شيء من الانسان او ليس بعض الانسان بفرس وكذب لا شيء من اللافرس بلا انسان
او بعض اللافرس كالحجر بلا انسان **قوله** فقد وقع ذلك آه يندفع بالتخصيص بان لا يكون المحمول من المفهومات
الشاملة وح يكون لبعض المحمول افراد موجودة فيتلازم السالبة المحصلة والمعدولة وتعميم قواعد الفن انما هو
بقدر الحاجة وقد مر مثل ذلك في قوله ونقيضا المتساويين متساويان ولاجل ذلك كان المستعمل في العلوم
عكس النقيض على راى المتقدمين اذ لا مسئلة في العلوم يكون محمولها من المفهومات الشاملة فليس اعتبار
المتاخرين الا مجرد تعميم للقاعدة من غير ثمرة علمية تترتب عليه **قوله** الا انا ناخذ نقيض الطرفين اه ولذا اورد كلمة
ليس الدال على سلب الشيء عن شيء وزيد لفظ ما حيث لا يصدق على الفعل ولو اريد العدول مثل كل لا ب
لا ج **قوله** مساوية للسالبة لان السلب عن الشيء واثبات السلب له لا تغاير بينهما في نفس الامر بل و
بالاعتبار فالموجبة في حكم السالبة في عدم اقتضاء الموضوع **قوله** فلا بد ان يصدق اه وذلك لان كذب
الموجبة المذكورة اعني ليس ب ليس ج اما لعدم الموضوع او لعدم ثبوت المحمول والاول باطل لعدم اقتضائه
لوجود الموضوع لكونها في قوة السالبة فتعين ان يكون بالاعتبار الثاني اعني باعتبار سلب سلب ج عن

ماصدق علیہ سلب ب واذا کان سلب ج مسلوبا عن ما صدق علیہ سلب ب کان نقیضہ اعنی ثبوت ج صادقا علیہ لا ارتفع النقیضان فالسالبۃ سالبۃ المحمول فی قوۃ الموجبۃ المحصلۃ لان سلب السلب لا یغایر الایجاب فی نفس الامر بل بمجرد الاعتبار فلا حاجۃ الی التخصیص قولہم السالبۃ لا یقتضی وجود الموضوع بما عدا الموجبۃ السالبۃ المحمول لان ذلک فیما اذا کان الایجاب حقیقیا قولہ ہذا قد عہم اہ ای ما ذکرہ الشارح بقولہ قال المتاخرون قولہ ان یقال لا نسلم اہ یمکن دفعہ بان ذلک العکس علی تقدیر تغایر اللزوم قولہ لتعیین نقیضہ ای لتحصیل نقیضہ بادخال حرف السلب فیہ قولہ فیجعل الجزء الاول اہ بان یوضع ذلک النقیض المحصل بادخال حرف السلب فی الحاشیۃ الاولی فیصیر الجزء الاول من العکس موصوفا بکونہ نقیض الجزء الثانی من الاصل وخلاصتہ ان العکس المذکور انما یحصل بان یوخذ الجزء الثانی من الاصل فتدخل علیہ حرف السلب ویذکر اولا ولا یصح ان یقال جعل نقیض الجزء الثانی اولا ای موصوفا بالاولیۃ وہو الاوضح ویصح ان یقال جعل الجزء الاول من العکس موصوفا بکونہ نقیض الجزء الثانی من الاصل وہو مفاد عبارۃ الشارح ان حمل علی ظاہرہا قولہ ولو فسرت ای عبارۃ المتن قولہ لزم ان یراد اہ وتقاع بتقدیم المفعول الثانی علی الاول تعویلا علی ظہور المراد وانما ترکہ السید قدس سرہ لکون المفعولین معرفۃ فیجب تقدیم الاول علی الثانی لکونہما فی الاصل مبتدا وخبر الا اذا قامت قرینۃ والقرینۃ خفیۃ قال قد یعتبر ای مسلوب عنہ سواء کان الموضوع موجودا او لا لانہ ثابت الا بار اعنی العدول علی ما وہم فانہ غیر مفہوم عن الجزء الاول بل یحتاج فیہ الی اعتبار اللادوام ولا حاجۃ الیہ فان بعد اعتبار صدق ج علیہ یکون صدقہا باعتبار اتصافہ بلیس ب اما باعتبار انتفاء الموضوع او باعتبار انتفاء اتصافہ بوصف الموضوع قال بحکم اللادوام لم یقل او اللاضرورۃ لان اللادوام اخص منہ فاذا اقتضی سلب الدوام وجود الموضوع اقتضی سلب الضرورۃ ایضا لانہ ان تحقق فی ضمن اللادوام فذاک وان تحقق فی ضمن الدوام فبطریق الاولی قال اما انعکاس الفعلیتان ای العامتان والخاصتان والمطلقۃ العامۃ وبین لا انعکاس فی المطلقۃ العامۃ التی ہی اعم منہا لان انعکاس العام یستلزم انعکاس الخاص کما مر قولہ وہی مستلزمۃ للموجبۃ المحصلۃ بحکم بالاستلزام بالنظر الی التغایر بینہما مفہوما والا فقد عرفت ان سلب السلب عین الایجاب من حیث الذات قال من الشکل الثالث قیل برہان من الشکل ینتج النتیجۃ المذکورۃ ہکذا اذا تحقق ہذا الشیٔ تحقق المجموع وکلما تحقق المجموع تحقق الآخر انتہی ولا خفاء ان الصغری علی ہذا التقدیر اتفاقیۃ لعدم العلاقۃ فاللازم النتیجۃ الاتفاقیۃ ومقصد الشارح والسید السند قدس سرہ اثبات الملازمۃ الجزئیۃ بین کل امرین فلذا اخذ انتظام القیاس علی ہیئۃ الشکل الثالث ثم لا یخفی ان الامور الثلثۃ باطلۃ لان

عدم استلزام الکل للجزء وتحقق الملازمة الجزئية بين كل امرين حتى النقيض بديهى البطلان وانتاج هذه الشكل الثالث مبرهن عليه فلابد من القدح فى تينك المقدمتين وقد افاد الشارح فى شرح المطالع بان المجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل واحد من اجزائه مدخل فى اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء دخل فى تحقق المجموع فبالاولى ان يكون له دخل فى اقتضائه وتاثيره ومن البين ان الجزء الآخر لادخل له فى اقتضائه ذلك الجزء بل وقوعه فى الاستلزام وقوع اجنبى يجرى مجرى الحشو فان الانسان واللاانسان لا يستلزم اللاانسان ولا الانسان نعم الملازمتان صادقتان على تقدير الالزام لكن الكلام فى اللزومية بحسب نفس الامر انتهى يعنى على تقدير اللزوم وجود الموضوع تحقق الملازمة بين المجموع وكل واحد من الجزئين ضرورة ان لكل واحد من الجزئين دخلا فى وجوده ولوجوده دخل فى الاقتضاء المذكور لكن المجموع يكون وجوده محالا فلا يكون اللزوم بينهما بحسب نفس الامر والكلام فيه وفيه بحث لان اللزوم بين الشيئين لا يقتضى ان يكون للملزوم اقتضاء اللازم وتاثير فيه لانه عبارة عن امتناع الانفكاك منهما فيجوز ان يكون المجموع مستلزما المجموع للجزء من غير اقتضاء وتاثير فضلا عن ان يكون للجزء دخل فى اقتضائه وتاثيره فالحق فى الجواب ما اشار اليه بقوله نعم آه من الاكتفاء على منع كلية كلما ثبت مجموع الامرين ثبت احدهما لجواز ان يكون ثبوته محالا فعلى تقدير ثبوته لا يبقى الملازمة بينه وبين جزئه وما قيل من ان اللازم مما ذكره الشارح عدم صدق المقدمتين المذكورتين لزومية وذلك انما ينفى ثبوت الملازمة الجزئية بين كل امرين لا يحسم مادة الاشكال فان كونهما اتفاقية كاف فى انتاج الشكل الثالث اذ لم يشترط فى انتاجه من المتصلتين ان يكونا لزوميتين فحج بتبدل قوله واما ثبوت الملازمة الجزئية اه بقوله واما اجتماع كل شئ مع نقيضه فممنوع اذ كونهما اتفاقية بالمعنى الاخص بط لعدم تحقق كل مجموع من كل افراده وبالمعنى الاعم لا يفيد اذ لا يلزم منهما اجتماع الشئ مع نقيضه فى نفس الامر **قوله** فى تلازم الشرطيات وفى بعض النسخ فى لوازم الشرطيات اى القضايا التى يلزم الشرطيات وكلاهما واقع فى عباراتهم مطابق لما مر من قوله فى العكس المستوى وفى عكس النقيض فان كلا منهما يطلق على المعنى المصدرى وعلى القضية المخصوصة اللازمة ثم ان التلازم منحصر فى عشر اوجه لانه اما ان يعتبر بين المتصلات او بين المنفصلات او بين المتصلات والمنفصلات وتلازم المنفصلات اما بين المتحدة الجنس او مختلفة الجنس والمتحدة الجنس اما حقيقيتان او مانعتا الجمع او مانعتا الخلو وتلازم المختلفات اما بين الحقيقية ومانعة الجمع او بين الحقيقية ومانعة الخلو او بين مانعة الجمع ومانعة الخلو وكذا تلازم المتصلات المنفصلات اما تلازم المتصلة والحقيقية او المتصلة ومانعة الجمع او المتصلة ومانعة الخلو وقد جرت عادة القوم بالاستقصار فى تفاصيلها لقلة جدواه لم يتعرض المص منها

الا التلازم المتصلات والمنفصلات وتلازم المنفصلات المختلف الجنس للاحتیاج الی ذلک التلازم سے فی معرفۃ انتاج القیاس الاستثنائی باعتبار وضع احد طرفیہ واقعۃ بما یجیئ قال المقصود الاقصی والمطلب الاعلی من الفن المقصد منہ ترغیب المتعلم الی تحصیلہ وبذل السعی فی تحقیقہ وحفظہ وکلمۃ من اما تبعیضیۃ ای من جملۃ مباحث الفن واما صلۃ المقصد فان بعض المقاصد قد یکون وسیلۃ اہ وعلی التقدیرین لفیدان مباحث القیاس اہم مقاصد الفن قولہ وذلک اہ خلاصتہ ان المنطق آلۃ للعلوم وحقیقتہا التصدیقات بالمسایل وتصورات مبادی ومسایل الیہا ولاشک ان تعلق القصد بالآلۃ علی حسب تعلق القصد بذی الآلۃ فیکون مباحث الموصل الی التصدیق ادخل من القصد مما عداہا ثم العمدۃ منہ القیاس فیکون مباحثہ مقصدا اقصی من کل ما عداہ قولہ لان المقاصد آہ ای المقاصد الاصلیۃ بنیا فی ما قیل ان اجزاء العلوم ثلثۃ المبادی والموضوع والمسایل قولہ التی حصلت اہ ای لا تحتمل النقیض فی نفس الامر ولا عند العالم قولہ فی المبادی القطعیۃ ای القضیۃ بدیہیۃ کانت او نظریۃ قولہ ما وصل الی کنہ الحقیقۃ لان تصور الشیئ بالوجہ تصور ناقص والمراد بالکنہ الکنہ التفصیلی فان تصور الشیئ بالکنہ الاجمالی متحقق الا انہ لا یمتنع التصور بالوجہ قولہ بل یتعذر لعدم الاطلاع علی ذاتیات قولہ فانہ مع اذ لابد لکل تصدیق من ثلث تصورات قولہ وایضا اہ عطف علی قولہ ان التصدیقات الکاملۃ بیان للسبب بوجہ آخر قولہ التصدیقات یقینیۃ کانت او غیر یقینیۃ قولہ تقنع النفس بہا تفسیر للتامات لما فیہما من برد الخاطر وحصول الجزم فی الجملۃ بخلاف التصورات فان النفس بعد ما تیر قب لان یحکم علیہا او بہا قولہ فاذا کان آہ مقدمۃ ثانیۃ للدلیل معطوف علی قولہ فالمقصد فی تلک العلوم ہو الادراکات التصدیقیۃ وما بینہما اعتراض لبیان ذلک قولہ بالقیاس الی الموصل الی التصور فاندفع ما توہم ان الفن قسمان مباحث التصورات والمقصد الاعلی منہا المعرفات ومباحث التصدیقات والمقصد الاقصی منہا القیاس فلا یصح حصر المقصد الاقصی من الفن فی القیاس قال وحدہ اشارۃ الی ان حد شئی لکونہ مفہوما اصطلاحیا قال ہو المرکب ہو فصل او مبتدا وخبرہ الجملۃ خبر فالقول وقولہ اما المفہوم العقلی خبر بعد خبر وقیل الجملۃ معترضۃ بین المبتدا وخبرہ اعنی اما المفہوم العقلی قولہ حقیقیۃ ای من حیث حقیقتہ وذاتہ لا باعتبار امر خارج عنہ ولم یرد بہا ما یقابل المجاز فان اطلاق القیاس علی الملفوظ ایضا حقیقیۃ الا انہ نقل الیہ بواسطۃ دلالتہ علی المعقول والیہ اشار بقولہ لیسمی قولہ فان جعل حدا اما یستفاد من کلام الشارح فی شرح المطالع ان القول مشترک معنوی بینہما وان التعریف للقدر المشترک حیث قال فالقول جنس بعید لیقال بالاشتراک علی الملفوظۃ وعلی المعقول فکانہ اراد بالمرکب المعنی اللغوی لا الاصطلاحی الذی لیس ذلک قدرا مشترکا بین المرکب المعقول والملفوظ وح یرد الاعتراض المذکور فی شرح المطالع من ان لفظ

مؤلفة مستدرک ولا یندفع بانه ذکر لیصح تعلق من به علی ما وہم وما ذکره قدس سره موافق لما ذکر المحقق التفتازانی
یدل علی انه حمل القول علی المعنی الاصطلاحی وانه مشترک لفظی بینهما والا لا یصح تعلق کلمة من به ولذا قال
المحقق التفتازانی ای ذکر المؤلف لیصح تعلق من به وقال السید السند فی شرح المواقف ان ذکر المؤلف
لئلا یتوہم ان المراد قول من جملة القضایا بان یکون من تبعیضیة وما قیل ان العبارة المتعارفة فی ذلک
المعنی قضیة من القضایا او قول من الاقوال وان الجمع فی ذلک المعنی یکون بمعناه لا بمعنی ما فوق الواحد
فانما یدفع کونه صریحا فی ذلک المعنی لا التوہم قال وعلی التقدیرین بخلاف المعقولة فانه لازمة للقول المعقول
وہو ظ وللملفوظ لان التلفظ یستلزم تعقل معانیها بالنسبة الی العالم بالوضع وتعقل معانیها علی تقدیر التسلیم
یستلزم النتیجة قال وبالقیاس المرکب آه قال المحقق التفتازانی ای القیاس المنتج لمطلوب واحد یکون مؤلفا
بحکم الاستقراء والتصحیح من مقدمتین لا ازید ولا انقص لکن ذلک القیاس قد تفتقر مقدمتاه او احدیهما
الی الکسب بقیاس آخر وکذلک الی ان ینتهی الکسب الی المبادی البدیهیة او المسلمة فیکون ہناک قیاسات
مترتبة محصلة للقیاس المنتج للمط فسموا ذلک قیاسا مرکبا وعدوه من لواحق القیاس انتہی وظهر منه ان
کل واحد من تلک الاقیسة بالنظر الی نتیجتها داخل فی القیاس البسیط ومجموعها لیس من افراد القیاس فلا معنی
لقوله لیشتمل القیاس المرکب فالصواب ان یقال والمراد بالقضایا ما فوق الواحد لان القیاس لا یترکب
الا من قضیتین قال الش فی شرح المطالع لا یقال لو عنی بالقضایا ما ہی بالقوة دخلت القضیة الشرطیة
ولو عنی ما ہی بالفعل خرج القیاس الشعری لانا نقول المعنی ای بالقوة وتخرج الشرطیة بقوله متی سلمت
فان اجزاءها لا تحتمل للتسلیم لوجود المانع اعنی ادوات الشرط والعناد والمعنی بالقضیة ما یتضمن تصدیقا
او تخییلا فیخرج الشرطیة بها قال ما فوق الواحد سواء کانتا مذکورتین او احدیهما مقدرة نحو فلان متنفس
فهو حی ولما کانت الشمس طالعة فالنهار موجود قال یجب ان یکون مسلمة فی نفسها ای مقبولة بل لو کانت
کاذبة منکرة لکن بحیث لو سلمت لزم عنها قول آخر فهی قیاس فان القیاس من حیث انه قیاس
یجب ان یؤخذ بحیث یشمل البرہانی والجدلی والخطابی والسوفسطائی والشعری والجدلی والخطابی
والسوفسطائی لا یجب ان یکون مقدماتها حقة فی نفسها بل یجب بحیث لو سلمت لزم عنها ما یلزم
واما القیاس الشعری فانه وان لم یحاول الشاعر التصدیق به بل التخییل لکن یظهر ارادة التصدیق
ویستعمل مقدماته علی انها مسلمة فاذا قال فلان قمر لانه حسن فهو مقیس ہکذا فلان حسن وکل حسن قمر فهو
قول اذا سلم ما فیه لزم قول آخر لکن الشاعر لا یقصد ہذا اللازم وان کان یظهر انه یریده حتی یخیل الیه فیرغب
او ینفر کذا فی شرح المطالع قوله یریده آه اعلم ان الوقوع واللاوقوع الذی یشتمل علیه القضیة

ليس من الامور العينية لا باعتبار انيكون الخارج ظرفا لوجوده وهو ظ ولا باعتبار نفسه لان الطرفين قد لايكون من الامور العينية فلزوم النتيجة للقياس لايكون بحسب الخارج بل بحسب نفس الامر في الذهن فاما ان يعتبر العينية التي يشعر به لفظ عنها فاللزوم بينهما من حيث العلم فان التصديق بالمقدمتين على الهيئة المخصوصة يوجب التصديق بالنتيجة ولا يوجب تحققها تحقق النتيجة وكذا القضية الواحدة بالقياس الى عكسها الا اللزوم بينهما بحسب العلم فضلا عن انيكون عنها واللزوم بمعنى الاستعقاب اذ العلم بالنتيجة ليس في زمان العلم بها يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة وما قيل ان اللزوم اعم من البين وغيره لاينفع لان التعميم فرع تحقق اللزوم وامتناع الانفكاك والانفكاك بين العلمين متحقق في تلك الاشكال وح قيد متى سلمت للاشارة الى ان اللزوم بين العلمين متحقق بشرط تسليم مقدمات القياس والاعتبار بها الا ترى ان قياس كل واحد من الخصمين لايوجب العلم بالنتيجة للاخر لعدم اعتقاده بمقدمات قياسه والصواب ح عنه لان للهيئة مدخلا في اللزوم واما ان لايعتبر العلية المستفادة من لفظ عنها فاللزوم بينهما من حيث التحقق في نفس الامر بمعنى لو تحقق تلك القضايا في نفس الامر تحقق القول الآخر سواء علمها احد اولم يعلم وسواء كانت المقدمات صادقة او كاذبة فان اللزوم لايتوقف على تحقق الطرفين الا ترى ان قولهم العالم قديم وكل قديم مستغن عن المؤثر لو ثبت في نفس الامر يستلزم ثبوت العالم مستغن عن المؤثر وح اللزوم بمعناه اعني امتناع الانفكاك وهو متحقق في جميع الاشكال بلا ريبة ولايحتاج الى تقييد اللزوم بحسب العلم ولا الى اعتبار الهيئة في اللزوم والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها داخلة فيه خارجة بقوله مولف من قضايا وقيد لو سلمت ليس لافادة انه لا لزوم على تقدير عدم التسليم بل لافادة التعميم ورفع توهم اختصاص التعريف بالقضايا الصادقة كانه قيل قول مؤلف من قضايا سواء كانت صادقة اولا لزمها قول آخر فمفهوم المخالفة المستفاد من التقييد بالشرط غير مراد ههنا لان التقييد بها في نفس التعميم وهذا هو مراد الش والسيد قدس سرهما حملا للتعريف على ظاهره واما ما افاده المحقق التفتازاني في شرحه لشرح المختصر العضدي من ان الاستلزام في الصناعات الخمس انما هو على تقدير التسليم واما بدونه فلا استلزام في البرهان فوجهه غير ظ لانه ان اعتبر اللزوم من حيث العلم فلا لزوم في البرهان بدون التسليم ايضا فان نظر المبطل في دليل المحقق لايفيده العلم لعدم التسليم وان اعتبر اللزوم بحسب الثبوت في نفس الامر فهو متحقق في الكل من غير التسليم كما عرفت هذا هو التحقيق بالقبول وانت بعد الاطلاع عليه وتدبره حق تدبر تقف على عثرات الناظرين في هذا المقام تركنا بيانها مخافة السامة والاملال **قوله** فان اداة الشرط آه لان التقدير يجامع التحقق فما قيل ان المتبادر من حذف الشرط المقدر فالعكس بادر اجه امر التوهم اذ يتوهم ان تلك القضايا مع مايلزمها من النتيجة كاذبة

فیخرج عند حد القیاس الصادق المقدمات توہم قال وکاذبہا کلہا او بعضہا فان الکذب عدم الصدق ولذا
وقع فی بعض النسخ کل حجر حمار وبعضہا کل حجر حمار قال ویخرج الاستقراء والتمثیل ای من حیث انہ استقراء او
تمثیل اما اذا رد الی ہیئۃ القیاس فاللزوم متحقق والسر فی ذلک ان اللزوم المنوط باندراج الاصغر تحت
الاوسط والاوسط تحت الاکبر فی القیاس الاقترانی وباستلزام المقدم للتالی فی الاستثنائی سواء کانت
المقدمات صادقۃ او کاذبۃ فاذا تحقق المقدمتان المشتملتان علیہا تحقق اللزوم بخلاف الاستقراء والتمثیل
فانہ لا علاقۃ بین تتبع الجزئیات تتبعا ناقصا وبین الحکم الکلی الا الظن انیکون الجزئی غیر المتتبع مثل المتتبع ولا
علاقۃ بین الجزئیتین الا وجود الجامع المشترک فیہما وتاثیرہ فی الحکم لو کانت العلۃ منقوصۃ ویجوز انیکون
خصوصیۃ الاصل شرطا او خصوصیۃ الفرع مانعا وما قیل انہ یلزم علی ہذا ان لا یکون الاستقراء والتمثیل من الدلیل
لانہم فسروا الدلیل فلا یلزم من العلم بہ العلم بشیء آخر فمدفوع لہ بان للدلیل عندہم معنیین من احدہما الموصل
الی التصدیق وبہما داخلان والثانی اخص وہو المختص بالقیاس بل بالقطع علی مانص علیہ فی المواقف وبما حررنا
لک ان القیاس الفاسد لصورہ غیر داخلۃ فی تعریفہ ولذا اخرجوا الضروب العقیمۃ عن الاشکال بالشرائط
فالمغالطۃ لیست مطلقا من اقسام القیاس بل ما ہو فاسد المادۃ قال بل بواسطۃ مقدمۃ غریبۃ ای لا یکون
لازمۃ لاحدی مقدمتین القیاس او یکون لازمۃ ویکون طرفاہ مغایرین لطرفی کل واحدۃ من المقدمتین
وبہذا اخرجوا ما یکون اللزوم فیہ بواسطۃ عکس النقیض والفرق بین الاستلزام بواسطۃ العکس وبینہ
بواسطۃ عکس النقیض بحکم لم یظہر الی الآن وجہہ ولا تتوہمن ان الاشکال الثلثۃ یخرج عن التعریف لاحتیاجہا
الی مقدمات غریبۃ تثبت بہا انتاجہا لان تلک المقدمات واسطۃ فی الاثبات الا فی الثبوت والمنفی من التعریف
ہو الثانی قال فی القیاس المساواۃ النتیجۃ الکل باعتبار ما یوجد فی بعض افرادہ وانما اخرجوا قیاس
المساواۃ عن التعریف لعدم انتاجہ مطردا واختلافہ بحسب اختلاف المواد کما اخرج الضرب العقیمۃ لعدم
اطراد نتائجہا واختلافہا فی الانتاج قال لان ملزوم الملزوم ملزوم ای فی التحقق لا فی الحمل فان تحقق الانسان
ملزوم للحیوان فالحیوان ملزوم للجنس مع عدم صحۃ حملہ علی الانسان فضلا عن اللزوم قال اراد بہ فان
الواحد اذا وصف بمغایرۃ للجماعۃ یراد بہ مغایرتہ لکل واحد من احادہ اذ مغایرۃ للمجموع غیر محتاج الی البیان
وما قیل انہ لیفید مغایرۃ الاجزاء الاحاد ایضا لتوہم الامری انہ اذا قال لہ علی دراہم وشیء آخر وفسر کشیء بصفت
الدراہم فصح قال لزم انیکون اہ قد عرفت ان بناء تحقق اللزم للتعریف علی عدم اعتبار العلیۃ لیشبعہا کلمۃ
عنہا فلا یتجہ ان النقیض مستلزمان لاحدہما ولا یلزم عنہما قال ہذا الحد منقوض اہ قال المحقق التفتازانی
فی القضیۃ المرکبۃ انما یقال لہا فی العرف انہا قضیۃ واحدۃ مرکبۃ من قضیتین ولا یقال انہا قضیتان فسقط

اعتراض الث وفيه انه اذا صدق عليها انها قضية واحدة مركبة من قضيتين صدق عليه انه قول مؤلف من قضيتين
لزم عنها لذاتها قول اخر وعدم اطلاق انها قضيتان لا ينفع في دفع الانتقاض والجواب عن النقيض ان المتبادر من
قولنا من قضايا ان يكون القضيتان مصرحتين فيه ومن القضية المركبة الجزء الثاني قيد للاول يستفاد منه القضية
باعتبار نعني دوام الحكم السابق اوضرورية **قال** اما استثنائي آه قدم في التقسيم لكون مفهومه وجوديا ولكونه
بديهي الانتاج بجميع قرائنه واخره في الاحكام اهتماما بشان الاقتراني لكثرة مباحثه **قال** مذكور فيه بالذكر
اللساني في القياس الملفوظ وبالذكر القلبي للمعقول **قال** على حرف الاستثناء اعني لكن في
انتاج الاستثناء انشاء الله گفتن واستثناء کردن والباب يدل على تكرير الشئ مرتين او جعله شيئين
متواليين او متباينين والاستثناء من قياس اللباب وذلك ان ذكره ثني مرة في الجملة ومرة في التفصيل لانك اذا
قلت خرج الناس ففي الناس زيد وعمرو فاذا قلت الا زيد فقد ذكرت زيدا مرة اخرى ذكرا ظاهرا انتهى وبهذا
ظهر كون لكن حرف استثناء **قال** لاقتران الحدود فيها اى الاصغر والاوسط والاكبر **قال** لانه لو لم يفيد
اه ذكر النتيجة ليس الا ذكر اجزائها المادية لان الهيئة ليست بملفوظة لكن ذكرها قد يكون متلبسا بحال كونها
بالفعل وقد يكون متلبسا بحال كونها بالقوة فلو لم يقيد بكونه بالفعل انتقض الحدان طردا وعكسا فما قيل ان ذكر
بالفعل تاكيد لا تقييد او استعمال المذكور في المذكور بالقوة مجاز ليس بشئ لان الذكر ليس بالقوة بل كونه
نتيجة بالقوة **قال** مذكورة فيها بالقوة فاندفع ما قيل لا حدان يناقش في كون ما يحصل به بالقوة ما يذكره
بالقوة او حصل الشئ مع الشئ بالقوة لا يستلزم ذكره مع ذكره بالقوة **قال** والا لكان تقسيم الشئ اه اى
لا يبطل التقسيم كان ذلك تقسيما للشئ الى نفسه والى غيره وهو باطل لانه يستلزم اندراج الشئ ومباينه تحته
ثم الظاهر ان يقال لانه يكون تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره فما قيل ان كونه تقسيم الشئ الى نفسه والى
غيره لازم للتقسيم على تقدير عدم كون القياس الاستثنائي قياسا فهو لازم لبطلان التقسيم وعدمه يمكن ان
يعارض مع قوله والا لكان تقسيما للشئ الى نفسه والى غيره اى ان لم يبطل التقسيم كان تقسيما للشئ الى
نفسه والى غيره بانه ان بطل التقسيم كان تقسيما للشئ الى نفسه والى غيره وفيه نظر لان كونه تقسيما للشئ الى
نفسه والى غيره يستلزم كونه باطلا دون العكس **قال** بل استلزامه لوجود اى القضية التي لقيلية استلزامه
لوجود النهار **قال** النتيجة آه منشاء هذا السوال كون النتيجة جزء المقدمة يعني ان النتيجة ونقيضها قضية
والمذكور في القياس النسبة لنقيضه ولا يكون النتيجة ونقيضها مذكورة فيه ومعنى كونها قضية انها مشتملان
على النسبة التامة بخلاف الجزء المقدمة فما قيل ان ذكر الشئ القاؤه وهو لا يستدعي التصديق به فالنتيجة
او نقيضها مذكورة فيه بالفعل الا انه لا يحصل من ذكره التصديق به وهو مناط كون النتيجة قولا آخر مع كونها

مذکورۃ فیہ بعینہا فانہ یصح ان یکون شیٔ عین شیٔ فی الذکر ولا یکون عینہ فی العلم وہم قال وعلی ہذا اشکال
آہ اصل الکلام فلا اشکال علی ہذا الا انہ لما قدم الجار والمجرور ادخل علیہ الواو ولیدل علی انہ متعلق بما
بعدہ وہو شایع کلامہم وفی بعض النسخ بدون الفاء فما قیل ادخل الفاء لتنزیل قولہ ہذا منزلۃ اذا کان
کذلک وہم قال البسیطۃ ای اقرب الی البساطۃ لکونہا اقل اجزاء من الشرطی او اکثر البسطا واو فر
بحثا قال القیاس الاقترانی آہ فیہ تعریض للمصنف بانہ ینبغی لہ ان تقسیم الاقترانی ایضا الی الحملی
والاتصالی ثم نقول موضوع المطلوب اولیقول والمحکوم علیہ والمحکوم بہ لان الموضوع والمحمول قال فلیتبذ
علی صیغۃ المضارع مع لازم الابتداء لیصح عطف لقول علیہ قال القول اللازم تمہید لبیان لفظ المطلوب
الواقع فی قولہ موضوع المطلوب ومعنی قولہ لیسمی نتیجۃ یطلق علیہ النتیجۃ وہو لا یقتضی اختصاص النتیجۃ والمطلوب
بالقول اللازم من القیاس فان مایلزم منہ الدلیل یسمی نتیجۃ وکذا المطلوب یعم المعرف ایضا قولہ کل قیاس
اقترانی لابد فیہ اہ مقصودہ ان القیاس مطلقا استثنائیا کان او اقترانیا حملیا او شرطیا لابد فیہ
من مقدمتین فمحط الفایدۃ فی قول الشارح کل قیاس حملی لابد فیہ من مقدمتین احدیہما آہ ہو القید اعنے
قولہ احدیہما یشتمل علی موضوع المطلوب لا قولہ من مقدمتین لکن الصواب ترک قولہ اقترانی وقولہ ایضا الاول
کما لا یخفی قولہ وذلک لان القیاس اہ ہذا دلیل لمی لوجوب المقدمتین فلا یرد ان الاشتمال ماخوذۃ فی
تعریف القیاس فلا حاجۃ الی الاستدلال علیہ قولہ لابد ای یشتمل اہ لان المطلوب لما کان نظریا لا یکفی
فیہ تصور الطرفین لا مجردا ولا بانضمام الشیٔ فی المطلوب یحتاج الی ثالث یحصل بہ العلم بالنسبۃ التامۃ التی
فی المطلوب ولابد ان یکون لذلک الثالث مناسبۃ الی مجموع المطلوب بان یکون ملزوما اولازما ینتقل من ثبوت احدیہما الی
ثبوت الاخر ومن انتفائہ الی انتفائہ او معاندہ ینتقل من ثبوت احدیہما الی انتفاء الاخر فلا بد من مقدمتین احدیہما
یفید الملازمۃ او المعاندۃ والثانیۃ تحقق احد الامرین او انتفائہ او مناسبۃ الی اجزاء المطلوب بالثبوت والسلب اما
حملیا او اتصالیا او عنادیا فیحصل المقدمتان من الثبوت والانتفاء من تکرر ذلک الثالث سواء کان اجزاء المطلوب
مفردات او قضایا وہذا الحد انما ہو بطریق الاستقراء فلا ینافیہ جدا ان یکون لزوم المطلوب للقیاس لذاتہ بواسطۃ مناسبۃ
سوی ہذین الوجہین ولا یرد قیاس المساواۃ لان الکلام فی حصر القیاس المؤلف بما سبق وہو خارج عنہ ولا
ان قولنا کل ج ب وکل ا ب ینتج لاشیٔ من ج اج عدم تکرار الاوسط لان انتاجہ بواسطۃ استلزام الکبری لقولنا
لاشیٔ من اب وقس علی ذلک مثالہ ولا ما قیل من ان الدور او التسلسل والتعمیم یفید علیہ الامر المشترک مع خروجہا
عن الوجہین المذکورین لانتفاء اللزوم فیہما قولہ الشرف المطالب اہ یرید ان قولہ فی الاغلب لیس علی
اطلاقہ ان الموضوع فی السالبۃ الکلیۃ المحمول وفی الموجبۃ والسالبۃ الجزئیتین قد یکون اعم منہ بل المراد

منہ فی الاغلب لشرف المطالب اعنی الموجبۃ الکلیۃ انما اطلق الحکم تنبیہا علی شرافتہا وکانہا کل المطالب قولہ وان جاز ان یکون اہ بنبہ بلفظ الجواز علی قلتہ والا فالواجب ان یکون مساویا لہ قال لتوسطہ ای لکونہ واسطۃ یتوسل الی نسبۃ احد الطرفین الی الآخر فیتوسط فی الذکر وانتقل او فی الصغر والکبر لکونہ اعم من الاصغر واخص من الاکبر فی الاغلب قال لانہا ذات الاصغر فہو تسمیۃ لموجب جزئیۃ قال واقتران اہ قال المحقق التفتازانی التحقیق ان القیاس باعتبار ایجاب مقدمتیہ المترتبین وسلبہا وکلیتہما وجزئیتہما قرینۃ وضربا وباعتبار الہیئۃ الحاصلۃ من کیفیۃ الوضع الحد الاوسط عند الاصغر والاکبر من جہۃ کونہ موضوعا ومحمولا تسمی شکلا فقد یتحد الشکل مع اختلاف الضرب وہو ظ وقد یکون بالعکس کالموجبتین الکلیتین من الشکل الاول والثالث قولہ لمباحثۃ المتکثرۃ للنظم لمباحثہا ای الشرائط الا انہ اورد ضمیر المذکر الواحد لسبق التعبیر عنہا بلفظ قولہ علی النظم الطبیعی ای الذی تقتضیہ الطبیعۃ المستقیمۃ قال ففی الشکل الاول الامران قیل قد تتحقق الشرائط ولا ینتج وقد لا تتحقق الشرائط وینتج اما الاول فنحو قولنا مورد القسمۃ علم وکل علم اما ضروری او نظری وقولنا بعض النوع انسان ولا شیء من الانسان بنوع مع کذب نتیجتہا والجواب عن الاول ان الصغری کاذبۃ لان مورد القسمۃ مفہوم العلم وہو معلوم لا علم وان ارید من حیث حصولہ فی الذہن فلا نسلم کذب النتیجۃ وعن الثانی بان الصغری لیست من القضایا المتعارفۃ بان یکون المعنی المحمول فیہا صادقۃ علی افراد الموضوع بصدق الکلی علی جزئیاتہ اذ الحکم ہہنا باتحاد المحمول بالموضوع ذہنا وخارجا واما الثانی فنحو قولنا لا شیء من الحجر بحیوان او بعض الحیوان ہو الصاہل فانہ ینتج لا شیء من الحجر بصاہل مع انتفاء الامرین لان سلب شیء عن کل افراد شیء وحصر شیء آخر فی المسلوب یفید سلب المحصور عن ذلک الکل والجواب ان الانتاج المذکور بواسطۃ خصوصیۃ المادۃ وکون المحمول محصورا لا باعتبار ہیئۃ الشکل فانہ لو بدل الکبری بقولنا بعض الحیوان جسم کان الحق الایجاب قال اما الاول اہ ما ذکرہ دلیل لمی للاشتراط المذکور ولظہورہ فی الشکل الاول اوردہ ولم یذکر الدلیل الانی اعنی الاختلاف مع جریانہ فیہ لعدم الحاجۃ الیہ بخلاف الشکل الباقیۃ فان دلیلہا اللمی وہو عدم الاندراج خفی فلذا اکتفوا فیہا بالدلیل الانی وانما قال بجریان الاختلاف فیہ عند انتفاء احد الامرین لانا اذا قلنا لا شیء من حجر بحیوان وکل حیوان حساس او جسم کان الحق فی الاول السلب وفی الثانی الایجاب واذا قلنا کل انسان حیوان وبعض الحیوان فرس او ناطق کان الحق فی الاول السلب وفی الثانی الایجاب قال وضروبہ الناتجۃ فی شمس العلوم بحث الناقۃ ینتج انتاجا ونتجہا اعلہا او تولیہا للنفع یتعدی ولا یتعدی وانتجت الفرس اذا حان نتاجہا وقیل نتجت بمعنی انتجت فما قیل مدرسا علی اہل اللغۃ استعمال الناتجۃ لان ینتج لم یستعمل الا مجہولا وکذا الاصح قولہم الصواب المنتجۃ علی صیغۃ اسم الفاعل

المستعمل انتج التامة اهملها هم قال الاول من الموجبتين كليتين آه جعلوا الضربين الاولين منتجتين للكليتين
مع انهما ينتجان للجزئيتين ايضا لان لزومها بواسطة المقدمة الاجنبية وهي ان لازم اللازم للشيء لازم لذلك
الشيء قال ونتائج هذه الضروب اي من حيث انها نتائج فيقول انتاجها لعينيته اي ظاهرة بذاتها لظهورها
لا يحتاج الى برهان قال والوجه اشرف ليترتب الكمالات عليه قال لانه اضبط اي اسهل
ضبطا بخلاف الجزئيات قال ولما كان المقصد من الاقيسة الى النتيجة فلذا رتب الضروب بحسب
النتائج ولم يرتب الاشكال بحسبها العدم لزوم النتيجة بها قال يحصل الاختلاف الموجب للعقم موجب
العقم عدم الاندراج بخلاف اشرة الدال عليه حالا يجاب من حيث العلم قال مستلزم لعدم انتاج
الاعم اذ لو انتج الاعم انتج الاخص لان النتيجة ح لازمة الاعم والاعم لازم للاخص فيكون النتيجة لازمة
الاخص لان لازم اللازم لازم ولذا يكون النتيجة عكسا لما يلزم من القياس ولا ينافي ذلك كونها لازمة
لذات الاخص لان الاعم ليس مقدمة غيرية فان لا يكون لازماله او محالفاله في الطرفين ولان معنى
انتاج الاعم كذب النتيجة لازمة في جميع المواد ومن جملتها الاخص فلو كان الاعم منتجا كان الاخص
منتجا وعدم كون للاخص ح ضربا مغايرا للاعم لا يضر في ذلك قال اذا كانت السالبة مركبة لا حاجة الى
ذلك القيد لان الصغرى موجبة كلية فالموضوع موجود ولذا لم يذكره في شرح المطالع قال لتحقق وجود الموضوع
موجبة كلية فالموضوع محققا او مقدرا فيصح فرضه شيئا معينا قال وانما وضعت آه وما التقديم الاول على
الثاني فلشرف الايجاب وكذا التقديم الثالث على الرابع لكون كبراه موجبة وكذا التقديم الخامس على السادس
لكون كلتا مقدمتيه موجبة ولظهور كل ذلك لم يتعرض الشارح له قال واما اذا كانتا سالبتين بين الاختلاف
في السالبتين الكليتين مع عدم المدعى للسالبتين الجزئيتين ايضا لان عدم انتاج الاخص مستلزم لعدم
انتاج الاعم قال كما مر اي مع عكس النقيض قال فانه يمكن ان يجعل مقدمة الافتراض صغرى
لصغرى القياس هكذا كل د ب وكل ب ج ينتج كل د ج ثم نضم النتيجة الى المقدمة الثانية هكذا كل د ج و
كل د ا و بالعكس لينتج النتيجة المطلوبة قال الافتراض اه يعني ان تخصيصهم الافتراض بالجزئيات صحيح
في الشكل الثاني والثالث الايجري في المقدمة الكلية التي فيهما واما في الشكل الرابع فيتم في المقدمة الكلية
ايضا اما في الضرب الاول من الثاني اعني كل ج ب ولا شيء من ا ب فلانا اذا فرضنا الموضوع د يحصل
كل د ج وكل د ب فان جعلناه صغرى لكبرى هكذا كل د ب ولا شيء من ا ب يحصل بعينه هيئة الضرب
الط انتاجه وان جعلناه كبرى لكبرى القياس هكذا لا شيء من ا ب وكل د ب يصير الضرب الثاني منه على انا
اذا ضممنا نتيجة الى المقدمة الثانية يحصل الضرب الرابع من الرابع ونتيجة سالبة جزئية والمص الكلية واما في الضرب

الثانی منه اعنی لاشئ من ج ب وکل ا ب یحصل وا وکل و ب فان جعلناه کبری لصغری القیاس یحصل بعینه هیئة الضرب المطلوب انتاجه وان جعلناه صغری لصغری القیاس هکذا کل و ب ولاشئ من ج ب ینتج لاشئ من و ج تضمنه الی کل ا و یحصل الضرب الثانی من الشکل الثالث مع ان نتیجته سالبة جزئیة والمطلوب الکلیة واما فی الضرب الرابع منه اعنی ج لیس ب وکل ا ب یحصل وکل وا وکل و ب فان جعلناها کبری لصغری القیاس یصیر بعینه الضرب المطلوب وان جعلناها صغری لصغری القیاس هکذا کل و ب وبعض ج لیس ب تنعدم شرط انتاج الشکل الثانی اعنی کلیة الکبری وکذلک فی الشکل الثالث اما فی الضرب الاول منه علی کل ب ج وکل ب ا وان فرضنا فی الصغری یحصل کل و ب کل و ج بضم المقدمة الاولی الی کبری القیاس هکذا کل و ب وکل ب ا ینتج من الضرب الاول من الشکل الاول کل و ا فبعد ضمه الی المقدمة الثانیة یحصل هیئة الضرب المطلوب وان فرضنا فی الکبری یحصل کل و ب وکل و ا بضم المقدمة الاولی الی الصغری یحصل الضرب الاول من الشکل الاول وینتج نتیجة بعد ضمها الی المقدمة الثانیة یحصل بعینها الضرب المطلوب واما فی الضرب الثانی منه اعنی کل ب ج ولاشئ من ب ا فان جعلت المقدمة الاولی من مقدمتی الافتراض اعنی کل و ب وکل و ج صغری لکبری القیاس هکذا کل و ب ولاشئ من ب ا ینتج من ثانی الاول لاشئ من و ا فان جعلت النتیجة صغری المقدمة الثانیة ینعدم شرط انتاج الثالث اعنی ایجاب الصغری وان جعلت کبری لکبری القیاس یحصل ضرب الثالث من الشکل الرابع المنتج للسالبة الکلیة مع ان المطلوب الکبری القیاس الجزئیة واما فی الضرب الثالث اعنی بعض ب ج وکل ب ا یحصل کل و ب وکل و ا فان جعلناها کبری للصغری یحصل الشکل الرابع وینعدم شرط انتاجه وان جعلناها صغری لصغری القیاس یحصل الشکل الاول وینعدم شرط انتاجه اعنی کلیة الکبری واما فی الضرب الخامس اعنی کل ب ج وبعض ب ا یحصل کل و ب وکل و ج فان جعلناها صغری الکبری القیاس ینعدم شرط انتاج الشکل الاول وان جعلناها کبری لکبری القیاس هکذا بعض ب ا وکل و ب یحصل الشکل الرابع وینعدم شرط انتاجه واما فی السادس اعنی کل ب ج وبعض ب لیس ا یحصل کل و ب وکل و ب فان جعلناها المقدمة الاولی صغری لکبری القیاس ینعدم شرط انتاج الشکل الاول وان جعلناها کبری یحصل الشکل الرابع وینتج بعض ا لیس و تضمنه الی المقدمة الثانیة یحصل الشکل الاول وینعدم شرط انتاجه ولا یخفی ان بعض الاحتمالات فی غایة الظهور و لذلک ترک الشارح الاشارة الیها وانما ذکرنا احاطة بجمیع الاحتمالات تسهیلا للمبتدی **قال** فقد تنبهم فی المقدمة الکلیة لعل تخصیصهم الافتراض بالجزئیات لعدم الاعتداد بالشکل الرابع **قال** فلا ینتقض فلک النقوض فیها لکون السالبة المستعملة فی تلک النقوض بسیط **قال** محکوم علیه ایجابا او سلبا **قال** والاصغر

لیس ما ہو اوسط آہ ای علی تقدیر کون الصغری ممکنۃ لیس مدلولہ ان الاصغر لیس اوسط بالفعل بل بالامکان فجاز ان یخرج الی الفعل ولیس المراد ان الاصغر لیس اوسط بالفعل بحسب الاحتمال العقلی فیکون لہ انہ یجوز لہ انیکون اوسط بالفعل فیلزم استدراک قولہ فجاز ان یکتفی بالقوۃ آہ وان یکون تعریفہ علی ما قبلہ تفریع الشئی علی نفسہ علی ما وہم قال وکل مرکوب زید فرس بالضرورۃ لا یقال لو صدق ہذہ القضیۃ لصدق لا شئی من مرکوب زید حمار بالضرورۃ وہی لا ینعکس الی لا شئی من الحمار بمرکوب زید دائما فکیف یصدق کل حمار مرکوب زید بالامکان لانا نقول امکان الایجاب لا ینافی دوام السلب نعم لو استلزم الدوام الضرورۃ کان منافیا لہ وبما ذکرنا ظہر انہ لو انعکست الضروریۃ کنفسہا بطل القیاس المذکور لتحقق التنافی بین المقدمتین قال فالحکم علی المرکوب بالفعل لا یتعدی الیہ ای تعدیا صادقا مطابقا للواقع کما یدل علیہ قولہ فلا یصدق آہ فلا یرد ان تعریفہ علی ما تقدم محل بحث لان مدار عدم تعدیۃ الحکم عدم جعل الاصغر مرکوب زید بالفعل حتی لو لم یکن مرکوب زید فعلیۃ کذلک لتعدی الحکم الیہ قال وکذلک ای مثل حذف قید اللادوام واللاضرورۃ حذفنا الضرورۃ المخصوصۃ واللادوام الجزئی فلعدم انتاجہ فی الکبری فی الشکل الاول لا یضم الی النتیجۃ قال فلاندراج البین ای اندراج الاصغر تحت الاوسط بحسب الجہۃ لان الکلام فیہ فلا یرد انہ حاصل فی جمیع ضروب الشکل الاول بمجرد کلیۃ الکبری قال فان الکبری آہ اثبت الاندراج البین بقیاس استثنائی استثنی فیہ عین المقدم فانعی عین التالی ولا یخفی ان القیاس المذکور جار فی القضیات الاربع فیلزم کون النتیجۃ فیہا کالکبری اجاب الشارح رہ فی شرح المطالع بانہ لا شک فی ان جمیع اختلافات ہذا الشکل ینتج نتیجۃ تابعۃ فی الکبری الا ان النتیجۃ اذا کانت الکبری احدی الوضعیات الاربع ہی ان الاصغر اکثر مادام اوسط والاوسط واجب الحذف من النتیجۃ کما حذف الاوسط منہا ونظر فی جہتہا وجدت تابعۃ للصغری بالشرائط المذکورۃ قال وان کان الاوسط مستدیما الکبری بالضرورۃ ہکذا وقع فی شرح المطالع ولا یخفی رکاکتہ لانہ لا یمکن عطفہ علی قولہ ولما کان الاوسط مستدیما للاکبر لشمولہ لہ ولا علی قولہ فاذا کان ثبوت الاوسط لہ دائما وہو ظاہر ولان کون ثبوت الاکبر اوسط الاصغر بحسب ضرورۃ ثبوت الاوسط متحقق سواء کان الاوسط مستدیما للاکبر بالضرورۃ اولا والصواب ما قال المحقق التفتازانی من انہ لما کان الاوسط مستدیما للاکبر کان ثبوت الاکبر للاصغر بحسب ثبوت الاوسط من الدوام والتوقیت والضرورۃ لان دائم الدائم للشئی دائم لذلک الشئی وکذا الضروری للشئی ضروری لذلک الشئی وانا رد فنا قال فلان الصغری آہ ہذا التعلیل نقلہ الشارح رہ فی شرح المطالع عن البعض ثم قال وفیہ ما فیہ ولعل وجہہ ان اللازم منہ ان لا ینتج ضم لادوام الصغری

مع الکبری لا ان لا یکون النتیجۃ کالصغری فی اعتبار اللادوام معہ فان الاوسط اذا کان مستدیما للاکبر قدامی جہۃ ثبت الاوسط للاصغر کان النتیجۃ مقیدۃ بہا ولا یتوقف ذلک علی انتاج اللادوام السالب فی صغری الشکل الاول وعلل صاحب المطالع بان حمل الاکبر علی الاوسط وان کان مقید الدوامیۃ الوصل لکن لا یلزم منہ ان یکون مقتصرا علی ثبوت الاوسط بل یجوز انہ یکون دایما لکل ما ثبت لہ الاوسط فلا یصدق لادوام الاصغر کقولنا کل انسان ضاحک لا دایما وکل ضاحک انسان مادام ضاحکا مع کذب کل انسان حیوان لا دایما قال المحقق التفتازانی ولا یخفی ان ہذا انما یتم علی تقدیر ان تفسیر القضیۃ بما دام الوصف لا لاجل الوصف ولا بشرط الوصف قال وان فسرت آہ ذکر ہذا الشق لترویج السوال وافادہ انہا مع الصغری الدایمۃ ینتج ضروریۃ والا فالمشروطۃ المذکورۃ فی الموجبات ما فیہا الضرورۃ بشرط الوصف والقصد بیان الاختلاطات من الموجہات المذکورۃ سابقا وما قیل فی الجواب باختیار الشق الاول من ان انتاجہ الضروریۃ انما شانہ انتاجہ الدایمۃ لاستلزام الضرورۃ الدوام الا انہ اختار فی بیان الانتاج الدوام دون الضرورۃ لیدخل فی الضابطۃ ان النتیجۃ کالصغری فلیس بشئ لانہ قال فی شرح المطالع واعلم ان تمام البرہان علی الانتاج بیان عدم لزوم الزاید لان الدعوی فی جہۃ النتیجۃ اخص الجہات اللازمۃ للقیاس قال فاللازم لیس الا ان آہ ہذہ القدر کاف فی اثبات عدم انتاجہا مع الصغری الضروریۃ ضروریۃ اذ الضرورۃ الوصفیۃ لیست ضروریۃ ذاتیۃ الا ازاد قولہ لکن وصف الاوسط اہ ترویجا للسوال بانہ لا ینفی الضرورۃ اصلا فضلا عن الضرورۃ الذاتیۃ قال لانا نقول اہ جواب باختیار الشق الثانی واثبات للمقدمۃ الممنوعۃ اعنی انتاجہا مع الضروریۃ ضروریۃ قیاس علی ہیئۃ الشکل الاول من متصلتین قال لان المشروطۃ الخاصۃ اخص اہ من المشروطۃ العامۃ والوقتیتین لم یعتبر خصوصہما من المطلقۃ العامۃ والممکنتین واعتبر خصوص الوقتیۃ منہا الاشتراکہا مع الوقتیۃ فی عدم الانعکاس قولہ والوقتیۃ من السبع الباقیۃ من قبیل العطف علی معمولی عاملین والمجرور لیس عدم ولذا وقع فی بعض النسخ والوقتیۃ اخص من السبع الباقیۃ وعلی ای تقدیر الصواب من الستۃ الباقیۃ او اخص من السبع الباقیۃ لان المفصل لا یکون داخلا فی المنفصل علیہ بمن التفصیلیۃ ویکون داخلا فی المنفصل علیہ بالاضافۃ علی ما صرح بہ فی الشرح الرضی قال لجواز انہ یکون اہ بناء علی ان الدوام لا یستلزم الضرورۃ والالامتنع ثبوتہ بالامکان وکذا قولہ فی ما یاتی قال یجواز انہ یکون المسلوب عن الشئ بالامکان ثابتا لہ دایما قال لما ذکرنا من اتفاقہما فی الکیف قال لان قید الوجود اہ ای فی المقدمتین مطلقتان ای انکانت مقدمتین بالدوام او ممکنتان انکانتا مقدمتین باللاضرورۃ او مطلقۃ وممکنۃ انکانتا مختلفتین قال ان الدوام لا یصدق علی الصغری تخصیص الصغری

بالذكر لان الكلام في حذف الضرورة منه والا كالمقدار عدم صدق الدوام على شيء من المقدمتين في اذا كان الاختلاط الى المذكور ان اخص الاختلاطات فلا يرد اخص الاختلاطات المشروطة مع الضرورية او الوقتية مع الضرورية قوله وتفصيله يطالب من شرح المطالع واعلم ان الصغرى الضرورية او الدائمة مع الفعليات الخمس اعني الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة ينتج ماذكرناه من النتيجة وهو ما يتبع الكبرى بحسب الجهة جنسية لادائمة في الثلثة الاول ولاضرورية في الوقتية حينية مطلقة في الاخيرة فاذا صدق كل ج ب دائما وكل ج ا بالاطلاق العام ينتج لبعض ب احيين هو ب اذ لابد من اجتماع وصفي الاصغر والاكبر جنسا بالاتصاف الاوسط بالاصغر دائما واتصافه بالاكبر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لا شيء من ج ا ينتج لبعض ب ليس احيين هو ب لانه لابد من عدم اجتماع الوصفين في الاوسط وقتا ما حتى ومقصوده الاعتراض على القوم بانهم قالوا النتيجة فيهما كالكبرى وليس كذلك لان النتيجة لابد ان يكون اخص قضية يلزم القياس وفيما نحن فيه ليس كذلك فانه كما يلزمهما ماذكروه يلزمهما الاخص من ذلك قال الشارح في شرح المطالع واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد ان الاعم في جهة النتيجة اخص الجهات اللازمة للقياس على ما سمعت وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان ما في شرح المطالع موافق لما في هذا الشرح فانه مبني على ان كون نتيجتها كالكبرى لا ينافي كون نتيجتها القضايا المذكورة قال انما ليتم لو بين فيهما امتناع الايجاب قال المحقق التفتازاني والقوم اعتمدوا على ان كل ضرب اشتمل على سلب فنتيجته سالبة فاذا اثبت تصوره امتناع السلب فقد تم المط وللخصم ان يقول لم لا يجوز ان يكون النتيجة ممكنة موجبة وكثيرا ما ينتج الموجبة من السوالب بالعكس في الاستدلال لا بان فان النتيجة ينتج احسن المقدمتين بطل لان هذه القاعدة انما ثبت باستقراء الجزئيات فلو ثبت شيء من الجزئيات لها كان دورا لتوقف ثبوت القاعدة على ثبوت ذلك الجزئي بالعكس قال من العكس والخلف اه ليرتد الى الشكل الاول في جميع ضروبها الا في الخامس فان فيه عكس الكبرى وجعلها صغرى الخ ثم عكس النتيجة الا في السادس فان فيه الافتراض فقط قال قد علم في فصل القياس حيث مر ان المتاخرين اشترطوا كذب السالبة في الضرب الثلثة لاحد الخاصتين وكان الاولى على هذا ان يترك اشتراط كون صغرى الثامن من احد الخاصتين الا انه انما ذكره لبيان اشتراط كون كبرى اه مما يصدق عليه العرفي العام كما يظهر من ملاحظة دليله واما قيل من وجه عدم الذكر من ايهام ما ذكره الثامن كما يشعر به قوله ومن ههنا يظهر اه فليس لشيء لانه لم يذكر في المتن دليل اشتراط في الثامن حتى يظهر منه اشتراط في السابع قال الفصل الثالث في الاقترانيات اه كما ان الحمليات فطريات ونظريات كذلك الشرطيات قد يكون فطرية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار

موجود وقد يكون نظرية كقولنا كلما وجد الممكن وجد واجب الوجود فمست الحاجة الى معرفة الاقيسة الشرطية والاقترانية لاسيما في الهندسية المشتملة عليها كتاب اقليدس وبسبب ان ارسطو لم يورد هذا الباب في التعليم زعم بعضهم انه لا حاجة اليه لان معرفة الاقترانية الحملية تغني من ذكرها وليس بشئ لما بين احكامهما من الاختلاف الواضح قال سواء كان تركيبه اه اما تسمية الاول فظ واما تسمية الثاني فتسمية الكل باسم الجزء الاعظم قال القسم الاول هذا قسما جعل اولا لان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقية وعلى المنفصلة مجاز قال وهو غير معتبر اه اى ما يتركب من المنفصلات قسما ثانيا لاشتماله على الشرطيات الصرفة وما يتركب من المتصلة والحملية ثالثا لاشتماله على المتصلة قال بحسب تركيب لسالبة بل بحسب كونهما من الخاصتين ولم يتعرض لكن التركيب في عدم تحقق الضروب الثلثة فيها قال وصدق منع الخلو عليهما سواء كانتا مانعتي الخلو او حقيقتين او مختلفتين قال فانه لو كان المقدمتان مانعتي الخلو بالمعنى الاعم ليشمل الحقيقية ايض قال وينعقد فيه الاشكال الاربعة مثال الشكل الاول مامر ومثال الشكل الثاني قولنا دائما كل اب او كل ج د ودائما اما لا شئ من ه د او كل ور ينتج دائما اما كل اب او لا شئ من ج ه او كل در ينتج ومثال الشكل الثالث قولنا دائما اما كل اب او كل ج د ودائما اما كل ه وج او كل در ينتج دائما اما كل اب او بعض و ه او كل ور ومثال الشكل الرابع قولنا دائما كل اب او كل ج د ودائما كل ه ج او كل در ينتج دائما اما كل اب او بعض و ه او كل ور قال ما يتركب من الحملية والمتصلة واقسام اربعة لان الحملية اما ان يكون صغرى او كبرى واياما كان فالمشترك بها اما مقدم المتصلة او تاليها فالاول كقولنا كل ا ب وكلما كان ب ج فكل ج ه والثاني كقولنا كل ا ب وكلما كان ج ه فكل ه ب والثالث كقولنا كلما كان ا ب ج د وكل ب د والرابع وهو المطبوع ما ذكره الشارح قوله وينعقد فيه الاشكال فالاول كما مر والثاني كقولنا كلما كان اب فج د ولا شئ من ه د والثالث كقولنا كلما كان اب فج د ولا شئ من د ه والرابع كقولنا كلما كان اب فكل ج د وكل ه د قال لجواز كونها اكثر من اجزاء الانفصال وانما جعله المصنف بعده عن الطبع قال ولفرض اه اشار الى احتمال اخر تركه المص لبعده عن الطبع وهو ان يكون الحمليات بعدد اجزاء الانفصال ولا يكون كل واحد من الحمليات مشاركا لجزء من اجزاء الانفصال قال من الشكل الثالث هكذا كلما تحقق نقيض الاوسط تحقق الطرف الاول من النتيجة اعني ليس اب وكلما تحقق نقيض الاوسط تحقق الطرف الاخر اعني ه ز ينتج قد يكون اذا تحقق الطرف الاول تحقق الطرف الثاني مثلا كلما لم يكن ج د لم يكن اب وكلما لم يكن ج د وقد ز ينتج قد يكون اذا لم يكن اب قد ز يصدق احد الطرفين اى د ر قال لان العلم بصدق الاتفاقية اه اى المتصلة موقوف على العلم بصدق احد طرفيها اى الثاني اذ لا بد فيها سواء كانت عامة او خاصة من صدق الثاني فلذا اكتفى ولو استفيد منه العلم بصدق احد الطرفين اعني التالي لانه لا يمكن استفاده

صدق المقدم فی الاستثنائی المتصل مطلقا یلزم الدور وہذا التوجیہ ہو الموافق لما فی شرح المطالع حیث
قال لان العلم بصدق الاتفاقیۃ مستفادۃ من العلم بصدق التالی ولو استفید العلم بہ ہہنا لزم الدور فرح
یکون التعرض للکذب فی جمیع موارد ہ استطرادیا وانما لم یتعرض لبیان عدم انتاج الرفع منہا لان المتصلۃ
الاتفاقیۃ لا یمکن انتاج الرفع منہا لان صدق التالی فتعین فیہا وکذا المقدم انتاج المتصلۃ الاتفاقیۃ
لظہور حالہا بالقیاس علی المتصلۃ بان یقال صدق المنفصلۃ الاتفاقیۃ موقوف علی صدق احد طرفیہا
ان کانت مانعۃ الجمع او کذبہ ان کانت مانعۃ الخلو فلو استفید العلم بصدق احد طرفیہا اعنی التالی فی الاتفاقیۃ
او کذبہ منہا لزم الدور والمناقشۃ لان المعلوم سابقا صدق احد الطرفین علی التعیین لازم فی الاتفاقیۃ
والمستفاد صدقہ علی التعیین مدفوعۃ لان العلم بصدق احد الطرفین علی التعیین لازم فی الاتفاقیۃ المنفصلۃ
ولک ان تقول فی توجیہ عبارۃ ان العلم بصدق الاتفاقیۃ متصلۃ کانت او منفصلۃ موقوف علی العلم
بصدق احد طرفیہا اعنی التالی فی الاتفاقیۃ المتصلۃ وبصدق احد طرفیہا مطلقا فی المنفصلۃ الاتفاقیۃ
المانعۃ الجمع او کذبہ فی المنفصلۃ الاتفاقیۃ المانعۃ الخلو وعلی صدقہ وکذبہ معا فی حقیقیۃ الکلمۃ اذ فی قولہ
او کذبہ لمنع الخلو فلو استفید العلم بصدق احد الطرفین اعنی التالی فی المتصلۃ او مطلقا فی المنفصلۃ
المانعۃ الجمع او بکذبہ فی مانعۃ الخلو لزم الدور فح یکون ذکر قولہ او کذبہا فقط استطرادیا اذ لا دخل للکذب
الاتفاقیۃ فی الانتاج وعلی کلا التوجیہین یندفع ما اوردہ المحقق التفتازانی من ان تقریر المصنف رہ فی غایۃ
الفساد لانہ جعل کلا من الموقوف والموقوف علیہ الحکم بصدق احد الطرفین او کذبہ وجاز ان یکون الطرف
الموقوف غیر الطرف الموقوف علیہ فلا یلزم الدور تقدیرا قیل **قال** او کلمۃ الاستثنائی رد بین الامرین
علی طبق المتن وذکر اتحاد وقت الاتصال او الانفصال والاستثناء لقولہ اللہم اذا کان آہ اشارۃ الی
جزئیۃ کما ذکر کلاہما فی شرح المطالع طبق المتن بلفظ اللہم اشارۃ الی قلتہما بالنسبۃ الی کلیۃ الشرطیۃ
فلذا لم یقل وثالثہا احد الامور الثلثۃ **قال** والمراد بکلیۃ الاستثناء اہ سواء کان حملیۃ اذا کانت الشرطیۃ
مرکبۃ من حملیتین او شرطیۃ بان یترکب من شرطیتین او من شرطیۃ وحملیۃ عموم الازمان والاوضاع دون
عموم الافراد بقرینۃ ان الاستثناء جزء من الشرطیۃ وکلیتہا بعموم الازمان والاوضاع **قال** من الشکل
الثالث بان یقال کلما کان الواجب والجزء موجودین کان الواجب موجودا وکلما کان الواجب والجزء
موجودین کان الجزء موجودا ینتج القضیۃ المذکورۃ ومنا سمعت منا فی تحقیق انتاج ہذا الدلیل وعدمہ مما لا مزید
علیہ فی بیان قول السید السند قدس سرہ وہہنا نکتۃ اہ **قال** ولیس لو فرض اصلا لامتناع وجود الجزء
الذی لا یتجزی عندہم **قال** فلا یلزم من وجودہ ای من حیث ہویتہ وان استلزامہ بواسطۃ خصوصیۃ المادۃ

تتمہ

المساواة قال المص فی لواحق القیاس عد القیاس المرکب من لواحق القیاس لان المرکب فرع البسیطة
وتابعه والاستقراء والتمثیل لعدم افادتهما الیقین قال فیکون هناک قیاسات آه فبالنظر الی نتائجها قیاسته
وبالنظر الی المط قیاس واحد قال وهو مرکب من قیاسین آه فهو قسم القیاس المرکب وعده من اللواحق
بالفراده لواسطة خصوصیة کونه خلفا قال احدهما استثنائی لما کان القیاس منحصرا فی الاقترانی والاستثنائی
وجب رد هذا القیاس وتحصیله الی ذلک وقد وقع اختلاف عظیم فیه والذی استقر رای الشیخ علیه انه مرکب من
الاقترانی والاستثنائی قال من متصلة وحملیة اه فی شرح المطالع ویکون هذا ابدا مرکبا من قیاسین احدهما
اقترانی مرکب من متصلتین احدیهما من الملازمة بین المطلوب الموضوع علی انه لیس بحق ونقیض المط وهذه
الملازمة بینه بذاتها والاخری الملازمة بین نقیض المط الموضوع علی انه حق وبین امر محال وهذه الملازمة ربما
یحتاج الی البیان فینتج نتیجة من المط علی انه لیس بحق ومن الامر المحال وثانیهما استثنائی المشتمل علی متصلة
لزومیة هی نتیجة ذلک الاقترانی واستثناء نقیض التالی لینتج نقیض المقدم فیلزم تحقق المط تلخیصه لو لم یحقق
المط لیحقق نقیضه ولو تحقق نقیضه لیتحقق نقیضه ولو تحقق نقیضه لیتحقق المحال لکن المحال لیس بمتحقق فنقیض
المطلوب لیس بمتحقق فالمطلوب متحقق انتهی وههنا اعتبر ترکیب الاقترانی من متصلة وحملیة هی المقدمة فی نفس الامر
مطلقا لطول المسافة کما یظهر من المثال المذکور فی الشرح قال الاستقراء الذی عد من اللواحق فلا یرد
ان القول صرحوا بانقسام الاستقراء الی تام وهذا القیاس المقسم الی ناقص وهو الاستقراء المتعارف المقدم
من اطلاق لفظ الاستقراء قال هو الحکم علی الکل اه فیه تسامح لان الاستقراء حجة موصلة الی التصدیق الذی
هو الحکم الکلی لا نفسه فهو تعریف الغایة المرتبة علیه کما ان قولهم هو تصفح امور جزئیة لیحکم بحکمها علی امور
یشتمل علی تلک الجزئیات تعریف له بالسبب وحقیقته معلومات تصدیقیة تحصل من تصفح الجزئیات یستلزم
معلوما تصدیقیا متعلق بکل یشتملها قال لوجوده فی اکثر جزئیاته ای فی نفس الامر اعند المستقری والا لما
افادة الحکم علی الکل قال لانه لو کان موجودا یعنی ان الاصل ان یکون القیود فی التعریفات للاحتراز
فیکون قید الاکثر للاحتراز عن الجمیع فلا یرد ما اورده المحقق التفتازانی من ان الحکم اذا وجد فی جمیع الجزئیات
یکون قد وجد فی اکثرها ضرورة قال موجود فی جمیع جزئیاته ای فی نفس الامر کما هو عند المستقری لم
یکن استقراء ای ناقصا معدودا من لواحق القیاس بل قیاسا مقسما فی الحقیقة وان لم یکن فی صورة
القیاس کما ان الاستقراء الناقص اذا اورد علی سبیل تردید الموضوع بین الجزئیات یکون فی صورة
القیاس المقسم ولیس ذلک حقیقة فلا یرد ما قیل انه انما یکون قیاسا مقسما لو کان تحصیل الحکم الکلی بتردید
الموضوع بین الجزئیات والحکم علی کل واحد بالاکبر اما لو کان بمجرد الحکم علی کل واحد بالاکبر اما لو کان بمجرد الحکم

ش متصلة ونتائجه

علی کل واحد کما فی صورة تنتج الاکبر ولا تفاوت بین الاکثر والجمیع وتحقیقه ما ذکره قدس سره فی حاشیة شرح التجرید
لا بد من حصر انه کلی فی جزئیاته ثم اجراء حکم واحد علی تلک الجزئیات لیستعدی ذلک الحکم الی ذلک الکلی فان کان
فی ذلک الحصر قطعیا بان تحقق ان لیس له جزء ان اخر کان ذلک الاستقراء تاما وقیاسا مقسما فان کان ثبوت
ذلک الحکم بتلک الجزئیات قطعیا ایضا فاد الحکم بالقضیة الکلیة والا کان ظنیا افاد الظن بها وان کان ذلک
الحصر ادعائیا بان یکون هناک جزئی آخر لم یذکر ولم یستقرا حاله لکنه ادعی بحسب الظن ان جزئیاته ما ذکر فقط
افاد ظنیا فالقضیة الکلیة لان المنفرد الواحد ملحق بالاعم الاغلب فی غالب الظن ولم یفید نفیا لجواز المخالفة
انتهی کلامه وهو تحقیق نفیس یفید فرق الجلی بین القیاس المقسم والاستقراء الناقص والشک الذی عرض
لبعض الناظرین من انه لا یجب ادعاء الحصر فی الاستقراء الناقص کما یشهد به الرجوع الی الوجدان فمدفوع
فانه اراد به عدم التصریح به فمسلم وان اراد عدمه صریحا وضمنا فمم فانه یتعدی الحکم الکلی بدون الحصر **قال**
التمثیل حکم فی جزئی اه فیه ایضا تسامح لتعریف الشیء بثمره المرتب علیه وحقیقته معلومات تصدیقیة یفید
اثبات الحکم فی جزئی لثبوته فی الاخر لاجل معنی مشترک بینهما موثر فی ذلک الحکم والمراد بالجزئی الجزئی الاضافی
للمعنی المشترک بل ما یشتمله لمعنی المشترک سواء کان محمولا علیه اولا علی فی شرح المطالع من ان الاستدلال بها
اما بالاشتمال او بالاستلزام والاول واما باشتمال الدلیل علی المدلول وبالعکس او باشتمال امر ثالث
علیهما والاظهر ان یقال اثبات حکم لامر فی ثبوته فی اخر لعلة مشترکة بینهما **قال** والمشترک علة لکونه
موثرا فی الحکم وجامعا لجمعه الاصل والفرع فی الحکم **قال** واثبتوا علیه المشترک آه خص اثبات العلة بینهما
لکونها اشهر الوجود المفید للعلیة **قال** حدها الدوران وقد یعتبر عنه بالطرد والعکس ای الاستلزام وجودا
عدما **قال** السبر والتقسیم فی القاموس السبر امتحان غور الجرح وغیره والمراد امتحان اوصاف الاصل انها یصلح
لعلیة الحکم **قال** اما الدوران آه یعنی ان الدوران لازم اعم من العلیة ولا یلزم کون المدار علیه للحکم حتی
یستلزم وجود فی الفرع وجود الحکم فیها **قال** مع تسلیم صحة الحصر بان یکون مرددا بین النفی والاثبات **قال**
لجواز ان یکون اه وبهذا ظهر ان التمثیل لا یکون مفید للیقین الا اذا اثبت علیه الجامع وعدم کون خصوصیة
الاصل شرطا او خصوصیة الفرع قطعا لکن تحصیل العلم بهذه الامور صعب جدا ولذلک لم یقسموا التمثیل الی ما یفید
الظن کما قسموا الاستقراء **قال** یجب علیه النظر بموادها ای النظر فی القضایا من حیث ذواتها مع قطع النظر
عن ترکیبها الهیئة مخصوصة فالبحث عن اشتراط الشرائط فی الصغری والکبری بحسب الکمیة او الکیفیة او الجهة
لیس نظرا فی مواد الاقیسة بکونها مختصة بهیئة مخصوصة **قال** والیقین هو اعتقاد اه حقیقیة الیقین اعتقاد
بسیط وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت الا انه اذا لوحظ تفصیله یرجع الی اعتقادین فان الجزم تفصیله

اعتقادیۃ بہ انہ لایکون الا کذا قال انہ لایمکن الا ان یکون الا کذا ای لایجوز العقل نقیضہ لا انہ لایمکن فی نفس الامر ذلک اذ ذلک لاعتقاد الا لزم انحصار الیقین فی القضایا الضروریۃ قال لان الحاکم ہذا وجہ ضبط الاقسام الثبتۃ ولیس دلیلا عقلیا للانحصار کما لایخفی قال اما الفعل ان بدون استقامۃ فی الحسی قال او الحس معنی کونہ حاکما انہ لایتوقف حکم العقل بعد الاحساس علی امر آخر فکانہ الحاکم بخلاف ما اذا کان الحاکم مرکبا فانہ یتوقف الحکم ح علی انضمام قیاس خفی قال بمجرد تصور الطرفین سواء کان بدیہیا کالمثال المذکور او نظریا نحو الممکن یحتاج فی وجودہ الی مرجح وقد یتوقف الحکم فی الحکم الاولی بعد تصور الاطراف اما النقصان الغریزۃ کما للصبیان والبلہ واما التدنس الفطرۃ بالعقائد المتضادۃ للاولیات کما یکون لبعض العوام او الجہال قال والکل اعظم من الجزء ای الکل المقدار ای اعظم المقدار من جزئیۃ المقداری قولہ ان لاتعین ای یکون تصورات اطرافہا ملزومۃ لقیاس یوجب الحکم فیہا وہی قرینۃ من الاولیات قال لم یکن تلک القضایا مبادی الاول ضرورۃ احتیاجہا الی تحصیل قیاس مشتبہا فیہ انہ یجوز ان یحصل للذہن مرتبا فیکون مبادی الاول والجواب انہ ح یکون من الحدسیات والمفروض انہ لیس من الاقسام الباقیۃ قال فان من تصور الاربعۃ وہما ما یترکب من اربع وحدات والزوج ہو کون العدد مشتملا علی عددین لانفصال احدہما علی الاخر وہو غیر الانقسام ولذا اذا تردد الذہن فی فردیۃ عدد وزوجیۃ قسمۃ فان القسم لمتساویین حکم بانہ زوج والا حکم بانہ فرد فما قیل ان الزوجیۃ ہو الانقسام بمتساویین والانقسام بمتساویین وہم قال فہی المشاہدات سواء کانت جزئیۃ کقولنا ہذہ النار حارۃ او کلیۃ نحو کل نار حارۃ فان الاحساس بالجزئیات الکثیرۃ افید للنفس لقبول الحکم الکلی والفرق بینہ وبین الاستقراء ان الاستقراء یحتاج فیہ الی حصر الجزئیات اما حقیقیا او ادعائیا کما مر قال والکان من الحواس الباطنۃ اختلف فی ان ہذہ القوۃ ہی ماذا من احدی القوی المدرکۃ المشہورۃ ام غیرہا قال الامام کلا القولین محتمل ثم انہ اذا کانت احدہما فالظاہر انہا الوہم فالمعانی الجزئیۃ الجسمانیۃ التی یکون ادراکہا بحصولہا انفسہا تسمی وجدانیات والتی ادراکہا بمثالہا تسمی وہمیات کذا افادہ بعض الفضلاء فی تعلیقاتہ علی شرح مختصر الاصول والشارح اطلق الوجدانیات ہہنا علی ما یشتمل القسمین ولذا لم یذکر الوہمیات قسما سابقا من الضروریات ومن الوجدانیات وما نجدہ بنفوسنا بالآتنا کشعورنا بذواتنا او بافعال ذواتنا قال بواسطۃ السماع اہ ولا بد مع ذلک من انضمام قیاس خفی وہو انہ خبر قوم یستحیل تواطئوہم علی الکذب وکل خبر کذلک فمدلولہ واقع الا ان العلم بہذا القیاس حاصل بالضرورۃ ولذا لم یفید المتواتر العلم بالبلہ والصبیان بخلاف خبر الرسول فانہ یفید العلم النظری ولاحتیاجہ الی قیاس فکری ویشترط فی المتواترات یکون مستندۃ الی الحس فیکون

ش کان الاحساس تعبد
ش تمو نجمہم

الحاصل من التواتر علما جزئیا من شانہ ان یحصل بالاحساس ولعلہ ترک ہذا القید لان احاطۃ العقل بتواطؤہم
علی الکذب لایکون الا فی المحسوس قال فہی المجربات ولابد فیہا من انضمام قیاس خفی او ہو ان الوقوع
المکرر علی نہج واحد او اکثر یا لایکون اتفاقیا بل لابد لہ من سبب وان لم یعرف ماہیۃ ذلک السبب
واذا علم حصول السبب علم حصول المسبب قطعا قال وان لم یحتج الیہ مکررا آہ ہذا مخالف لما فی شرح
المواقف من انہ لابد فی الحدسیات من تکرار المشاہدۃ ومقارنۃ القیاس المقارن الخفی کما فی المجربات وما
بینہما ان السبب فی المجربات معلوم السببیۃ مجہول الماہیۃ ولذا کان القیاس المفارق علی جزء واحد او ہو انہ
لو لم یکن لعلہ لم یکن دائما واکثریا ان السبب فی الحدسیات معلوم النسبۃ وغیر ذلک کانت المقارن لہا قیسۃ
مختلفۃ بحسب اختلاف العلل فی ماہیاتہا انتہی والحق ان الحدسیات لایحتاج الی المشاہدۃ فضلا عن تکرارہا
فان المطالب العقلیۃ قد یکون حدسیۃ قولہ والامر حلین لانہ لایخفی بعد التعریف ماہو المراد قال من حرکتین
حرکۃ لتحصیل المبادی وحرکۃ لترتیبہا قال اذ لا حرکۃ فیہ ای لایلزم فیہ حرکۃ من الحرکتین لجواز ان تسنح المبادی
والمطلوب معا فی الذہن من غیر تقدم شوق وطلب قال وحقیقیۃ ای تسنح المبادی اہ یعنی ان انتفاء الحرکۃ
الثانیۃ لازم فی الحدس سواء وجدت الحرکۃ الاولی اولا قولہ والمجربات اہ وکذا المتواترات الا انہ لم یذکرہا
لانہا لاتفید الا حکما جزئیا من شانہ ان یحصل بالاحساس فہی لاتستعمل فی العلوم قال فی عبارۃ مسامحۃ
باقامۃ اصل الیقینیات مقامہا قال علۃ للنسبۃ الاکبر ای الاصغر فی الذہن ای علۃ للثبوت یثبوت
الاکبر للاصغر قال لانہ یعطی اللمیۃ فی الذہن وفی الخارج ہ یعنی اعطاء اللمیۃ فی الذہن اعطاء السبب
فی التصدیقیات ومعنی اعطاء اللمیۃ فی الخارج اعطاء سبب الحکم فی الوجود الخارجی علی ما فی شرح المطالع
فہو لفظ اللمیۃ علی الاطلاق فیکون کاملا فی افاداتہا فلذلک سمی برہان لمیا فاندفع ما قیل ان ذکر اعطاء
اللمیۃ فی الذہن مستدرک لاشتراکہ بین البراہین قال لانہ مفید انیۃ النسبۃ فی الخارج ای لتحقق النسبۃ بین الاصغر
والاکبر فی خارج الذہن دون لمیتہا ای فی الخارج قال وہی قضایا یعترف بہا جمیع الناس
لم یرد بالناس الاستغراق الحقیقی اذ لاقضیۃ یعترف لہا جمیع افراد الانسان بل العرفی ای من اہل قرن او
اقلیم او بلدۃ او صناعۃ او غیر ذلک ولابد من اعتبار الحیثیۃ ای یحکم بہا العقل لاجل اعتراف الناس لیخرج
الاولیات او یقید القضایا بغیر الیقینیۃ بقرینۃ القسم والقول بانہ یجوز ان یکون بعض القضایا من الاولیات
باعتبار ومن المشہورات باعتبار یا فی جعل کل منہا قسیما للمتقابلین اعنی الیقینیات وغیرہا فانہ لایمکن ان یکون
قضیۃ یقینیۃ باعتبار غیر یقینیۃ اذ لا اجتماع الیقین بغیرہ وبہذا ظہر فساد ما قیل الجدل قیاس مؤلف من قضایا
مشہورۃ او مسلمۃ والخاصۃ فی الواقع یقینیۃ او اولیۃ علی انہ لیستعمل فیہم تداخل الصناعات الخمس قال

من الحمیۃ آہ فی القاموس حمی من الشئ کرضی حمیۃ ومحمیۃ کمنزلۃ الف قال والغرض منہ الزام الخصم ای اسکاتہ فان الجدلی قد یکون مجیبا حافظا الرای وغایۃ سعیہ ان لا یصیر ملزوما وقد یکون سائلا معترضا او بالوضع ما و غایۃ سعیہ ان یلزم الخصم قال یؤخذ ممن یعتقد فیہ لا بد ہہنا البضا من اعتبار الحیثیۃ او التقیید بغیر الیقینیۃ لئلا یرد ان الماخوذ ممن یعتقد فیہ قد یکون یقینیا فلا یصح قولہ والقیاس المرکب من المقبولات یسمی خطابۃ قال کالانبیاء والصواب بترکہ لان القضایا الماخوذۃ من الانبیاء قضایا یقینیۃ نظریۃ مستفادۃ من قیاس برہانی وہو انہ خبر من ثبت صدقہ بالمعجزات وکل خبر شانہ ہذا فہو صادق ولعلہ اراد اخبارہم فی غیر الاحکام السابقۃ فان کذبہم فیہ جائز عقلا مع عدم وقوعہ نقلا علی ما بین فی محلہ قال یحکم بہا الحکم حکما راجحا ان کون سلب الحکم بہا بہذہ الرجحان فیخرج المشہورات والمسلمات والمقبولات ویدخل التجربیات والمتواترات والحدسیات الغیر الواصلۃ حد الجزم ثم انہم خصوا الجدل والخطابۃ بالقیاس لانہم لا یبحثون الا عنہ حالا فہما قد یکونان استقراء وتمثیلا قال والغرض منہا ترغیب الناس آہ ای الغرض من الخطابۃ تحصیل احکام ینفع الناس او یضرہم لیرغبوا فی الایقان منہا او ینفروا عنہ فیتم لہم امر المعاش والمعاد قال تخییل بہا ای توقع تلک القضایا فی الخیال لا تاثر النفس بالقبض او البسط او موجبتین للتنفر او الرغبۃ وذلک لان النفس اطوع للتخییل من التخییل لتصدیق لانہ اغرب والفہامہ والندرۃ ولا لقابۃ سواء کانت مسلمۃ او غیر مسلمۃ صادقۃ او کاذبۃ واسباب التخییل کثیرۃ یتعلق بعضہا باللفظ وبعضہا بالمعنی بغیر ذلک قال الغسل مرۃ ممنوعۃ اما بالضم عند الحلو او بالکسر الصفراء والتہویع بقی کردن آوردن کذا فی التاج وفی بعض النسخ معناہ اما نصفۃ اسم الفاعل او المفعول قال والغرض منہ یعنی ان الشاعر یورد المقدمات المخیلۃ علی ہیئۃ القیاس المنتج للنتیجۃ لکونہا غیر مقصودۃ منہ بالذات انما المقصد منہ الترغیب والترتیب فہما بمنزلۃ النتیجۃ لہ قال علی وزن لطیف قال المحقق التفتازانی الوزن ہیئۃ تابعۃ لنظام ترتیب الحرکات والسکنات وتناسبہما فی العدد والمقدار بحیث تجد النفس من ادراکہا لذۃ بخصوصیۃ یقال بہا الذوق والانتشار شعر خواندن قال وانما قیدہا بالامور الغیر المحسوسۃ مع ان الحکم الکاذب الموہم لا یکون الا فیہا فعند الکاذبۃ مغن عنہا للاشارۃ الی ان حکم الوہم فی الامور المحسوسۃ لیس بکاذب قال قوۃ جسمانیۃ ای حالۃ فی الجسم وہو اخر البطن الاوسط من ان الدماغ قال تدرک الجزئیات المنتزعۃ اہ دون الکلیات والجزئیات المنتزعۃ من غیر المحسوسات قال فان الوہم والحس الخ دلیل لما یفہم من قولہم فان الحکم علی غیر الحدسیات باحکامہا ای ان یحکم علی غیر المحسوسات مع کونہا تابعۃ للحس ولفظ سابقا بالباء الموحدۃ من السبق بمعنی پیشی گرفتن یعنی انہما حاصلا للنفس

ووصلا الیہ قبل العقل وہی منجذبۃ الیہما مسخرۃ لہما فلذلک لطن بنہما فی الاحکام فی غیر ہذہ کانتا دفی بعضہا
بالیاء المنقوطۃ بنقطتین من تحتہ بصیغۃ المجہول من الصدق بمعنی راندن والمآل واحد من واحدۃ ونکص من
حد ضرب من النکوص بمعنی برگشتن والسفسطۃ مشتقۃ من سوف بمعنی راندن وہی الحکمۃ ومن اقسطا وہو التلبیس
ومعناہ الحکمۃ المتوہمۃ **قال** المغالطۃ اہ المغالطۃ اعم من السفسطۃ وشمولہ القیاس الفاسدۃ الصورۃ فذکرہا
ہہنا استطرادی لان الخاتمۃ فی بیان مواد الاقیسۃ **قال** لایکون علی ہیئۃ منتجۃ لکن یکون شبہۃ بہا
ولذا یقع الغلط **قال** وہو المصادرۃ علی المطلوب فی الصراح المصادرۃ خون کسی را بمال او فرختن
یقال المصادرۃ علی کذا **قال** کاخذ الذہنیات ای الامور الذہنیۃ مکان الامور الخارجیۃ فان
الحدوث امور ذہنی اخذ مکان الخارجی فحکم علیہ بالحدوث اذ الحادث وہو الموجود الخارجی المسبوق
بالعدم **قال** الجوہر موجود فی الذہن فان الجواہر ہو الموجود فی الخارج والموجود فی الذہن صورتہ
فقد اخذ الخارجی مکان الذہنی **قال** وفی اخذ وضع الطبیعۃ اجیب بانہ ان اعتبر تلک القضیۃ طبیعیۃ
کان الفساد من جہۃ الصورۃ وان اعتبرت کلیۃ لوقوعہا کبری کانت الفساد من جہۃ المادۃ ولاجل
الاعتبارین عدہ المصنف ہہنا من فساد المادۃ وفی الجامع من فساد الصورۃ **قال** وہو سوفسطائیۃ ای
منسوب الی الحکمۃ المتوہمۃ فانہ بزوجہا والمشاغبۃ بایکدیگر شور انگیختن **قال** اما امر واحد اما مطلقا کالعدد
او مقیدا کالجسم من حیث الحرکۃ والسکون الطبیعی **قال** فلا بد من اشتراکہا فی امر یلاحظ الخ بان یبحث من
العوارض التی تلحق الموضوع باعتبار ذلک الامر المشترک لایبحث عما لایعرضہ باعتبارہ **قال** یتوقف
علیہا ای علی نوعہا مسایل العلم ای التصدیق بہا اذ لایتوقف للمسئلۃ علی دلیل مخصوص **قال** فمن حدود
الموضوعات ای ما یصدق علیہ موضوع العلم لا مفہوم الموضوع ولذا اختار صیغۃ الجمع کالجسم الطبیعی واجزاءہا
کالہیولی والصورۃ وجزئیاتہا کالجسم البسیطۃ واعراضہا الذاتیۃ کالحرکۃ للجسم الطبیعی وخلاصۃ تصورات
اطراف المسایل علی وجہ مناط الحکم **قولہ** سمیت مصادرات لانہ یصدر بہا المسایل انما یتوقف علیہا
قال کقولنا ان نعمل اہ عدہ المحقق التفتازانی من الاصول الموضوعۃ وہو الظاہر اذ لا فرق بین ہذا وبین
قولنا لنا ان نصل بین کل نقطتین فی قبول المتعلم لہا بحسب الظن واورد امثال المصادرۃ قول
اقلیدس اذا وقع خط علی خطین وکانت الزاویتان الداخلتان اقل من قائمتین فان الخطین اذا
فرجا بتلک الجہۃ التقیا لکن المقدمۃ الواحدۃ قد یکون اصلا موضوعا عند شخص مصادرۃ عند اخر فیجوز ان
یختلف ذلک القول عند الشارح والمحقق **قولہ** ان التصدیق لوجود الموضوع فی اطراف الذی اعتبر
عروض العوارض الذاتیۃ خارجا او ذہنا **قولہ** قد صرح فی الشفاء حیث قال ووضع وجودہ من جملۃ المبادی

الصناعة التی تسمی اصولا موضوعة لانه مقدمة مسلوکة فیها مبینة علیه الصناعة انتهی ولا یخفی لانه ان فی المبادی تبتنی التصدیقیة بما یتالف منها ولا ان المسایل کما وقع فی الشفاء ان المبادی منها مبرهن علی المسایل فالتصدیق بالوجود لیس منها وان فسر بما یتوقف علیه المسایل دخل فیها اذ لا شک ان ثبوت الاعراض للذاتیة موقوف علی وجود الموضوع من طرف الثبوت قال بل هو من مقدمات الشروع فیه ومقدمة الشروع خارجة عن العلم والا لزم الدور کما مر قال الکانت کسبیة فیه اشارة الی جواز کون المسئلة بدیهیة او درد فی العلم اما لازالة خفائها او لبیان لمیتها کما صرح به من شرح المواقف وقال المحقق التفتازانی المسئلة لا یکون الا نظریة وهذا مما لا خلاف فیه لاحد ما قال الشارح رہ من احتمال کونها غیر کسبیة سهو ظاهر قال کل مقدار اما مشارک او مباین مشارکة المقدارین ان یعدهما عدد غیر الواحد کالاربعة والمباینة بالمقابلة قال مع کونه وسطا فی النسبة ای کونه بین مقدارین کسبیة الی احدهما مثل نسبة الآخر الیه کالاربعة بین الاثنین والثمانیة فانها نصف الثمانیة کما ان الاثنین نصف بها ومعنی کونه ضلع ما یحیط به الطرفان ان الحاصل من ضربه فی نفسه مثل الحاصل من ضرب احد الطرفین فی الآخر قال یثبته الثبوت للشیء اه لا خفاء فیه بعد تصور الشیء بوجه هو مناط الحکم اعنی الکلیة ولا یمکن بیان لمیتها اذ الذاتی لا یعلل فلا یکون مسئلة من العلم وبهذا اندفع ما قیل انه یجوز ان یکون مسئلة غیر کسبیة والشارح رہ یجوزه ولک لقد الشارح بنان البیان بعون الملک المنان عن کشف الایضاع عن وجوه فرائد ما اودع فی الکتابین بحیث یتجلی علی منصة التحقیق ودفع الشکوک والاوهام بحیث تتحیر لسماعه ارباب التدقیق والله اعلم بالصواب والیه المرجع والمآب قد وقع الفراغ فی لیلة الجمعة تسع من شهر ذی الحجة سنة الف وسبعین وسبعة من الهجرة النبویة علی صاحبها الصلوة والتحیة والحمد لله حمدا کثیرا طیبا مبارکا

تمت

خاتمۃ الطبع

احسن الکلام وابلغ النظام حمد العزیز العلام الذی خلق الانسان وانطق له اللسان بمنطق فصیح وبیان ملیح ورعاث المرام وصدر المقام نعت سید الانام الذی جاء بالہدایۃ والبرہان لیدعو الناس الی سواء السبیل لتوحید الرحمن وآلہ واصحابہ اللذین سعوا فی اشاعۃ الدین الحق المبین وحصلوا القضایا الکلیۃ والجزئیۃ علی النسق القویم عما یوجب بازاء التصدیق والیقین وبعد فبشری لکم ایہا الشائقون الی استحصال العلوم الجزیلۃ والراغبون لاستکساب الفنون الجلیلۃ الآن قد استتب طبع الحاشیۃ النافعۃ للمحصلین والوافیۃ للمدرسین مشتملۃ علی تعقل تحقیقات شامخۃ وتحصل تدقیقات راسخۃ بحل المطالب المشکلۃ وکشف المآرب المعضلۃ کانہا فی نوادر المعانی عدیم السہیم الموسومۃ بحاشیۃ عبد الحکیم علی شرح الشمسیۃ المعروف بالقطبی المنطق وحاشیۃ للسید الشریف الشہیر بمیر ما مستہا قبلہ لطبعہ ایدی الطباعین وما جلد بحسن الطبع ولم یصب بلطافۃ وقالق معانیہا عام المتعلمین قد صنفہا النحریر العلامۃ والحبر الفہامۃ راس رؤس المحققین خیر اخیار المدققین وحید العصر فرید الدہر تاج العلماء فخر الفضلاء المؤید بتائید الکریم المولوی عبد الحکیم السیالکوتی کلا ان تصانیفہ کثیرۃ متداولۃ بین جماہیر الفحول العلماء ومقبولۃ عند الفضلاء الاذکیاء بتصحیح العالم النبیل والفاضل الجزیل اللوذعی الیلمعی مولانا ابو المحاسن ناصر الدین احمد المشہور بمولوی السید محمد صادق علی اللکنوی فی المطبع الرفیع العالی المتعارف اکناف العالم المغری الی صاحب الفتوۃ والکرم عین اعیان المروۃ والہمم المشہور بین کافۃ الجمہور اعنی منشی نول کشور دام برج اقبالہ بالفرح الموفور بلدۃ اللکنؤ فی شہر محرم الحرام ۱۳۰۸ھ الہجریۃ الموافقۃ بشہر اگست ۱۸۹۰ء العیسویۃ رجاء ان یقبل اللہ تعالی ہذہ الحاشیۃ عند سائر الناس وینفع بہا الطابع ومن یشتری ومن استس لقرائتہا الاساس

آمین ثم آمین

تسہیل الکافیہ شرح عربی کافیہ مصنفہ
مولوی عبدالحق خیرآبادی۔

کتب فقہ عربی

در مختار شرح تنویر الابصار۔ معتبر فتاوی
مولفہ محمد علاء الدین الحصکفی بن شیخ علی چار جلد
ہیں یکجائی یعنی جلد اول کتاب الطہارت سے
کتاب الحج تک۔ جلد دوم کتاب النکاح سے
کتاب الوقف تک۔ جلد سوم کتاب البیوع
سے کتاب الغصب تک۔ جلد چہارم کتاب الشفعہ
سے مسائل شتے۔

ہدایہ مع شرح الکفایہ۔ از سید جلال الدین
کرلانی بہت معروف و مستند متداول چار جلد
ہیں بتفصیل ذیل حواشی شرح ہدایہ پر حاشیہ
بہت مستند لکھے گئے ہیں۔

الفتاویٰ جلد اول و ثانی مطبوعہ ۱۸۶۵ء
الفتاویٰ جلد ثالث مطبوعہ ۱۸۷۵ء
الفتاویٰ جلد رابع مطبوعہ ۱۸۶۸ء

فتاوے قاضی خان۔ مصنفہ قاضی امام حسن
بن منصور بن محمود اوزجندی مع فتاوے سراجیہ
حاشیہ پر بڑے رتبہ کا فتاوے ہے بہت مقبول و
متداول دیڑھی کوشش سے بصحت تمام چھاپا گیا
کامل چار جلد ہیں بتفصیل ذیل۔
(۱) جلدین اولین یعنے جلد اول و دوم کتاب
الطہارت سے کتاب الوقف تک
(۲) جلدین اخیرین یعنے جلد سوم و چہارم کتاب البیوع
سے تا مسائل شتے۔

شرح وقایہ جلی قلم مع کامل حاشیہ ذخیرۃ العقبیٰ
از اخی یوسف بن جنید چلپی داخل درس تعلیم سرکاری
خوشخط و صحیح۔

شرح وقایہ۔ متوسط قلم مع رسائل دائرہ شدیدہ
جلدین اولین مصنفہ محمود بن صدر الشریعۃ۔

ذخیرۃ العقبیٰ۔ حاشیہ شرح وقایہ اخی یوسف
بن جنید چلپی جو طلبا و علما میں متداول ہے۔

اشباہ و النظائر مع الحموی مصنفہ شیخ بن نجیم مصری
مع شرح سید احمد حموی طلبا و اہل علم و فضل کے
نزدیک بہت قابل قدر ہے۔

ملا امیٹہ۔ حاشیہ شرح وقایہ مصنفہ ملا اخوند اللہ
کتاب البیوع سے تا کتاب الوصایا۔ مع تکملہ حیدر
از مولانا محمد حسن صاحب سنبھلی مرحوم۔

کنز الدقائق محشے۔ مصنفہ عبد اللہ بن احمد النسفی
مستخلص الحقائق۔ شرح کنز الدقائق۔

عینی شرح کنز الدقائق۔ جلدین اولین مصنفہ
ابا محمد محمود بن احمد العینی۔

عینی شرح کنز الدقائق۔ جلدین آخرین مصنفہ
ابو البرکات عبد اللہ بن احمد نسفی یہ شرح کمال
مبسوط باعتبار کی ہے جامع مسائل کلیہ درجہ
فقہ حنفی۔

مختصر وقایہ محشے۔ از صدر الدین عبید اللہ الشریعۃ

عمدۃ البضاعۃ فی مسائل الرضاعۃ۔ مصنفہ
مولوی محمد تراب علی بن شجاعت علی بچوں کے
دودھ پلانے کی حد میعاد کی از راہ شریعت۔

قدوری محشے۔ مصنفہ ابو الحسین بغدادی۔

شرح الیاس۔ مصنفہ محمود بن الیاس۔

مختصر نافع۔ فقہ مذہب امامیہ مصنفہ جناب
محقق ابو القاسم رحمہ اللہ۔

ہدایۃ الہدایہ۔ فقہ مذہب امامیہ از علامہ شیخ
محمد بن الحسن

بیچم صاحب کی عجیب وغریب گولیان

CHAM'S
PATENT PILLS.
LANCASHIRE

سالہا سال سے بیچم صاحب کی گولیان تمام عالم مین
فروخت کیجاتی ہین اور انکی بکری دنیا کی تمام دواؤن سی بدرجہا زیادہ
انیسوین صدی مین کوئی دوا ایسی سریع الاثر مفید اور عمدہ ایجاد نہین
ہوئی جیسی بیچم کی پلسماتی گولیان ہین۔ جن لوگون نے انکا ایک مرتبہ استعمال
کر لیا ہی وہ اور کسی دوا کو چھوڑ کے بھی نہین اور متفق ہین کہ ان گولیون کا
ایک ایک بکس ایک ایک اشرفی کو بھی سستا ہی ہر عمر اور مزاج کی مرد و عورت کو برابر فائدہ ہوتا ہی۔ اس سی
کوئی نقصان نہین ۱۰ منٹ مین مرض کو فائدہ دیتی ہین۔ یہ صرف نباتات سی بنتی ہین ان مین کشتہ سی نہ پارہ نہ
چربی اور نہ کوئی ایسی شی جس سے کسی مذہب کے آدمی کو شک ہو قیمت بہت ارزان ہر بکس مین جو ۱۲ ار کو ملتا ہی
۶۰ گولیان گویا ۱۵ روز کی خوراک جتنی بیماریان خون کی خرابی سے پیدا ہوتی ہین اور جسقدر رکاوٹ
شکم اور جگر کی نادرستی سے ہوتی ہین انکے استعمال سے بالکل دور ہو جاتی ہین۔ کسی شخص کو اگر امراض
مندرجہ ذیل کی شکایت ہو تو انکا استعمال کرین ہم ضمانت کرتے ہین کہ اسکو ضرور ضرور فائدہ
ہوگا ترکیب استعمال کا پرچہ بکس کے ہمراہ ملیگا۔ شکم مین بادی۔ سر کا درد۔ سر کا چکرانا۔ کھانا
کھانے کے بعد معدہ کی گرانی۔ گھبری۔ انگھائی۔ سردی۔ زکام۔ کھانسی۔ دمہ۔ پتی کا اچھل آنا
بھوک کی کمی۔ ہانپنا۔ قبض۔ کھسرا۔ بدن پر سیاہ داغ ہونا۔ نیند کا اچاٹ ہونا۔ بدخوابی۔ کھسرا۔ بخار
تپ۔ پھنسی۔ پھوڑا۔ ناسور۔ خارشت۔ جماعی امراض۔ کمزوری۔ بدہضمی۔ جگر کی خرابی۔ گلے کی
بیماری۔ گلا بیٹھ جانا۔ سانس رک رک کے آنا۔ ایام کا خلاف معمول ہونا یا رک جانا۔ سینہ کا بلغم
سے بھاری ہونا وغیرہ وغیرہ مبالغہ نہ سمجھیے واقع امر ہی لاکھون کرورون مریضون کو فائدہ
دے چکا ہی۔ ایک دفعہ آزمانا شرط ہی۔ ہر بکس پر سرکاری مہر ہی اسمین لفظ بیچمس پلس سینٹ ہلنس
کھدا ہی اگر یہ نہو تو جعلی سمجھو اور مت خرید و ہر جگہ پر بساطی اور انگریزی دوا فروشون سے
مل سکتے ہین ہلیرس کرمس اینڈ کمپنی ۳۰ داسٹریٹ کلکتہ اس کے واسطے ایجنٹ ہین اگر
ذرا بھی دقت ہو تو ایک روپیہ کے ٹکٹ آدھ آنہ والے انکو بھیجدو۔ ۱۲ قیمت اور ۴ محصول
تمہارے نام ایک بکس فوراً ارسال ہوگا خوردہ فروش تھوک کے نرخ کو اسی دوکان سے
دریافت کر سکتے ہین۔ جس ریل کے اسٹیشن پر ویلر اینڈ کو انگریزی کتابین فروخت کرتے ہین
وہان بیچم صاحب کی گولیان مل سکتی ہین

3182